

ل. أ. سيمينوفا

تاريخ مصر الفاطمية

ترجمة وتحقيق: حسن بيومي

المشروع القومي للترجمة

253

اهداءات ٢٠٠١

لمهندس/ محمد عبد السلام العمرى

الإسكندرية

المشروع القومى للترجمة

تاريخ مصر الفاطمية

(أبحاث ودراسات)

تأليف

ل . ا . سيمينوڤا

ترجمة وتحقيق

حسن بيومي



٢٠٠١

Л. А. СЕМЕНОВА

ИЗ ИСТОРИИ ФАТИМИДСКОГО ЕГИПТА

ОЧЕРКИ И МАТЕРИАЛЫ

МОСКВА 1974

الأكاديمية الروسية للعلوم

معهد الاستشراق

مؤلفة هذا الكتاب هي ل . أ . سيمينوڤا

لها عدة مؤلفات

- العلاقات الزراعية فى مصر عشية الغزو التركى .
- التوجهات الأساسية فى نمو الإقطاعات المصرية فى القرن الخامس عشر .
- مدخل إلى تاريخ المدينة المملوكية .
- صلاح الدين والمماليك فى مصر .
- دراسات وأبحاث فى تاريخ مصر الفاطمية .

وهذه المؤلفات صادرة عن معهد الاستشراق الروسى

هيئة تحرير الأدب الشرقى

وكتابنا هذا صادر فى موسكو ١٩٧٤

يستند هذا الكتاب إلى الدراسات الروسية والأوروبية اا
الفترة من تاريخ مصر ، علاوة على اللوحات العامة التى تة
الأساسية عن التاريخ السياسى لمصر من منتصف القرن العا
الثانى عشر ، وما تتضمنه من معلومات وأخبار عن العلاقات اا
والتجارة وأيضًا ما يتعلق بعلاقات التبادل الاجتماعى .

أما الهبّات الشعبية وخاصة تلك التى قادها أبو ركوة فقد
كبير .

وفى نهاية الكتاب يتم تقديم مقتطفات من مؤلفات المؤ
بالتعليقات الضرورية .

هيئة تحر
إصدار دا

مقدمة المترجم

ترجع أهمية هذا الكتاب إلى كونه منذ البداية وحتى النهاية ، يقدم لنا تاريخ دولة قامت على رؤية دينية متكاملة وبرنامج اجتماعى منبثق عن هذه الرؤية ومؤسس عليها ؛ داعيًا سواد الناس وجماهير البسطاء للانضواء تحت لواء القائمين بالدعوة لهذا البرنامج الاجتماعى الذى يغازل أحلام هؤلاء البؤساء فى «العدل والمساواة» واعدا إياهم بتنفيذ كل أحلامهم فور استيلاء دعاة هذا البرنامج على السلطة وتحقيق دولتهم أو سلطتهم أو إمامتهم أو خلافتهم الفاطمية ، هذه الخلافة الإسلامية التى سوف تنهض فى مواجهة الخلافة الإسلامية الأخرى المسماة بالخلافة العباسية ، والتى هى من وجهة نظر الفاطميين رمز للاستبداد والظلم والعسف والجور .

والكتاب لأنه يتناول فترة تاريخية من فترات العصور الوسطى ، التى كانت تتميز دائمًا بارتكاز حكامها بل واعتمادهم فى تأسيس دولهم أو «خلافاتهم» أو إماماتهم .. على أرضية دينية ، فإنه هنا وأمام الفترة التاريخية التى يقوم بدراستها وهى العصر الفاطمى ، يتناول فقط هذه الفترة «الشيعية» من جميع جوانبها المذهبية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية واللاهوتية والبيروقراطية ... إلخ ، فى ارتباطها بالظروف المحيطة بها والصراع الناشب حولها ، حيث كان الدين الإسلامى «السنى» من وجهة النظر التاريخية قد تحقق فى شكل من أشكال الدولة الإمبراطورية سواء كانت هذه الدولة هى الخلافة الراشدة أو الخلافة الأموية أو الخلافة العباسية ، وذلك على امتداد القرون الأربعة من الهجرة .

ووضح تمامًا من خلال ممارسة الحكام الخلفاء طوال هذه الحقبة التاريخية ، هؤلاء الذين يتشدقون بآيات القرآن الكريم ويسعون لتأسيس المذاهب الفقهية ويشجعون جامعي الأحاديث ، والمفسرين ، مستعينين بترسانة هائلة من رجال الدين والفقهاء والمفسرين والمتكلمين ورواة الأحاديث والقصص الدينى ، وضح تماماً مدى عجزهم عن تحقيق ما جاء فى هذه الآيات والمواعظ والأحاديث من عدل ومساواة ، أو حتى محاولة الارتقاء بأحوال الناس البسطاء وسد حاجاتهم الضرورية اللازمة للإعاشة ، بل إن هذه القرون قد أظهرت مدى استهانة هؤلاء الحكام ومساعديهم من الفقهاء ومن

رجال السلطة بهذه النصوص ، والسعى دائمًا لتأويلها حسب مصالحهم ، وجعل شروطها وأركانها تتفق مع ما يمكّنهم من البقاء فى السلطة ، ويطيل أمد سلطانهم ، ويتيح لهم استغلال هؤلاء البسطاء وجماهير العاملين من أجل تزايد ثرواتهم واتساع آفاق النعيم التى يعيشون فيها متمثلة فى القصور والتحف والأموال ، وكل مظاهر الأبهة والجلال ، وأيضًا فيما يكنزون للأيام من ذهب وفضة على حساب أنّات الجوعى وصرخات الشقاء ، حتى إن هارون الرشيد لم يكن يرى فى السحاب السابح فى السماء ، إلا أنه مصدر للخراج .. فقال جملته الشهيرة عندما رأى السحابة فى السماء «شرِّقى أو غرِّبى ، فأينما تذهبين سيأتينى خراجك» والأمثلة التاريخية الدالة على مدى اهتمام هؤلاء الحكام بأمور الدنيا على حساب جوهر الدين الحقيقى كثيرة وليس هنا مجال سردها .

وإذا كانت الطبيعة التاريخية بل والطبيعة الإنسانية ، تعمل عملها فى نشوء مثل هذه الدول وتطورها وازدهارها ، ثم بعد ذلك تعمل على إضعافها وعجزها بل واضمحلالها من خلال التسلط والتفسخ ، بل والتحلل الذى كثيراً ما كان يصيب هؤلاء الحكام ، ويلهيهم عن متابعة شئون دولهم وقضايا سلطانهم ، ويجعلهم يتناسون تمامًا مسئوليتهم تجاه من يحكمونهم من الفقراء ، فيقومون بحرمانهم حتى من «الفتات» اللازم لحياتهم ، وذلك بانتزاع ما فى أيديهم لمواجهة الشدائد والأهوال والحروب والصراعات التى تواجهها دولهم .

وهنا سرعان ما ينشأ تفسير جديد ، أو تأويل مستحدث لجوهر الدين ، لينبثق منه مذهب آخر تقوم به فرقة أخرى أو طائفة اجتماعية جديدة ، أو قبيلة عاشت مهضومة الحقوق وتسعى إلى تحقيق مصالحها وترسيخ نفوذها ، وتعمل على تعاظم ثرواتها من خلال اعتلاء السلطة فى الولاية أو السلطنة أو الخلافة .. ثم ينشأ الصراع بين أعضاء هذه الفئة أو الطائفة الجديدة فيتقاتلون بالحراب أو السم ، وينقسم المذهب الجديد إلى مذاهب والتأويل إلى تأويلات والحقيقة إلى خرافات ، تحاول أن ترتدى أقنعة تتخفى وراءها ، من أجل الوصول إلى الغايات المنشودة والأهداف المقصودة والمصالح المبتغاة والثروات المشتهاة .

وكتابنا هذا يتتبع هذا الخط بكل دقة فى حكم الدولة الفاطمية – وخاصة فى مصر – ويتتبع أيضًا نشأة المذهب الشيعى وانقساماته ما بين اثنى عشرية وإسماعيلية ، ثم انقسامات الإسماعيلية إلى قرامطة وفاطميين .. ويمضى بنا إلى تأسيس هذه الدولة

الفاطمية على يد عبيد الله المهدى فى المغرب الإفريقى - ثم محاولات هؤلاء الفاطميين المتكررة فى غزو مصر على امتداد نصف قرن ، قبل الغزوة الناجحة التى قام بها جوهر الصقلى ، والكتاب يظهر لنا بشكل جلى الانقسامات الدينية ، وما يتخفى وراءها من أهداف سياسية أو عسكرية ، وما تسعى إليه من مصالح اقتصادية ودنيوية ، حتى إننا نجد الخليفة الإمام المعز لدين الله يكرر ما قاله معاوية بن أبى سفيان عندما سئل كل منهما عن حسبه ونسبه فيقول «هذا حسبى وأشار إلى سيفه ، وهذا نسبى وأشار إلى كيس نقوده الذى كان بين يديه(*)» هذا المعز هو من يدعى هو وآباؤه ، ومن بعده أبناؤه ، انتسابهم إلى بيت النبوة وأنهم من سلسلة الأئمة الأطهار والخلفاء الأخيار ، الذين طالما تنادوا بالعدل والمساواة بين عباد الله . بل إننا نرى المعز نفسه يصف أبناء عمومته وإخوته (وهم من السلالة الطاهرة المنتقاة) عندما ناوأوه سلطانه وسعوا إلى سلبه حق الإمامة والخلافة ، نجد هذا المعز يصف هؤلاء بأنهم «هؤلاء الحمقى .. أبناء الشياطين» .

ونراه أيضاً يقوم بشراء ذمم الفقهاء والقادة ، بل ورشوتهم وبرطلتهم ، كما يتضح من الهامش رقم ٢٨ بالفصل الأول ، بل إنه يقوم بسك النقود المزيفة (دنانير مصنوعة من النحاس ومطلية بالذهب) وذلك لشراء ذمم قادة القرامطة الذين كانوا فى ذلك الوقت يحتلون أجزاء من شرق القاهرة . ويهددون حكم الفاطميين فى مصر . وبذا استطاع أن يفرق بين قادتهم وأن يجعلهم يرتدون إلى سوريا(**).

هذا هو المعز الذى امتدحه ابن هانىء الشاعر الأندلسى المتشيع بالعديد من القصائد ، نجتزىء بعضا من أبياتها :

ما شئت لا ما شاءت الأقدار	∴	فاحكم فأنت الواحد القهار
وكأنما أنت النبى محمد	∴	وكأنما أنصارك الأنصار
أنت الذى كانت تبشرنا به	∴	فى كتبها الأحبار والأخبار

(*) المعز لدين الله الفاطمى ∴ عارف تامر . دار الآفاق الجديدة ص ٧٠ والمؤلف معجب أيما إعجاب بالمعز وبالفكر الشيعى .

(**) انظر رسالة المعز إلى القرامطة . فى ملحق النصوص العربية فى نهاية الكتاب .

ويقول : هذا ابن وحى الله ، تأخذ هديها ∴ عنه الملائك بكرة وأصيلاً

والشمس حاسرة القناع وودُّها ∴ لو تستطيع لتربه تقبيلاً

وعلى أمير المؤمنين غمامة ∴ نشأت تظلل تاجه تظليلاً

علاوة على أن تنكر الأئمة والخلفاء لمن ساعدوهم على اعتلاء السلطة وجاهدوا معهم أحسن الجهاد ، كان يعتبر أحد الملامح الرئيسية لهذه الفترات التاريخية ؛ وهكذانجد أن أبا جعفر المنصور مؤسس الخلافة العباسية يقوم بقتل أبى مسلم الخراسانى ، وأن الخليفة الإمام عبيد الله المهدى مؤسس الخلافة الشيعية فى المغرب يقوم بقتل قائده وداعيته أبى «عبد الله الشيعى» فى المغرب ، ولكننا نجد أن المعز عندما حضر إلى مصر بعد استيلاء جوهر عليها بأربع سنوات ، ورأى مدى مهارته العسكرية والتنظيمية، حيث كان قد أسس له مدينة القاهرة لتكون مركزًا للخلافة الفاطمية ، نرى أن المعز كان أرحم بقائده جوهر لأنه لم يقتله ، واكتفى فقط بعزله . هذه عينة مختصرة للغاية من الأمثلة التى تحتوى المصادر التاريخية على الآلاف من أمثالها ، وهى تبين لنا إلى أى مدى كان التناقض بين المعلن وبين المسكوت عنه، بين الشعارات الرائعة (سنملأ الأرض عدلاً وإنصافاً .. بعد أن ملئت جورًا وإجحافا) وهو شعار البرنامج الاجتماعى للفاطميين ، وبين السياسة الواقعية للدولة الفاطمية القائمة على فرض الضرائب والمكوس والجزية والخراج والمجعول وضرائب النفوس ... إلخ تلك التى جعلت من حياة البسطاء من الناس الكادحين مجرد وسيلة من الوسائل لهؤلاء الخلفاء والقضاة والدعاة للوصول إلى اكتناز الأموال ، وتخزين الذهب ومراكمة الفضة واللؤلؤ والتحف والدرر ، وتشييد القصور المكتنزة بهذه الثروات التى يطول وصفها فى الصفحات العديدة فى معظم مصادرنا العربية التاريخية ؛ مثل كتب المقريزى وابن تغريردى وابن إياس والمقدسى وناصر خسرو ، وغيرهم ، هذه الثروات التى تم تبديدها عبر تاريخ العصور الوسطى ، فلم تؤد إلى مزيد من تطوير قوى الإنتاج ، ولم تعمل على رفع مستوى حياة الفلاحين المصريين البؤساء والحرفيين الفقراء ، بل كانت وسائل للترف واللهو والأبهة للطوائف الحاكمة .

كل هذا كان واضحًا منذ « الملك العضوض» الذى أقامه معاوية بن أبى سفيان فى دمشق ، وشيد به إمبراطوريته له ولذريته من بعده ، متمثلة فى الخلافة الأموية التى

عاشت على امتداد النصف الثانى من القرن الهجرى الأول وما يقرب من نصف القرن الهجرى الثانى . ثم إنه بدا أكثر وضوحًا فى الخلافة العباسية ، التى اعتمدت فى بداية حركتها على الهاشميين أولاد العم (عباسيون/هاشميون) وذلك لمناوءة الخلافة الأموية ، التى كانت – كما هو معروف – قرشية الأصل أيضًا .

والعباسيون سرعان ما تنكروا للشيعة بعد استيلائهم على السلطة ، وقاموا بمطاردتهم ونفيهم وقتلهم وتعذيبهم بكافة أشكال العذاب التى فاقت ما كان يفعله الأمويون بهم قسوة وبلاء حتى إننا نجد ابن الرومى يقول :

لكل أوان للنبى محمد ∴ قتيل زكى بالدماء مضرَّج

لكننا نجد هؤلاء الفاطميين الشيعة بعد استيلائهم على السلطة وتأسيس دولتهم فى المغرب ؛ واتساعها حتى شملت مصر وسوريا ، يفعلون ما كان يصنعه بهم أولاد العم العباسيون ويتنعمون بكل مظاهر النعيم والترف مثلهم . حتى إننا نرى الشاعر ابن هانىء الأندلسى يمدح المعز فيقول :

النور أنت وكل نور ظلمة ∴ والفوق أنت وكل فوق دون

فارزق عبادك منك فضل شفاعة ∴ واقرب بهم زلفى فأنت مكين

ويقول أيضًا :

هو علة الدنيا ومن خلقت له ∴ ولعلة ما ، كانت الأشياء

ولك الجوارى المنشآت مواخرًا ∴ تجرى بأمرك والرياح رخاء

لا تسألن عن الزمان فإنه ∴ فى راحتيك يدور حيث تشاء

كل هذا والبسطاء من الناس – فلاحون أو حرفيون – يعملون ويكدحون ، ليقدموا نتاج عملهم «للسلطان» وهم لا يتابعون لا هذه الانقسامات الدينية ولا هذه المذاهب الفقهية، ولكنهم يقومون بطقوسهم الدينية خير قيام ، ويؤدون فرائض دينهم فى بساطة ويسر ، ويصلون ويجوعون ، ويصومون وينتجون ، ويقدمون لمعابدهم الزكاة والصدقات والقرابين . لقد كان دائمًا هناك – ما يمكن أن نسميه – «الدين الشعبى» فى مواجهة «الدين السلطوى»، حيث كان هؤلاء البسطاء أبدًا لا يكفون عن الحلم بالعدل والمساواة ، ذلك الحلم الذى افتقدوه منذ انقسم المجتمع الإنسانى إلى طبقات ، وصارت فيه

السلطات لا تتورع عن استخدام كافة الأساليب والشعارات لضمان خضوع هؤلاء الفقراء واجتذاب ولائهم لسلطانهم عن طريق دغدغة أحلامهم ، فإذا نهضوا لتحقيق هذه الأحلام ، أو كانت هناك مجرد شبهة لنهوضهم سرعان ما يتم سحقهم تحت سنابك الخيل وظلال السيوف باسم الدين السلطوى وبتأويلات من فقهائه ومفسريه باعتبارهم زنادقة وملحدين وخارجين على «جوهر الدين» ! هذه الصور من التناقض بين القول والفعل – عبر التاريخ – أو بين الشعارات والسلوك .. وهذا الزيف المتبدى فى كل لحظة من لحظات هؤلاء الحكام ، وهذا النفاق الاجتماعى والسياسى والدينى والأدبى ، كل هذا دفع إلى ظهور النزعة الرافضة لكل هذه الصور ؛ وكانت هذه النزعة هى ما عرف بعد ذلك فى التاريخ الإسلامى بالتصوف ، وهى النزعة التى تمثلت فى الزهد والابتعاد عن مظاهر السلطة والعزوف عن ممارسة النفاق الاجتماعى والدينى ، وذلك فى مواجهة الانحلال والتحلل والترف والكذب والزيف الذى ميز الحياة فى العصر العباسى ، وهنا يقول ابن خلدون [فلما فشا الإقبال على الدنيا فى القرن الثانى (الهجرى) وما بعده وجنح الناس إلى مخالطة الدنيا ، اختص المقبلون على العبادة باسم الصوفية(*) والمتصوفة] وهذا أيضاً بدوره قد فتح مجالاً واسعًا للتأثر بالفلسفة اليونانية والديانات الشرقية ، حتى إنه صار للزندقة مفكروها فى المجتمع الإسلامى فى العصر العباسى ، بالرغم من أن خلفاءه وولاته كانوا يقطِّعون أوصال هؤلاء المفكرين ويحرقون كتبهم .

ونحن هنا لا نقصد أن نقول إن التصوف ظاهرة إسلامية ؛ فالتصوف – حقيقة – ظاهرة بشرية ، تتبدى فى سلوك البشر متأثرة بالظروف الاجتماعية والبيئية المختلفة ، وتنتهى بنظريات فلسفية أحيانًا كالفناء ووحدة الوجود ، والاتحاد والحلول ، ومن هنا عرفتها الديانات الوثنية القديمة ، وعرفها الفكر اليونانى ، كما عرفتها اليهودية والمسيحية. ولكننا هنا فقط نشير إلى الجذور الاجتماعية لهذه الظاهرة فى ذلك العصر، بوصفها تعبيرًا عن الاحتجاج «السلبى» أحيانًا على المجتمعات الظالمة ، وعلى قسوة الحياة فى ظل الزيف المعلن فى الأقوال المقرون بالانحطاط المتمثل فى الأفعال .

وهنا لابد أن نشير إلى أن السلطات الدينية المختلفة ، حاولت أن تستفيد من هذه الظاهرة «الصوفية» وتستخدمها فى الصراع الاجتماعى وفى تضليل الجماهير ، مما

(*) ابن خلدون : المقدمة جـ٢ صـ١٠٦٣ – تحقيق عبد الواحد وافى .

أدى إلى انقسام التصوف إلى تيارين رئيسيين ؛ أحدهما يرفض الخنوع لغير الله ، ويأبى إهانة الإنسان - أى إنسان - على وجه الأرض باعتباره قبسا من روح الله ، مؤمنا بضرورة تحقيق العدل والمساواة بل والإخاء والمحبة وكل الصفات النبيلة ، باعتبارها تجسيدا للذات الإلهية العليا ، رافضًا تمامًا كل مظاهر الترف السلطوى والأبهة الحاكمة ، ويعتبر الحلاج والسهروردى هما من أبرز ممثلى هذا التيار ، حيث كانت صيحة الحلاج الخالدة «إننى فى سعادة لو عرفها السلاطين ، لقاتلونى عليها بحد السيف» قالها فى وجه من عايروه بفقره وبساطة ملبسه وشظف عيشه ، وهو الحكيم الفيلسوف العالم . وكما هو معروف كان نصيب هذا التيار هو المطاردة والقتل والتشريد والنفى والاتهام بالكفر والزندقة ، وهكذا أيضًا تم قتل السهروردى على يد صلاح الدين الأيوبى .

أما التيار الثانى من الصوفية، فهو الذى كان يدعو إلى الزهد والتخلى عن الحياة، ودعوة البؤساء إلى الصبر والخضوع لأولى الأمر ، والفناء فى مظاهر العبادات واتباع الشعوذات ، وهذا التيار هو الذى باركته السلطة واعتمدت عليه وشجعته وبنت له الخانقات والربط ، وأجرت على أنصاره الرواتب والعطايا ليقوموا بدورهم بين بسطاء الناس بالتبشير بالخنوع والرضا بالاستكانة .

إن وجود هذه الملل والنحل وهذه المذاهب والعقائد ، ووجود ظاهرة التصوف ذاتها ووجود الكثير من الثقافات والمذاهب والآراء المختلفة والمتصارعة ، بل ووجود تطورات وتأثرات مختلفة فى مجال الفنون والعمارة الدينية والمدنية ، وأحيانا وجود تطورات نسبية فى قوى الإنتاج لدليل على التأثير والتأثر بدرجات مختلفة من أشكال التطور الحضارى والثقافى للشعوب المجاورة والإمبراطوريات المعاصرة ، وعلى التأثر بالمعارف الإنسانية ، وعلى التفاعل مع هذه المعارف والاستفادة بها ومنها .

وإن هذا لدليل على أن التاريخ الإسلامى ، لم يكن مجرد تاريخ دموى ، ليس فيه إلا الاغتيالات الجسدية والعقلية لكل محاولات النقد والمعارضة والتمرد والإبداع ، بدليل أن كثيرًا من هذه المحاولات مازال يحفظه التاريخ ، وتعيه الذاكرة الإنسانية ، بل ويساهم فى إثراء المعارف الإنسانية وإغنائها .

أما القول بدموية هذا التاريخ واعتماد حكامه على السلب والنهب والاستغلال ؛ فهو قول غير تاريخى ، بمعنى أنه يعزل هذه العصور عن آفاقها التاريخية المتاحة لها

فى حينها ، ولأنه ثانيا لا يبصر إلا جانباً واحداً وجزئيًا من جوانب التاريخ المتعددة ، وبذا تصبح رؤيته مماثلة للرؤية التى يتبناها الأصوليون والجماعات الدينية للتاريخ الإسلامى ، باعتباره أنه الأفضل والأبدع ، بل وليس هناك أبدع مما كان ولا أفضل منه سيكون ، فهو خير ما أنتجته البشرية فى حينها وسيبقى كذلك إلى الأبد ، حيث كان هناك فى تلك العصور ؛ العدل والمساواة ، والمحبة والإخاء ، وحيث كانت المثل العليا تفيض على حياة المسلمين . وهذا وذاك – كما هو واضح – يتعارض تمامًا مع الوقائع التاريخية التى تكتظ بها المصادر الإسلامية ذاتها .

وعلينا هنا أن نشير إلى أن هذا العنف الدموى أيضًا ، كان موجوداً على امتداد التاريخ الإنسانى القديم والوسيط بدرجات متباينة (فى الدولة الرومانية مثلاً ؛ حيث المجازر وتلال الجماجم ، وثورات العبيد المتواصلة ، ناهيك عن غزوات المغول والتتار ... إلخ).

لكننا هنا نحاول أن نرى ما وراء هذا العنف والصراع الدموى من مصالح ، وأن نفهم مغزى وفحوى هذا الصراع ، باعتباره سعيا من أجل تحقيق مصالح بشرية دنيوية لفئات اجتماعية محددة – سعى متواصل للوصول إلى غايات وأهداف طبقية ، تسعى إلى إخضاع فئات طبقية أخرى من أجل الاستيلاء على الريع المستنزف من دماء جماهير البسطاء ، فليس هناك عنف من أجل العنف أو غزو لمجرد الغزو – إلا إذا كان من أجل الاستيلاء والسرقة والنهب – أما عندما يستقر الغزو على شكل دولة أو سلطنة أو خلافة أو ولاية ، فإنه كان يبحث له عن غطاء وهو فى هذه المرحلة التاريخة كان غطاء دينيًا – ومؤلفة كتابنا هذا تشدد على ضرورة المعرفة الدينية والمذهبية الواسعة لأى مؤرخ يتصدى للكتابة عن العصور الوسطى لما لها من أهمية قصوى فى فهم ما وراء الأحداث التاريخية .

ولا يفوتنا أن نلقى نظرة على وضع العالم الإسلامى عشية دخول الفاطميين إلى مصر ، أى تحديداً فى سنة ٣٣٤هـ/ ٩٣٥م – حيث كانت فارس والرى وأصفهان والجبل فى أيدى بنى بويه ، وكرمان فى يد محمد بن إلياس ، والموصل وديار بكر وديار ربيعة وديار مضر فى أيدى بنى حمدان ، ومصر والشام فى يد محمد بن طغج الإخشيدى ، والمغرب وشمال إفريقيا فى يد الفاطميين ، والأندلس فى أيدى ملوك الطوائف ، وخراسان فى يد نصر بن محمد الساسانى ، والأهواز وواسط والبصرة فى

يد البريديين ، واليمامة والبحرين فى يد أبى طاهر القرمطى ، وطبرستان وجرجان فى يد الديلم ، وليس فى يد الخليفة العباسى ووزرائه إلا بغداد وأعمالها(*).

ولذا كثيراً ما نجد شكاوى المؤرخين مثل المسعودى من ضعف الإسلام فى ذلك الوقت ، وذهابه وظهور الروم على المسلمين ، وفساد الحج ، وعدم الجهاد ، وانقطاع السبيل ، وفساد الطريق ، ونجد أيضاً عند المقدسى - وهو أحد مؤرخى هذه الفترة - وصفاً لبغداد يقول فيه «كانت بغداد أحسن شىء للمسلمين وأجمل بلد .. حتى ضعف أمر الخلافة فاختلت وخف أهلها ... فأما المدينة فخراب ، والجامع فيها يعمر فى الجمع ، ثم يتخللها بعد ذلك الخراب ، وهى كل يوم إلى وراء مع كثرة الفساد والجهل والفسق وجور السلطان»(**).

لماذا مصر فى العصر الفاطمى ؟

بالرغم من أن مؤلفة الكتاب تستخدم تعبير «مصر الفاطمية» فى عنوان الكتاب بل وفى كل صفحات كتابها سواء كانت متناً أو هامشاً ، وهى فى هذا متأثرة بالكتابات التاريخية القديمة والحديثة ، سواء كانت هذه الكتابات لمؤرخين مصريين أو عرب أو مستشرقين فهم جميعاً يستخدمون هذا التعبير وما يشابهه عن العصور الأخرى للتاريخ المصرى . إلا أننا فى ترجمتنا لهذا الكتاب قد اعتمدنا تعبير «مصر فى العصر الفاطمى» فقط احتفظنا للمؤلفة بعنوان كتابها الأصلى كما أرادت هى فى موافقتها على الترجمة لأن التعبير الأول وهو الشائع كما قلنا ، يعنى أننا نوافق على أن نصف مصر فى كل عهد من عهود غزاتها باسم هؤلاء الغزاة فنقول مصر الفاطمية ، ومصر الأيوبية ، ومصر المملوكية ومصر العثمانية ، وعندما نذهب فيما قبل العصر الفاطمى نقول أيضاً مصر العربية أو الإخشيدية أو الطولونية أو الإغريقية أو البطلمية ... إلخ .

وهذه التعبيرات أو المصطلحات تعنى فى صياغتها الاعتداء على اسم مصر أولا ، وذلك بإلحاقها فى كل فترة زمنية باسم مستعمر من مستعمريها ، وكأنها ليس لها كيان مستقل ، أو حضارة مستقلة ، كانت وراء كثير من حضارات هؤلاء المستعمرين الذين أتوا إليها ، بل كانت دافعاً من الدوافع التى دعتهم إلى أن يأتوا إليها بجانب موقعها وثرواتها .

(*) مقتطف من كتاب الخلافة الإسلامية للمستشار محمد العشماوى صـ١٦٢ .

(**) نفس المصدر السابق صـ ١٦٣ .

ويعنى أيضًا تجزئة تاريخ مصر وإلحاقه بالمستعمر الذى كان رابضًا فوق صدرها فى أى حقبة زمنية من تاريخها ، وهنا نستطيع أن نطرح تساؤلا هل من الممكن - ما دام الأمر هكذا - أن نطلق على مصر فى عهد الحملة الفرنسية أو فى عهد الاحتلال الإنجليزى ؛ مصر الفرنسية أو مصر البريطانية ؟

حقا إنه لشيء يدعو إلى العجب ! ، فمصر هى مصر ، وهؤلاء الغزاة أو المستعمرون ما هم إلا موجات تتلاطم فى بحرها الزاخر ، تهتز فوق سطحه وتتأرجح وسرعان ما تزول أو تنجذب إلى القاع ، كى يستوعبها البحر فى أفقه الواسع وقاعه العميق .

وتبقى مصر باتساع تاريخها وعظمة حضارتها وعمقها لتعيد تشكيل التاريخ مرة أخرى تارة من خلال مظهرها الساكن ونضالها السلبى ، وأخرى من خلال صراعها مع هؤلاء الغزاة والمستعمرين، علاوة على أنها تمتص كل هؤلاء الوافدين، وتضمهم إلى أعماق تاريخها... كما تمتص تربتها- دائمًا وعلى امتداد القرون- طمى الفيضان الآتى كل عام مع نهر النيل العظيم ، فتزداد خصوبة وعطاء على مر الزمان ، إنها أيضًا تستوعب وتهضم تاريخهم وتراثهم وثقافتهم وحضارتهم - إن كانت لديهم حضارة - وتعيد إنتاج المفيد منها وتلفظ ما هو فاسد ، وتهبهم هى ثقافتها وحضارتها وتراثها ، بل وتجعلهم مصريين يتغنون بها ويمجدون تاريخها وحضارتها ، بل ويموتون أحيانا من أجلها . حتى إن الدكتور عبد المنعم ماجد أستاذ التاريخ الإسلامى يقول «من الخطأ الفادح اعتبار خلافة الفاطميين غير مصرية ، وهى التى حكمت في مصر زهاء قرنين من الزمان .. فهويتهم المصرية (!) تظهر فيما أنجزوه من منجزات»(*) ونحن لا نوافق على هذا الرأى ، ولكننا نسوقه لإظهار فداحة ما يحمله بعض المؤرخين المصرين من أفكار .

لقد ظل المصريون المسلمون على مذاهبهم الدينية السنية برغم ما بذله الفاطميون ودعاتهم وقضاتهم من محاولات لجذبهم إلى المذهب الشيعى، ولكن -كما سبق القول - ظل الدين الشعبى المصرى يأخذ من هنا ومن هنا، ويستلهم ما يتفق مع حياته وبيئته ؛ فالمصريون كانوا ومازالوا يجلون أهل البيت النبوى إجلالاً عظيمًا وهم فى جملتهم

(*) مجلة الهلال يونية ١٩٩١ (الفاطميون مصريون) د. عبد المنعم ماجد .

سنيون مالكيو المذهب ، لا يميلون إلى التعصب ، ويحبون السماحة واليسر فى أداء الطقوس ، فهم لم يتشيعوا ، والفاطميون كانوا يتعاملون فقط مع المصريين بروح السياسة الواقعية العملية فى الشئون الدينية فلم يجبروهم على الانتقال إلى المذهب الشيعى بأشكال دموية أو بالعنف وهذا واضح تمامًا فى كثير من المصادر التاريخية العربية للعصور الوسطى .

• ولماذا الشيعة ؟

نعم كنا نود أن نغير اسم هذا الكتاب من دراسات فى تاريخ مصر الفاطمية إلى «تاريخ الدولة الشيعية الإسماعيلية فى مصر» .

وذلك لأن هذا الكتاب فى الأساس يعتمد على طرح كثير من أفكار الشيعة الإسماعيلية وأصولهم وبرامجهم الاجتماعية وأساليب دعاياتهم وأساليب حكمهم ، فلماذا لا يحمل الكتاب اسمهم ؟

إننا نلاحظ أن اسم الفواطم والفاطميين والفاطمية لم يطلق على الشيعة الإسماعيلية كطائفة إلا بعد استقرار الدولة التى أسسها هؤلاء الشيعيون الإسماعيليون فى المغرب ، ومن المعروف أن الداعية الأول فى المغرب كان يسمى عبد الله الشيعى ، وأن المنصور بالله كان يحب أن يُنادى باسماعيل تيمنا باسم جدة الأكبر إسماعيل بن جعفر الصادق وهو من تنتسب إليه الشيعة الإسماعيلية .

وفى بيان المعز عند توليه الإمامة نجد عبارة «يا أبتاه - يا إسماعيلاه - يا أبا الطاهر» وغير هذا كثير ، مما يؤكد أن هؤلاء الفاطميين هم شيعيون إسماعيليون ، فلماذا كان التخفى وراء «الفاطمية والفاطميون» .

فى رأينا أنهم اختاروا هذا الاسم بعد أن تسمى الإسماعيليون فى الشرق باسم القرامطة ، انتسابا لقائدهم ابن قرمط ، وما اتبعه هؤلاء فى صراعهم السياسى والعسكرى فى إقامة مستعمراتهم أو روابطهم فى المشرق ، سواء فى ثورتهم الأولى بقيادة آل زكرويه أو بقيادة أسرة الجنابى فى الثورة الثانية واعتمادهم أسلوب الحروب المفاجئة أو المعارك الانتحارية ، وهم - أى الفاطميون - كانوا قد أسسوا دولتهم فى المغرب ، مستقرين هناك ، متطلعين إلى بناء إمبراطوريتهم العالمية ، ولذا كان عليهم أن

يتميزوا عن القرامطة إسما وأساليب ، فاختاروا اسم الفاطميين ، برغم أصولهما المذهبية المشتركة كما يتضح من رسالة المعز إلى القرامطة فى نهاية كتابنا هذا .

وهم ثانيا أرادو أن يجذبوا إليهم جماهير المسلمين السنة بتقربهم إلى السيدة فاطمة بنت النبى وهى أم الحسن ، والحسين الشهيد المقرب إلى كثير من قلوب المسلمين لمواقفه التاريخية ، وإيمانه الحالم بالعدل والمساواة ، وهى شعارات قريبة من قلوب كل المضطهدين المسلمين . وهم بهذا يستطيعون أن يكسبوا تعاطف هؤلاء المسلمين مع آل البيت ، وما نالوه من اضطهاد وقتل ومطاردة وتعذيب .

وبذا ندرك أن الشيعة والشيعية والشيعيين ، هى الكلمات الأكثر دقة ودلالة على الفاطمية أو الفاطميين ، ولا ننسى أن المؤرخين السنيين أنفسهم كانوا يستهجنون 'لفظ الشيعة والشيعيين ، بل ويحتقرون كل ما هو شيعى أو يمت إلى الشيعية بأى صلة تقريبًا من خلفاء السنة وسلاطينها ، هؤلاء الذين امتد بهم الحكم فترات طويلة قبل وبعد المرحلة «الفاطمية» استطاعوا فيها أن يدمروا معظم التراث الشيعى الإسماعيلى ، وأن يشوهوا الكثير من المواقف والآراء والمعتقدات الشيعية ناعتين إياهم بأقذع كلمات السباب ، ومطلقين عليهم شعارات التكفير والزندقة والإلحاد .

ولذا كنا نرغب أن يكون اسم هذا الكتاب فى ترجمته العربية مقرونا بالشيعية والشيعة . من أجل المساهمة فى رد الاعتبار إليهم كمذهب إسلامى وكحركة تاريخية ، قدمت على امتداد القرون الطويلة إسهامات واسعة فى التاريخ الإسلامى وأيضًا ساهمت بإمداد تراثنا الثقافى بكثير من ألوان المعرفة والثقافة ، وذلك من أجل المزيد من التسامح بين المذاهب والعقائد ، وهذا ليس جديداً ، فالدكتور شلتوت شيخ الأزهر المعروف ، قد نادى بضم هذا المذهب إلى المذاهب السنية من أجل التقارب بين الأديان والمعتقدات .

● وهنا لم يبق لنا إلا بعض السطور فى استعراض ما يقدمه هذا الكتاب من تاريخ وعرض للأفكار والممارسات الشيعية ، سواء فى المشرق أو المغرب ، باعتبار أن الفاطميين جزء من الحركة الشيعية الشاملة ، مشيراً إلى بعض الصراعات والتحالفات المختلفة بين هذه المذاهب ، محاولاً تحليل المادة العلمية وتأصيلها واستخلاص دلالاتها

التـاريخيـة فى السـياق العـام للتـاريخ الإنسـانى ، وفى إدراك للطبيـعة الخـاصـة لهـذه المرحلة فى مصر .

والكتـاب يقــوم أسـاسـًا من الناحيـة الشكلية على وجـود متن مـحـدد فى أربعة فصـول ، كل فصـل منها ينقسم إلى عـدة مداخل ، تشـتـمل على النواحى السـيـاسـيـة والمذهبية ، والعلاقـات الزراعية وأنواع الملكية ومـعدل تطور قـوى الإنتـاج – والمشاعة المصرية وأنواع الملكيات الفلاحية ، ثم بعد ذلك يتناول الحرف والتجارة والتجار ، ثم التنـاقضـات الاجـتـمـاعـيـة فى مـصـر والتكوين الطبـقى والصـراعـات من أجل السلطة والانقسامات المذهبية وتمرداتها وتكوين البـيروقراطية المصرية كأداة للحكم فى ذلك العصر .

والمؤلفة فى هذا المتن تعتمد على المصـادر التـاريخـيـة العـربيـة للعـصـور الوسطى ولبعض المؤرخين المعاصرين المصريين واللبنانيين مـثـل حسن إبراهيم وعطيـة مشرفة وراشد البراوى وغيـرهم . ثم تدخل فى جدل فكرى مـع كثير من المستـشـرقين وعلمـاء التاريخ فى أوروبا وأمريكا من أجل الوصـول إلى رؤية تاريخية صـحيـحة لذلك العـصر ، والمصادر هنا متنوعة وبلغات مختلفة أهمها : الروسية والإنجليزية والألمانية والفرنسية والإيطالية والعربية .

والمؤلفـة فى هذا المـتن تحـاول أن تقـدم التـاريخ كنظام مـعـرفى مـلاصق للوجـود الإنسـانى ، ومشارك له فى رحلته عبر الزمـان الممتد ، واضـعة فى الاعتبار مـا يجرى على الإنسـان والحكام والأفكار بل والحيـاة بكاملهـا من تطورات وتغـيـرات خـلال هذه الرحلة الطويلة ، فالتاريخ هنا ليس مجرد استعراض لملامح العصر الفاطمى المادية والقانونية ، ولكنه مـحاولة للبحث عن تفسير وشـرح هذه المـلامح مستشـرفًا من خـلالها حركة التاريخ المستقبلية ، أى أن الكتاب يبحث فى مغزى التاريخ وفى فلسـفته واتجاه حركته والقوى الفعـالة فى هذه الحركة وتشكلاتها وأهدافـها وأسباب ضـعفـها وعوامل قوتهـا .

وهذا المتن التـاريخى والتحليلى يعتـمـد على خلفـيـة هـائلة من الوقـائع التـاريخـيـة والحكايات والقصص والنوادر والمقـارنات ، والحقـائق العلمـيـة اللازمـة لتوضـيـح بعض المعلومات التـاريخية ، وهذه الخلفية تتمثل فى هوامش الكتاب ، حيث إن لكل فصل من

الفصول الأربعة ، هوامشه الخاصة التى تحاول أن تعطى أكبر مساحة من المعلومات عن ذلك العصر محل الدراسة .

وفى نهاية هذا الكتاب هناك ملحق خاص يشتمل على عدد من النصوص المقتبسة من المصادر التاريخية العربية للعصور الوسطى ، يتناول كل منها وصفا أو موقفًا أو حالة من وجهة نظر هؤلاء المؤرخين القدامى ، وقد قمنا نحن بوضع قائمة مرتبة لهذه النصوص التى تصل إلى ثلاثة وخمسين نصًا .

وتقوم المؤلفة بتوضيح الغامض من هذه النصوص ، وشرحها مما يمكن أن يؤدى إلى مزيد من الفهم والتفسير ، ونحن بدورنا قد قمنا بما رأينا أنه ضرورى لمزيد من التوضيح ، كما سيتبين من النصوص ذاتها .

والمؤلفة تحاول أن تقدم تحليلاً لبداية تشكل الإقطاع فى مصر وطبيعته واعتماده على الدولة المركزية وعلى نظام الرى (فيضان النيل) وشكل العلاقات الإقطاعية وتطورها وضعفها ومحاولة الوصول بها إلى درجات من التطور فى نهاية المرحلة أثناء الظروف التى واجهت الفاطميين فى ذلك الوقت ، سواء كانت ظروفًا داخلية متمثلة فى «الشدة العظمى» أو فى الظروف الخارجية المتمثلة فى الصراع مع الصليبيين ، وهى هنا تدخل فى حوارات متعددة مع كثير من المستشرقين وتختلف معهم هنا وهناك ، مقدمة الدليل من المعطيات التى تكون تحت يديها ، وإذا ما تعذر هذا تقوم بتقديم الفرضيات العلمية والاحتمالات المختلفة ، لأنها كثيرًا ما تشكو من تهافت المعطيات الواردة فى المصادر وتناقضها ، ولذا فهى عادة ما تستخدم عبارات من قبيل ؛ من المحتمل ، وربما ، ومن الجائز ، ومن الممكن ... إلخ .

وهى بهذه الافتراضات والاحتمالات والاقتراحات النظرية والفلسفية تقدم للراغبين فى استكشاف كنه التاريخ وكشف خفاياه ، موضوعات جديدة ، من أجل المزيد من تطوير المعرفة التاريخية للإنسانية ليزداد وعيها بخطاها فوق الزمان والمكان .

المترجم

٢٠٠١/١/١

مدخل

فترة الحكم الفاطمى فى مصر (٩٦٩ - ١١٧١م) ، والتى استمرت حوالى قرنين من الزمان ، قد استولت على اهتمام واسع من الباحثين ، وهى تتطابق بصورة واضحة مع التطور الداخلى الخاص للبلاد فى المرحلة التاريخية المعبر عنها .

وهذا يمثل ظاهرة - غير نادرة - فى تاريخ العصور الوسطى ؛ حيث تتبدى التغيرات الجوهرية فى مجال الإنتاج المادى كما تتبدى أيضًا فى الحياة الروحية . غير أن بنية الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى العصر الفاطمى ، ظلت إحدى القضايا التى لم تنل حظها الوافر من الدراسة فى التاريخ المصرى .

ويعود السبب فى ذلك ، إلى غياب المعلومات الكافية ، فحتى وقتنا الحاضر (١٩٧٤ - المترجم) لم يخرج ولا كتاب واحد لمؤرخ متخصص يقدم لنا صورة متكاملة عن هذا العصر ، والسبب فى ذلك يرجع إلى اعتبار هذه السلالة الشيعية الحاكمة فى ذلك الوقت مهرطقة ، وذلك طبقًا للمخطوطات المدونة بعد عودة مصر للسيادة العباسية على يد صلاح الدين الأيوبى .

ومن بين مؤلفات مؤرخى هذا العصر ، التى قد سلمت من التدمير ، بعض المقتطفات التى ظلت باقية لنا - وبشكل استثنائى - من مؤلفات تقى الدين المقريزى ، وهو المؤرخ الذى جاء بعد ذلك العصر بأكثر من ثلاثة قرون (١٣٦٤ - ١٤٢٢م) وهى مازالت تحتل مكانة هامة بين كل هذه المخطوطات ، وخاصة كتابه القيم «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار»(١).

أما غالبية المؤلفات ، فبها استشهادات أو اقتباسات طويلة أو قصيرة ، وهى جميعًا تنسب إلى مؤرخين فاطميين من القرن العاشر حتى القرن الثانى عشر ، ومن بينهم ابن زولاق (٩١٩ - ٩٩٨م) ، وهو يستحق الاعتبار بشكل خاص ، وابن مأمون البطائحى الذى ولد فى ١١٢٥م ، والمسبحى ٩٩٧ - ١٠٢٩م(٢) ، وابن الطوير (١١٣٠ - ١٢٢١م) ، والقاضى الفاضل (١١٣٠ - ١٢٠٠م) .

أما الكتاب الثانى فائق الأهمية فى دراسة العصر الفاطمى – من بين أعمال المقريزى – فهو كتاب «اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا»[٣] وهذا الكتاب تم تدوينه قبل «الخطط» وهو يشتمل على عرض واف حتى سنة (٩٧٤م) – أى وقت صراع المعز مع القرامطة .

وكتاب «خطط» المقريزى يتفوق على كل ما عداه من المصادر ، غير أننا نجد فى كتاب الاتعاظ للمقريزى كثيراً من المقاطع التى تتطابق مع أجزاء من كتاب «العبر» لابن خلدون (١٣٣٢ – ١٤٠٦م) وكما هو معروف فإن ابن خلدون كان أستاذاً للمقريزى ، وكما سيتضح فإن هناك استخدامات عديدة للمصادر المشتركة يقوم بها ابن الأثير[٤] الذى يعتمد عادة على ما يقوله ابن خلدون، إلى جانب اعتماده أيضاً على ابن الطوير ، وكذا الحلبى الشيعى «ابن أبو الطىء» (١١٦٠ – ١٢٣٥م) .

وإلى جانب المقاطع المقتبسة من المقريزى وابن خلدون ، والمتعلقة بأوضاع الفاطميين ، نجد «أبو شامة» (١٢٠٣ – ١٢٦٧م) ، «وأبو الفدا» (١٢٧٣ – ١٣٣١م) ، وابن داود المتوفى (١٣٣٣م) ، وابن الفرات (١٣٣٤–١٤٠٥م) ، والقلقشندى (١٣٥٥– ١٤١٨م) . وابن تغربردى (١٤٠٩ – ١٤٧٠م) ، وابن إياس (١٤٤٨ – ١٥٢٤م) وآخرين من مؤلفى العصر المملوكى .

وأبو شامة يعتمد فى كتابه – أساسًا – على ابن «أبو الطىء» والقاضى الفاضل «وأبو الفدا» .

ولكن ابن الأثير وابن دوادار يكرسان كثيراً من فصول كتبهم عن مصر فى العصر الفاطمى ، مستفيدين كثيراً من «سبت بن الجوزى[٥] (١١٨٦ – ١٢٥٧م) علاوة على أن هذه الفصول مكتوبة بجفاء واختصار مفرطين ، أما من حيث المضمون فهى لا تقارن بغنى الموضوعات المتعلقة بالمرحلة المغربية .

أما القلقشندى فهو يعطى اهتمامًا واسعًا فيما اقتبسناه منه – على الأغلب – لابن الطوير والذى يعتمد أساسًا على ابن الفرات[٦].

ونشير أيضًا إلى ابن تغربردى فى أسفاره التاريخية التى تقع فى أربعة أو خمسة مجلدات من إصدار القاهرة .

وإلى جانب هذه المدونات التاريخية الرئيسية ، فإن هناك مصنفات تحوى أقسامًا خاصة متعلقة بحياة كل خليفة ، وهى تستند إلى مؤلفات ابن «أبو الطىء» ، وسبت بن

الجوزى وابن الطوير ، وأيضًا ابن الأثير ، ومعلمه المقريزى ، أما ابن إياس فيعتمد بدرجة محسوسة على سبت بن الجوزى .

وعن وصف الحوادث وسرد الأخبار عن سوريا ، فإن مؤرخى العصر المملوكى يرجعون – بشكل عام – إلى أخبار ابن كلانس المتوفى (١١٦٠م)[٧] وإلى كمال الدين الحلبى المتوفى (١٢٦٢م) ، وفى مؤلفاتهم ؛ تحتل قضية شرعية الفاطميين وادعاءاتهم – بأنهم ينحدرون من سلالة النبى – مكانًا هامًا ، تلك القضية التى صار من مهام السلاطين السنيين أن يوظفوا كل هؤلاء المؤلفين المنوه عنهم سابقًا باستثناء «أبو الفدا» والمقريزى وابن خلدون ، لكى يقوموا باسترجاع تلك الروح السلبية التقليدية[٨] ولذا فإن أعمالهم صارت تحتوى على مقاطع متعددة ، وتتضمن معان متنوعة من المصادر الفاطمية ، مضيفين إليها كثيراً ، ومكررين بعضهم بعضًا ، مما يعطى للباحث رغمًا عنه ليس شعور الاستهانة بهذه الكتابات ولكن الشعور بالأهمية القصوى بضرورة إعادة بناء التاريخ الاقتصادى والاجتماعى لحقائق ذلك العصر .

وهناك ثلاثة مؤلفات لثلاثة من الرحالة الوافدين على مصر فى العصر الفاطمى[٩] أولهم : كتاب سفر نامة ، وهو كتاب رحلات للمؤلف الفارسى المعروف ناصر خسرو (١٠٠٣ – ١٠٨٨م) وهو كان مؤمنًا بالمذهب السنى ثم اقتنع بالمذهب الإسماعيلى ، وأقام فى مصر – وبشكل أساسى فى مدينة القاهرة – عدة سنوات ، ابتداء من (١٠٤٧م) عندما كان يدون كتابه هذا ، وليس من المعروف – بكل دقة – متى أخرج كتابه هذا للناس لأول مرة ، بيد أن حكاياته عن الحياة الخاصة بمصر ، لا تقدر بثمن حقًا ، فهو كأى أجنبى يتميز تمامًا عن سكان البلاد الأصليين بوجهات نظره الطازجة والحية.

أما الكتاب الثانى فهو لابن حوقل ، ذلك القادم من العراق ، وهو واحد من جغرافيى المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) ، وكتابه يسمى «المسالك والممالك» ، وأحيانا يحمل اسم «كتاب صورة الأرض» وتاريخ صدوره تقريبًا يتراوح ما بين (٩٦٧ – ٩٧٧م).

والكتاب الثالث ؛ والذى يحمل اسم «أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم» ومؤلفه هو الرحالة المقدِّسى (٩٤٦ – ١٠٠٠م) وهو الممثل الأخير لتلك المدرسة الكلاسيكية . وهناك نسخة ثانية من هذا الكتاب صدرت ما بين (٩٦٩ – ٩٨٩م) .

وهذان الكتابان الأخيران يتمتعان بأهمية كبيرة لأنهما يحتويان على معلومات هامة عن الحرف والزراعة .

وأما عن أوضاع البلاد فى منتصف القرن الثانى عشر ، فإننا نجد لها صدى فى «كتاب الاعتبار» للفارس السورى الشهير أسامة بين منقذ (١٠٩٥ - ١١٨٨م) ، وقد كان متواجداً فى مصر فى تلك السنوات ، حيث قام بدور فعال فى دسائس القصور .

ومن المعروف أن هناك مؤلفين نموذجيين يعتبران دليلين شارحين لرتب الموظفين ، وهما نموذجان للأدب المصرى فى العصور الوسطى، ويختصان بنهاية العضر الفاطمى وبداية العهد الأيوبى ، والأول منهما من تأليف الموظف الكبير «القاضى المخزومى» ، وقد تم التنويه عنه فى خطط المقريزى ، والثانى وهو كتاب المنهاج ، ويحتوى على معلومات خاصة عن جباية الضرائب المختلفة ، ويتضمن مقاطع من القوائم الحسابية فى العهد الفاطمى ، وتمتلك بعض أقسامه أهمية خاصة نظراً لما تتضمنه من معلومات عن تجارة البحر المتوسط ، والتى صار من السهل معرفتها بفضل ما نشره «ك. كهن» ، ومؤلف هذا الكتاب هو ابن مماتى ، وكان يشغل وظيفة «ناظر الإدارات الحكومية» أو «ناظر دواوين الدولة» .

وهناك أيضًا عدد من الوثائق الفاطمية ، وهى تبين كيفية تعيين الوزراء ، وتولّى الخلفاء للعرش ، وهذه الوثائق مأخوذة من الكتابات المتأخرة ، وهى من تحقيق المؤرخ المصرى جمال الشيال ، وقد صدرت فى مجموعات متعددة وعليها تعليقات هامة(١٠) ، وهناك أيضًا عشرات من الوثائق الأخرى الباقية من قديم الزمان وهى من إصدار الباحث الإنجليزى «س. ستيرن» ، ومعظمها متعلق بدير القديسة كاترين فى سيناء وهى تتعلق بالفترة من (١١٣٠ - ١١٦٩م) ، وواحدة منها تتعلق بسنة ١١٢١م وتحتوى على بيان سياسى ذى منحى عام .

أما الأبحاث ذات الأصل القاهرى والتى تتمتع بقيمة كبيرة ، فهى تلك الموجودة فيما يسمى مستودع الوثائق العربية اليهودية من القرن الحادى عشر إلى القرن الثالث عشر ، وهى فى الغالب مذكرات شخصية(١١) تتناول أشياء عملية ، وعلى أساسها اعتمد «يا. مان» . فى تأليف كتابه المعنون (اليهود فى مصر وفلسطين فى عصر الخلفاء الفاطميين ١٩٢٠م) وفيه يتفحص التنظيم الداخلى للمجتمع وعلاقاته مع الحكام المصريين .

وهناك أيضًا وثائق ذات مضمون اقتصادى / اجتماعى بدرجة ما ، وهى من السهل الحصول عليها للباحثين المعاصرين وذلك بفضل أعمال «س. جويتن»، هذا العالم

الأمريكى الذى قدم لنا هذا الفهرس الكامل تقريبًا ، والذى صدر المجلد الأول منه فى ١٩٦٧م ، وهو يتضمن عرضًا مختصرًا للعديد من الوثائق التى تلقى الضوء على التاريخ الاقتصادى والاجتماعى ، ليس فقط للجماعات اليهودية بل ولأهالى البلاد المسلمين فى حوض البحر المتوسط وذلك بصورة كاملة ، وعلاوة على ذلك فإن هناك قسمًا كبيرًا منه يتعرض لمصر فى العصر الفاطمى ، والتعليقات الهامة الموجودة بهذا الكتاب ، تعطيه أهمية بالغة أكثر من كونه مجرد فهرس .

ومن الهام جدًا لدراسة العصر الفاطمى ، تلك الأخبار التى تتضمنها المخطوطات التى تم نشر معظمها بفضل «أ. جرومان» .

وهناك عدد من الباحثين المعروفين (بشكل واسع للدارسين الروس) ، وهم مهتمون بدراسة العصر الفاطمى فى مصر ، ويقدمون عرضًا متواليًا للأحداث المتعلقة بشخصيات الخلفاء ووزرائهم وقواد جيوشهم . ونخص منهم : «ج. ويل» فى أعماله العامة الصادرة فى ١٨٤٨ ، ١٨٥١م وأيضًا : «أ. ميولير» ١٨٨٧ «تاريخ الخلفاء الفاطميين» ، وأيضًا : «ف. فيوستنفيلد» ١٨٨١م «تاريخ الفاطمين» «أ. لير» ١٩٢٣م والتى تتطابق أقسام من أعماله مع «س . لين – بول» فى تاريخ مصر فى العصور الوسطى [انظر المراجع : ٢٨٧ ، ١٠٣ ، ٢٩٠ ، ٢٦٠ ، ٢٣٩ ، ٢٤٩] .

وهناك النموذج الآخر من الدارسات المتمثل فى أعمال العالم المصرى حسن إبرهيم حسن ، وكتابه المسمى «تاريخ الدولة الفاطمية» (الطبعة الثانية الصادرة فى ١٩٥٨) ، وبه مجموعة عريضة من المعلومات مصنفة تصنيفًا جيدًا عن الجوانب المختلفة المسار التاريخى (وأغلبها عن النواحى السياسية ، والثقافية والاجتماعية ، وبدرجة أقل عن النواحى الاقتصادية) ، دون أى محاولة لكشف أو توضيح أبعادها القانونية والمرحلية ، وراشد البراودى (وهو تلميذ حسن إبراهيم حسن) قد اهتم كثيرًا بالعوامل الاقتصادية فى كتابه «حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين» (١٩٤٨م) . وهو يتضمن أبحاث هامة عن الزراعة والحرف ، وخاصة التجارة الخارجية وطرق المواصلات ، علاوة على إبراز اقتصاديات المدن التى يعتبرها البراوى فترة رأسمالية .

وقد ألف عطية مشرفة (وهو تلميذ آخر لحسن إبراهيم حسن) كتابًا يسمى «الحكم بمصر فى عصر الفاطميين» (١٩٥٠م) . وفيه يصف بالتفصيل حياة ومعيشة الخلفاء ، وحتى ملابسهم ونشاط الوزراء والقادة وأيضًا مهام الإدارات الحكومية .

وفى العقود الأخيرة ظهرت أبحاث ودراسات للمستشرقين الغربيين عن قضايا التبادل النقدى والأسعار فى مصر فى العصور الوسطى متضمنة العصر الفاطمى (أ. ارنكريتس ، س. لبيب ، ى. أشتور) .

أما قضايا التاريخ الاقتصادى والاجتماعى فى مصر فى العصور الوسطى فلم تدخل فى دائرة اهتمام المستعربين الروس فيما قبل الثورة [ثورة أكتوبر ١٩١٧م – المترجم](١٢) وفى العصر السوفييتى ، تعرضت الدراسات الاجتماعية فقط لبعض القضايا الخاصة بالمنتجات المادية [انظر المراجع : ١٠٩ – ١١٠ – ١١١] .

لذا فإن دراسة كل الحقائق المتعلقة بكافة جوانب العملية التاريخية على أرضية المادية التاريخية صارت – من وجهة نظرنا – واجبًا على درجة عالية من الأهمية وهذا الكتاب المقدم للقراء ، يعتبر خطوة على هذا الطريق ، وهو محاولة لرسم صورة عامة عن تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى العصر الفاطمى .

وأمام ضآلة المعلومات فى المصادر وتواضعها ، صرنا مضطرين إلى معالجة عدد من القضايا الجوهرية والمعضلات التاريخية على أساس من طرح الفروض(١٣) وهذه الصورة التى نقوم برسمها ، تبدو لى مفيدة إلى حد ما ، وبقدر استخدامنا للجدل العلمى فى تحليل المواد الجديدة بكل صرامة ، سنقوم بإثراء مطرد للتصورات الماركسية عن ذلك العصر البالغ الأهمية وأيضًا بإثراء مطرد للمفاهيم العملية .

وأخيرًا ، كان من الضرورى أن يبتدىء هذا الكتاب بدراسة تقليدية للتاريخ السياسى لمصر فى العصر الفاطمى . أما القسم الثانى فيتضمن بعضا من المقاطع المقتبسة من بعض المصادر الأساسية وعليها بعض التعليقات الضروية .

هوامش المدخل

(١) كل المراجع المنوه عنها فى هذا الكتاب ، نجدها فى نهاية الكتاب فى قائمة خاصة .

(٢) قسم من هذه المخطوطات محفوظ فى اسكوريال بأسبانيا ، وهى حوالى ٤٠ مجلدا من تأليف المسبحى ، وتتناول الفترة من ١٠٢٣ - ١٠٢٥م ، وهى مطبوعة تحت إشـراف «بيكر» الذى كتب لها مقـدمة انظر المرجع [١٥٩ - I - H] وأما [أ ، ماسى] فقد أصدر سفرا لابن الميسر ، وهو من خلفاء المسبحى ، خاص بسنة ١٢٧٨م ، والكتاب يسمى «تاريخ مصر» وهو نسخة باريسية فريدة تتناول الفترة من ١٠٤٧ - ١١٥٨م وذلك باستثناء السنوات ١١٠٨ - ١١٢٢م ، وهى تعتمد على رواية لموضـوعات مختصرة للمؤلف ، وهى أيضاً تستفيد كثيراً من المقريزى [١٨] ومقتطفات هذا المخطوط كانت مطبوعة قبل ذلك فى [٥٢] .

(٣) هذا كتاب سهل الحصول عليه (القاهرة ١٩٤٨م، تحقيق الدكتور جمال الشيال)، وكان مكتوباً بالخط القوطى فى أول إصدار له سنة ١٩١٩م (عربى - ألمانى) «ج . بونتس» ومقاطع من هذا الكتاب كانت مكتوبة بالخط القسطنطينى (استانبول) وهى أيضاً من تحقيق جمال الشيال ، وسوف نستفيد من هذه المقتطفات .

(٤) ابن الأثير ١١٦٠ - ١٢٣٤م فى مجموعته المعروفة ، والتى لا يشير فيها إلى من استفاد منهم من المؤلفين الفاطميين ، انظر ١٧٥ صـ ٢٣ .

(٥) شمس الدين أبو المظفر يوسف بن كازوغلى الشهير بسبط بن الجوزى ، مؤلف لعدة مجلدات عن التاريخ بشكل عام ، منها «مرآة الزمان فى معرفة الخلفاء والأعيان» ، وما يهمنا هنا هو القسم المطبوع فى المجلد «السليم» (من ٢٩ مجلداً موجودين) والذى يتناول الفترة من ٤٠٠ - ٥٣٢ هـ (١٠١٠/١٠١١ - /١١٣٧ ١١٣٨م) والفترة من ٤٩٥ - ٦٥٤ هـ (١١١٠ - ١٢٠٢/١٢٥٦) انظر ٥٢ وأيضاً ٧٠ .

(٦) وهو مطبوع أساساً فى الشام «تاريخ الدول والملوك» لابن الفرات وهو مكرس لتاريخ الفاطميين ، ويحيط بحوادث وأخبار تاريخ مصر من ١١٦٧ - ١١٩٢م إلا أن الصفحات المخصصة للحوادث من ١١٧٢-١١٨٩م غير موجودة .

(٧) عن ابن كلانس وعن مصادره انظر [١٧١ صـ٣٧] .

(٨) إلى جانب هذه المؤلفات عن العصر الفاطمى فى مصر ، هناك كتاب يحيى الأنطاكى ، وهو مؤرخ مسيحى عربى للقرن الحادى عشر ، وكتاباته التاريخية العامة تتضمن بعض الحقائق عن العصر الفاطمى .

(٩) وهنا ننوه بأحد مصادر الفترة المغربية ، وهو زاخر بمعرفة حقيقية عن العصر مجال الدراسة ، ذلك هو كتاب سيرة الجوزارى ، وكاتبه هو أبو على منصور الذى كان يعمل كسكرتير للجوزارى ، وهو وجيه فاطمى شهير ، سلافى الأصل من صقلية، توفى سنة ٩٧٢م فى وقت استعداد المعز للرحيل إلى مصر ، والكتاب مدون فى أثناء حكم الخليفة «العزيز بالله» وهو مؤرخ تقويمياً وبروح تقليدية تشمل المقدمة والخاتمة ، ولكن الجزء الباقى من الكتاب يعتمد على مقتطفات من شهادات ومقاطع كاملة من أعمال خاصة ورسمية للذين يعملون عند الجوزارى .

(١٠) عن أصول هذه الإصدارات انظر [٢٧٠] .

(١١) وقد كان من المعتقد أن «جينيز» غير موجودة حتى نهاية القرن ١٩ ، ولكن الوثائق تكشف أنها متواجدة فى دور الكتب فى كل من أوروبا وأمريكا ، ولكن من الصعب جداً دراستها ونشرها . وعن تاريخ إنشاء جينيز وتاريخ أبحاثها انظر [٤٣ صـ ١ وما بعدها] .

(١٢) هناك دراسات متخصصة عن مصر فى العصر الفاطمى [انظر المرجع ٩٣] .

(١٣) الأدب الإسماعيلى الذى نجا من العبث حتى اليوم موجود فى مواطن الشيعة الإسماعيلية فى كل من الهند واليمن ، وهو مازال حتى اليوم من الصعب الوصول إليه لبحثه ودراسته ، ومن المحتمل أن تكون كل محتوياته ومضامينه ذات منحى دينى على الأغلب . انظر المرجع ٢٤١ صـ ٤٢٩ - ٤٣٠] .

الفصل الأول

مصر
فى نظام
حكم الفاطميين

١ - المرحلة المغربية

إن السلالة الفاطمية التى استولت على السلطة فى مصر فى العام ٩٦٩م كانت شيعية إسماعيلية ، وكما هو معروف عند العرب ، فإن الشيعة كحزب ، كان أحد اتجاهين أساسيين فى الإسلام ، وقد نشأت فى عصر الخلافة فى القرن السابع الميلادى من خلال الصراع الحاد على السلطة كحركة سياسية تمثل الديمقراطية العربية ضد الأرستقراطية الملكية المتمثلة فى قريش .

والشيعيون كانوا هم أتباع الخليفة الرابع على بن أبى طالب المعروف بالتقوى والإنصاف ، وهم قد اعتبروه الرئيس الروحى والزمنى ، والإمام الممتلك للحق الإلهى بشكل استثنائى فى اعتلاء السلطة باعتباره من سلالة النبى ؛ حيث إنه كان ابن عم محمد وصهره .

وعلى مدى القرون اللاحقة ، وفى ارتباط مع تزايد الإقطاعيات فى الأراضى المقهورة أو الخاضعة ومع تزايد انتشار الإسلام ، وسعت الشيعة قاعدتها الاجتماعية ، وتطور مذهبها وتحول تدريجيًا إلى مذهب معاد للإسلام السنى الأرثوذكسى(*)، بل وإلى أيديولوجية دينية وسياسية تعكس على الأغلب آمال الفقراء والمعدمين سواء كانوا عربًا أو غير عرب .

وعلى الرغم من استغلال الحركة الشيعية لتقوية وتعضيد سلطة السلالة العباسية [٧٥٠م] إلا أن الإسماعيلية كانت طائفة من الفرق الشيعية التى ظهرت فى منتصف القرن الثامن الميلادى .

وباستعراض وضع الشيعيين بعد موت الإمام الأول على بن أبى طالب [٦٦١م] وتوالى الإمامة التى انتقلت إلى أتباعه حتى الإمام السادس : جعفر الصادق الذى

(*) الأرثوذكسى تعنى المستقيم الرأى - المترجم .

توفى [٧٦٥م] والذين كانوا جميعًا من الأئمة المعترف بهم من الجميع(١) ، إلا أن الإمام جعفر - وعلى خلاف النظام والتراث المعمول به - منع حق الإمامة عن ابنه الأكبر إسماعيل ، وأغلب الظن أن عقيدته السياسية المتطرفة ، كانت هى السبب فى ذلك ، وأعلن الإمام جعفر أن وريثه هو ابنه الأصغر موسى كاظم(٢).

وهنــاك قســم من الشيعـة (وهـم الإسماعيليون) ينكرون وقوع هــذا الحدث ، ولا يعترفون بأنه كان سببًا فى تشكيل الفرقة أو الطائفة الإسماعيلية الجديدة .

وبمجرد موت إسماعيل فى (٧٦٢م) ، وكان والده مازال حيًا ، أعلن الإسماعيليون أن ابنه محمد هو إمامهم السابع ، وانضم إلى الإسماعيلية بعض الفرق الأخرى التى كان من بينها ؛ الحركة الفاطمية الناشئة ، والحركة الخطابية ، وحتى أنصار نظرية العارفين بالله [انظر ٢٤٦ ص٢] ، واعتبر محمد بن اسماعيل هو الإمام المرئى الأخير، إذ إن العباسيين الذين قد صاروا هم السلالة الحاكمة ، بدأوا فى مطاردة الشيعة الذين اعتُبروا غير مرغوب فيهم بسبب اختفاء الإمام وأتباعه . وأسمــاء الآخـرين ومن بينهم (محمد بن اسماعيل وعبيدالله) وسير حياتهم وأنشطتهم غير محققة بدقة ، وذلك بسبب قلة بل وتفاهة المعلومات المذكورة عنهم .

وفى فترة «السُتْرة» أى الاختفاء ، تشكل أساس «النظرية الإسماعيلية» وهى النظرية المؤسسة على حق السلالة المقدسة (اللاهوتية أو الربانية) فى اعتلاء الإمامة ، وفى ضرورة التسليم الكامل لهم كمؤمنين بهم بمساعدة الفلاسفة المؤسسين والشارحين والمؤولين للقرآن ، والأهمية القصوى كانت هى الوصول السهل للغاية من هؤلاء الدعاة إلى الإسماعيليين البسطاء من الفلاحين الأميين الجهلاء ، والبدو الرحل ، وذلك عن طريق جانب من النظرية الإسماعيلية يتعلق خاصة بالبرنامج الاجتماعى والسياسى ، الذى يدعو إلى المطالبة بوحدة كافة المسلمين فى العالم ومن ثم وحدة كل البشرية فى خلافة إسلامية واحدة ، يترأسها الإمام صاحب القداسة والذى هو من نسل على . وهذا يتطابق مع الصيغة المألوفة فى الأعمال الشيعية «سنملأ الأرض بالعدل والإنصاف بعد أن ملئت بالجور والإجحاف وبذا سيتحقق فوق الأرض عصرها الذهبى»(٤).

وعرض رسالة المهدى كان يتطابق مع التصور الشائع عن شخص الإمام ، الذى كان فى بداية الحركة يتم تشخيصه فى صورة «الإمام محمد بن إسماعيل» وهذا لم يكن ملمحًا خاصًا بالنظرية الإسماعيلية شأنه فى ذلك شأن جوانب كثيرة ومتنوعة فى نظريتهم .

وفكرة تبليغ الرسالة اتجهت فى مسيرتها نحو التصورات البابلية التى كانت ما تزال معروفة للجميع ، وأيضًا نحو المفاهيم والتصورات اليهودية ، وكما كان الوضع فى المسيحية والإسلام صار أيضًا فى الفرق الشيعية بل وفى الإسلام السنى(٥).

والأئمة الشيعيون وجميع نوابهم أو وكلائهم السريين الذين تواجدوا أخيرًا فى السلامية فى شمال سوريا وفى شرق حمص ، هم الذين قادوا نشاط الكثير من المبشرين ، وفى نهاية الربع الأخير من القرن التاسع استقرت الرسالة الإسماعيلية فى جنوب العراق والبحرين واليمن وإيران وغرب الهند .

وفى ذلك الوقت استأنف المبشرون فى العراق نشاطهم بدعوة الفلاحين الفقراء ، أما فى البحرين ، فقد قامت الدعوة أساسًا بين البدو ، ولكن الإسماعيليين لم يظهروا فى إيران وغرب الهند وفيما وراء النهر إلا فى نهاية القرن العاشر . ومواعظهم كانت من الناحية الموضوعية ضد الأشراف والأعيان وحكام السامانية والموسافرية وبنى سام وبنى سومر .

وصارت نجاحات الدعوة الفاطمية محسوسة ، فقد كان المبشر «اليمنى» ابن حوشب ، وهو الذى قدم إلى اليمن منذ أقل من ثلاثين عامًا ، قد توصل إلى إقناع أغلبية السكان بالدعوة الإسماعيلية ، والتى أظهر لهم فيها مدى جاذبية البرنامج الاجتماعى الإسماعيلى .

ولكن أيضًا كان هناك نجاح بالغ المدى قد تحقق للإسماعيلية فى شمال إفريقيا ، كما فى البحرين ، فهم قد نشطوا فى الغالب بين أوساط البدو ، ونتيجة لنشاطاتهم هذه نشأت الدولة الفاطمية المستقلة ، والتى ظهرت فى نهاية فترة «السّترة» وإقرار مبدأ «الظهور» أى فترة السلطة المقدسة للأئمة .

وتاريخ الحركة الإسماعيلية فى شمال إفريقيا يؤدى بنا إلى أن القبائل البربرية المقاتلة ، وسكان المناطق الجبلية الأصليين ، كانوا بعيدين عن مركز الخلافة ، ويمتلكون تراثًا قديمًا فى النضال من أجل التحرر ، وبعد وصول الغزاة العرب إلى هناك ، وتعميم الخراج ، سرعان ما ظهرت «العبادية» وهى تيار معتدل .

والبربر كانوا من الكوتامية (فرع سنجاج) ، الذين هم من السكان الأصليين المكونين لاتحاد القبائل القاطنة فى إفريقيا(٦). وفى الواقع فإن الكوتامية فى شمال إفريقيا ، كانوا مستقلين عن الولاة العباسيين ، مما يعنى أنهم كانوا متحررين من الضرائب والالتزامات الأخرى ، وكان الولاة من السلالة العباسية سنيين من الأغالبة ، وهم الذين يحكمون إفريقيا إبتداء من (٨٠٠م) قد سعوا إلى إخضاع هذه المناطق إخضاعًا تامًا .

وحتى نهاية القرن التاسع ، كان وضع الكوتامية يزداد سوءًا ، لأن الأئمة العباديين (الطاهريين والروستاميين) فى تلك الفترة ، كانوا يتقاتلون مع الأغالبة ، ثم أجروا معهم اتفاقًا يسر لهم تقدمهم نحو الشمال .

والأغالبة – وقد استمالوا إليهم رؤساء القبائل – بدأوا بالاستيلاء على القلاع ووضع الترتيبات للإشراف على الأراضى غير الخاضعة ، ولكن غالبية الكوتامية لم يرغبوا فى التصالح مع هؤلاء الذين يهددونهم بالخضوع للعباسيين خضوعًا تامًا .

ومع افتقاد الأمل فى مساعدات الروستامية ، كان تأثير الخارجيين فى إفريقيا ، قد هبط كثيرًا ، ولكن هذا الوضع مهد السبيل لنجاح الدعاية الإسماعيلية ؛ فالشيعة كانوا معروفين فى ذلك الوقت بدرجة كافية فى شمال إفريقيا ، منذ كانت هناك إمارة الأدارسة فى المغرب الأقصى والتى تأسست فى (٧٨٨م) على يد إدريس بن عبد الله (وهو من نسل على) وكانت العناصر الشيعية تركز فى دعاياتها الدينية على توحيد قبائل بارجوانا البربرية وأيضًا توحيد القبائل الموجودة فى المغرب الأقصى .

وأنصار الشيعة وأتباعها استقروا فى القيروان انظر : [١٣٨ ، ١٨٧ ، ١٨٨] ، ومن المعروف أيضًا أن اثنين من المبشرين الشيعيين وهما «أبو سفيان» والحلوانى قد نجحا فى أن يقوما بإلقاء مواعظهما فى إفريقيا(٧).

كان ابن حوشب قد استقر فى اليمن ، ووجه إلى إفريقيا اثنين من الدعاة الجدد ، أحدهما هو أبو عبد الله الذى ظهر فى مكة قبل أن يتوجه إلى المغرب محاولاً السعى إلى إيجاد صلات بينه وبين حجاج الكوتامية ، لكى يتيسر له السفر إلى هناك ، وفيما

بعد زعم الإسماعليون أنه جاء بناءً على دعوة من الكوتامية ، وقد وصل فعلاً إلى مكانه المحدد فى (٨٩٣ م) .

ومستقرا في منطقة الكوتامية وعلى هضبة إكجان ، بدأ أبو عبد الله مواعظه التى لاقت نجاحًا هائلاً ، مما جعل البربر يتوافدون إليه من جميع القبائل ، وترأس أبو عبد الله هذا المجتمع الشيعى الناشىء واستطاع أن يحوله إلى جيش قوى ، وقام بتقسيم هؤلاء البربر المنجذبين إليه إلى سبع وحدات حربية ، وبدأ المبشرون والدعاة يشكلون مجلس العلماء ، وكانت حياة هذا المجتمع تقوم أساسًا على مبادىء المساواة الأخلاقية والعدل ، وترابط الكوتامية صار ليس قائمًا فقط على روابط الأخوة القبلية التقليدية (العصبية) ولكن أيضًا على التعصب للنظرية الإسماعيلية التى تفرض عليهم النضال ضد الولاة العباسيين ، مغتصبى السلطة ، ساعين إلى أن ينقلوا هذه السلطة لإمام السلامية سليل فاطمة .

وفى سنة (٩٠٣م) بدأ النضال الحاسم ضد الأغالبة ، وتدفق سيل البرابرة من هضبة ، إكجان ، ساعيًا إلى غزو إفريقيا، واستسلمت أقاليم كاملة للشيعة دون أى معارك .

وضاعف الأغلبى الأخير «زيادة الله» ابتزازه للأموال من الخاضعين له بحجة إعداد جيش قوى للنضال ، مما حفزهم لكى يلحقوا بأبى عبد الله .

أما الخليفة العباسى «المكتفى» والمرعوب مما حدث ، فقط وجه إلى أهالى المغرب رسالة ، يدعوهم فيها للوقوف ضد هؤلاء المتمردين ، وكان ذلك فى نفس الوقت الذى عرض فيه أبو عبد الله نصيحته إلى الداعين لأفكاره ، بأن يردوا إلى سكان المدينة المستسلمة (توينا) جزءًا محددا من الضرائب المجباة منهم ، ومن الطبيعى أن مثل هذا العمل قد وسع من نفوذه . واستمر النضال من أجل بلوغ القيروان عاصمة الأغالبة – وهى المدينة الرئيسية فى أنحاء المغرب – ثلاث سنوات ثم سقطت فى (٩٠٩م) وهجر زيادة الله مدينة رقادة وهرب إلى مصر(٨).

ودوت مواعظ «أبو عبدالله» وتزايدت صراعاته من أجل انتصار الإمام الاسماعيلى « عبيد الله » ، وفى هذا الوضع الملائم فى المغرب أمل الإمام فى السيطرة التامة على هذا الإقليم ، وفى ذلك الوقت أدى تزايد التناقضات بين العباسيين والكوتامية وأيضًا (الصراع بين الفروع الأخرى للإسماعيلية كما سيأتى الكلام عنها فيما بعد) إلى تنفيذ إجراءات مشابهة فى الشرق ، كان من المستحيل تنفيذها قبل ذلك . فبعد النجاحات

الأولى لهبات الإسماعيليين فى إفريقيا ، قدم عبيد الله من السلامية إلى المغرب بدعوة من «أبو عبد الله» غير أنه توجه إلى سجلماسة عاصمة إمارة «الخارجيين»[9] ولم يتوجه مباشرة إلى الكوتامية . وهذا يرجع - فيما يبدو - إلى وعيه السياسى - فقوى الأغالبة فى ذلك الوقت كانت مازالت عظيمة، وإمكانية انتصار أبو عبد الله مازالت غير واضحة، ولذلك فإن أبا عبد الله توجه إلى سجلماسة راغبًا فى استمالة عدد من الأنصار من أعضاء الجاليات العراقية ، وظل الإمام فى سجلماسة حتى قام حاكمها إياس بن مدرار باعتقاله ، وذلك بإيعاز من زيادة الله ، وتوجه أبو عبد الله مع فرق الكوتامية فى (٩٠٩م) إلى سجلماسة من أجل إطلاق سراح الإمام وتوليته العرش ، وفى نفس زمن هذه الحملة العسكرية تم إسقاط سلطة الروستامية فى «طاهرية» وذلك بمساعدة الأهالى من أنصار الإسماعلية وتم استسلام سجلماسة دون أية معارك .

وبعد أن حرر أبو عبد الله عبيد الله من السجن هو وابنه ، خطب فى الناس قائلاً: «هذا هو المهدى الذى أنا أدعوكم للخضوع له» وبمجرد عودة هذه الحملة من إكجان إلى راقادة فى يناير (٩١٠م) صار عبيد الله «أمير المؤمنين» أى خليفة المسلمين . [٨١صـ٢٨][10] ، ثم تلقب رسميًا بلقب «المهدى» ، وهذا طبقًا للنظرية الإسماعيلية يعنى ضرورة نهاية العالم القائم على الظلم ودنو القرن الذهبى[11] وسرعان ما تأسست الدواوين ، وتم فرض الضرائب على المناطق الخاضعة والتى صار يقوم بجمعها النواب والولاة .

وبتشكيل الدولة الشيعية فى الشمال الإفريقى صار العالم الإسلامى منقسمًا إلى ثلاث خلافات معادية لبعضها البعض ، وهى الخلافة الفاطمية والخلافة العباسية والخلافة الأموية فى قرطبة[12].

غير أن ظهور المهدى لم يؤد إلى تحقيق آمال البربر فى دخول القيروان ، وأبو عبد الله كان قد أمن سكانها على حياتهم وممتلكاتهم وأموالهم ، ولكن عبيد الله المهدى أكد فقط على «أمان الحياة»[13] ، زد على ذلك أن عبيد الله بعد انتصاره ، وفى بداية الأمر سعى إلى نشر المذهب الإسماعيلى بين سكان القيروان بأساليب متعسفة ، بل إنه أعدم المخالفين له[14]، مما دفع الكثير من البربر إلى الابتعاد عن الفاطميين .

وكان من نتائج هذا التناقض، بين آمال الشعب والسياسة الواقعية للخليفة الإمام، أن انعكس هذا الوضع فى النظرية الشيعية نفسها ؛ وهو أن عبيد الله المهدى لا يجب

عليه فقط أن يستعيد حق أسرة النبى ، بل عليه أيضًا أن يحقق البرنامج الاجتماعى للشيعة الإسماعيلية .

واستمر أبو عبد الله فى الاستفادة من شعبيته الواسعة والقائمة – على ما يبدو – على سعيه الدائم إلى تحقيق المبادىء النظرية المعلنة فى أرض الواقع ، وهذا بالطبع كان يتناقض مع سياسة عبيد الله المهدى ، وفعلاً تم إعدام أبو عبد الله بأمر من المهدى فى (٩١١م)(١٥)، وكان رد الكوتامية على هذا هو العصيان المسلح ، وقاد المهدى بنفسه التنكيل بهم ، كاشفًا بوضوح عن نكرانه للجميل وعن غياب الضمير الذين ظلا من الملامح المميزة لهذه السلالة [٢٦٠ صـ٧٢] .

وبالرغم من ذلك ، فإن الاضطرابات فى إفريقيا لم تتوقف ، وكان من أعنف هذه الاضطرابات تلك الانتفاضة التى بدأت فى (٩٢٢م) عندما تمرد أعيان البربر والهوارة وآخرون من السكان المقيمين فى جنوب أقاليم الكوتامية فى جبال أوراس وزاب ، وكان الشيخ أبو اليزيد قد صار زعيمًا للكوتامية وأنصار النكَّارية (وهى طائفة متطرفة من الخوارج) الذين قد عادوا مرة ثانية للوقوف فى وجه الفاطميين ، ورفضهم لتحقيق أيديولوجيتهم السياسية والاجتماعية ، بل إن هؤلاء المتمردين قد سعوا إلى إنشاء دولة بربرية مستقلة . لقد ساعد على إنشاء هذه الانتفاضة ، تلك المجاعة الهائلة التى حدثت فى (٩٢٨ – ٩٢٩م) وفعلاً قد تم للثوار الاستيلاء على القيروان فى (٩٤٦م) واستولوا أيضًا على مراكز إفريقية أخرى، وحاصروا الخليفة فى عاصمته الجديدة ، ولكن المهدى سرعان ما استعادها ، واستطاع الثبات فى وجه هؤلاء المتمردين ، بل وتم له فى النهاية هزيمتهم(١٦).

وتم القبض على أبو اليزيد الهارب فى الجبال ، وتوجهوا به إلى المهدى ، حيث توفى سريعًا متأثرا بجراحه فى (٩٤٧م) ، واستمر قمع القبائل البربرية المتمردة على هذا النحو ، طبقًا للخط الرئيسى فى السياسة الداخلية لعبيد الله المهدى نفسه (٩١٠-٩٣٤م) ثم خليفته القيم (واسمه الحقيقى أبو القاسم) (٩٣٤-٩٤٦م) ثم الخليفة المنصور (٩٤٦-٩٥٣م) وبعد قليل توجه المهدى إلى الشرق فأخضع برقة وطرابلس الغرب ، وأدى انتصاره على الروستامية المدرارية إلى وضع أراضى المغرب الأوسط وبعض أقاليم المغرب الأقصى تحت سيطرة الفاطميين ، غير أن أمراء الأدارسة الشيعيين وقفوا فى طريقهم نحو السيادة الكاملة على المغرب .

وكانت السلطة الفاطمية قد أعلنت فى (٩١٧م) أن الأدارسة يميلون شيئًا فشيئًا نحو الاتحاد مع الأمويين فى قرطبة ، هؤلاء الذين يسعون إلى استعادة نفوذهم فى الشمال الإفريقى ، وهكذا فإن الإخضاع الحقيقى للمغرب لم يحدث إلا فى عهد المعز (٩٥٣ - ٩٧٥م) الذى وجه إلى المغرب الأقصى قوات فى (٩٥٨م) تحت قيادة جوهر الصقلى ، الذى واصل تعزيز سلطة الفاطميين فى الطاهرية وسجلماسة وأخضع فاس عاصمة الأدارسة ووصل إلى سواحل المحيط الأطلنطى ، وكان برهانه على ذلك هو إرسال جرة مملوءة بماء المحيط وبسمكه إلى العاصمة .

وفيما بعد تم استمالة زعماء البربر المتمردين بالهدايا والمناصب ، ولكن حاكمى فاس ، وسجلماسة وصلا إلى القيروان فى أصفاد من الحديد[١٧]، وصارت الآن جميع السواحل الإفريقية - حتى حدود مصر - تحت سلطان الخليفة الفاطمى ، وبذا أمكن تلافى السيطرة على المغرب من جانب الأمويين الأسبان (الأندلس - المترجم) .

وانكسار الولاة العباسيين الأغالبة ، أدى إلى إقرار سلطة الفاطميين فى صقلية المطلة على مشارف المغرب من ناحية البحر المتوسط ، وبعد الانتصار على «أبو اليزيد»، قام الخليفة المنصور بتعيين حاكم على صقلية ، يدعى الحسن ، وهو من أسرة عربية تسمى كليب ، ومنذ هذا الحين صارت سلالة هذه الأسرة هى الحاكمة لهذه الجزيرة . عن تاريخ العلاقات الاجتماعية المغربية انظر [٨٥ ، ٨٦] .

وفى (٩٥٥م) أعلن الأسطول الفاطمى فى صقلية - بشكل واضح - عن نيته فى الاستيلاء على أسبانيا ، وحقق فعلاً عدة غارات كاسحة على «ألميريا» ورد الأسطول الأسبانى على ذلك بحرق بوغاز «مارس» على الساحل الإغريقى .

وتحدى البيزنطيون السيطرة على هذه الجزيرة ، وبدأ الفاطميون صراعًا مريرًا مليئًا بالحوادث المفجعة ضد قوات الإمبراطورية البيزنطية ، وكانت نتيجة هذا الصراع هى هزيمة البيزنطيين فى (٩٤٦م) ، أى فى عهد الامبراطور نيكفور فوك الثانى الذى حكم من (٩٦٣ - ٩٦٩م) ، وأدت هزيمة البيزنطيين هذه إلى توطيد سلطة الفاطميين ليس فقط على صقلية ، بل على أقاليم كانت من الناحية الرسمية تابعة للإمبراطورية البيزنطية مثل «كالابرى» التى كانت فيما قبل تدفع الجزية للفاطميين[١٨].

وفى غضون ثلاث سنوات أى (٩٦٧م) أقام البيزنطيون تحالفًا مع الفاطميين خوفًا من تهديدات الإمبراطور الجرمانى أوتون الأول (٩٦٢-٩٧٣م) لأراضى

الامبراطورية البيزنطية فى إيطاليا وبمساعدة نيكفور فوك الثانى تيسر لهم أن يذودوا عن الأقاليم الغربية للإمبرطورية وأن يقوموا بهجوم نشط على سوريا فى نفس الوقت .

وفى الحقيقة فإن البيزنطيين فى ذلك الوقت صاروا غير قادرين على تهديد المغرب ، ثم إن الخليفة المعز قد تخلى عن عزمه على إخضاع الخليفة الأموى بأسبانيا ، بل إنه وجه معظم قواته نحو الشرق .

غير أن هذا التحالف لم يدم طويلاً ، وفى نهاية حكم نيكفوروفوك الثانى قام بإجراء تحالف بينه وبين الإمبراطور أوتون ، ومن جديد بدأ الصراع ضد الفاطميين ، واستمرت سياسة نيكفور فوك وخليفته إيوان الأول تسيمسه (٩٦٩-٩٧٩م) .

وانتصار الفاطميين على البيزنطيين بواسطة حكام المغرب ، ثم انتصارهم فيما بعد على القوت الإخشيدية فى مصر ، يوضح قبل كل شيء مدى قدرة ووفاء الفرق البربرية والحرس الصقلى اللذين أنشأهما عبيد الله ، وكذلك فإن الأنشطة الفعالة للأسطول والجواسيس[١٩] توضح تمامًا مدى التأثير المحدود للنظرية الدينية ، علاوة على أن الدعاية السياسية البحتة كانت تمتلك أهمية بالغة لأن هدفها كان إضعاف مقاومة العدو ، وتقوية الروح الحربية لدى الأنصار والتابعين[٢٠].

٢ - المرحلة المصرية

أدرك الفاطميون وضعهم غير المستقر فى المغرب ، وأدركوا أيضًا مدى الأهمية الاقتصادية والسياسية لمصر ، التى كانت فى الواقع إقليمًا مستقلاً من أغنى أقاليم الخلافة العباسية فى ذلك الوقت ، علاوة على أن غزو مصر وامتلاكها سوف يفتح الطريق أمامهم لغزو سوريا والحجاز ومن ثم الطريق إلى إخضاع بغداد .

والمهدى قد دبر محاولة لغزو مصر فى (٩١٤م) ، بعد مرور أربع سنوات فقط من استيلائه على السلطة ، ولكن المحاولة فشلت ، فقواته وكان على رأسها ابنه وفيما بعد خليفته عبد الله أبو القاسم ، استولت على برقة واستطاعت الاستيلاء على الإسكندرية وتخريبها ، بل ووصلت إلى الفيوم لكن الخليفة المقتدر العباسى (٩٠٨-٩٣٢م) وجه إلى

مصر قوات بقيـادة مؤنـس ، وتم دحر المغاربة ، وعادت فلول الجيـش إلى المغرب فى (٩١٥م) .

أما الحمـلة الثانية على مصر، فبدأت فى (٩١٩م) تحت قيادة «أبو القاسم» أيضًا ، ولكنها أيضًا لم تحقق أى نجاح ، وتحطم الأسطول الفاطمى المشترك فى هذه الحملة أمام أسطول الخليفة البغدادى عند رشيد فى مايو (٩٢٠م)، ولكن القوات البرية استطاعت أن تخضع الإسكندرية للمرة الثانية ، وأن تتسلل إلى مصر العليا ، حيث ظلت هناك لمدة عام ، وبعد ذلك تم طردها على يد الوالى المصرى طاجين فى (٩٢١م) .

وقد جرت محاولات أخرى لغزو مصر فى (٩٣٥م) ، بعد تبوء القيِّم للعرش ، وفى هذه المرة كانت القوات الرئيسية من فرق البربر العاملة فى مصر والتى حاولت التمرد على سلطة محمد الإخشيدى (٩٣٠-٩٤٦م) ، وقدم لهم الفاطميون المساعدة فاستولوا من جديد على الإسكندرية ، ولكن الإخشيدى أرسل جيشه لمحاربة البربر وتم طردهم من مصر نهائيًا إلى المغرب .

غير أن الفاطميين لم يتخلوا عن عزمهم ، واستمروا فى دعايتهم بنشاط سواء كانت هذه الدعاية دينية أو سياسية محضة[٢١].

سارت الأمور وفق هوى الفاطميين بصورة غير عادية ، فالخلفاء العباسيون الذين فقدوا سلطتهم الدنيوية أو (الزمنية) قد وقعوا فى أسر التبعية البويهية ، وهم سلالة من الشيعة الإمامية التى لا تضمر العداء للفاطميين ، ولذا لم يستطيعوا أن يقدموا المساعدات لمصر التى كانت تعيش فى حالة من الفوضى السياسية والتدهور الاقتصادى فى عهد الإخشيديين الأواخر .

وفى أثناء حكم «أبو الحسن» على (٩٦٠-٩٦٦م) تسبب انخفاض فيضان النيل فى المجاعة والغلاء ووباء الطاعون ، فتمردت القوات المحاربة ، لأنها لم تتسلم رواتبها ، وفى عهد كافور (٩٦٦-٩٦٨م) حدث فى مصر زلزال مريع ، وقام ملك النوبة أيضًا بشن غارة مدمرة على الأقاليم المصرية .

وتوجهت القوات الفاطمية لغزو مصر من جديد فى عهد هذا الحاكم ، ولكنها وصلت فقط حتى الواحات البحرية ، عند الحدود الغربية ، حيث قامت قوات كافور بصد هذا الهجوم .

وصار «أبو الفوارس أحمد» الذى خلف كافور فى (٩٦٨م) - وكان يافعا فى العاشرة من عمره - حاكمًا على مصر ، ولكن فى الحقيقة كان الحاكم الفعلى للبلاد هو قائد الجيوش الحسن بن عبد الله بن طغر ، ثم بعد ذلك صار ابن الفرات هو الوزير والحاكم الفعلى ، وفى عهديهما لم تتوقف المجاعة .

وابتداء من (٩٦٧م) بدأ المعز مزيداً من الاستعدادات لحملة جديدة ، فقد خصص أربعة وعشرين مليونًا من الدينارات للإنفاق على جيشه من البربر ، وذلك تشبهًا بأسلافه ، ووطد المعز علاقاته مع الشيعيين المصريين الذين رجوه أن يوجه قواته لاحتلال البلاد[٢٢] ، وفى أبريل (٩٦٩م) توجهت القوات الفاطمية بقيادة جوهر الصقلى إلى مصر، وكان عددها يربو على المائة ألف ، وصاحبها الأسطول المشتمل على المراكب المحملة بالحبوب والمخصصة للسكان الجوعى فى مصر ، وفى أول يوليو من ذلك العام انهزم الجيش الإخشيدى على يد جوهر فى الجيزة الذى صارت تنضم إليه القوات الإخشيدية ، وفى ٧ يولية (٩٦٩م) دخلت القوات الفاطمية الفسطاط ، واستعدت لمحادثات السلام مع الجانب المصرى المكون من وفد يمثل الأهالى كان على رأسه أبو جعفر مسلم ، وبعد أن حطم مقاومة الفرق المسماة بالكافورية والإخشيدية[٢٣] عقد جوهر مثياق السلام ، وأكد فى البيان المعلن بهذه المناسبة أن هدفه هو تحرير المصريين من ظلم الإخشيديين ومن الأعداء الخارجيين ، وضمن البيان السلام والأمان للتجار والحجاج ووعد بالمحافظة على ملكية الأرض وحرية الاعتقاد الدينى .

وعلى منبر المسجد القديم بالفسطاط (مسجد عمرو بن العاص - المترجم) تم التنوية باسم المعز لأول مرة فى خطبة الجمعة فى ٩ يولية (٩٦٩م) .

وهكذا دخلت مصر فى عداد أقاليم الدولة الفاطمية ، بل وصارت هى الإقليم الأكثر أهمية ، والذى فقد كل ارتباط له ببغداد ، وفى نفس هذا العام ، أسس جوهر بجانب الفسطاط عاصمة جديدة هى «القاهرة» وإليها توجه المعز فى (٩٧٣م) مع مجموعة من أسلافه.

وفى عهد المعز وخلفائه استقر وضع مصر ، وبدأ اقتصاد البلاد فترة من النهوض وتجلى ذلك فى نمو مداخيل الزراعة ، وفى تطور الحرف والتجارة ، وهذا ما سوف نتكلم عنه فيما بعد بالتفصيل . وحدث أيضًا استقرار اجتماعى نسبى باستثناء بعض سنوات فى خلافة الحاكم (٩٩٦-١٠٢١م) التى قام فيها بمطاردة ومتابعة ليس فقط غير المسلمين بل وبعض المسلمين .

وفى نفس الوقت ازداد النفوذ الدولى للفاطميين ففى (٩٥٩ - ٩٦٠م) تدخل المعز فى أمور الحجاز محققًا السلام بين أسرتين علويتين متنافستين ، وبهذه الطريقة تم الاعتراف بالخليفة الفاطمى فى كل من مكة والمدينة ، وصار نفوذ الفاطميين الدولى هائلاً فى أيام العزيز (٩٧٥-٩٩٦م)(٢٤) حيث تم إعلان اسم هذا الخليفة فوق منابر المساجد ، ليس فقط فى المغرب والحجاز بل فى كثير من المدن السورية وفى الموصل بل وأيضًا فى اليمن .

٣ - الفاطميون وقرامطة البحرين

كانت المسألة الجوهرية للسياسة الخارجية عند الفاطميين بعد استيلائهم على مصر ، تتمثل فى ضرورة الإخضاع الكامل لسوريا ، وهو ما سوف يؤدى إلى إخضاع كل الخلافة العباسية ومن ثم كل العالم(٢٥).

وعلاقات الفاطميين المعقدة مع قرامطة البحرين كانت مرتبطة بدرجة ما بنضالهم من أجل الاستيلاء على سوريا ، فالقرامطة - كما هو معروف - كانوا هم الوجه الثانى للفرع الفاطمى من الطائفة الإسماعيلية ، وهم - أى القرامطة - ظهروا فى جنوب العراق فى نهاية القرن التاسع ؛ عندما كان حمدان قرمط قائدا للإسماعيليين العراقيين (وهو الذى تسمت باسمه كل الحركة) وكان هو ومساعده عبدان قد خرجا على أئمة «السلامية» أثناء صراعهم على وراثة الإمامة(٢٦).

وبعد هذا الانقسام ، انحاز الإسماعيليون فى شمال غرب شبه الجزيرة العربية إلى حمدان قرمط ، وهم من يسمون عادة بقرامطة البحرين ، وقد صاروا منذ ذلك الوقت يمتلكون قوة سياسية هائلة(٢٧)، وكما هو معروف فإنهم أقاموا لأنفسهم دولة مستقلة ، كان مؤسسها «أبو سعيد الجنابى» ، وقد استمرت هذه الدولة حتى نهاية القرن الحادى عشر ، وكتب عنها بالتفصيل ناصر خسرو [٥ صـ١٧٩-١٨٤] .

وتختلف نظرية قرامطة البحرين عن النظرية الفاطمية اختلافًا جوهريًا ، فهم ينتظرون عودة محمد بن إسماعيل بوصفه المهدى ، رافضين بهذه الطريقة إمامة خلفائه من «الأئمة المستورين»، وقد كان الفاطميون موالين للنظرية الإسماعيلية فى بادىء الأمر ، والمستشرق الهولندى دى جوى [انظر ٢١٠ وأيضًا ٢٠٩] قد كرس كتابه للعلاقات

المتبادلة بين الفاطميين وقرامطة البحرين ، واستنتاجاته تؤدى إلى أنه – وبصرف النظر عن رحيل حمدان قرمط ومساعده عبدان – فإن «أبو سعيد الجنابى» زعيم قرامطة البحرين ، والذى كان مؤيدا لسلفه حمدان ، لم يقطع علاقاته مع أئمة شمال إفريقيا تمامًا ، و«دى جوى» يعتقد أن ابن «أبو سعيد الجنابى والمعروف بأبو طاهر» (٩١٤-٩٤٣م) قد استرشد أيضًا فى أكثر القضايا أهمية بوصايا وأوامر عبيد الله واستمر خلفاء عبيد الله فى التعاون الوثيق مع القرامطة غير منتبهين إلى أن القرامطة لا يواصلون الاعتراف بالأئمة الفاطميين ، ولا يقدمون لهم المساعدات فى غزو مصر . لقد حدثت القطيعة فقط فى (٩٦٩م) عندما تولى قيادة قرامطة البحرين الإمام حسن الأعصم الذى تحالف مع العباسيين وقاد القرامطة فى صراعهم ضد الفاطميين ، ولكن فى (٩٨٨م) تعززت من جديد ثقة القرامطة بالفاطميين .

وقريبًا من مفاهيم دى جوى هناك التصورات التى يقدمها كل من «ب. لويس» ، «ج. سكافلون» ، فالأول منهما يعتقد أن القرامطة قد عادوا إلى الخضوع للفاطميين تقريبًا منذ منتصف القرن العاشر ، أما الثانى فيتصور أن «أبو سعيد الجنابى» نفسه قد بدأ فى (٩٦٩م) يحكم القرامطة كنائب للفاطميين [٢٤٦ صـ٨٩ وأيضًا ٢٦٧ صـ٣٠- ٣٣ وأيضًا ٢٥٦] .

أما «ب . كازانوفا» ، «ف . ايفانوف» فإنهما لا يرفضان أيضًا الرأى القائل بالتحالف طويل المدى بين القرامطة والفاطميين . [٤٢ صـ١٢٥ وأيضًا ٢٢٩ صـ١٠] .

أما «س. ستيرن» فينضم فى حقيقة الأمر إلى هذا الزعم السالف ، ولكنه يوضح فقط أن القرامطة كانوا يؤيدون الارتباط مع الفاطميين فيما يرونه مطابقًا لنظريتهم ، ليس فى الإمامة ، ولكن فى القيادات السياسية والولاة التابعين ، وهم كانوا ينتظرون إمامهم المهدى محمد بن إسماعيل [٢٧٢ صـ٦٩] .

أما «ف. ماديلونج» ، فينطلق أساسًا من تلك المعطيات ، ولكنه يتمسك بوجهة نظر مخالفة تمامًا ، لأنه يفترض أن حقيقة غارات القرامطة على البصرة فى (٩١٢م) ، أنها كانت جزءًا من الانتفاضات المشتركة بين الفاطميين والقرامطة أو أنها كانت تهدف إلى مساعدة الحملة الفاطمية الأولى على مصر [٥٩ مجلد ٦ صـ١٤٠ وأيضًا ٢٤٨ صـ٤٦ وأيضًا ٢١٠ صـ٦٩] ، وقد وردت عن هذه الغارات بعض الإشارات الغامضة والمختصرة جدًا وغير الدقيقة فى عديد من المصادر خاصة عند ابن الأثير

[انظر المراجع السابقة مباشرة] ، وهو يفترض أيضًا أن القرامطة لم يقوموا بأى محاولات تجاه مصر أثناء الحملة الفاطمية الثانية عليها . وذلك بناء على مناشدة «أبو القاسم» ويزعم أيضًا أن «أبو القاسم» (الفاطمى – المترجم) كان ينوى أن يعقد لقاء مع «أبو طاهر» زعيم القرامطة ، لكن وبعد استيلاء القرامطة على البصرة فى (٩٢٣م) لم تكن هناك أية علاقات بينهم على الإطلاق [٢٦٨ صـ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٢] .

والزعم الأول «لما ديلونج» كان بسبب إيجاز الحقائق الواردة فى المصادر والتى لم تلق أى اعتراض من أحد ، أما عن الزعم الثانى فإن كل الأخبار الأخرى لابن خلدون عن القرامطة لم تكن متمشية مع الأخبار الواردة فى المصادر الأخرى ، أما عن المعلومات التى وردت بعد ذلك فهى لا يمكن أن يوثق بها [٢٤٨ صـ٥٢ ، ٦٦] .

أما بالنسبة لابن خلدون – فعلى ما يبدو – أن أسلوبه النقدى الصارم تجاه المصادر المستخدمة ليس له أى أساس . انظر على سبيل المثال [٩٢ وأيضًا ١٠٢] .

وينكر «ماديلونج» أيضًا ما يقال عن موقف القيادة الفاطمية من الإجراءات الخاصة والمعروفة إلى حد ما عن الهجوم على مكة فى (٩٣٠م) وعن اختطافهم «الحجر الأسود» ثم إعادته فى (٩٥٠م) ، بالرغم من أن الأخبار عن هذا الحدث تعتبر متناقضة تمامًا ، فأحد الأسباب التى لاشك فيها عن إعادة الحجر الأسود ، أنه كان طبقًا لقرار من الخليفة الفاطمى المنصور [٢٤٨ صـ٦٠ وأيضًا ٧٣ صـ ٨٩ وانظر أيضًا ٢٤٦ صـ٨٩ وأيضًا ٢٦٧ صـ٣٢] ، ويتجاهل ماديلونج المعلومات التى يقدمها المؤرخون الأكثر قدما مثل ابن حوقل وابن مسكويه [١٥ صـ٢١ ، ٢٣ وأيضًا ٢٩ جـ٢ صـ٥٦–٦٠ ، جـ٥ ص٦٣] ، والتى تعطينا مؤلفاتهم إمكانية مطلقة تشير إلى حقيقة خضوع القرامطة للفاطميين حتى (٩٦٩م) بالرغم من وجود فترات انقطاع ، ويبدو لى أن هذا التجاهل ليس له أى أساس حقيقى ، والأكثر أهمية – بالنسبة لنا فى هذا الفصل – هو قضية العلاقات الفاطمية القرمطية فى المرحلة المصرية .

كان سير الحوادث كالتالى : فى (٩٦٤م) قام قرامطة البحرين بقيادة حسن الأعصم بحملة ناجحة على سوريا ، استولوا فيها على أسلاب ومغانم هامة ، وفى (٩٦٨م) هجم القرامطة مرة ثانية على سوريا ساعين من جديد إلى فرض الأتاوات التى كان يدفعها لهم من قبل الولاة الإخشيديون فى دمشق ، وأرسلوا بعض الأموال والمساعدات إلى بغداد ، ولكن الخليفة العباسى المطيع (٩٤٦–٩٧٤م) رفض هذه

المساعدات ، معلنا أن «القرامطة والفاطميين من معدن واحد ، وأنهم لا يريدون لنا أى خير» غير أن البويهيين قدموا للقرامطة المساعدات اللازمة متمثلة فى السلاح والنقود ، وانضم إلى القرامطة أيضًا أبو تغلب ، والحاكم الحمدانى رحبى ، كما انضمت إليهم أيضًا قبائل بنو سليم البدوية ، وتمكن القرامطة وحلفاؤهم من الاستيلاء على دمشق ، وقاموا بتحطيم الجيوش الإخشيدية عند الرملة فى أكتوبر (٩٦٨م) ، وظلوا بالمدينة إلى أن حمل إليهم سكانها غرامات تقدر بمائة وخمسة وعشرين ألف دينار ، ويفترض «دى جوى» أن هذه الحملات كانت من أجل تأمين الفاطميين أثناء غزوهم مصر ، واقتحامهم للمملكة النوبية فى مصر فى (٩٦٤م) وذلك بناء على أوامر من المعز لدين الله [٢١٠صـ١٨٢]، أما «م. كنار» فيؤكد أن المعز لدين الله قد استُفز من هجوم الأسطول البيزنطى على الشواطىء المصرية ، وأيضًا من تغلغل فرق البربر فى الإسكندرية ، وهو بذلك يجتزىء وجهة نظر «دى جوى» [٢٩ صـ١٧٦] ، ويرفض «ماديلونج» ويحزم إمكانية تحالف القرامطة والفاطميين فى مثل هذه الظروف ، معتمداً على البيان المنوه عنه والذى يعد فيه جوهر المصريين بحماية الحجاج بشكل خاص ، وفى رأيه أن هذا البيان يعتبر إعلانًا صريحًا للحرب على القرامطة ، ومعتمداً أيضًا على مرسوم جوهر الموجه إلى أهالى الصعيد ، والذى أعلن فيه اللعنة على القرامطة [٢٤٨ صـ٥٤] .

ومن الممكن ملاحظة أن هذا البيان الصادر فى حينه قد تكلم أيضًا عن حرية الاعتقاد فى المذاهب والملل لكل سكان البلاد ، بالرغم من أن الهدف الحقيقى للفاطميين فى ذلك الوقت هو نشر المذهب الإسماعيلى ، وهكذا فإن هذا البيان قد حمل كالعادة – لهؤلاء الأهالى – الملمح الديماجوجى الرسمى ولم يعكس النوايا الحقيقية للغزاة .

وفجأة وبعد الحملة العسكرية على سوريا ، أعلن القرامطة موقفًا عدائيًا حادا تجاه الفاطميين ، وقاموا بمحادثات مع الولاة الإخشيديين المنهزمين فى سوريا ، وفى هذه المحادثات وافق الإخشيديون على تقديم ثلاثمائة ألف دينار كل عام للقرامطة ، كإعانة فى مواجهة العمليات النشطة للجيش الفاطمى الذى يتحرك نحو سوريا وافتراضات «دى جوى» تتفق مع القطيعة التى حدثت بين القرامطة والفاطميين ، وفى رأيه أن هذه القطيعة كانت مرتبطة بالتسوية التى حدثت بين زعماء القرامطة ، فحتى ذلك الوقت ظلت قناعاتهم بأن مقتل سابور (حفيد أبو سعيد الجنابى) له علاقة بالفاطميين ، وأن ذلك هو الذى فتح الطريق لخصمه حسن الأعصم (وهو ابن عمه أيضًا) كى يتولى قيادة القرامطة . والعلاقات العدائية بين الأعصم وبين سابور كانت

ذائعة الانتشار عند كل الشيعيين [٢١٠ صـ١٨٤] ، وإلى جانب كل هذا فإن هناك سببًا آخر أكثر أهمية يتمثل فى أن القرامطة قد توجسوا الخشية فى تعضيدهم للفاطميين فى سوريا ، إذ إنهم سوف يفتقدون ما يأخذونه من أتاوات وإيرادات ، كانت تأتيهم من سرقة قوافل الحجاج ، ولهذا لم يكن أمام القرامطة من مسلك سوى الصراع السافر مع الفاطميين [٢٤٨ صـ٥٧] .

وفى بداية [٩٧٠م] انهزم القرامطة على يد القائد الفاطمى جعفر بن الفلاح عند الرملة ثم تقهقروا .

ولكن فى السنة التالية ، أى (٩٧١م) ، هجم القرامطة مرة أخرى على سوريا واستولوا على الرملة مرة ثانية ثم استولوا على دمشق ، وحاصروا جيشًا فاطميًا مكونًا من أحد عشر ألف جندى عند يافا، واقتحموا أرض مصر فاستولوا على القلزم (السويس) على البحر الأحمر ثم الفرما (بورسعيد) ونهضت تنيس للنضال ضد الفاطميين ، وفى أكتوبر (٩٧١م) ظهر القرامطة فى عين شمس وحول مدينة الفسطاط المحصنة – وظل القرامطة لمدة شهرين بقيادة حسن الأعصم عند بوابة العاصمة ، وجمع جوهر قوات جديدة وقام بمطاردتهم واسترجع جزر مدينة تنيس ، وتحررت مدينة يافا بقوات الفرق الإفريقية المتوجهة من القاهرة ، وتكبد الأسطول القرمطى هزائم عديدة عند تنيس ، وسرعان ما تجمعت القوى المنسحقة من أجل انطلاق جديد ، وكان الخليفة المعز قد وصل إلى القاهرة ، ومدركًا خطورة الهجوم القرمطى توجه برسالة إلى حسن الأعصم معبرًا فيها عن أسفه وندمه لهزيمة القرامطة على يد الفاطميين ، وسعى إلى استمالة حسن إلى طاعته والخضوع له مذكرًا إيــاه بسلفيه «أبو سعيد الجنابى» «وأبو طاهر» اللذين كانا – كما يقول المعز – فى مؤلفاتهما وفى أحاديثهما يسميان أنفسهما خدام الفاطميين، غير أن حسن رفض هذا العرض [١٣صـ١٤٩–١٥٤ وأيضًا ٦٤ صـ٢٥١–٢٦٥] و «دى جوى» يعتقد أن خطاب المعز هذا ينتسب إلى (٩٧٣م) ولذا فإنه يعد أحد البراهين الجوهرية على خضوع القرامطة للفاطميين حتى سنة (٩٦٩م) فقط [٢١٠صـ١٩٠] .

أما «ماديلونج» فيعتبر بحق أن هذا الخطاب يعبر بوضوح عن الإصرار على مواصلة الأهداف السياسية ، (فالمعز وقد ظفر باعتراف القرامطة حين أقر لهم بالندم كان يسعى إلى تقوية سلطته والاقتراب من سحق الخليفة العباسى) وهو يعتبر أيضًا أن

هناك تزييفًا فى هذا الخطاب ؛ فطبقًا لرأيه أن الإشارات التى يتضمنها هذا الخطاب من تأليف زعماء القرامطة ، فالكلام فيه ليس عن الخلفاء الفاطميين ، ولكن عن الخليفة المنتظر عند القرامطة والمسمى «المهدى محمد بن إسماعيل» ومعتمداً على غياب الوثائق المحددة والوقائع الملموسة يفترض أيضًا أن المعز كتب هذا الخطاب إلى عبيد الله وأسلافه [٢٤٨ صـ٨٨] .

غير أن استدلال «ماديلونج» بصدد تزييف هذا الخطاب لا يبدو أكثر من مجرد مواصلة منطقية لكل عمله ، وبذا فإن هذا الاستدلال ، أو الاستنتاج يصبح هو الممكن الوحيد فى تحليل هذا الخطاب ، ولذا فإن استدلاله هذا لا يستدعى إلا الشك فيه .

وفى نفس الوقت فإن افتراض «ف. إيفانوف» بأن قرامطة البحرين أرادوا أن يقوموا باحتلال مكان ملحوظ تحت الرعاية الفاطمية كطائفة شيعية خاصة [٢٢٩ صـ١٠] يبدو فى ضوء هذا الخطاب – مخالفًا للحقيقة تماماً .

إن العلاقات بين القرامطة والفاطميين ، كانت علاقات تصادمية بشكل متواصل ، وذلك وفق الصورة التالية ، ففى سنة (٩٧٤م) ظهر قرامطــة البحرين مرة ثانية عند عين شمس، وساندهم فى ذلك العلويون المعادون للفاطميين وأنصارهم من الإخشيديين ، غير أن المعز استطاع أن يبرطل ويرشو الحليف الأكثر أهمية للقرامطة ، وأن يشترى زعماء البدو من «بنو تميم» بمائة ألف دينار(٢٨). وفعلاً خذل البدو فى اللحظات الحاسمة الحسن الأعصم مما عجل بانتصار الفاطميين ، وتقهقر القرامطة عائدين إلى سوريا ، وتابعتهم القوات الفاطمية وهزمتهم مرتين عند الرملة وعند دمشق .

وكانت الانتفاضة الكبرى الثانية لقرامطة البحرين ضد الفاطميين فى سنة (٩٧٥م) ، وذلك عندما أعلن الحسن الأعصم من جديد عن تحالف مع القائد التركى أفتكين [وسيأتى عنه الحديث فيما بعد] وحدثت عدة معارك حربية هناك فى سوريا ، وانتهت بهزيمة هذا التحالف، وأعطى الحسن الأعصم وعداً بأن يرفض أى محاولة لإخضاع مصر أو سوريا وذلك نظير منحة سنوية تقدر بثلاثين ألف دينار(٢٩)، ووعد أيضًا بالعودة إلى شبه الجزيرة العربية ، إلا أنه ظل مع الجيش فى سوريا .

وبعد موت الحسن الأعصم فى (٩٧٧م) عاد القرامطة إلى البحرين ، أما فيما يتعلق بمواصلة العلاقات الفاطمية القرمطية بعد ذلك ، فمن المعروف أن جعفر أخا وخليفة الحسن الأعصم قد سعى من جديد إلى توطيد قواته فى سوريا الفاطمية ، ولكن

فى (٩٧٨م) وعلى ما يبدو فإن المحاولات القرمطية قد استؤنفت من جديد ، وتم هزيمة العزيز فى هذا العام .

والمقدسى يحدثنا عن خزانة المهدى الموجودة فى عاصمة القرامطة بالإحساء وكان ذلك فى سنة (٩٨٨م) [٣٠ صـ٩٣] وهذا يعطى لـ «دى جوى» إمكانية الافتراض أن القرامطة فى هذا العام قد استعادوا ثقة الفاطميين [٢٠٠ صـ١٩٥] .

غير أننا لا يمكن أن نشجب هذه الحقيقة المتعلقة بأحد العلويين الذى كان يُسمى عبد الله بن عبيد الله بن طاهر قُبيل الغزوة الفاطمية ، والذى كان يبحث بين العلويين المصريين عن اعتراف به كمهـــدى ، ولكن عندما لم يتيســـر له ذلك انضم فيما بعد إلى القرامطة وساهم فى معاركهم ضد المعز غير باحـــث عن أى اعتراف به بينهم [٢٤٨ صـ٦٦] .

٤ - الفاطميون فى سوريا

كانت سلطة العباسيين فى سوريا قبيل الغزو الفاطمى لها غير مستقرة ، فالقبائل البدوية قد خرجت عن الخضوع والولاء لولاة خلفاء بغداد ، وهكذا فى سنة (٩٤٤م) استطاع سيف الدولة بن أبو الحجا عبد الله بن حمدان من قبائل تغلب أن ينتزع الحكم من الإخشيديين فى حلب ، وأن يؤسس لنفسه إمارة مستقلة فى الجزيرة .

وصارت هجرة الأتراك ونزوحهم من الشرق تتزايد بالتدريج ، ثم إن البيزنطيين - كما هو معروف - هجموا من الشمال ، وفى حوالى (٩٦٨م) استولى هؤلاء البيزنطيون على كل شمال غرب سوريا . ثم كان هناك أيضًا اعتداء إغريقى بمساعدة الفاطميين ، مما أضعف من وضع الحمدانيين فى حلب ، وأعطى الفاطميين إمكانية الزعم بأنهم هم القوة الإسلامية الوحيدة القادرة على إيقاف وطرد الإغريق ، وفى (٩٦٩م) وبعد قليل من غزو مصر استطاعت القوات الفاطمية أن تستولى على دمشـــق وأن تحاصر أنطاكية ، ولكن هذه القوات سرعان ما رحلت ، إذ إن تحالف القرامطة والبدو وأنصار الإخشيديين تمكن من طردهم من سوريا وملاحقتهم حتى إنهم قد اقتحموا مصر فى سنة (٩٧١م) .

ولكن فى سنة (٩٧٤م) تم استئناف الهجوم مرة أخرى ، وتمكن الفاطميون من الاستيلاء على دمشق ، وعززوا أوضاعهم فى جنوب سوريا ، أما شمالها الغربى فقد ظل قسم منه – كما سبق القول – تحت سلطة البيزنطيين ، ولكن دمشق ذاتها بأغلبيتها السنية ، لم تهادن ولم تستسلم لهؤلاء الحكام الشيعيين الجدد ، وفى نهاية حكم المعز صار اسمه يتردد فوق المنابر فى صلاة الجمعة فى مدينة حلب ، غير أن اعتراف الفاطميين بالحمدانيين كان مجرد مسألة شكلية ، وفى خلال العشر سنوات التالية ، صارت الانتفاضات فى سوريا معقدة للغاية ، وصار الفاطميون والحمدانيون والبيزنطيون تارة يتحاربون وتارة يتصالحون .

واستطاعت القوات التركية المأجورة بقيادة أفتكين أن تلعب دوراً سياسيًا نشطًا ، وكان أفتكين هذا مواليًا للبويهيين قبل ذلك ، وبعد غزو دمشق على يد الفاطميين واصل أفتكين هجومه على سوريا ، مستفيداً من القوات الفاطمية التى كانت متواجدة فى دمشق لمواصلة النضال ضد البيزنطيين فى طرابلس ، وبذا استطاع أن يقيم تحالفًا مع قوات هذه المدينة وأن يستولى به على دمشق دون أى مقاومة .

ومن المعروف أن المعز كان عازمًا على طرد أفتكين من دمشق ، ولذا فإن أفتكين توجه إلى قرامطة البحرين آملا فى الاتحاد معهم ، ووافق القرامطة على ذلك ، وفعلاً فى سنة (٩٧٥ م) وضعوا قوات لا يستهان بها حول دمشق ، وفيما بعد تم لهم الاستيلاء على الرملة ، ثم تقدموا قليلاً عن الرملة ، وساروا على امتداد شاطىء البحر المتوسط ، وهناك استطاعت قواتهم أن تهزم الفرق الفاطمية عند صيدا ، وبناء على هذا أصبح الغزو الفاطمى لجنوب سوريا فى حقيقة الأمر شبه مقضى عليه ، ولم يتيسر للمعز أن ينجز أهم أهدافه .

وبعبقرية ونفاذ بعيدة أقر يعقوب بن كلس (وزير المعز) ، بصعوبة وتعقد المسألة السورية ، وفى اللحظات الأخيرة صار هو الناصح للخليفة باكتفاء الفاطميين بالاعتراف الرسمى بهم من جهة الحمدانيين وبالحفاظ على السلام مع البيزنطيين .

وفى عشية اعتلاء العزيز للعرش ، هدد القرامطة بالتعاون مع أفتكين بهجوم جديد على القاهرة ، وعندئذ وجه الخليفة العزيز إلى سوريا جيشًا بقيادة جوهر الصقلى المعروف، وسرعان ما صارت فرق أفتكين فى دمشق محاصرة تمامًا ، غير أن الهاربين إلى الرملة حملوا معهم أخبار الهجوم الفاطمى ، وسرعان ما عاد القرامطة إلى دمشق

لمساعدة الفرق التركية ، واضطر جوهر لعقد معاهدة سلام معهم ، ومرة أخرى ارتد الفاطميون إلى عسقلان ، وهرولت قوات الخليفة العزيز لمساعدة جوهر ، وظل السجال دائرا بين القوات الفاطمية والأتراك حتى سبتمبر (٩٧٨م) ، وفى اللحظات الحاسمة هرب الأتراك وتخلى عنهم القرامطة - كما سبق - وتم أسر أفتكين وإرساله إلى القاهرة وبهذه الصورة استطاع الفاطميون حتى نهاية حكم العزيز أن يوطدوا بدرجة ما وضعهم فى جنوب سوريا وأن يزعزعوا سلطة العباسيين ، غير أن شمال سوريا ظل فى الحقيقة خاضعا للسيطرة البيزنطية ، وفى (٩٩٣م) ظل القائد الفاطمى «ماجنوتاجن» محاصراً لحلب ، بل وهزم جيشًا من خمسة عشر ألف مقاتل ، كان قادمًا لنجدة الحمدانيين من قبل حاكم أنطاكية البيزنطى . ولكن الإمبراطور فاسيلى الثانى أوقف حملته ضد «بولجار» وفى (٩٩٥م) تمت الاستعانة من أجل تخليص حلب من الحصار .

وفى السنوات التالية ، أى فى عهد الحاكم بأمر الله ، صار جنوب سوريا حلبة للصراع العسكرى بين الفرق المتصارعة من القوات الفاطمية (الأتراك والبربر) حيث تم فيها النصر النهائى للبربر ، وسعى الفاطميون إلى الحفاظ على الشواطىء البحرية كموانع طبيعية فى مواجهة الهجوم البيزنطى المحتمل ، وواصلوا الصراع ضدهم بنجاح ، وفى (١٠٠١م) عقدوا معهم معاهدة سلام لمدة عشر سنوات .

وواصل نفوذ الفاطميين فى شمال سوريا وجوده ، ففى سنة (١٠٠٢م) وبعد مقتل سعيد الدولة التابع الحمدانى الموالى للبيزنطيين، أعلنت حلب تبعيتها لسلطة الفاطميين، وفى (١٠٠٨م) صار منصور بن لؤلؤ معتمداً كنائب لها .

وعلى ما يبدوا فإن استيلاءات الفاطميين فى سوريا ، وتعزيز نفوذهم فى الأقاليم الشرقية للخلافة العباسية ، كان الدور الأساسى فيه يقوم به المبشرون والدعاة المرسلون من القاهرة ، حيث أدوا رسالتهم بفاعلية مما عجَّل فى إصدار بيان بغداد فى سنة (١٠١١م) ، أى فى عهد الخليفة العباسى القادر ، والذى أعلن فيه أن سلسلة نسب العلويين الفاطميين اتضح أنها كاذبة، لكن عزيز الدولة، والى حلب اتبع سياسة مستقلة، وعقد السلام مع البيزنطيين ، وصار يسك نقوداً باسمه ، ولكنه كان مضطراً أن يدفع الأتاوة إلى مصر .

وفى عهد الخليفة الظاهر (١٠٢٠ - ١٠٣٦م) صار قائد جيشه أنوشتاجن يقوم بقمع البدو المتمردين ، واستعاد من جديد مدينة حلب . وأقام التحصينات عند دمشق ،

وبلغ نفوذ الفاطميين فى سوريا فى عهد أنوشتاجن ذروته القصوى ، وعندئذ أعلن سيادته كحاكم على حران ، واستولى إلى جانب ذلك على سروجة والرقة ، وبعد موت أنوشتاجن فى (١٠٤٢م) ، صارت الأوضاع فى سوريا تنحدر إلى الأسوأ ، فالسلالة العربية المرداسية بتأييد من البيزنطيين استولت على حلب ، ووالى دمشق لم يكن يمتلك أى سلطة حقيقية بسبب عداوة الجنود من البربر والأتراك الموجودين فى قواته ، وأيضاً بسبب الموقف العدائى التقليدى لأهالى دمشق ، وصار البدو فى فلسطين يقومون بتمرداتهم المتتالية ، أما الأهالى الذين يعملون بالزراعة فكانوا دائمًا تحت سيطرة الحاميات الفاطمية .

وبشكل عام ، فإن إقامة سيطرة مستقرة على سوريا ، كما كان يسعى إليها الفاطميون على امتداد مائة عام كاملة بعد استيلائهم على مصر ، لم يتيسر لهم أبداً تحقيقها .

وبعد نقل عاصمة الخلافة إلى القاهرة ، صار المغرب محكومًا بالولاة الفاطميين ؛ فعندما توجه المعز لدين الله إلى مصر ، عين حكامه فى إفريقيا من زعماء القبائل ؛ ففى صنهاجة عين يوسف بن بلقين وهو ابن النصير المعروف للفاطميين المسمى زيرى بن مناد وصارت الولاية وراثية فى أسرته «الزيرية» وكانوا محتفين بها ومستفيدين من استقلاليتهم الواسعة .

وفى أقاليم غرب إفريقيا ، كان الولاة عادة من الحكام المقربين أو من أتباعهم وصنائعهم ، وبهذا صارت سلطة الفاطميين بهذه الأقاليم شكلية[٣٠]، ولأن نفوذ الإسماعيليين هنا لم يكن عميقًا لذا سرعان ما اختفى[٣١].

وفى عهد الخليفة المستنصر (١٠٣٦-١٠٩٤م) وهو وريث الظاهر ، وقد امتد حكمه فترة طويلة فى العالم الإسلامى، وتزايد فيه وضع الفاطميين قليلاً ، ففى سنة (١٠٣٧م) وفى اليمن ، حيث كانت النظرية الإسماعيلية متوطدة منذ عهد ابن حايسحاب وكانت سلطة الفاطميين هناك معلنة منذ (٩٨٧م) وهناك تأكدت وتوطدت السلالة الإسماعيلية الصليحية التى كان مؤسسها هو المبشر الإسماعيلى على بن محمد الصليحى ، والصليحية حكموا اليمن حتى (١١٧٣م) ، وهذا يعنى أنهم ظلوا بها حتى غزو الأيوبيين لليمن[٣٢].

ومنذ (١٠٦٣م) حكم الفاطميون فى مكة فى عهد العزيز[٣٣] وتم الاعتراف بسلطتهم أيضًا فى المدينة فى عهد العزيز ، ولكن ابتداء من عهد المستنصر ، صارت سلطة الفاطميين هناك ضعيفة .

والخسائر المريرة فى اقتصاديات البلاد ، والتى حملت معها الجوع المستديم من جراء انخفاض النيل ، وهو ما أدى إلى القحط وإلى إرهاق الأهالى بالضرائب ، مما فاقم بدوره الصراع العسكرى داخل الجيش .

وبناء على هذا فإن السلطة قد انتقلت إلى يد الوزراء القادمين من أوساط الفرق الحربية ، وفى صراعهم من أجل هذه السلطة ، كانوا يساهمون فى إذكاء روح التعصب الدينى ، وخاصة فى عهد الخليفة المستعلى (١٠٩٤-١١٠١م) وفى عهد الآمر (المنصور أبو على - المترجم) (١١٠١-١١٣٠م) .

وضعف السلطة المركزية أدى إلى تقليص أقاليم الدولة ؛ ففى سنة (١٠٤٨م) أو فى (١٠٥١م)، قطع المعز بن باديس الزيرى علاقته مع المستنصر ، وأعلن تبعية سلطنته إلى بنى العباس ، وعندئذ وجه الفاطميون إلى إفريقيا قبائل محاربة من البدو الرحل ، وكانت تتكون أساساً من قبيلتى بنى هلال وبنى سليم ، وهؤلاء البدو قد اكتسحوا بل وخربوا كثيراً من هذه الأقاليم ، غير أن استعادة الفاطميين لسلطانهم على هذه الأقاليم خاصة برقة وطرابلس الغربية لم تتيسر لهم مرة أخرى .

وفى منطقة «بوج» وهى على حدود إفريقيا مع المغرب ، تعززت سلطة السلالة الحمادية[٣٤] فى (١٠٠٧م) ، وفى المغرب الأقصى والمغرب الأوسط استولت قبائل مكناس ومجراو البربرية ومعهم بعض القبائل الأخرى على ممتلكات الأدارسة وحققوا استقلالاً تاماً ، وكل هذه الأقاليم صارت فى منتصف القرن الحادى عشر خاضعة للمراودية السنية ، وهؤلاء هم الذين استطاعوا أن ينتزعوا مكانة المهدى وأن يحلوا أنفسهم محلها خلال مائة عام ، وصار ما يسمى بإفريقيا خاضعا لهم تماماً فى (١١٦٠م) .

أما صقلية ففى (١١٧١م) تم الاستيلاء عليها من النورمان، ولكن سلطة الفاطميين على المدن المقدسة ظلت موجودة بشكل متقطع حتى نهاية هذه السلالة .

وفى (١٠٥٥م) سقطت دولة البويهيين ، وصار الخلفاء العباسيون من غلاة السنيين المتعصبين ، وعندها ، صار السلاجقة يسعون للقضاء التام على خليفة القاهرة المهرطق .

والأبحاث الأكثر حداثة تكشف لنا أن من بين أسباب المجاعة الكبرى (أو الشدة العظمى) ، كان الصراع مع الأقاليم المغربية ، وتدهور العلاقات مع البيزنطيين (وسوف نتناول هذا الموضوع فيما بعد) .

أما عن تعاظم حالة العداء للفاطميين عند أهالى سوريا ، فقد وجدت صداها فى العلاقات السافرة بينهم وبين السلاجقة. [٢٢٠ صـ١٨٨] . وردا على سياسة السلاجقة التى ترمى إلى إخضاع الفاطميين إلى خلفاء بغداد - قام المبعوث والمبشر الفاطمى المسمى «المؤيد فى الدين» بمساعيه الملموسة نحو أرسلان بساسيرى قائد الحرس البويهى وأقنعه بالسيطرة على بغداد ، وفعلاً تم نفى الخليفة العباسى «القائم» من البلاد، وصار العباسيون وهم فى طريقهم إلى القاهرة يرتدون عمائمهم المخرمة(*) ، ولكن الفاطميين المشغولين بالأوضاع السورية لم يتمكنوا من تقديم أى مساعدات فعالة لبساسيرى ، وبعد ١١ شهراً من هذه الحوادث عاد السلجوقى العظيم طغرل بك من رحلته ونكل ببساسيرى ، واسترجع عرش الخلافة العباسية مرة ثانية ، وتوطدت فى ذلك الوقت الدعاية الفاطمية فى وسط آسيا وفى خراسان بشكل خاص(٣٦).

وهناك حيث التخوم البعيدة للعالم الإسلامى فى غرب الهند ، تشكلت دولة فاطمية إسماعيلية من السلالة العربية من إمارات السند ومولتان ومنصورة ومعهم أيضاً معظم سكان كوجارات .

وأسفر صراع العباسيين والفاطميين عن الصراع بين العرب والأتراك ، وذلك لأن الفاطميين كانوا يدافعون ويكافحون عن الحكام العرب المنوه عنهم سابقًا ، بينما كان العباسيون يحمون السلالات التركية المحلية(٣٧).

وفى سنة (١٠٦٤م) هدد السلاجقة سوريا ، وفى (١٠٧٠م) استولى قائدهم أتسيز على القدس ، وبعد خمس سنوات استولى على دمشق ، غير أن السلاجقة سرعان ما دخلوا مرحلة من التدهور والتقهقر ، وصار اثنان من ولاتهم القائمين على الأراضى المستولى عليها فى سوريا وفلسطين ، يتصرفان كحاكمين مستقلين تماماً ، وبالتدريج بدأ الصراع بين العرب أنفسهم وبين هؤلاء الأتباع من السلاجقة ، وصار رضوان حاكم حلب يأمر بإعلان اسم الخليفة الفاطمى على منابر المساجد لكى يضمن لنفسه التأييد ضد أخيه سلطان دمشق المسمى دوكاك .

وفى هذه الظروف استطاع الفاطميون أن يفتحوا عكا وصور وبعض المدن الساحلية الأخرى فى (١٠٨٩م) ، وأن يجعلوا هذه المناطق الفلسطينية محصنة تماماً حتى حدود مصر .

(*) أى المصنوعة من نوع من النسيج يسمى «المخرَّم» - المترجم .

إن ضعف الفاطميين وتفسخ السلطنة السلجوقية قد مهدا الطريق أمام الصليبيين ، فكما هو معروف ، فإن الصليبيين الأوائل قد بدأوا تحركهم نحو الشرق فى (١٠٩٦م) وفى (١٠٩٨م) استولوا على أنطاكية والرها ، وفى بداية هجومهم، كان الوزير الأفضل يأمل أن يجد فى هؤلاء الحلفاء الصليبيين نصيراً له فى صراعه ضد السلاجقة ، أولئك الذين قاموا باغتصاب القدس فى ذلك الوقت من يد الفاطميين أى فى سبتمبر (١٠٩٨)[٣٨].

لكن آمال الأفضل لم تتحقق ، فالصليبيون فى (١٠٩٩م) استولوا على القدس ، بعد أن قتلوا سبعين ألف مسلم ، واتخذوا من هذه المدينة عاصمة لملكتهم .

وفى غضون سنوات قليلة ، امتد سلطانهم على الشواطىء السورية ؛ حيث استولوا على موانىء بيروت وطرطوس وعكا وطرابلس ويافا ، وفى (١١٢٤م) ووقعت صور أيضًا تحت أيديهم[٣٩].

وكانت الركيزة الوحيدة التى بقيت للفاطميين فى فلسطين ، هى مدينة عسقلان ، تلك المدينة التى لم تقع فى يد الصليبيين إلا فى سنة (١١٥٣م) وعلى هذا النحو فإن أملاك الفاطميين فى منتصف القرن الثانى عشر قد انحصرت فى الحقيقة فى مصر وحدها وذلك بسبب التدهور الاقتصادى والفوضى السياسية التى بلغت أقصى درجاتها فى السنوات الأخيرة من حكم الخليفتين الفاطميين ؛ الظافر (١٠٤٩-١٠٥٤م) والفائز (١١٥٤ - ١١٦٠م) التى لم ينعما فيها أبدًا بالاستقلال .

والصليبيون قد سعوا إلى إخضاع مصر أيضًا فى (١١١٨م) وفرقهم التى كانت بقيادة ملك القدس «بلدوين» هددت دلتا النيل بعد أن أشعلوا الفرما وتقدموا حتى تنيس .

ثم قام الفرنجة بالحملة الصليبية الثانية على مصر بقيادة «أماريه» فى (١١٦٣م) وتهديدات الصليبيين بالاستيلاء على البلاد (مصر - المترجم) أدت إلى تدخل الأتابكة فى شئون مصر ، وعن هؤلاء الأتابكة انظر [٨٨] ، ونور الدين زنكى الذى كان حاكمًا على شمال العراق (١١٦٤-١١٧٤م) نجح على سبيل المثال فى تحقيق هدفه فى توجيه ضربات موجعة للصليبيين، ساعيًا إلى تحقيق هدفه الأكبر بطرد الصليبيين تمامًا ووضع

مصر تحت سلطاته ، وسعيًا إلى هذا الهدف صار كل أمل الوزير المصرى شاور أن يقدم له المساعدات فى نضاله ضد خصومه نظير مكافأته له بالأراضى والأموال .

وفى سنة (١١٦٤م) وبموافقة من بغداد ، توجه نور الدين إلى مصر بقواته المشكّلة من الأتراك والأكراد ، غير أن شاور كان غير راغب فى منح هذا السورى أى وعد ! بل إنه قد دخل فى تحالف مع أماريه ، وسرعان ما تم حصار جيشه من جديد على السواحل المصرية ، والصراع بين الفرنجة والسوريين سار متداولاً من نجاح إلى نجاح بين الفريقين ، فقوات نور الدين رجعت إلى سوريا مرتين ومن جديد تقدمت إلى مصر فى (١١٦٧-١١٦٩م) ، وفى نهاية الأمر تم طرد الصليبيين من مصر على يد فرق نور الدين بقيادة أسد الدين شيركوه ، والذى تم تعيينه وزيراً بدلاً من الوزير شاور الذى تم إعدامه .

غير أن شيركوه سرعان ما مات ، وعين الخليفة الفاطمى العاضد بدلاً منه ابن أخيه صلاح الدين بن أيوب الكردى ، وهو الذى ساهم بعد ذلك فى الحملات الثلاث (ضد الصليبيين - المترجم) .

وفى (١١٧١م) وبعد موت العاضد الذى حكم من (١١٦٠م) صارت كل سلطات البلاد تحت يد صلاح الدين ، بعد أن صار هو السلطان الأول من سلاطين السلالة الأيوبية فى (١١٧٤م) ، وهو الذى أعاد مصر مرة أخرى إلى الخلافة العباسية .

وهذا هو مجمل الحوادث الخارجية الأساسية التى تشكل مجمل تاريخ مصر فى مرحلة تكوين الدولة الفاطمية .

هوامش الفصل الأول

(١) هؤلاء الأئمة هم على (ت ٦١٦م) ، والحسن (ت ٦٧٠م) ، والحسين (ت ٦٨٠م) ، وعلى زين العابدين (ت ٧١٣م) ، ومحمد الباقر (٧٣١م) ، ثم يأتى جعفر ، والأقلية من الشيعة يعتبرون أن عليا هو مؤسس الإمامة أو (الأساس) ولذلك يرتبون الأئمة ابتداء من الحسن ثم الحسين ... وإلخ .

(٢) والموافقون على قرار الإمام جعفر، صاروا يتسمون بالشيعة الإمامية أو الاثنى عشرية ، فعلاوة على أنهم يعترفون بالأئمة الستة المنوه عنهم ، إلا أنهم أضافوا إليهم ستة أخرين ، ابتداء من موسى الكاظم ومن أتى بعده . وما دامت الاثنا عشرية قد اعترفت بالابن الأصغر لجعفر الصادق فإنها لم تستطع أن تعتبر عليا من الخلفاء الراشدين ، خاصة وأن الاتجاه الشيعى المعتدل والإمامية لم يكونا معاديين للسنة بوجه خاص .

(٣) الفاطمية : طائفة من الشيعة ، أعضاؤها هم الذين يعترفون بالأئمة الذين ينحدرون من سلالة الإمام على من زوجته فاطمة بنت النبى ، وهم على خلاف فى ذلك مع «الحنفية» الذين يعترفون بالورثة الشرعيين للنبى كائمة ، وفق منهج محمد بن الحنفية بن على من زوجته خولة وأصلها من بنى حنيفة .

ومنذ وصول العباسيين إلى الحكم ، وادعائهم أنهم من سلالة النبى طبقًا للوصية الصادرة من «أبو الهاشم بن محمد بن الحنفية» ، صارت الحنفية معترفًا بها من قبل العباسيين ، مما أدى إلى تقلص وجودهم كطائفة .

أما الخطابيّة ، فهى طائفة شيعية متطرفة جدًا ، وهى منسوبة إلى اسم مؤسسها «أبو الخطاب» ، وأبو الخطاب هذا كان فى البداية واحداً من الأنصار الأساسيين لجعفر الصادق وأعلن قدسية جعفر ، ثم بعد ذلك بشر بالنبوة لنفسه وذلك بعد رفضه لجعفر ، وتم إعدامه هو وكثير من أتباعه على يد الوالى العباسى ، والذين ظلوا أحياء من الخطابية اعترفوا بالإمام محمد بن إسماعيل ، وهكذا تلاقوا مع الإسماعيلية .

(٤) وهى دعوة لجميع الأهالى أن يقوموا بالإلمام بالنظرية الإسماعيلية فى أصولها التى تستخدم مصطلح «الدعوة» وهو نفس المصطلح الذى استخدمته غالبًا الحركة الفاطمية وتنظيمها من المبشرين الإسماعيليين .

(٥) انظر الملاحق فيما يتعلق بنظريات الفرق الإسماعيلية الأخرى .

(٦) إفريقيا (بكسر الهمزة) هو اصطلاح عربى قديم ، كان يعنى بلدان المغرب المحدودة من الشمال بالبحر المتوسط ومن الجنوب بجبال أطلس ، أما حدها الشرقى فيمر عبر برقة ، والخط الغربى كان على وجه التقريب خطًا مستقيمًا نحو الجنوب إلى بوج ، وتم للعرب غزو إفريقيا فى نهاية القرن السابع حتى (٧٠٥م) وكانت خاضعة لولاة مصر ، ثم صارت بعد ذلك مناطق مستقلة تابعة للخليفة ، والأرض فى الشمال الإفريقى كانت توصف بغرب إفريقيا وكان اسمها فى مصادر العصور الوسطى المغرب الأوسط والغرب الأقصى .

(٧) المعلومات التى تبين وقت ظهورهم متناقضة ، ففى إحدى الروايات أن الذى أرسلها إلى إفريقيا كان هو الإمام جعفر الصادق نفسه (٧٦٢-٧٦٣م) [٧٣ صـ٣١] ، وفى رواية أخرى أن الذى أرسلها هو ابن حايسحاب الذى جاء متأخراً عن جعفر بما يزيد على مائة عام انظر على سبيل المثال (٦٦ جـ٢ صـ١٠) .

وعدم الدقة هذا يتردد كثيراً فى الكتابات «ف. داشرون» [١٨٧ صـ٩٣]، «م. تشوراكوف» [١٣٨ صـ١٣٢]) من الذين يتشبثون بالمعلومات الأولى ، أما «أ . ليرى» [٢٦٠ صـ٥٧]، «كنار» فيوافقون على المعلومات الثانية .

(٨) رقادة : هى مقر نواب إفريقيا ، وهى ضاحية جنوب غرب القيروان ، وقد أسسها فى (٨٨٧م) إبراهيم أحمد الأغالبى .

(٩) عن سجلماسة فى القرن الهجرى الأول . انظر دراسة هامة لتشوراكوف [١٣٧] .

(١٠) والمؤلفون السنيون عادة يطلقون على هؤلاء الخلفاء وورثتهم العبيديين (نسبة إلى العبيد- المترجم). نسبة إلى عبد الله ، معبرين بهذا عن النسب الكريه الذى ينحدرون منه ، ويحاولون به الانتساب إلى فاطمة بنت النبى ، وهنا يتضح تماماً أن هناك اعتبارات أخرى قد هيأت للباحثين أن يغيروا اسم هذه السلالة إلى (الطوائف الشيعية المنوه عنها) . «ل . ماسينيون» يقول إنهم يرتبطـون بفاطمة أخرى هى بنت الحسـين ، وهى التى كانت تروى الأحاديث عن جدها وتنبؤاته عن المهدى [٢٥٥ صـ ٢٦٨] .

(١١) من هنا يتضح أن المفاهيم الإسماعيلية المبكرة والمقدسة والمأخوذة عن محمد بن إسماعيل كانت ترفض – حتى بداية القرن العاشر – الجناح الإفريقى من الشيعيين بشكل قاطع .

(١٢) ورداً على هذا فإن الأمير الكردى عبد الرحمن فى رقادة قد أعلن تتويج نفسه خليفة وذلك فى (٩٢٩م) .

(١٣) «م . ف . تشوراكوف»، يفترض أن كلمة «ممتلكات» هذه يجب أن تفهم على أنها تعنى التوسع فى الملكية الزراعية للأمراء الإقطاعيين الجدد [١٣٨ صـ ١٣٨] والحديث هنا لا يدور – على الأرجح عن الممتلكات العقارية (الثابتة) للمواطنين [٢٦٠ صـ ٦٩] .

(١٤) ويحدد السيوطى عدد الأشخاص الذين تم قتلهم من هؤلاء ، فى عهد عبيد الله وخلفائه بسبب رفضهم للعقيدة الإسماعيلية ، بأربعة آلاف رجل .

(١٥) فيما يتعلق بهذا ، فإنه قد تم كشف مؤامرتين ضد المهدى ، كان أبو عبيد الله وأخوه مشتركين فيهما ومعهما بعض الكوتامية وزعماء قبائل إفريقية أخرى ، انظر [١٣٨ صـ١٣٩ – ١٤٠] .

(١٦) كان المهدى هو مؤسس هذه المدينة فى (٩١٢م) على شواطىء البحر المتوسط فى جنوب شرق القيروان ، وهذه المدينة قد صارت فى (٩٢٣م) عاصمة للخليفة الفاطمى ، وفى (٩٤٨م) انتقلت العاصمة إلى المنصورية وهى فى ضواحى القيروان ، وأخذها الخليفة المؤسس الثالث مقراً له ، وظلت المنصورية عاصمة للخلافة حتى تأسست القاهرة .

(١٧) الإدريسى الأخير : حسن بن قانون ، كان من بينهم وكان ذلك فى (٩٧٤م) وهو من قبيلة أمية . ونهاية الفرع الإفريقى للأدارسة يرجع إلى سنة (٩٨٥م) ، أما الفرع الآخر المسمى بالحمودى فقد حكم فى ملقا فى جنوب أسبانيا من (١٠١٠ – ١٠٥٧م) .

(١٨) من المحتمل أن تكون هذه الأتاوة هى ماكتب عنها «م. كنار» ، حيث قال إن البيزنطيين دفعوها من جراء خوفهم أمام الوحدة المتوقعة بين الفاطميين وبين أعداء البيزنطيين الألداء من البواجار .

(١٩) بعد غزو إفريقيا ، انتقل إلى الفاطميين الأسطول الحربى وأيضاً الأسطول التجارى اللذان كانا تابعين للأغالبة ، وعلاوة على ذلك فإن المعز فى المهدية كان يقـوم ببناء السفن الجـديدة بشكل مستمر [٢٨ صـ١٤٦ – ١٤٧ ، ١٦٥ – ١٦٦ ومايليها] .

(٢٠) ومضمون هذه الدعاية يتماشى مع الإعلان عن القدرة الفاطمية ، وانتصارها الحتمى والقضاء على أعدائها ، وهناك دور معروف فى هذه القضية قام به ابن حوقل ، الذى تواجد لفترة فى المغرب ، ثم رحل إلى أسبانيا - (الأندلس - المترجم) وهناك أيضاً دور قام به الشاعر الأندلسى الشهير ابن هانىء الذى كان مقرباً جداً إلى المعز والذى توفى (٩٧٣م) . وخاصة قصيدته المتضمنة لهذه الدعاية والمتمثلة لهذه الأفكار وقد كتبها عن شرف المعز وعزته ، وهنا يعتقد «م . ماسى» «أن المعز قد أمره بكتابتها [٢٤٥ صـ١٢١ ، ١٢٧] .

والقصيدة طويلة وتقع فى مصدرنا فى سبعين بيتاً بينما هى مختصرة فى دواوينه الصادرة من جهات عديدة وهى تبدأ كالآتى فى مدح المعز :

مـا شـئت لا مـا شـاءت الأقـدارُ	فـاحكم فـأنت الواحـد القـهـارُ
وكـأنما أنت النبى محـمـد	وكـأنما أنصـارك الأنصـارُ
أنت الذى كـانت تبـشّـرنا به	فى كُـتْـبِـهـا الأحـبـار والأخـبـارُ
هـذا إمـام المتـقـين ومن بـه	قـد دُوّخ الطغـيـانُ والكفـارُ

إلى أن يقول فى نهاية القصيدة :

جلت صـفـاتك أن تحـد بمقـولٍ	مـا يصنع المصـداق والمكثـار
والله خـصـك بالقـرآن وفـضـله	واخـجلتى مـا تبلغ الأشـعـار

ونكتفى بهذا الاستشهاد من كتاب تاريخ الدعوة الإسماعيلية ، د. مصطفى غالب - دار الأندلس - بيروت طبعة ثالثة ١٩٧٩ - (المترجم) .

(٢١) وعلى هذا النحو واصل الفاطميون أهدافهم الدعائية بنشاط وفاعلية ، فقد تراسلوا مع عملائهم فى مصر فى (٩١٩م) ، ولهذا السبب تم إعدام عدد من الناس فى القاهرة ، وتراسل مع الفاطميين محمد بن على المدرائى القائم على خزانة مصر ، وقد كان فى (٩٣٤م) يعتبر هو الحاكم الحقيقى لمصر .

ومن الواضح أن خطابات القائم (خليفة فاطمى) (٩٤٣ - ٩٤٥م - المترجم) إلى محمد الإخشيدى ، كانت دعائية ، وكذا قصائده الموجهة إلى مؤنس (وزير إخشيدى - المترجم) فمن المعروف أن علاقات الإخشيد مع بغداد كانت فى حالة من التوتر الشديد ، وأن الخليفة الفاطمى قد اقترح عليه أن يقدم لهم المساعدات والحماية ضد العباسيين ، وأنه قد رجاه أن يقدم ابنته هدية لتكون زوجة لابنه المنصور [١٧٩ صـ ١٧٤ ومايليها] .

(٢٢) بعد موت كافور أرسل المعز للمبشرين الموجودين فى مصر أمراً بأن ينتشروا بين صفوف المعاربين المصريين ، الذين يتعاطفون مع الفاطميين وأن يجعلوهم مرتبطين بجوهر ، وفعلاً قاموا بذلك [انظر سبيل المثال ٦٤ صـ ١٤٦] .

(٢٣) الفرق الكافورية والإخشيدية قد انهزمت وصار الآلاف منهم مأسورين على يد جوهر ، غير أن المعز قد عفا عنهم ، وقد تيسر لبعض الإخشيد الهروب إلى سوريا ، وهناك أقاموا تحالفاً مع القرامطة [٦٤ صـ ١٧٩ ، ١٨٨] ولكن كانت هنـاك بؤر للمقاومة فى شمال الفسطـاط ، وهب بقايا الإخشيد بقيادة بـار ،

الذى سرعان ما تم قتله ، وصار أهالى تنيس يعبرون عن كراهيتهم للفاطميين ، مواصلين إعلان اسم الخليفة العباسى « المطى» على المنابر فى خطب الجمعة ، وسرعان ما انفصلت تنيس عن العاصمة بواسطة القرامطة ، وبدأت انتفاضات البدو فى مصر العليا فى (٩٧١ – ٩٧٢م) انظر ما سيأتى بعد .

(٢٤) ويعبر عن هذا الوضع ، ما يُروى من أن الخليفة العزيز قد تسلم فى نفس العام مجموعة من صقور الصيد كهدية من البيزنطيين ، أما عن إيران وأرمينيا والبلاد الأخرى فانظر [٥٧ صـ ٢٦٢ ، ٢٦٨] .

(٢٥) نلاحظ أنه فى سنة (٩٨٠ م) ؛ أن العزيز قد وجه رسولاً إلى بغداد ، وأن هذا الرسول قوبل باحتفاء كبير مما خلق تصوراً مبالغًا فيه لدى خلفاء القاهرة عن مساعدة العباسيين لهم ، أدى بالتالى إلى تهدئة السعى العدوانى للفاطميين .

(٢٦) هناك أخبار عن هذا الصراع تعود إلى المعاهدة المعادية للفاطميين والتى وقعها أخو محسن (فى القرن العاشر) ، وهى تتعلق بسنة (٨٩٩م) ، وقد أضاف إليها بشكل مشوش هؤلاء المؤلفون المتأخرون السنيون . انظر على سبيل المثال [١٣ ص ٦٥ وأيضاً ٦٤ صـ٢٢٣ – ٢٢٤ وأيضاً ٢٣٣ صـ ٤٩] .

«ب. لويس» تبع أثر «دى جوى» فيما يتعلق بهذا الحدث الذى وقع فى بداية القرن العاشر رابطًا بينه وبين مقتل «أبو عبد الله الشيعى» ، وهو يفترض أن موته كان نتيجة لهذه الخلافات بين أنصار النظرية الإسماعيلية كدين رسمى للحكومة الفاطمية ، وبين مشايعى التقاليد الثورية الأصيلة ، وطبقًا لما يقوله «ب. لويس» فإن الفاطميين اعتقدوا أن الوحدة مع القرامطة (الحقراء) تتنافى مع توطيد وتقدم الدولة بل والسلالة ، [٢٦٤ صـ٨٥ – ٨٦] .

وقريبًا من «لويس»، يرى «س. ستيرن» أن جوهر هذا الصراع المنوه عنه منقول عن المفاهيم الخاصة عن المهدى (أو عن مفاهيم القائم نفسه) المنقولة عن محمد بن إسماعيل إلى أنجال عبيد الله . [٢٧٢ صـ ٦٨] .

أما «ف.ماديلونج» فإنه بموجب هذا الخطاب الموجه من عبيد الله إلى أعضاء الطائفة الإسماعيلية اليمنية، يؤكد أن صدام إمام السلامية مع عبدان حدث بسبب زعم عبيد الله أنه لا ينتسب إلى إسماعيل ولكن إلى أخيه الأخير عبد الله الذى لا يعتبر إماما إسماعيليًا [٢٤٨ صـ ٧١] .

وأكبر الظن هنا أن مجرد الدخول فى الجدل العلمى غير كاف لأنه يحتاج إلى الإمساك بالشواهد والآثار الإسماعيلية التى سوف تمهد السبيل إلى الوضوح الكامل لهذه الأحداث الهامة فى التاريخ الإسماعيلى .

(٢٧) فى المصادر المعادية للإسماعيلية ، نجد أن كلمة «قرامطة» غالبًا ماتستخدم بشكل زائف – للدلالة على كل الإسماعيلية ، والأكثر صوابًا هو استخدام هذه الكلمة فقط للدلالة على الإسماعيلية فى العراق والبحرين [٢٧٦ صـ ٣٧٢] .

وقرامطة العراق يختلفون عن قرامطة البحرين فى كونهم لم يقوموا – على نفس الدرجة – بدور هام فى الحياة السياسية فى ذلك العصر .

(٢٨) وبما أن دار سك النقود بالفسطاط فى ذلك الوقت ، لم تحدد كمية النقود الذهبية الصادرة عنها ، فإنها كانت تقوم بإصدار نقود نحاسية مغطاة بطبقة رقيقة من الذهب ، وبهذه الطريقة يبدو أن سخاء الفاطميين استطاع أن يحقق نجاحًا [٢٤٧ ص ٤١] .

(٢٩) وهذه الأتاوة أو المنحة لم يتم دفعها إلا لبعض الوقت [٢٦٨ صـ ٦٤] .

(٣٠) عدم استقرار وضع الفاطميين فى المغرب ، جعلهم يحكمون طبقًا للوصية المقدمة من المعز ليوسف بلوكين ، والتى تنص على عدم أخذ أتاوات من البدو الرحل ، وعدم تحميلهم بالأعباء ، مع عدم السماح لهم بالتوجه إلى أهاليهم فى مواطنهم الأصلية ، انظر على سبيل المثال [٦٤ صـ ١٤٥] . وهكذا وبعد غزو مصر سرعان ما رفضت الكوتامية أن تدفع للمعز ضريبة إضافية بناء على طلبه [٦٤ صـ ١٤٠] .

(٣١) وهكذا نلاحظ فى عهد تميم (١٠٦٢ - ١١٠٨م) فى إفريقيا ، وجود بعض المعارضة السنية فى شكل المذهب المالكى . [٦١ جـ ١ صـ ٢٧١] .

(٣٢) وعلى بن محمد هذا ، هو من أكثر المعروفــين من أعضاء هذه السلالة ، وهو الذى حكم من (١٠٣٧ - ١٠٦٦م) وابنه أحمد بن مكرّم (١٠٦٧ - ١٠٩١م) وبمجرد استيلاء أحمد على السلطة انتقل من حيز القول إلى الفعل ، فنقل السلطة إلى زوجته المسماة بالملكة سيدة العرب [توفت فى (١١٣٧ - ١١٣٨م)] .

وقاضى قضاة اليمن والمدعو لامك بن مالك ، قد عاش فترة فى حاشية المستنصر ، وعلاوة على وظيفته فى اليمن قام بشكل جزئى بحمل الدعوة الفاطمية إلى الهند فيما بعد ، وتوجد فى العديد من الآثار الفاطمية كتابات وافرة للمستنصر لهؤلاء الصليحيين فى اليمن (مختصر ٦٦ من الخطابات الصادرة عن هـ . الحمدانى) [انظر ٤٩] .

(٣٣) والمصدر [٥ صـ١٦٣] يتفق تمامًا مع ما جاء فى اتعاظ الحنفا للمقريزى ، من أن هذا قد حدث فى عهد المعز [٦٤ صـ١٧٧ ، ٢٩٠ صـ ١٣١] فمنذ زمن العزيز صار الخلفاء الفاطميون يرسلون إلى مكة كسوة الكعبة كل سنة ، وكانت ذات لون أبيض (وهو اللون الرسمى للفاطمين) ويرسلون الهدايا إلى أمراء المدن المقدسة والمقربيين منهم وكانت تسمىٰ (هدايا أمير وأعيان وجهاء) وبلغت ، قيمتها ثلاثة آلاف دينار فى الشهر علاوة على الخيول والخلع المشرفة التى ترسل مرتين فى العام ، وعن هذا أيضًا كتب ناصر خسرو (٥ ص١٣٦)، وكان أمراء مكة والمدينة معترفين بالفاطميين فى كافة أعمالهم الداخلية ، وبدرجة ما كانوا مستقلين .

والمستنصر لم يخضع فقط أعيان الحجاز بل إنه فى (١٠٤٧م) وبسبب الجوع والفاقة فإن مصر «قد هاجر إليها من الحجاز فى هذا العام خمسة وثلاثين ألف شخص ، قام هو بكسوتهم وأمر بإجراء الإنفاق عليهم طوال العام إذ إنهم جميعًا جائعين عرايا وذوى حاجة - وعندما هبط المطر وظهرت المواد الغذائية مرة ثانية فى الحجاز فإن السلطان - (يقصد الخليفة - المترجم) أعطى كل واحد من هؤلاء صغيرهم وكبيرهم كسوة ... ورحلهم إلى الحجاز» [٥ صـ ١٣٥] .

(٣٤) وطبقًا لبعض المعطيات الحمادية التى كانت موجودة فى زريدام ؛ فإن حماد هذا كان ابن يوسف بلوكين انظر على سبيل المثال [٧٣ صـ ٤٩] .

(٣٥) فى بعض المخطوطات مثل ذيل تاريخ بغداد لابن النجار فى القرن الثانى عشر تطل علينا أخبار عن إعدام القاضى السيوطى فى (١٠٩٢م) فى مصر وكان يسمى عتيق بن عمران ، وفى العرض المقدم عن العلاقات العدائية بين مصر والمغرب الأقصى فإن هذا القاضى فى طريق عودته إلى أسيوط من بغداد - وكانت رياح غير ملائمة قد ألقت به إلى الإسكندرية ، قد وجدوا معه خطابًا من الخليفة العباسى «المقتضى» موجهاً إلى يوسف بن تشفين (١٠٨٨ - ١١٠٦م) وصار هذا سببًا فى قتل عتيق .

(٣٦) نلاحظ أن البعثة الفاطمية إلى خراسان وبلخى مازندرانى ونيسابور لعب فيها ناصر خسرو دورا هامًا انظر [٨٤ صـ ١٨١ - ١٨٦] .

(٣٧) الدولة الإسماعيلية فى مولتان والتى تم القضاء عليها على يد محمود الغزنوى سنة (١٠١٠م) وصارت عاصمتها المنصورة مخربة تماماً فى (١٠٢٥م) ، وصار سعيد خاضعاً لمحمود نفسه ، ولكن فى منتصف القرن الحادى عشر وفى زمن تفكك دولته ، رجعت أسرة «بنو سومر» للولاء للإسماعيلية وظلت هكذا حتى نهاية وجودها فى منتصف القرن الرابع عشر .

والطائفة الإسماعيلية فى كوچارات ظلت باقية حتى بعد غزوها على يد محمود الغزنوى فى (١٠٢٤م) [٢٢٠ صـ ١٨٦ - ١٨٨ وأيضاً ٢٧٥] .

(٣٨) وصار إخوة سوكمان الغازى هم حكام القدس السلاجقة الأواخر ، وبعد طردهم من هناك قاموا بتأسيس السلالة الأرتوكية فى ماردين وحصن كاييف (ديار بكر) .

(٣٩) ونواب طرابلس الشرق وصور قطعوا علاقاتهم مع الفاطميين معلنين استقلاليتهم .

الفصل الثانى

الزراعة
والعلاقات
الزراعية

١ - أنواع الملكية الزراعية

ظهرت العلاقات الإقطاعية فى مصر فى العصر البيزنطى ، ذلك هو الوضع الشائع فى الدراسات الجغرافية والتاريخية عندنا .

غير أن القضية الأكثر أهمية هى ، متى ظهر الإقطاع فى أقاليم الدولة البيزنطية ومن بينها مصر ؟ وهذه القضية هى التى مازالت حتى الآن فى حاجة إلى مناقشة وجدال ، فهناك من الباحثين من يعتقدون أن العنصر الأساسى للإقطاع هو الملكية الإقطاعية للأرض ، وهذا هو مالم يحدث إلا فى القرن الرابع الميلادى (انظر على سبيل المثال : ١١٥ ، ١١٧) . ومهما كان الأمر فإن أحدا لا ينازع فى أن الغلبة فى مصر ، فى العصر البيزنطى ، عشية الغزو العربى ، كانت للضيعة الواسعة التى يمتلكها الوجيه الإغريقى ، مزاحمة بذلك الشكل الآخر للملكية وهو أراضى الكنيسة والإمبراطور ، وقد أدى ذلك - وبشكل لا يستهان به - إلى التهام الملكية الصغيرة والمتوسطة للأراضى من يد القبط [١] .

كان الشكل الأساسى لاستغلال السكان الزراعيين (الفلاحين) فى ذلك العهد متمثلا فيما يعرف بالمستعمرات التى تبدو وكأنها مؤسسات فى مرحلة انتقالية إلى النظام الإقطاعى أو أنها نوع من الإقطاع لاجدال فيه - انظر على سبيل المثال (٧٧ ص ٩٢ - ٩٧ وأيضا ٩٩ ص ١١٠ وأيضا ٩٤ حـ١ ص ٧٨ ومايليها) .

والغزو العربى لمصر ، لم يقم - فى بادىء الأمر - بإجراء تغييرات خاصة فى

النظام القائم للعلاقات الزراعية ، ولكن سرعان ما أدى فرار الأرستقراطية الزراعية البيزنطية إلى اتساع الأراضى الزراعية التى وضعت الدولة يدها عليها [٢] .

والأباطرة البيزنطيون كانوا فى مثل هذه الظروف يقومون بمصادرة مثل هذه الأراضى نهائيا وضمها إلى الأراضى الخاصة بهم ، وبعمليات مشابهة طويلة المدى تم القضاء التدريجى على قطع الأرض الزراعية الخاصة بالسكان الأقباط [٣] .

والعرب ونظامهم الاجتماعى الذى يتميز بظهور العلاقات الإقطاعية ؛ عاشوا فى أول العهد بعد الغزو - على الأغلب - فى المدن ، فالخليفة عمر بن الخطاب (٦٣٤ - ٦٤٤م) حرم على المحاربين الفرسان الاشتغال بالزراعة . انظر (٦٦ حـ٢ ص ٢٥٩) .

والمزارعون الأوائل من العرب ، هؤلاء المنحدرون من جنوب شبه الجزيرة العربية ظهروا فى مصر فى عهد الخليفة هشام : (ابن عبد الملك الأموى - المترجم) وهم الذين كانوا قد استوطنوا بالقرب من بلبيس منذ ثلاثة آلاف سنة ، وهم يسمون بعرب الشمال أو القيسية ، هؤلاء قد فرض عليهم الاشتغال بفلاحة الأراضى وذلك حتى منتصف القرن الثامن الميلادى ، وظل عددهم يتزايد حتى بلغ عشرة آلاف .

وعند قيام دولة العباسيين ، ظل عدد كبير من القبائل العربية فى مصر مؤيدا للأمويين ، ولذا تم حرمانهم من معاشاتهم وعطاياهم ، مما اضطرهم إلى هجرة المدن وأدى بهم في النهاية إلى تحولهم إلى زراع (٦٦ حـ١ ص٨٠ وأيضا ٢٨١ ص ٤١ ، ٤٢ ، ٤٨) ، وقد حدث هذا فى منتصف القرن الثامن حيث استقر هؤلاء القادمون إلى مصر هناك فى مصر العليا ، وكانوا من قبيلة كنز العربية وهى بطن من ربيعة ، ثم بعد ذلك انتشروا فى أنحاء مصر .

والملكية الزراعية الخاصة أو ملكية الأرض الزراعية الخاصة الواسعة (قطعة) قد تشكلت بدرجة أو بأخرى عن طريق شراء الأرض من الأقباط أو عن طريق الهبات

المقدمة للمسلمين المستحقين من النواب والعمال أو أعضاء السلالة الحاكمة ، وهذه الملكية لم يحدث لها تطور كبير كما هو واضح [٤] .

والغزاة العرب الذين اضطرو للاشتغال بالفلاحة ، كانوا أيضا من الشخصيات التى آمنت بالإسلام ، وفى البداية كانوا مجبرين على دفع العشر فقط ، أما السكان الخاضعون من غير المسلمين ، فكانوا مجبرين على دفع الخراج ، وأيضا على دفع مبالغ كبيرة كضريبة للأرض علاوة على دفع ضريبة الأرواح المسماة (بالجزية أو ضريبة النفوس) .

وانتشار الإسلام أدى إلى تقليص الدخول الواردة من هذه الضريبة الأخيرة ولكن أداء الخراج كان ضروريا ، حتى من الأشخاص الذين قبلوا الدخول فى الإسلام انظر (١٥٩ جـ٢ ص ٨٣ - ٨٧ ، ٩٥) [٥] .

وعلى امتداد القرون الهجرية الأولى ، والتى تميزت بالتعريب السريع للمصريين ، ذلك التعريب الذى ما زال مثيراً حقاً للدهشة ، هذه القرون نفسها هى التى كانت تمثل عصر التشكل المطرد لطبقات المجتمع الإقطاعى الأساسية ، علاوة على أن الحدود بين طبقات الإقطاع والفلاحين لا تتوافق مع الانشطار السكانى (السلالى أو الإثنى) [٦] ولكن مع المالك لأجزاء خاصة من الأراضى لايستهان بها ، وهو الدولة تلك التى تمتلك أيضا الشروط الأساسية لوسائل الإنتاج .

وتواضع المعلومات يسمح لنا بالكاد أن نكوّن مفهوما مبسطا للغاية عن وضع العمل فى العهد الفاطمى ؛ فمصدرانا الأساسيان يتمثلان فى خطط المقريزى ، وفى كتاب أحسن التقاسيم للمقدسى ، وهما يظهران فى أحسن الأحوال أن المنتجين المباشرين فى النصف الأول من المرحلة الفاطمية كانوا هم الفلاحون ، هؤلاء الذين تقوم الدولة - على الأرجح - باستغلالهم نيابة عن وكلائها . وسنقوم بعرض المعلومات الخاصة التى وردت فى كتابى المقريزى والمقدسى فيما بعد .

يؤكد « أ . ميتس » أن الفاطميين قد ورثوا الحق فى الأراضى المصرية عن الحكومات المصرية السابقة سواء كانت هذه الحكومة هى الدولة البيزنطية أو الرومان أو الفراعنة ، وعن هذا أيضا نجد إشارات عند المقدسى يستشهد بها فى مؤلفه - وبالرغم من هذا التعاقب فإنه يرفض تماما فكرة أن حاكم البلاد هو المالك لأراضيها معربا عن ذلك بشكل دقيق للغاية [٧] .

وفى الحقيقة فإن الأراضى المستغلة (بفتح العين) بواسطة الدولة بشكل مباشر مثل الأوسية لم تكن تشمل كافة الأقاليم المصرية . فبداية كان لدى الدولة تلك الأراضى التى كانت تخص الأباطرة البيزنطيين والوجهاء المقربين .

ومن المعروف أن جوهر الصقلى ، قد ضم إلى الدولة كل أراضى الإقطاعات الخاصة بالسلالة الإخشيدية ، انظر (٥٥ ص ١٦٦ وأيضا ٤١ ص ٢٣٠) ، وبعد اختفاء الخليفة الحاكم ، قامت أخته ست الملك باغتصاب الأراضى الخاضعة له كإقطاعات ، والأكثر من هذا أن التوسع فى الأراضى الحكومية فى العصور الوسطى كان يحدث كثيرا فى سنوات المجاعات الشديدة ؛ ففى عهد المستنصر (١٠٦٤ - ١٠٧٢م) صارت أراضى الآلاف من سكان مصر الذين هلكوا بسبب الجوع أو الطاعون أو الذين هربوا خارج مصر إلى سوريا أو العراق ، صارت ملكية للدولة ، انظر على سبيل المثال (٧٤ ص ٦١) .

وقبل أن نتصفح حقائق وشواهد مصادرنا عن أشكال استغلال الأراضى الحكومية سنتوقف عن الأخبار المتعلقة بالأنواع المختلفة لملكية الأرض ؛ حيث كانت هناك الأراضى التى تخص الخليفة كشخصية خاصة أو كعضو فى السلالة الحاكمة . ولقد كتب ناصر خسرو مشيرا إلى القناة التى تم حفرها غرب القاهرة ، والتى كان قد قام بحفرها أبوه أى الخليفة الظاهر : « وعنده - أى المستنصر - على شواطىء القناة ستمائة قرية خاضعة له (هنا خطأ والصحيح - ترعة كبيرة وله على شاطئيها ثلاثمائة قرية - المترجم ٠) (٥ ص ١١٠ ، ١١٢) ، وقرية الحقانية فى إقليم القليوبية كانت

ضيعة خاصة للخليفة الآمر ، وهو نوع من الملكية يسمى « الخاص » وكان بها كثير من الحدائق والاستراحات الخاصة بالخليفة (٦٦ جـ١ ص ٤٨٨ - ٤٨٩) .

غير أن هذا المصطلح أحيانا مايعنى « أراضى الشخص » أى أنها غير خاضعة للأسرة الحاكمة (٤٧ جـ١٢ ص ٤٦ - ٤٩) .

وهنا ينبغى علينا أن نفترض أن مداخيل هذه الأرض كانت تذهب لتلبية الحاجات الخاصة للخليفة الإمام وأسرته . وبدون شك فإن أراضى الملك - كما هو معروف - كانت نوعا خاصا يختلف اختلافا عميقاً عن مضمونه الاجتماعى ، مما يعنى أنها (أى الأرض) كانت ملكية للإقطاعى ، أو أنها كانت تخص الفلاح [8] .

وبيان جوهر المنوه عنه والخاص بالموافقة على احتفاظ أهالى مصر بأراضيهم التى يحوزونها ، يتعلق - فيما يبدو - فى المقام الأول بأراضى الملك هذه . (وسوف نتكلم عن « ملك » الفلاحين فيما بعد) .

ويمضى المقريزى محددا « الملك » بأنه الأراضى التى يمكن أن تكون مشتراة أو مهداة أو منقولة بالميراث ، ويلاحظ أن الملك ظهر عن طريق بيع الأراضى بواسطة الخزانة (٦٦ جـ١ ص ١٥٦) [9] .

والملك المتشكل بهذه الطريقة يكون - على مايبدو - ملكا للإقطاعيين ، وهناك أساليب أخرى لظهور أنواع من الملك ، كأن تكون عن طريق منح أراضى الدولة أو الإنعام بها من الحاكم على المقربين له ، وهكذا فإن المستنصر قد أنعم على إحدى المغنيات التى كانت تهزأ من العباسيين فى أغانيها بقطعة أرض على سبيل « الملك » فى الفسطاط وهى من ناحيتها قد قامت بعد ذلك بتأجيرها (٦٨ مجلد ٤ ص ١٢٠ وأيضا ١٨ ص ١٠) .

وبدرجة ما فإن الأوامر والتعليمات غير المباشرة والخاصة بمنح الأرض كنوع من الملكية ، من الممكن أن تلمسها فى هذه الكلمات التابعة والمحفوظة لنا فى كتاب المسبحى حيث يقول : « إنه قد سمع أن الوزير يعقوب بن كلس قال كيف إن العزيز

بالله قال لعمه حيدر (يا عماه . . إنى أحب أن أرى الناس مفعمين بالرضا وأن أرى لديهم الفضة والذهب والجواهر والخيل واللباس والقُرى والضِياع وأن يكون كل هذا بفضلنا) ويعلق المسبحى : والله إنه بمثل هذا الكلام لم يسمع أبدا فى أى دولة على الأرض (٦٨ مجلد ٤ ص ١٢٥) [١٠] .

ومن الممكن أن نفترض هنا ، أن ما يتعلق بتلك القرى أو الضياع هو ما نوه عنه ابن إياس فى إحصائية عن ثروات قائد الجيش جوهر ، أو الخصى برجوان (٧٤ ص ٥١ - ٥٢ ، وأيضا ٤٧ مجلد ١٢ رقم ٣٥ ، ٤٣ ، وأيضا مجلد ١٤ رقم ٩٠ وأيضا ٤٦ مجلد ٥ رقم ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٣٤٥) . وهذه الأراضى قد تحولت إلى مراع لتربية المواشى ، وهذا يتضح من كلمات ابن إياس عن برجوان : « وكان لديه قطيع من المواشى ، ومن بينه عدد من الجواميس التى كان يبيع منها ألبانا كل عام بما يقدر بثلاثين ألف دينار وذلك كله كان تحت سيادة وتوجيه القائد أبو الحسن بن يزيد» (٧٤ ص ٥٢) [١١] ومن الممكن أن يكون المقصود « بالملك » وفقا للكلمات الواردة فى وثائق جينز ، حيث يقال إن ابن أحد النازحين من بغداد ، وكان مساعدا لرئيس خزانة مصر السفلى (الدلتا) كانت لديه أرض كملكية خاصة مثل صهره الكاتب فى الفسطاط ، وأن اثنين من أولاد [illegible] .مين من فلسطين كانا ملتزمين بدفع ضرائب من ضياعهما المزروعة بأشجار الفاكهة ، وكانا يمتلكان علاوة على ذلك قطعانا من الأغنام ترعى فى أراضيهما (٤٣ ص ٢٦٥) .

ويكتب ابن مأمون البطائحى أنه وفى زمنه (يعنى النصف الأول من القرن الثانى عشر - المؤلفة) ، صار مالكو أراضى الملك فى الصعيد يستحوزون على أراضى من يجاورونهم بواسطة الديوان (من الواضح أنها كانت أراض حكومية) ونتج عن هذا أن صارت لهم حقوق على هذه الأرض ، أما هؤلاء الذين لم يكونوا يمتلكون وثائق حكومية أو مستندات رسمية ملائمة يقدمونها إلى السلطات ، فقد كانت أراضيهم تنتزع منهم ، وهذه الوثائق تظهر الاهتمام الواسع بكيفية رى وفلاحة أراضى الملك ، ومازال المعلومات بها باقية دون أى تغيير (٦٦ حـ١ ص ٨٣) وهنا من الممكن أن

نفترض أن الكلام يدور عن الملكية الزراعية « للأنجال » المسالمين من الأقباط المصريين ، لأنه من المعروف أن الولاة « الأتراك » فى مصر والذين صاروا يحكمونها منذ (٨٥٦م)(*) قد أعادوا للأقباط بعض أراضيهم المصادرة (٢٣٩ ص ٤٢) . وبالإمكان أن نجد فى مكان آخر عند المقريزى كلاما عمن لديه هذا النوع من « الملك » فقد كتب « إن المحاربين السود – يقصد الفرق السودانية – فى عهد الفاطميين ، حتى هزيمتهم على يد صلاح الدين كانت تحت يدهم قرى فى الريف ، كما كان لهم أيضا فى المدن أراض كانت تحت تصرفهم بالكامل »(**) .

وفيما يتعلق بهذه الأرض فى كل هذه الحالات المنوه عنها ؛ فمن الصعب القول إنها كانت ملكا للحكومة ؛ أو ما إذا كان مثل هذا النوع من « الملك » تشكل عن طريق شراء الأرض من الخزانة ، أو كان معفيا حقيقة من الحصار الضرائبى أو أنه كان حقيقة خارج نطاق الأموال الحكومية .

وكانت هناك أيضا أراضى المؤسسات الدينية ، والتى تعرف بأرض الوقف ، ففى سنة (١٠١٤م) قدم الحاكم بأمر الله جزءا من أراضى الدولة ليكون على هيئة وقف وذلك لصيانة بعض الجوامع (١٠٠ ص ٢٧٠ – ٢٧١) والوزير المعروف بدر الدين الجمالى أنشأ وقفا من الأراضى بغرض أن يستفيد منه ابنه ، وعلى ما يبدو هنا فإن المقريزى يعتبر أن هذا نوع خاص من أملاك الوقف ، وهو يسميه « وقف الابن » وهو يكون ملكية للابن المؤسس باسمه هذا الوقف مدى حياته ويكون أيضا لأنجاله . وبعد تقلص الدخول من هذه الأوقاف تم تخصيص المساعدات للفقراء والبؤساء . (٧٨ ص ٤١١) [١٢] .

---

* (٨٥٦م) : تقصد الولاة العباسيين الذين حكموا مصر بشكل مستقل تقريبا ابتداء من أحمد بن طولون – المترجم .

** بعد أن كان لهم بديار مصر فى كل محلة وضيعة مكان معزول لا يدخله وال ولاغيره احتراماً لهم (٧٥ ص ٧٠ ، ٦٦ جـ٢ ص ١٩) – المترجم .

والقاضى الفاضل تبرع بريع أراضيه الموجودة فى ضواحى القاهرة وفى بعض الأماكن الأخرى كوقف خاص لمكة (٦٦ حـ٢ ص ١١٧) [١٣] .

وغير ممكن القول بتزايد مساحات أراضى الوقف ، ذلك لأنه من الواضح أن ملكية هذا النوع من الأراضى ظلت تشكل قسما صغيرا من الأراضى المصرية الصالحة للزراعة [١٤] .

والأنواع الرئيسية من الوقف فى العهد الفاطمى ، نجدها فى إحصاء عند المقريزى ، بالرغم من أنه لم يستثن الأوقاف التى لم تكن أراض زراعية [١٥] ولكنها كانت أملاكاً عقارية منقولة مثل المنازل السكنية والمحلات التجارية التى كانت تدار كأملاك للوقف ، يقوم بإدارتها ديوان خاص تم إنشاؤه فى العهد الفاطمى [١٦] .

أما عن ملكية أراضى المؤسسات الدينية فقد ظلت حتى العصر الفاطمى ، ولم تختف تماما بالرغم من أن المعطيات الدقيقة عنها غائبة حقا . فالفاطميون سعيا منهم إلى تمكين الكنيسة المسيحية من رعاية مصالحها ، قد بذلوا جهدهم حتى لزيادة هذه الأراضى الكنسية ، وفى نهاية حكمهم صارت مساحة الأراضى التى تخص الكنائس المسيحية والأديرة تبلغ ما مساحته ٩١٥ فدانا [١٧] (١١ ص ١٥) .

وهكذا فإن الخليفة الحاكم قد تبرع لدير ناهيا من أقاليم الجيزة بثلاثين فدانا من أراضيه الزراعية ومن بركه الخاصة بصيد الأسماك وتربيتها (١١ ص ١٨) . وكذلك فإن نفس الخليفة قد أنعم على المؤسسات الدينية المسيحية الأخرى بثمانى قرى ، وأعاد إلى دير سيناء كل الأراضى التى كانت مصادرة قبل ذلك (٦٦ حـ٢ ص ٤٠٩ وأيضا ٦ ص ٦٠) . وتواريخ هذه المنح غير معروفة ، ومن الممكن أن المسيحيين صارت لهم مكانة هامة فى نهاية حكم الحاكم بعد أن انتفى اضطهادهم تماما بصفتهم غير مؤمنين ، فمن المعروف أنه فى ثلاثينيات القرن الثانى عشر ، كان دير القديسة كاترين (وهو الموجود حاليا فى سيناء) والمنوه عنه فيما سبق ، قد امتلك حقولا مزروعة بالحبوب وبأفضل أنواع القمح والشعير والبساتين وكروم العنب ، وذلك فى أقاليم مصر المختلفة (٥٥ ص ٤١ – ٥٨) ، وأن ديرا فى سمالوط وهى إحدى أقاليم

الأشمونين (محافظة المنيا حاليا - المترجم) قد امتلك عشرين فدانا من الأراضى السوداء الجيدة ، وكانت هذه الأرض بمثابة منح من الخلفاء (١١ ص ٢٤٧ - ٢٤٨) [١٨] وكما هو معروف فإن أراضى الوقف هذه كانت محسوبة من الأراضى المعفاة تماما من دفع الضرائب [١٩] .

وعلى قدم المساواة مع الأراضى الخاصة بالخليفة ، فإن أراضى الوقف والملك كانت موجودة كأراضى إقطاع ، وفى العصر الفاطمى كانت هذه المصطلحات تعنى المنح والهبات والعطايا الواجبة للمحاربين ، ولكنها أحيانا كان لها مهام أو وظائف مدنية [٢٠] .

وقضية أو مسألة الإقطاع المصرى المبكر تتطلب دراسة خاصة ، ولكن من الممكن الافتراض أن مصر بداية كان شأنها شأن الأقاليم الأخرى بالخلافة ، وأن موضوع المنح هذا لم يكن يتعلق بذات الأرض (بالأرض نفسها) وإنما بالحق فى نصيب محدد من ريعها ، مع أن الوضع الواقعى فى ذلك الوقت استطاع أن يكون شيئا آخر ؛ فمنح الإقطاع قد حازت قدرا من الأهمية أيضا فى عهد المعز [٢١] .

والمقريزى يكتب « أن الخليفة الحاكم قد زاد من إقطاع العبيد والمحاربين » وأيضا أنه قد وهب ضواحى الإسكندرية ، والبحيرة وبعض الأراضى الأخرى لبدو « بنو قُرة » ولرجال الأسطول والسيافين (٦٦ حـ٢ ص ٢٨٩) [٢٢] وهو أيضا أى الحاكم قد وهب إقليما على هيئة إقطاع للحسين بن جوهر باعتباره قائدا للجيش (١٣ ص ٢٧٥) .

وفى عهد المستعلى (١٠٩٥م) تم منح شاه الملك التركى إقطاعا فور قدومه إلى مصر ، ومعه المئات من الفرسان [٢٣] . والأفضل فى (١١٠٩ - ١١١٠م) قد أعاد إلى والى أو نائب عسقلان إقطاعه الموجود فى مصر والذى - على مايبدو - كان قد انتزع منه قبل ذلك (٥٩ حـ٨ ص ٢٥٩) .

وحائزو الإقطاعات - كقاعدة عامة - كانوا يعيشون فى المدن ولا يقومون بأى نشاط اقتصادى خاص ، فابن مماتى يكتب « إذا المقطع احتاج لعصر أعواد قصب

السكر ، فما عليه إلا أن يستفيد من مكبس الديوان (وهو إدارة حكومية - المؤلفة) وبأدواته وبثيرانه ، وعليه أن يدفع ثمن هذا من أمواله وثرواته (١١ ص ٣٧) [٢٤] .
وأما فيما يتعلق بالمنح الخاصة بالوظائف المدنية ، فإنها كانت مشروطة ، فمن المعروف أن الحاكم بأمر الله فى إحدى الفترات عندما كان مفعما بالتعاطف مع المذهب السنى ، قد منح القاضى الحنبلى ابن العوام قرية مصرية تسمى « طالبانا » على هيئة إقطاع [٢٥] .

وكانت هذه الإقطاعات تمنح لأعضاء هيئات المحاكم من المذهب الحنفى - (وسوف نتكلم عن هذا فيما بعد) والحاكم قد زاد فى إقطاع رئيس المحكمة المعروف «بأبو عبد الله الحسين » ، وذلك بأن نقل إليه ممتلكات عمه « أبو عبد الله محمد » (٢٩٣ ص ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٥٢ - ٢٥٣) [٢٦] .

وبشكل عام فإن الحدود الدقيقة عن الأنواع المنوه عنها للملكية الزراعية ليست موجودة بصورة ملموسة ، وأن المصطلحات المناسبة لا تتطابق فى الحقيقة معها فأحيانا مثلا ؛ كان الإقطاع يعنى الملكية الخاصة للأرض من أعضاء السلالة الحاكمة مثلما كان الوضع بالنسبة لأخت الحاكم المنوه عنها سابقا والمسماة ست الملك (٦٩ جـ١ ص ٤٥٧ - ٤٥٨ وأيضا ٦٨ مجلد ٤ ص ١٩٢) . ومن المعروف أيضا أن الوزير المطلق القدرة طلائع بن رزيك قد وهب أرضا على سبيل الإقطاع للخليفة الفائز (٢٩٣ ص ١٥٨ - ١٥٩) ، وفى أخبار عن وزارة ابن كلس أنه كان حائزا لإقطاعات تدر ريعا قدره مائتا ألف دينار ، فى كل من مصر وسوريا تحت اسم مايسمى بالإقطاع ، ولكن راشد البراوى يوجه الانتباه إلى أن هذا هو ماينبغى أن نفهمه على أنه « التزام » (٦٦ جـ٢ ص ٦ وأيضا ٢٩١ ص ٣٣٣) [٢٧] .

وكل هذه الأنواع المبينة سابقا من الأرض كانت تشكل أنواعا مختلفة من الملكية الإقطاعية الزراعية ، ويتحدد نوعها بقدر ما تكون للفرد أو للجماعة (أى إما للحكومة أو المؤسسات الدينية أو للأفراد) ، وهى تملك حقا استثنائيا فى تحصيل الريع أو جبايته من الفلاحين أو القائمين بالزراعة على هذه الأراضى ، ولا يمكننا الحكم طبقا

لمصادرنا على مدى التغيرات الحادة فى تطور ثلاثة من أنواع الملكية الإقطاعية المسرودة فى هذه المصادر ؛ وهى « الإقطاع الخاص » ، « والملك » « والوقف » وذلك منذ منتصف القرن العاشر وحتى منتصف القرن الثانى عشر ، وتطور العلاقات الزراعية فى العصر الفاطمى سار بشكل رئيس على نهج التغيرات التى كانت تحدث فى احتياطى الأموال الحكومية التى أدت فى نهاية الأمر إلى القضاء الفعلى على هذا التطور ، والأخبار المتبقية لنا عن هذه التغيرات من الممكن مقارنتها بالتفصيل بما يلى :

الشكل الأساسى لحقيقة الملكية الزراعية كان متمثلا فى ضريبة الأرض وهى المسماة بالخراج ، ولكن الأسلوب الرئيسى فى جباية الخراج من الأراضى الحكومية – كما يتضح من كلمات المقريزى – كان يتمثل فى تسليم الأرض للملتزم كل أربع سنوات :

« اعلم أنه لم يكن فى الدولة الفاطمية بديار مصر ولا فيما مضى قبلها من دول ، شبيه بما عليه الحال الآن فى الدولة التركية (يقصد المماليك الأتراك – المترجم) حيث كان متولى خراج مصر عادة ما يجلس فى جامع عمرو بن العاص فى الفسطاط فى الوقت الذى تتهيأ فيه قبالة الأراضى ، وقد اجتمع الناس من القرى والمدن ، فيقوم رجل ينادى على البلاد صفقات صفقات ، ويعلن شروط كل قطعة من هذه الأرض ، وكتاب الخراج بين يدى متولى الخراج ، يكتبون فيه ماينتهى إليه مبالغ الكور والصفقات على من يتقبلها من الناس (وفيه يكتبون المبالغ النهائية المستحقة للحكومة ، واسم من وقعت عليه القطعة) ، وهذه الأراضى تكون فى حوزتهم لمدة أربع سنوات ، وذلك خوفا من الظمأ والاستبحار (أى الجفاف أو الغرق – المترجم) وغير ذلك من المصائب الأخرى ، فإذا انقضى هذا الأمر ، خرج كل واحد منهم إلى أرضه وضمها إلى ناحيته ، وتولى زراعتها وإصلاح جسورها وسائر وجوه أعمالها بنفسه أو من ينتدبه لذلك ، ويحمل ما عليه من خراج على أقساط ، ويحسب له من جملة ما عليه فى قبالته ، ويخصم له ما ينفقه على عمارة جسورها وسد ترعها وحفر خلجها كما يحددها ديوان الخراج » (المقريزى جـ١ ص ٨٢ بتصرف – المترجم) ومبلغ القسط كان هنا يتحدد فى الخزانة مقدما ، وكان كل التزام يسمى بالضمان ، وكانت هناك

أنواع أخرى من الالتزامات ؛ منها ما كان كل مجمل أقساط الملتزم يستطيع هو أن يحددها على هواه ويسمى (بالأمان) ، وكان هناك الملتزم الذى يملك الحق فى جمع التزامات أكثر من سابقه ويسـمى (بالبزل) (٧١ ص ١٠ ، ١٢ وأيضا ٢٤٧ ص ٩٧) ، وأحيانا تكون قطعة الأرض الواحدة لها ملتزم أو اثنان أو أكثر من ذلك - وهذا ما كانت عليه أيضا « الزمالة » ؛ تلك التى كانت تميز هذا العصر فى الحرف والتجارة (انظر ٧٨ ص ٩١ - ٩٢) .

وتقديم الأرض للملتزم كان معروفا بشكل واسع فى العالم الإسلامى ، وهو غالبا ما كان نابعا من النظم التى كانت موجودة قبل الغزو العربى . وهكذا فإن الإيجار الموروث (الدائم أو طويل المدى) كان منتشرا فى مصر ، وكان من ملامحه المميزة بشكل خاص ، ضرورة أن يعمل المستأجر على إصلاح أرضه وتحسينها وأن يدفع مقدما المبلغ المشروط أو المحدد لمالك الأرض . وبهذه الدرجة كان انتشار هذا النوع من الإيجار ومضمونه الاجتماعى فى العهود المختلفة غير متشابه . وفى خلال مئات السنين السابقة للغزو العربى مباشرة ، كان هؤلاء المستأجرون يمثلون - على الأغلب - المالكين الصغار الأحرار (انظر ٩٨ ص ٣١) ، وبالتدريج فإن هؤلاء بدأوا يفقدون أملاكهم ، ثم بعد ذلك صاروا يفتقدون أهليتهم القانونية إلى حد ما ويصبحون خاضعين تحت سيطرة ملاك الأراضى ، ويتحولون إلى أناس تابعين (أى سكان مستعمرات) .

والالتزام - على العكس - كان قصير الأجل ؛ فمن الناحية الشكلية ، كان من السهل الوصول إليه لكل من يريد ، وطبقا لكلمات المقريزى « فإنه كان للأمراء والمحاربين وللأعيان ولسكان الأقاليم من العرب والقبط » (٦٦ ص ٨٥) . ولكن من هذه الكلمات المقتبسة أعلاه من الممكن أن نستنتج أن المزارعين المحليين قد أقاموا لأنفسهم هيئة رئيسية تكون بمثابة (تنظيم للملتزمين) . وفى هذا فإن حق جمع الضرائب الذى استطاع أن ينتشر ليس فقط على قطع الأرض الصغيرة ، وإنما على أقاليم محددة ، يجعلنا من الممكن أن نفترض وجود مبالغ غير قليلة من الأموال الحرة لدى هؤلاء الملتزمين .

والالتزام كان شكلا من أشكال عدم المساواة الاجتماعية الحادة ، وهو الذى مهد السبيل إلى ظهور الإقطاع بشكله بعيد المدى فى مصر ، وكان هو نفسه واحدا من العوامل التى ارتبطت بتكوينه ، وذلك بعد اختفاء الأنماط البيزنطية على يد الشرائح الإقطاعية الجديدة .

٢ - إصلاح ابن كلّس

بعد استقرار الفاطميين فى مصر مباشرة ، تم إجراء الإصلاح الزراعى الذى قام به يعقوب بن كلس [٢٨] وهو الوزير الفاطمى للخليفة المعز وكان مساعده فى ذلك عسلوج بن الحسن .

وجوهر هذا الإصلاح طبقا للمعطيات المدونة فى المصادر يتمثل فى إعادة النظر فى الإجراءات القاسية لكافة الاتفاقات الخاصة بالالتزام ، وإزالة كل أشكال التعسف السلطوى .

والباعث المباشر لهذا الإصلاح ، يتلخص فى ضرورة زيادة موارد خزانة الخليفة بعد التدهور الذى حدث لها (٦٦ جـ١ ص ٤٤ - ٤٥ و ٨٢ وأيضا ٦٤ ص ١٩٨) . ولكن لم تكن هناك أى أسس لإجراء إحصاءات ، مما أدى إلى الإلغاء التام للالتزام وإخضاع كل الأراضى لموظفى الخليفة مباشرة [٢٩] .

وابن كلس قد سعى بدوره لإزالة كل ألوان التعسف التى كان يمارسها هؤلاء الموظفون « وقبض بيده على كل شؤون الموظفين والملتزمين » (٦٤ ص ١٩٦ - ١٩٧) .

وليس لدينا معطيات دقيقة عن العلاقات المتبادلة بين الملتزمين والموظفين ، فمن الممكن أنه حتى العصر الفاطمى كان الموظفون لا يتدخلون فى أعمالهم ، والباحث الدانماركى « ف . لوكيجر » يفترض أن الملتزمين الفاطميين استطاعوا ببساطة أن يشكلوا جماعة مترابطة من دافعى الضرائب ومن موظفى الإدارات القائمين بجمعها (٢٤٧ ص ٩٥) .

ويحكى لنا ناصر خسرو حكاية تدل على تلك الفكرة ذاتها ، وهى أن الموظفين لم يقبلوا المساهمة المباشرة فى جباية الضرائب « ونفقة هذا الجيش كله من مال السلطان ، ولكل جندى منه مرتب على قدر درجته ، ولايجبر على دفع دينار منها أحد الرعايا أو العمال ، ولكن هؤلاء يسلمون للخزانة أموال ولايتهم سنة فسنة ، وتصرف أرزاق الجند من الخزانة فى وقت معين بحيث لا يرهق وال أو أحد من الرعية بمطالبة الجند » (٥ ص ١١٤) ، غير أن المقدسى يتكلم عن جباية الخراج بواسطة المقطعين فقط (٣٠ ص ٢١٣) [٣٠] .

وعلى الأرجح فإن هذين النوعين من العلاقات المتبادلة بينهما ، كانا موجودين على امتداد النصف الأول من فترة هذا البحث ، وأن ما يقوله ناصر خسرو وما يقدمه المقدسى من شواهد ، كلاهما كان يتم ممارسته ، علاوة على أن الالتزامات كانت لها الأهمية الأولى ، وأن العنصر الحربى لم يكن مسيطرا عليها مطلقا . ولكن من الممكن الافتراض أن العنصر الأساسى الدافع لإصلاح ابن كلس ، كان هو وجود هذه السيطرة القاسية والمتبادلة بين الملتزمين والموظفين العاملين بالدواوين الحكومية الخاصة وإداراتها [٣١] .

وأمام القصور فى المعلومات عن هذا الموضوع ، فإن هذا الإصلاح بلا شك كان جزءا من التدابير الشاملة للفاطميين فى مصر ، التى تهدف إلى إصلاح وتطوير الجهاز الحكومى وإخضاعه لخدمة الاقتصاد الذى صارت له فى الآونة الأخيرة أهمية كبيرة جدا ، وهذه الإجراءات التى قام بها ابن كلس امتلكت – على الأرجح – القوة على امتداد مائة عام ، أى من منتصف القرن العاشر حتى منتصف القرن الحادى عشر ، هذا هو عصر النهوض الكامل لرخاء البلاد ، والذى كثيرا ما يتردد صداه فى المصادر ، ويلاحظه كثير من الباحثين . وهكذا نجد « ب . بولياك » يكتب « أن ابن كلس ومساعده بدءا برنامجا لتطوير الزراعة والصناعة ، ذلك البرنامج الذى وصل بالبلاد إلى ازدهار لا مثيل له » (٢٤٣ ص ٥٢) .

وبنص كلمات « أ . ليـر » « إن السيطرة التى قام بها الفاطميون على الملتزمين تختلف تماما عن صرامة النظم التى كانت قائمة أيام الإخشيديين وأيضا عن جميع حكام مصر المسلمين السابقين » (٢٦٠ ص ١١٤) .

أما « ى . مان » فيلاحظ أن الهدوء والاطمئنان والازدهار قد سادوا فى مصر فى عصر ابن كلس (٢٥١ ص ١٩ وأيضا ٤٣ ص ٣٣) .

وأخيرا فإن « ك . بيكر » يصف ابن كلس بأنه العبقرى الفذ فى الشئون المالية والمنظم الإدارى المنقطع النظير . (١٦٠ ص ٤٢٣) .

٣ – تدهور الملكية الحكومية
للأراضى الزراعية

غير أن الملكية الحكومية للأراضى الزراعية فى عهد المستنصر قد دخلت فى مرحلة التفسخ والتدهور التى كانت مظهرا من مظاهر ضعف السيطرة على الملتزمين ، وفى تطور سريع وقوى ، صار هو الأساس لظهور المؤسسات الإقطاعية ، (فحتى ذلك الوقت لم يكن التوزيع الواسع والمتزايد موجودا أو محسوسا) .

وقبل كل شىء يجب أن نعود إلى الحقائق المكرسة لهذه العملية ، التى كانت من الناحية الموضوعية استجابة للواقع ، حيث إنها كانت مرتبطة بضرورة ضمان حياة القوات المحاربة فى مثل هذه الظروف ، أى (الشدة العظمى) وكانت أيضا ناتجة عن ضعف الخلفاء اليافعين الذين أتوا بعد المستنصر ، ولكن من المستحيل اعتبار أن السبب الرئيسى لهذه العملية يكمن فى الممارسة العملية قصيرة النظر لسياسة الالتزام ، باعتبارها السياسة الضامنة لكافة القدرات الهائلة للجهاز الحكومى الضخم فيما عدا فترات إمكانية استخدامها السىء فى مجالاتها المختلفة ، حيث أدى تعزيز القيود الضريبية إلى تحويل اقتصاد البلاد بشكل كامل إلى اقتصاد متدهور ومرهق لأبلغ

الحدود ، وبذا صارت هذه الممارسات العملية لسياسة الالتزام عاملا من عوامل إيقاف تطور البلاد (٣٢) .

وبكلمات أخرى فإنه من المستحيل اعتبار أن تحلل الملكية الحكومية للأراضى الزراعية كان نتيجة طبيعية للمركزية المفرطة .

ومهما كان الأمر فإن بداية التفسخ فى الملكية الحكومية قد ارتبطت بالنصف الثانى من عهد المستنصر ؛ حيث تم فيها تحويل نظام الالتزام إلى ملكية تقليدية بشكل سريع ، وفيما بعد صارت تُمارس هذه العملية بشكل بطىء .

ومن المقاطع الهامة عند المقريزى عن المؤرخ الشهير ابن مأمون البطائحى وهى تتعلق بسنة (١١٠٧ - ١١٠٨م) ويتكلم فيها عن ملامح الإقطاع المصرى حيث يقول ، « ثم رأى القائل أبو عبد الله محمد بن فاتك البطائحى ، من اختلال أحوال الرجال العسكرية والمقطعين وتضررهم من كون إقطاعاتهم قد خسٌ ارتفاعها وساءت أحوالهم لقلة المتحصل منها ، وإن إقطاعات الأمراء قد تضاعف ارتفاعها وازدادت عن غيرها ، وإن فى كل ناحية من الفواضل (الفوائض) جملة تجىء بالعسف وبتردد الرسل من الديوان الشريف بسببها ، فخاطب الأفضل بن أمير الجيوش فى أن يحل الإقطاعات جميعها ويروكها (يعيد توزيعها - المترجم) وعرفه فى ذلك أن المصلحة تعود على المقطعين والديوان ، لأن الديوان سيتحصل له من هذه الفواضل جملة ، فأجابه إلى ذلك وحل جميع الإقطاعات وراكها ، وأخذ كل من الأقوياء والمميزين يتضررون ويذكرون أن لهم بساتين وأملاكا فى نواحيهم .... وتم التدوين فى السجلات على أن يظل كل إقطاع مع صاحبه ثلاثين عاما ، وعند ذلك صار مالكو الإقطاعات ومن بينهم أولئك الجنود الفقراء يظهرون رضاءهم وطابت نفوسهم .... ولكن الديوان لم يستقبل سوى خمسين ألف دينار » (٦٦ حـ١ ص ٨٣ بتصرف المترجم) .

ومن هذه الأقوال يتضح أنه كان بين مالكى الإقطاعات فى بداية القرن الثانى عشر عدد كبير من المحاربين ، وأن أصحاب الرتب العالية من هؤلاء المحاربين كانوا قد تسلموا أرضا كانت أقل كثيرا عما كان عليه الوضع سلفا ، وأنهم كانوا يقتسمون دخولها مع الخزانة .

وكما لاحظ « ك . بيكر » (١٥٨ ص ١٤) فإن كلمة إقطاع هنا أصبحت بشكل ما نوعا من الشكل الانتقالى بين الالتزام وبين « الإقطاع الحربى » .

أما « ك . كهن » فإنه أيضا يفترض أن إصلاح الأفضل هذا كان خطوة هامة على طريق عودة الإقطاعات ، التى تعنى الضمانات الحياتية والحربية للمقاتلين باعتبارها نموذج الإقطاع الإسلامى الشرقى المتمثل فى شكل ملكية الأراضى الحكومية (٣٦ - ص ١٨٢) .

وإعادة توزيع الإقطاعات حدثت فى زمن الفتن والخلافات الدينية ، وكان ذلك فى عهد الخليفة الآمر ، حيث كانت الدولة عندئذ فى حالة ترويض للأمراء ، وتمثل ذلك فى محاولة سداد ماعليها من مستحقات واجبة تجاه هؤلاء الأمراء . غير أن التنازل أو التساهل مع هؤلاء المحاربين - بهذه الصورة - قد أدى إلى إطالة وتمديد فترة بقاء الإقطاعات تحت أيديهم . ولفترة حكم نفس هذا الخليفة تنتسب عدة حقائق تؤكد أن شروط عقد صفقات الالتزام لم تكن تراعى دائما إمكانية تحقيقها ؛ إذ إن الشخصيات ذات النفوذ كانت تستطيع أن تخترقها ، وأن تسعى بأشكال أخرى غير قانونية إلى تقوية وتثبيت « دخول الالتزام » لأبلغ الحدود ، حيث كان من المحظور أن يطلب من الملتزم أى مبالغ أكبر من المتفق عليها حتى موعد نقل أو تسليم الالتزام لشخص آخر . ولكن محاولة إعادة نظام الالتزام بشكله السالف لم تحدث أبدا . (٦٦ جـ١ ص ٨٣ وأيضا ٤٣ ص ١١٨ وأيضا ٢٩٠ ص ٣٢٦) .

ويتماشى مع هذه التوزيعات المتواصلة والمباشرة للأرض على هيئة إقطاعات مانراه من منح الفارس السورى المنوه عنه سابقا ؛ «أسامة بن منقذ» ، إقليم كوم أشفين فى شمال غرب القاهرة فى صورة إقطاع ، من الخليفة الحافظ حيث كان هذا الفارس يعمل فى خدمته فى ذلك الوقت (٨ ص ٨٩) [٣٣] .

وهناك أيضا الكثير من الأراضى التى تم منحها على هيئة إقطاعات من شيركوه عندما صار وزيرا . ومرسوم العاضد الخاص بتعيين شيركوه يتضمن « أيضا أن

منح الإقطاعات هو من الاختصاصات الأساسية لهذا الوزير » (٧٥ ص ٤٢) ، وشيركوه وبنص كلمات ابن الفرات وزع الإقطاعات حتى قبل أن يصدر مرسوم الخليفة الخاص بذلك (٧٥ ص ٣٤ وأيضا ٧٣ ص ٧٢) . وفى عهد صلاح الدين – أثناء توليه الوزارة – تم توزيع مساحات أوسع من الناحية العملية ، وطبقا لما يقوله المقريزى أيضا « اعلم أنه لم يكن فى الدولة الفاطمية فى ديار مصر ولا فيما مضى قبلها من دول أمراء مصر لعساكر البلاد إقطاعات بمعنى ما عليه الحال الآن فى أثناء الدولة التركية » (٦٦ حـ١ ٨٥) وعلى مايبدو فإنه ينبغى فهم هذا على أنه يتمثل فى الناحية الكمية فقط ، ولكن السيادة التامة لهذا الشكل من الملكية كانت قد تمت فى مصر فى عهد الأيوبيين الأوائل (٣٤) .

والسياسة العملية فى استغلال الفلاحين بشكل مباشر من قبل الدولة ، وسيادة الريع المركزى (الخراج) فى القرون التالية أى فى الظروف المشابهة للفاطميين ، لم تؤد إلى إزدهار واسع .

غير أن المزايا التى كانت فى المؤسسات الإقطاعية فى الفترة المتأخرة من حكم الفاطميين قد تميزت بعدم الاستقرار السياسى الحاد ، بل وأيضا بعدم القدرة على الاستفادة منها .

والتطور اللاحق للعلاقات الزراعية ، أكد لنا أنه كان نتيجة حتمية للشروط الخاصة والفريدة لوادى النيل ، والتى استطاعت أن تكون ذات تأثير اقتصادى هائل لأبلغ الحدود فى الأوضاع الزراعية ، مقترنة بنشاط الإقطاعى القابض على الأرض سواء بشكل وراثى أو طوال حياته ، والذى كان يهتم برعاية القائمين بالعمل على أرضه من الفلاحين ، كل ذلك فى ترابط أيضا مع الدور المنظم للسلطة المركزية القوية .

وهذا هو ما تحقق مع قدوم صلاح الدين والمماليك الأوائل ، وذلك عندما صار توزيع الإقطاعات هو السياسة الزراعية الرئيسية للدولة ، حيث رضخ الملتزمون نهائيا إلى طبقة المحاربين الأجانب .

٤ - معدل تطور قوى الإنتاج الفلاحى

كان الفلاحون فى ذلك العهد - وهم الكتلة البشرية الأساسية العاملة فى مصر - ، والظروف الطبيعية الملائمة ، والخبرة المتوارثة عبر القرون ، هى العوامل التى أتاحت الفرصة لتطوير قدرات أدوات العمل البدائية (والتى كانت متمثلة أساسا فى المحراث القديم ذى النهاية الحديدية) .

هذا التقدم الذى لم يؤد إلى تلبية الحاجات الضرورية فقط ، بل كان هو السبب فى الإنتاج الفائض الذى ضمن الوجود لمجتمع متباين الطبقات لأبلغ الحدود .

وأمام تواضع بل تهافت الحقائق عن حياة الفلاحين المصريين فى القرون الوسطى بشكل عام ، وفى العصر الفاطمى بشكل خاص ، فإن الأهمية الكبرى ستكون لوصف الأعمال الزراعية على مدار السنة ، هذا التقويم الزراعى الذى يستعرضه لنا ابن حوقل بشكل مختصر ، سنجده أيضا فى مقاطع عند ابن مماتى وأيضا لدى المخزومى فى بحثه المعاصر لابن مماتى (١٥ ص ١٣٦ - ١٣٧ ، وأيضا ٧١ ص ٢٠) إصدار « أ. عطية » ، وهو كتاب كان من الصعب الحصول عليه بالنسبة لى (٣٥) .

وهناك أيضا العرض الوافى الذى يقدمه المقريزى فى خططه ، وهو بدون شك يتعلق أساسا بالفترة من القرن العاشر وحتى الثانى عشر ، ولكن هناك أجزاء منه تتعلق - كما يفترض « كهن » - بأزمنة قديمة العهد جدا .

إن السنة الشمسية تنقسم إلى اثنى عشر شهرا ، وهى : توت - بابه - هاتور كيهك - طوبة - أمشير - برمهات - برمودة - بشنس - بؤونة - أبيب - مسرى . وكان هذا التقويم لدى المصريين منذ القدم ؛ كنظام أساسى لتدوين التواريخ ولتنسيق العمليات الزراعية على منواله بتعاقب ثابت ومستقر ، طبقا للمواسم الزراعية الثلاثة وهى الشتوى والصيفى والفيضانى - (ويسمى فى مصادرنا بالنيلى) .

١ - توت * وهو فى بداية الموسم الشتوى ، حيث يكون فى بداية هذا الشهر عيد النيروز (٣٦) .

---

* آثرنا هنا تقديم الأصول العربية بعد مراجعتها كلمة كلمة مع الأصل الروسى وذلك لإعطاء البحث نكهتة التاريخية مع بعض التصرف لمزيد من الفهم - المترجم .

وفيه يجمعون الزيتون ويشرِّطون أشجار البلسم (البيلسان عند المقريزى - المترجم) (وانظر ما سيأتى بعد) - مستخرجين عصيره ، وفيه أيضا يقومون بإعداد كل ما هو ضرورى لإصلاح السدود ، وفى هذا الشهر أيضا يقومون بإحصاء الأرض ومراجعة السجلات الموضوعة ، وتطلق التقاوى من الغلال للبذور والزرع وفيه ينضج الرمان والرطب والزيتون والبرقوق والقطن والسفرجل (٦٦ حـ١ ص ٢٧٠) .

وفى ١٧ منه يكون تاريخ بداية انخفاض ماء الفيضان .

٢ - بابة : وفى أوله يحصدون الرز ، ويزرعون الفول والبرسيم وسائر الحبوب ، تلك التي لا تتطلب حراثة الأرض ، وفى هذا الشهر تنحسر المياه عن الأرض تماما ، وفيه تتوالد الطيور والكراكى على أرض مصر ، وفيه أيضا يزرعون الكتان ويكون فيه بداية شق الأرض (حرثها) فى مصر العليا ، وذلك لبذر القمح والشعير ، وفيه أيضا تتزايد حلاوة البلح (الرطب) وفيه أيضا يكثر السمك ، فيقومون بتمليحه ، وخاصة مايسمى بالسمك البورى . أما الضأن والماعز والبقر ، فتهزل أجسادها فى هذا الشهر ولا تطيب لحومها ، وفيه أيضا تدرك الحمضيات .

٣ - هاتور : وفى الخامس منه يكون أول تشرين الثانى (نوفمبر) وفى السادس منه يزرعون الخشخاش ، وفى السابع منه يتم صرف ماء النيل عن الأراضى المعدة لزراعة الكتان ، وهو يزرع فى النصف الأول منه ، وبعد تمام شهر من ذلك يتم تسميده ، وفيه ينزل المطر فيلبس سكان مصر الملابس الصوفية ، وفيه يتم كسر مايحتاج إليه من قصب السكر ، وهو لازم لصناعة النبيذ والخمور والجلاب * والعسل « وفى ذلك الوقت يهتمون بعلف الأبقار والجمال وذلك بعد بيع الهرم منها والمريض ، واستبداله بغيرها » (٦٦حـ١ ص ٢٧٠) ، وفيه أيضا تكون السبانخ ، ومن قوص يأتون بأفضل أنواع العنب ، وفيه أيضا أطيب أنواع الحملان .

---

* الجلاب : هو عسل السكر حين يتم تجميده - المترجم .

٤ – كيهك : وفى هذا الشهر تكون أعياد البشارة والميلاد ، وفيه ترقد الطيور على بيضـها « وفيه أيضـا يشتلون الخيار بعد إغراق أرضه بالماء ، وفيه يتكامل زرع القمح والشعير والبرسيم ، وفيه أيضا يونع النرجس ، وتظهر الحمضيات ، والفول الأخضر والكرنب والجزر والكرَّات الأبيض ، وفيه يكون أحسن ميلاد الجديان والضأن وذلك عن أى وقت فى السنة (٦٦ حـ١ ص ٢٧٠ – ٢٧١) .

٥ – طوبة : وفى الحادى عشر منه يكون عيد الغطاس ، ويبدأون ببذر الحمص والعدس ، ويغرسون النخيل ، ويبدأ إنتاج الإبل ، ومياه النيل تصبح صافية ويبلغ فيه إنتاج القرط منتهاه ، وفى هذا الشهر يقلمون شجر اللوز والكروم ، ويتم تطهير الأرض لبذر الحبوب ، وأيضا زراعة الكتان ، ويعدون التربة للمزروعات الصيفية ، ويقومون بإصلاح أدوات الرى مثل السواقى ، تلك التى تعمل بالقواديس وتجرها الثيران « وفى شهر طوبة يتم مطالبة الملتزمين بالخراج طبقا لما هو مقيد فى السجلات مستخدمين كل السلطات والقدرات » (٦٦ ، حـ١ ، ص ٢٧١) .

٦ – أمشير : وفيه يكتمل تقليم اللوز والكروم ، وينتهى من تقليم الأشجار ، وتتزايد فيه أنسال النحل ، وعسل النحل ، ويكثر فيه وضع بيض السمك فى حفره ، الذى سوف يتم تفريخه فى الشهر الرابع ، وفيه ينبغى عمل أوانى الخزف الخاصة بتبريد المياه ؛ إذ إن الذى لا يعمل منها فيه يكون تبريده للمياه أقل بكثير ، وفيه تهب الريح الدافئة ، والناس فيه يتمون دفع الخراج ، وذلك بدفع ربعه المتبقى عليهم فى السجلات .

٧ – برمهات : وفى خامسه يفقس دود حرير القز ، وفى هذا الشهر يزرعون الخضار والزراعات الصيفية ، وفيه ينضج الفول والعدس ، ويجمعون الكتان ويغرسون قصب السكر فى الأرض التى تهيأ لهذا الغرض قبل ذلك بوقف طويل ، منذ كانت خالية حتى وقت الحصاد (٦٦ ،حـ١ ، ص ٢٧١ – ٢٧٢) .

وفى هذا الشهر أيضا يستخرجون النطرون [٣٧] ، وفيه يتم مطالبة الفلاحين بدفع الربع الثانى من جملة أقساط الخراج .

٨ – برمودة : وفيه يبدأ جمع الفول وحصاد القمح وانتزاع الفجل « وفى هذا الشهر ، يهتمون بقطع أشجار السنط التى كانت موجودة على شكل أدغال فى مصر فى عهد كل من الفاطميين والأيوبيين ، وجرها حتى سواحل الفسطاط ، وذلك لتيسير حمله فى زمن الفيضان ، ومنه كانوا يصنعون المراكب ، أو يجعلونه وقودا فى المطابخ السلطانية » (٦٦ ، حـ١ ص ٢٧١) ، وفيه أيضا يزرعون القرفة والملوخية والباذنجان ، ويقطفون أوائل عسل النحل ، وفيه يتممون تعطين ألياف الكتان ، ويواصلون فيه دفع ما عليهم من نصف الخراج .

٩ – بشنس : وفيه يتم زرع الأرز والسمسم « وفى هذا الشهر يطحنون الحبوب ، وينفضون بذر الكتان ، ويغرسون فيه أشجار البلسم ، ويقومون بتقليم أشجاره وريها » (٦٦ ، حـ١ ، ص ٢٧١ – ٢٧٢) ، وفيه تنضج أنواع من التفاح والبطيخ والشمام والخوخ والمشمش ، ويتم فيه ابتزاز الأموال من الناس ، وذلك بمطالبتهم بمتعلقات الصرف والمساحات الزراعية والرعى والقرط والكتان على رسوم كل ناحية ؛ وذلك لأنه شهر نهاية الحصاد .

١٠ – بؤونة : وفيه تشتد الحرارة ، ويبدأ فصل الزراعات الصيفية « وفى هذا الشهر تتوجه المراكب بالحبوب والتبن والقنود (مثل الجلاب – المترجم) والأعسال ، وغير ذلك من أقاليم قوص ومن أقاليم الدلتا أيضا ، وفيه يتم قطف العسل وتشذيب الكروم وأشجار اللوز ودفع زكاتها ، ويتم فيه تعطين الكتان ، وتقليبه عدة مرات على امتداد شهرى بؤونة وأبيب .... وفيه أيضا تتم زراعة النيلة بالصعيد الأعلى ، ويتم جمع محصولها (فى كل مائة يوم حصدة) (٦٦ ، حـ١ ص ٢٧٢) ، وفى هذا الشهر أيضا يكون التين الفيومى والخوخ الزهرى والكمثرى والقراصيا وكثير من أنواع الفاكهة ، ويبدأون فى جمع العصفر والزعفران (نباتات تستخدم للصباغة – المترجم) .

١١ – أبيب : وفيه ينتهى احتطاب الأشجار ، ويتواصل فيه نقع الكتان وتعطينه « وتكثر فيه الكمثرى ، وخاصة ذلك النوع اللذيذ السكرى الطعم ، ويقطفون

فيه بقايا عسل النحل ، ويكون ماء النيل فى أقوى زيادة له ، ويتم جمع العنب ، ويحصد القرطم ، ويتم فيه سداد الربع الثالث من الخراج » (٦٦ ، حـ١ ، ص ٢٧٣) .

١٢ – مسرى : وفيه يتم جمع القطن ، ويتم إدراك الليمون التفاحى ، وهو أحلى أنواع الليمون بمصر ؛ لأنه يؤكل بدون سكر لقلة حمضه ، وفيه أيضا يكثر الموز ، ومن ثماره تقدم الزكاة . وهم فيه أيضا يبدأون فى جنى الرمان ، ومن العنب يصنعون الخمور والأحماض ، وأحيانا – يكون فى مسرى وأحيانا فى أبيب – مايستكملون ضرب الكتان ، ويستكمل الفلاحون أيضاً دفع ما عليهم من خراج على الأرض التى يقومون بفلاحتها .

وسرد هذه المقاطع من مؤلف المقريزى يدل على كيفية التنوع فى أنواع الزرع التى كانت ، ومدى الوفرة والتعدد فى الأعمال الزراعية التى لم تتقلص إلا فى أوقات الفيضان .

ونظام الرى بالحياض هو الذى كان سائدا فى الزراعة ، وذلك عندما كانت المياه التى تغمر الحقول فى زمن الفيضان يتم حجزها بواسطة السدود المقامة من الطين ، والبوص ، والأرض ترتشف أو تمتص هذا الماء ، وبعد الجفاف تصبح الطبقة السطحية مهيأة للبذر ، وتنضج المزروعات على حساب احتياطى الرطوبة المتراكم فى التربة ، وبعض الأراضى كانت تروى إلى جانب مياه الفيضان ريا صناعيا ، وذلك باستخدام السواقى .

وحفر الترع وتطهيرها وإقامة السدود وإصلاحها فى العصور الوسطى كان واحدا من الواجبات الإجبارية الأساسية على الفلاحين ، وأيضا كان العمل فى مشروعات الرى الكبرى يتم تحت سيطرة وقيادة الحكومة والملتزمين الصغار ، وفيما بعد المقطعين (٦٦ ، حـ١ ص ١٦٢ – ١٦٣ ، وأيضا ٦٠ ، حـ٣ ، ص ٤٤٩) . والمقريزى يكتب على لسان أحد الأشخاص أن الفاطميين حددوا ثلث الخراج للإنفاق على أعمال الرى ، غير أن راشد البراوى لاحظ أن المقريزى غير واثق من هذه

الكلمات (٦٦ ، حـ١ ص ٦١ ، وأيضا ٢٩١ ص ١٠٥) . ومن المعروف أن أعمال الرى الكبرى التى حدثت فى العهد الفاطمى غير كثيرة ، وقد سبق التنويه بالقناة التى تم حفرها فى الدلتا فى عهدى الظاهر والحاكم ، وذلك فى سنة (١٠١٣ - ١٠١٤م) ، وتطهير قناة الإسكندرية (٦٦ ، حـ٢ ، ص ١٤٤) ، وفى عهد الآمر (١١١٢م) تم افتتاح قناة فى الشرقية والتى أطلق عليها اسم قناة « أبو المنجا » ، وهو اسم لموظف يهودى كان قائدا للعمل فى هذه القناة . ونتيجة لهذا ، تم رى أقاليم محدودة فى الشرقية ، لم تكن مياه النيل تغطيها فى موسم الفيضان [٣٨] من قبل .

وطبقا لإحصاءات راشد البراوى عن مساحات أراضى الرى العادى ، وما يقوله عن الاستقرار السياسى ، فإن المساحات المزروعة فى مصر ، ابتداء من القرن الحادى عشر وحتى القرن الخامس عشر شكلت ما يزيد عن ثلاثة ملايين فدان (معاصر) . وزعمه هذا لانظير له ، وهو على خلاف ما كان عليه الأمر بكثير فى العصر الرومانى [٣٩] .

وهنا من الممكن أن نشير إلى أن تقدم الزراعة فى مصر لم يكن مرتبطا بمدى اتساع مساحة الأراضى المزروعة ، بل بمدى تحسين هذه الأراضى وتطويرها ؛ فمعروف منذ قديم الزمن ، أن مدى الإقبال على فلاحة الأرض وتعميرها مرتبط أيضا بمدى إحكام وتحصيل قيمة الضرائب ، وهذا ما نلاحظه فى النصف الأول من حكم الفاطميين .

٥ - المؤرخون المعاصرون للعهد الفاطمى وحقوق الفلاحين فى الأرض

تصورات هؤلاء المؤرخين المعاصرين لأحداث فترة الدراسة عن حقوق الفلاحين على الأراضى ، من الممكن استنتاجها من كتابات « المقدسى » الذى سبق التنويه عنه .

وكتابه هذا يتعلق بسنة (٩٦٦م) كما يقول ، وهو يكتب أنه فى وقت تواجده فى بخارى سأل واحدا من المصريين المتواجدين فى هذه المدينة عن الخراج فى بلاده فأجابه المصرى :

« إن مصر ليس بها خراج ، ولكن الفلاحين ينتفعون بالأرض ، تلك التى يتسلمونها من السلطان ، وهم يفلحونها ، وعندما يجمعون المحصول ويدرسونه ، ويذرُّون الحبوب ويجعلونها فى أكوام (أهراء) مختومة ، تظل كذلك على هذه الحال إلى أن يأتى موظفو السلطان ، وهم لا يأخذون هذه الغلال كوفاء أو أداء للأرض ، ولكنهم يأخذون فقط حصة مما على الفلاح .... ويواصل فإذا كان قد حصل من السلطان على مساعدات أو معاونات فإن ضرائبه ستتزايد ، بما يتفق وما حصل عليه » (٣٠ ص ٢١٢ – ٢١٣) .

وفى إصدار آخر لهذا الكتاب وعن هذه الرواية ذاتها فى كتاب المقدسى ، فإن كلمة الفلاح المصرى غير موجودة، ولكن الفكرة نفسها عرضها المؤلف حيث يقول: «إننى كنت أفكر فيما يخص مصر ، إذ إن فلاحيها يقومون بتسديد ضريبة الأرض فقط إذا ما كانت هذه الأرض قد آلت إليهم بغرض زراعتها » (٣١ ص ١٤٠ – ١٤١) [٤٠] .

هذا هو التصور الشائع عن الحكومة كمالك فريد من نوعه للأراضى المصرية ، وهو كثيرا ما يتردد فى كتاب المقدسى ، ويجرى الحديث أيضا عن نفس هذا الموضوع فى مجال آخر حيث الفقهاء العرب – (تقصد الإسلاميين – المترجم .) كانوا يهدفون إلى ترشيد القيود الضرائبية الشديدة ، والتى كان يتم جمعها على هيئة خراج من هؤلاء الذين تأسلموا حديثا [٤١] .

وفى الحقيقة فإن حقوق الفلاحين على هذه الأرض ، كانت بعيدة تماما عن أن تكون حقوق مستأجرين .

٦ - المشاعة
وأنواع الملكيات الفلاحية

لكى يكون بالإمكان توضيح موضوع أنواع الملكيات الفلاحية للأرض ، ينبغى علينا التوقف عند قضية المشاعة ، حيث كانت المشاعة الزراعية القروية المصرية قائمة على التنظيم الاجتماعى والاقتصادى للطبقة الكادحة فى العصور الوسطى .

ودراسة هذه القضية فى الكتابات الروسية فى العصور الوسطى قد حظيت باهتمام بالغ، وهذه الدراسات لم تتوقف مطلقا منذ هذه العصور القديمة (٤٢) .

والمشاعة فى العصر العربى كانت موجودة فى مصر بكل تأكيد بشكل مطلق ، حيث نجد لدى المقريزى نصا طويلا مأخوذا عن ابن الحكم ، وذلك فى القرن الثامن الميلادى ، حيث يدور فيه الكلام عن المشاعة « * وعمرو بن العاص بعد أن ثبت سلطانه ، قد أبقى النظام البيزنطى فى تطويق القبط كما كان عليه ، وكان إجمالى الضرائب

---

* آثرنا أن نقدم النص أيضا فى أصله العربى فى هذا الهامش للمقارنة ومزيد من الفائدة : « وكان عمرو بن العاص لما استوثق له الأمراء ، أقر قبطها على جباية الروم ، فكانت جبايتهم بالتعديل ، إذا عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم ، وإن قل أهلها وخربت نقصوا – فيجتمع عرافو كل قرية وأمراؤها ورؤساء أهلها فيناظرون فى العمارة والخراب حتى إذا أقروا من القسم بالزيادة ، انصرفوا بتلك القسمة إلى « الكور » ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى فوزعوا ذلك على احتمال القرى وسعة المزارع ، ثم يجتمع كل قرية بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من الأرض العامرة فيبتدئون ويخرجون من الأرض فدادين لكنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض ، ثم يخرج منها عدد الضيافة للمسلمين ونزول السلطان ، فإذا فرغوا نظروا لما فى كل قرية من الصناع والأجراء فقسموا عليهم بقدر احتمالهم ، فإن كانت فيهم جالية قسموا عليها بقدر احتمالها ، وقلما كانت تكون إلا للرجل الشاب أو المتزوج ثم ينظرون مابقى من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض ، ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم ، فإن عجز أحد منهم وشكا ضعفا عن زرع أرضه ، وزعوا ما عجز عنه على ذوى الاحتمال ، وإن كان منهم من يريد الزيادة أعطى ما عجز عنه أهل الضعف ، فإن تشاحوا قسموا ذلك على عدتهم ، وكان قسمتهم على قراريط الدنانير أربعة وعشرين قيراطا يقسمون الأرض على ذلك » (٦٦ حـ١ ص ٧٧) – المترجم .

يتغير إذا ما ازدهرت أوضاع القرى وتزايد عدد سكانها فإن المحصل منها كضرائب كان يتزايد ، أما إذا تناقص السكان وصارت القرى تعانى من قلة عددهم فتقل الضرائب ، والأمراء يجتمعون مع الوجهاء وشيوخ كل قرية ، وذلك ليتفحصوا وضع القرى ومدى ازدهارها أو إقفارها وإفلاسها . وهم عندئذ يقررون مقدار الزيادة أو النقصان فى الضرائب ، تلك التي يقومون بتوزيعها على الأقاليم ، ثم بعد ذلك يجتمعون مع رؤساء القرى ويوزعون جملة مبالغ هذه الضرائب على القرى، حسب أوضاع كل قرية ومدى رخاء الملاك بها . وبعد ذلك يجتمع أهالى كل قرية لمعرفة نصيبهم، ويلحقون هذا النصيب إلى خراج هذه القرية ، ويبدأون فى اختيار فدادين من المساحة الكلية للقرية (زمام) وذلك لضمان العمل فى الكنائس والحمامات والمعديات ، ثم يخرجون عددا من هذه الفدادين المختارة لضمان الضيافة للوافدين من المسلمين (العرب – المترجم) الأغراب والحكام ، وعندما ينتهون من كل هذا يتدارسون كم عدد الحرفيين والصناع والأجراء فى كل قرية وذلك ليشملوهم بالضرائب على قدر احتمالهم ، أما إذا كان هناك غرباء فإن التطويق الضرائبى سيشملهم ولكن من النادر أن يكون هذا إلا للرجل الشاب أو المتزوج ، ثم بعد ذلك يحددون المبالغ المتبقية من الخراج ، ويقومون بتوزيعها وتقسيمها بينهم بما يتفق ومساحة الأرض ، ثم بعد ذلك يوزعون الأرض بين أولئك الذين يريدون زراعتها طبقا لقدرتهم ، فإذا كان هناك أحد ما منهم منهوك القوى أو يشتكى من عدم القدرة على الفلاحة فى أرضه ، وزعوا ما عجز عنه على ذوى الاحتمال . وإن كان منهم من يرغب فى زيادة نصيبه ، فإنهم يعطونه من تلك الأرض التى عجز أولئك الضعفاء من سكان القرية عن فلاحتها ، فإن تشاحنوا واختلفوا ، قسموا هذه الأرض على كل المختلفين قيراطا قيراطا » . (٦٦ جـ١ ص ٧٧) .

المشاعة القروية والإقليمية كانت تقوم كتنظيم متواجد تحت سيطرة الحكومة ، وتعتبر شكلا من أشكال توزيع الضرائب فى نفس الوقت ، علاوة على أنها كوحدة اقتصادية مستقلة ذاتيا وذات تقسيم متطور للعمل كانت تقوم بالإشراف على توزيع

الأرض ، وعلى مايبدو فإن الغزو العربى لمصر - شأنها فى ذلك شأن غرب آسيا - قد ساعد على توطيد المشاعة الزراعية القروية الإقليمية فى مصر ، فى المرحلة المبكرة من هذا الغزو ، ويبدو هذا من ثلاث وثائق قبطية محفوظة [٤٣] .

وفى خطط المقريزى نجد أيضا حكاية عن شق قناة أبو المنجا ، حيث تم فيها الاعتماد على شيوخ القرى ، الذين من الممكن أن نعتبرهم رؤساء للمشاعات الإقليمية (٦٦ حـ١ ص ٤٨٧ - ٤٨٨) .

غير أن الحقائق التفصيلية والدقيقة عن المشاعة فى العصر الفاطمى غير موجودة فى مصادرنا للأسف ، لكن المشاعة كانت معروفة فى مصر فى العهدين المملوكى والعثمانى .

وبمقابلة هذه الأقوال بالحقائق المعروفة لنا عن المشاعة فى الزمن الحالى ، من الممكن الافتراض أن ملامحها الأساسية فى العصر الفاطمى ، كانت تتمثل فى المسئولية التعاونية أو التضامنية لدفع الضرائب (ومقدارها لم يكن يتحدد عن طريق ممثلى السلطات الإقليمية ورؤساء المشاعات - كما كانت فى عهد ابن عبد الحكم ، وإنما كان يتحدد عن طريق الحكومة المركزية) .

أما المسئولية التضامنية أو التعاونية فى تنفيذ أعمال الرى ، وأيضا السلطة التعاونية على الأرض ، تلك السلطة المرتبطة بالتوزيع الدورى للأرض والمتضمنة إمكانية توريثها أو نزعها أو نقلها ، فكانت بدون موافقة أعضاء المشاعة ، وبهذه الصورة فإن المشاعة تقوم بدور مالك الأرض الخاضع [٤٤] .

والفلاحون المستقلون استطاعوا أن يكونوا ملاكا للأراضى ، وهذا ما يتضح من لفافة تتعلق بسنة (١٠٥٦م) (مما يعنى أنها كانت فى منتصف عهد المستنصر) وفيها يدور الحديث عن فلاح يسمى تادرس من قرية تدعى « بولجو سوق ترسا* » فى الفيوم قام بشراء قطعة أرض كانت عند فلاح يعمل بالمياومة - (أى أجير - المؤلفة) ويسمى أبو سريع ، وصارت هذه الأرض ملكا لتادرس ، ويستطيع تادرس أن يبيعها أو يهبها . (٤٦ مجلد ١ رقم ٥٤ و مجلد ٥ لسنة ١٩٥٥م رقم ٢٩٩) .

---

* يبدو أنها قرية ترسا الواقعة فى غرب الفيوم وهى من أعمال مركز سنهورس - المترجم .

وعلى مايبدو فإن قطعة الأرض هذه كانت تعتبر فى شكل ملكية (لأبو سريع) وهو قد باعها لأنه على مايبدو أيضا قد فقد تماما الشروط الأساسية لمزاولة عمله فى الأرض ، وأن هذه القطعة لم تكن كافية لضمان حياته ، ومن هنا ، فإن حقه فى هذه القطعة قد انتقل إلى شخص آخر ، هو الذى قام بشرائها ، آخذين فى الاعتبار أن قطعة الأرض « الملك » لم تكن قبل ذلك تباع، ولكن كان من الممكن أن تهدى أو أن تنتقل بالوراثة ، ومن الممكن هنا أن نستنتج أن حقوق الفلاح على الأرض « الملك » كانت أوسع بكثير من حقوق الملتزمين أو ملاك الإقطاعات (فبيع الإقطاعات على سبيل المثال صار ممكنا فقط فى منتصف القرن الخامس عشر ، والملتزم لم يكن يستطيع أن يبيع أو ينقل التزامه لملتزم آخر عن طريق الوراثة) .

لكن الأقاليم الأخرى فى العالم الإسلامى ، لم يكن الملاك الفلاحون فيها معفيين من دفع الضرائب - كقاعدة عامة - للحكومة أو للإقطاعى المستقل ، وبكلمات أخرى فإن المشاعة - كما نوهنا عنها سابقا - كانت « ملكا » فلاحيا من الممكن أن يعتبر نوعا من الملكية الزراعية الخاضعة .

وإلى جانب ذلك كان هناك الفلاح الحائز للأرض عن طريق الإيجار ، وليس من النادر أن تقابل فى مصادرنا ذلك التنويه الخاص «بالمزارع» انظر على سبيل المثال (٤٦ حـ٢ رقم ١٠٧ ، ١٠٩ ، وأيضا حـ٣ ، حـ٤ رقم ٢٥١ ، وأيضا ٤٧ حـ٤ رقم ٩٦) (٤٥) .

وفيما يبدو فإن هذا النوع من الإيجار كان متطورا جدا بالمقارنة مع نظيره فى سوريا فى ذلك العهد ، حيث إن ابن دوادار يحدثنا عن إفلاس أهالى سوريا فى (٩٨٠ - ٩٨١م) أى فى وقت تمرد البدو ، ويكتب قائلا : إن الفلاحين (المزارعين - المؤلفة) كانوا فى أسواق الرملة يشحذون الصدقات (١٣ ص ١٩٩) .

ومن المهم أن نعتبر أن كروم العنب ، كانت تحصى على أنها ملكية فريدة من نوعها أو استثنائية للحكومة أو للأمراء المستقلين ، وهنا ينبغى دائما فهم « كرم العنب » على أنه إيجار لمزارع العنب (٤٣ ص ١٢٣) (٤٦) .

وهناك فئات أخرى من المزراعين بالربع أو الخمس ، وذلك وفقا لما يقوله الفقية أبو يوسف ، وهم الذين يعتبرون من المستأجرين ، وهم حقيقة محرومون من أى وسائل أو أدوات للإنتاج ، مما يعنى أنهم أجراء .

أما عن الأجراء المياومين فقد تم التنويه بهم سابقا ، عند الكلام على محتويات لفافة بردى . وفى لفافات أخرى يجرى الحديث عن استئجار مالك الأرض لعامل مدة شهرين وذلك لاستزراع الفول ، أما عن الأجراء الذين يجمعون رءوس البصل فى مواسم نضجه فانظر (٤٦ مجلد ٢ رقم ٩٦ وأيضا مجلد٦ رقم ٣٨ وأيضا مجلد٤٧ رقم ٧٣ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٩ ، وأيضا ٤٣ ص ٨٦) [٤٧] .

وكان من بين حالات الإيجار أو الاكتراء الفلاحى ، ذلك الفلاح الذى يتسلم مقابل عمله مكافأة نقدية أو قسما من المحصول ، وكان هذا نوعا من الإجبار الاقتصادى فى حالته النموذجية ، حيث كان هذا الإجبار الاقتصادى مرتبطا بنقص أو محدودية احتياطى أراضى الرى .

وفيما يتعلق بهذه القضية الهامة ، هناك مؤلف على شكل إحصاء للملكية الزراعية الفلاحية مقارنة بالحيازة الإقطاعية ، وهو يعتمد أساسا على مرسوم شيركوه وعلى حقائق أكثر تأخرا (يعنى أنها جاءت بعد عصر الفاطميين – المترجم) تجعلنا نفترض أن أراضى الوقف كانت تستميل المستأجرين – إلى حد كبير – للعمل فيها (٥٥ ص ٨٠ – ٨٤)[٤٨] .

أما عن أراضى الأنواع الأخرى (خاصة أراضى الحكومة – الإقطاع ، والملك كملكية للإقطاعيين) والواردة فى لفافات بردى والمصادر المملوكية الأخرى ، فمن الممكن الافتراض أنه قد تم الاستفادة من عمل أعضاء المشاعات وحائزى قطع «الملك» الصغيرة من الفلاحين ومن المحاصصين الذين يعملون «بالمحاصة أو المحاصصة » ، (وهى العمل نظير حصة من المحصول، تكون عادة الخمس أو الربع – المترجم) وكان نفس هذا الشخص ينتمى إلى فئة من هذه الفئات . (١٢١ ص ١٥٤ وأيضا ٤٦ حـ٢

ص ١٠٩ وأيضا حـ٣ وأيضا ١٤٢ ص ١٨٣) . [٤٩] وكانت هناك أهمية كبيرة للاقتصاد القائم على تربية المواشى وهو شبيه بالضياع المنوه عنها سابقا والخاصة ببرجوان ، والأفضل ، والتى استطاعا - كما فى العهد المملوكى فيما بعد - أن يستخدما فيها الفلاحين لا كعمال فلاحة ولكن كعبيد .

٧ - قضية الارتباط بالأرض

وعن مدى الارتباط الشخصى للفلاحين بالأرض ، فإن شواهدنا ومعلوماتنا المتواضعة لاتقدم لنا إجابة شافية ، وكذا عن الملامح المميزة للنظام الإقطاعى وخاصة حرية الانتقال من زمام قرية إلى قرية أخرى .

كان الاستقرار (الارتباط) للفلاح كمواطن موجودا بلا شك أثناء العهد العربى المبكر (المعروف بعصر الولاة - المترجم) ، حيث كان هجْر مكان الإقامة ولو لفترة محدودة لايمكن أن يكون مسموحا به إلا بإذن من السلطات المختصة بإصدار مثل هذه التصريحات المناسبة (٤٦ حـ٣ رقم ١٧٤ ، ١٧٥) .

وفى رأى عطية مشرفة مثلا « كان الفلاحون فى العصر الفاطمى أحرارا وليسوا عبيدا ، وكانوا يستطيعون الانتقال من منطقة زراعية إلى أخرى حسب رغباتهم واختياراتهم » (٢٩٣ ص ٣٠٤) .

أما « ب . د بترو شيفسكى » ، فهو يؤكد على النقيض تماما « أن المنتجين المباشرين سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين ، ظلوا مرتبطين بأراضيهم وغير قادرين على الانتقال إلى أراض أخرى إلا بتصريح خاص » (٨٧ ص ٥٠٧) وهو نفس الرأى الذى يتمسك به راشد البراوى (٢٩١ ص ١٠٧) .

وصمت المصادر هنا لا يمكن أن يكون عرضيا ، فازدهار الاقتصاد المصرى فى النصف الأول من حكم الفاطميين ، والتحسن النسبى فى أوضاع الفلاحين ، ليس من الضرورى أن يعطينا بالتالى ، وعلى نفس القدر ، تحديدا قانونيا لتلك الحالة ، وخاصة أن هجر الفلاحين لأراضيهم لم يكن واسع الانتشار .

وفى نهاية الفترة الخاصة بالبحث ، أى عندما كانت الظروف فى البلاد تتغير ، حيث صار الخلفاء لايعطون أى اهتمام لأوضاع الفلاحين ، وحتى حين وجود تشريعات مناسبة فإن تنفيذها على أرض الواقع لم يكن ممكنا .

وعلى مايبدو فإن الارتباط الحقيقى بالأرض فى العصور الوسطى فى مصر ، شأنها فى ذلك شأن البلدان الأخرى فى الشرق الأدنى فى ذلك العهد ، كان يحدث أحيانا ويتلاشى أو يختفى فى أحيان أخرى . وكان فى كلتا الحالتين منوطاً بالعوامل الاقتصادية والسياسية . (انظر على سبيل المثال ٨٩ ص ٨٨) .

أما عن توافر الأعمال الإجبارية فى أعمال الرى فى ذلك العصر ، فهو أيضا ليس معلوما لدينا .

٨ - الريع الإقطاعى وأشكاله ومقاديره

إن ملكية الأرض فى العصر الفاطمى - كما سبق القول - كانت تتمثل - قبل كل شىء - فى حق المالك فى الضريبة على الأرض ، أو ما كان يسمى بالخراج . وفى هذا علينا أن نشدد على حقيقة وجود هذا الخراج ذاته ، فمن البديهى أننا نتكلم عن الطبيعة الإقطاعية للاستغلال . ويقدم « ف . ف . ستروفة » رؤيته عن مصر فى عصر البطالمة فيقول « كان من المستحيل بأى حال من الأحوال - أن ترى فى جباية الضرائب من المجتمعات القديمة فى وادى النيل الاستغلال الإقطاعى أو الاستغلال الرِّقّى - (نظام الرق الإقطاعى - المترجم) والأمر فى ذلك أن حق جباية الضرائب ترجع جذوره إلى الأزمان السحيقة ، وإلى استغلال رئيس القبيلة لأعضاء قبيلته ، مما يعنى أن هذا كان يحدث قبل أن يتحول المجتمع إلى مجتمع طبقى » (١٢٨ ص ٥٤ - ٥٥) .

بيد أن كل الحقائق المعروفة لنا تبرهن على أن الأهالى فى مصر الفاطمية ، لم يتعرضوا أبدا لما يمكن أن نسميه حالة « الاسترقاق العام » أو « العبودية المعممة »

وأن الفلاحين فى ذلك العهد – على خلاف الأمثلة المضروبة عن مستعمرات العصر البيزنطى – كانت أغلبيتهم الخاضعة تمتلك أدوات إنتاجها ، وتقوم بإنتاج اقتصادها الذاتى بشكل مستقل ، وتتصرف فى جزء محدد من الإنتاج الفائض ، مما يعنى أن استغلال هذه الأغلبية فى جوهر الأمر كان إقطاعيا ، ومن هنا فإن الطبيعة الإقطاعية للريع الإقطاعى (الخراج) الذى كان قائما على امتداد النصف الأول من الحكم الفاطمى كانت هى الشكل الأمثل من أشكال الريع المتمركز أو الضريبة الريعية . والمقدار العام للخراج فى كافة البلدان كان يتحدد بواسطة الحكومة سلفا ، وذلك بما يتفق ومستوى ارتفاع فيضان النيل فى السنة المحددة ، علاوة على ذلك فإنه ابتداء من سنة (١١٠٧ – ١١٠٨م) صار التقويم الشمسى القبطى ملازما للتقويم الهجرى العربى [٥١] .

أما عن توزيع الخراج ، فقد كان يقوم أساسا على مبادىء محددة ، فمن المعروف أن الوزير اليازورى (١٠٤٩ – ١٠٥٩م) وكان ذا أصل فلاحى (أناس الريف) قد أصدر قوانين مختلفة للخراج ، حيث كانت هذه القوانين مرتبطة بنوع التربة وأنواع الزراعات المختلفة ، وهذه المعدلات أو المقاييس قد ظلت باقية حتى العصر الفاطمى وهى مدونة فى الكتاب الشهير لابن مماتى .

وطبقا لما يقوله هذا الكتاب فإن الخراج المأخوذ من فدان واحد مزروع بالكتان كان يساوى على سبيل المثال ثلاثة دنانير ، وفدان الخضر من ثلث إلى ثلاثة دنانير ، والقطن دينار واحد ، وقصب السكر من دينارين إلى خمسة ، ومن الممكن أن تتغير زراعة الفدان من نوع إلى آخر (٧١ ص ١٤ ، ٢٩ ، ٣١) وللمقارنة من الممكن أن نشير إلى أن الحد الأدنى اللازم لمعيشة المواطن من الطبقات الدنيا كان يساوى دينارا أو نصف دينار فى الشهر (٤٣ ص ١٦٢) .

وفى الأزمنة القديمة كان يتم جمع الضريبة فى مصر السفلى أساسا على شكل نقود، أما فى مصر العليا فكان يتم سدادها عينا، انظر على سبيل المثال (٦٠ جـ٣ ص ٤٥٢) .

وفى بعض الحالات كان من الممكن أن يحدث تغير ما ، وعند توحيد مبادىء التطويق الضرائبى للمنتجين المباشرين فى كافة البلاد ، ظلت معدلات هذا التطويق

غير معروفة ، وتتناسب مع ما كنت الحكومة تقوم بنقله من الإنتاج الفائض وتقسيمه بينها وبين مالكي الإقطاعات أو أراضي الملك [٥٢] .

والأشخاص المضطرون إلى العمل في الأراضي القفر أو الأراضي « المتروكة » (أو الميتة – المترجم) ويسميها المقريزي (الأراضي المهجورة أو أراضي الحلفاء) تلك التي لاتكون أحيانا منتجة أو ضعيفة الإنتاج إلى حد كبير ، يتحررون من دفع الخراج إلا في السنة الرابعة ، ومقدار يتحدد بعد ذلك ، « وأن يكون المقرر على كل فدان ماتوجبه زراعته لمثله خراجا مؤبدا وأمرا مؤكدا » (٦٦ حـ١ ص ٨٥) [٥٣] .

والزراعات الشتوية كانت تغطي من الخراج ٨٠ ٪ (٢٩٣ ص ١٦٧) ، أما الخراج على هيئة حبوب (خراج عيني) فكان مرتبطا بالنيل ، ويتم تخزينه في أهراء ومخازن الخلفاء التي كان كثير منها موجودا في القاهرة ، وبنص كلمات ابن مأمون البطائحي « كان ديوان الخليفة يتسلم في كل سنة بهذه الطريقة ما يساوي مليون إردب من الحبوب » (٦٦ حـ١ ص ٤٦٤) [٥٤] .

وجملة الخراج العامة في النصف الأول من حكم الفاطميين كانت أعلى بكثير من جملته في النصف الثاني ، وقد كانت تساوي في المتوسط ٣,٥ مليون دينار في السنة، والزيادة الهائلة قد حدثت فجأة بعد إصلاح ابن كلس (٢٩٢ ص ٥٤٩) . وبدر الجمالي ساعيا إلى النهوض بالبلاد ومحاولة الخروج بها من الأزمة ، أمر بتحرير الفلاحين من الخراج لمدة ثلاث سنوات (١٨ ص ٣٠) وأيضا (٧٣ ص ٦٤) ، ولكن معدل الإيرادات العالي الذي كان في النصف الأول من حكم الفاطميين، لم يتمكنوا أبدا من الوصول إليه فيما بعد .

وابتداء من حكم المستنصر صارت الدخول من الخراج لاتتجاوز ٢,٥ مليون دينار [٥٥] وذلك باستثناء سنة (١١٠١ – ١١٠٢م) عندما بلغ الخراج حدا لا نظير له في عهد الفاطميين حيث صار إجماله حوالي ٥ مليون دينار .

وحسن إبراهيم يوضح أن زيادات إيرادات الأرض حدثت بعد إعادة التقسيم التي قام بها الوزير الأفضل ، ولكن كما سبق القول فإن إعادة التقسيم هذه لم تحدث إلا

فى سنة (١١٠٧ - ١١٠٨م) ، ونتيجة لهذا حصلت الخزانة مبالغ من المستحقات المتأخرة بلغت ما قيمته خمسون ألف دينار . (٦٦ حـ١ ص ٨٣) . وبطريقة أكثر برهانا ، يقدم راشد البراوى رأيه القائل بأن زيادة الخراج الهائلة فى هذه السنة من الممكن أن تكون قد حدثت فقط ، لأنها تضمنت مبالغ من الضرائب غير القانونية على الحرف والتجارة ، تلك الضرائب التى كانت تسمى بالمكوس (٢٩١ ص ٩٨) (٥٦) ومن الممكن أن تكون هذه الزيادة قد حدثت بسبب الخراج الذى تم جمعه من الأقاليم التى خضعت للفاطميين فى سوريا .

وعلاوة على الخراج (أو الريع الإقطاعى) فإن أنواعا أخرى من ابتزاز الأموال قد برزت إلى الوجود ، وخاصة فى الزكاة المفروضة على الحيوانات المنزلية وعلى أشجار الثمار وعلى بعض المنتجات الأخرى ، والمقريزى - على مايبدو - يضع أموال الزكاة ضمن الخراج - وهذا يتضح من حساباته المخصصة لمسألة جباية الخراج (٦٦ حـ١ ص ٨٣)، ونجد عند ابن مماتى أن الزكاة شكل مستقل تماما حيث يقول « زكاة الجاموسة الحلوب من ثلاثة إلى أربعة دينارات ، أما زكاة الفحل الصغير فنصف هذا المبلغ ، والكبش والنعجة فزكاة كل منهما دينار واحد» (٧١ ص ١٩) (٥٧) .

علاوة على أنه مفروض على الفلاحين أن يقوموا بضيافة الموظفين وتقديم الطعام والشراب لهم فى حالة زياراتهم للقرية (٥٨) .

وتوطيد الإقطاع كشكل للملكية الإقطاعية الحكومية ، كانت له نتائج مفيدة وناجحة فى الزراعة المصرية وفى الأقاليم التى تتشابه ظروفها فى البلدان الأخرى من العالم الإسلامى .

وهذا ما جذب انتباه المستشرقين الروس ؛ فنجد « إ .پ . بتروشيفسكى » يمضى باحثا ومحللا لهذه العملية فى دول الهولاكيين ويلاحظ أن نظام الاستغلال الحكومى للفلاحين قد حقق نجاحا ، خاصة فى أشكاله القاسية ، إذ إن المواعيد الزمنية المحددة بشكل صارم من الموظفين الملتزمين قد عملت على التسارع فى عملية الإثراء على حساب حرمان الفلاحين . (١١٢ ص ٢٣٨) .

أما وجهة نظر « أ . يو . ياكوبوفسكى » عن الدولة السامانية * فى القرن الحادى عشر الميلادى فتتلخص فيما كتبه « .... إن الإمكانية غير المستبعدة لواقع التحول إلى شكل جديد من الملكية الإقطاعية (إقطاعات) كانت تتطلب بعض التيسيرات للفلاحين » (١٤٤ ص ٢٧) . وفى مصر وجدت هذه التيسيرات تعبيرا عنها فى خفض معدل الخراج المفروض على الزراعات الرئيسية ، وفى التدابير التى أدت إلى النهوض العام للاقتصاد فى العصر الأيوبى (٥٩) .

ونلاحظ من مجمل ما قيل عن الفلاحين فى مصر ، أن جوهر العلاقات بين الطبقات فى مصر فى العصر الفاطمى ، قد أدى إلى الاستغلال الإقطاعى للفلاحين ضامنا للطبقات الحاكمة حق الاستحواذ على الريع .

وبمقتضى احتكار الحكومة الإقطاعية ، وإلى حد ما ، سيطرة الإقطاعيين المستقلين على الأرض (متمثلة فى شروط وأساليب الإنتاج الزراعى) كان من الضرورى أن تنشأ التبعية الاقتصادية للمنتجين المباشرين ، كتب ماركس « فى كل مكان حيث يصير قسم من المجتمع يمتلك حق احتكار وسائل الإنتاج ، فإن العامل سواء كان حرا أو غير حر ، سيكون مضطرا إلى القيام بساعات عمل ضرورية لضمان وجوده هو ذاته ، ولساعات عمل إضافية لإنتاج وسائل الحياة لمالك وسائل الإنتاج » رأس المال المجلد الأول حـ٣ ، وأيضا ٢٣ ص ٢٤٦) .

ومن ذلك يتضح أن الفلاحين الخاضعين لملكية الطبقة الحاكمة على الأرض ، كانوا على الأغلب يمتلكون اقتصادهم وأدواتهم ، وأنهم كانوا مستقلين اقتصاديا – بدرجة ما – وغير مهتمين بالأداء الجيد للفروض الإجبارية اللازمة لتحسين أراضيهم ، ومن هنا انبثقت أو ظهرت ضرورة القهر اللا اقتصادى .

وهذا القهر تجلى فى أن الحيازة لقطعة من الأرض – حتى فى شكل « حق الملكية التابعة أو الخاضعة » – كانت مرتبطة بالفلاح ذاته ، وليس فقط بسداد الريع الإقطاعى الخراجى أو بمساهمته فى الأعمال ذات الطابع الاجتماعى ، ولكنها كانت أساسا

* إحدى دول فارس – المترجم .

تتمثل فى عدم المساواة الطبقية فى الحقوق، وفى الأهلية الكاملة للفلاحين المبعدين عن المشاركة فى الإدارة والمحاكم والأعمال الحربية .

والملامح المميزة للعلاقات الإقطاعية فى مصر فى العصر الفاطمى كانت متمثلة فيما يسمى بالقهر اللا اقتصادى الذى تمارسة الحكومة .

ومصادرنا لا تقدم لنا إمكانية تتبع مدى تناسب القهر اللا اقتصادى مع القهر الاقتصادى للفلاحين الخاضعين فى ذلك العهد .

ومن الممكن الافتراض فقط أن العنصر الاقتصادى العينى لعب فى ذلك الوقت دورا كبيرا عن العنصر اللا اقتصادى ، وكما نوهنا سابقا فإننا لا نستطيع - بشكل خاص - أن نعطى إجابة على سؤال ؛ هل كان موجودا فى عهد الفاطميين بهذه الدرجة أو تلك شكلا من أشكال التبعية الشخصية المعروفة فى العصور الوسطى ، وذلك كمنع الفلاح من أن يهجر قطعة أرضه بمطلق إرادته .

إن تطور العلاقات الزراعية المطرد فى مصر فيما بعد يشهد على مدى سيطرة شكل نظام القهر اللا اقتصادى .

ولكن هذه السيطرة لم تكن تسير باطراد وعلى طول الخط ، حيث إنها كانت مشروطة بالظروف الطبيعية والسياسية .

أما دور التبعية اللا اقتصادية فى العلاقات بين الطبقات فقد انفجر فقط فى منتصف القرن التاسع عشر ، عندما ظهر مدى ارتباط الاقتصاد الزراعى لمصر بالسوق العالمى - وظلت بقايا هذه التبعية الذاتية - كما هو معروف حتى منتصف القرن العشرين .

هوامش الفصل الثانى

(١) حاز المالكون الزراعيون البيزنطيون عناصر السلطة الحكومية ، وإدارتهم لضياعهم كانت شبيهة بالحكم المركزى للأباطرة ، وتشير إلى أن هذه الإدارة كانت قريبة من شكل الملكية الزراعية فى غرب أوروبا (١٣١ رقم ٦ ص ٥٣ وانظر أيضا ٩٨ ص ١٣٤ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ٢٢٢) .

(٢) من المعروف أنه قد ارتحل من الإسكندرية بعد غزوها على يد العرب ثلاثون ألف إغريقى من الأرستقراطيين المقيمين بمصر ، والحائزين للأراضى الزراعية ، ومن الواضح أن أراضيهم قد انتقلت إلى الدولة . (١٠٥ ص ١٨١) .

(٣) ولكن الإقرار بهذا، يعنى أن سكان مصر الأصليين من الأقباط، ابتداء من القرن السابع الميلادى وحتى القرن العاشر كانوا تقريبا منسحقين بشكل تام ، أو مضطرين لهجر بلادهم .

وبالمقارنة بما حدث قديما ، فإن «ف . بيشان» يعتقد أن هذا لا يمكن تصديقه (انظر ١٦٤ ص ١٤٥ - ١٥٠) . فالتعريب الذى حدث بدرجة هائلة جدا ، كان مرتبطا بتوحيد وتجانس المتنصرين مع السكان الأصليين (١٥٩ حـ٢ ص ١١٨ وأيضا ٢٦١ ص ٦٣) .

(٤) وهكذا فإنه قد تم نقض أمر الخليفة عمر بن الخطاب المنوه عنه سابقا ، والخاص بمنح إقليم « منية الإصبع » لشخص ما يسمى ابن سندر * على أن تكون بعد موته لورثته ، لكن ابن حاكم مصر عبد العزيز بن مروان قد ابتاع هذه الأرض لنفسه من ورثة ابن سندر حيث يقول السيوطى «لم تكن فى مصر رقعة من الأرض تشبهها» (انظر ٦٦ حـ١ ص ٩٦) وعندما يقدم السيوطى هذه الحقيقة فإنه يستخدم مصطلح إقطاع ، ويقول إن هذا الإقليم تم توريثه فيما بعد (٦٧ حـ١ ص ٩٠ - ٩١) . ومن المحتمل أن هذا قد حدث فى مصر شأنها فى ذلك شأن الأقاليم الأخرى فى الخلافة العباسية ؛ فالإقطاع فى ذلك الوقت وطبقا لنظامه الأساسى كان متجانسا مع شكل آخر للملكية الزراعية وهى التى تسمى « الملك » وهذه القطع من الأرض لم تستطع أن تنتقل بالوراثة ، ولكن تحولت ملكيتها بهدف استغلال فلاحيها المقيمين عليها بنظام المحاصصة ، وفى ذلك الوقت كان أبناء الخليفة العباسى المتوكل (٨٤٧ - ٨٦١م) والخليفة المنتصر (٨٦١ - ٨٦٢م) موجودين فى مصر (٤٨ ص ٦٧) .

---

* هو الصحابى ابن سندر وكان هذا أول (إقطاعى فى مصر فى العهد العربى) ومكانه الآن ميدان ابن سندر بمنشية البكرى - المترجم .

(٥) التحرر الكامل من أداء ضريبة الأراضى الخاصة ببعض الملاك المحليين المسالمين ، كان فعلا متسما بالرأفة من جهة الحكام ، فالمقريزى يكتب عن سنة (٨٣١م) عارضا أحوال مصر بعد إخماد الانتفاضة الشعبية قائلا : «إن الخليفة العباسى المأمون قد رفق بواحدة من أقباط مصر تسمى مارية القبطية ، وذلك بتقديم عطية ثمينة لها تتمثل فى بعض القرى ، علاوة على أنه أطلق يدها من دفع خراج مائتى فدان من قريتها المملوكة لها والتى تسمى « طاء النمل » (٦٦ حـ١ ص ٨١ وقارن مع ١١٤ ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ، ٢٣٧) .

(٦) والبرهان الواضح على ذلك ، هو أن العرب والقبط اندمجا فى وحدة جنسية واحدة للخاضعين المضطهَدين والدليل على هذا هو مساهمة العرب إلى جانب القبط فى الانتفاضات الموجهة ضد القيود الضرائبية فى عصر الولاة العباسيين ، والتي حدثت فى (٧٨٣ ، ٧٩٤ ، ٨٠٢م) ، خاصة تلك التى حدثت فى (٨٣١م) حينما عمت الانتفاضة كل مصر (٦٦ حـ١ ص ٨٠ - ٨١) .

(٧) (١٠٠ ص ١٠٩ وأيضا ٣٠ ص ٢١٣) « سألت أنا - (المقدسى - المؤلفة) واحدا من المصريين ، إن كان حقا مايقال إن الأراضى المصرية لا يمكن أن يمتلكها أحد ، إذ إن قاطنيها قد باعوها ليوسف عليه السلام .

فقال المصرى ، هذه كلمات طيبة ، ولكن ألا تعرف أن الإسلام قد جبَّ كل ماقبله، وألا تعرف أن يوسف أرجع لهم أملاكهم ، وذلك عندما صارت الوفرة والرخاء يعمان مصر، وأنه على هذه الشروط قد تم الصلح مع المسلمين بعد غزوها » .

وكما يتضح فإن المقدسى الذى أضاف أن العرب قد ألغوا الملكية الخاصة للأرض، التى زعموا أنها كانت تابعة لأنبياء العهد القديم ، وهذا يتضح من المثال التالى : إن دخول مصر إلى الإسلام - كما يقال - قد أدى إلى تقليص عدد دافعى ضرائب الأرض الخراجية التى تجمع فقط من غير المسلمين ، وبما أن الخزانة الحكومية صارت تعانى من هذا - فى بداية القرن الثامن - لذا صار الخراج إلزاميا على كل شخص حتى لو قبل الإسلام دينا ، وفيما بعد فإن المؤلفين الذى أتوا بعد ذلك بما فيهم المقدسى نفسه ، قد سعوا إلى تبرير تلك الممارسة ، محاولين تطوير المفاهيم النظرية الفقهية عن الإقرار بملكية الحكومة على الأرض التى صارت للعرب بعد غزوها مباشرة .

والمقدسى لم ينوه عن الفراعين ولا عن الرومان والبيزنطيين فى النصوص المناسبة لهذا الموضوع .

(٨) عن الأنواع الأخرى للملك فى الشرق الإسلامى فى العصور الوسطى : انظر (١١٤ ص ٢٢٢ – ٢٤٧ وأيضا ١١٢ ص ٢٥١ – ٢٥٦) .

(٩) نجد فى بعض مصادرنا فقط أخبارا عن بعض قطع الأراضى التى هى من نوع الأراضى المشتراة من الخزانة وذلك عند القاضى عبد الرحمن بن على البيسانى الذى كان يشغل الوظائف الإدارية الهامة فى عهد الفاطميين الأواخر ، وقد تم تعيينه بعد ذلك وزيرا فى عهد صلاح الدين (٦٦ ص ١٧٧) .

(١٠) وأبو شامة ينوه أيضا « بالأكار » الذى كان يحوزه المبشر ابن كامل والذى تم انتزاعه منه بعد سقوط هذه السلالة (٧٢ ص ٢٧٠) ونوع هذه الملكية للأرض كان موجودا فى المرحلة المغربية ، فمن المعروف أن السلافى المنوه عنه سابقا الخصى الجوزارى، كان يدير ضيعة كانت لسلافى آخر من قبله يسمى المظفر (٢٨ ص ١٧٥) .

(١١) وطبقا لما يقوله ابن خلكان عن الأفضل : « بعد موت هذا الوزير تبين أن لديه علاوة على ممتلكاته، أعدادا لاتحصى من الأغنام وقطعان المواشى ، كانت تدر عليه – بسنة موته – ألبانا يقدر ثمنها بما يساوى ثلاثين ألف دينار . (٦١ حـ١ ص ٦٢ وأيضا ١٣ ص ٤٨٦ وأيضا ١٨ ص ٧٥) حيث يقال إنها كانت أربعين ألف دينار .

(١٢) ولكن بعد انتهاء ذرية بدر الجمالى تم إعلان بطلان هذه العطايا ، وعادت الأرض إلى الحكومة (٦٦ حـ١ ص ١١٠ ، ٤٨٤ وأيضا ٢٣ حـ٤ ص ١٥٢) .

(١٣) ويكتب القلقشندى أن « بركة الحبش » – وهى بحيرة بالقرب من الفسطاط – كانت وقفا خاصا بالوزير طلائع بن رزيك (٦٠ حـ٣ ص ٣٤٠) .

(١٤) وبالمقارنة مع الملكيات الأخرى ، ينبغى الانتباه إلى أن المساحة العامة للأراضى الزراعية فى مصر فى ذلك العهد كانت تتجاوز ثلاثة ملايين فدان (انظر مايلى) .

(١٥) من المعروف أنه بعد استقرار المعز مباشرة فى مصر ، اتفق له أن اختار قاضى قضاته ليحل مسألة « الضيعة » هذه التى تم التنويه عنها سابقا، والتى كانت تخص أمين خزائنه محمد بن على المدرائى الذى حولها إلى وقف فيما بعد ، ثم بعد ذلك باعها لأنه كان مضطرا أن يؤدى دينا عليه ، وفيما بعد تم بيع هذه القرية مرة أخرى ، ولكن بما أن الوقف طبقا للشريعة الإسلامية نوع من الملك الذى لايصادر، فإن هناك قضية قد ظهرت وتطلبت تدخل القاضى . (غير أن حكم هذا القاضى ظل مجهولا) (٢١٧ ص ٢٧٥) .

وكما يبدو فيما يقال فإن هذه الأرض قد تحولت مرة ثانية إلى وقف ؛ وذلك قبل تولى الحاكم بأمر الله بمدة طويلة ، لأن راشد البراوى قد أدمجها ضمن أنواع الوقف (٢٩١ ص ٢١٥) .

(١٦) وأيضا – فى عهد المعز (٩٧٣م) بلغت مداخيل هذا الديوان ألفا وخمسمائة ألف درهم (٢٩ ص ٣٥١) . ونلاحظ أن هناك نوعا من الوقف فريدا فى نوعه ، حيث كان هناك خزان تحت الأرض لحفظ مياه النيل فى مدينة تنيس ، وهو الذى كتب عنه ناصر خسرو يقول : « وقد بنوا بجزيرة تنيس ومدينتها صهاريج عظيمة تحت الأرض ، وهى قوية البنيان تسمى المصانع ، فحين يزيد ماء النيل ويطرد الماء المالح من هناك ، تملأ هذه المصانع » (٥ ص ٩٦) * .

(١٧) المعنى الوارد فى النص هنا غير واضح تماما ، وعلى مايبدو فإن (٩١٥ فداناً) لم تكن هى كل الأرض التى تخص المؤسسات الدينية المسيحية ، ولكنها فقط الأراضى التى وهبها الفاطميون للكنيسة .

(١٨) وعن الأراضى التى كانت تخص أحد الأديرة المصرية التابع للنساطرة (انظر ١١ ص ١٣٤) .

(١٩) وفى الحقيقة فإن هذه المؤسسات قد تهدمت ، ولذلك ، فإنه – من المعتاد – عندما يتولى الخليفة الجديد العرش ، كان عليه أن يصدر مرسوما عن توطيد وتثبيت الامتيازات الممنوحة من قبل أسلافه ، وفى مرسوم الظاهر هذا – على سبيل المثال – وهو متعلق بسنة (١٠٢٤م) ، حيث يجرى الكلام فيه عن تحرير الرهبان المسيحيين من أية قيود ، وإطلاق الحرية لتصرفاتهم فى أملاكهم دون أية عقبات أو موانع « أنتم من الممكن أن تكونوا أحرارا فى زراعة حقولكم وفى حصادها وفى تربية الحيوانات اللازمة للعمل فيها » (٥٥ ص ١٥ – ٢٢) . وهناك مراسيم شبيهة بهذا قد صدرت تلبية لشكاوى عن تصرفات جائرة ، فعلى سبيل المثال ظهر مرسوم الحافظ ووزيره الأفضل فى (١١٣٠م) وهو يتعلق برجاء شخص ما يسمى عبد المسيح، كان وكيلا لدير سانت كاترين ، وهذا الرجاء يأمل فى إلغاء عوائد ضريبة الدخل التى فرضها موظفو الحكومة على ملكية الدير (حبوس – وقف) وهى تلك التى كان يجمعها قبل ذلك هذا الوكيل لإعالة الرهبان والشخصيات التى تنزل على الدير كضيوف أو زوار .... وفى هذا المرسوم يجرى الكلام أيضا عن ضرورة مراعاة الأوضاع السابقة ، وعن تحرير الرهبان من كل أنواع الضرائب (٥٥ ص ٣٥ – ٤٥) . وقريب من هذه الوثيقة ما تضمنه مرسوم الخليفة الحافظ عن (١١٣٤م) الصادر كتلبية لطلب الصفح عن الأسقف أنطوان من

---

* تقول المؤلفة فى نصها المقتبس إن هذه المصانع كانت ملكا للكنيسة و نحن لم نستدل على هذا عند ناصر خسرو إطلاقا – المترجم .

نفس هذا الدير ، ومرسوم بهرام وزير الحافظ عن (١١٣٥م) ، وأيضا مرسوم نفس الخليفة عن (١١٣٦م) (٥٥ ص ٤٦ - ٦٤) . بيد أنه فى نهاية حكم الفاطميين قد تم ابتزاز بعض الأموال بشكل رسمى من الأديرة، وهذا يبدو واضحا من مرسوم العباس وزير الظافر . ومنذ (١١٥٤م) صار ممنوعا على الموظفين أن يقوموا بجباية الضرائب أو الابتزازات التى كانوا يقومون بجمعها فى الحالات السابقة (٥٥ ص ٥٥ - ٦٩) . وفى مرسوم طلائع بن رزيك وزير الفائز والصادر فى (١١٥٤م) يدور الكلام عن إلغاء جباية أى ضرائب من أولئك الرهبان تزيد على عشرة دنانير ، و« سجادتين » أو حصيرتين (٥٥ ص ٧٠ - ٧٥) ، وفى مرسوم هذا الوزير نفسه المتعلق بسنة (١١٥٨م) يجرى الكلام فيه عن منع جباية أى ابتزازات جديدة للضرائب ، غير تلك المتعلقة بالنخيل الذى يمتلكه الدير (٧٥ ص ٧٦ - ٧٩) ، ثم مرسوم شيركوه وهو يعتبر هاما جدا لأنه يتعلق بسنة (١١٦٩م) ويتضمن الإلغاء الفورى والحاسم لكل أنواع الضرائب والابتزازات من دير سانت كاترين (٥٥ ص ٨٠ - ٨٤) ، ومن المحتمل أن كل هذه الوثائق تتعلق فقط بالابتزازات الوقتية المرتبطة بالوضع المتفاقم لأبلغ الحدود فى البلاد .

(٢٠) من المعروف أن الإقطاع كان موجوداً فى المرحلة المغربية ، وهذا هو ما يرفضه راشد البراوى (٢٩١ ص ٦١) ، والمهدى قدم للكوتاميين أرضا - كانت تروى - على شكل إقطاع ، وذلك لأن الخصومات والمنازعات بدأت بين محاربيهم ، والمهدى أرسل أحد السلاف ليقوم بتسوية هذه الخلافات ، وهو قد قام بهذا التكليف بامتياز (٢٨ ص٤٨ - ٥١) .

(٢١) ومشيرا إلى هذه الحقائق ، بل وحاصرا الأراضى المصرية فى عهد الفاطميين التى تسميها «أراضى الدولة أو أراضى الأمة» يصل مشرفة إلى استنتاج هام وهو« أن هذا غير مؤكد لأن الإسماعيليين وزملاءهم من القرامطة كانوا هم اشتراكيو الإسلام الذين سعوا إلى القضاء على ملكية الأرض (بالمعنى المشار إليه سابقا) وتوزيعها المجانى على الفقراء المحتاجين والمعوزين » (٢٩٣ ص ٥٧) مع استبعاد ما يقوله « بندل » فى مؤلفه « تاريخ الفكر الاجتماعى فى الإسلام » وهو كتاب فى نظرى لا يستحق الاعتبار ، انظر أيضا ص ٦٢ حيث يطلق مشرفة على الحاكم لقب « الاشتراكى » ، وهذا زعم مضطرب وغير حقيقى وغير تاريخى ولا يتطابق مع الواقع بأى شكل ، فحتى قرامطة البحرين ببرنامجهم الاجتماعى الراديكالى المتطرف لأبعد الحدود فى ذلك الوقت ، والذين هم قد سعوا إلى تحقيقه فى دولتهم ، قد استبعدوا الملكية الزراعية الواسعة ، ولكنهم جعلوا من استغلال العبيد الأساس الذى تقوم عليه رفاهية مجتمعهم ورخاؤه .

(٢٢) عن مصطلح السيافين الذى يعنى سياف وجلاد ومنفذ إعدام (انظر ٥٣ حـ١ ص ٢٠١ - ٢٠٣ وأيضا ٢٧ مجلد ١ ص ٤٦) . وهذه الإقطاعات الممنوحة للبدو ، كان العمل فيها يقوم على الشكل الجماعى الذى كان شائعا فى كل القبيلة التى كانت جزءا دائما من الجيش (٣٦ ص ١٧٣) .

(٢٣) غير أن « شاه الملك » هذا قد غدر بهذا الخليفة الفاطمى ورحل إلى إفريقيا (٥٩ حـ٨ ص ١٧٤) .

(٢٤) الإقرار غير المباشر بهذه الحقيقة ، من الممكن أن تراه فى حكاية أسامة بن منقذ عن سلب إقطاعه فى كوم أشفين « وهم - (يقصد أعداء أسامة - المؤلفة) سرقوا مائتى قطعة من الخشب ، كانت تخص الفلاحين ، واغتصبوا أيضا ألفا من رءوس الأغنام وأيضا مؤنا وأطعمة » (٣٢ ص ١٩) .

وتنظيم الإقطاع بدأ يتطور - فى رأى راشد البراوى - (٢٩١ ص ١٠٩) الذى يعتقد أن الإقطاع الفاطمى كان شبيها بالإقطاع فى العهد المملوكى الأخير (أى عندما آل هذا الإقطاع إلى التوريث) وطبقا لما يقوله القلقشندى « وكانوا يتصرفون فى إقطاعاتهم كما يحلو لهم » (٦ حـ١ ص ٥٠١) ويبدو لى أن هذا غير مقنع لأن عملية التطور لم تكن مطلقا تسير فى خط مستقيم .

(٢٥) من الممكن أن يكون هذا القاضى ، هو الذى قام الحاكم بقتله فى (١٠١٤م) أى هو الذى كتب المقريزى عن إقطاعه وقال « إنه كان يدر فى السنة ما قيمته خمسة عشر ألف دينار » (٦٦ حـ٢ ص ٢٦٤ - ٢٦٥) * .

(٢٦) وأيضا كانت هناك إقطاعات ممنوحة مماثلة فى الفترة الإفريقية ، حيث كان لدى الخصى جوهر القائد فى المغرب إقطاعات ممنوحة له من الخليفة المهدى (٢٨ ص ١٢٨ وأيضا ٦١ حـ١ ص ٢٦٤) .

(٢٧) وابن خلكان يقدر جملة هذه المبالغ بمائة ألف دينار (٦١ حـ١ ص ٣٢) أما ابن دوادار فيكتب أن ابن كلس كان يمتلك ضيعة فى ضواحى دمشق (١٣ ص ٢١٢ ، ٢١٩) غير أن التحديد الدقيق لنوعيات الملكية فى هذه الأراضى غير ممكن ، ونلاحظ فى افتراض « ك . كهن » عن مصر فى العصر الفاطمى (وفى

---

* لم يستدل على هذا المقطع لدى المقريزى فى الصفحتين المشار إليهما ولا فى غيرهما من الصفحات المتعلقة بنفس الموضوع - المترجم .

أضيق الحدود حتى بداية القرن الثانى عشر) أنه ينبغى أن يكون المقصود (بأراضى الإقطاع) هو فقط الأراضى الممنوحة كالتزام ، وهذا نفسه يتطلب براهين كافية (٣٦ ص ١٧٥) .

(٢٨) وأبو الفرج يعقوب بن كلس ، كان يهودى الأصل من بغداد ، وانتقل إلى سوريا ثم نزح فيما بعد إلى مصر ، وصار موظفا فى الديوان المالى فى شئون جمع الضرائب ، وكثيرا ما قام بزيارة مصر السفلى (الدلتا) ثم عمل فى وقت متأخر مستشارا وخازنا عند كافور الإخشيدى فى (٩٦٦م) ثم دخل الإسلام ، وبعد موت كافور هرب إلى القيروان محاولا إنقاذ نفسه من أعدائه الشخصيين ، وعندما صار متواجدا فى قصر الخليفة كان يحثه على غزو مصر ، ومن هناك عاد مع المعز إلى مصر فى (٩٧٣م) . وعن العرض الوافى لسيرة حياة ابن كلس انظر (٢٠٣ ص ٤٥ - ٦٨) .

(٢٩) ويشرح مثل هذه الفكرة البروفيسور «ب . ن . زاهودر » حيث يقول« إن الخليفة الفاطمى الأول فى مصر قد قام بإصلاح النظام الضرائبى ، وتسلم الضرائب الذى كان يتم من خلال الملتزمين بشكل غاية فى القسوة والصرامة - قبل مجيء المعز إلى مصر - صار له جهاز خاص يقوم بمهمات جمع الضرائب من الأهالى مباشرة » .

(٣٠) هؤلاء الموظفون كانوا متواجدين فى هذه الحالات (كعمال أونواب) فى كافة الأقاليم .

(٣١) ومن الواضح هنا أننا نستطيع أن نقوم بإجراء مقارنة مع مصر فى عهد البطالمة، وذلك كما يقول: «م. م. خفوستف» عن المتاجرات (أو المقاولات) فى إقامة منشآت الرى فى القرن الثالث « وبالطبع فإن المزاحمات والمنافسات فى المتاجرات ، قد أدت بدرجة محسوسة إلى انخفاض أسعار هذه المقاولات ، وبكلمات أخرى فنحن نرى هنا أن هذا النظام نفسه هو الذى كان مطبقا فى نظام الالتزام الضرائبى ، حيث كان هناك هدف أخر للحكومة ، يتمثل فى إيجاد سيطرة متبادلة بين الموظفين والملتزمين وبالعكس (١٣٥ ص ١٣ وأيضا ١٠٠ ص ١١٤) .

(٣٢) ومن الضرورى أن نأخذ بعين الاعتبار هنا ، تلك النفقات الهائلة فى المجالات غير المنتجة لهؤلاء الخلفاء الفاطميين الأوائل فى مصر ؛ وذلك مثل تشييد القصور ، وبناء المساجد وإقامة المهرجانات والتوسع فى مظاهر الرفاهية والترف فى فخامة البلاط ، وأيضا نفقاتهم على الجيش ، وهى ظاهرة من حيث الشكل مماثلة لما كانت عليه مصر فى العصور القديمة أثناء الدولة الوسطى . انظر على سبيل المثال (١٣١ رقم ٦ ص ٦٥ - ٦٦ وأيضا ٢٩١ ص ٣٣٩) .

ومن تعزيز التطويق الضرائبي للفلاحين والحرفيين، ومن انهيار دخول الحكومة حتى فيما قبل « الشدة العظمى » انظر (٦٥ ص ٢٠ ، ٢٢) .

(٣٣) ونلاحظ هنا أن مدينة قليوب مع ضواحيها ، صارت فيما بعد موهوبة من الخليفة الظاهر إلى نصر بن الوزير عباس بمثابة إقطاع انظر على سبيل المثال (١٣ ص ٥٥٧ ، وأيضا ١٨ ص ٩٣) وأيضا في عهد الظاهر هذا ، كان أحد زعماء القبائل (ويسمى الحسين بن مفرج) قد تسلم مدينة نابلس كإقطاع ، علاوة على ما كان لديه من إقطاعات (١٥٩ حـ١ ٤٦) وفي عهد الفاطميين الأواخر تم إعطاؤه مدينة تنيس أيضا كإقطاع (٤١ ص ٢٣٠ وأيضا ٦٠ حـ١٢ ص ١٣١ - ١٣٤ وأيضا ١٩ ص ١٧٩)، وبكلمات أخرى فإن العطايا والمنح هنا كان المقصود بها هو (جملة مداخيل هذه المدن المنوه عنها ، مما يعني أنها كانت نوعا من المكافأة عن الوظيفة الحربية التي كانت من الناحية العملية - في الغرب في العصور الوسطى - تسمى حق المقطعين المؤاجرين) . ومسألة وجود مثل هذه الأشكال من المكافآت للمحاربيين في مصر حتى قبل العصر الفاطمي تحتاج إلى دراسة خاصة ، ونلاحظ فقط أن هذه المكافآت قد اختفت فيما بعد في فترات التطور البالغ الحدود للملكية الخاصة للأرض .

وبدون شك فإن هذا كان مرتبطا بالتطور الهائل في مصر في العصور الوسطى (بالمقارنة مع غرب أوروبا في ذلك الوقت) هذا التطور النقدي الذي بلغ درجة هائلة في « فصل » الملكية العقارية المنقولة والثابتة عن ملكية الأرض ، والسلطان المملوكي التركي الناصر محمد قد أعلن في بداية القرن الرابع عشر عن إلغاء هذه العطايا (١٢١ ص ٦٣) ولكن كانت هناك ممارسات مماثلة لم يتم إلغاؤها ، والقلقشندي في مؤلفه الذي أنهاه في بداية القرن الخامس عشر ، كتب يقول « إن مفهوم الإقطاع في زمانه كان يشتمل على الجزية والزكاة عن قطعان الأغنام والمداخيل من المناجم والعشر (ضريبة من الأقباط) وأيضا المكوس المختلفة التي تعني أنها ضريبة على الممتلكات المدنية » (٦٠ حـ١٣ ص ١١٧) .

(٣٤) ويفترض « ك . كهن » أن جيش صلاح الدين قد احتفظ بكل دخول إقطاعاته الممنوحة له ، ولم يدفع شيئا للحكومة (١٥٠ ص ١١٠) ، وهذا يبدو لي أنه غير متوافق مع الوقائع التاريخية الحقيقية (١٢١ ص ٤٦ وأيضا ٥١ رقم ١٢٥٠) . وفي حالات الضرورة كان من الضروري في العهد الفاطمي المتأخر ، أن يقدم ملاكو الإقطاعات إلى الخزانة ما يفيض عن الحاجة علاوة على المبالغ المتفق عليها رسميا من دخولهم . وهيهات أن تكون هذه الممارسات قد اختفت فورا (٣٦ ص ١٦٨ - ١٦٩) .

(٣٥) والمنهاج للمخزومى ، من المعروف أنه قد صدر منه نسختان ، الأولى فى (١١٦٩ - ١١٧٠م) والثانية فى (١١٨٥ - ١١٨٦م) انظر (٤١ ص ٢٣١ وأيضا ١٧٢ ص ٦٦ - ٦٧) .

(٣٦) والتقويم يقصد دون شك عيد رأس السنة القبطية الجديدة ، والتى صار بعد الغزو العربى يسمى عيد النيروز وهو الاسم الفارسى لرأس السنة ، وهو يوافق ١١ من سبتمبر فى السنوات البسيطة من التقويم الجريجورياني ، و١٢ سبتمبر فى السنة الكبيسة ، وبصرف النظر عن تحريم المعز والحاكم بأمر الله الاحتفال بهذا العيد فإن النيروز قد استمر الاحتفال به كعيد شعبى على امتداد الحكم الفاطمى كله ، وتم تحريم الاحتفال به نهائيا على يد المماليك الأتراك فقط، وكان ذلك فى نهاية القرن الرابع عشر (١٠ ص ٣٣٣) .

(٣٧) النطرون أو النترات أو كربونات الصوديوم : ويستخدم فى معالجة الأقمشة بمحلول حمضى ، وهو يستخرج من الشمال الغربى لمصر (وادى النطرون) ومن شمال شرق مصر أيضا عند فاقوس (٧١ ص ٢٤ وأيضا ٦٠ هـ٣ ص ٤٦٠ - ٤٦١ وأيضا ٦٦ ص ١٠٩) .

(٣٨) وبعد قليل من افتتاح هذه القناة فى (٥١٥هـ) أى (١١٢١ - ١١٢٢م) صار لدى الفاطميين إمكانية الصفح عن المستحقات الضرائبية التى كان من الضرورى على الملتزمين أن يدفعوها إلى الخزانة حتى نهاية هذه السنة المذكورة أعلاه ، وكان إجمالها العام قد بلغ ٢,٧٢٠,٧٦٧ دينارا وزيادة ، وأكثر من ٣,٨١٠,٢٣٩ أردبا من الحبوب ، وأيضا العفو عن الأداء العينى الذى كان يؤدى على شكل رؤوس أغنام أو بلح أو رمان أو عسل البلح أو شمع أو جبن أو جريد النخل ، وكان إلغاء مثل هذه الضرائب المستحقة سببا من أسباب المجاعة التى حدثت فى عهد المستنصر (٦٦ هـ١ ص ٨٣ وأيضا ٦٠ هـ٣ ص ٣٠٥ - ٣٠٦ وأيضا ٢٥١ ص ٢١٥ - ٢١٧) .

(٣٩) والبراوى يستبعد مانجده فى إصدار إنجليزى لكتاب « ت . مومزن » ، الذى يحدد أن مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى مصر ، بمعنى المساحات المروية فى العصر الرومانى، بما يساوى ١٤,٧٠٠ ميلا مربعا ، معتبرا أنها تساوى ٩,٥ مليون فدان معاصر (٢٩١ ص ٢٨)، غير أننا فى نسخة أصلية باللغة الروسية نجد أن الحديث يدور حول هذه المساحة الكلية مقدرا إياها بسبعمائة ميل فى مصر القديمة ، وخمسمائة ميل فى زمن « ت. مومزن » أى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (٢٥٩ ص ٥٧٨ وأيضا ١٠٢ ص ٥١٣) وتأسيسا على معلومات إصدارات الاستعلامات ، حيث تقول إن الميل المربع من الأرض الزراعية يساوى ٢٤٨,٩ فدانا، وأن الفدان الواحد فى نصف القرن كان يساوى ٦٣٦٨ مترا مربعا ، ولكن الفدان المعاصر يساوى ٤٢٠٠,٨ مترا مربعا ، ونجد أيضا أن ٧٠٠ ميل مربع تساوى على وجه التقريب

٢٨٤٦٠٠ فدانا من فدادين العصور الوسطى (ولكن الصحيح هو أن ٥٠٠ ميل تساوى ٣١٨٢١٤ فدانا معاصرا) انظر (١٣٦ وأيضا ١٢٣) .

(٤٠) وعن الحالات المشابهة عن جمع الخراج من الحبوب فى بخارستان فى بداية العصور الوسطى انظر (١٠١ ص ٤٧) وابن مماتى يكتب أن الموظفين الفاطميين لا يسمحون للفلاحين بالاشتغال فى (ضرب الكتان) كى لا يتعرض أداء الخراج للنقصان (٧١ ص ١٥) .

(٤١) ولدى السابقين للمقدسى مثل ابن فقيه (١٤ ص ٨٥ - ٨٦) وابن خردابيه (١٧ ص ٨٣ - ٨٤) وابن رست (٢٠ ص ١٣٦) ويعقوب (٢٢ ص ٣٣٩) وأيضا ابن حوقل (١٥ ص ٨٩) فإننا نجد أن الخراج لم يكن يعنى أبدا سداد الإيجار ، الذى من البديهى أن يكون كذلك .

وفيما بعد ، أى فى القرن الحادى عشر وفى ارتباط مع التطور الذى حدث فى تنظيم الإقطاع فى الخلافة العباسية ، حيث صارت النظرية (الرأى) الأكثر تطورا للفقيه الماوردى تصلح لتطبيقها عن قضايا إعادة إصلاح وتحسين أوضاع الأراضى الزراعية الحكومية . وعن المفاهيم (الآراء) القديمة المتعلقة بالملكية الحكومية للأرض انظر أيضا (١١٨ ص ٣١٦) .

(٤٢) وطبقا لما يؤكد «ف . ف . ستروفة » عن أسباب اختفاء المشاعة المصرية ، فإن أول هذه الأسباب كان هو استخدام القيود الضرائبية « وأن الغزو المقدونى والرومانى واللذين توسع كلاهما فى إمكانية تسويق الحبوب المصرية ، موطدين استغلالهما للمجتمعات القروية فى مصر لأبلغ الحدود .... وفى سنوات سيطرة البطالمة تدهور وضع المشاعات المصرية ، وعند بداية العصر الرومانى فإنها قد انتهت تماما » (١٢٨ ص ٥٤) غير أن «أ . إ . بافلوفسكايا » تفترض أن المشاعات القروية فى العهد البطلمى صارت فقط تتحمل الأعباء المالية وهذا هو ما تبرهن عليه بصورة لا تدحض الوثائق الرومانية (١٠٧ ص ٩٦) وبقاء المشاعات القروية كوحدات لدفع الأتاوات يشير إليه أيضا المؤرخ البولونى « ر . تاوبنشلاج » . (١٢٩) .

(٤٣) وفى الوثيقة الأولى يجرى الكلام عن بيع قطعة من أرض إحدى المشاعات فى إحدى القرى وفى الوثيقة الثانية يكون ضمان المشاعة القروية بنفسها ضروريا لجعل الحكومة تقوم برعاية السدود والقنوات ، وتقوم بتحديد عدد العاملين المخصصين واللازمين لذلك ، وكذلك لتعيين مراقب لهم ، ومن أجل هذا تقدم المشاعة كل ممتلكاتها كضمان لحصيلة الضرائب العادية وكتغطية للخسارات الممكنة .

أما الوثيقة الثالثة والتى احتفظت فقط بشكل جزئى بضمان الصيانة ، فمن المحتمل أنها كانت شبيهة بالوثيقة الثانية (٣ ص ٣٥ - ٤٢ وأيضا ص ٧٨ - ٧٢ ، ص ٨٥) .

(٤٤) وطبقا لرأى «أ . بولياك » ، فإن المشاعات المصرية قد كفت نهائيا عن الوجود بعد الغزو التركى (٢٦٢ ص ٧٠) ولكن « ج . بير » يشير باقتناع إلى أن تحلل المشاعة المصرية قد تحقق فقط فى منتصف القرن التاسع عشر ، وذلك بالارتباط مع التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التى حدثت بين سكان القرى المصرية ، والتى حدثت بسبب الانتقال من رى الحياض إلى الرى الدائم ، والذى نتج عنه تطور الملكية الزراعية الخاصة (١٥٣ ص ٦٩) .

(٤٥) وأبو يوسف ، هو الفقيه الشهير فى القرن الثامن ، وهو يحدد لنا خمسة أنواع من « المزارعة » .

(أ) مالك الأرض الذى يقدم للمستأجر الأرض القابلة للزراعة التى يقوم بفلاحتها بمساعدة مواشيه وأيضا بذر بذورها .

(ب) أساليب فلاحة الأرض الصالحة وبذر بذورها ، وهى تتطلب الإنفاق عليها من كلا الجانبين على أسس متساوية .

(جـ) مالك الأرض الذى يقدم للمستأجر أرضا غير صالحة للزراعة لمدة عام أو عامين وعلى المستأجر – كما فى الحالة الأولى – أن يقوم بإصلاحها وزراعتها بأدواته هو .

(د) مالك الأرض الذى يقدم للمستأجر البذور والثيران ، ويتسلم من المستأجر الثلث أو الربع من المحصول .

(هـ) وفى مثل تلك الحالات أيضا ، فإن على المستأجر أن يفلح الأرض مقابل أن يأخذ السدس أو السبع من المحصول (١٤٢ ص ١٧٥ – ١٧٦) .

(٤٦) من بعض هذه الوثائق يتضح أن اليهود المصريين – الذين كانوا يعيشون فى المدن أو القرى – كان من عادتهم أن يقوموا بتأجير حقولهم وحدائقهم وبساتين الخضار على شكل (إيجار المحاصة) أو (المحاصصة) لأتباع ديانتهم – غير أن التفاصيل عن الحسابات بينهم وبين بعضهم غير موجودة (٤٣ ص ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٢) .

(٤٧) وكما كان فى فترات أخرى من العصور الوسطى ، فإن مصر فى العصر الفاطمى كان بها جماعات خاصة من السكان القرويين يقومون بالصيد « هؤلاء هم الذين يقتاتون من هوايتهم للصيد ، وهم كانوا لا يتخلون عنه لأى تجارة أو حرفة أخرى » .

(٥٧ ص ٧ وأيضا قارن ١٠ ص ٢٤) .

(٤٨) فى أراضى الوقف ، كان من الممكن أن يكون الإيجار « غير فلاحى » وذلك على النحو التالى : فالأرض التى أوصى بها أمير جنود المستنصر (المقصود هنا هو بدر الجمالى – المؤلفة) أن تكون وقفا يستفيد منه ابنه ، صار خلفاء الوزير يؤجرونها نظير مبالغ كبيرة ، وهم كانوا يتكسبون من وراء هذه الأرض ما هو أكثر بكثير من الريع (٧١ ص ١٥، وانظر أيضا ص ١٤ ، ٢٢) .

(٤٩) من المعروف أن أحمد بن طولون ، (٨٦٨ – ٨٨٤م) ، قد سعى إلى تثبيت الإيجارات الفلاحية ، وحرَّم على الملتزمين أن يفسخوا حسب رغبتهم الصفقات مع المستأجرين (حرفيا المزارعين) الذين يكونون فى سنوات المجاعات غير قادرين على أن يقوموا بتسديد التزاماتهم (٦٦ هـ٢ ص ٢٦٧ – ٢٦٨ وأيضا ١٥٩ هـ٢ ص ١٩٧) .

(٥٠) فى وثائق « جينيز » نجد خطابا من أحد المصريين ، وهو لم يشر إلى زمن كتابته ، ولكنه شبيه بمعظم الوثائق المصرية المتعلقة بهذه الفترة الفاطمية ، وهذا الخطاب يستحق الاعتبار نظرا لأن حامله (كاتبه) الذى يسمى نفسه المؤلف يقول « الفلاح أخى » ، و « جويتن » يفترض أن هذا الفلاح صار « قِنًا » لإنسان يستأجر أرضا من أراضى الحكومة ، أو أنه قد تسلمها على شكل إقطاع (٤٣ ص ١١٨) غير أن هذا الفلاح استطاع أن يكون شخصا أو واحدا من الأشخاص الذين يعملون بزراعة أرض المالك ، ولكنه ليس قنا له .

(٥١) حين تبلغ الشمس مدار السرطان ويزداد النيل ، فيرتفع عشرين ذراعا ، عما كان مستقرا عليه فى الشتاء ، وهكذا يتزايد يوما بعد يوم ، وقد أعدوا له فى مصر مقاييس وعلامات ، ورتبوا عاملا وظيفته ألف دينار للمحافظة عليها ولتسجيل الزيادة .... وحين تبلغ الزيادة ذراعا كاملا ، تضرب البشائر ويفرح الناس ، حتى تبلغ الزيادة ثمانية عشر ذراعا ، وهى الزيادة المعهودة ، يعنى أنه كلما قلت الزيادة عن ذلك ، قيل إن النيل ناقص .... وما لم يصل الارتفاع إلى ثمانية عشر ذراعا ، لا يأخذ السلطان الخراج (٥ ص ١٠٠) . والذراع مقياس للأطوال يساوى طول ذراع من المرفق حتى نهاية الإصبع الوسطى ، وهذا يعنى أن طوله بالتقريب ٦٤,٦٢ سم (٣٦ ص ٦٢) ، وابن زولاق يقول إن الفيوم كان به ٣٦٠ قرية ومن هناك كان يأتى كل عام ألف دينار (٣٣ هـ٢ ص ٩٣٥ – ٩٣٦) ، وهذا لا يتطابق مع ماتذكره المصادر الأخرى من أخبار ، وذلك لأن الخراج عادة كان يجىء على أربعة أقساط فى السنة ، وأحيانا كان مصطلح الخراج يعنى الضريبة المجباة من سكان المدن (١١ ص ١٥) .

(٥٢) وبدون أدنى شك ، فإن الخزانة على سبيل المثال عندما كانت تبيع الأرض ، فإن الحكومة كانت فقط

تفقد الأرض « الممنوحة » كمالك، ولكنها كانت تحتفظ بسيادتها على الأرض ، وفى هذه الحالات ، فإن قسما من الإنتاج الزائد (أى نصيبيا محددا من الخراج المجموع بواسطة الحكومة « كحق سيادة » قد كف عن أن يكون ريعا) ولكن للأسف فإن وجهة النظر هذه عن العلاقات المتعلقة بمثل هذه الأرض ، لم نجد لها أى صدى فى مصادرنا .

(٥٣) ونجد لدى «أبو صالح » – وهو واحد من أبناء الفيوم – وصفا تسجيليا لمثل هذه الأراضى « وهنا أرض عامة لم تكن ملكا لأى أحد ، ولكن كل الناس يستطيعون أن يستخدموا لأنفسهم قسما محدودا منها ، تبعا لمقتضى الحال ، وهذه الأرض العامة أو المشتركة بسبعة عشر نوعا مختلفا » ويبدو أن «أبو صالح» ، يقصد هنا بالضبط « الأراضى المتروكة » والتى تقدم الحكومة للعاملين بها شروطا مشجعة (١١ ص ٢٠٢) وعلى الأرجح فإن هذا النص لا ينتمى إلى «أبو صالح» نفسه ، ولكنه اقتطفه من كتاب « فضائل مصر » للمؤرخ المصرى : الكندى (٨٨٧ – ٩٦١م) والمقريزى قدم هذا الاقتباس ذاته ولكن بشكل مختصر (٦٦ حـ١ ص ٢٤٩) .

(٥٤) وكميات من هذه الحبوب لا يستهان بها ، كان يتم نقلها إلى خارج حدود مصر ، هناك فى عسقلان والطور ، حيث كان هذان الميناءان يتسلمان فى كل عام مايساوى ١٢٠ ألف إردب من الحبوب المصرية بنسبة ٥٠ ألف إلى ٧٠ ألف لكل ميناء (٦٦ حـ١ ص ٤٦٥) والمعز فى (١٠٧١م) قد أرسل إلى الحجاز قمحا يساوى ٤٠٠ ألف درهم (٢٩٣ ص ١٩١) (وقد ورد هنا خطأ فالمعز قد توفى فى (٩٧٥م) والخليفة الحاكم فى (١٠٧١م) كان هو المستنصر بالله ، ولذا فالصحيح هنا هو إما المعز فى (٩٧١م) وإما المستنصر فى (١٠٧١م) – المترجم) .

(٥٥) وهذا كان مرتبطا بأن الممتلكات الفاطمية فى الشرق صارت واقعة تحت الاغتصاب الصليبى « فى عهده (الحافظ – المؤلفة) تملك الإفرنج أراض كثيرة ولذلك فإن الفلاحين فى مصر ماطلوا بل ورفضوا دفع الخراج » هكذا يكتب ابن إياس (٧٤ ص ٦٤) .

(٥٦) ونجد عند المقريزى هذه الحكاية عن المتعسفين فى جباية الخراج فى عهد الحافظ ، وهو يقول فيها « إن واحدا ممن انتدبوا بعد « انحطاط النيل » من النصارى الكتاب إلى الأعمال لتسجيل الأرض المفلوحة ، ركب « المعدية » فطالبه المراكبى أن يدفع الأجرة مقابل تعديته ، ولكن الكاتب رفض أن يدفع الأجرة ، ونكاية فى هذا المراكبى ، دون الموظف اسمه فى سجلات دافعى الضرائب (الخراج) .

وفى خلال ثلاثة شهور ، طالبوا هذا المراكبى بثلث الخراج بالرغم من أنه لا يحوز أى أرض ، وفى

البداية ، رفض هذا المراكبي أن يدفع ، وكان هذا سببا فى ضربه بالعصا ، وفيما بعد كان مضطرا لبيع كل ما يملك كى يسدد ما يطالبونه به ، وبعد ذلك توجه إلى القاهرة واستطاع أن يظفر بمقابلة لدى الخليفة – الحافظ – وكاشفه بمصائبه التى حدثت له ، وتوسل إليه أن يحميه ، والخليفة قد أمر بإجراء التحقيق مع كل المسجلين ، وطرد كل الكتبة الأقباط من دواوين الحكومة، غير أن هؤلاء الكتبة وهم يعلمون مدى ولع الخليفة بالتنجيم ، قاموا ببرطلة أحد المنجمين فقام هذا المنجم بتأثير كبير على الخليفة وأقنعه أن « الطالع المتوافق معه بالتمام يحتم عليه أن يعين القبطى أكرم بن «أبو زكريا» مراقبا عاما لكل الدواوين » ففعل الخليفة هذا ، وعندئذ عاد كل الكتبة النصارى إلى أوضاعهم ، وجميعهم صنعوا ماكانوا يصنعونه فى الماضى (٦٦ حـ١ ص ٤٠٥ – ٤٠٦) . ومن المحتمل أن تكون هذه الرواية من وضع مؤلف قبطى فى القرن الثالث عشر * (انظر النابلسى ٣٩ ص ١٤٢ – ١٤٥) .

(٥٧) ومن زكاة الزراعات المثمرة انظر (٧١ ص ١٢ ، ٢١) ، والمقريزى (٦٦ حـ١ ٨٣) يقول إن الزكاة قد أدرجها صلاح الدين فقط فى (١١٧١م) وقد أنشأ بهذه المناسبة ديوانا يسمى « ديوان الزكاة » . وهذا من المستبعد تصديقه ، حيث إن الزكاة عند الشيعة كانت فريضة هامة . ولكن من الممكن أن يكون الديوان الخاص بها عند الفاطميين لم يكن موجودا ، انظر أيضا (٢٩٣ ص ٧٢ – ٧٣) والأتاوة أيضا تسمى عند الصليحيين اليمنيين بالزكاة ، وهى التى كان من الضرورى جمعها وتوجيهها إلى القاهرة بانتظام – على الأرجح فى كل عام .

وتحتوى بعض خطابات المستنصر إلى أحمد بن مكرّم لوما بسبب التسويف والإرجاء فى إرسال الزكاة (٤٩ ص ٣١٦ – ٣١٨) وفى النهاية ، فإن هذا المصطلح فى مصر كان أيضا يعنى ضريبة العشر التى كان يقوم بدفعها البدو الرحل (٢٧ مجلد ١ حـ١ ص ١٨٩ – ١٩٠) .

(٥٨) والمقريزى يعتبر أن مصاريف الضيافة هذه كانت من مشتملات الخراج (٦٦ حـ١ ص ١٠٣ وأيضا ٢٩٠ ص ٣٣٠) .

(٥٩) ومن القمح أو الشعير ، صاروا يأخذون دينارين ونصف بدلا من ثلاثة دنانير ، وفيما بعد صاروا يأخذون إردبين من الفدان (٧١ ص ٧٩ وأيضا ٦٠ حـ٣ ص ٤٥٢) .

---

* هذه الحكاية عند المقريزى طويلة ومكتوبة بأسلوب صعب على القارئ العادى ، والمؤلفة قد اختصرتها جيدا ، ونحن استفدنا من المقريزى ومن ملخص المؤلفة ووضعناها بهذا الشكل – المترجم .

الفصل الثالث

الحرف والتجارة

١ - أنواع الحرف المدينية

كانت المدن فى العصر الفاطمى هى مراكز الحرف والتجارة فى مصر ، وأغلبية هذه المدن وعلى رأسها الإسكندرية كانت هكذا منذ الزمن القديم ، ثم انضمت إليهم مدينة الفسطاط التى تأسست بعد الغزو العربى ، لتكون معسكرا حربيا بالقرب من المدينة القديمة « بابليون » .

وسرعان ما انضمت مدينة القاهرة التى أسسها جوهر الصقلى بالقرب من الفسطاط إلى هذه المدن ، حيث تطورت وصارت لها المكانة الأولى بعد انتقال السكان إليها من العاصمة القديمة[1]

وتقسيم العمل الاجتماعى الذى وصل إلى أبلغ الحدود ، قد أدى إلى نمو عدد الحرف وأقسامها ، ففى وثائق جينيز تم إحصاء مالايقل عن ٢٦٥ مصطلحا ، تدل على التخصص الحرفى ، بينما كان هذا الرقم فى العهد البيزنطى لا يتجاوز ١٨٠ مصطلحا (٤٣ صـ ٩٩ ، وأيضا ١٣٣ صـ ١٤) .

والمكانة الأولى بين هذه الحرف فى العصور الوسطى ، كانت تشغلها الفنون القديمة لإنتاج النسيج ، وذلك كما كان الشأن دائما فى العصور السحيقة .

أما الإسكندرية ودمياط ودبيق (وهى قرية فى ضواحى دمياط) وتنيس (التى تقع على الفرع الشرقى للنيل) وشطا ، فقد كانت جميعا تمثل المراكز الأساسية لصناعة النسيج الكتانى ، حيث إن هذه المدن تقع شمال البلاد فى ذلك المناخ الذى تجود فيه زراعة أفضل أنواع الكتان ، وحيث رطوبة الهواء العالية التى تساعد على برم أو غزل الخيوط .

والأنسجة الكتانية صارت فى العصر الفاطمى - يتم إعدادها فى « تونة» وهى قرية بين تنيس ودمياط ، وأيضا فى أماكن أخرى من الدلتا (٢٩١ صـ١٣٢ وأيضا ١٥ صـ ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٥)

وأجود أنواع الأقمشة الكتانية المعروفة كانت هي الشارب ، والبوقلمون والسكلاتون والمقصب والدبيقي ، والأنواع الثلاثة الأولى كان يتم إنتاجها في تنيس « في مدينة تنيس ينسجون البوقلمون الذي لا نظير له في أي جهة غير تنيس ، وهو نسيج مذهب يتلألأ لونه في كل أوقات النهار بألوان أخرى ، وتصدر أثوابه من تنيس إلى المشرق والمغرب » هكذا كتب ناصر خسرو (٥ صـ٩٥ وانظر أيضا ٣٠ صـ٢٠١) .

وهناك نسيج آخر يسمى التكالي، وهو مذهب اللون أيضا دون ذهب ولكنه موشى، وفي هذه المدينة كان هناك خمسة آلاف نول للنسيج ، وعشرة آلاف دكة (مقعد) (٧٤ صـ ٥٠ وأيضا ٦٦ جـ١ صـ٧٧ ، ٤١٣) . وفي دبيق كانوا أيضا يصنعون الأقمشة الكتانية المزدانة بالمذهبات والمطرزات [٢] .

وشهرة الأقمشة الكتانية المصنوعة في مدينة الإسكندرية كانت ذائعة إلى أبعد الحدود، أما دمياط فاشتهرت خاصة بالمقصب الأبيض (٥ صـ ٩٥) .

وناصر خسرو يروى لنا حكاية أسطورية تعبر بوضوح عن الأساس الواقعي لها، حيث يقول : « أنا قد سمعت أن سلطان الروم كان قد أوفد رسولا ليعرض على سلطان مصر أن يعطيه مائة مدينة على أن يأخذ تنيس فلم يقبل السلطان ، وكان قصده من هذه المدينة القصب والبوقلمون » (٥ صـ٩٦)

وفي مدن مصر الوسطى والعليا كانوا يقومون بإنتاج الأقمشة الحريرية مثل الشيلان والسجاجيد ، أما الملابس الحريرية فكانت أسيوط هي المدينة المشتهرة بها حتى في أرمينيا ، ومدينة سمالوط اشتهرت أيضا بتصنيع صوف الماعز والخراف [٣] وفي مصر كانوا أيضا ينتجون الكتان الحريري ، فمن المعروف وعلى سبيل المثال أن « برجوان كان لديه إلى جانب الثروات الأخرى آلاف من قمصان الحرير السكندري ، وأقمشة حريرية من إنتاج مدن : القاهرة والبهنسا وشطا» [٤] .

وكانوا يستخدمون في هذه الصناعة أساسا ، الغزل الحريري المستورد من صقلية وسوريا وإيران والعراق ، وعادة ماكانوا يقومون بخلط خيوط الحرير بألياف الكتان وببعض الألياف الأخرى التي كانت كلها من الخامات المحلية [٥] .

والظروف المناخية لم تكن موائمة لتربية دود الحرير ، فمن المعروف ، أن اليهود السوريين الذين قد هاجر منهم إلى الفيوم خمسمائة يهودى قد قاموا بزراعة أشجار التوت وتربية دود القز، وذلك فى القرن الثانى عشر (٦)

ومن الواضح أن سيطرة اليهود على حرفة نسيج الحرير ، كانت لها علاقة بالتجار اليهود الرضانيين الذين كانوا قد وضعوا أيديهم على تجارة غرب أوروبا مع الشرق ، واستطاعوا من خــلال سفرياتهم إلى الصين التعرف على كل مهاراتهم فى هذه الصناعة (٤٣ صـ ١٠٤) وعن مصطلح الرضانيين انظر (٤٣٤ وأيضا ١٧٦) .

وقد حدث التخصص الدقيق فى هذه الحرفة ، عندما توافر وجود الأشخاص القــادرين على تربية ديدان القز ، تلك التى تتــغذى على ورق التــوت ، ثم تقــوم بلف الخيوط على هيئة شرانق ، ويقومون بفك هذه الخيوط ونســجها أقمشة . . . إلخ (٤٣ ص ١٠٤) .

أما زراعة القطن فى مصر فى العصر الفاطمى ، فكانت قليلة جداً ، ولم يكن جنيه يتم بوفرة ، لذلك كانت المنسوجات المصنوعة منه غير متوافرة ، ولكن كان يتم خلط خيوطه بالألياف الأخرى ، وفى عهد الفاطميين ظهرت فى مصر أنواع جديدة من الكتان لم تكن معروفة حتى ذلك الوقت ، فمثلا ظهر الكتان الخسروانى ذلك الذى كانت تصنع منه المنسوجات على طراز المنســوجات الســاسانية فى عهد خسرو أنوشروان (٢٩١ ص ١٣٠) ، وكان هناك أيضًا نوع من الكتان الفائق الجودة ، وكان مخصصا لصــناعة أقمــشة التنــجيد ذات الجودة العالية وهى المعروفة بالطبارستانى (٤٣ ص ٥٠) ، وهذه المنسوجات الفاطمية كانت متينة جداً ، ومتعددة الأنواع للغاية فى الصناعة والصباغة ، حيث صارت الصباغة على سبيل المثال تساوى ربع قيمة المنتج النهائى ، وصــار الحرفيون متخصصين طبــقا لأنواع الصباغة التى يســتخدمونها (الزعفران – السماق – الزنجفر(*) – النيلة) .

والتقصير (التبييض) ، والتلميع (الصقل) والتوشية والتطرين ، صار لكل منها أيضا متخصصوها (٤٣ ص ١٠٧ – ١٠٨) وكان يتم زخرفة المنسوجات بتصوير

* الزنجفر : هو كبريتيد الزئبق ولونه أحمر وأزرق ، أما السماق فهو أحد التوابل ويعطى لونا أصفر ضارب للحمرة– المترجم .

الطيور والحيوانات عليها ، وأيضا كان يتم توشيتها وزخرفتها بالرسوم النباتية وبأشكال الحروف الكتابية ، وكان ينقش عليها أيضا عادة اسم الخليفة أو الوزير الذى أمر بصناعتها وأيضا مكان وزمان إعدادها ، وأحياناً اسم « صاحب الطراز » وحتى اسم الحرفى نفسه . والمنسوجات الكتانية المعدة كملابس بهذه الصورة ، كان من الممكن استخدامها بطريقة غير مباشرة كوسيلة للدعاية الإسماعيلية (انظر على سبيل المثال ٣) .

وعن كثرة وتنوع المنسوجات ، من الممكن أن نستعين بوصف لثروات الفاطميين يتضمنه كتاب الخطط للمقريزى حيث يقول : ومنسوجات وملابس الخلفاء وأعضاء الأسرة الحاكمة كانت توضع فى المخازن والمستودعات التى كان أهمها ما يعرف « بدار الكسوة » التى أسسها المعز لدين الله (٦٦ حـ١ ص ٤١٥) وكانت حيازة الملابس والمنسوجات تعبيراً أو مقياساً للثروة ، فقد كانت تشكل قسما هاما من كنوز الخلفاء التى تنتقل إلى ورثته ، ويشتكى الأقربون منهم إذا لم يأخذوا نصيبهم منها ، حيث إنها فى ظروف الحاجة كانت تتحول إلى نقود .

وانتشرت فى عهد الفاطميين أيضا العادة العباسية الخاصة بتوزيع الملابس و« الخلع » المكرمة فى مناسبات الأعياد والاحتفالات ، وذلك بهدف التشجيع على القيام بالمآثر. وشهادات ووثائق تسليم هذه الهدايا بواسطة الدواوين الحكومية علاوة على المنح والإنعامات التى تتفق مع درجة أو رتبة المتسلم تظهر أن الأمراء – على سبيل المثال – هم أولئك الذين كانوا يتسلمون الملابس المصنوعة من الدبيقى والعمائم المصنوعة من الأقمشة المقصبة والمطرزة بالذهب قد صاروا فى مقدمة من يتم التوزيع عليهم فى عهد العزيز . وفى عهد الوزير الأفضل تم توزيع ٨٧٧٥ رداءً بهذه الطريقة من دار الكسوة ، وحتى فى زمن المجاعة الكبرى (الشدة العظمى) فى عهد المستنصر ، تم سرقة معظم هذه الملابس والأقمشة وبيعها ، وذلك للحصول على المؤن كما هو واضح ، وتجددت هذه السرقات فى عهد الوزير مأمون البطائحى فى (١١٢٢ – ١١٢٣م) حيث تم إخراج ١٤٣٠٥ رداء (٦٦ جـ١ ص ٤٤٠) .

وكان لدى الوزراء والأعيان الآخرين مستودعات ومخازن للملابس ، وهكذا فإن مستودع جوهر القائد كان به ٧٥ ألفًا من ملابس الحرير الديباجى ، وآلاف من قطع

القماش المقصب بالزمرد ، وقد بقى منها بعد حوادث برجوان ٢٦١ قطعة من الأقمشة المختلفة ، وأيضاً آلاف من السراويل الدبيقية علاوة على ما سبق التنويه عنه . وكان لدى مأمون البطائحى ٣٠٠ صندوق مملوءة بالأقمشة ، التى كانت من بينها الأقمشة الحريرية المصنوعة فى كل من تنيس ودمياط ، وبعد موت الوزير الأفضل تبين أنه قد كان لديه ٩٠٠ رداء من الديباج، ٥٠٠ صندوق من منسوجات دمياط وتنيس . . . إلخ ، انظر على سبيل المثال (٧٤ ص ٥١ - ٥٢ ، ٦٣ ، وأيضًا ١٣ ص ٢٦٥ ، ٤٨٦ ، وأيضًا ١٨ ص ٤٧ وأيضا ٧٣ ص ٧٠) .

ومضاعفة قوات الجيش أدت إلى زيادة الطلب على المنسوجات الخاصة بالخيام والمعسكرات والأعلام وأشرعة السفن وواجهات الصوارى .

أما عن تصنيع المعادن فقد كان يحتل المكانة الثانية بعد صناعة النسيج ، فالذهب والفضة لازمان لصناعة سك النقود ولإعداد الأدوات الخاصة بإظهار العظمة والأبهة مثل العقود والأساور والخواتم ، وأيضًا اللازمة لتزيين السرج والسيوف والكتب[٧] ، وكان هناك أيضاً استخدام واسع للأوانى الفضية حيث يكثر الحديث عن تلك المصنوعات فى مصادرنا[٨] عند وصف ثروات الفاطميين .

أما صناعة النحاس والبرونز فكان من المعتاد إعداد حاجات ولوازم القصور منها وكانت تُشكَّل على هيئة طيور وحيوانات ، وعلى ما يبدو فإن هذه الصناعة كانت تتم بإدماج هاتين المادتين معًا[٩] .

وعلى الأغلب فإنهم كانوا يصنعون الأجراس من النحاس الأصفر للدواب والمطايا التى يركبونها ، ونجد لدى جينيز تنويها عن الحرفيين المتخصصين فى تبييض النحاس (أى جلاء صدئه) وجلفطته وصقله وتلميعه ، وهذه الأوانى النحاسية كان يتم تطعيمها غالباً بالذهب أو الفضة ، حيث كان فن تكفيت أو تطعيم هذه المعادن واسع الانتشار ، ففى العاصمة - القاهرة - كان هناك سوق خاص للمشتغلين بهذه المهنة (٦٦ جـ٢ ص ١٠٥)[*] ، وكانت هناك أيضا الصناعات التصديرية وصناعة الزجاج ، وكانوا يستخدمون أكسيد الرصاص فى الأعمال الطبية .

* وحرفيوها كانوا يسمون بصناع الكُفت - المترجم عن المقريزى.

الحديد لم يكن موجودا فى مصر ، وكميات الحديد القليلة التى كانت فى مصر ، كان يتم استيرادها من صقلية والمغرب وأوروبا ، وكانت صناعة الحرير متمركزة فى القاهرة ، وفى تنيس ، حيث كانوا يصنعون منه أدوات البناء والأدوات اللازمة للمنازل ، ومعظم الحدادين فى المدن كانوا متخصصين فى إعداد حدوات الأحصنة ، والسكاكين والملاعق ، وكان بينهم من كان متخصصا فى إنتاج السكاكين المحدّبة للقصابين (الجزارين) ومنهم من كان متخصصا فى صناعة الإبر أو أمواس الحلاقة أو المغارف . . . إلخ (٤٣ ص ١٠٩ وأيضا ٥ ص ٩٧) وكان اليهود يمثلون أغلبية هؤلاء الحرفيين المشتغلين فى صناعة هذه المعادن ، بالرغم من أنهم لم يكونوا محتكرين لها .

وينبغى الإشارة إلى صناعة العاج من أنياب الفيلة التى كانوا يستجلبونها من زنزبار ومن أفريقيا الوسطى ، وذلك لاستخدامه فى التطعيم والتكفيت وفى إعداد الشطرنجات والأحقاق الخاصة بالعطور ، وأيضا فى أعمال الموزاييك والفسيفساء[١٠] (٢٩١ ص ١٧٣ - ١٧٥) .

وإجمالاً فإن تطور صناعة الزجاج والخزف قد بلغ مداه ، وكانت هذه الصناعة متمركزة فى تنيس والفسطاط والفيوم والأشمونين والإسكندرية ، وهى المدن التى كانت مشهورة أيضاً بهذه الحرف فى العصر البيزنطى ، وصناعة الزجاج كانت لازمة فى تشييد القصور ، وكانت أيضا ضرورية لصناعة الفوانيس والمصابيح[١١] ، فقصور الخلفاء كانت حافلة بمنتجات فى غاية الدقة مصنوعة من الزجاج ، وكانت المصنوعات الزجاجية تستخدم أيضاً فى التجارة مع النوبيين كوسيلة للتبادل بدلا من النقود (٥ ص ٩٩) حيث كانت القطع الزجاجية تستخدم بدلا من العملات الصغيرة (انظر ما سيأتى بعد) ، أما البلور الجبلى ، فكانوا يصنعون منه الكؤوس والأقداح والأباريق والفناجيل والأحقاق والزجاجات الصغيرة . وفى خزائن الخلفاء ولدى الأعيان ، كان هناك الكثير من الأدوات البلورية : فبعد موت جوهر كان فى خزائنه- على سبيل المثال- عشرة آلاف طبق من الصحون الفضية والبلورية وغير ذلك (٧٤ ص ٥١) وفى زمن المجاعة الكبرى تم توزيع ١٨ ألفًا من مصنوعات الكريستال من خزائن الخلفاء ، كانت قيمتها تتراوح ما بين ثمانمائة وألف دينار ، وكانت تتضمن ٩٩ طستا وإبريقا[١٢]، والكثير من هذه الأوعية ظل باقيا حتى بعد موت العاضد .

وكان اليهود يقومون بصناعة الزجاج أيضا، وبشكل مختصر جدا سنوضح ذلك ، إذ إن كثيراً من هؤلاء كانوا يأتون إلى مصر منحدرين من السواحل الفلسطينية واللبنانية (ما بين عكا وطرابلس) حيث كانت هذه الحرفة معروفة هناك منذ الأزمنة القديمة (٤٣ ص ٥١ ، ١٠٩ - ١١٠) أما صناعة الخزف فكانت فخر الحرف المصرية كلها فى ذلك العصر ، وكانت على الأغلب بيضاء أو زرقاء اللون ، أو كانت خضراء أو ذات بريق معدنى ، وكانت هذه الأوانى والأوعية تستخدم لحفظ وتخزين العطور ، وللاغتسال والوضوء ، وأيضا لغسل اليدين قبل الأكل وبعده وكانت فيما يبدو يتم تصديرها أيضا إلى خارج البلاد .

أما الأوانى الفخارية المطلية بالميناء ، فكانت تصنع من الطمى النيلى ، وأفضل أنواع هذا الطمى أو الغرين كان فى مصر العليا عند أسوان (١١ ص ٦٦) ، وفى هذه الأوانى كانوا يحفظون الخل والعسل والسمن والمشروبات المختلفة ، وكان يتم إنتاجها ليس فى المدن فقط بل وأيضاً فى الأماكن القروية ، وناصر خسرو يكتب لنا أن «البقالين والعطارين وبائعى الخردوات كانوا يعطون هذه الأوعية اللازمة لمن يبيعون ، وكانت مصنوعة من الزجاج أو الخزف للمشترين حتى لا يضطروا إلى حمل أوعية معهم » (٥ ص ١٢٥) ، وكان يقوم بهذه الصناعات الفخارية والخزفية متخصصون ، حيث كان لكل نوع من هذه الأوانى أسطى أو معلم (أباريق ضيقة الحنك وليس لها بزبوز - أطباق شفافة وكانت شبيهة بالخزف الصينى . . . إلخ) (٤٣ ص ١١١) .

وهى فعلا كانت تحاكى أو تماثل الخزف الصينى بل وأيضا الزجاج والفخار (٢٦٨ ص ٨١ وما يليها) .

وبدأت مصر أيضا فى العصر الفاطمى ، صناعة الورق ، الذى كان فى السابق يأتى عن طريق تبادل منتجات الحرف القديمة لصناعة اللفائف الورقية وأيضا ما كان يسمى بورق الرق(*) .

واللفائف سرعان ما دخلت فى الاستعمال ، أما ورق الرق فقد استمر يستخدم فى نسخ الرسائل والمكاتبات ، ونسخ الكتب المقدسة المسيحية والإسلامية ، وعقود

* ورق الرق : هو نوع قديم جدا من الورق - المترجم .

الزواج ووثائق تحرير العبيد . . . إلخ (٤٣ ص ١١٢ وأيضا ١١ ص ٦٦) ، وصار يتم تصنيع الورق من الألياف الكتانية المخلوطة بألياف القطن التى كانت تستورد أحياناً من سمرقند، وبالتوازى مع تطور إعداد وصناعة الورق ، ازدهر فن تجليد الكتب حيث كانوا يستخدمون فى هذه الصناعة الجلد والديباج والحرير الأطلسى ، وهكذا ، فإن الهدية المقدمة من صلاح الدين إلى نور الدين فى سنة (١١٧٢ - ١١٧٣ م) تضمنت إلى جانب أشياء أخرى كثيرة ثلاثة مجلدات ، تم تغليفها بالأطلس الأزرق السماوى ، ووضعوا لها مغاليق (أقفال) على شكل إسطوانة ذهبية ، وأيضا عشرة مجلدات مغطاة بالديباج ذى اللون الفستقى وأحد هذه المجلدات كان له « مشبك » ذهبى (٢٩ ص ١٦٣) .

وكان لدى الفاطميين أيضا خزانة كبرى للكتب حيث كانت تتضمن ما لا يقل عن ستمائة ألف كتاب، وكان الخلفاء يستأجرون النساخ والكتبة لكى يقوموا بنسخ الكتب ، ومنها تلك الكتب المنتجة فى البلاد الأجنبية ، وهكذا استطاعوا أن يقتنوا ذخائر البلاد الأخرى من الكتب فى نصف قرن ، وعلى منوال الخلفاء ، تابع الوزراء الاستفادة التامة من معارف الآخرين[١٣] ، ومعظم هذه الكتب كانت فى خزانة القصر حيث تم نقلها فيما بعد عند افتتاح دار الحكمة فى عهد الحاكم ، وسوف نتكلم عن الموضوع فيما بعد .

ولقد حدث تطور هام وبالغ فى حرفة صناعة ودباغة الجلود بعد أن صار العمل بها منتشراً لأبلغ الحدود ، حيث صارت هناك أنواع نادرة جدا من الجلود، التى يتم جلبها من إثيوبيا والنوبة ، وكانوا يصنعون منها الصنادل والنعال والخرائط الجغرافية وأيضا كان يتم زخرفتها، وبشكل رئيسى يصنعون منها السرج لدواب الخلفاء والأعيان (٥ ص ١١٢ ، ١١٦ ، ١٢٢) ، وفى خزائن القصر كانت هناك كميات هائلة من هذه السرج ، مصنوعة من الجلد ومطعمة بالذهب والفضة ، والبعض منها كانت تتراوح قيمته ما بين ألف إلى سبعة آلاف دينار (٦٦ جـ٢ ص ٩١ - ٩٢) ، ومن أنواع الجلود المحلية قاموا بإعداد الأنواع الرخيصة الثمن والأكياس والغرارات الجلدية المختلفة الخاصة بالأسفار طويلة المدى ، وصنعوا من الجلود أيضا قنينات لحفظ الخمور والسمن ، والقرب وزقاقات السقائين وصارت هذه الصناعة منتشرة حينئذ إلى أبلغ الحدود[١٤] .

وقاموا بزراعة وتربية الأشجار ذات الأصل المحلى مثل أشجار السرو والأكاسيا والنبق والسيكامور (الجزورين) ، وحيث إن هذه الأنواع من الأشجار لم تكن تمتلك درجة كافية من الصلابة ، مما اضطرهم إلى استيراد الأنواع اللازمة من فينيسيا وكرواتيا ودلماسيا(*) وسوريا وآسيا الصغرى وذلك مثل (أشجار السنديان والأرز اللبنانى وأشجار الصنوبر) ، ومن السودان أشجار الأبنوس ، ومن الهند أشجار الساج وأشجار الصندل ، وصنعوا من الأشجار ذات الأصل المحلى قباب الأبنية والأبواب والمقابر والمحاريب وجذوع العواميد ، وعادة ما كانوا يقومون بتزيينها وزخرفتها بالرسوم المختلفة لمشاهد المعارك القتالية والصيد . . . إلخ ، ومن هذه الأشجار المحلية أيضاً كانوا يقيمون هياكل المراكب ، وينجرون الأثاث وأدوات رفع الماء (مثل الشادوف والساقية – المترجم) والطواحين والمحاريث والمعاصر والمكابس وأنوال النسيج وغير ذلك من الأدوات اللازمة للإنتاج (٢٩ ص ١٧٠) .

وصناعة البناء أيضا تطورت بعد إنشاء القاهرة ، فقد سعى جوهر لحماية هذه العاصمة الجديدة من القرامطة الذين كانوا يحاصرون القاهرة ، وذلك ببناء الأسوار العريضة ، ذات الدعامات القوية التى كانت تتسع لاثنين من الخيل ، وفى عهد بدر الجمالى الذى سمح بالإقامة للمحاربين فى القاهرة (وهم كانوا يقيمون قبل ذلك فى الفسطاط) تم إنشاء أسوار جديدة وإقامة البوابات الثلاث(**) المعروفة بواسطة البنائين الذين كان يقودهم معلمون بيزنطيون موفدون إلى هذا الوزير من إديس(***) وتم أيضاً تشييد العديد من المساجد الجديدة فى مدينة القاهرة فى عهد الفاطميين وأيضا تم تعمير وتجديد المساجد الجديدة ، وعلاوة على هذا فإن عمارتهم كانت لها خصوصيتها (حيث كانت أساسا تستخدم الحجارة والأقواس أو العقود ذات النمط القبطى أو المسيحى بشكل عام) ثم إنهم أقاموا الأضرحة والأبراج والقصور والحمامات والأسواق المسقوفة المعروفة بالقيساريات، وظلت المادة الأساسية المستخدمة فى البناء عندهم هى « الطوب النئ » وكان لديهم أيضا الحرفيون ذوو التخصص الدقيق ،

* دلماسية : إقليم تاريخى فى غرب البلقان – المترجم .

** البوابات الثلاث للقاهرة هى باب الفتوح ، وباب النصر ، وباب زويلة . – المترجم .

*** إديس : مدينة هى جنوب بلاد ما بين النهرين وكانت عاصمة للمملكة التى حكمت من ١٣٢ ق.م إلى ٢١٦ م فى عهد الإمبراطور الرومانى كاركالا وأصبحت مستعمرة رومانية – المترجم .

فكان لديهم الحرفيون الممتازون فى نقش الجدران ، والحرفيون المختصون فى تبليط الأرضيات ، وأيضا كان هناك المحارجية أو الجصاصون ، ومن يقومون بتكسية الجدران بالرخام (الرخامون) ثم كان هناك أيضا صانعو الأفران والمواقد ، والرسامون المزخرفون (النقاشون) ، والمساحون ، وخراطو الخشب ، وصانعو الصناديق (الصنادقية) وصانعوا الأقفال . . . إلخ (٤٣ ص ١١٣) [١٥] .

والاحتياجات الحكومية هى التى مهدت السبيل لهذا التقدم الهائل فى صناعة السفن أيضا ، ففى عهد العزيز تم تشييد ترسانة لبناء السفن فى مدينة الفسطاط ، حيث تم صناعة ستمائة سفينة (٦٦ جـ ٢ ص ١٩٥ – ١٩٦) [١٦] وكانت هناك أيضا مراكز لصناعة السفن فى كل من الإسكندرية ودمياط اللتين ظلتا كما كانتا عليه ، وسفن الأسطول الحربى الفاطمى كانت كثيرة وظلت كذلك حتى نهاية حكمهم ، وفقط عندما استولى الصليبيون على بلبيس وكان فى عزمهم الوصول إلى القاهرة ، قام شاور بإحراق ميناء الفسطاط ، وبإحراق مراكب الأسطول حتى لا تقع فى أيدى الأعداء (٦٦ جـ ٢ ص ١٩٣ – ١٩٤) وقد تم أيضا بناء الكثير من السفن والمراكب التجارية ، والتى كانوا يبيعونها أحيانا لشخصيات مستقلة ، ولكن معظمها كان فى ملكية الحكومة (أو الخليفة وذلك لأن الحكومة تختلف تماماً عن المقصود هنا) ، وطبقا لما كتبه ناصر خسرو « كان لدى السلطان المستنصر إحدى وعشرون سفينة ، وقد عُمل لها حوض خاص قرب القصر، فى اتساع ميدانين أو ثلاثة ، وطول كل سفينة منها خمسون ذراعاً وعرضها عشرون ذراعاً ، وكلها مزينة بالذهب والفضة والجواهر والديباج . . وهذه السفن كلها مربوطة فى الحوض كالبغال فى الإسطبل » (٥ ص ١١٨) ويخبرنا أيضا أن فى مدينة تنيس « يرابط حولها ألف سفينة دائما ، منها ما هو للتجار* وكثير منها للسلطان» (٥ ص ٩٦) .

وكان إنتاج المواد الغذائية بغرض عرضها للبيع فى المدن الكبيرة منتشرا جداً ، وكان يتسم أيضا بالتخصص الدقيق ، وفى وثائق جينيز كان يوجد بين هؤلاء الحرفيين

* وردت عند المؤلفة (منها ماهو للأقباط) .. أما النسخة التى تحت يدنا وهى ترجمة يحيى الخشاب فالمكتوب بها (منها ماهو للتجار) ومن الجائز أن النسخة التى رجعت إليها المؤلفة تختلف . أو أنها رجعت للأصل الفارسى أو أن الخطأ راجع إلى تشابه الكلمتين فى الروسية – المترجم .

الموجودين بالعاصمة ؛ الخبازون والقصابون الصغار ، وبائعو اللحوم . .. إلخ (٤٣ ص ١١٣ – ١١٥) .

وكان من الممكن شراء الدقيق والخبز والكثير من أطباق الطعام الجاهزة من الأسواق مباشرة، وكانوا يصنعون نوعا رخيصا من زيت الزيتون ، حيث كانت أشجاره متوافرة فى البلاد كلها وخاصة فى ضواحى الإسكندرية والفيوم(١٧) ، أما الأنواع الممتازة من زيت الزيتون فكان يتم استحضارها من سوريا وشمال وغرب إفريقيا ، وكان الزيتون يستخدم فى إعداد الصابون وتجهيزه بالفسطاط والإسكندرية وأحياناً كان يتم جلب الصابون من سوريا (٦٦ حـ١ ص ٤٢٢) وكانت هناك أنواع أخرى من الزيوت ، تستخرج من السمسم ، وكانت قليلة الاستخدام فى مصر ، وأحيانا كان يتم استيراده ، واشتهرت مصر أيضا بزيت البلسم حيث كانوا يستخدمونه بشكل خاص فى الطب وفى الروائح العطرية(١٨) .

وانتشرت أيضا فى العصر الفاطمى صناعة الخمور ، حيث كانوا يعدون النبيذ الكرمى فى الفسطاط والقاهرة والإسكندرية ، وفى بعض القرى كانوا يقومون باستقطار المشروبات الكحولية من خمير القمح والشعير (٢٩٠ ص ١٧٣ وأيضا ٥٣ حـ ١ ص ١٤٩ – ١٥٤) .

والحاكم منطلقا من نظرة دينية* ضيقة قام بتحريم الخمور فى (١٠١١ م) وأيضا حرم بيع الزبيب والعنب ، كما أمر بتقليع أشجار اللوز وإلقائها تحت أرجل الثيران ، وأمر بحرث الأراضى التى كانت مزروعة بالكروم ، علاوة على أنه قد أمر بإلقاء خمسة آلاف جرة من العسل الأسود فى النيل بعد أن أمر بالاستيلاء عليها من المحلات ، لأنه كان يخشى أن يتم استخدامها فى صناعة الخمور .

وناصر خسرو يكتب عن الحاكم فيقول « ولا أحد منهم كان يجرؤ على شرب الخمر ، ولا كانوا يشربون الفقاع (البوظة – المترجم) – فقد قيل إنه مسكر ، فهو محرم » انظر على سبيل المثال (٥ ص ١٠٩ وأيضا ٧٤ ص ٥٢ وأيضا ٦١ حـ ١ ص ٣٧٩ وأيضا ١٣ ص ٢٨٤ – ٢٨٥ وأيضا ٥٣حـ ١ ص ١٧٣) .

* هذه ليست نظرة دينية ضيقة ، حيث إن الدين الاسلامى ذاته له رأى خاص فى تحريم شرب الخمر – المترجم .

غير أن مثل هذه الأعمال وما يماثلها ، من المستحيل أن تعتبر أساساً لاستنتاج أن الفاطميين احتكروا صناعة السكر (كما يفترض على سبيل المثال «ج . ماتسويل») (٢٠٧ ص ١١) وعن مناقشة هذه القضية انظر (٢٩١ ص ١٧٩ – ١٨٠) .

وصناعة السكر فى العصر الفاطمى نمت وازدهرت ، حيث كان ذلك مرتبطا إلى حد ما بإقامة الأعياد والاحتفالات الشعبية الجديدة ، وأيضا بإقامة الاحتفالات التى كان يقوم بها القصر فى ذلك الوقت .

وفى عهد العزيز تم إنشاء مستودع خاص للسكر والحلويات الأخرى يسمى «دار الفطر» (٦٦ حـ ١ ص ١٢٥) ، وفى المصادر كثير من الكتابات عن توزيع الحلوى بمناسبة رأس السنة الجديدة ، ويوم عيد مولد النبى ، ويوم افتتاح القناة (يقصد قناة أبو المنجا – المترجم) . . . إلخ ، « يقال إن راتب السكر فى ذلك اليوم الذى ينصب فيه مائدة السلطان خمسون ألف مَنّ(*) ، وقد رأيت على المائدة شجرة أعدت للزينة تشبه شجرة النرنج(**) ، كل غصونها وأوراقها وثمارها مصنوعة من السكر ، ومن تحتها ألف صورة وتمثال مصنوعة كلها من السكر أيضا »(١٩) هكذا كتب ناصر خسرو (٥ ص ١٢٩) .

ورخاء مصر ومكانتها الدولية قد جذبا إليها العديد من حرفيى البلدان الأخرى وقد سبق الكلام عن هجرة يهود من الدولة البيزنطية ، ومن وثائق جينيز يتضح أن من بين المشتغلين بالفسطاط كان هناك عدد من الرومانيين ، أحدهم كان صانع فراء وشخص آخر كان يقوم بصناعة الأحذية الأسبانية الشهيرة (بالسابوجنيك) وكان هناك أيضا الإسكافيون ومن يقومون أيضا بصناعة الجلود وكانوا قادمين من تفليس(***) وهناك حرفيون أيضا كانوا قادمين من صور وبيت المقدس ، ودمشق والمهدية(****) .

* المنّ : مقياس للوزن يقارب الكيلو جرام – المترجم .

** النرنج : نوع من الموالح – المترجم .

*** تفليس : مدينة فى بوهيميا – المترجم .

**** المهدية : مدينة فى تونس أقامها المهدى تقع على نتوء فى البحر المتوسط – المترجم .

أما عن الهجرة من بلاد الشرق ، فمن الواضح أن كثيراً من الحرفيين فى العصر الفاطمى فى مصر كانوا يحملون أسماء فارسية (٤٣ ص ٤٩ – ٥٠) .

ومصر فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر كانت غاية مبتغاة لكبار الحرفيين من السوريين والفلسطينيين المتخصصين فى أعمال الزجاج وفى صناعة منسوجات الحرير ، وهناك خطاب من حرفيين يهود يتضمن شكوى من مزاحمة الأجانب ومنافستهم (٤٣ ص ٥١ ، ٨٥)[٢٠] وهذا الوضع يبدو واضحاً تماما إذا ما عرفنا أن المعارك الحربية فى سوريا كانت متواصلة .

٢ - تنظيم الحرف

والورش الحكومية المسماة « دار الطراز » هى التى لعبت الدور الأساسى فى صناعة النسيج فى العصر الفاطمى (وفى أضيق الحدود فى نصفه الأول) .

وكانت هذه الورش موجودة فى القاهرة والإسكندرية ودبيق وتنيس وقيس ، ودمياط وشطا ، بل وفى كثير من مدن مصر الأخرى بل والقرى أيضا ، وعند ناصر خسرو نجد بعض الأسطر التى تتعلق « بالطراز » فى تنيس ودمياط « وينسج بتنيس القصب الملون من عمامات ووقايات ومما يلبس النساء ولا يُنسج هذا القصب فى جهة غير تنيس ، والأبيض منه ينسج فى دمياط ، وما يُنسج منه فى مصانع السلطان لا يباع ولا يعطى لأحد، وبتنيس صناع مختصون بنسيج (هكذا) ملابس السلطان ، وقد سمعت أن عاملا نسج عمامة السلطان ، فأمر له بخمسمائة دينار ذهب مغربى ، وقد رأيت هذه العمامة ، ويقال إنها تساوى أربعة آلاف دينار مغربى» (٥ ص ٩٥) .

أما عن القماش المقصب والبوقلمون فيكتب ناصر خسرو أيضا أن هذه الأقمشة تصنع خصيصا للسلطان «السلطان يدفع ثمنه كاملا ، بحيث يعمل الصناع برضاهم للسلطان ، لا كما فى البلاد الأخرى ، حيث يفرض الديوان والسلطان السخرة على الصناع » (٥ ص ٩٧)[٢١] .

وفى ورش الخلفاء هذه كانوا يصنعون المنسوجات والثياب ذات الجودة العالية بشكل خاص، وهم لم يكونوا يقومون بتوزيعها بانتظام على الجنود والموظفين ، طالما

كان الخلفاء أو المقربون منهم فى حاجة إليها ، وكانت هذه الورش أيضا تقوم بإنتاج الكسوة الخاصة بالكعبة ، وكان قسم غير قليل من هذه المنتجات يتم تصديره إلى خارج مصر .

وكان هناك « العريف » الذى يترأس كل ورشة من هذه الورش مع مساعديه . (٤٠)[٢] وكانت الإدارة الرئيسية لهذه الورش موجودة فى القاهرة ، حيث يتم تحديد الكميات المطلوبة من الإنتاج لكل ورشة ، وأيضا تحديد رواتب الحرفيين ، وتحديد المواد الضرورية لعمل الحرفيين ، فمن الواضح أن الحرفيين لم يكونوا مالكين لأى وسائل إنتاج [٢٣].

وفى عهد الوزير الأفضل ، بلغت احتياجات الإدارة من الخزانة الحكومية واحدا وثلاثين ألف دينار ، ولكن هذا الرقم عند ابن مأمون البطائحى ثلاثة وأربعون ألف دينار وفى عهد الخليفة الآمر صارت جملة هذه المبالغ مدهشة للغاية (٦٦جـ١ صـ٤٦٩) وكان رئيس هذه الإدارة يحوز ثقة الخليفة الخاصة ، وكان مديرو هذه الورش يخضعون له بشكل مباشر ، وكان يعين من ينوب عنه فى الإشراف على هذه الورش واضعا تحت تصرفه عددا من المراكب (٦٦جـ١ صـ٤٧٠)[٢٤].

ومن الممكن الافتراض أن مثل هذه الورش المعروفة بالطراز قد امتلكت حق توريث هذه الحرفة بالإكراه وذلك لضمان تبعية العاملين لكل ورشة .[٢٥]

وعلاوة على ذلك فإن الحرفيين الذين يعملون فى مخازن الخليفة أوفى دار الطراز التى تم التنويه بها أو دار الكسوة أو دار الديباج أو خزائن السجاجيد أو مخازن الأسلحة ، ظلت أعدادهم تتزايد ، حتى إنه قد صار عدد من يعملون فى أحد هذه المخازن التى تم تشييدها فى عهد الظافر ثلاثة آلاف حرفى [٢٦].

وكانت هذه الورش التابعة للخليفة تستخدم العبيد الأسرى فى العمل ، فكما هو واضح من المثال الوارد فى مؤلف ابن الطوير ، حيث يدور الحديث عن حكم الآمر ، «فإذا قدم الأسطول ، خرج الخليفة أيضا إلى منظرة المقس (مكان فى شواطئ الفسطاط – المترجم) وجلس فيها للقائه ، وقدم الأسطول مرة بألف وخمسمائة أسير ، وكانت العادة أن الأسرى ينزل بهم فى المناخ (مكان فى الفسطاط) وتضاف الرجال إلى من فيه من الأسرى ، ويُمضى بالنساء والأطفال إلى القصر بعد أن يعُطى منهم

الوزير طائفة ، ويفرق مابقى من النساء على الجهات والأقارب فيستخدموهن ويربونهن حتى يتقنَّ الصنائع ، ويدفع الصغار من الأسرى إلى الأستاذين فيربونهم ويتعلمون الكتابة والرماية ... » (٦٦ حـ١ صـ١٩٣) [٢٧].

كانت هناك ورش غير مركزية إلى جانب هذه الورش المركزية ، حيث كان يعمل بها الحرفيون لأنفسهم فى بيوتهم ، وطبقا للمعتاد فى هذا الوقت ، كانت النساء تقمن بأعمال الغزل ، أما النسيج والخياطة فكان من نصيب الرجال (٤٣ صـ ١٢٧ - ١٢٨) وكانوا يمتلكون وسائل إنتاجهم الخاصة ، ولكنهم كان يتسلمون من موظفى الحكومة المواد الخام ، على أن يسلموها سلعا حسب الطلب وذلك فى مقابل مكافآتهم . [٢٨]

ومن المحتمل أن يكون مثل هذا النوع من الحرف هو ما يعنيه المقريزى بقوله « إن المئات من الناس ينفِّذون فى القرى ما يطلبه منهم رئيس إدارة الطراز » (٦٦حـ١ ص٤٨٩) .

وعن إجراءات تصريف المنتجات المختلفة لدار الطراز فى شطا ، فإن المقدسى يخبرنا « وأما ما يتعلق بالملابس الشطوية ، فإن القبط لا يمكنهم أن يقوموا بنسج أى نوع منها لأنها كانت تختم بالأختام السلطانية ، وأيضا لم يكن من المسموح لهم أن يبيعوها من خلال السماسرة لأى أحد أو فى الأسواق مباشرة كصفقة يتم الاتفاق عليها » [٢٩]

وموظف السلطان كان يقوم بتسجيل البضائع التى تباع فى سجلاته (٣٠ صـ٢١٣) غير أن تماثل أدوات الإنتاج فى صناعة النسيج فى العصر الفاطمى ، يعتبر معبرا عن « الطلب الواحد » أو الزبون الواحد وهو المتمثل فى بلاط الخليفة الذى كانت له السيطرة التامة على الحرف التابعة للقطاع الحكومى (١١٠ صـ١٢٧).

والحرفيون كانوا يدفعون للحكومة ضرائب كثيرة ، فابن حوقل ومن بعده المقريزى وابن دقماق (فى القرن الخامس عشر) يخبروننا أن يعقوب بن كلس قد استأصل صناعة النسيج من تنيس ودمياط لفرضه الضرائب والمكوس الباهظة على الحرفيين (١٥ صـ١٥٣ وأيضا ٦٦ حـ١ صـ١٧٧ وأيضا ٢٦٩ صـ٩٤).[٣١]

وراشد البراوى يعتقد بحق أن المقريزى يبالغ هنا إلى أبعد الحدود ، لأنه دائما يقف ضد كل أنواع المكوس (ويسميها ابتزاز الأموال) ، وأنه يثنى على أولئك الخلفاء والسلاطين الذين يقلصون من جمع هذه الضرائب والمكوس أو يلغونها نهائيا .

والحقيقة التى يقدمها راشد البراوى توازى من ناحية بين ما يقوله المقريزى وابن جبير (وهو رحالة أسبانى* كان متواجدا فى مصر فى ثمانينيات القرن الثانى عشر ، وكان قريبا من المقريزى فى وجهات نظره) ومن ناحية أخرى بين أيديولوجيى البرجوازية الفرنسية فى القرن الثامن عشر (خاصة عميد الفزيوقراطيين فرانسوا كينى(**)) بشعاراتهم عن التجارة الحرة، وهى حقيقة شعارات لا تتفق مع الواقع التاريخى (٢٩١ صـ١٤٥) .

وعن مدى فظاعة هذه الضرائب فى تلك المدن كتب مؤلفون آخرون منهم المقدسى ، وناصر خسرو والنابلسى (فى القرن الثالث عشر) [٣٤] . وأخبارهم تتعلق بأزمان مختلفة وهم يقدمونها بصورة عامة ، ويظل فيها مقدار التطويق الضرائبى غير معروف بشكل موضوعى (عند ناصر خسرو والنابلسى) غير أن الزعم باستئصال حرفة النسيج فى تلك المدن لم نستدل عليه عندهم [٣٥]

أما ما يتعلق بالحرف الأخرى ، مثل المصانع الكبرى المقامة لإنتاج السكر أو مصانع إنتاج الورق ، فإننا لا نجد عنها تفصيلات أكثر من أن المركز الرئيس لصناعة السكر كان موجودا بالفسطاط، وأن هذه المصانع كانت تخص الخليفة (٢٥٧ صـ١٨-١٩) وأيضا (٥٥ صـ١٢٢)[٣٦] ، وكانت هناك أيضا مصانع خاصة كبرى لصناعة السكر تستخدم رأسمالا متداولا يتجاوز ماقيمته ألف دينار أحيانا[٣٧].

وفى ورش إنتاج ... فطبقا لما يؤكده جويتن - فإن السبب فى سيادة الإنتاج الكبير فى هذه الصناعة فى مصر ، يعود إلى أن حكامها المحليين ونوابهم كانوا يدركون الأسرار الصينية فى فن صناعة الورق، شأنهم فى ذلك شأن البلاد الإسلامية الأخرى ، ولذا فإنهم قد صاروا هم المراقبون والمشرفون على تشييد الورش الكبرى لهذه الصناعة ، (وطبقا لوثائق جينيز فإن أنواع الورق المختلفة تبدو بأسمائها تماما فى القرن الثانى عشر [٣٨]) والمركز الرئيس لصناعة الورق وإعداده كان موجودا أيضا فى الفسطاط .

* فى الأدبيات العربية يطلقون عليه الرحالة الأندلسى ولكننا آثرنا الالتزام بالنص حيث إن الأندلس كانت إقليما في أسبانيا - المترجم.

** الفزيوقراطيون : هم أتباع المذهب الفزيوقراطى فى الاقتصاد السياسى ، وهو مذهب نشا فى فرنسا فى القرن الثامن عشر، وقال أصحابه بحرية الصناعة والتجارة ، وأن الأرض هى مصدر الثروة كلها - المترجم .

ويصرف النظر عن وجود مشروعات كبرى بهذه الحرفة ، فإنها بالمقارنة مع الحرف الأخرى لم تكن دائما مختلفة عنها ، فالحرفيون المنتجون للورق غالبا ما كانوا هم أنفسهم الذين يقومون بتدوين المؤلفات عليه ، وهم الذين يقومون بتجليد الكتب وبيعها ، وأيضا يبيعون الأقلام والأحبار (٤٣ صـ١٩١)[٣٩] . وإلى جانب هذا ، هناك حقائق عن وجود متخصصين في التجليد ، وناسخي كتب منحدرين إلى مصر من أوروبا . انظر (٤٣ صـ٥١) كان هناك تضامن وتعاون ضروريان وطبيعيان بين الحرفيين المستقلين في أعمال البناء وأحيانا كان القهر المباشر يبدو جليا ، فابن مأمون البطائحي يحكي عن حادث في القاهرة (١١٢٢ - ١١٢٣ م) يتعلق برجل غني يقال له الملك جعفر ، حيث أراد هذا أن يبني جامعا ، ومن أجل ذلك أمر باختطاف الناس من الشوارع وإجبارهم على أداء القسم أمامه بالعمل في هذا الجامع ، ثم بعد ذلك يقيدونهم ويستخدمونهم في بناء هذا الجامع دون أي أجر ، ومنذ بداية إنشاء هذا المسجد لم يشتغل فيه إلا هؤلاء المقيدون المخدوعون (٦٦ حـ٢ صـ٤١١) - (في الأصل ٤١٣ - المترجم)(*)

ويبدو أن الحرف الأخرى ، ظل إنتاجها قليلا وفرديا حيث كان حرفيوها مالكي لأدوات إنتاجها « والحرفي بدون أدوات لايساوي شيئا » هكذا يقول المثل الشائع (٤٣ صـ٨٥) .

وكان الحرفي عادة يكدح في ورشته هو وأولاده وزوجته ، موظّفا كل أدواته المتواضعة في خاماته من أجل الإنتاج (٤٣ صـ٨١ ، ٤٦٤) . وكان هدف هذا الإنتاج هو خلق القيمة الاستهلاكية والمعاونة اللازمة لطائفته في شئون الحياة . انظر (٩٦ صـ١٣٤ وأيضا ١٠٦ صـ٤٤).[٤٠]

وبموازنة ماجاء في « كتاب إبارخ البيزنطي » ، من معلومات عن وجود «اتحادات» حرفية تجارية في الفترة من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر ، تضم كل الأهالي الكادحين في كافة المدن المصرية ، وعن ازدهار هذه الاتحادات في عصر

---

* في نفس الصفحة من نفس المصدر يسجل المقريزي أنه قد قرأ البيتين التاليين مكتوبين على هذا المسجد

بنى مسجدا لله مـن غير حلّه ∴ وكان بحمـد الله غير مـوفق

كمطعمة الأيتام من كد فرجها ∴ لك الويل لا تزني ولا تتصدقي - المترجم

المماليك الشراكسة، مع بعض الأخبار المتواضعة فى مصادرنا ، نستطيع أن نفترض وجود ملامح خاصة للإقطاع والتنظيمات الحرفية (الورش والطوائف الحرفية) فى زمن الفاطميين .[٤١]

وهذه الاتحادات المهنية استطاعت أن تكون ، فى نفس الوقت - إقليمية ومحلية - أى طبقا للحارة أو الحى أو الربع أو السوق ، زد على هذا أن مكان إعداد المصنوعات عادة ما كان يستخدم مقرا للتسويق والتصريف . وهكذا فإن الفسطاط كان بها فى ذلك الوقت أسواق للفطائر وأسواق للحم المشوى ، وإلى جانبهم خراطون وسبّاكون ... إلخ (٦٦جـ٢ صـ١٩٨ - ٢٠٢)[٤٢] علاوة على انتشار ما يسمى العمل تلبية للطلب ، إلى جانب أن الزبون كان يقدم المواد الخام (٤٣ صـ٨٦ - ٩٠) ومن الممكن أيضا أن هذه المنظمات كانت تنقسم طبقا للسمات الدينية أو العصبية (٤٣ صـ٨٥ - ٨٦)[٤٣].

وطبقا لما يقوله المقريزى [٤٤] فإن واحدا من هؤلاء الحرفيين كان يترأسهم وكان يسمى « الشيخ » أو العريف والمصادر المتأخرة تقول إن هؤلاء الشيوخ كانوا يختارون فى اجتماع عام من أعضاء الورشة وذلك لفطنتهم وسعة إدراكهم (١٥٤ صـ١١) . وطالما أننا نجد لدى المقريزى أن المحتسب يقوم بعزل الشيخ المخطئ فإن هذا يجعلنا نعتقد أن المحتسب هو الذى كان يقوم بتعيينه فى العصر الفاطمى ، وأن نظام الاختيار هذا قد كف عن الوجود ، وحتى القرن السابع عشر ظل الشيخ الرئيس هذا موجودا فى ورش القاهرة (١٥٤ صـ٢٢ وأيضا ٤٣ صـ٨٤). ويتضح من هذه الأقوال أيضا أن المحافظة على ثبات الأسعار كان واحدا من مهام شيخ الحرفيين .

وهكذا فإن الحرفيين العاملين فى النسيج ، كانوا يدفعون للحكومة ضرائب كثيرة فطبقا لما يقدمه «أ . بير» من معلومات عن توزيع المبلغ الإجمالى للضريبة على أعضاء الاتحادات ، وعن طريقة جمع هذه المبالغ ، من الممكن أن نعتقد أن توزيع وجمع هذه المبالغ كان أيضا من اختصاص شيوخ هذه التنظيمات فى العصر الفاطمى (١٥٤ صـ١٣)[٤٥] خاصة وأن ابتزاز الأموال من الحرفيين غير المسلمين كان هائلا سواء كانوا مسيحيين أو يهودا . (هؤلاء الذين كانوا عادة يسمون أهل الذمة ، بما يعنى أنهم يعيشون تحت سيطرة المجتمع الإسلامى). ولذلك كانوا يدفعون - ما سبق التنويه عنه - (ضريبة الروس أو مايسمى بالجزية)[٤٦]. وعلى ما يبدو فإن تنفيذ هذه الواجبات تجاه السلطات ، وتقديم الخبرات الحرفية ، والمحافظة على الأسعار ، كانت من بين المهمات المحددة سلفا لهذه الاتحادات الفاطمية .

وكانت هناك أشكال للتضامن والتعاون منتشرة بين الحرفيين (كالجمعيات والروابط) وكان هناك انتشار واسع لما يمكن أن نسميه « بالعقود » بين عدد من الحرفيين من المكن أن يصل إلى خمسة أفراد ، والتى صارت فيها أدوات العمل ملكية مشتركة ، والأرباح والخسائر يتم توزيعها بينهم بالتساوى . وهدف هذه الروابط ، كان السعى لتأسيس احتكار (طبقا لنوع الحرفة) ، وأحيانا كانت هذه الروابط أو الجمعيات تندمج فى أشكال أكبر، ففى إحدى الوثائق يدور الحديث عن أن أعضاء جمعية لإنتاج الحرير (من المحلة) قد افتتحوا مستودعا لهم فى الفسطاط، إلى جانب تلك المستودعات الخاصة بجمعيات العاصمة. وهذا قد أدى بدوره إلى خفض الأسعار ، مما جعل حرفيى الفسطاط يرتعبون ، ويسرعون فى عقد الاتفاقيات مع جمعية المحلة بغرض ضمها إليهم لكى تكون فى كل مدينة رابطة واحدة فقط (٤٣ صـ٨٨)[٤٧].

وفى حالات أخرى ، كان هناك الحرفى الذى يمتلك وسائل إنتاج ضعيفة أو لا يمتلكها بشكل عام ولكنه كان يسعى لعقد اتفاق مع واحد أو أكثر يكون من الزملاء ميسورى الحال سواء كان من حرفته أو من الأغراب عنها ، ولكنه فقط يستطيع أن يمده بوسائل إنتاج مناسبة (٤٣ صـ٨٧) . والمال المستثمر (على شكل وديعة) ، يختلف حسب نصيب كل واحد منهم فى أدوات الإنتاج والنقود المستخدمين فى العمل ، وتحكى وثائق جينيز عن هذا التضامن مشيرة إلى عدد المساهمين ، وتوضيح أوضاعهم، وموضوعات اتفاقاتهم ومقدار أنصبة كل طرف وحصة كل فرد فى الأرباح والخسائر [٤٨] . وعلى ما يبدو فإن هذا التضامن استطاع أن يتواجد فى نطاق تنظيمات الورش .

وإلى جانب تحصيل الضرائب ، فإن العمل الإضافى للحرفيين والتجار كانت تستحوز عليه الحكومة أو أعيان المدن عن طريق ريع تأجير الورش ، والاستثمارات التجارية والمستودعات ، وهذه الأوضاع فى استثمار الأموال كانت معروفة جيدا فى الأزمنة القديمة فى مصر ، فمن بين الملكيات العقارية المدينية للمستنصر ، نجد عند ناصر خسرو تلك الكلمات الشهيرة « وقدّرت أن فى القاهرة مالا يقل عن عشرين ألف دكّان ، كانت كلها ملك السلطان ، وكثير منها يؤجر بعشرة دنانير مغربية فى الشهر وليس بينها ما تقل أجرته عن دينارين ، أما الأربطة (العناير - المترجم) والحمامات والأبنية الأخرى فكثيرة لا يحدها الحصر وكلها ملك السلطان ، إذ ليس لأحد أن يملك

عقارا أو بيتا غير المنازل ، وما يكون قد بناه الفرد لنفسه ، وسمعت أن للسلطان ثمانية آلاف بيت فى القاهرة ومصر ، وأنه يؤجرها ويحصّل أجرتها كل شهر ، يؤجرونها للناس برغبتهم ، ثم يتقاضون الأجر ، فلا يجبر شخص على شئ » (٥ صـ١٠٧)(٤٩).

أما فى زمن الشدة العظمى ، فإن المستنصر علاوة على ما كان لديه فى الخزائن- وطبقا لما يقوله ابن إياس – قد باع عشرين ألف منزل كان يمتلكها (٧٤ صـ٦١)(٥٠).

والمشروعات الدينية تحولت إلى عقارات مدينية لمالكيها ، مثلما كان ملحقا بالجامع الأزهر وبعض المساجد الأخرى فى القاهرة – على هيئة أوقاف – موهوبة من الحاكم بأمر الله لدار الحكمة ، (أسواق مسقوفة لبيع الصوف وأربعة محلات ومخزن للمحصولات الزراعية ، وبعض المنازل) (٢٩٣ صـ٣٣٢).

ومن الممكن أن يكون توظيف الأموال فى التجارة ، طبقا لمرسوم الحافظ فى (١١٣٤م) نوعا من الاستثمارات التى تم التنويه عنها للكية ديرسانت كاترين فى الفسطاط وتنيس ودمياط والإسكندرية وفى أماكن أخرى (٥٥ صـ ٤٦ -- ٥٢) .

وفى مصادرنا -- وخاصة فى وثائق جينيز – مايشهد على عدم وجود تمايزات اجتماعية أو اقتصادية هائلة بدرجة ما بين الحرفيين (٤٣ صـ٨٩ – ٩٠) . والعمل المأجور فى الحرف كان موجودا فى أضيق الحدود بين أعضاء الجماعات اليهودية ، ذوى الوضع المهين والمماثل لأوضاع العبيد ، لأنه يفترض أن يكون مرتبطا بشخص آخر ومن أجل ذلك كان قليل الانتشار ، وأجور العمل فى تلك القرون ظلت مستقرة وتتراوح مابين ١,٥ – ٣ درهم أجرا يوميا للعمل العادى (غير الفنى) أو العمل غير الدقيق ، أما عمل أصحاب الخبرة من الحرفيين فكان يتراوح مابين ٤ – ٧ دراهم (٤٣ صـ ٩٢ ، ٩٩ ، ١٢٩) .

وفى ختام هذا القسم المختصر نود أن نوجه الاهتمام إلى القضية ذات الرؤية المزدوجة عند راشد البراوى ، فهذا العالم منطلقا من أن أسس هذه الروابط أو الجمعيات الحرفية المصرية فى العصر الفاطمى كانت موجودة فى العصر البيزنطى ، وأن ذلك راجع إلى تأثير الحضارة الرومانية ، ولذا فإنه يؤكد أن الورش البيزنطية بعد الغزو العربى ، لم تظل موجودة فقط . بل إنها تطورت إلى الحد الذى جعل بينها نوعا من الورش لم تكن موجودة قبل ذلك لتنفيذ مهمات اجتماعية واقتصادية محددة (٢٩١ صـ ١٨٦) .

أما ما يخص الجانب الأول لجدلية أو قضية البراوى هذه ، فإننا من الضرورى أن نأخذ بعين الاعتبار وجود تشابهات كثيرة فى تطور المؤسسات الاجتماعية فى مصر الفاطمية وبيزنطة على امتداد الفترة من القرن العاشر وحتى الثانى عشر . وإمكانيات التأثير البيزنطى داخل الحرف المصرية كانت موجودة فى التراث المتواصل على امتداد القرون ، وعلى الأخص تلك الجذور التاريخية العميقة للروابط أو الجمعيات والاتحادات الحرفية . انظر على سبيل المثال (١٣٣ صـ١٩).

وأما ما يتعلق بالجانب الآخر فى رؤية البراوى فهو يستدعى اعتراضنا الحاسم :

فكل هذه « الاتحادات » التى كانت قائمة فى العصر البيزنطى لم تستطع البقاء ، وإن كان وجودها - كما قلنا سابقا - ظل يتقلص فى العصر العربى بشكل تدريجى ، وحلت الضياع الإقطاعية الهائلة فى تكوين أغلبية هذه الاتحادات الحرفية وانتقل مركز تطوير الحرف عند العرب من الضياع وإقطاعات ملاك الأراضى الكبار ، ومن الأديرة أيضا إلى المدن (١٣٣ صـ٢٤) .

وغياب الحقائق التفصيلية فى مصادرنا عن المدن المصرية فى العصور الوسطى ، هو الذى يجعل مايزعمه راشد البراوى عن ظهور ورش جديدة بعد الغزو العربى غير مقنع ، وأن تلك الورش فى العصر الفاطمى قد اكتسبت أهمية عظمى ، كما كان شأنها فى البلاد الأوروبية حتى الثورة الفرنسية العظمى (٢٩١ صـ١٨٥) .

وأهمية هذه الورش ، وكذا درجات تطورها فى بلاد أوروبا المختلفة ، وفى المدن المختلفة ، وحتى فى المدينة الواحدة ذاتها ، لم تكن أبدا فى العصور الوسطى ذات وتيرة واحدة .

ومع الحذر الشديد من الممكن فقط الافتراض أن هذه الروابط أوالاتحادات الحرفية المصرية فى العصر الفاطمى ، كانت تفوق مثيلاتها فى البلاد الأوروبية ، (فى كافة التنوعات والاختلافات المشار إليها أعلاه) وقبل كل شئ فى ارتباطها بالحكومة ، فهى التى كان مقدرا لها أن تكون بالدرجة الأولى لخدمة المقيمين فى العاصمة من الحاشية والرؤساء والقادة ، وهذا يقترب بها من الروابط البيزنطية وأيضا يمنعها من أن تقوم بأى دور سياسى كما كان الحال فى بيزنطة . ووضع الحرفيين وخاصة سكان العاصمة منهم كان ذا طبيعة مزدوجة ، ومن ناحية أخرى ، فإنهم كانوا يشعرون دائما أنهم تحت ملاحظة ومراقبة الحكومة ، تلك التى تحدد لهم معدل الأرباح ، مما يحول دون التوسع فى الإنتاج .

والبراوى يصف كل هذه الورش ، فيقول إن بها « هرمية » أو تراتبية هرمية ذات مستويات ثلاثة ، وهى شبيهة فى ذلك بمثيلاتها فى انجلترا فى القرن الثالث عشر ، وزعمه هذا يستند على شرح معنى أو تفسير كلمه « معلم » التى تساوى رئيس أو خبير وكذلك كلمتى (رقاص ونصف رقاص) وهما تعنيان عمال مياومة أى تلاميذ سابقين قد أنهوا تدريبهم وتسلموا نظير عملهم راتبا أو أجرا يوميا (٢٩١ صـ١٨٨) ، والمصطلحات المماثلة والمتعلقة بمثل تلك الحرف تتضمن كلمة « الصبى » التى تعنى «تلميذ» وهى توجد فى وثائق جينيز فى لفافات القرن العاشر (٤٣ صـ٩٣ ، ٩٦ ، ١٦٤ وأيضا ٤٦ مجلد ٦ رقم ٣٨٦)[٥١] ولكن الغياب التام لأسس تنظيم الورش الفاطمية ، يحرم فرضية البراوى من أى أساس لها .

ثم إن التدريب على الحرفة كان ، على الأرجح ، مهمة خاصة بكل حرفى [٥٢] . علاوة على ذلك ، فإن المعارف والمعلومات الخاصة بتنظيم أعمال البناء كان من الممنوع نقلها ، مع العلم بأنها كانت تضم روابط هائلة ، وكان هذا التحريم مطبقا على كافة الحرف الأخرى .

أما الاستدلالات العقلية لراشد البراوى عن مساهمة شيوخ الحرف فى تحديد الأسعار والرواتب فهى لاتستند هى الأخرى على أى مصادر متاحة (٢٩١ صـ١٨٩)[٥٣].

٣ - الحرف القروية

و

التجارة الداخلية

ظل الاقتصاد المصرى فى العصر الفاطمى بشكل أساسى - اقتصادا طبيعيا ، وحتى القرن الثامن عشر كان الفلاحون فى الريف المصرى يشكلون أهم القوى الضرورية اللازمة لمواصلة الحضارة ، وكان طمى النيل هو المادة اللازمة لبناء المساكن، وكانت جذوع النخيل وأشجار الجميز والتين الشوكى تستخدم لإعداد حاجات وأدوات البيت اللازمة للحياة اليومية والضرورية أيضا للوقود والتدفئة . ومن أصواف الأغنام والإبل ، أعد الفلاحون منسوجات خشبية ورخيصة لاستعمالها كملابس ، وكانت كل قرية تمتلك طاحونتها ، وفى البعض منها كان هناك النجار والحداد (٧٩ صـ ٢٨ ومايليها) .

وفى هذا الوقت ، فإن المدن المصرية فى العصر الفاطمى ، شأنها شأن مدن العصور الوسطى فى الشرق والغرب ، لم يكن قد حدث بها أى انفصال للحرفة عن الحياة الاقتصادية الزراعية .

وكانت المدن بالطبع محاطة بالحقول والبساتين والحدائق التى تخص المدنيين المستقلين (أولاد البلد) ، وكانت هذه الحقول والبساتين تلبى - بدرجات محدودة - الحاجة اللازمة للمواد الغذائية ، والمواد الخام أيضا اللازمة للحرفيين ، وحتى فى العاصمة ، كان السكان يقومون بتربية الحيوانات المنتجة للألبان (٢٩١ صـ ١٩٥ وأيضا ٤٣ صـ ٧٥ وأيضا ٢١ جـ١ صـ٣٠٤ ، ٣٠٨) (٥٤) .

غير أن التبادل المحدود بين المدينة والقرية كان موجودا ، وخاصة فى مصر السفلى حيث كان يتم دفع الخراج - كما سبق القول - نقدا (٥٥) .

والتجارة الداخلية فى مصر ، كانت قائمة فى الأساس على إمداد وتموين العاصمة ومدن الشمال الساحلية حيث كان يتم نقل الحبوب والفواكه بشكل رئيسى (انظر على سبيل المثال ٤٦ مجلد ٦ رقم ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، وأيضا ٤٨ رقم ١٦) . وكان النيل هو الطريق الرئيسى للتجارة داخل البلاد ، وكان الوصول إلى الإسكندرية يتم عبر قناتها ، أما الوصول إلى دمياط وتنيس فمن خلال فرع النيل الذى كان يقوم بربط الأقاليم الداخلية للبلاد . (٢٩١ صـ١٣٢) . « الفواكه وكل المؤن اللازمة ، كانت تأتى إلى المدينة منقولة من قرى مصر» هكذا كتب ناصر خسرو عن مدينة تنيس (٥ صـ٩٥) وإلى جانب إنتاج المواد الغذائية اللازمة للتجارة الداخلية ، كانت هناك المواد الخام . اللازمة للحرف التى كانت تأتى من الريف عن طريق الوسطاء والسماسرة. (٢٩١ صـ ١٤١) . ومن المحتمل أنهم كانوا تابعين لإدارة الطراز .

ومن المعروف أن التجار عادة كانوا يتوجهون إلى القرى لكى يراقبوا شخصيا كيفية تعطين وضرب الكتان ، إذ إن جودة ألياف الكتان لا تتأتى إلا بهذه العمليات ، والكتان عادة كان يباع فى المدن الصغرى، فعلى سبيل المثال كانت أبو صير مركزا لزراعة الكتان وهى تقع فى شمال الفيوم(*) (٤٣ صـ٢٢٤) . والقبائل العربية البدوية

* هى الآن تابعة لمحافظة بنى سويف - المترجم .

المتواجدة فى الصعيد ، كانت ترعى الأغنام وتعرض أصوافها فى المدن لبيعها (٢٩ صـ ١٨٥) ، ومن المعروف أن أربعة مدن مصرية شهيرة ، كانت تنتج الأصباغ التى يستخدمها حرفيو المدن (٤٣ صـ١١٨) .

وهناك معلومات عن شخصية «مستقلة» كانت قد اكتسبت إقطاعا فى قرية دندرة بالدلتا ، كان تابعا للحكومة (٤٣ صـ ٢٤٩ وأيضا صـ ٢٤٣) . أما عن وجود تبادل داخلى ، فإن اللفائف المتاحة تتحدث فقط عن عدد من البضائع، وتنوه بالسكر والورق والكتب (٥١ رقم ١٠٧٢ ، ١٠٨٩) .

وكانت مراكز التبادل بين المدينة والريف هى الأسواق المقامة فى كثير من المدن ، حيث يجتمع فيها الناس فى أيام الأعياد أو فى أيام محددة فى الأسبوع فى بعض المدن ، وأحيانا كل يوم ، فعلى سبيل المثال - كان من المعروف أن « فى الجيزة كل يوم هناك سوق كبيرة ، حيث يحمل إليها كثير من البضائع المختلفة الواردة من الأقاليم ، وحيث يحتشد عدد كبير من الناس » (٦٦ حـ١ صـ٣٠٢ وانظر أيضا ١٥ صـ ٨٩ - ٩٤ وأيضا ٢١ حـ١ صـ٣١٦ - ٣١٩ ، ٣٢١ - ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٤٠ وأيضا حـ٣ صـ٣٩٣ ، ٦٦١) .

واستنتاجا مما ورد فى مرسوم الحافظ فى سنة (١١٣٤م) عن « النقل الحر » الذى قام به رهبان دير سانت كاترين للبذور المشتراة، ولأنواع مختلفة من المحاصيل ، حيث كانت الأديرة المسيحية فى سيناء هى المستهلك الأساسى لهذه المنتجات الزراعية (٥٥ صـ ٤٦ - ٥٢) .

وفى المرحلة الأولى من العصر الفاطمى ، كان هناك بالفسطاط مركز ضخم للتجارة الداخلية والخارجية ، وترجع أهميته لموقعه الجغرافى المناسب ، حيث شاطئ النيل والموقع المتوسط بين مصر العليا والسفلى ، وحيث يتفرع النيل إلى فرعيه الرئيسين بالقرب من هذا المكان ، ومن خلال النيل كانت مدينة الفسطاط ترتبط بكافة البلدان من أسوان حتى شواطى البحر المتوسط « فى مصر - يقصد الفسطاط - كان عدد القوارب والمراكب يفوق عددها فى بغداد والبصرة مجتمعتين » هكذا كتب ناصر خسرو (٥ صـ١٢٥) ومن الفسطاط كانت تبتدئ طرق القوافل الواصلة إلى الحجاز وإلى سوريا والمغرب ، وبتأسيس القاهرة ظهرت هناك المعسكرات والساحات والقوات المحاربة ، وفى البداية ظلت الفسطاط تلعب دورها الهام ، وكانت القاهرة مجرد معسكر

حربى لكن الفسطاط كانت هى المصدر الرئيسى للمصنوعات الحرفية والمواد الغذائية « البضائع التى ترد إلى الفسطاط محمولة على ظهور المراكب عبر النيل سرعان ما تتصدر محلات البقالة » هذا مايقوله ناصر خسرو الرحالة المتجول فى كتابه (٥ صـ ٩٨) .

غير أن القاهرة صارت بالتدريج هى المركز الرئيسى للتجارة الداخلية ، وتدهورت مكانة الفسطاط ، وصار سكان القاهرة يتزايدون بسبب تدفق السكان القرويين ، ويكتب ابن كندى عن الفيوم فيقول « إنه إذا انخفض فيضان النيل فى سنة ما ، فإنه من المعتاد أن يرحل إلى القاهرة سكان قرية بأكملها » (٦٦ حـ١ صـ٢٥٠) . والمقدسى أيضا يكتب عن سنة (٩٨٧ م) واصفا القاهرة بأنها المدينة التى هى أكبر من بغداد (٣٠ صـ ١٩٩) (٥٦).

كانت التجارة الداخلية تحت الرقابة الحكومية وخاصة تجارة المواد الغذائية والمأكولات التى تباع بالقطاعى (وكانت ترد إليها عن طريق النيل) وكانت هذه الرقابة فى غاية القسوة وتقوم على ابتزاز الأموال بشكل باهظ (٤٣ صـ٢٩٩ ، ٣٤٥ وأيضا ١٥٩ جـ١ صـ٦٧) . وهناك حادثة معروفة عن جباية هذه المكوس وهى تسمى (الضرائب غير الشرعية) أى تلك التى لم يشملها القرآن ، فهذه المكوس كان يتم جبايتها أيضا من الفلاحين الواصلين إلى العاصمة بهدف بيع محاصيلهم من الغلال ، وهذه الحادثة تحتل مكانها – بالتأكيد القاطع – فى زمن الخليفة الحافظ لأنها قد حدثت فى (١١٣١م) ووردت عند ابن الميسر (١٨ صـ٧٥) .

وعقب وصول صلاح الدين إلى الحكم سرعان ماتم إلغاء هذه المكوس نهائيا كما بينا سابقا .

٤- التجارة الخارجية

التصورات التى نقوم بعرضها عن التجارة الخارجية لمصر فى العصر الفاطمى ، تعتمد أساسا على أعمال المؤرخ الشهير للتجارة اللبنانية « و . حيدة » ، وعلى أعمال راشد البراوى ، وأيضا على «ب . لويس» ، ويرجع الفضل فيها أيضا إلى وثائق جينيز وإلى نشر كتاب المنهاج للمخزومى فى صورته الكاملة .

فى القرون الأولى من السيطرة الإسلامية ، كانت علاقات مصر التجارية – فى حقيقة الأمر – محدودة بالتبادل مع الأقاليم الأخرى للخلافة ، وبدرجة أقل مع البيزنطيين والنوبيين ، وقد حافظ الفاطميون بدورهم على هذه العلاقات . والتجارة مع إفريقيا والمغرب لم تتوقف إلا بعد انفصال هذه الأقاليم عن مصر ، حيث كانوا يجلبون من هناك الفواكه والجلود وزيت الزيتون والكريستال البلورى ، ومن برقة كانوا يأتون بالصوف والعسل والراتينج أو القطران وحيوانات الأضحية ، وكانوا يصدرون إلى المغرب – على الأغلب – السكر والكتان (١٨٦ صـ٥٤ ومايليها وأيضا صـ١٢٢) .

وبصرف النظر عن العلاقات العدائية مع الأمويين فى أسبانيا – (الأندلس) فإن مصر قد أقامت بعض العلاقات مع أسبانيا من خلال وصول بضائعها عبر البرتغال وفرنسا بل وانجلترا . وإلى مصر حمل التجار الأندلسيون ، فى زمن الشدة العظمى فى عهد المستنصر ، القمح والشعير والجواهر (٢٩١ صـ٢٣٢) . ومن أسبانيا أيضا كانوا يستوردون نوعا خاصا من الأقمشة التيلية الرقيقة وأيضا الجلود والحرير الخام والكتان الحريرى « المقلم » وظلت هذه العلاقات قائمة بعد الغزو النورماندى وحتى فى زمن الغزوات النورماندية كانت هذه العلاقات قائمة مع الموانئ المصرية الشمالية (٥ صـ١٠٣ – ١٠٤ وأيضا ٢١٤ صـ٥٦)

ومن قبرص وكريت استوردت مصر العسل والشمع (٢٩١ ص ٢٣٢) وتاجرت مصر مع البلدان العربية المجاورة ، فمثلا كانوا يستوردون من اليمن ، البخور ، ومن العراق [٥٧] وعمان وسواحل الخليج « الفارسى[*] » . كانوا يجلبون اللؤلؤ والمرجان ، وإلى الحجاز كانوا يرسلون كميات محدودة من الحبوب (٢٩١ صـ٢٧٣) .

والعلاقات التجارية مع سوريا قد توطدت (وهى قد انقطعت لفترة قصيرة بسبب الحروب الصليبية) ومن هناك كانوا يستوردون المنسوجات البعلبكية[**] والأسلحة والمصنوعات النحاسية . (٥ صـ٤٦ ، ٥١) .

* هناك صراع عربى إيرانى حول هذه التسمية ، فالعرب يسمونه الخليج العربى ، ولم يحسم هذا الصراع بعد – المترجم

** أى منسوجات مدنية بعلبك – المترجم.

وكانت لهم علاقات مع كل من إيران ووسط آسيا(٥٨) . وقد سبق أن نوهنا عن علاقات مصر المعقدة مع البيزنطيين ، ففى فترات العداوة المتواصلة ، سعت الدولة البيزنطية إلى احتكار التجارة الخارجية ، ولم تسمح بتطوير العلاقات التجارية مع الفاطميين ، بيد أن بعض التبادلات ظلت موجودة ، لأن الكتان البيزنطى بشكل خاص قد نال إعجاب الأعيان المصريين ، وأيضا كانت مصر مهتمة باستقبال الفراء وبعض بضائع أوروبا الشرقية الأخرى (٥٩) . وهنا لايمكن استثناء إمكانية إقامة علاقات تجارية مباشرة مع روسيا ومع بلغار الفولجا (٢٢٤ جـ١ ٣٨٩ وأيضا ١٢ صـ٢٣٦ ، ثم قارن مع ٢٢٣ صـ ٢١) .

وارتبطت مصر والمغرب عن «طريق القوافل » وأيضا عن طريق أحواض نهرى السنغال والنيجر ، وفى بداية حكم الفاطميين كان هناك طريق مباشر بين مصر وغانا عبر الصحراء ، وقد أهمل بعد ذلك بسبب العواصف الرملية ، وصار الطريق إلى المغرب وإلى سجلماسة هو الطريق الوحيد الذى يأتى من خلاله الذهب والعاج (عظام الفيل) والعبيد أيضا . (٢٩١ صـ٢٣٣ - ٢٣٥) وكانو يستجلبون من النوبة - كما نوهنا سابقا - الجلود والعبيد أيضا والذهب والجمال (٦٠) ومن إثيوبيا كانوا يستجلبون العبيد والجلود . (٢٩١ صـ٢٣٧ وأيضا ٥ صـ ١٢٢) .

غير أن الفاطميين لم يقتصروا على الاحتفاظ بعلاقاتهم التجارية القديمة ، حيث إن فترة حكمهم قد وافقت نهوض المدن الإيطالية التى بدأت تتاجر مع مصر والبلاد الشرقية القريبة منها حتى قبل غزوها على يد الفاطميين ، وكانت الأسبقية لأمالفى(*) فى القرن التاسع ، ثم جاءت بعدها ڤينيسيا(**) فى بداية القرن العاشر (ومن الممكن أن الأخيرة هى التى كانت وسيطا فى التجارة بين مصر وانجلترا) وفيما بعد كانت التجارة مع مدينة جنوه حيث كان الخليفتان الحافظ والعاضد يشملانها برعايتهما . وفى عهد الآمر بدأت تجارة مصر مع بيزا(***) (٢٢٤ جـ١ صـ ٣٩٢) .

* أمالفى : مدينة إيطالية بمقاطعة سالرن وهى الآن مصيف هام على البحر المتوسط وتتميز بموقعها الهام - المترجم.

** ڤينيسيا : هى المدينة التى تسمى بالبندقية ، ومن الأفضل عدم تغيير أسماء المدن من لغة إلى أخرى - المترجم.

*** بيزا : مدينة وسط إيطاليا فى إقليم توسكانيا ، وتشتهر ببرج بيزا المائل - المترجم .

وعلى كل فإن امتلاك المسلمين للأسطول فى البحر المتوسط (أثناء الفترة المغربية) كان بدون أدنى شك هو السبب الأكثر أهمية بل ونقطة الانطلاق فى تجارة أوروبا مع الشرق (يعنى جنوب شرق آسيا وبلاد الشرق) وبين بلاد البحر المتوسط نفسها الواقعة على الشمال الأفريقى . وانتقل هذا الدور إلى مصر بعد الغزو الفاطمى ، وسيطر الأسطول الفاطمى على شرق البحر المتوسط - على الأقل - حتى الحملات الصليبية .

واستنتاجا من أقوال المخزومى وأيضا من وثائق جينيز ، نستطع أن ندرك أنهم كانوايجلبون الخشب إلى مصر من أوروبا - (وقد سبق القول عن هذا) والأحجار الكريمة والحديد والقطران والمنسوجات ، وعلاوة على ذلك فإنهم أيضا قد جلبوا الجوخ البيزنطى القادم من فلاندر(*) وأيضا المراكب الإيطالية والإسبانية وخام الحرير ، وإلى مصر أيضا كانوا يحملون الكتان فائق الجودة من أوروبا والمنسوجات المستخدمة - بشكل أساسى - فى تزيين الكنائس وكذلك النطرون وحجر الشب (الشبة) والملح والسكر ، وكانوا يصدرون إلى أوروبا الكثير من البضائع .

وعلى رأس هذه التجارة ، تأتى البضائع الواردة من الشرق وهى التوابل مثل الفلفل والقرنفل وجوز الطيب والقرفة ، وأيضا المواد العطرية التى يتم استيرادها أساسا لاستخدامها فى الطقوس والخدمات الكنسية مثل البخور والمسك والعنبر والكافور (٣٨ صـ٢٢٧) . وعبر مصر كانت تمر تجارة المرجان والأعشاب الطبية الآتية من بلاد المحيط الهندى . (٤٣ صـ ٧٤) .

غير أن سيطرة الأسطول الأوروبى على بلاد البحر المتوسط قد توطدت ابتداء من القرن الثانى عشر ، وصار التجار الأوربيون يتاجرون مع الشرق دون وساطة التجار المسلمين [٦١] وتقلص دور الأسطول المصرى فى البحر المتوسط ، وبالتالى تقلصت الدخول الواردة من تجارة الترانزيت ، ومع هذا فإن ثبات وضع الفاطميين فى مصر وتوطيده قد مهد السبيل لنهوض العلاقات التجارية القديمة لمصر مع الشرق ، تلك العلاقات التى كانت قد انقطعت فى القرن السادس بسبب الحروب البيزنطية .

* فلاندر : منطقة تمتد على ساحل بحر الشمال في فرنسا وبلجيكا - المترجم .

كان الطريق الرئيسى للتجارة - حتى العصر الفاطمى - يتقدم إلى جنوب شرق آسيا ، مارا بالخليج الفارسى وبميناء البصرة الذى كان يعتبر من أكبر الموانئ فى ذلك الوقت ، والمحاولات التى قام بها «ابن طولون» للنهوض بالتجارة مع الشرق لم يتيسر لها النجاح ، ولكن الفاطميين تيسر لهم أن يجذبوا إلى مصر التدفق الأساسى لتجارة الترانزيت عبر الخليج الفارسى إلى البحر الأحمر ، وأن يقوموا بإنشاء رقابة صارمة على شواطئ البحر الأحمر .

وكان الطريق التجارى يمتد من ميناء اليمن (عدن وجدة) واصلا إلى موانئ البحر الأبيض عن طريق البحر الأحمر ثم الصحراء ومنها إلى النيل ، ومن ثم إلى شواطئ البحر الأبيض ، وكان الميناء الأساسى فى عهد الفاطميين هو ميناء القلزم (أى مدينة السويس الحالية) وبعد ذلك صار ميناء عيذاب على الشواطئ السودانية ، وسرعان ما صار منافسا لمينائى : سيراف(*) والبصرة .

ويفترض «ب . لويس» أن التوسع التجارى للفاطميين فى الشرق - خاصة فى الهند - كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالدعاية الدينية ، تلك الدعاية التى كانت تمثل جزءا لايتجزأ من خطتهم العامة الرامية إلى إضعاف الخلافة العباسية ، وكانت هذه الخطة تتضمن ليس فقط تحويل التجارة بعيدا عن الخليج الفارسى ، ولكنها كانت تسعى إلى السيطرة على الأماكن الأكثر أهمية فى هذا الطريق ، مما يعنى فى حقيقة الأمر القضاء على محاصرة العباسيين الاقتصادية لهم .

وفى رأى «ب لويس» أن هدف الفاطميين كان بالضبط هو محاولة جذب المتمردين من أهالى الشاطئ الشمالى للخليج الفارسى إلى جانبهم ، وتأسيس نقاط ارتكاز لهم هناك ، وأيضا جعل النهاية الأخرى لهذا الطريق هى المركز الأكثر أهمية للتجارة البرية مع «مولتان»(**) وأن يوطدوا فى نهاية القرن التاسع هناك ، وضع السلالة الإسماعيلية (٢٤٣ صـ ٥١ - ٥٤).

* سيراف : ميناء على الخليج الفارسى كان منافسا لميناء البصرة من حيث الغنى والثروة -المترجم .

** مولتان : مدينة فى باكستان على نهر شناب ، مركز تسويقى زراعى هام، وتشتهر أيضا بصناعة المجوهرات - المترجم.

غير أننا – وطبقا لاستنتاجاتنا مما يقوله ابن حوقل وهو الذى يستشهد به «ب. لويس» – نستطيع أن نقول : إن الأهالى المقاتلين « فى كرمان(*) ، كانوا قد استوعبوا المذهب الإسماعيلى فى عهد الفاطميين الأوائل ، عندما كانت إفريقيا – (تقصد المغرب – المترجم) لم تفقد أهميتها التجارية بعد ، بل عندما كان الهدف الأساسى للخلفاء الفاطميين هو توطيد سلطتهم فى المغرب» (١٥ صـ ٢٢١ وأيضا ١٦ صـ٣١٠) . والزعم بأن وضع السلالات الإسماعيلية فى الهند الغربية ومن ضمنها مدينة «مولتان» كان وطيدا فى ذلك الوقت ، يعتبر سابقا لأوانه ، فهذا لم يحدث إلا بعد وجود الدولة الفاطمية ، وافتراض وجود خطة لدى الفاطميين لحصار العباسيين تجاريا يعتبر أيضا غير مقنع تماما ، والأقرب إلى الحقيقة – فى رأينا – هو ما يفترضه «أ . حمدان» من أن الفاطميين فى سنواتهم الأولى قد تمسكوا بالحيطة والحذر ، ولم يدخلوا فى صراع حقيقى مع التجارة العباسية، بالرغم من أنهم ومنذ زمن « السترة » يتمتعون بالاحترام الوافر فى الهند إلا أنهم لم يوظفوا هذا الاحترام لخدمة أهدافهم الاقتصادية (٢٢٠ صـ١٨٩) .

وفيما يبدو فإن إعادة تعمير طريق البحر الأحمر ، كانت عملية طبيعية حدثت أثناء المرحلة المصرية من حكم الفاطميين ، وذلك إلى جانب ماتكشف عنه حقائق جينيز من أن السبب الأكثر أهمية فى زحزحة مركز النشاط التجارى المصرى ، كان هو الانتقال التدريجى للأفضلية التجارية فى البحر المتوسط للممالك الأوروبية (٤٣ صـ ١٤٩ وأيضا ٢٤٤ صـ٥٩٩ – ٦٠٠).

وبدون شك ، فإن إعادة الانتعاش لتجارة البحر الأحمر ، قد مهدت السبيل لتغيير خطة الفاطميين السياسية ، بعد أن فقدوا أملاكهم فى المغرب . (٢٢٠ صـ١٨٩) ومعارك وتمردات قرامطة البحرين أدت إلى عرقلة حركة التجار بل وإبعادها عن الخليج الفارسى ، وأدت أيضا إلى التقلص العام فى تجارة الخلفاء العباسيين ، وذلك من جراء التفكك السياسى المتواصل .

وأدى تأسيس الدولة الفاطمية فى هذا الإقليم (تقصد مصر – المترجم) إلى تقوية وتعضيد علاقات مصر التجارية مع الصينيين مما أدى إلى جلب مصنوعات الزجاج والخزف من هناك (٢٦٨) .

والفاطميون قد حافظوا على نفوذهم فى البحر الأحمر ،حتى بعد فقدانهم لأقاليمهم الأخرى (٢٤٣ صـ٥٢) .

---

* كرمان : مدينة فى إيران جنوب الهضبة الوسطى – المترجم .

٥ - التجار

وفى التجارة الخارجية كما فى التجارة الداخلية ، لعبت الدولة دورا هاما جدا متمثلا فى شخص الخليفة. (٦٢)

وكما أن هذا الدور ، كان يُعد من ملامح الشرق على امتداد العصور الوسطى كلها ، فإن الأعيان الإقطاعيين قد ساهموا أيضا فى أنشطة التجارة الخارجية وفى كافة مظاهرها المختلفة . وهكذا يحصى ابن دوادار ثروات الخصى برجوان الذى تركها بعد موته ، وهو قد كان وصيا على الحاكم وهو طفل ، وهو يطلق على السلع والبضائع اصطلاح « متاع » (١٣ صـ٢٦٥) . أما ابن الميسر فيخبرنا أن جزءا من هذه البضائع قد آل إليه عن طريق وراثة الوزير ابن صعصعة (١٨ صـ٥٦) الذى كانت له اليد الطولى فى التجارة فى زمن الوزير ابن كلس (٦١ صـ٣٢) .

وملاك السفن المشتغلة بالتجارة الدولية لم يكونوا من الخلفاء فقط ، بل كانوا أيضا من الأعضاء الآخرين للسلالة ، الحاكمة ، وكان من بينهم أيضا قادة الجنود وولاة الأقاليم ، وكان من بين الملاك الكبار لهذه السفن التجارية - على سبيل المثال - ناصر الدولة الحمدانى والذى سوف يأتى عنه الحديث فيما بعد ، حيث كان هو الحاكم الفعلى لمصر أثناء الشدة العظمى بل كان معه أيضًا أخوه المسمى فخر العرب (٤٣ صـ٣١٠) .

والقضاة المسلمون ، هؤلاء الذين كانوا فى ذلك الوقت ، يقومون عادة بمهمات هـامة أخرى كانـت لهم أيضا بعض المراكب . (٤٣ صـ٣١١ - ٣١٢) وانظر أيضا (٢٨ صـ١٤٨ - ١٤٩ ، ١٨٣ ، ٢٠٧ - ٢٠٩).

وكان هناك أيضا بعض التجار المستقلين الذين لعبوا - على ما يبدو - دورا غير قليل فى التجارة الخارجية - علاوة على أن التابعين من الرعايا المصريين المشتغلين بالتجارة الخارجية كانوا عادة ليسوا من المصريين ولكن من اليهود أو الفرس أو البابليين (١٠٠ صـ ٣٧٠ - ٣٧١ وأيضا ٤٣ صـ ١٤٨) .

ومستفيدين من مكانة إفريقيا فى تجارة الترانزيت ، صار الخلفاء الفاطميون يجتذبون من هناك إلى مصر عددا غير قليل من العناصر النشطة فى هذه التجارة ،

والتى نجد أصداء لها فى وثائق جينيز ، وهجرة الكثير من التجار المغاربة إلى مصر ، قد بدأت منذ القرن الحادى عشر وظلت دون انقطاع حتى منتصف هذا القرن ، وصارت فعالة بشكل خاص فى النصف الأخير من هذا القرن . (٤٣ صـ٣٢) وفى القرن الحادى عشر ظهرت هجرة التجار وارتحالهم من العراق إلى مصر هروبا من النهب والسلب والفوضى والاضطرابات . (٢٣٦ صـ٦٥) .

وفى منتصف القرن الحادى عشر تحولت الهجرة إلى الاتجاه العكسى كما يقول ابن الميسر عن زمن الشدة العظمى « وكثير من التجار المصريين قد هربوا إلى سوريا وإلى بغداد حاملين معهم الكثير والكثير من الكنوز المسروقة من قصر الخليفة المنهوب ، كان من بينها ثلاثون ألف من مشغولات الكريستال ، وخمسة وسبعون ألفا من الملبوسات المختلفة ، وواحد وعشرون ألفا من الدروع ، وعشرون ألفا من السيوف ، وأيضا أخذوا معهم الذهب ومخطوطات الكتب المجلدة تلك التى كان من بينها واحد يتكون من ثلاثين مجلداً » ويضيف ابن الميسر أنه قد رأى هذا المؤلف بنفسه (١٨ صـ٢٠) .

وبعد الشدة العظمى ، وطبقا لأوامر المستنصر الخاصة بمحاولة إعادة بناء الاقتصاد فى مصر ، تم جذب عدد من رجال الدولة الأغنياء ذوى النفوذ من سوريا إلى مصر ، كان من بينهم – دون أدنى شك – عدد من التجار (١٨ صـ٣٠) .

والتجار « المصريون » ساهموا بنشاط وافر ، ليس فقط فى تجارة القطاعى على طرق الترانزيت من البحر الأحمر إلى مصر السفلى ، بل إنهم قد رحلوا إلى الهند والصين وبلاد جنوب شرق آسيا الأخرى . ومن المعروف – على سبيل المثال – أن تاجرا عربيا فى القرن الثانى عشر يسمى أبو العباس الحجازى (من المحتمل أن يكون أحد المنحدرين من الحجاز) كان مالكا لأسطول تجارى ، وقضى أربعين عاما فى الصين ، ثم بعد ذلك استقر فى مصر ، وكان له سبعة من الأولاد يعيشون فى الهند والصين وفى إثيوبيا وسيلان وجزر إندونيسيا ، حيث كانوا يتحدثون بلغات عجيبة ، وكانت ممارساتهم التجارية تتمثل فى إرسال البضائع لأبيهم فى مصر ، ومبادلة هذه البضائع مع أوروبا والمغرب (٢٣٦ صـ ٦٨ وأيضا ٢٩١ صـ ٢٣٨ – ٢٣٩) .

والتجار كالعادة لايتاجرون فى سلعة واحدة بل فى عدد من البضائع والسلع بل وحتى فى معظم أنواع البضائع ، وهكذا فإن إسحق النيسابورى (فى نهاية القرن الحادى عشر وبداية القرن الثانى عشر) – وكان واحدا من التجار السكندريين المنحدرين من بلاد فارس – يقوم بالتجارة فى الحناء (الخضاب) ومواد الصباغة

وصناعات الزجاج والحرير والمرجان والعنبر والشمع وأحجار الطواحين (أى الأحجار التى تصنع منها الطواحين - المترجم) ... إلخ (٤٣ صـ١٥٣) ونهراى بن نسيم القادم من القيروان إلى الفسطاط ، والذى قضى بالقيروان فترة طويلة من حياته قام بالتجارة فى بضائع وسلع متنوعة (٤٣ صـ ١٥٣ - ١٥٤) . وهناك شخص هام من تجار الترانزيت - فى بداية القرن الحادى عشر - كان يهوديا يسمى ابن عوكل وكان يعيش دائما فى الفسطاط ، وكان متخصصا فى تجارة مصنوعات الكريستال والجمان (الدر) (٤٣ صـ١٥٨) .

أما التجارة فى مواد الترف والأبهة الآتية من العراق وبيزنطة والمغرب - ومن المحتمل - الهند ، فقد كان يقوم بها اثنان من اليهود المعروفين وهما أبو سعد إبراهيم بن سهل التسترى ، وأبو نصرهارون بن سهل التسترى ، وهما إلى جانب ذلك كانا يقومان بالأعمال الربوية (المصرفية) ويقدمان هذه البضائع إلى البلاط وأعضاء الحاشية ، وبدأ نشاطهم فى بداية عهد الحاكم واستمر حتى عهد المستنصر أى حتى سنة (١٠٤٨م) (٢٠٣ صـ ٦٨ وأيضا ٤٣ صـ ١٦٤ ومايليها).

وكان التجار وفى مقدمتهم أعضاء البيوت التجارية الكبيرة يشكلون طائفة من الملاك الكبار للسفن ، وعلى الأخص هؤلاء التجار الذين كانوا يعملون بتجارة الكتان المصرى فى تنيس ، وهم فى هذا كانوا يتمايزون عن ملاك المراكب (هؤلاء الذين سبق التنويه بهم) من الأعيان والوجهاء المحاربين الذين كانوا يتعاملون بأنفسهم مع المشترين (٤٣ صـ ٣١٦) .

وأيضا - فى القرن الثانى عشر - كان هناك اتحاد للتجار يقوم بالتجارة مع الشرق ، وكان هؤلاء هم الذين يحملون الاسم الشهير بهم وهو « الكارميت (*)» ، وهم الذين ازدهرت أنشطتهم وانهارت أيضا فى العصر المملوكى (٢٩١ صـ٢٦٥ وأيضا ٢٧ مجلد ٢حـ١ صـ ٩٢ - ٩٣ وأيضا ١٤٦ صـ٥٢)[٦٤] .

ومن الممكن أن تكون تنظيمات الكارميت مرتبطة بمصالحهم المهنية العامة ، والتى كان أكثرها أهمية هو عدم التعرض للخطر ، وكان هذا قريبا مما كان موجودا لدى طوائف التجار فى أوروبا الغربية فى مرحلة مبكرة من العصور الوسطى بالرغم من عدم وجود أى وثائق مكتوبة لها أى ارتباط واضح بوضع الكارميت .

* هم فئة من تجار الترانزيت ، تخصصوا فى تجارة التوابل ، وكان لهم أسطول هائل يعمل فى نقل البضائع من الهند إلى مصر ثم إلى التجار الأوروبيين ، وظلو كذلك حتى اكتشاف رأس الرجاء الصالح - المترجم .

٦ - التعاون التجارى

إن مبادئ التعاون والمساعدات المتبادلة لعبت دورا كبيرا بشكل عام فى تجارة مصر الخارجية فى العهد الفاطمى .

والتعبير عن هذه المبادئ فى التبادل التضامنى للتجار يتمثل فى الأشكال المختلفة من الخدمات (شراء سلع محددة أو تقديم معلومات عن الأسعار المشتراة ، أو حركة المراكب والسفن أو حركة القوافل) . والتجار الجوابون عادة ما كانوا يأخذون معهم بضائع رجال الأعمال المولين لهم أو يراقبون حركة نقل هذه البضائع [٤٣ ص ١٦٥ - ١٦٦] .

والتطورات التى حدثت بعد ذلك فى أشكال التضامن سواء كانت هذه تتمثل فى شخص واحد ميسور الحال (أو كانت عن طريق مجموعة من الأشخاص) قد أعطى نقودا لشخص آخر أو قدم له سلعا للتجارة فيها ، فإن حصة الأرباح التى ينالها كل واحد منهم ، تتحدد عند فقهاء المذاهب الشرعية المختلفة بأشكال مختلفة ، ولكن معظمهم يقول بتقسيمها بالتساوى . انظر على سبيل المثال [٤٣ ص ٧٢، ١٦٤ ، ١٧١ ، ١٨٦ ، ٣١١] [٦٥] ومع انتشار عقود « القراض » تلك التى تعنى تماما المضاربة أو المقارضة وهى قريبة مما كان يسمى فى أوروبا « بالحماية الإقطاعية »(*) .

وكانت الاتفاقات والعقود التجارية المتنوعة وسيلة شائعة - لأبلغ الحدود - من أجل زيادة رأس المال ، وهنا كان من حق أى تاجر الدخول فى عدة اتحادات تجارية فى نفس الوقت . وكما كان الوضع فى البلدان الأخرى فى حوض البحر المتوسط فى ذلك الوقت ، فإن (الزمالة أو الجماعة أو الشركة) التجارية العائلية كانت موجودة فى العصر الفاطمى فى مصر ، حيث كان المساهمون الأساسيون فيها من أعضاء إحدى تلك العائلات نفسها ، وكنموذج لتلك « التعاونيات » يمكن أن تكون العائلة الطاهرية القاطنة فى القيروان ، تلك العائلة التى تنتسب إلى نهراى بن نسيم (المنوه عنه سابقا) والذى كان نشاطه التجارى يمتد إلى أسبانيا والمغرب ومصر [٤٣ ص ١٧٧ ، ١٨١] .

(*) الحماية الإقطاعية : هى حسب تعبير قاموس ويبستر تعنى حق شخص ما ، دينى أو مدنى فى الحصول على ريع الإقطاع ، إذا صار صاحبه غائبا- المترجم .

وعند عقد هذه الاتفاقات أو العقود كان يتم تسجيل الشركة الأساسية لدى الحكومة وذلك بهدف انتزاع ضرائب محددة من الشركة للحكومة [٤٣ ص ٢٦٩ - ٢٧٠] .

كانت الشركة التجارية تستطيع أن تأخذ شكلا سريا للاستئجار ، لأن فكرة توظيف الأموال هذه - كما يقال - كانت غريبة على عقول الناس فى ذلك الوقت ، ولذا كان الشكل السرى للقروض ، حيث إن القرض يؤدى إلى الإقرار بدرجة ما من التبعية [٤٣ ص ٩٢ - ٩٣ ، ١٦٣ ، ١٧١ ، ١٧٤] وفى غياب التأمين الرسمى ، كانت المساعدات الملائمة فى الوقت المناسب سواء كانت بالسلع أو النقود ، عادة ما تنقذ التاجر من الإفلاس [٤٣ ص ٢٠٤] .

٧ - التمثيل التجارى

كان للتجار الأوربيين مستودعاتهم ومخازنهم فى العاصمة وفى الإسكندرية ، وفى القرن العاشر تم السماح للأمالفيين (*) ، ومن بعدهم البيزنطيين (فى القرن الثانى عشر) بتوطيد علاقاتهم فى البلاد ، أما نشاط الأوروبيين الآخرين فكان يقتصر على الموانئ المحددة . [٣٨ ص ٢٦٥ وأيضا ١٢ جـ١ ص ٢٤٧] .

ولكن التجار المغاربة - وحتى فى ظل علاقات الفاطميين المتوترة مع نوابهم فى المغرب - كان من المتيسر لهم الوصول إلى الأماكن المختلفة فى مصر العليا أو السفلى ، وهكذا فإن نهراى بن نسيم غالبا ما كان يركب من عاصمة مصر إلى مراكز صناعة الكتان ، ويذهب بشخصه لمراقبة العمل الذى يقوم به كل تاجر جديد [٢١٤ ص ٥٨] (٦٧) .

وكبار التجار المسلمين كانوا يمتلكون فى المدن الكبيرة منازل خاصة بهم ، حيث كانوا يحفظون فيها بضائعهم ، ويعقدون فيها صفقاتهم ، ولنفس الهدف امتلك نهراى ابن نسيم منازل فى كل من القيروان والإسكندرية والفسطاط والقدس (٦٨) .

وممثل التجار الأجانب لا يمتلك الحق فى إمكانية القيام بأعمال خاصة به فى مصر ، وهو فقط كان يسمى وكيل التجار أو « الناقد » ، وكان من المعتاد فى العلاقة

(*) أمالفى : هى إحدى المدن الإيطالية التى اشتهرت بالتجارة - المترجم .

بهذه الهيئات أن يقضى الأجنبى فترة طويلة فى البلاد ، وهكذا كان التاجر أبو ذكرى ويوداخ كوهين ، وهو يهودى من سجلماسة ، قد عاش طويلا فى الفسطاط كممثل للمغاربة ، حيث كان يقوم بتوفيق أوضاعهم وأنشطتهم فى مصر ، وأيضا على طرق التجارة مع الهند [٤٣ ص ١٩٢] (٦٩) .

هؤلاء الممثلون ، كانوا يمتلكون دواوينهم أو إداراتهم ، التى كان من أهدافها أن تعمل على جذب أصحاب رؤوس الأموال إلى مصر فى عهد المستنصر ، فعلى سبيل المثال كان هناك شخص غنى من « قيسارية » قد افتتح فى الفسطاط ديوانا يسمى « دار الوكالة » وكان هو شخصيا معتمدا كوكيل للتجار [١٨ ص ٣٠ ، ٣٩ ، ٨٠] (٧٠) .

وطبقا لأوامر الوزير مأمون فى (١١٢١ - ١١٢٢ م) تم افتتاح دار الوكالة الخاصة بتجار اليمن وسوريا [١٨ ص ٦٢] .

وكانت علاقة الفاطميين مع هؤلاء التجار الأجانب تتميز بالثقة وحسن النوايا ، فمن المعروف أن حادثا فريدا من أحداث المطاردة قد حدث فى بداية القرن الثانى عشر عندما أمر الوزير الأفضل باعتقال تجار جنوة المتواجدين فى الفسطاط ورميهم فى السجن ، وذلك لأن مواطنيهم قد اشتركوا مع الصليبيين فى اغتصاب المدن الساحلية فى كل من سوريا وفلسطين . [١٨ ص ٤٢] (٧١) .

وإلى جانب هؤلاء التجار المحترفين ، كان هناك الحجاج الذين لعبوا بعض الأدوار فى التجارة العالمية (٧٢) .

الرسوم والضرائب : كانت هذه الرسوم والضرائب تطوق حركة السلع التجارية ، وذلك طبقا لكل نوع منها ، علاوة على أن التجار الأوروبيين كانوا عادة ما يدفعون رسوما تقدر من ١٦٪ إلى ٣٥٪ . ومن التجار المسلمين كانوا يأخذون العشر الذى لم يكن من الضرورى أن يساوى ١٠٪ [٢٩١ ص ٢٦٨] (٧٣) .

هذه الرسوم لم تكن جبايتها تتم على الحدود فقط ، ولكن حيثما ترى الحكومة أن

(**) تسيزاريا : بالروسية تعنى قيصرية ، وهى سيزاريا بالإنجليزية ، وهى اسم لعديد من المدن الرومانية أشهرها موجود فى تركيا وفى فلسطين . المترجم .

ذلك ضروري « لتنظيم الجمارك » فعلى سبيل المثال في الفسطاط (٤٣ ص ٣٤١) كان على كل مستودع (أو أي حانوت كان) يمتلك ترخيصا (رخصة) أن يدفع ضريبة شهرية تتفق ووضعه [٤٣ ص ٢٦٩] . وبفضل هذه التراخيص فإن الحكومة قد استطاعت السيطرة على النشاط التجاري الخاص ، ووضعته تحت سيادتها الدائمة ، وكانت هناك أيضا ابتزازات للأموال يتم جمعها على كل صفقة تباع ، عادة ما كان يقوم بجمعها الوسطاء الذين يسمون « بالسماسرة أو الدلالين » .

أما السلع الأوروبية المشتراة ، فكان من المعتاد أن يتم دفع ثلث ثمنها نقدا ، أما الثلثان الآخران فكان يتم دفعهما من « حجر الشب » . والفاطميون قد تمسكوا بصورة سلبية بعدم تسرب الأموال من البلاد وكان « حجر الشب » يعتبر مثل النقود لأنه كان يمثل عنصرا هاما في عملية الصباغة ، وكان أيضا ضروريا جدا في صناعة النسيج في الورش الأوروبية [٧٤] . والابتزازات المالية هذه ، كان يتم جمعها أيضا على البضائع المصدرة ، والرسوم والأجور في تجارة الترانزيت ، لم – تكن على الأقل في النصف الأول من الحكم الفاطمي في مصر – باهظة ، وهذا هو ما مهد السبيل أمام تطور هذه التجارة . [٤٣ ص ٣٤٣ – ٣٤٤] .

أما الضرائب التي كان يتم جمعها على الصفقات التجارية ، (وأيضا على الممتلكات العقارية المختلفة) فكانت تعتبر غير شرعية ، ولذا تم إلغاؤها تماما في عهد الحاكم ، ولكن – فيما يبدو – أنها قد أعيدت من جديد لأن صلاح الدين أمر بإلغائها مرة أخرى . [٤٣ ص ٢٧٠ وأيضا ١٨ ص ٥٤] [٧٥] .

الاحتكارات الحكومية : حيازة أو امتلاك الحديد والأخشاب والقطران (وأيضا استخراج حجر الشب ، أو الصودا) كان احتكارا حكوميا ، وهذه المواد كانت توضع تحت تصرف ديوان خاص يسمى « ديوان المتجر » وهو المسئول عن حفظها وبيعها وقد كان مكانه في مدينة الإسكندرية . [٧١ ص ٢٢ – ٢٣] [٧٦] .

وكان شائعا أن الحكومة لها وضع الأولوية فيما يتعلق بعمليات شراء كافة البضائع الأجنبية الأخرى . وبوكلائها الشخصيين كانت عادة تعتبر هي المشتري الرئيسي الأول الذي كان من الواضح أنه يشتري بهدف البيع مرة ثانية بأسعار

باهظة . والوكالات التجارية الفاطمية كانت تحوز أحيانا بضائع أجنبية فيما وراء البحار ، وتبيعها بأسعار أغلى بشكل فاحش ، وأحيانا كانت تأخذها من التجار الأجانب دون رغبتهم [٤٣ ص ٢٦٧ ، ٢٦٨] (٧٧) .

وأسعار السوق للسلع الأجنبية ، كانت الحكومة هي التي تقوم بوضعها ، بل وحتى تصريف هذه السلع كانت تسيطر عليه الجمارك . [٤٣ ص ٢١٨ - ٢١٩] . ويعتبر « س . جويتن » أن الحكومة الفاطمية لم تكن هي المنتج والمستهلك الرئيسين فقط ، بل كانت أيضا هي المشترى للبضائع . ومثل هذا الرأى يقول به «س . لبيب» [٤٣ ص ٢٦٧ وأيضا ٢٣٦ ص ٧٦] . وكان هذا كله مطبقا على الحرف كما هو مطبق على التجارة ، فإن القطاع الحكومى لم يستثن مطلقا المشروعات الخاصة التى كانت فى ذلك الوقت تعد قليلة جدا .

وبشكل عام ، فإن التجارة الخارجية وخاصة تجارة الترانزيت مع الشرق ، قد عادت على الحكومة الفاطمية بمداخيل طائلة فى شكل رسوم ، وأتعاب مدفوعة عن الاستثمارات التجارية ، ومكاسب من نقل البضائع أو المشاركة المباشرة فى التجارة (وتجارة الجملة عبر البحار كانت تدر عليهم أرباحا تتراوح ما بين ٢٥٪ - ٥٠٪) (٧٨) . والابتزازات الأخرى كانت تعتبر إحدى مصادر ثرواتهم ، وعلى ما يبدو ، فإن أحداث منتصف القرن الثانى عشر لم تؤد إلى انفجار جديد للعلاقات القائمة فى تجارة الترانزيت ، بل إن الأيوبيين والمماليك قد واصلوا نفس السياسة التجارية لأسلافهم الفاطميين .

وللأسف فإن تتبع التغيرات فى البنية الاجتماعية لمصر فى العصر الفاطمى فى ارتباطها بالتغيرات التى حدثت فى التجارة الخارجية شأنها شأن القضايا المشابهة التى حدثت فى الآونة الأخيرة ، وتم تفسيرها على يد المستشرقين السوفييت ذوى النزعة الموالية للغرب بأن مجرد تخيلها غير ممكن .

ومن الممكن أن نقرر أن التحسن الواضح للتجارة كان مرتبطا بالثروات الهائلة المتمركزة فى يد الحكومة ، التى هى المستهلك الأساسى للمنتجات الحرفية ، وأن ازدهار الحرف والمدن (وفى مقدمتها مدينة القاهرة) كان أيضا لفترة محدودة ، سببا

فى الاستقرار وفى ارتفاع معدلات المعيشة للحياة المدينية بشكل متباين تماما عما كانت عليه الأوضاع فى العهد السابق للفاطميين .

وبصرف النظر عن المزايدات المتوقعة والمزاعم التى يمكن أن نلمحها فى كلمات ناصرخسرو والمتعلقة بسكان القاهرة « لا أحد من السكان يتوجس من السلطان ، أو يخشى الجواسيس والوشاة ، وذلك لأنه واثق تمام الثقة من أن السلطان لم يكن متعسفا أو مضطهدا لأحد ، وأنه لم يطمع فى شىء من الأشياء أو يشتهى ماهو عند غيره ... وأنا لم أستطع أن أحصى ولا أن أقدر الثروات هناك ، ولم أر فى أى مكان أناسا يعيشون حياة هادئة مثل تلك التى يعيشونها هنا »(*) .

[٥ ص ١٣٠] (٧٩) .

(*) آثرنا هنا أن نترجم النص أعلاه باذلين كل ما نستطيع فى محاولة التعبير باللغة عن روح العصور الوسطى ، ولكن يبقى هناك فرق بين النص الأصلى عند ناصرخسرو والنص المترجم إلى الروسية ثم من الروسية إلى العربية ، وهنا كان من الهام أن نقدم النص الأصلى للمقارنة « وكان الناس جميعا يثقون بالسلطان فلا يخشون الجواسيس ولا الغمازين ، معتمدين على أن السلطان لايظلم أحدا ولايطمع فى مال أحد .. ورأيت أموالا يملكها بعض المصريين لو ذكرتها أو وصفتها لما صدقنى الناس ... فإنى لا أستطيع أن أحدد أموالهم أو أحصرهم ، أما الأمن الذى رأيته هناك فإنى لم أره فى بلد من قبل » - المترجم .

٨ - التداول النقدى

لقد جذب التداول النقدى فى مصر فى العصور الوسطى ، انتباه كثير من الباحثين ، فتوضيح أنواع النقود ، وتناسب الوحدات النقدية ، ومعدلات الأسعار ، نجدها فى الأبحاث المكرسة لهذه الموضوعات عند « إ . أشتور » ، « أ . إرينكريتس » ، « س . لبيب » . وهم جميعا هنا يتناولون قضايا التداول النقدى بشكل عام فى انفصال عن قضية الإنتاج المادى . وهؤلاء الباحثون يغالون فى دور النقود ، ويعتقدون أن اقتصاد مصر فى العصور الوسطى ، كان فى الغالب ، اقتصادا نقديا وأن المجتمع الفاطمى كان مجتمعا يشكل نوعا ما فريدا من المجتمعات الرأسمالية ، ويمضون فى ذلك مقسمين سكان المدن فيه إلى برجوازيين صغار ومتوسطين وكبار ، وأيضا بروليتاريا .

ومصادرنا تكشف لنا بحق أن التداول النقدى فى مصر فى العصر الفاطمى كان متطورا إلى أبلغ الحدود ، وكانت فيه نقود ذهبية تمتاز بجودة النوع .

وفى بيان جوهر المعروف نجد وعودا بتحسين سك النقود . [٦٤ ص ٦٧] وقد تم تنفيذ الوعد على أحسن مايكون ، وقد مهد لذلك إصلاح يعقوب بن كلس ، وإصلاح عسلوج بن حسن (٩٧٣م) ، وذلك بجعل الدواوين المالية تقوم بسداد أو أداء ما عليها بالدينار المعزى ، الذى أمر بإصداره جوهر ، وذلك إلى جانب الدينار القديم المعروف بالدينار الراضى (٨٠) الذى كان وزنه منخفضا ويعادل فقط ٢/٣ الدينار الجديد [٦٥ ص ١٥ وأيضا ٦٦ جـ ٢ ص ٦] (٨١) . واستقرار الدينار أحدث بعض الخسائر المحددة للأهالى ، ولكن مهد السبيل إلى توطيد اقتصاد البلاد (٨٢) .

وإلى جانب الدينارات الذهبية العالية الجودة ، فإن الفاطميين قد سكوا نقودا فضية (دراهم) ، ودراهم المرحلة الفاطمية الأولى كانت جيدة النوع ولكنها فى عهد الحاكم سارت من سيء إلى أسوأ ، وذلك لزيادة خلطها بالنحاس ، لأن الفضة لم يكن يتوافر وجودها فى البلاد بشكل دائم حتى وصول الحملات الصليبية ، ولذا فإنهم كانوا يستوردونها - على شكل سبائك أو نقود - من أوروبا ووسط آسيا ، ثم بعد ذلك يعيدون صهرها وتشكيلها من جديد . انظر [١٤٧ ص ٣١] (٨٣) .

وكان من الممكن استخدام الأنواط والعقود الزجاجية بمثابة عملات بسيطة (فكة

أو عملة صرف) إذ إن الزجاج كان مادة محلية رخيصة ، ولكن النحاس كان يأتى من الخارج [١٥٧] .

ومن المعروف أيضا أن المستنصر قد أصدر عملات نحاسية بكميات غير كبيرة (٤٦ مجلد ٦ ص ١٧٩ - ١٨٠) ، ومواد الحرير كانت تستخدم مثلها مثل النقود المعدنية (٤٣ ص ٢٤٥ ، ٢٦٤) (٨٤) .

والنقود قامت بكل وظائفها ، بدءا من اعتبارها مقياسا للقيمة . والأسعار - تلك التى تعتبر تعبيرا نقديا عن القيمة - مثل أسعار الحبوب والدقيق والخبز وسلع المواد الغذائية الأخرى كان من المعتاد أن يضعها المحتسبون ، ولكن فى فترات الأزمات كان الخليفة ذاته هو الذى يقوم بتحديدها . والالتزام بالأسعار المقررة كان دائم المراقبة طبقا لما يقرره المحتسبون .

وهكذا فإن جوهر فى (٩٧٠م) قام بتعيين محتسب جديد للفسطاط من المغاربة يدعى سليمان بن عز ، وهو سرعان ما جمع تجار القمح والدلالين فى مكان واحد وأغلق عليهم الطرق الرئيسية الموصلة إلى هناك ما عدا طريقا واحدا ؛ « لاقدحًا (*) واحداً من القمح يفلت من تحت يد المحتسب ».

والتجارة تطورت فقط فى ظل وجود أسعار مستقرة ، وقد تعرض للعقاب البدنى أحد عشر طحانا لأنهم أخلّوا بالأوامر الصادرة ، وبعد ذلك تم اقتيادهم إلى الشوارع لكى يكونوا عبرة لكل الناس (**) . (٦٤ ص ١٦٩ - ١٧٢ وأيضا ٦٥ ص ١٣ - ١٦) . وفى سنة (٩٧٧ م) أى عندما تم رفع أسعار الحبوب التى كان سعرها رخيصا ، فإن الحاكم قد حرم على الملاك تخزين كميات كبيرة من المؤونة وحدد سعر كل نوع من الحبوب ، والمخالفين لهذه التعليمات ، تعرضوا للضرب بالسياط ، وهكذا تم وضع أسعار للسلع المختلفة (٦٥ ص ١٦ - ١٨ وأيضا٧٤ ص ٦٥ وأيضا١٣ ص ٢٧٧) .

وفى سنوات المجاعة أى فى عهد الظاهر ، فإنه قد أجبر الطحانين على أن يبيعوا الحبوب للفرانين بالأسعار التى وضعتها الحكومة ، وأمر بوضع العصاة المخالفين من

(*) قدح : مكيال يعادل $\frac{2}{3}$ كيلة - المترجم .
(**) هذا النوع من العقاب يسمى فى أدبيات العصور الوسطى بالتجريس الذى يعنى الفضح - المترجم .

الفرانين والطحانين والسماسرة فى الأغلال وتم ضربهم (٦٥ ص ٢٧ – ٢٨) [٨٥] وفيما بعد صارت الحبوب متوافرة بدرجة تفوق حد الطلب ، أو الرغبة فى التخزين للسنة التالية . وظل الوضع هكذا لمدة من الزمن دون أن يتم اختراق القوانين الموضوعة أو دون أن تباع السلع بأسعار باهظة فى تلك المدة . (٥٩ جـ١ ص ٤٩ ، ٥٣ ، ٦٣ – ٦٩) [٨٦] .

وتثبيت الحكومة لأسعار المواد الغذائية كان معروفا أيضا فى بلدان أوروبا الغربية فى العصور الوسطى وخاصة فى الدول البيزنطية (١٢٥ ص ٧٨ وأيضا ٢ ص ٦٤ – ٦٦ ، ١٢٣ ، ١٢٥) . وتثبيت هذه الأسعار لم يكن مطلقا عملا استبداديا ، وهنا من المناسب أن نتذكر الكلمات المعروفة لكارل ماركس « مهما كان أسلوب وضع وتنظيم أسعار السلع المختلفة بدائيا إلا أن سعر كل منها بالنسبة للأخرى يكون خاضعا فى حركته لقانون القيمة » (مجلد ٢٥ جـ ١ ص ١٩٤) – « مؤلفات ماركس وإنجلز مرجع رقم ١ » .

وبالنسبة لأسعار المواد الغذائية ، كان من الضرورى أن تبقى دون أى تغيير ، وفى الأزمنة التالية أى فى عهد الأيوبيين والمماليك [٨٧] ، أخذت هذه المهمة قليلا من الانتباه مقارنة مع الفاطميين ، ومن الممكن الافتراض أن الفاطميين بشكل عام قد استرشدوا بالمبادئ المعروفة فى العصور الوسطى عن الأسعار العادلة .

وعلى سبيل المثال ، فإن توظيف النقود على هيئة كنوز ، من الممكن أن يعطينا توصيفا لثروات أعضاء السلالة الحاكمة هم والمقربون منهم ، وعن هذا نجد أيضا بعض الكلام فى « صور جزئية » . فطبقا لما يقوله المؤرخون عن جرد ثروة جوهر بعد موته : « كان هناك ستمائة مليون دينار ، وأربعة ملايين من الدراهم ، وذلك باستثناء الثروات الأخرى » وأيضا بعد موت يعقوب بن كلس . كان فى خزائنه : « خمسمائة ألف دينار » وبعد موت برجوان : « مئتا مليون دينار ، وخمسون إردبا من الدراهم » وبعد موت الوزير مأمون البطائحى « كان هناك مائة صندوق من الدراهم الفضية ، والذهب الخالص » (٧٤ ص ٥١ ، ٦٣ وأيضا ١٣ ص ٢٢٥) [٨٨] .

والناس ذوو الدرجات الأقل فى الوضع الاجتماعى سعوا إلى مراكمة الثروات أيضا ، وهكذا فبعد موت أحد الأسطوات فى صناعة الذهب والفضة ، وجدوا أن لديه أكثر من أربعمائة وأربعة وخمسين دينارا مختلفة الإصدار (٤٣ ص ٢٦٤– ٢٦٥) .

والشائع والعادى لدى « المصريين » فى العهد الفاطمى ، هو أن يقوموا بدفن النقود فى الأرض ، وخاصة فى الفترات التى تتسم بعدم الاستقرار السياسى (٤٣ ص ٢٦٥) . وكانت النقود أيضا تعمل كوسيلة أداء للضرائب (مثل الخراج فى مصر السفلى والجزية .... الخ) وأيضا دفع أقساط الالتزام ورواتب المحاربين والموظفين [٨٩] .

وفى هذه الظروف لم يكن الدفع أو الأداء مرتبطا بشكل مباشر بتداول السلع ؛ إذ إن التطور الهائل لوظائف التراكم ، ولوسائل الدفع أو الأداء هما اللذان يشهدان على محدودية التبادل الواضحة . والنقود كوسيلة للتداول كانت تستخدم فى الصفقات التجارية أيضا ، وقد سبق الكلام عن هذا عند تناولنا للتجارة الداخلية ، ونلاحظ هنا فقط أن عملية البيع (وطبقا لما يقوله « س . جويتن » « كانت الشمبانيا معروضة فى أسواق العصور الوسطى ») فإن عملية البيع تنقسم إلى مرحلتين مختلفين هما مرحلة العرض ومرحلة الطلب ، بمعنى العرض للبيع والقدرة على الدفع[٩٠] .

كانت الإسكندرية هى مركز العمليات المالية فى التجارة الخارجية بين مصر وأوروبا ، وكانت الصفقات بين التجار الشرقيين يتم عقدها - على الأغلب - فى مدينة الفسطاط [٩١] . والأعمال المصرفية فى العهد الفاطمى كان لها أهمية محلية وأهمية دولية ، فعلاوة على تبادل النقود ، كان الصرافون يقبلون الودائع ويعطون القروض (بالرغم من أن هذه القروض كانت بنسب أرباح مئوية معلومة لاتسمح بها الشريعة الإسلامية) وكان الوضع عند المسلمين كما هو عند المسيحيين واليهود (٤٣ ص ١٧٠)[٩٢] .

وتطور نظام الكمبيالات أو الحوالات ، وقروض الاعتماد أو السلف فى تجارة الجملة مثلما تطور فى تجارة التجزئة (٤٣ ص ٢٤٠ وما بعدها) [٩٣] وكان هناك أيضا شكل متطور من التعاون فى الأعمال المصرفية ، وهو استخدام النقود بواسطة أصحاب المصارف الذى كان هو الأسلوب الوحيد لتوظيف الأموال (الاستثمار) فى الصفقات التجارية المختلفة ، وأيضا فى غيرها من العمليات ، وهو مايتفق مع المبدأ التجارى الأساسى لذلك العصر وهو (دوام رأس المال فى العمل طوال الوقت) (٤٣ ص ٢٠ ، ٢٤٥ - ٢٤٨)[٩٤] .

والحد الجوهرى الفاصل بين وظائف النقود كوسيلة للتبادل ، وبين النقود الدولية

فى العصر الفاطمى فى مصر ، لم يكن موجودا بشكل عام شأنه فى ذلك شأن العالم كله فى العصور الوسطى .

ونظرا لارتفاع جودة الدينار بالمقارنة مع النميسما(*) البيزنطية ، فإنه قد صار وسيلة التبادل العالمى فى دول البحر المتوسط . غير أن الدينار المصرى لم يحافظ على وضعه فى الاستخدام الواسع لفترة طويلة ، ففى النصف الأول من القرن الحادى عشر ، صار حكام مملكة بيت المقدس يسكون نقودا ذهبية تماثل الدينارات الفاطمية (على الأغلب فى عهد المستنصر والآمر) ، وكان هذا الدينار المزيف منخفض القيمة لأبلغ الحدود ؛ إما لأن الصليبيين كانوا يفتقدون الخبرة التكنولوجية فى سك النقود ، وإما لأنهم كانوا يسعون بشكل متعمد للإخلال بالتبادل النقدى عند الدولة المعادية لهم . غير أن تدفق هذه النقود المنخفضة القيمة قد أدى إلى منافسة بل وإزاحة الدينار الفاطمى مكتمل القيمة من أسواق وبلدان البحر المتوسط(٩٥) .

وأدى نقص المعادن الثمينة – بشكل خاص – إلى المزيد من الإفقار لمناجم الذهب فى النوبة (وادى علاقة) كما أدى إلى الإحساس بقرب نهاية العصر الفاطمى ، وفى عهد العاضد ازداد هذا الإحساس عمقا لتردى الأوضاع فى البلاد .(٩٦) .

وكما يبدو، فإن وظيفة التداول قد تطورت إلى حد كبير عن غيرها من كل وظائف النظام النقدى فى مصر الفاطمية.

غير أن تطورها كان أحادى الجانب فقد كان مرتبطا فقط بتجارة الترانزيت الخارجية ، وأثناء ذلك واصل جوهر البنية الاقتصادية بقاءه متمثلا فى النظام الإقطاعى ، إذ إن النسيج الاجتماعى الرئيسى – كما سبق وأوضحنا – كان قريبا من الاقتصاد الطبيعى الفلاحى (العينى) .

xxxx

وبصورة عامة ، فإن تمركز الريع الإقطاعى فى يد الحكومة – كما أوضحنا سابقا – أدى إلى نهوض الحرف المدينية فى مجالات كثيرة ، لأنها قد حازت سوقا واسعة ودائمة بشكل كاف ، علاوة على أن التنظيم الحكومى القاسى كان يمثل أحد الشروط

(*) النميسما : هو اسم العملة البيزنطية الموازية للدينار فى العصور الوسطى – المترجم .

التى ساعدت على الأمان النسبى لحياة وممتلكات الحرفيين ، وفى خلال مرحلة زمنية محددة استطاع أن يمهد السبيل أمام تطوير قوى الإنتاج .

ومصادرنا فى إجمالها لا تؤكد الحكم العام الذى يطلقه « ك . كهن » ، وهو أن القرن الحادى عشر كان مرحلة انكسار أو تغير جذرى للمدينة الإسلامية ، أدى فيما بعد إلى تأخرها بل وتدهورها الكامل .(٩٧) .

ولا شك أن « الشدة العظمى » فى عهد المستنصر قد انعكست بشكل حتمى على أوضاع المدن(٩٨) . وأيضا الخسارات الهائلة للحرف المصرية وللتجارة ، تلك التى حدثت من جراء الصراعات والشقاقات الداخلية ، والاعتداءات الخارجية فى منتصف القرن الثانى عشر مثل حريق الفسطاط الذى كان مدبرا بأوامر من شاور والذى تسبب فى الهلاك التام لمدينة الفسطاط ، ثم إن الأهمية الكبرى التى كانت للقاهرة بسبب ازدهارها ، بدأت تتهاوى باطراد(٩٩) . وهكذا ، استطاع الصليبيون أن يدمروا مدينة تنيس فى (١١٥٣م) ، وظلت المدن الساحلية الأخرى تعانى من الغارات المتواصلة .

وفى السنة التالية (١١٥٤م) هجم الصليبيون مرة أخرى على كل من تنيس ودمياط بل وعلى رشيد والإسكندرية ، وفى (١١٦٧ م) تم حصار مدينة الإسكندرية على يد الصليبيين (٢٢٤ ص ٢٩١ وأيضا ١٩٨ ص ٢٧٧) (١٠٠) .

وانهيار الإدارة لم يتح الاستمرار لمبدأ (الأسعار العادلة) ولاسلامة الممتلكات ، وهكذا صار الوزير طلائع بن رزيك يشترى الحبوب ويبيعها بأسعار مضاعفة ، بل إنه قام بمصادرة ممتلكات الأمراء والوجهاء والأعيان الذين سعوا إلى النجاة من الابتزازات الباهظة وأعمال القرصنة ، وهربوا إلى اليمن وإلى الحجاز والبلاد الأخرى (٦١ جـ ١ ص ٢٩٤ وأيضا ٥٩ مجلد ٩ ص ٤٤) .(١٠١) .

وظل تطويق الحرف والتجارة بقوائم من الضرائب والمكوس يتزايد ، إلى أن أمر صلاح الدين بإلغائها بعد ذلك . (٧٢ جـ١ ص ١٨٠ ، ٢٠٥ وأيضا ٦٦ جـ ٣ ص ٢١١.) .

وفيما بعد ، أى فى النصف الثانى من القرن الثانى عشر ، بدأ اقتصاد البلاد يتوطد من جديد ، وصار دور الحكومة فى الصناعة أقل مما كان عليه ، وهذا من الممكن استنتاجه

بالرغم من صمت المصادر عنه [١٠٣] . فالسيطرة القاسية على الحرف تتحدد - بدرجة ما - بمصالح السلالة الحاكمة أكثر مما تتحدد باهتمام الخلفاء برعاية المنتج ، طبقا لما يفترضه راشد البراوى . (٢٩١ ص ٣٦٦) وهذا هو ما يتجلى بشكل واضح تماما فى الحصار ، الذى صار يتحدد بالتطور الاقتصادى مما جعل من الضرورى تحرير الحرف إلى حد ما من الوصاية الحكومية القاسية .

هوامش الفصل الثالث

(١) على ما يبدو ، فإن المدن الموجودة فى ضواحى القاهرة قد انضمت إليها أيضا تلك المدن التى كانت مقرا للولاة العباسيين مثل مدينة العسكر، ومدينة القطائع التى بناها أحمد بن طولون .

(٢) وعن ملابس شيركوه ، نجد « أبو شامة » يقول« إنها تتكون من عمامة بيضاء مطرزة بالذهب ، وإنها مصنوعة فى تنيس ، وملابسه مصنوعة من الدبيقى المطرز بالذهب ، وفوقها جبة ، يعلوها وشاح وهو مطرز أيضا ، وطيلسان من القماش الدبيقى موشى بخطوط ذهبية رقيقة » (٧٢ جـ ١ ص ١٧٣) والجبة : هى الرداء العلوى الواسع الأكمام ، وأما الطيلسان - فهو مرفوع فوق العمامة للحماية من الشمس .

(٣) كل أنواع المنسوجات الصوفية الرقيقة ، كانت تصدر إلى فارس وتحمل اسم « المصرى » وكانت تعنى« فى حينها » الصعيد العالى (مصر العليا - المؤلفة) إذ إنهم فى مصر السفلى نفسها لايحتاجون لارتداء الملابس الصوفية . « وهم ينسجون فى أسيوط عمائم من صوف الخراف لا مثيل لها فى العالم ، وقد رأيت فى أسيوط فوطة من صوف الغنم لم أر مثلها فى لاهور أو ملتان ؟ وهى من مظهرها الخارجى تبدو رقيقة لدرجة أنك تظنها مصنوعة من الحرير» (٥ ص ١٤١) والفوط هو نوع خاص من القماش المخطط أو هو نوع من الأردية غير المخاطة بالإبر على طراز الخيمة . و.بن إعداد هذه الملابس الصوفية فى مصر العليا ، انظر أيضا كتاب المقدسى (٣٠ ص ٢٠١) .

(٤) فى البهنسا : كانوا ينتجون الأقمشة المنسوجة من الكتان والقطن والحرير ، وهذه المدينة اشتهرت على وجه الخصوص بالستور البهنسية ، والمقاطع السلطانية ، والمضارب الكبار والثياب المصبوغة ، وكانت تنتج من« الستور »ما يبلغ طوله ثلاثين ذراعا (٦٦ جـ١ ص ٢٣٧ - ٢٣٨ ، وص ٤٦٤ وأيضا ٧٤ ص ٤٧ ، ٥١) .

(٥) وكل من «ج . ويت » ، « إ . كيونل » يرجعان بداية صناعة المنسوجات الحريرية فى مصر إلى العصر المملوكى ، أما راشد البراوى فيؤكد أنها قد ظهرت فى العصر الفاطمى ، و« م . مرزوق » مقتفيا أثر «أ . ميتس » يقول إنها كانت فى العصر العباسى وحتى قبل ذلك (٢٩١ ص ١٦٣ وأيضا ٢٥٢ ص ٦٣ - ٦٥) .

ويبدو لنا أن الرأى الأخير هو الأرجح ، حيث تم التنويه - فى العرض الرئيس السابق عن السنة الزراعية الذى قدمه المقريزى - بتربية دودة الحرير - مما يجعل من المفترض وجود مواد خام محلية فيما قبل العصر الفاطمى ، وفى ملفات العصر الفاطمى نفسه نجد التنويه مرارا بمصطلح « القزّاز » (٤٧ مجموعة ١٤ رقم ٤٢ - ٤٣) هذا المصطلح الذى يعنى عند «ج . جرومان »« تاجر الحرير » بالرغم من أن هذا المصطلح يمكن أن يكون له معنى آخر (نساج الحرير) وبشكل عام فإن المصادر فى الفترة الخاضعة للبحث تشير إلى هذه الحرفة ، ولكنها لا تحدد مطلقا من الذى يقوم بعرض الحرير للبيع ؛ التاجر أم الحرفى (٤٣ ص ٨٥) .

(٦) وأسباب هذه الهجرة من الممكن أن تكون ؛ فى محدودية إمكانية العمل للتجار والحرفيين اليهود فى داخل حدود الإمبراطورية البيزنطية ، وأنهم كانوا ممنوعين من شراء الحرير الخام أو غزل الحرير ، وأن إمكانية التحاقهم بتنظيم حرفى أو نقابى كانت ممنوعة (٢ ص ١٧٣) وفى القرن الحادى عشر ، استوطن فى مصر عدد غير قليل من اليهود الذين تم أسرهم على يد القراصنة المسلمين فى البحر المتوسط ، وفيما بعد تم افتداؤهم (تحريرهم) بواسطة يهود الإسكندرية أو دمياط (٢٥١ ص ٨٧ - ٨٨ ، ص ٩٢ - ٩٣) . ولكن فى

منتصف القرن الثانى عشر ، حدثت هجرة عكسية لهم ؛ حيث رحل اليهود إلى بيزنطة ، وهو ما يمكن تفسيره -دون شك - بالوضع المتوتر فى مصر بسبب الحروب الداخلية وهجوم الصليبيين .

(٧) وإلى جانب ذلك ، قدم الخلفاء الفاطميون هبات أخرى مثل تزيين الكعبة بألواح فضية خالصة (٥ ص ١٦٣) .

(٨) وعلى سبيل المثال ، كان من بين ثروات جوهر محبرة ذهبية ، طولها ذراع مزينة باللآلئ والياقوت، ومائة دبوس ذهبى للعمائم ، وثلاثة آلاف ملعقة من الذهب والفضة (٧٤ ص ٥١) .

وبعد موت الوزير الأفضل ، تبين أنه كان يحوز مائة دبوس من الذهب للعمائم ، ومحبرة ذهبية مزينة بالزمرد قيمتها اثنا عشر ألف دينار ، وصندوقين كبيرين من الحلى الذهبية الخاصة بإمائه وزوجاته (٦١ جـ ١ ص ١٦٧) . وابن دوادار يضيف إلى هذا ثلاثين « حقاً » عراقيا مصنوعاً من الذهب (١٣ ص ٤٨٦ ، وانظر أيضاً ٢٨٨ ص ١٠٧). وجزء من تركة ابن كلس كان يتمثل فى المشغولات الجوهرية التى بلغت قيمتها خمسمائة ألف دينار (٢٩٣ ص ٣٠٦) ومعظم هذه المجوهرات ظلت باقية حتى بعد موت العاضد (٩٣ ص ٨١ ، ١٨٧) .

(٩) « ورأيت قدوراً من النحاس الدمشقى(*) ، كل واحد منها يسع ثلاثين مناً ، وكان لها بريق متلألىء بحيث تظنها من ذهب - وقد حكوا لى أن امرأة تمتلك خمسة آلاف قدر ، وأنها تؤجر الواحد منها بدرهم فى الشهر ، وينبغى أن يردها المستخدم سالمة » (٥ ص ١٢٤) .

(١٠) ولقد رأيت هناك الأدوات التى تصنع من الذَّبْل(**) ، كالأوعية والأمشاط ومقابض السكاكين وأشياء كثيرة مشابهة (٥ ص ١٢٢) .

(١١) وراشد البراوى وحسن إبراهيم يعتبران أن سوق القناديل فى القاهرة كانت مكاناً لصناعة المصابيح والقناديل ، وليست فقط مكاناً لتعليقها على أبوابه كما يفترض « ج . ويت » (٢٩ ص ١٦٥) .

(١٢) من المعروف أن ... من هذه الأدوات قد تم شراؤه بواسطة بعض التجار الأوروبيين ، ومازال محتفظا برونقه حتى الآن فى كل من فينيسيا ونورنبرج .

(١٣) وعن هذا يكتب ابن خلدون « فى دار ابن كلس كان هناك أناس كثيرون يقومون بإعادة نسخ القرآن والحديث وكتب الفقه والأدب والطب .. وهذا الجمع الكبيرمن الناس كان يقتات فى منزله » (٦١ جـ ١ ص ٢٨) . وبقى من هذه الثروة الهائلة بعد موت الأفضل خمسمائة ألف مجلد (١٨ ص٥٧) ،والتى بلغ فيها فن تحسين الخطوط درجة عالية من الكمال وأيضاً فن زخرفة الكتب بالنمنمات ، ومن الممكن أن يكون فن الكتابة الفاطمى وزخرفة المخطوطات قد أثر تأثيراً هائلاً فى الغرب (٢٩١ ص ١٦٣) .

(١٤) وكانوا يستخدمون ماء النيل للشرب ، حيث كان السقاءون ينقلونه على ظهور الدواب . ويقال إنه كان فى الفسطاط والقاهرة خمسمائة ألف دابة (***) ، يحمل عليها السقاءون الماء فى القرب (٥ ص ١٠٩) .

(*) النحاس الدمشقى كان أنقى وأجود أنواع النحاس فى ذلك الوقت كما تقول المصادر - المترجم .
(**) الذَّبْل : جلد السلحفاة البرية أو البحرية ، ويعرف أيضاً بالدرقة - المترجم .
(***) عند ناصر خسرو : اثنان وخمسون ألف دابة فقط - المترجم .

(١٥) ويقول ناصر خسرو « وبمصر بيوت مكونة من أربع عشرة طبقة وبيوت من سبع طبقات» (٥ ص ١٢٠) .

(١٦) وراشد البراوى ، يعتقد أن هذا الرقم مبالغ فيه جداً (٢٩١ ص ١٥١) ، وفى اتعاظ المقريزى إن إنشاء هذا الأسطول مرتبط بعهد المعز (٦٤ ص ١٩٢) .

(١٧) كانت هناك أنواع أخرى تستخدم كزيوت إنارة وكمواد حريق مثل الزيت الحار المستخرج من بذور الفجل واللفت (٥ ٢ ١٢٥) .

(١٨) زيت البلسم : ويسمى البيلسان المكى وهو ممزوج بزيوت طيارة تستخرج من أشجار البيلسان ، وذلك عن طريق تبخير أطراف الأغصان لهذه الأشجار فى الماء المغلى ، أو عن طريق تشريطها وعصرها . وفى العصور الوسطى كان هناك مكان وحيد فى مصر فى عين شمس تجود فيه أشجار البيلسان ، وكان استخراج البلسم فيه احتكاراً خاصاً للحكومة ، وكما يؤكد «ج . ويت» أن هذا كان فى بداية عصر المماليك ، ولكن راشد البراوى يؤكد أنه كان فى عصر الخلفاء الفاطميين (انظر ٦٦ جـ ١ ص ٢٣٠ - ٢٣١ ، وأيضا ٩ ص ٢٠ - ٢٢ ، ص ٨٦ - ٩٠ ، وأيضا ٢٩١ ص ١٩٢) .

(١٩) المن : هو مقياس للوزن ، كان يستخدم فى مصر ، ومقداره ٨١٢,٥ جم (١٣٦ ص ٢٥) .

(٢٠) وقوائم اليهود الفقراء الصعاليك فى الفسطاط تضمنت حرفيين رومانيين من صانعى الأحذية والخياطين والصباغين وأسطاوات فى صناعة الذهب ، كانوا لاجئين إلى مصر وغير قادرين على إيجاد عمل بها (٤٣ ص ٥١) .

(٢١) وكانت أستار هوادج الجمال ولبود سرج الخيل الخاصة بالسلطان والمقربين منه من البقلمون (٥ ص ٩٧) .

(٢٢) وموظفو الطراز عند ابن مماتى (٧١ - ص ٢٤ - ٢٥) هم : الناظر ، وهو الرئيس المدير ، وهو يعنى أيضاً العريف أو صاحب الطراز ، والمشرف ، أى المراقب ، وهو الذى يساعده ويدير بنفسه تجهيزات الإنتاج ، والعامل ، وهو الذى يعد التقارير ويلاحظ كل ماهو موجود فى الورشة ، والشاهد ، وهو الذى يقوم بالأعمال المالية .

(٢٣) وليس من المعروف من أين تاتى المواد الخام ، فطبقا لما يقوله « م . مرزوق» : أنه فى العصر الفاطمى - كما كان فى مصر من قديم الزمان - كان مفروضا على الأهالى أن يبيعوا الكتان وخام الحرير ، وغير ذلك بأسعار ثابتة (٢٥٢ ص ٧٠) . ولكن كان من الممكن أن يتم تقديم بعض أنواع خام الكتان للحكومة على شكل خراج طبيعى ، وذلك بلا أى مقابل .

(٢٤) وهناك أيضا يقال : إن فى القاهرة ، كان لدى المشرف ، عشرة أشخاص من المساعدين ومن المحتمل أن يكون المقصود هنا (المشرف الخاص بالخزانة المركزية للديوان) .

(٢٥) وعلى كل ، فإن ما يتعلق بورش النسيج التابعة للخليفة فى دمياط هام جدا ، فمن المعروف أن الحرفيين المهرة الذين يعملون بها كانوا مجبرين على ذلك .

(٢٦) وهذا المخزن قد احترق فى (١١٦٨ م) . ومن الواضح أن تحديد الوظائف فى هذه المخازن لم يكن موجودا ، وكذلك كانت السجلات الدقيقة للمنصرف والوارد غير موجودة أيضا (٢٩٣ ص ١٨٦ - ١٨٧) .

(٢٧) المقس : هو ميناء ودار بناء السفن فى الفسطاط ، وجناح المقس (منظرة المقس) تم إنشاؤه بالقرب من المرسى حيث كان الخلفاء يستقبلون العائدين من الحملات الحربية للأسطول (٦ ص ٣٠٦ - ٣٠٧ ، وأيضاً ٢٧ مجلد ٢ جـ ٢ ص ١٥) ، أما « المناخ » (*) ، فهو من أحياء القاهرة .

(٢٨) عن هذه العلاقات ، هناك أهمية كبيرة لواحدة من اللفائف الخاصة بالبهنسا والمتعلقة بالقرن الحادى عشر ، وهى تتضمن قائمة بمالكى ماكينات النسيج (٤٦ مجموعة ٦ رقم ٣٨٧) - وفى وصايا أحد نساجى الحرير من الفسطاط فى (١١٨٨ م) بإشارة ، إلى أنه يعيش فى نصف منزله وأن أدواته ومواده الخام ومنتجاته تحتل النصف الآخر . (٤٣ ص ٢٦٤ وأيضا ١٢٣ ص ٢٧٢) .

(٢٩) وعن أنشطة السماسرة فى العصر الفاطمى المبكر فى إفريقيا ، نجد مقالاً للمؤرخ التونسى محمد طالبى ، يقدم لنا فيه النصوص المتعلقة بهم والتى يتضمنها كتاب مسائل السماسرة للفقيه الإبيانى ، وذلك فى النصف الثانى من القرن التاسع وحتى بداية القرن العاشر (٢٨٠) .

(٣٠) وراشد البراوى (٢٩١ ص ١٤١) يعتقد أن ورش النسيج الخاصة فى مصر فى العهد الفاطمى كانت من « نوع المشاريع الرأسمالية » ، حقاً إنها لم تكن مكتملة بشكل صحيح ، إذ إن تقسيم العمل فيها كان واضحا فى أعمال الخياطة فقط (انظر على سبيل المثال ٦٦ جـ ١ ص ٤١٣) وكان هذا يؤدى من الناحية الشكلية - إلى اكتساب مثل هذه الورش صفات « المانيفاكتورة » ، ولكن من وجهة النظر الاجتماعية ، فإن هذه المشروعات كانت تنظيمات إقطاعية ، ومقيدة فقط بأعمال النسيج ، وظلت ذات شكل بدائى على امتداد مائة عام .

(٣١) وفيما بعد سنجد المقريزى يقول إنه فى (٩٧٣ م) : « وحُصّل فى يوم واحد من مال تنيس ودمياط والأشمونين أكثر من مائتى ألف دينار وعشرين ألف دينار ، وهذا شىء لم يسمع قط بمثله فى بلد » (٦٦ جـ ٢ ص ٦) .

(٣٢) والمقدسى يسجل الصورة التالية الخاصة بإجراءات إعداد الملابس للتصدير : « وبعد ذلك يتم تسليم المنسوجات لأولئك الذين يقومون بلفها (بجعلها أثواباً - المترجم) ثم يقومون بتسليمها لأولئك الذين يقومون بخياطتها ، ثم لأولئك الذين يرتبونها فى سلال ، وكل واحد من هؤلاء الأشخاص يأخذ « مكافأة » ثم بعد ذلك عند بوابة الميناء ، يتم جباية مبلغ ما من كل حرفى يضع « علامته » على كل سلة » (٣٠ ص ٢١٣) .

(٣٣) « وسمعت من الثقات أنه يصل منها (تنيس) لخزانة سلطان مصر يومياً ألف دينار مغربى ، ويصل ذلك المقدار مرة واحدة ، يحصله شخص واحد ، يسلمه أهل المدينة إليه فى وقت معين » (٥ ص٩٦) .

(٣٤) ومن تنيس - حتى عهد صلاح الدين - كانوا يجبون ضرائب غير قانونية من التجار المتواجدين على السفن (٣٩ ص ١٤٥) .

(٣٥) والمقريزى - على العكس - يخبرنا عن سنوات (٩٩٤ - ٩٩٥ م ، ١٠١١ - ١٠١٢م) ، فيقول : « يتوجه من كل من تنيس ودمياط كل عام الهدايا للكعبة التى هى لازمة لتغطيتها » ، ويقول أيضا

(*) فى البداية كان مكانا لإناخة الإبل والدواب الخاصة بالقوات المحاربة - المترجم .

«إنه فى عهـد الحاكم كان المسلّم من الدخول من تنيس عن ثلاث سنوات ألف ألف دينار ومائتى درهم » (٦٦ جـ ١ ص ٨١) . أما ابن تغريردى فيقول : « إن الدخول المسلّمة من تنيس فى نفس هذه الفترة ، والمجباة بعد قتل الحاكم ، قد بلغت ألف ألف دينار وألف ألف درهم » (٦٨ جـ ٤ ص ١٨٩) . ولكن هنا – وقبل كل شيء – ينبغى أن ندرك ما أصاب حقائق المقريزى من تحريف ؛ حيث إن ابن تغريردى اعتمد فقط على المصدر الوحيد المسبحى . ومن المعروف أن هجوم الصليبيين فى (١١٥٣ – ١١٧٥م) قدأحدث خسائر كبيرة الحرفيين والتجار فى تنيس فى نهاية حكم الفـاطميين وفى عهد صلاح الدين . وصلاح الدين فى (١١٩٢ م) – وبوعيه الاستراتيجى – أخـلى هذه المدن من ساكنيها ، مشكلاً فيها حـاميات فقط – وفى عهد الملك الكامل (١٢٢٦ م) ، تمت إزالة هذه التحصينات ، وكفت تنيس تماماً عن الوجود ، وتدهورت دمياط التى عانت كثيراً من الصليبيين . وفى عهد الأيوبيين ، انتقلت أهمية هـذه المدن فى صناعة النسيج إلى الإسكندرية ودمنهور (٢٥٢ ص ٧٤) .

(٣٦) وعسل قصب السكر – كما هو معروف – من أعمال « الاقتصاد المنزلى » ويتم إعداده فى اقتصاديات فلاحية مستقلة ، ويدخـل فى الخراج إذا كان الخراج عينيًا ، وفى عهد الوزير مـأمون أى فى سنة (١١٢١ – ١١٢٢ م) ، كان من ضمن الضرائب المستحقة الأخرى والواجبة الأداء ١٣٨ قنطاراً من عسل السكر (٦٦ جـ ١ ص ٨١ ، ص ١٠٤ – ١٠٥) ، والقنطار مقدار للوزن كان فى العصور الوسطى فى مصر ينقسم إلى خمسة أنواع ، منها ما هو خفيف ووزنه ٤٥ كجم ، ومـنها مـا هـو ثقـيل ووزنـه ١٢٠ كـجم (١٣٦ ص ٢٢ – ٢٣) .

(٣٧) والأدوات المتداولة لدى الحرفى الصغير ، كانت عادة لاتتجاوز ما قيمته عشرة دنانير (٤٣ ص ٨٠) .

(٣٨) فمثلاً « ورقة طلحة » التى كانت تنتج فى مصر فى ذلك الوقت كانت تتسمى باسم طلحة بن طاهر نائب خراسان المتوفى سنة (٨٢٨ م) (٤٣ ص ٨١) .

(٣٩) وبيع الكتب كان يتم من خلال الوسطاء (السماسرة) ، وكانت الأسواق هى أهم أماكن بيعه حيث يتم فيها مقابلة عشاق الكتب ، وكان هناك شخص ما يدعى ابن صورة ، كان معروفاً أنه سمسار متخصص فى تجـارة الكتب ، وكان يجلس فى معرضه فى منزله ، وفى أيام محددة كان الناس يجتمعون حوله ، وهو يعرض عليهم كتبه (٦١ جـ ١ ص ١٧٧) .

(٤٠) من الممكن أن نقول بثقة إن الأسرة كانت هى الخلية الاقتصادية الأساسية ، سواء كانت فى الريف أو فى القرى ، وذلك على إمتداد العصور الوسطى ، ويقول « س . جويتن » إن أسرة يهودية فى البلاد التى تتناولها وثائق جينيز ، بما فيها مصر ، كانت متضافرة إلى حد كبير ، حيث يتوافر فيها توقير الكبار من الرجال ، وإجلال مكانة الأمهات العجائز ، وأن علاقات الدم فيها تحتل مكانًا أكبر من علاقات المصاهرة ، ومن الناحية العملية ، كانت أحادية الزواج هى السائدة بين اليهود ، مع أن الفقه العبرى القديم شبيه بالفقه الإسلامى ، كلاهما يسمح بتعدد الزوجات وهذا كان ملمحاً خاصاً بالفئات الحرفية والتجارية (٤٣ ص ٧٣ – ٧٤) وجويتن يفترض أن هذا نفسه كان موجوداً لدى الفئات المشابهة فى المجتمع الإسلامى غير أن الحقائق عن الأسرة المسلمة فى مصر فى العهد الفاطمى ليست متوافرة لدينا .

(٤١) ويربط « م . بريتر » بين نشأة الورش الحرفية المصرية وبين العهد المملوكى ، غير مقدم أى معطيات عن هذا الربط (١٦٦ ص ٢١٥) ، أما « ج . بير » فيؤكد أن النظم الشاملة للاتحادات المهنية المصرية كانت موضوعة بشكل فوقى ، مما يعنى أن الحكومة لم تكن رافضة لها وذلك فى النصف الأول من القرن السادس عشر ، وهذا لا ينفى وجود أصول مبكرة لها فى الأزمنة السابقة (١٥٥ ص ٢٠ ، ٣٠) .

(٤٢) وعن أهمية الأسواق كوحدات إدارية اجتماعية ، نجد أن المقريزى ينوه بها وسط تنويهاته عن المراسيم المعلنة عن منح الأمان لسكان القاهرة ، والصادرة عن الحاكم بأمر الله فى بداية حكمه – وهذه المراسيم موجهة إلى « أهل الأسواق » ، وبنص واحد منها معنون « إلى أهل الأسواق » الموجودة حول جامع عبد الله (٦٦ حـ ٢ ص ٢١ ، وأيضا ٥٣ حـ ١ ص ٣٣٨) ونلاحظ أنه فى ذلك الوقت كان يوجد فى القاهرة اتحادات للأطباء ورجال المطافىء (٦٨ حـ٥ ص ٣٤٦ ، وأيضًا ٦٠ حـ ٣ ص ١٩١ ، ٣٩٢ ، ، وأيضا حـ ٥ ص ٤٦٧) .

(٤٣) من المعروف أنه كان فى القاهرة فى ذلك العهد ورش خاصة بصناعة الأزرار ، وكان مسموحا لليهود بالعمل فيها بشكل استثنائى ، أما ورش المشغولات الذهبية ، فكان شيوخها من الأقباط ، وكان النوبيون يعملون فى الحراسة ، أما الطوائف المحلية واليونانية فكانت تعمل فى حرفة الخياطة (ترزية) (١٥٤ص ٣٠) .

(٤٤) ويقول المقريزى فى اتعاظ الحنفا ، إنه فى بداية حكم المستنصر كان لدى شيخ طائفة الفرانين فى الفسطاط حانوت لبيع المخبوزات ، وفى مواجهته كان هناك محل آخر للخبز يمتلكه أحد التجار ، ولذا فإن هذا التاجر خوفا من أن يتلف خبزه ، قام ببيعه بسعر منخفض عن المقرر وعندئذ قام شيخ الحرفة بمعاقبته ، فاشتكى التاجر إلى الوزير الذى دعا المحتسب والشيخ ، وقاما بعزل الشيخ ، وأعطيا التاجر نقوداً كتعويض ، وسمحا له أن يواصل تجارته ، ويبيع بأسعاره المخفضة ، وهو قد استطاع أن يكتسب إلى محله كثيرا من الزبائن ، وصار على التجار الآخرين أن يبيعوا بأسعار مماثلة له ، وزعموا أنهم سوف يبيعون الخبز بهذه الأسعار فى أنحاد البلاد (٦٥ ص ١٨ ، ١٩) وكما هو واضح فإن الفرانين ، صاروا لا يبيعون أبداً بضائعهم بأنفسهم ، ولكن عليهم فقط أن يستفيدوا من خدمات التجار .

(٤٥) وعن هذا يعرض لنا «ج . بير » معلومات عن الفترة من القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر يؤكد فيها تخلف الوظيفة التى تعتبر واحدة من أهم الوظائف الأساسية فى ورش أوروبا الغربية وبعض البلاد الغربية الأخرى ، وهذه الوظيفة تتمثل فى إهتمام إدارة الورشة بجودة الإنتاج أساساً (١٥٤ ص ٩٦ – ٩٧) ومثل هذا هو ما كان يحدث فى العصر الفاطمى ، وأخبار المقدسى عن « أختام السلطان » الموضوعة على منتجات النساجين الأقباط – والتى تكلمنا عنها سابقا – تحمل على التفكير بأن هذا الدور كان يقوم به موظفو الحكومة ، ولكن من الممكن أن يكون وضع هذه الأختام لم يكن بالضرورة دليلا على جودة المنتجات ولكنه فقط لمجرد السماح لها بالبيع .

والطوائف الحرفية المصرية فى ذلك الوقت لم تكن تمون أعضاءها بالمواد الخام (١٥٤ ص ٩٧) وعن نفس الفترة يقدم لنا «ج . بير» عدة حقائق هامة تكشف لنا العلاقات فى هذه الاتحادات الطائفية التى تعمل فى مجال الخدمات (مثل الحمارين والمعداوية والمراكبية) وهى تتعلق بما يقدمه شيوخ هذه الطوائف لضمان جودة عمل أعضائها ، وتحديد مقدار مكافآتهم (١٥٤ ص ١٠٤) .

(٤٦) كانت الجزية مرتفعة إلى حد ما ، مما جعل الذميين من الطبقات الدنيا يسعون إلى التخلص منها وذلك بدخولهم إلى الإسلام .

وإعفاء «الشيوخ » من أداء الجزية بسبب الفقر أو المرض كان غير ممكن ، والذين لا يدفعون الجزية من

الذميين لا يسمح لهم بمغادرة أماكن إقامتهم (٢١٢ ص ٢٨٧ ، وأيضا ٧١ ص ١٢) ، ولحماية مصالح الحرفيين اليهود فى علاقاتهم مع الآخرين من الأجانب ، كان من الضرورى وجود « الجماعة اليهودية » بشكل عام ، حيث إن الحرفيين الأغراب - كما سبق القول - كانوا غالبا لا يستطيعون أن يجدوا لأنفسهم عملا فى مصر ، وكانوا يعيشون على الزكاة والصدقات . انظر على سبيل المثال (٤٣ ص ٨٥) .

(٤٧) والتنظيمات الدينية كانت ذات فاعلية ، والوثائق تتحدث عن ورش المشغولات الفضية والزجاجية وعن المسلمين واليهود القابضين معا على شئون هذه الورش (٤٣ ص ٨٥) ، وهناك إشارات عن التضامن موجودة فى اللفائف (٤٧ مجموعة ١٢ رقم ٣٩ - ٤٠) .

(٤٨) وهذه « الزمالات » كانت منتشرة خاصة فى صناعة السكر (٤٣ ص ٨٨ - ١٢٦) وهى تلاحظ أيضا فى مجال التجارة الصغيرة ، كان هناك شخصان مشاركان فى إدارة أعمال محل لصناعة الأدوية ، وكانت أعمالهما فيه متساوية ، وكان أحد الشريكين مساهما بمائة دينار ، وكان الآخر مساهما بخمسين ديناراً ، والأخير كان يعتبر صيدليا « ومن المحتمل أنه كان يضع اسمه على المحل » .

وبشكل عام فإن الأوضاع الاجتماعية لهؤلاء المساهمين كانت تسير وفقا للعقود المبرمة بينهم والتى كانت لها أهمية كبرى (٤٣ ص ١٧٣ - ١٧٤) ، والزملاء استطاعوا أن يكونوا أعضاء أسرة واحدة ، وهذه الزمالات القائمة على القرابة والمصاهرة كانت متطورة بشكل خاص فى مجال البريد ؛ فأحد الأقارب ينقل البريد مستخدما بشكل أساسى طريق القوافل المعتاد ، والآخرون يحملونها إلى أصحابها طبقا للعناوين المكتوبة عليها (٤٣ ص ٢٩٤) .

(٤٩) من المهم جداً ما يقدمه ناصر خسرو عن وصف أحد المنازل التى من الممكن أن تكون ملكا للخليفة « ورأيت هناك رباطا يسمى « دار الوزير » لا يباع فيه سوى القصب ، وفى الدور الأسفل منه يجلس الخياطون ، وفى الأعلى الرفاءون ، وسألت القيم عن أجرة هذا الرباط الكبير فقال : كانت كل سنة عشرين ألف دينار مغربى ، ولكن جانبا منه قد تخرب ، وهو يعمر الآن ، فيحصل منه كل شهر ألف دينار ، يعنى إثنى عشر ألف دينار فى السنة ، وقيل لى إن فى هذه المدينة مائة رباط أكبر منه أو مثله » (٥ ص ١٢٧) وكما هو واضح من هذا الحوار الذى يجرى عن هذا الخان ، أنه يستثمر ، وذلك بتأجيره كدكاكين وورش ، وطبقا لما يقوله « ى . إ . برتليس » ، فإن هذا المبنى يشبه الخان فى ظروفنا الحالية وهذا قول غير دقيق لأن معنى هذه الكلمات ينطبق فقط على شرق العالم الإسلامى (والتصحيح هنا من «س . ب . بيكر») .

(٥٠) وطالما أن هذه الأرقام لا تتطابق مع ما يقوله ناصر خسرو ، فنحن هنا يمكن أن نرتاب فى عدم دقة ابن إياس الذى كان متعصبا جدا ضد الفاطميين . وعن ابن إياس كمؤرخ العصر المملوكى فى مصر ، انظر (٢٨٨ ص ١٠٧) .

(٥١) كلا هذين النصين لا يقدم لنا إمكانية تحديد المصطلحات المستخدمة بدقة ؛ «أ. جرومان » يرى أن كلمة نصف رقاص لا تعنى عامل مياومة ولكن تعنى « صبى صغير » لأداء خدمات خاصة ، و «جويتن» يحدد معنى كلمة صبى « بعامل أجير » معتبراً أنه يعمل بالأجر فقط فى مرحلة الصبا ، ومن واجباته أن يدرس الحرفة (٤٣ ص ٩٣) غير أننا فى أماكن أخرى نجد عند « جويتن » ما يفسر كلمة « صبى » بتلميذ .

أما رقاص « فهو يعتبر عاملاً أجيراً يتدرب على المهارات البسيطة» أى (صبى رهن الإشارة) وهذا قريب من تفسير « جرومان » (٤٣ ص ٩٤) .

(٥٢) فى مصر – فى العهد البيزنطى – كانت تلك « الاتحادات » لا تتدخل فى عملية التعليم « وهذا يتبين من الاتفاقية الخاصة بالتعليم أو التدريب التى تأخذ بعين الاعتبار العقد الخاص بين الأسطوات (المعلمين) وممثلى الصبية ، ومؤسسات التلمذة أو التدريب تتبع تراتبية حرفية شبيهة بتلك التى كانت موجودة فى ورش العصور الوسطى (عند الأوروبيين – المؤلفة) وهى لم تكن موجودة فى مصر فى العصر البيزنطى » (١٣٣ ص ٩٣) والقواعد الرسمية المنظمة للتدريب غير معروفة ، وفى الزمن الجديد (أى العصر الفاطمى – المترجم) صارت التراتبية الدقيقة داخل الورش غير موجودة بشكل عام (١٥٤ ص ٥٩) .

(٥٣) فى الزمن الجديد ، صار على مشايخ الورش الحرفية ألا يقوموا بالمساهمة فى هذه الأعمال ، فأثمان المنتجات كان يحددها المحتسب ، والمقارنة نشير إلى أنه علاوة على الالتزامات التى تنسق بين أعضاء الطائفة الحرفية ، كان على « الشيوخ » أن يقوموا كوسطاء فى حالات العراك أو الشجار ، وأن يعطوا أذونات للعمل فى الحرفة ، وأن يرتبوا قوة العمل لأصحاب المشاريع فى القرن التاسع عشر (١٥٤ ص ١٠١) .

ويشير « بير » أيضا إلى الطبيعة الخاصة لكل الورش فى فترة الدراسة وضعف رواج الانتماء الطائفى (١٥٤ ص ١١٦) ، وفى نفس الوقت نجد عند البراوى نموذجاً عن روح التضامن السائدة فى رأيه بين الحرفيين (٢٩١ ص ١٨٧) وكما يلاحظ المؤلف نفسه أنه لا يوجد ارتباط بين الحرفيين وبين تلاميذهم (صبيانهم) .

(٥٤) هناك حقيقة معروفة عن إيجار أرض (مزارع) كانت ملكية زراعية لأحد ما ، وقد اختص بها اثنان من الأهالى (أولاد البلد) فى نهاية القرن العاشر (٥١ رقم ١٠٨٥) .

(٥٥) وهكذا ، فإن ابن مماتى يكتب أن الحبوب من أرض الأحباس (الوقف) يتم تقديرها بشكل عام فى كل سنة ، وتعرض للبيع ، فإذا كانت النقود اللازمة لدفع الخراج لم يتم سدادها فيتم سداد المبلغ الباقى عن طريق جمعه من دخول أخرى (٧١ ص ١٤ – ١٥) .

(٥٦) والتاجر الأسبانى بنيامين توديلسكين ، الذى زار مصر فى (١١٦٩ م) وجد أن القاهرة القديمة (الفسطاط) قد أصبحت مخربة تماما (١٢ جـ١ ص ٢٣٠ – ٢٣١) .

(٥٧) ومأمون البطائحى الذى سوف يصير وزيرا فيما بعد ، قد ظهر لأول مرة فى مصر فى سوق كبير بالفسطاط كتاجر عراقى (١٨ ص ٦٩) وعلى ما يبدو فإن حجم تجارته هنا لم يكن كبيراً ، فمن المعروف أن الفاطميين المستقرين فى مصر كفوا عن تصدير الأقمشة إلى العراق (٢٥٢ ص ٧٤) .

(٥٨) ومن إيران ، كانوا يستجلبون الستائر الديباجية والأقمشة الحريرية والحصر (٢٩٣ ص ٣٠٢ وأيضا ٤٣ ص ٦٠) .

(٥٩) ونشير هنا – بهذه المناسبة – أن المستنصر قبيل الشدة العظمى كان مضطراً إلى أن يلتمس المساعدة من القسطنطينية ، وقد وعدوا أن يرسلوا له أربعمائة ألف أردب من الحبوب ، ولكن الإمبراطور

قسطنين التاسع (١٠٤٢ – ١٠٥٥ م) قد مات قبل أن ينجح فى تنفيذ وعده ، وطبقا لما يقوله المؤرخون المصريون ، فإن خليفته (وهى الإمبراطورة فيودورا ١٠٥٥ – ١٠٥٦ م) طلبت من المستنصر أن يقدم لها المساعدة الفعالة فى المعارك الحربية ضد السلاجقة ، وهذا أيضا لم يتحقق ، ولذا فإن مصر أيضا لم تتسلم الحبوب (انظر على سبيل المثال ١٨ ص ٦ – ٧ ، وأيضا ٢٠٨ ص ٨٣٢) غير أن « أ . حمدانى » معتمداً على المراجع الإسماعيلية فى القرن الحادى عشر مثل « سيرة المؤيد فى الدين » وهى سيرة المبعوث الفاطمى المؤيد فى الدين والمنوه عنه سابقا والتى يؤكد فيها أن رفض إمداد مصر بالحبوب راجع إلى ضغط مارسه السلاجقة على البيزنطيين (٢٢٠ ص ١٨٩) .

أما فيما يتعلق بمنتجات حرف النسيج فإنه كان من الممكن جلب بعض أنواع المنسوجات البيزنطية إلى مصر ، وقد سبق الكلام عن هذا .

(٦٠) وعن الوادى الوحيد الذى كان ممهدا – كما يبدو – ابتداء من شمال النوبة ، يكتب ناصر خسرو « وقيل لى إن الجمال النجيبية لا توجد فى مكان آخر غير هذه الصحراء ، وهى تنقل منها إلى مصر وإلى الحجاز (٥ ص ١٤٦ ، وأيضا ص ٩٩ ، وأيضا ٦٦ جـ ١ ص ١٩٠ ، وأيضا ٢٧١ ص ٢٧٢) .

(٦١) وقد مهد لهذا أيضا ، ظهور أنواع جديدة من السفن (فى نهاية القرن الحادى عشر) قادرة على السفر من أسبانيا أو فرنسا إلى مصر مباشرة وإلى بلاد الشرق الأخرى دون العروج على موانى متوسطة بينهما .

(٦٢) مدينة عيذاب : « تقع على شاطىء البحر الأحمر ، وهى خاضعة لسلطان مصر وبها مسجد جمعة، وسكانها خمسمائة ، وفيها تحصل المكوس على ما فى السفن الوافدة من الحبشة وزنجبار واليمن ، ومنها تنقل البضائع على الإبل إلى أسوان فى هذه الصحراء التى اجتزناها . . ثم تنقل إلى مصر فى النيل » (٥ ص ١٤٤) .

أما ما يتعلق بميناء سيراف فإن وضعه قد تدهور فى القرن الثانى عشر ، وعلى ما يبدو فإنه قد صار غير موجود تماماً ، واستنتاجاً مما يقوله أحد التجار الذين عاشوا فيه ويدعى رامشت (توفى ١١٤٠ م) رامشت هذا كان يتاجر مع الهند ، ويمتلك ثروات طائلة وقد تبرع بجزء كبير منها إلى مكة بهدف الإحسان والبر (٢٧٧) .

(٦٣) وهكذا ، نجد وصفا لمدينة طرابلس السورية عند ناصر خسرو يقول فيه : « وللسلطان (المستنصر – المؤلفة) سفن تسافر إلى بلاد الروم وصقلية وإلى المغرب للتجارة » (٥ ص ٥١) .

وإحدى الوثائق من « جينيز » متعلق بسنة (١١٣١ م) تشير إلى أن الإشراف على البضائع وعلى العاملين فى سفن الخليفة ، كان يقوم به مراقب غير خاضع لقائد السفينة ، وليس موظفا فى ديوان الأسطول ، ولكنه كان كبير قضاة الإسكندرية . ومع أن الكلام يدور عن ممتلكات الخليفة إلا أنه ينبغى الالتفات إلى أنه يقصد الحاكم أو الحكومة أو الدولة ؛ ففى ذلك الزمن لم تكن هناك حدود كافية بين هذه المصطلحات خاصة من الناحية العملية ، تجاه الممتلكات المنقولة مثل السفن (١٣٩ص ٣٦) .

٦٤ – ويفترض « إ . أشتور » أن اتحادات التجار الصغار – بل ومن الممكن اتحادات الكبار – القائمين بالتجارة البحرية فى ذلك الوقت – كانت لهم اتحادات أيضا فى سوريا فى ذلك الوقت (١٤٨ ص ٨٧) .

٦٥ – عن نص العقد الخاص بتوظيف الأموال فى المشاريع التجارية ، وهو لأحد العلماء المصريين فى الثلث الأخير من القرن الحادى عشر (انظر ٤٣ ص ١٧٥ – ١٧٦) .

٦٦ – الحماية (الكوماندا) ظهرت فى أوروبا (إيطاليا) من القرن العاشر حتى الحادى عشر ، وفى خلال هذين القرنين كانت تمثل أحد الأوضاع القانونية الأساسية المنظمة لحركة التجارة البحرية ، والشكل الأبسط لهذه « الكوماندا » : عبارة عن اتفاق على وديعة أو سلع تستثمر فى أموال التجارة ، وهذا الاتفاق يتعلق بصاحب الوديعة (المودع) ومنفذها (وكيل التاجر) ، وفى حالة النجاح يكون لصاحب الوديعة الحق فى استرجاع جملة ماله الأساسى مع نصيبه المتفق عليه من الأرباح ، وفى حالة فشل القافلة التجارية ، فإن كل مسئولية الخسارة الجزئية أو الكلية تقع على صاحب الوديعة . وهذا هو الملمح الأساسى للحماية أو مايعرف فى ذلك الوقت بالكوماندا » .

ومضى «أ . أودافيتش » دارسا ومتعقبا قضايا المؤسسات اليهودية القريبة من أشكال الكوماندا فى الدولة البيزنطية ، ويصل إلى نتيجة : أن هذه التنظيمات المبكرة لا تمتلك أى دليل على وجود هذه الكوماندا ، ومن المشكوك فيه أن يستطيع أن يقدم لنا دليلا على تكوين هذه التشكيلات ، وعلى العكس فإن « القراض » عند المسلمين كان مطبقا بشكل واسع على تجارة القوافل البعيدة المدى ، والتى كانت معروفة فى شبه الجزيرة العربية حتى قبل الإسلام . وهذا « القراض » كان يمتلك الدليل الذى لا يشترط مسئولية الوكيل (فيما عدا حالات الاحتيال القذرة من جانبه) .

وعلى هذا الأساس فإن « أودافيتش » يعرب عن فرضية محتملة وهى : أن التنظيم القديم للقراض فى ظروف العلاقات التجارية النشطة فى العالم الإسلامى مع جنوب أوروبا استطاعت أن تتحول إلى الشكل المتأخر من « الحماية » الإيطالية (٢٨٢) وعن قضايا اتفاقات القراض وأوضاع ممارستها فى إفريقيا فى القرن الحادى عشر هناك دراسة خاصة مكرسة لها للعالم الجزائرى « هـ . الإدريسى » (٢٢٧) .

٦٧ – فى خطاب يتعلق بمنتصف القرن الحادى عشر ، مكتوب فيه أن التاجر المغربى : نصيف الطاهرى هو وكثير من مواطنيه ، كان موجودا فى « أبو صير » لشراء الكتان ومراقبة كيفية تمشيطه وتعبئته (٤٣ ص ٣٣٧ وأيضا ٤٣ ص ٥٩ – ٦٠) .

٦٨ – فى (٤٣ ص ٦١ ، ٢٤٨) ، كان هؤلاء التجار يعقدون الصفقات مع المحلات والمخازن ويستخدمون الخانات التى تسمى الآن فنادق (٤٣ ص ٣٤٩) .

٦٩ – فى ذلك الوقت ، كان هناك بعض التجار الذين يعيشون فى مصر منذ سنوات طويلة ، وآخرون كانوا متواجدين فيها بشكل غير دائم (إخوة طاهر) وآخرون يقضون موسم التجارة فيها (عادة كان فى الصيف) لأن حركة المراكب فى الشتاء فى البحر المتوسط تكاد تكون منعدمة (٢١٤ ص ٥٨).

٧٠ – وطبقا للملاحظة المنصفة التى قدمها « س . جويتن » : فإن مؤسسة وكيل التجار كانت بشكل عام شيئا شبيها بقنصل المستعمرات التجارية فى الشرق (٤٣ ص ١٩٢).

٧١ – ومن المعروف أيضا ، أنه كان هناك ما يسمى بالفحص الدقيق للهويات الشخصية للتجار ، تلك التى أحدثها الوزير مأمون بعد مصرع الآمر ، وذلك بهدف القبض على القاتل (فيما بعد سيكون هناك تفصيلات عن هذا) « ولا يسمح لأحد من سائقى الجمال أن يدخل البلاد طالما كان موعد رحيله غير معروف ، ولا يسمح بدخول قافلة إذا لم تقدم للديوان ما يثبت هويتها » (مع الإشارة إلى عدد من التجار بأسمائهم وأسماء خدمهم والعاملين معهم وأسماء سائقى جمال قوافلهم – والإشارة إلى أنواع محددة من البضائع التى تم السماح لهم بإدخالها إلى مدينة تنيس وضرورة قدومهم مع الحرس الخاص بالعاصمة) (١٨ ص ٦٥ – ٦٦) .

ونلاحظ أنه فى نفس الوقت ولنفس الهدف ، قاموا بإجراء إحصاء للسكان ، علاوة على أنه تمت الإشارة فى السجلات عن عمل كل شخص ، بل وتم الحظر على التنقل من مكان إلى آخر دون إذن من السلطات (نفس المرجع ونفس المكان) .

٧٢ – ومكة لم تكن هى فقط التى تجتذب الحجاج ، بل فى كل الشرق الأدنى – وخاصة فى فلسطين – كان هناك أماكن كثيرة مرتبطة بذكريات عن أبطال الكتاب المقدس ، وعن القديسيين الأحدث منهم ، وهذه الأماكن لايزورها اليهود فقط ، ولكن أيضا المسلمون والمسيحيون ، وفى مصر أيضا كانت هناك أماكن مقدسة مرتبطة بمآثر الأنبياء يوسف وموسى وهارون (٤٣ ص ٥٥ – ٥٦) .

٧٣ – وبهذه الطريقة يتم جباية الضرائب مرتين من غير المسلمين خلافاً لما تقضيه الشريعة التى لم يكن الفاطميون يراعونها تماما .

ومحاولات صلاح الدين فى إصلاح هذه العادة ، لم يتيسر لها النجاح (٤٣ ص ٦١) .

٧٤ – حجر الشب : كان يستخرج فى مصر العليا ، بالقرب من أخميم وأسيوط وإدفو والبهنسا ، وكان أيضا يستجلب من اليمن (٤٣ ص ٤٥ وأيضا ٢٩١ ص ١٥) .

٧٥ – وقد نوهنا سابقا عن الإلغاء الجزئى للاستحقاقات القديمة لهذه الضريبة فى عهد الحافظ ، وطبقا لما يقوله أبو شامة فإن الإجمالى العام للضرائب الملغاة فى عهد صلاح الدين سنة (١١٧١ م) بلغ مائة ألف دينار (٧٢ جـ ١ ،ص ٧ ، ١٧٤) .

٧٦ – ولكن فى مدينتى تنيس ودمياط ، كانت هناك بعض الكميات من الأخشاب والحديد تباع بشكل حر (٣٨ ص ٢٦٠) . وفى عهد الوزير الأفضل (١١٠٦ – ١١٠٧ م) تم بناء « دار الملك » فى القاهرة على شاطئ النيل ، وفى عهد الأيوبيين صار اسمها « دار المتجر » وذلك لحفظ هذه السلع (١٨ ص ٤٢) .

٧٧ – وابن تغربردى ينوه بأحد هؤلاء الوكلاء ، وكان يسمى أبو عبد الله الكومى ، فيقول : إنه تاجر مصرى غنى (وهو كان يتاجر فى الأقمشة فى مخزن الحاكم) (٦٨ جـ ٤ ص ٢٢٤) .

٧٨ – أما عن الأرباح فى تجارة القطاعى ، فإنها كانت على وجه التقريب تتكافأ مع الأموال المستثمرة فيها أو تتراوح ما بين ٤٪ حتى ١٤٪ (٤٣ جـ ٢٠٣) والدورة التجارية لأى تاجر فى المتوسط كانت تتكون من عدة مئات من الدنانير ، ومن النادر أن تبلغ الألف ، وبالمقارنة مع المرحلة المبكرة ، كان هذا مبلغاً يستحق الاعتبار إلى أبلغ الحدود (٤٣ ص ٢١٦ – ٢١٧) .

٧٩ – وفى مكان آخر يتحدث عن واحد من المسيحيين المصريين الأغنياء الذى وافق على الشروط المحددة لتموين مدينة الفسطاط بالحبوب ، وناصرخسرو يلخص هذا « وأى سلام كانت فيه الرعية ، وأى عدل كان للسلطان ، بحيث يكون شعور الناس وأموالهم بهذا القدر ... ولأن السلطان لا يظلم أو يجور على أحد ، فما كان أحد من الرعية يخفى أو ينكر شيئا مما يملك » .

وبعد ذلك يقول ناصر خسرو « بلغ أمان المصريين واطمئنانهم إلى حد أن البزازين وتجار الجواهر والصيارفة لايغلقون أبواب دكاكينهم ولكنهم فقط يسدلون عليها الستائر ولم يكن أحد يجرؤ على مد يده إلى شيء منها . » (٥ ص ١٣٠) .

٨٠ – وكان الدينار الذى يضرب فى مصر يسمى فى ذلك الوقت باسم الخليفة العباسى « الراضى » (٩٣٤ – ٩٤٠ م) (انظر ٢٠٣ ص ٥٤) .

٨١ – ويبرهن « أ . ارنكريتس » بحماس على أن الدنانير الفاطمية – كقاعدة عامة – كانت متطابقة مع الدينار العباسى الرسمى ودينار شمال إفريقيا من حيث المعيار والوزن ٤,٥ جرام ، وهى لم تستطع أن يكون لها تأثير فى كافة الأقاليم ، حيث كانت هناك نقود ذهبية تم تخفيف وزنها ، وكان يتم تداولها فى سوريا ويتم سكها فى الأقاليم البيزنطية فى النصف الثانى من القرن العاشر ، وذلك كما يفترض بعض البحاثة (١٩٩ وأيضا ١٩٦ جـ ٢ ص ١٩٢ – ١٩٥) .

أما عن إصدار النقود من ذهب ذى عشرين قيراطا فى سنوات القرن الثانى عشر (انظر ١٨ ص ٦٢) .

٨٢ – وهكذا ، بعد هذا الإصلاح ، صار يتم تسليم خمسين ألفا وأحيانا مائة وعشرين ألفا من الدنانير المعزية فى اليوم الواحد من الفسطاط إلى الخزانة ، ومن دمياط والأشمونين ، كان يتم تسليم مايزيد على مائتى ألف دينار فى اليوم (٦٤ ص ٩٧ ، وأيضا ١٨ ص ٤٦) .

٨٣ – تدهور وضع العملات الفضية أدى إلى تحسن وضع الدينار ، ففى عهد المعز كانت نسبة الدرهم إلى الدينار تساوى ١ : ١٥,٥ . وسعر الدرهم واصل تدهوره حتى وصلت النسبة إلى ١ : ٢٦ ولكن فى سنة (١٠٠٥ – ١٠٠٧ م) صارت النسبة ١ : ٣٤ .

وفى ذلك الوقت ، وعندما أصدر الحاكم بأمر الله دراهم جديدة بأسعار رسمية كانت تتراوح قيمتها (من ١ : ١٨ إلى ١ : ١٦) .

وفى النصف الثانى من القرن الحادى عشر صار السعر الرسمى يساوى ١: ٣٦ ، وكان السعر الحقيقى فى النصف الأول للقرن ١ : ٢٥ ، ولكن فى النصف الثانى صار ١ : ٤٠ (باستثناء بعض الفترات فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر حيث وصلت النسبة إلى ١ : ٣٥) ، وفى نهاية العصر الفاطمى وصلت نسبة الفضة فى الدرهم إلى الثلث فقط . مما يعنى أن الدرهم الفضى الحقيقى (لوكرا) صار يساوى ثلاثة دراهم من النوع المنخفض القيمة (فاراك) ولكن الدينار الواحد كان يساوى ١٣,٥ درهماً من الدراهم المصنوعة من الفضة النقية (انظر ٦٥ ص ١٥ – ١٦ وأيضا ٤٣ ص ٢٣٣ ، ٣٦٨ – ٣٩٢ وأيضا ١٤٥ ص ١١٩ – ١٢٢) . وبشكل مبالغ فيه ، يعطى راشد البراوى أهمية كبرى لإصلاح الحاكم ، معتبرا أنه أدى فى

نهاية الأمر إلى إنشاء نظام نقدى مستقر (٢٩١ ص ٣٠٠) والأكثر صحة فى رأيى ما يقوله « س . لبيب » ، والذى يفترض أنه بعد الحاكم « ظلت مصر على نظامها النقدى الذهبى القديم ، وعانت باستمرار من العجز فى الفضة » (٢٣٧ ص ٢٢٧) .

أما مشرفة فى (٢٩٣ ص ١٧٧) فيعتقد أن النظام النقدى المستقر فى مصر لم يحدث إلا فى عهد الآمـر (فى ١١٠٣ م) وذلك عندما صارت الدراهم المسكوكة تسمى الآمرية ولكن معلوماته هنا متواضعة (انظر على سبيل المثال ١٣ ص ٤٩٣) ، وهى لاتتفق مع استنتاجاته القاطعة .

وعلى كل فإن إصلاحى الحاكم والآمر كانا متجهين نحو توطيد النظام النقدى مراعيين حاجة السوق الداخلية ، علاوة على أن العملة الذهبية صارت فى نهاية هذه السلالة هى العملة الرئيسية .

٨٤ – والحرير – كما يؤكد « س جويتن » – استطاع أن يلعب دورا كما لو أنه « سند » ويكون بهذه الصورة وسيلة أسرع من التجارة فى توظيف الأموال ، وكانت الإسكندرية هى السوق العالمى للحرير (٤٣ ص ٢٢٢– ٢٢٤) .

٨٥ – من المعروف أن المستنصر ، خوفا من المضاربات فى زمن « الشدة العظمى » قد أمر بتمزيق ثياب التجار المذنبين وتعذيبهم ليكونوا عبرة يتم الاتعاظ بها (٦٥ ، ٢٥، وانظر أيضا ١٣ ص ٣٩٩ – ٤٠٠) .

٨٦ – وفى بعض الظروف (على سبيل المثال فى عهد الآمر) كان يتم معالجة أسعار الخبز عن طريق بيع الحبوب فى المخازن الحكومية بأسعار ثابتة (٦٥ ص ٢٧ – ٢٨ وأيضا ٢٩١ ص ١٠٥) .

٨٧ – وعن أنواع الأبحاث المكرسة لهذه القضية مع نقد بعض الأوضاع انظر (١٢٢ ص ١٧٦ – ١٧٨) .

٨٨ – وفى وصف ثروات جوهر وبرجوان عند ابن إياس نجد بعض المبالغات الواضحة ، فكما هو واضح فإن الذهب والفضة لم يكونا فقط على هيئة نقود ولكنهما كانا أيضا على شكل سبائك . وابن إياس يخبرنا أيضا أنه بعد موت أخت المعز « ست الملك » أنها قد تركت ثلاثمائة صندوق من الذهب النقى (٧٤ ص ٤٧) وعلاوة على هذا كان هناك الكثير من مظاهر البذخ والأبهة أيضا بعد موت الأفضل كان هناك علاوة على وجود (٢٥٠ إردباً من الدراهم) سبعمائة طبق من الذهب والفضة (٦١ جـ ٢ ص ١٦١ وأيضا ١٨ ص ٥٨) .

٨٩ – وأما ما يتعلق بالجزية ، فإن إحدى اللفائف المتعلقة بسنة (١٠٠٠ م) تقول : إن الحاكم سمح بأدائها فقط على هيئة نقود ، فيما يجعلنا نفترض أنها فى أوقات أخرى كانت تدفع بشكل عينى (٥١ رقم ١٠٩٢) ويتضح من لفافة أخرى أن غير المؤمنين إذا قبلوا الدخول فى الإسلام بعد بداية السنة الضريبية ، فإنهم لايمتلكون الحق فى أن يتوقفوا عن دفع الجزية فى هذا العام (٥١ رقم ١١٨١).

٩٠ – وكان الدفع فى المواعيد المعتادة كل شهرين ، ولكن كان من الممكن أن يكون خلافا لذلك ، فتاجر الحرير فى إحدى المدن الصغيرة فى مصر السفلى ، كان عليه أن يطوف على زبائنه المشترين جامعا النقود بعد عام من البيع (٤٣ ص ١٩٧ – ١٩٨) وكانت هناك نسبة مئوية على التسويف الطويل فى الدفع ، وأيضا كان هناك خصم على الدفع السريع .

٩١ – كانت الإسكندرية نفسها مركزا للصفقات المالية (سوق صرف أو سوق صرافة) وكان فى الفسطاط دار الصرف أو دار الصفقات .

٩٢ – وعلى كل ، فإنه حتى النصف الثانى من القرن الثانى عشر لم تكن القروض التجارية واسعة الانتشار إلى حد كبير (انظر ٢١١ وأيضا ٢٣٧ ص ٢٣٥ ، ٢٤١) .

٩٣ – وتجار المدن الكبيرة فى الصعيد ، كان لهم نواب فى مدن مصر الأخرى ، يقومون بمهماتهم المالية ، ويعطى ناصر خسرو مكاناً بارزاً لهذه الأعمال فى مؤلفه حيث يقول « حينما كنت فى أسوان كان لى صديق ذكرت اسمه قبلاً وهو أبو عبد الله محمد بن فليج ، فلما ذهبت من هناك إلى عيذاب كتب من إخلاصه لى ، لوكيله بها كتابا يقول فيه : أعط ناصرا مايريد ، وهو يعطيك صكا للحساب . فلما بقيت بها ثلاثة أشهر وأنفقت مامعى ، اضطرت أن أعطى هذه الورقة للوكيل فأكرمنى ، وقال : إن له والله لدى أشياء كثيرة ، وإنى معطيك ماتريد وأعطنى صكًا به ، فتعجبت من حسن صنع هذا الرجل ...... ولو كنت رجلا دنيئا لاستحللت أن آخذ بهذه الورقة أشياء كثيرة ، وقد أخذت منه مائة منٍّ من الدقيق .... وهذا مقدار كبير هناك وأعطيته صكا به أرسله إلى أسوان » (٥ ص ١٤٦ – ١٤٧ وأيضا ١٠٠ ص ٣٧٤ – ٣٧٥) .

٩٤ – وكانت القروض التى تعطى للحكام ، تعتبر شكلا من أشكال توظيف الأموال ، وهكذا فإن أحد الصرافين اليهود فى القاهرة قد أعطى للحكومة نقوداً لتشييد أسطول (٤٣ ص ٣٠٨) وبدر الجمالى وهو قادم إلى مصر من عكا ، أخذ من أحد التجار فى مدينة تنيس قروضا نقدية علاوة على الحبوب (١٨ ص ٢٣) .

٩٥ – وعلاوة على ذلك ، وبسبب غزوات السلاجقة ، فإن الفاطميين قد فقدوا دور صك النقود الموجودة فى كل من حلب ودمشق والرملة وطبرية وطرابلس وعكا وأيلة وصور ؛ وتم افتتاح دارين جديدتين لسك النقود فى كل من القاهرة وقوص بأمر من الوزير مأمون البطائحى ، وعن هذا انظر (١٩٥ وأيضا ١٩٧ ص ٥٠٧ – ٥٠٨) .

٩٦ – كتب المقريزى عن سنة (١١٧١ م) « فى هذه السنة أصابت مصر فاجعة لأن الذهب والفضة اختفيا من مصر ، ولم يعد أحد يتذكر الجنيه الذهبى ، فالجميع كانوا سواء ، وكان من يذكره كمن يذكر اسم الزوجة فى حضرة زوجها الغيور ،.... وكان من الصعب أن يظفر أحد بمثل هذه العملة – كما هو من الصعب الدخول إلى الفردوس من أبوابه » (٢٥ ص ٤٦) .

٩٧ – « المدينة الإسلامية شأنها فى ذلك شأن المدن البيزنطية والإيطالية ، قد واصلت تطورها مع التحولات المختلفة ، وكان هذا دون انقطاع منذ عهد الإمبراطورية الرومانية والساسانيين الإيرانيين .

وتدهور هذا التطور لم يتطابق مع الغزو العربى ، ولكن حدث هذا على وجه التقريب ابتداء من القرن الحادى عشر نظرا لتدهور المجتمع الإسلامى من جهة ومن جهة أخرى بسبب التطور التقدمى فى أوروبا » (١٧٠ ص ٢٥٩) .

وطالما أن مصر حتى العصر الفاطمي لم تلعب أى دور ملحوظ فى التجارة الشرقية ، فإن محاولة سيطرتها على الموانئ السورية ، وفيما بعد فقدها هذه السيطرة .. كل هذا لم يؤد إلى تطوير المدن المصرية ، وعن دلالة هذا انظر مايقدمه « ك . كهن » فى المقال الموجود فى أعماله الأخرى . انظر على سبيل المثال (١٥٠ص ١١٠) .

٩٨ – على سبيل المثال ، كان عدد أنوال النسيج فى الفسطاط التى كانت تقوم بإنتاج الحصر قد تقلص جداً فى زمن هذه « الشدة العظمى » من ٩٠٠ نول إلى ١٥ نولا (٦٧ جـ ٢ ص ٢٠٧) .

٩٩ – « وصار الناس ينزحون إلى القاهرة راكبين الجمال ، وكان كراء أحد الجمال من الفسطاط إلى القاهرة يساوى عشرة دنانير ، وبعد أحد عشر يوما احترقت الفسطاط ، وظل الدخان مرئيا فى السماء مسافة ثلاثة أيام على الطريق (٧٤ ص ٦٨ وأيضا ٦٦ جـ ٢ ص ٢٥٠ – ٢٥١) (*) .

١٠٠ – وقبل ذلك ، أى فى (١١٢٣ – ١١٢٤ م) اقتحم بربر لواتا فى طريقهم من المغرب مدينة الإسكندرية ودمروا ضواحيها وبعد ذلك تم طردهم من هناك ، والمدن القريبة من هذه المدينة عانت كثيرا من إغارات السفن الفينيسية (من المحتمل أن يكونوا قراصنة) (١٨ ص ٦٣) .

١٠١ – نجد لدى القلقشندى خبرا شيقا عن أولئك المحاربين (الفرحية) خاصة هؤلاء النشطون منهم فى السنوات الأخيرة من حكم الفاطميين (انظر ما سيأتى عنهم فيما بعد) ، « وأنشأوا فى المقس حى اللصوص (حارة اللصوص) وذلك لتكون مكمنا للهجوم على الناس الآخرين » (٦٠ – جـ ٣ ص ٣٦١) وهو هنا يقصد بوضوح ممارسة هذه العمليات وخاصة تلك التى انتشرت فى العصر المملوكى ، عندما كان هؤلاء المحاربون يغتصبون محاصيل الحبوب من الفلاحين عند ورودها عبر النيل إلى بولاق (ميناء القاهرة) ليعرضوها للبيع ويقوموا هم بأنفسهم بالتجارة فيها بأسعار مرتفعة (انظر ١٢١ ص ١٤١ – ١٤٢) .

١٠٢ – وأبو شامة يخبرنا بالآتى : أن شيركوه فى زمن حملته الثانية على مصر قد فرض على العامة من الشعب ضريبة استثنائية ، شملت أيضا الفلاحين القاطنين على امتداد الطريق إلى الإسكندرية (٧٢ جـ ١ ص ١٧٣) .

١٠٣ – ويؤكد « إ . أشتور » « أن الأيوبيين عززوا مكانة المحتسب فى الرقابة على الحرف ، وقضوا على مايمكن تسميته « بالتنظيمات النيابية(**) البرجوازية » حيثما وجدت هذه التنظيمات (١٥٠ ص ١٠٧ – ١٠٨ وأيضا ١٤٩ ص ١٨١ وما يليها) وتطبيق هذه الوقائع على مصر يبدو لى أنه غير مناسب ، فتقوية الرقابة الحكومية على الحرف وعلى التجارة لأبلغ الحدود ، كانت تلبية للضرورة القصوى ، وهى كانت عند الأيوبيين أشد مما كانت عند الفاطميين .

(*) فى الأصل لم يتحدد الجزء المطلوب ولكن بالبحث تبين أنه الجزء الثانى – المترجم .
(**) المقصود هنا هو ما سبق التنويه به من اتحادات الحرفيين والمهنيين – المترجم .

وتطور المدينة المصرية كان مرتبطا بالتحولات الداخلية التى تحدث فى فترات التدهور المرتبطة بالأوضاع السياسية غير المستقرة ، وبالصراعات والاعتداءات الخارجية ، وبسنوات الجوع التى كان يتسبب فيها انخفاض فيضان النيل .

وفى رأينا أن كل هذه العوامل مترابطة مع بعضها ، أخذت خطا تصاعديا حتى نهاية القرن الخامس عشر ، ويرتبط هذا أيضا -كما يبدو لى - بعد نسيان ما يؤكد أهميته « أ . يو . ياكوبوفسكى » عن السنوات الثلاثين مابين القرنين (١١ - ١٢) « فى كل الشرق الإقطاعى الإسلامى بلغت الحياة المدنية أقصى درجات تطورها فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر » (١٤٣ ص ٧٣) .

الفصل الرابع

التناقضات الاجتماعية
فى مصر
فى العهد
الفاطمى

١ - ملاحظات عامة

كانت الخلافة الفاطمية قبل غزو مصر ، مثلما كانت بعده ، نموذجًا للحكومة المركزية فى الشرق فى العصور الوسطى ، مع ارتباطها بالعناصر الثيوقراطية القوية ، فرئيسها هو «الإمام الخليفة» الذى يعتبر معبراً عن السلطتين الروحية والزمنية فى وقت واحد ، وهما اللتان كانتا من اختصاص النبى محمد ، ثم على وفاطمة ، وذلك بموجب ما يسمى بالحق الإلهى (١) .

وأنشطة ومهام الخليفة لم تكن محددة بأى شكل كان ، سواء كان هذا الشكل هو الهيئات الفقهية أو القانونية ، ولكنها فى الواقع كانت محددة وموجهة فقط بمصالح المجموعة الاجتماعية المحددة .

وعلى هذا النحو ، فإن الخليفة الفاطمى - وبمعنى دقيق للكلمات - لم يكن مستبداً ، كما يتأكد ذلك فى مقال مناسب فى الموسوعة التاريخية [٩٧ ص ١٣٢] .

والآن فلنحاول أن نلقى نظرة على ما كانت عليه هذه المجموعات وكيف كانت العلاقات بينها وبين بعضها . ولنبحث الوثائق الفاطمية الرسمية ، وخاصة تلك التى تقوم بتقسيم المجتمع إلى محاربين وأمراء وكتاب وموظفين مختلفين مثل القضاة والدعاة وكذا الخاضعين الآخرين (وهم الرعية) [٦٩ ص ١٢٧ - ١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٥١ - ١٥٣ ، ١٥٥ - ١٥٦] .

والمؤرخون القدامى يميزون عادة بين رجال الدين والبيروقراطيين الذين يطلقون عليهم عادة (أرباب القلم) وهم الذين أطلقوا عليهم أحيانًا وفيما بعد (أصحاب العمائم) وبين المحاربين الذى يسمونهم (أرباب السيوف) [انظر ٦٠ جـ ٣ ص ٤٨٠ وما يليها و٢٨٧ وما يليها وأيضًا ٢٧ مجلد ١ جـ ١ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ وأيضًا مجلد ١ جـ ٢ ص ٢٠٦] (٢) .

أما الباحثون المحدثون ، ومنهم «س. جويتن» فيقوم بتقسيم ما يسمى (بمجتمع جينيز) (*) (ذلك «المجتمع» الذى يمثل فيه العصر الفاطمى فى مصر مكانًا بارزًا) إلى خمسة أقسام :

١ – الموظفون الكبار وأصحاب المهارات الخاصة وأطباء البلاط ورؤساء المحاكم .

٢ – رجال الأعمال ورؤساء الورش ورجال الدين .

٣ – الحرفيون ساكنو المدن والأجراء .

٤ – الفلاحون .

٥ – المساكين والفقراء والمتسولون .

ويقوم هذا التقسيم أساسًا على نوع العمل المسند إلى الشخص وعلى مقدار دخله . وبهذه الصورة يكون «س. جويتن» قد تجاهل علاقات أعضاء مجتمع معين بوسائل الإنتاج ، وتغاضى عن الاختلافات الاجتماعية الأساسية ، وذلك بالرغم من أنه قد حدد خمس فئات ، كطبقات اجتماعية اقتصادية ، ويمد الخط على استقامته ؛ يتضح من السياق أن «جويتن» يجتزئ التصور الشائع فى الأوساط العالمية عن الإقطاع كشكل خاص للعلاقات داخل الطبقة الحاكمة ، غير منتبه إلى وجود هذه العلاقات بوضوح فى (مجتمع جينيز) .

ومن حيث المبدأ ، فإن عطية مصطفى مشرفة يتمسك بتصنيف مشابه له تمامًا ، ولكن تصنيفه يعتمد كثيرًا على التفاصيل [٢٩٣ ص ٨٨ وما يليها] .

ومفهوم الطبقات فى المادية التاريخية – كما هو معروف – يعتمد أساسًا على تصور مكانة المجموعة الاجتماعية المحددة فى نظام الإنتاج الاجتماعى . وانطلاقًا من

(*) مجموعة ضخمة من الوثائق تم نشر عدد منها ، وهى تغطى المرحلة من القرن العاشر وحتى القرن الثالث عشر ، وتحتل الفترة الفاطمية فيها مكانًا هامًا ، وقد اشترك فى كتابتها عدد من المسلمين واليهود والمسيحيين – المترجم .

هذا فإنه بالإمكان أن نحصى فى مصر فى العصر الفاطمى بين أفراد الطبقة الحاكمة ، فئات المحاربين ورجال الدين والبيروقراطيين ، وأولئك المقربون منهم من الشخصيات التى تمتلك وسائل الإنتاج سواء كانت هذه الملكية بشكل مباشر أو من خلال سلطة الدولة ولكنهم – وبشكل عام – لم يكونوا من المشتغلين بالعمل المنتج ، حيث كانوا فقط يقومون باستغلال عمل غيرهم .

وهذه الطبقة الحاكمة ذاتها كانت تضم إليها كبار التجار والمرابين ؛ فالتجار يقومون بأعمال فى مجال التوزيع تشبه أعمال المرابين ، حيث إنهم لا يمتلكون وسائل إنتاج ، ولكنهم يستحوزون على قسم من الإنتاج الفائض (فائض القيمة) على هيئة أرباح تجارية ، مستغلين بهذه الطريقة الطبقة الحاكمة ذاتها والطبقة المستغَلة (بفتح الغين) التى لا ينتمون هم إليها . [٣]

أما الفلاحون والحرفيون ، فهما يشكلان طبقتين مستغلتين (بفتح الغين) وهم يمتلكون وسائل إنتاج ومن الممكن أن يكون امتلاكهم هذا جزئيًا (فالفلاحون – كما قلنا – لم يكونوا ملاك أرض حقيقيين – وهى الوسيلة الأساسية فى شروط الإنتاج لذلك العصر) وهم الذين كانوا يقومون بالعمل المنتج .

وعلى هذا الأساس كان يتم تقسيم العمل الوظيفى والنوعى بين الطبقات ، وذلك على امتداد القرون الوسطى حتى عصر الرأسمالية . [La : ص ٢٩٢ – ٢٩٣] .

والقائمون على الوظائف الرئيسية (سواء كانت هذه الوظائف حربية أو قضائية أو إدارية أو أيديولوجية) يعتبرون ممثلين للطبقة العليا ، ومستفيدين من الامتيازات بدرجة أو بأخرى – مثل التحرر الجزئى أو الكلى من دفع الضرائب ، بينما كان دفع الضرائب فريضة أساسية على الطبقات الدنيا .

وبينما كانت المجموعات الطبقية مغلقة إلى حد ما ، إلا أن رجال الدين والبيروقراطيين والمحاربين كانوا يعتبرون أنفسهم – فى حقيقة الأمر – فئة أو مجموعة ، بالرغم من أن ذلك لم يكن حقًا ثابتًا . [٤]

وفى النصوص التى عرضناها سابقًا عن أوضاع الكادحين يتبين لنا أنهم -- طبقًا لمعتقدات وآراء ذلك العصر – كانوا هم الفلاحون الذين يشكلون الأغلبية الخاضعة من السكان الأصليين وأن عملهم كان مصدر حياة كل المجتمع ، وإلى جانب هؤلاء الفلاحين كان هناك البدو القادمون من خارج الحدود . [٤٣ ص ٧٥] (٥) .

وأيضًا كان هناك حرفيو بعض المهن مثل الصباغين والصيادين وعمال المحارة الذين كانوا ينتمون إلى الشرائح الدنيا فى المجتمع [٤٣ ص ١٤٦] .

وسوف يأتى الحديث عن البدو فيما بعد ، ولكننا نشير هنا فقط إلى أن هجرة قبائلهم من الجزيرة العربية إلى مصر لم تتوقف على امتداد العصر الفاطمى ، وكان هؤلاء البدو ينتظمون فى وحدات قبلية شبه عسكرية ، مما يعنى أنهم كانوا يدخلون فى تكوين الجيش ، وبهذه الطريقة صاروا ضمن المشاركين فى استغلال السكان الكادحين ، لأنهم أصبحوا جزءًا من الطبقة الحاكمة .

وعلاوة على ذلك ، كانت هناك مجموعات من الناس لا يمتلكون وسائل إنتاج ، ولكنهم يكدحون فى العمل المنتج : من الممكن أن نعتبرهم من حرفيى الورش الحكومية وأيضًا المشتغلين فى بعض المهن كعبيد ، غير أن العبيد لم يتم استخدامهم بشكل أساسى فى المهن ، ولكنهم كانوا يعملون أساسًا فى قصور الخلفاء والأعيان كخدم ، وهم كانوا يشكلون قسمًا فريدًا (منقطع النظير) من رعايا الدولة الفاطمية لأنهم كانوا يختلفون عن الآخرين من ناحية أوضاعهم القانونية . (٦) .

٢ – رجال الدين

فى مصر وحتى العصر الفاطمى – كما فى الدول الإسلامية الأخرى فى العصور الوسطى – لم يكن رجال الدين يمثلون هرمية وظيفية ، فهم كانوا يعينون كأشخاص مستقلين فى الوظائف الدينية ، يتعيشون من دخولهم ، وفى الواقع كانوا منعزلين عن الجهازالحكومى ، ولكن الوضع فى العصر الفاطمى قد تغير إلى حد ما .

وهم – أى الفاطميون – بعد أن حققوا النجاحات بمساعدة التنظيمات التبشيرية السرية فإنهم – على خلاف العباسيين – قد حافظوا على وجود هذه التنظيمات بعد وصولهم إلى السلطة .

والوعاظ الإسماعيليون السابقون المتجولون والذى كان يطلق على الواحد منهم لقب «الداعى» وعلى من يترأسهم «داعى الدعاة» ، قد صاروا يشكلون فئة عليا من رجال الدين المقدسين ، وهذه الفئة استمرت حتى نهاية هذه الدولة الفاطمية ، وعلى ما يبدو ، فإن هذه الفئة كانت من ورثة هؤلاء العلماء الذى كانوا أساساً من نسل الكوتامية (*) وهم كانوا من أنصار المبعوث الفاطمى الأول إلى المغرب والمعروف «بأبو عبد الله» وعلى خلاف رجال الدين السنين ، فإن رجال الدين الإسماعيليين ذوى الرتب العالية ، قد حازوا حقوقًا شبيهة بتلك التى يتمتع بها كهنة الكنائس . فهم كانوا مساعدين للإمام ، واستطاعوا أن يتفرغوا لمذهبهم تماماً ، قادرين على أن يطردوا أى شخص منه ، وأن يغفروا الخطايا والآثام . [٢٣٢ ص ٧٠٦ وقارن أيضاً ١١٣ ص ٩٣ -٩٤] .

ومن المعروف أنه – ومنذ عهد الحاكم – صارت وظيفة الداعى وراثية فى عائلة ابن عبد القوى أو ابن التقوى . (٧)

وفى قصر الخليفة ذاته ، كان يتم عقد الاجتماعات المنظمة للإسماعيلية ، [٢٦٠ ص ٢٣١ ، ٤٢] . وكانت المكانة الأولى بين رجال الدين ، تحتلها شخصيات تعتبر من سلالة على ، وذلك يعنى أن لهم صلة قرابة بدرجة أو بأخرى من السلالة الحاكمة ، وهم من كان يطلق عليهم لقب الشريف أو المشرَّف أو الشروف فى كافة المصادر ، وقد كان لهم قاض خاص وأيضاً رئيس خاص يسمى «النقيب» [٦٩ ص ٣٧ – ٤٠] .

وبعد ذلك ، كان هناك رجال الدين المحليين وهم على الأغلب ظلوا محتفظين بعقيدتهم السنية .

أما رجال الدين من المراتب الدنيا ، فقد كان وضعهم يماثل رجال الدين فى العصور الوسطى فى الغرب ، حيث كان مكانهم دائماً بالقرب من الناس البسطاء وذلك مثل خدم المساجد والأضرحة ، وقد كانوا يعانون من نفوذ الوعاظ الكبار ، الأوصياء على الأوقاف الكبيرة والمحاكم ... الخ .

والتعيين فى الوظائف الدينية العليا ، كان يتم بواسطة الخلفاء الفاطميين أنفسهم (ولكن فى الفترة الثانية من حكمهم كان يتم بمعرفة الوزراء) حيث صار توزيع الدخول الواردة من الأوقاف يتم بواسطة الحكومة . [١٠٠ ص ٢٥١] (٨) . ومن أجل هذا تم

(*) نسبة إلى قبيلة كوتامة المغربية التى لعبت دوراً هاماً فى تاريخ الفاطميين – المترجم .

إنشاء ديوان خاص يسمى «ديوان الأحباس» وبهذه الطريقة ومنذ ذلك الوقت تشكل وضع ظل موجوداً فى مصر – من حيث المبدأ – حتى أيامنا هذه (أى الزمن الحاضر – المترجم) وتبعية رجال الدين للدولة تتردد جيداً فى كلمات ناصر خسرو «ومن الشام إلى القيروان .. فى جميع المدن والقرى التى نزلت بها ، نفقات يقدمها وكيل السلطان من زيت السرج والحصير وسجاجيد الصلاة ورواتب القوام والفراشين والمؤذنين وغيرهم» [٥١ ص ١٣١] .

ويبدو أنه قد حدثت بعض التراجعات عن هذه السياسة ، تتضح مما يقال عن الأزمنة غير البعيدة العهد ، حيث يقدم لنا المستعرب الأمريكى «إ. لبيدوس» تصوراً يتماشى مع المجتمع الإسلامى فى العصور الوسطى ؛ حيث كان العلماء (٩) يتمتعون بالأهمية الهائلة لأبلغ الحدود ، وهؤلاء العلماء لم تكن تجمعهم جماعة اجتماعية متحدة ، ولكنهم كانوا ينضوون تحت فئات اجتماعية متباينة .

وفى رأى هذا التصور أن هؤلاء العلماء ، لم يكونوا بشكل عام من رجال الدين المحترفين ولكنهم شخصيات تمارس مهناً متنوعة ، وأحياناً كان معظمهم يغير هذه المهن (وهكذا فإن التجار أو الحرفيين كانوا يعملون كمعلمين للعلوم الدينية ، أو كمرتلين للقرآن ، والعكس أيضاً صحيح) . «لم يكن العلماء من طبقة خاصة قائمة بذاتها ، ولكنهم شخصيات متنوعة تتجاوز الأوضاع الطبقية والتقسيمات الاجتماعية وتتخلل كل المجتمع ، وعلاقاتهم مع النظام تجسد التداخل المتبادل بين المجتمع والحكومة فى مجالات الاقتصاد والتنظيمات الاجتماعية والحياة الاقتصادية» [٢٤٠ ص ١٠٧ ، ١٣٤] .

وغياب الكوادر الدائمة – كما قلنا ، وكما يؤكد «لبيدوس» ، كان هو السبب الرئيسى فى عدم تهيئة الإمكانيات للحكومات الإسلامية من أجل تطوير هيئاتها ومنظماتها الخاصة ، كما حدث فى أوروبا الغربية «فعدم تشكل الأسواق والأحياء كان مرتبطاً بتغيير الناس الدائم لمجالات عملهم وأنشطتهم . فالمدينة الإسلامية كانت شكلاً طبيعياً للبازار طالما كانت تتعرض لسيولة التحول الاجتماعى» [٢٤ ص ١١٤] .

ولقد برهن «إ. لبيدوس» على آرائه ، موضحاً ذلك بالأمثلة المتعلقة بالعصر المملوكى ، ولكن استنتاجاته كانت قطعية إلى أبعد الحدود ، وعلى ما يبدو فإن الظواهر المشابهة قد حدثت فى العصر الفاطمى [١٨٥ ص ٣٥ وما يليها] ؛ «فسيولة التحول الاجتماعى»

كانت خاصية طبيعية لأوروبا الغربية فى العصور الوسطى ، ولكن لا يجوز إعطاؤها هذه الأهمية الحاسمة والمبالغ فيها إلى هذه الدرجة [١٠] [انظر على سبيل المثال ١٢٤ ص ٢١٣ - ٢١٤] .

وأما مايتصل بالدعاية الإسلامية ، فإن الفاطميين بعد غزوهم مصر ، قد عملوا على تنشيط هذه الدعاية . وذلك بالرغم من أن حكومتهم لم تكن أبداً تجسيداً للمساواة والعدالة الاجتماعية التى سبق وأن أظهرت فى الفترة المغربية جوهرها الدنيوى . ففى البداية كانت هذه الدعاية مخولة لأسرة النعمان ، وكان مؤسسهاأبو حنيفة النعمان ، (وهناك تحت الاسم من هو أوسع منه شهرة وفضلاً ، وهو القاضى أبو حنيفة النعمان مؤسس المذهب الحنفى السنى) .

لقد ولد النعمان هذا فى «رقادة» فى نهاية القرن التاسع . وفى بعض المعلومات أنه كان حنفياً فى بداية حياته وفى البعض الآخر أنه كان مالكياً وإمامياً ، ثم بعد ذلك اعتنق الإسماعيلية والتحق بخدمة الفاطميين . وظل يعمل مع كل الخلفاء من المهدى حتى المعز [١١] . واكتساب القاضى النعمان المعرفة العميقة بالمذهب الإسماعيلى ، جعله عالماً بأسرارالفقه الإسماعيلى ، وكان من بين مؤلفاته الكثيرة (والتى بلغ عددها ما يقارب الأربعمائة) كتابه الفائق الأهمية بشكل خاص «دعائم الإسلام» حيث قدم فيه الفكرة الخاصة التى تقول : إن الاحتفال أو الفوز بالعدل الاجتماعى لم يحن أوانه بعد لا فى عهد المهدى ولا فى عهد القائم ولا المنصور ولا المعز . ولكنه سوف يكون فقط فى المستقبل غير المرئى . والقاضى النعمان قد ساهم فى التأويل المجازى للقرآن الذى يعتبر فقط من حق الإمام (الخليفة) . وقد حضر النعمان إلى مصر مع المعز حيث توفى سنة (٩٧٤م) وواصل مهمته من بعده ابنه على بن النعمان الذى كتب عنه تقى الدين المقريزى أنه فى سنة ٣٦٣ هـ (٩٧٥ - ٩٧٦م) - أى فى تلك السنة التى ظهر فيها فى القاهرة جامع يسمى الأزهر [١٢] - قد صار يملى عرضاً مختصراً لأسس فقه المذهب الإسماعيلى ، ذلك الذى أخذه عن أبيه وكان هذا الكتاب يحمل اسم الاقتصار [٦٦ جـ ٢ ص ٣٤١] وانظر أيضاً [٢٧٩ ص ١٣١ وما يليها] [١٣] .

وصارت الدعاية الإسماعيلية قائمة فى مائة جامع آخر ؛ فالوزير ابن كلس عرض المذهب الرسمى فى مؤتمرات للوعاظ المصريين ، تلك المؤتمرات التى كان يتم عقدها فى مقر إقامته (داره) وهو من أجل هذا الهدف أيضاً وضع كتاباً فى الفقه الإسماعيلى

سماه «رسالة الوزير» وهو يعتمد فيه أساسًا على ماسمعه من المعز والعزيز ، وما سمعه إلى حد ما من النعمان وهو عدوه الشخصى . انظر على سبيل المثال [٦١ ص ٢٩] (١٤) .

وعلى ما يبدو فإن الوعاظ الشيعيين قد قرأوا هذا الكتاب [٢٩٣ ص ٢٩١] .

وفى سنة ١٠٠٥م تم افتتاح دار الحكمة أو دار العلم فى أحد قصور الخليفة لهذا الغرض نفسه ، وفى هذه المكتبة الكبرى للأدب الشيعى كان يتم تنظيم محاضرتين جماهيريتين (علنيتين) مرتين كل أسبوع برئاسة من يسمى داعى الحكمة ، وظل تنظيم هذه المحاضرات قائمًا حتى نهاية العصر الفاطمى [٦٦ جـ ٢ ص ٢٢٦] (١٥) .

وكان تنظيم الدعاية يتم ليس فقط فى العاصمة ولكن فى الأقاليم أيضًا (انظر ما يلى) وكانت الدعاية تمارس أيضًا خارج حدود الدولة ؛ هناك فى العراق وإيران ووسط آسيا والهند [٢٣٢ ص ١٠] (١٦) .

وتحت السيطرة الإسلامية ، صارت المؤسسات الدينية هى مراكز الحياة الاجتماعية فى الواقع ، ويبدو هذا واضحًا من الوصف الباقى لنا عن أحد الجوامع فى الفسطاط «وفى وسط السوق يوجد جامع يسمى باب الجوامع (*) وقد بناه عمرو بن العاص ، وفى هذا الجامع يجلس دائمًا المعلمون والتلاميذ ، وهو مكان لاجتماع هذه المدينة الكبيرة ، حيث كان يوجد به ما لا يقل عن خمسة آلاف ، يتكرر وجودهم باستمرار ، وذلك إلى جانب الكتبة الذين يكتبون الشهادات ويسجلون الاتفاقات والعقود ، وغيرهم من الرجال . وفيه أيضًا يتم تسجيل المهمات القضائية الخاصة بقاضى القضاة» [١٢١ ص ١٢٢] .

وكان عدد هذه المؤسسات الدينية الإسلامية يتزايد باطراد فى ذلك العهد . انظر على سبيل المثال [١٨ ص ٥٩] .

والفاطميون كما سبق القول ، اعتمدوا على رجال الدين المسيحى بل وعلى رجال الدين اليهودى ، مع أن الرئيس السياسى والدينى للمجتمع اليهودى والذى كان يسمى نقيب اليهود أو رئيس اليهود ، كان يتم تعيينه من قبل بواسطة رئيس اليهود فى بغداد ولكن ومنذ ٩٦٩ م صار يتم تعيينه عن طريق الخلفاء الفاطميين (١٧) .

(*) تقصد المؤلفة جامع عمرو بن العاص فى مدينة الفسطاط – المترجم .

ومنذ (١٠٧٧ - ١٠٧٨ م) صارت مصر مكانًا ليس فقط لتواجد البطاركة من اليعاقبة والملكانيين ولكن أيضًا من الأرمن الكاثوليك الجريجوريين (أتباع جريجورى) . وفى ذلك الوقت وفي ارتباط بتزايد الهجرة الأرمنية ، فإن عدد الكنائس والأديرة فى مصر قد تزايد أيضًا ، فطبقًا لما يقوله ابن الميسر «صار سكان مصر يخشون من أن يطارد هؤلاء الأرمن العقيدة الإسلامية» [١٨ ص ٧٩] . وكان هناك أيضًا القليل من النساطرة (*) فى مصر وذلك منذ الغزو العربى ، وقد كان لهم أسقف خاص يتم تعيينه عن طريق الكاثوليك فى بغداد [٢٥٨ ص ١١٦] . غير أن العلاقات المتوترة بين رجال الدين النساطرة وبين الأقباط ، أدت فى نهاية الأمر إلى اختفاء هذه الجماعة نهائيًا من مصر [١٨] .

وعلى هذه الصورة ، كان وضع رجال الدين بشكل عام فى العصر الفاطمى يتميز بزيادة عددهم والتمركز الهائل لتنظيماتهم ، مما أدى إلى تطوير وتدعيم قواعدهم الاقتصادية [١٩] .

٣ - البيروقراطية

كانت البيروقراطية أو ما يسمون فى المصادر العربية «أرباب القلم» فى تزايد متواصل فى العدد والأهمية بالمقارنة مع المرحلة السابقة . وهذا يفسر لنا ويوضح تزايد عدد الدواوين الحكومية ، فحتى العصر الفاطمى لم يكن فى مصر من هذه الدواوين سوى خمسة فقط [٢٠] ولكن فى عهد المعز والعزيز صار هناك ما لا يقل عن خمسة عشر ديوانًا ، كان معظمها يقوم بأعمال مالية [٢١] .

والتوسع فى إنشاء الأجهزة الحكومية يوضح مدى تمركز الإدارة وارتباط ذلك باستقلال مصر الكامل عن الخليفة البغدادى [٢٩١ ص ٣١٢] . وأيضًا يبين مدى تعقد وتعاظم أنشطتها فى النهوض بالزراعة والتجارة والحرف .

وعلى رأس هذه الهرمية المعقدة ، كان هناك الوزراء ، وأعمالهم كانت إلى جانب أعمال الخلفاء تحتل الدرجة الأولى فى اهتمام مؤلفى مصادرنا .

(*) النساطرة ، هم أتباع نسطورياس بطريرك القسطنطينية من ٤٢١ إلى ٤٣١ م وكان يعتقد فى الفصل بين طبيعتى المسيح الإلهية والبشرية ، وغزت كنيسته فارس والكنيسة الشرقية وغيرها من البلاد - المترجم .

فى الفترة الأولى من حكم الفاطميين كان يطلق على الوزراء (أرباب القلم) ولكن المشتغلين الحقيقيين بهذه الوظيفة لم يكونوا حاملين دائمًا لهذا اللقب ، وكانوا يسمون بالوسطاء أو السفراء (أى السماسرة ما بين الخليفة والتابعين له) [٢٢] .

والعزيز هو الذى عين لأول مرة من حمل لقب الوزير ، وهو يعقوب بن كلس المنوه عنه سابقًا وذلك فى سنة (٩٧٧ م) وهو يعتبر أول وزير من أرباب القلم ، وكان الوزير الأخير ممن يحملون هذا اللقب فى عهد المستنصر .

أما بدر الجمالى فكان هو أول وزير ممن يحملون لقب «أرباب السيف» وكان صلاح الدين هو آخر الوزراء الفاطميين الذين يحملون هذا اللقب ، والمقريزى يكتب عن تاريخ هذه الوظيفة فى العهد الفاطمى فيقول «فى عهد المعز لم يكن هناك وزراء البتة ، وأول من صار من الوزراء هو يعقوب بن كلس وذلك فى عهد العزيز ، علاوة على ذلك فإن العزيز بعد موت ابن كلس لم يقم بتعيين وزير جديد ، وفى عهد ابن الخليفة العزيز أى فى عهد الحاكم لم يكن هناك وزراء ، ولكن كان هناك عدة أشخاص يقومون بالأعمال كوسطاء ورسل ، وفى عهد الظاهر تم تعيين الوزير «الجرجراى» ومن بعده ظل يتم تعيين الوزراء من أرباب القلم حتى قدوم أمير الجيوش بدر الجمالى [٢٣] .

وهؤلاء الوزراء الذين هم من أرباب القلم يعتبرون من رؤساء السلطة التنفيذية ، وهم أحيانًا كانوا من غير المسلمين ، وهكذا كان من الوزراء [*] المسيحيين فى عهد «العزيز» . أبو منصور بن سوردين (النصرانى) ، ويسمى ابن نسطورس ، وأخو الأخير وهو المسمى سعيد (كان معينًا كوسيط) ، وأيضًا فؤاد بن إبراهيم .

وتدهور أحوال الدولة الفاطمية أدى إلى تدهور سلطة الإمام الخليفة ، حيث كانت هى المبدأ السياسى الأساسى ، ثم ظهر بوضوح مدى قوة الوزراء المعينين من المحاربين وهم من يسمون بأرباب السيوف ، والذين صاروا ابتداء من (١١٣٧ م) يحملون لقب «ملك» ومنذ عهد الوزير بدر الجمالى - الذى سبق التنويه عنه - وعلى امتداد ما يقرب من مائة عام من بعده ، صار الوزراء يعينون من بين السلالة الأرمنية دون انقطاع وكان البعض منهم مسيحيين .

كان هناك أيضًا النواب الذين يخضعون لسلطان الخليفة (من خلال الوزراء) وهم كانوا يسمون بالولاة ، وكان يتم تعيينهم على الأقاليم الرئيسية - خلافًا للوزراء -

(*) تقصد من كانوا يسمون الوسطاء أو الرسل - المترجم .

وكان عددهم قليلاً جداً ، فمن المعروف أنه كان فى مصر السفلى (حتى القرن الثانى عشر على الأقل) أربعة عشر إقليمًا ، وكان فى مصر العليا سبعة أقاليم ، وكان هذا يستتبع أن يكون لهم ولاة بنفس العدد (٢٤) .

«أما المدن الكبرى فكان لكل منها نائب خاص ؛ فكان للقاهرة نائبها ، وكانت سلطات نائب الإسكندرية تمتد إلى البحيرة ، وكان نائب قوص فى أهميته يعادل الوزير تقريبًا . فقد كان لديه العديد من الوكلاء» . [٧٥ ص ١٣٥ ، ١٣٦ وأيضًا ٢٥٣ ص ١١] .

والمشرفون على الدواوين كان شأنهم شأن الوزير يخضعون لنائب العاصمة (وذلك باستثناء المشرف على دار الطراز) لأنه كما سبق وأوضحنا كان تابعًا مباشرة للخليفة ، وكان يخضع أيضًا لنواب الأقاليم من يسمون بنظار الأموال وهم المشرفون على جمع الضرائب (ومن المحتمل أن يكون هؤلاء هم الموظفون الذين جرى الحديث عنهم سابقًا) وكان هناك أيضًا الداعى الإسماعيلى فى المسجد الرئيسى أو المركزى وهو يسمى (الداعى والقاضى) . [٢٧٠ ص ٣] .

وداعى الإقليم شأنه شأن الرسل المبعوثين للدعوة خارج حدود مصر ، كان يخضع للداعى المركزى الموجود بالقاهرة ، علاوة على أنه كان يخضع أيضًا لنائب الإقليم المبعوث إليه . (وهنا تمتزج السلطة المركزية بالسلطات المحلية) .

وعلينا أن نتوقف بشكل خاص أمام التنظيم القضائى ؛ وهو ما يمكن أن يسمى بدائرة الاختصاص الإقطاعية ، حيث إنه أحد الهيئات الأساسية للإكراه اللااقتصادى ، حيث إنه كان خاضعًا أيضًا للتطور الضعيف للملكية الإقطاعية الخاصة للأرض ، وهو فى مصر فى العهد الفاطمى ، كان على شكل هيئة مركزية ، والقاضى الرئيسى أو قاضى القضاة للمحكمة الشرعية ، كان يتم تعيينه بواسطة الخليفة مباشرة ، ومنذ عهد بدر الجمالى صار لهذه الوظيفة الأهمية التالية لوظيفة نائب الإقليم ، وإلى جانب هذه المحكمة الشرعية فى مصر فى العصر الفاطمى ، كانت هناك المحكمة الشرطوية المدنية ، وهى نوع من المحاكم فريد فى نوعه (٢٥) .

وهنا ينبغى الافتراض أن مصر شأنها شأن البلدان الإسلامية الأخرى فى الشرق ، قد ظهر فيها نظام الشرطة بعد الغزو العربى مرتبطًا بضرورة المحاكمة – وعلى الأقل –

فيما يتعلق بأمور الشريعة التى كان من المحظور مخالفتها . وعلى سبيل المثال كان يمكن القيام بالمهمات القضائية بدون إعلان المدعى واستدعائه إلى استجواب المحلفين ... إلخ [١١٣ ص ١٩٠] .

وبما أن الشريعة الإسماعيلية في جوهرها لا تختلف كثيراً عن الشريعة الأرثوذكسية (*) السنية ، فإن الشرطة فى العصر الفاطمى كان عليها أن تواصل وجودها . ورؤساء هذه المحاكم كانوا عادة يرشحون من قبل الوزراء ، الذين كانوا يعينون أيضًا قاضى القضاة ، وكانت الشرطة فى العصر الإخشيدى هيئة وحيدة ، وعندما وصل المعز إلى القاهرة أنشأ لأول مرة بدلاً من هذه الهيئة الوحيدة هيكلين قضائيين هما الشرطة العليا والشرطة الصغرى ، وترأسهما يعقوب بن كلس وعسلوج ابن حسن ، ومن الممكن أن يكون أحد هذين الهيكلين مخصصًا لمصر السفلى والآخر مخصص لمصر العليا (٢٦) .

فمن المعروف أنه في سنة (٩٧٩ م) نشب فى القاهرة صراع بين الشرطة وبين محكمة قاضى القضاة ، وكان من نتائجه أن أمر الوزير بألا تتدخل أى هيئة منهما فى شئون الأخرى ، وعشية سنة (١٠٠٩ م) أخضع الحاكم المحاكم الشرطوية – على الأقل من الناحية الرسمية – لسلطة قاضى القضاة [١٠٠ ص ١٩٣] .

وكان على رؤساء المحاكم الشرطوية أن يقوموا بتنفيذ أوامر المحتسب (وهذه الوظيفة أيضًا تعتبر وظيفة دينية) وهم كانوا دائمًا ينزعون إلى الاستقلال عن القاضى . وأحيانًا كان يتيسر لهم ذلك ، وخاصة عندما يكون رئيس الشرطة هو المحتسب وقد حدث هذا فى عهد الحاكم ، عندما أمر بتعيين شخص ما يسمى «جعيان» رئيسًا للشرطة ومحتسبًا فى نفس الوقت للقاهرة والفسطاط والجيزة . [٢٩٣ ص ١٤٠ ، ٢٠٧] .

وفى هذا ينبغى أن يكون مفهومًا لنا أن المحاكم الدينية فى عصر الفاطميين بشكل عام كانت كالمحاكم الدينية فى العصور الوسطى فى أوروبا ، ولكن بالمقارنة مع أوروبا الغربية فى ذلك الوقت تعتبر المحاكم الشرعية فى مصر ظاهرة متقدمة ، وقضاياها كان يتم النظر فيها بسرعة دون تسويف أو مماطلة ، وكانت هذه المحاكم

(*) الأرثوذكسية : تعنى الأصولية أو الخط المستقيم فى العقيدة أو اتباع السلف – المترجم .

تضم هيئة من الشهود الدائمين وهم يشبهون ما يسمى بالمحلفين ، وكان هؤلاء الشهود يقومون بمطابقة أحكام القاضى بما يتفق والشريعة ويقدمون له نصائحهم وملاحظاتهم فى وقت انعقاد جلسات المحكمة ويقارنون الشهادات (٢٧) .

وتطبيق عقوبات (المحكمة الإلهية) (*) والحبس لفترات طويلة لم يكن من المسموح به . وفى هذه المحكمة كان من الممكن أن يكون هناك «دفاع» بالرغم من أن المحامين الرسميين لم يظهروا إلا فى القرن التاسع عشر وتحديداً فى عهد محمد على . أما الشرطة فهى تتميز عن المحكمة الشرعية بالقسوة الشديدة بل والاستبداد . [١١٣ ص ١٦٤ ، ١٩٧ ، ١٩٨] .

والمحكمة الاستئنافية العليا ، وكان يترأسها عادة الخليفة نفسه أو نائبه (وريثه) أو الوزير ، كانت تنظر قضايا تخص أرباب السيوف أو قاضى القضاة ، وأحكامها تصدر فى جلسات علنية خاصة تنعقد مرتين أو ثلاث فى الأسبوع .

وهذا التقليد ذو الأصل الفارسى كان ينتشر فى العالم الإسلامى ، كما كان فى مصر منذ العصر الأموى ، ولكنه لم يكن موجوداً فى كل من العصرين الطولونى والإخشيدى ، وتم استئناف العمل به فى العصر الفاطمى ، علاوة على أن أول من نظر فى المظالم كان هو جوهر الصقلى ومن بعده ابن كلس (٢٨) .

وبشكل عام فإن الخلفاء قد أبدوا اهتماماً واسعاً بأعمال المحاكم محتفين دائماً بمهمات القضاة (٢٩) .

وغير المسلمين من اليهود والمسيحيين ، كانت لهم محاكمهم الخاصة التى تقضى على أساس الشرائع الدينية الخاصة بكل جماعة منهم [٤٣ ص ٥٣ وانظر أيضاً ٢٥١ ص ٢٠٦] .

وشخصيات «المهن الحرة» قد جاوروا البيروقراطيين والتصقوا بهم ؛ أولئك الذين تجد عند ناصر خسرو وصفا لهم وذلك فى الاحتفال المقام بمناسبة فتح الخليج :

«وكذلك وجد يوم فتح الخليج طبقات أخرى من الرجال من ذوى الفضل والأدباء والشعراء والفقهاء ، ولكل منهم أرزاق معينة ، ولا يقل رزق الواحد من أبناء الأمراء عن خمسمائة دينار وقد يبلغ الألفين ، وليس لهم عمل إلا أن يذهبوا ليسلموا على الوزير حين يركب ثم يعودون» (٣٠) .

(*) المقصود هو المحاكم الشرعية - المترجم .

وكان وضع البيروقراطيين فى أيام السلم مستقرًا تمامًا ، وعند ارتقاء الخليفة الجديد للعرش ، كان من المعتاد أن يقدم فى تقريره عرضًا لقوائم النواب وتجديد مدد خدمتهم ، وأحد مراسيم هؤلاء الخلفاء ، وهو يسمى مرسوم الآمر ، صادر فى ١١ ديسمبر سنة (١١٠١ م) ويتعلق بأحد النواب الذين كانوا يعملون قبل ذلك عند المستنصر والمستعلى وظل يعمل أيضًا عند هذا الخليفة . [٦٩ ص ٤٤ – ٤٦ ، ١٣٦ – ١٣٩] .

ووظيفة قاضى القضاة كانت عادة تنتقل بالوراثة ، وقد سبق لنا التنويه عن سلالة القضاة من الأسرة التى كان يعتبر النعمان مؤسسًا لها ، وقد قضت هذه الأسرة ثمانين عامًا فى خدمة الفاطميين ، وذلك حتى منتصف القرن الحادى عشر ، علاوة على أن النعمان نفسه كان يجمع ما بين وظيفة قاضى القضاة ومناصب هامة أخرى [٣١] .

وكانت هناك سلالة قضائية أخرى مثلها ابتداء من (١٠٠٧ م) حيث صار قاضى القضاة بالفسطاط هو من يسمى بمالك بن سعيد الفارقى ، ثم كان ابنه عبد الحاكم من بعده ابتداء من (١٠٢٨ م) وفى سنة (١٠٤٣ م) [*] تم تعيين ابن أخيه (أبو على أحمد) وفى سنة (١٠٤٩ م) صار قاضى القضاة هو الحسن اليازورى ومن بعده صار ابنه محمد الذى كان يعمل فى السابق نائبًا للفسطاط ، وكذلك كان القضاة من عائلة العوام وهم أبو العباس أحمد (١٠١٤ م) وابن أخيه أبو عبد الله الذى تم تعيينه بعد (١٠٦٠ م) [٦٢ ص ١٠١ – ١٠٦ وأيضًا ٢٩٣ ص ٢١٩] .

وأحيانًا كان قاضى القضاة يشغل وظيفة داعى الدعاة أيضًا (كما رأينا فى شخص ابن النعمان على سبيل المثال) أو رئيسًا للعلويين ويسمى (نقيب الطالبيين) أو مشرفًا عامًا على ديوان الأحباس (الأوقاف) .

وكان يتم تعيين القضاة فى الأقاليم عادة من بين أصهارهم وأقربائهم ، وهم جميعًا كانوا يصدرون أحكامهم طبقًا للنظرية الإسماعيلية [٣٢] .

والوظائف الدنيا – وقد كانت وفيرة العدد فى ذلك العهد – قد صارت تنتقل من الأب لابنه [٣٣] . وكان الموظفون يتسلمون أنصبتهم من الريع والضرائب أساسًا على شكل رواتب نقدية . والقضاة طبقًا للفقه الدينى لا يصح لهم أن يأخذوا مكافآت ولكن

(*) وردت خطأ (١٠٥٣ م) والصحيح (١٠٤٣ م) – المترجم .

فى مصادرنا لم نجد أى حديث عن رفض هؤلاء العلماء القضاة لهذه المكافآت ، مع أن مثل هذه الأوضاع كانت موجودة حتى قبل العصر الفاطمى (٣٤) . وعلاوة على الرواتب والملابس ، كان الموظفون يتسلمون كميات محددة من اللحم والحبوب والأعلاف والهدايا الأخرى وذلك طبقًا لمراتبهم الوظيفية ، وأحيانًا كانوا يتسلمون أرضًا على هيئة إقطاع (٣٥) .

وخلافًا لما يرويه ناصر خسرو ، فإن كثيرًا من الشعراء كانوا معينين فى الديوان الحكومى [٢٩٣ ص ٩٠] . وغازى مصر جوهر الصقلى قد استبقى كل الموظفين الإخشيديين فى وظائفهم ، بل وأعطى كل واحد منهم الحق فى مراقبة واحد من الشيعة المغاربة . [٦٤ ص ٦٨ وأيضًا ١٠٠ ص ٧٥] (٣٦) .

وتحويل قبائل البربر إلى موظفين لم يحدث أبدًا ، غير أن الجمع بين المناصب الحكومية الهامة ووراثة الوظائف قد جعلا من البيروقراطية الفاطمية فئة مغلقة على ذاتها بدرجة أو بأخرى ، وكان الدين هو العنصر المشكل لمعظم الوظائف الدنيا حيث كان أغلبية الكتبة إما من الأقباط المحتفظين بعقيدتهم المسيحية المتمثلة فى الاعتقاد بالطبيعة الواحدة للمسيح وإما من اليهود (٣٧) . ووجود فئة مدنية كثيرة العدد - وأغلبها من فئة أصحاب الوظائف - كان يشكل ملمحًا من الملامح المعروفة والمميزة لنظام الدولة الإسلامية فى العصور الوسطى . [١٠٠ ص ١١٢] .

ومن الطبيعى أن يصيب الخلل الاستقرار النسبى للجهاز الحكومى فى سنوات الشغب ، ففى سنوات «الشدة العظمى» مثلاً ، كان الوزراء وقاضى القضاة والموظفون الكبار الآخرون يتبدلون مرارًا ، حتى إن مؤرخى عصرهم لا ينوهون بأسمائهم [٦٥ ص ٢٢ وأيضًا ١٨ ص ٣١ ، ٣٣] (٣٨) .

وعندما قام بدر الجمالى بقمع المتمردين (*) ، كان من بينهم عدد كبير من الموظفين والقضاة والوزراء السابقين [١٨ ص ٢٣ ، ٣٠] .

والمشاغبات والفتن التى حدثت فى منتصف القرن الثانى عشر ، والصراع من أجل الوزارة (وهذا ما سوف نتكلم عنه بالتفصيل فيما بعد) قد جعلا الجهاز الحكومى لا يستطيع أن يقوم بوظائفه الطبيعية ، مما مهد السبيل إلى فساده وإلى تحلله .

(*) دعاهم لوليمة ودبر هلاكهم جميعًا بما يشبه مذبحة القلعة على يد محمد على - المترجم .

وأدى هبوط الدخل من الضرائب إلى سعى الدواوين المتواصل للتعويض عنه عن طريق المقتنيات التى تم التبرع بها ، وإلى جانب ذلك كان هناك انتشار الرشوة والبرطلة فى عهد وزارة مأمون البطائحى . [١٨ ص ٦٩ وأيضاً ٦٥ ص ٢٢ - ٢٣] . والوزير «الصالح» طلائع بن رزيك قد باع للأمراء الوظائف فى الديوان ثم باع أيضاً مناصب النواب [٣٩] .

وفى وزارة صلاح الدين الأيوبى ، كانت البداية فى إزاحة ونقل وطرد الشيعيين من تنظيمات الهيئات والمؤسسات الإدارية ، وذلك بهدف إعادة تنظيم كاملة بكافة الدواوين . [انظر على سبيل المثال ٧٢ جـ ٢ ص ٩٥ وأيضاً ٦١ جـ ١ ص ٢٩٤ وأيضاً ٢٩٠ ص ٣٤٤] .

وعملية تأسيس الإقطاع وبنائه فى المجتمع المصرى فى المجال البيروقراطى قد تمثلت فى تطوير هراركية (تراتبية هرمية) وظيفية ، وفى عسكرة الوظائف وتحويل قدر لا يستهان به من مساحة الأرض إلى إقطاع خاص ، هذه العملية قد ابتدأت فحسب على يد الفاطميين .

٤ - القوات المحاربة

الفئات العسك[illegible]لك العصر كانت كبيرة العدد إلى أبلغ الحدود ، وذات نفوذ واسع أيضاً ، وكان تكوينها فى غاية التعقيد ، ودائماً ما كانت تجدد نفسها بقسم من الطبقة الحاكمة ، وهى أساساً تتكون من حرس الخليفة ، ومن الوحدات شبه العسكرية المستقلة من القبائل البدوية ومن فرق أخرى [٤٠] غير أن هذا التقسيم لا يتجلى بوضوح دائماً فى المصادر إلى حد كبير .

فى البداية ، وعند نشوء الدولة الفاطمية ، كان السند الأساسى للفاطميين يتمثل فى قبيلة الكوتامية من البربر [٤١] وفى بعض القبائل العربية الأخرى مثل «بنو كليب» «وبنو حمدون» [٤٢] . وبعد مؤامرة «أبو عبد الله» لم يستطع البربر أن يظلوا هم العماد الأساسى للفاطميين .

وفى عهد المهدى تم إنشاء حرس من العبيد أسوة بكل الحكام المسلمين ابتداء من الخليفة المعتصم (٨٣٣ - ٨٤٢ م) . وكان المصدر الرئيسى للفاطميين يتمثل فى

«السلاف» الذين يعيشون بالقرب من الأقاليم الساحلية لشبه جزيرة البلقان (٤٣) وكانت فينيسيا (*) هى المورد الأساسى لهؤلاء العبيد فى أفريقيا ثم بعد ذلك فى مصر ، وفى كافة البلدان الإسلامية الأخرى . وفى القرن العاشر - وعلى الأخص - فى تلك الظروف الملائمة لتجارة العبيد بسبب الحروب المتواصلة بين الصرب والكروات والبلغار والبيزنطيين التى صارت مصدراً دائماً لتوريد الأسرى الذين صاروا بضاعة للتجارة ، والفاطميون كانوا يستولون على العبيد (أو الأسرى) مباشرة فى أثناء معاركهم على الساحل البلقانى .

وطبقًا لما يقوله المستعرب التشيكى «ى . خربك» «إن سكان دلماسيا أنفسهم أو سكان الأقاليم البعيدة عن الساحل ، كانوا يتميزون بالروح القتالية وبمهاراتهم فى العمليات الحربية ، وكانت الفرق المشكلة منهم تلبى احتياجات أى حاكم» [٢٢٦ ص ٥٤٨] . وطبقًا لما يقوله هذا المستعرب التشيكى ، فإن الفاطميين قد تمكنوا بفضل هذه الفرق السلافية من إخضاع تمرد «أبو يزيد» [٢٢٦ ص ٥٥٤] (٤٤) .

وخلافًا لما يقوله كل من «خربك» و «م. كنار» ؛ فإن الحرس الفاطمى لم يضم إليه السلافيين الجنوبيين فقط بل السلافيين الشرقيين أيضًا : وفى «سيرة الجوزارى» - وذلك عند تعداده لقادة الجيوش وأمراء البحار البارزين - يتكلم عن السلافيين أمثال (صابر ومسعود ومنصور وميسور وبسر وفرج) . «وأنهم جميعًا قادمون من بلاد البلغار» مما يعنى أنه قد تم شراؤهم من بلغار الشرقية (عبر خوراسان) [٢٨ ص ٥٦ ، ٥٨] (٤٥) .

والسلافيون بلغوا أقصى درجات تواجدهم بل وتأثيرهم فى عهد الخليفة المعز ، الذى لم تكن أغلبية حرسه فقط تتكون منهم ، بل إنهم قد ساهموا مع هذا الخليفة فى إدارة الدولة (٤٦) . حيث كان من بينهم جوهر الصقلى ، ذلك القائد الواسع الشهرة والذى قام بغزو مصر (٤٧) وظل السلافيون يتمتعون بأهميتهم فى مصر بعد غزوها ، وذلك بالرغم مما يقوله المستعرب التشيكى «خربك» ، من أن القوات الحربية للخلفاء الفاطميين الأوائل كانت من فرق الزويليين الزنجية وأنها لم تكن ذات تأثير كبير بسبب قلة عددها [٢٨ ص ١٥٧ ، ٦٦ جـ ١ ص ١٩٥ وجـ ٢ ص ٤] (٤٨) .

(*) فينيسيا : هى البندقية ونحن نفضل أن تبقى الأسماء على حالها دون تعريب - المترجم .

وفى عهد المعز أيضاً، ظهر بين القوات أفراد من رعايا البيزنطيين (وهم لم يكونوا من السلافيين) «المعز قد ضاعف القوات الموجودة فى مصر وكانت تتكون من الكنانيين (من قبيلة كنانة العربية – المترجم) والروميين والسلافيين والبربر والمغاربة ، وكانوا جميعاً من أقاليم غير مصرية ، وهكذا – كما قلنا – فإن معظم القوات التى كانت لدى المعز لم تكن تنتسب إلى أرض مصر التى لم يصبح لها جنود من أبنائها منذ ابن فيليب (*)» (٤٩) . هكذا يقول ابن إياس [٧٤ جـ ١ ص ٤٦] .

وطبقًا لمعلومات أخرى عن القوات العاملة لدى المعز – فى ذلك الوقت – أنها كانت تتألف من مائة ألف محارب من الكوتامية ، وأربعين ألفًا من البربر وقبائل أخرى ، وستين ألفًا من الزنوج [٢٩٣ ص ٢٤٣] ، أما عن عدد السلاف فهو غير معروف ، ولكن هناك حقيقة هامة تشير إلى دورهم الكبير ، وهى أن المعز كان يعرف اللغة العربية واللغة البربرية والرومانية والسودانية وذلك إلى جانب اللغة التى كان من الصعب على العرب تعلمها وهى اللغة السلافية [٦٦ جـ ١ ص ٣٥٣] (٥٠) . ولكن فى عهد الخليفة العزيز (وهو وريث المعز) تدهورت أهمية الحرس السلافى ، وطبقًا للافتراض المقنع الذى يقدمه «ى. خريك» فإن فشل جوهر فى سوريا كان بسبب احتقار العزيز للسلافيين بشكل عام [٢٢٦ ص ٥٧٣] . وأعداد السلافيين فى البلاد بدأ يتقلص بحدة ، عندما ظهرت التدابير المتفاوتة والشائعة ضد تجارة الرقيق التى يقوم بها الفينيسيون وكان ذلك نتيجة لتشكيل حكومة مستقلة فى شبه جزيرة البلقان .

وفى عهد العزيز أيضًا تم فقدان الثقة بالسلافيين ، سواء كانوا من سكان شواطىء البلقان أو من غيرها ، وتم استبدالهم بفرق من القبائل المتواجدة ؛ أتراك خفتاجن والديلميين ، ومن السكان المحاربين فى جبال شمال العراق (**) «فى عهد ابنه (ابن المعز ، أى العزيز بالله نزار) الذى اصطنع الديلم والأتراك وقدمهم وجعلهم خاصته» (٥١) هكذا كتب المقريزى [٦٦ جـ ٢ ص ١٢ وأيضًا ١٣ ص ١٤٠ وأيضًا ١٨ ص ٤٨ وأيضًا ٧٤ ص ٤٨] .

(*) ابن فيليب : هو الإسكندر الأكبر – المترجم .
(**) تقصد القبائل الكردية – المترجم .

وفى بداية حكم المستنصر ، تغلب على الوضع المتدهور فى الجيش ، وذلك بالاعتماد على الزنوج وهذا يوضح لنا - فيما يبدو - وضع أم الخليفة التى كانت هى الحاكم الحقيقى فى تلك السنوات وهى التى كانت فى السابق أمة زنجية ، وبسبب ذلك كانت ترعى وتهتم بأبناء جلدتها من الزنوج .

والوصف الأكثر أهمية للجيش فى زمن المستنصر نجده عند ناصر خسرو فى النص المخصص للاحتفال بافتتاح الخليج ، ونظراً لأهميته الكاملة سوف ننقل هذا الوصف بالكامل :

«فى ذلك اليوم يخرج جيش السلطان كله فرقة فرقة وفوجًا فوجًا ، ولكل جماعة اسم وكنية ، فرقة تسمى «الكوتاميين» ، وهم من القيروان ، أتوا فى خدمة المعز لدين الله ، وقيل إنهم عشرون ألف فارس ، وفوج يسمى «الباطليين» وهم رجال من المغرب ، دخلوا مصر قبل مجيء السلطان إليها ، وقيل إنهم خمسة عشر ألف فارس ، وفرقة ثالثة تسمى «المصامدة» وهم سود من بلاد المصامدة ، قيل إنهم عشرون ألف رجل ، أما الفرقة الرابعة فتسمى المشارقة وهم ترك وعجم ، وسبب هذه التّسمية أن أصلهم ليس عربيًا ، ولو أن معظمهم ولد فى مصر ، وقد اشتق اسمهم من الأصل ، قيل إنهم عشرة آلاف رجل ، وهم ضخام الجثة ، وفرقة أخرى تسمى عبيد الشراء ، وهم عبيد مشترون ، قيل إنهم ثلاثون ألف رجل .

وفرقة تسمى البدو ، وهم من أهل الحجاز ، وكلهم يجيدون حرب الرماح ، قيل إنهم خمسون ألف فارس ، وفرقة تسمى السرائين [٥٣] ، وهم مشاة جاءوا من كل ولاية ، لهم قائد خاص يتولى رعايتهم ، وكل منهم يستعمل سلاح ولايته وعددهم عشرة آلاف رجل ، وفرقة تسمى الزنوج يحاربون بالسيف وحده ، وقيل إنهم ثلاثون ألف رجل» [٥ ص ١١٥] . وينبغى هنا تفسير ما يقال من أن هناك فرقة تسمى «الباطليين» أو الباطلية والتى تعنى أعضاء فرقة واحدة من قبائل البربر ، وهم الذين ظهروا لأول مرة فى مصر مع جوهر [٥٤] . وأما المصموديون أو المصامدة ، فهى تعنى هنا بوضوح واحدة من القبائل السودانية . وهى تحمل نفس الاسم مع البربر وهم بالضبط بمنزلة العبيد أو الأجراء ، وكان هؤلاء الرجال فى الجيش الفاطمى وظلوا غير مشهورين [٥٥] . أما المشارقة ، فهى تعنى أن معظم عددهم من العرب فى الشرق ، والمشارقة تعنى أيضًا أنهم سكان الشرق ، ودون أدنى شك فإنهم ليسوا من الترك ولا من الديلم .

وليس من المعروف ما هو الفرق بين عبيد الشراء وبين الزنوج ، لأن المصطلحين يدلان عادة على العبيد السود . ومن الممكن أن يكون الاختلاف هنا فى طريقة أو أسلوب استمالتهم للخدمة ، والزنوج يختلفون عن عبيد «الشراء» فى كونهم يعتبرون من الأجراء (٥٦) .

أما الوحدات الرئيسية للقوات الفاطمية ، فهى تدل على أسماء أحياء القاهرة فى ذلك الوقت حيث كانت هذه القوات ترابط هناك (٥٧) .

وفى النصف الثانى من حكم المستنصر ، قام بتوطيد علاقاته مع المهاجرين الأرمن الذين هاجروا نتيجة للعدوان البيزنطى على بلادهم وذلك بعد العدوان السلجوقى على أرمينيا - إلى مصر وتزايد عدد الأرمن فى الجيش الفاطمى بمصر ، وتمت سيطرة العناصر الأرمنية على الجيش وكانت قد بدأت عندما تم منح القائد الأرمنى بدر الجمالى التفويضات الكاملة للقائد الأعلى للجيوش ، وكان قبل ذلك يعمل نائبًا لعكا ، وسبق أن نوهنا به ، وظلت هذه السيطرة حتى منتصف القرن الثانى عشر [١١٦ ص ٣١٧] غير أن الزنوج ظل عددهم كبيرًا جدًا «وعندما حضر من عكا أمير الجيوش بدر الجمالى ، وقتل جميع الوجهاء ورجال الدولة ، وأقام له جندًا وعسكرًا من الأرمن ، حينئذ صار معظم الجيش من الأرمن وتدهورت أهمية كتامة» [هكذا كتب المقريزى [٦٦ جـ ٢ ص ١٢] .

أما عند تكوين القوات فإن القلقشندى يقول فى أخباره المتعلقة بعهود الخلفاء الفاطميين الأواخر ، وهى أخبار - على الأرجح - تخص عهد الحافظ حيث يقول : إنه قد قسم القوات المحاربة إلى ثلاث مراتب . الأولى طبقًا لكلماته تختص بالأمراء ذوى الأطواق ، ثم الأمراء ذوى الحراب الفضية ، والثالثة - وهى الدنيا - تختص بالأمراء الذين ليس لهم حقوق فى حمل أى شارات تميزهم .

وبمقارنة ما يقوله القلقشندى عن التمييز بينهم وبين أمراء العهد المملوكى يتبين لنا أن المرتبة الأولى من هؤلاء الأمراء ، كان كل واحد منها يقود مائة محارب ، أما المرتبة الثانية من الأمراء فكان كل واحد منهم يقود أربعين محاربًا ، وأما المرتبة الثالثة ، فإن كل واحد من أمرائها كان يقود من خمسة إلى عشرة محاربين .

والقلقشندى يضع حاشية الخليفة ضمن المرتبة الثانية ، حيث يضم إليها خصيان الخدمة الخاصة وهم أكثر من ألف شخص ، وكان الشباب من هذه الحاشية حوالى

خمسمائة شخص ، والشباب من الثكنات ، كان عددهم يبلغ خمسة آلاف على وجه التقريب . أما المرتبة الثالثة فتتكون من أفواج (آلاى) والتى كانت تتسمى باسم الخليفة أو الوزير ، أو تتسمى بأسماء قبائلها أو أوطانها وهم وبالتالى ينتسبون إليها ، فكان منهم (الحافظية ، الجيوشية ، الرومية ، الصقالبة ، السودانية) [٦٠ جـ ٣ ص ٤٨] (٥٨).

وهنا وكما رأينا من وصف ناصر خسرو ، كان أساس التقسيم يقوم على حرس الخليفة وعلى الجيش الأساسى ، ولكنه لم يشر مطلقًا إلى البدو ولا إلى المغاربة اللذين سبق التنويه بهم . وفى إحصاء الأفواج أو (الآلايات) لا يوجد أى ترتيب زمنى (أى ترقيم تاريخى) وهكذا فإن الفوج الخاص فى زمن الخليفة الحافظ كان من السلاف ، ومن المشكوك فيه أن يكون ذلك كذلك (٥٩) .

وفى منتصف القرن الثانى عشر ، جاءت إلى مصر (قوات) نور الدين زنكى المشكلة من الأتراك والأكراد ، غير أن الإزاحة التامة للفرق الأرمنية والزنجية والفرق الأخرى لم تتم إلا بعد استيلاء صلاح الدين على السلطة .

والخدمة فى الجيش – على الأغلب – (بركوب الخيل) كانت تتضمن امتيازًا استثنائيًا لفئة «أرباب السيوف» هؤلاء الذين لم يفلتوا من انتباه ناصر خسرو الذى يقول عنهم «ولا يركب الخيل إلا الجند والعسكر ، فلا يركبها التجار أو القرويون أو أصحاب الحرف ، ويركبها العلماء» [٥ ص ١٢٥] (٦٠) .

وأوضاع المحاربين فى المجتمع الفاطمى تتحدد ليس بأصولهم ولا بأوضاعهم الشرعية أو القانونية ، ولكن بمدى ثقة الخليفة بهم (وأيضًا الوزير ، أو قائد القوات) وهذا يتضح من وصية الخليفة المعز الموجهة إلى القاضى النعمان والتى يقول فيها «ومع كل هؤلاء من عبيدنا ، أولئك الأوفياء الأمناء فيما أوكلنا لهم من أعمالنا ، ينبغى التعامل معهم كأناس أحرار مطبقين عليهم فقه المذهب المالكي في كل ما يمس حقوقهم فى الميراث والشهادة ، بل وفى كافة أعمالهم وأوضاعهم تطبيقًا تامًا ، أما مع أولئك الذين لا يكونون أوفياء ولا أمناء من عبيدنا هؤلاء ، فينبغى التصرف معهم كعبيد عاديين ، فهم يستطيعون فقط التصرف فى ممتلكاتهم في تلك الحدود ، أى بالقدر الذى يسمح به لهم سادتهم» [٢٨ ص ١٨٤ – ١٨٥] . (٦١)

وعلى ما يبدو فإن أغلبية الشخصيات التى كانت تنتمى إلى القوات المحاربة فى عهد المعز وفى عهد خلفائه أيضًا قد استخدمت بالفعل كافة حقوق الأحرار ، حتى ولو

كانوا فى المصادر يلقبون بالعبيد [٦٢] . وجوهر الصقلى ذاته – على سبيل المثال كان – كما يقال – عبداً ، وقد صار مطلق السراح بعد غزوه لمصر فقط ، وهو قد استطاع عن طريق الشراء أن يكتسب الملكية العقارية (ثلث بيت فى المنصورية) علاوة على أن المالك للثلث الثانى كان هو الخليفة نفسه ، وبما أن زوجة جوهر هى التى كانت المالكة للثلث الباقى من هذا المنزل ، فإن جوهر قد استفاد بحق الأسبقية فى الشراء عن «طريق الشفعة» التى لا يتمتع بها إلا الإنسان الحر . [٢٨ ص ١٨٥] .

والعبيد أيضاً لا ينتمون إلى الطبقة المحاربة – تلك التى نوهنا عنها سابقاً – وقد كان هذا قراراً من المعز ، ولكن هيهات أن يكون مثل هذا القرار قد تم نشره أو إذاعته . والتطور الضعيف لوراثة الرتب كان أيضاً ملمحاً مميزاً للطبقة المحاربة فى العصر الفاطمى ، وهو وإن لم يكن موجوداً بشكل كامل ، إلا أنه كان يحدث أحياناً فى حالات الضرورة [٦٣] ؛ فالورثة المحتملون سرعان ما تجدهم خارج حدود هذه الطبقة التى من الممكن أن نصفها بعدم الاستقرار ، وعلى ذلك فإنه فى خلال جيل واحد فقط يكون من الممكن وجود علاقات مستقرة ومتينة ، قائمة على أسس سلالية أو عرقية .

ومن الأسباب الهامة لعدم الاستقرار هذا ، سيادة الملكية الحكومية للأراضى الزراعية ، وعدم تطور الملكية القائمة على وراثة الأرض ، وهذا هو ما ميز مصر بحدة عن أوروبا الغربية المعاصرة لها ، بل وقاربها من النظام البيزنطى [٦٤] .

٥ – الصراع
داخل
السلالة الفاطمية

كانت الطبقة الحاكمة فى مصر فى العهد الفاطمى معقدة فى تركيبها إلى أبعد الحدود وبنفس الطريقة ، كانت العلاقات فيما بينها معقدة غاية التعقيد ، ولذا كان التوتر يعتريها فى أحيان كثيرة ، فأعضاء السلالة تصارعوا من أجل الإمامة (وبالتالى من أجل الخلافة) والسبب فى ذلك يعود إلى النظرية الإسماعيلية ذاتها التى لا تعترف إلا «بحق الإمامة الصادر من الأب لابنه» ولكنها لم تتضمن تعريفاً دقيقاً عن ترتيب

الورثة فى هذا الحق وعلاوة على ذلك ، ويتطابق مع التراث الإسماعيلى ، فإن تعيين الإمام حسب النص السابق لم يستطع أحد أن يحكم ببطلانه ، وإذا ما مات الوريث مبكرًا قبل أبيه ، فإن الإمامة يجب أن تكون من حق ابن هذا الوريث (وهذا بالضبط هو ما حدث عندما مات إسماعيل قبل أبيه جعفر الصادق) [٢٨ ص ٢١ – ٢٢] . ومن ناحية أخرى فإن تقاليد الإمام تمكنه من أن يصدر مرسومًا جديدًا بحق الوراثة [٦٩ ص ١٠٣] .

والخلفاء الفاطميون كانوا – على الأقل – فى النصف الأول من فترة حكمهم يقومون بأنفسهم بتعيين ورثتهم وذلك دون وضع أى اعتبار لهذه الأسس النظرية ، وهكذا فإن الحاكم قد سعى أن يكون وريثه ليس من نسله ، ولكن أن يكون ابن أخيه (عبد الرحيم) (٦٥) والعاضد تسلم السلطة بعد موت ابن عمه الفائز الذى مات دون وريث له .

وبالمقارنة مع ما كان يحدث فى وقت غير بعيد صار من المعروف أن هناك صراعًا حدث بين أعضاء السلالة الفاطمية فى عهد المعز ، وهكذا فى نص خطاب موجه إلى الخصى «جوزار» طالبه فيه المعز أن يحتفظ بسر موت أبيه المنصور وألا يذيعه على الناس ولا على الأقرباء الذين قد أطلق عليهم هو (الحمقى والقرود أبناء الشياطين) (٦٦) . وهو هنا يتكلم عن أولئك الأشخاص من السلالة الفاطمية المزاحمين له على العرش أو أصحاب الوظائف العليا الذين كانوا يقومون بمحاولات التآمر ضد المعز ، كما قاموا ضد أسلافه (المهدى والمنصور) [٢٨ ص ٩٠] .

وحصر السلالة الحاكمة فى واحد من أعضائها فقط وهو «المهدى» قد أثار حفيظة أعضائها الآخرين . وضد (تميم بن المعز) وهو ابنه الأكبر ، ومن المفترض أن يكون هو الوريث للإمامة ، كان هناك العديد من الدسائس والمؤامرات ، وكان للمعز ثلاثة من الأبناء الآخرين وهم (عبد الله ونزار وعقيل) وبعد انتقالهم إلى مصر قام المعز بتعيين ابنه الثانى عبد الله وريثًا له ، ووفق معطيات موثوق بها تتعلق بعلاقات تميم بأبناء القاسم ابن القائم ، حيث كانت هذه العلاقات لا تحمل إلا العداء للخليفة ولأبناء عمه (٦٧) . وعلاوة على كل هذا فإن القائم الوحيد على هذه الوصايا كان هو جوزار (٦٨) .

وفور وصولهم إلى مصر ، بدأ عبد الله القتال مع القرامطة ، ولكن سرعان ما تم قتله بعد انتصاره عليهم ، وعندئذ قام المعز – خلافًا لتوقعات البعض من الفاطميين –

بتعيين ابنه الثالث (نزار) خليفة له ، وقد غير اسمه فيما بعد وأطلق على نفسه وهو فى الحكم «العزيز بالله» وكان من المفروض أن يعين حفيده (معد بن عبد الله) [٦٩ ص ٧٠ وأيضًا ٢٨ ص ٢٠٨ - ٢٠٩] . وهناك حدث آخر يوضح عنف الصراع بين السلالة الفاطمية مع بعضها ، وهو ذو طبيعة مسلحة ، وهذا الحدث يتعلق بعهد الحافظ ، عندما أعلن أن خليفته هو ابنه سليمان ، وذلك فى سنة (١١١٣ م) ولكن سليمان مات خلال شهرين من تعيينه ، وعندئذ عين الحافظ ابنه الثانى حيدر خليفة له ، وكان قبل ذلك يشغل وظيفة قاضى القضاة ، وعندئذ تمرد ضد حيدر الابن الثالث للحافظ المسمى الحسن واعتمد فى ذلك على أنصاره من فرق الزنوج الجيوشية (٦٩) . وهذا الصراع حقق له الانتصار على أبيه الحافظ الذى صار مضطرًا إلى إصدار مرسوم جديد لوراثة الخلافة فى صالح الحسن (٧٠) . وعندما صار الحسن هو الوريث شغل منصب الوزير ، وبالابتزازات والعنف استطاع أن يحرض على أبيه قواته نفسها ، ووافق الحافظ مضطرًا على مطالب هذه القوات ، وأمر طبيبه أن يقتل هذا الحسن بالسم ، وخشية أن تحدث مشاغبات جديدة ، لم يحدد الحافظ خليفة له وبعد موت الحافظ تربع على العرش ابنه الصغير أبو منصور إسماعيل والمسمى فيما بعد «بالفائز» (٧١) .

وحوادث الشغب بسبب وراثة العرش كانت فى بعض الأحيان تحدث انقسامًا حادًا فى أوساط الإسماعيليين ، وينجم عنها عواقب خطيرة تهدد مصائرهم كفئة حاكمة وأيضًا كحكومة .

٦ - الانقسامات الإسماعيلية

وقبل الانتقال إلى الخصائص المتعلقة بهذه الحوادث ، ينبغى القول وبدون أدنى شك ، ورغم كل الجهود والمساعى التى بذلت من أجل نشر المذهب الإسماعيلى ، إنه لم يتيسر أبدًا للفاطميين إزاحة المذهب السنى عن أرض مصر ، وذلك بالرغم من مزاعم بعض المؤلفين «المتأخرين» انظر على سبيل المثال [٦٧ جـ ٢ ص ٢٥] . وظلت الغالبية من أهالى مصر تواصل تمسكها بهذا المذهب ، وعلى العكس فإننا نلاحظ فى بداية الفترة المصرية ذاتها أزمة مطردة فى المذهب الإسماعيلى قد ظهرت فى الانتقاضات المعادية لأحكامه الأساسية .

وطبقًا للوثائق الصادرة بواسطة «س. ستيرن» والتى تتعلق بعصر المعز ، فإن البعض من أصحاب المقامات العالية من أعضاء التراتبية الهرمية (الهراركية) الشيعية ، أكدوا أنه بعد محمد بن إسماعيل قد انتهت الإمامة ، وصار الحكم من بعده للخلفاء فقط وكان عددهم جميعًا سبعة خلفاء ، ويعد الخليفة المعز آخرهم ، وعلاوة على أن الخليفة الأول لم يكن ابن محمد بن إسماعيل ، ولكنه كان شخصًا ما يسمى عبد الله ابن ميمون القداح (انظر ما يلى) وآخرون من هؤلاء الرجال واصلوا اعتبار الأئمة الفاطميين أنهم ليسوا من سلالة على ولكنهم من سلالة القداح ، والمعز اعتبر أنه من الضرورى أن يقوم بصراع ضد هذا التيار ولكن بحيطة وحذر [٢٧٤ ص ٢٠ - ٢١] .

وظهور هذه المفاهيم ، من الممكن أن يكون بسبب الرغبة فى تبرير فشل الخطط الإسماعيلية الواسعة ، وذلك لغياب القيادة المطلقة الحكمة ، والإمام ذى المرتبة السامية .

والدعاية الإسماعيلية الواسعة خارج حدود الخلافة - حيث صار الإسماعيليون فى نظر الناس البسطاء هم المدافعون عن الحقيقة - توضح بلا شك سعى الفاطميين الدائم من أجل تعويض أنفسهم عن فشل مواعظهم فى مصر نفسها .

وبدون أى شك ، فإن اضطهادت المسيحيين التى قام بها الخليفة الحاكم ، كانت من الناحية الموضوعية تعتبر محاولة لانتزاع هذه الفئة الحاكمة من الأزمة التى تواجهها .

وبداية هذه الاضطهادات قد حدثت فى (١٠١١ م) ، وذلك عندما أمر الحاكم بتدمير كل الكنائس المسيحية ومصادرة أملاكها وأراضيها .

وفى سنة (١٠١٥ م) كان حوالى ثلاثون ألف كنيسة فى مصر وسوريا مخربة بل ومنهوبة تمامًا ، وكان من بين هذه الكنائس تلك الكنيسة المعروفة بكنيسة الأحد فى القدس ، والتى صار تدميرها فيما بعد أحد الأسباب للحملات الصليبية [٧٢] .

والمسيحيون الذين فرض عليهم الإسلام أوتقبلوه أو هاجروا من البلاد أو رحلوا ، صار عدد المرتدين منهم يتزايد بشكل حاد ، والدواوين التى كانت تتقبل عروض التحول إلى المسيحية صارت مكتظة بالناس ، والكثير من المسيحيين هربوا إلى بيزنطة وإثيوبيا والنوبة ، وتم من جديد استئناف تطبيق التعاليم الخاصة بمراعاة الالتزام بشكل حاد بما يسمى «وصية عمر» تلك المتعلقة بملابس وسلوك غير المسلمين [٧٣] .

وفى سنة (١٠١٢ م) بدأ اضطهاد اليهود ، وابتداء من (١٠١٧ م) أو (١٠٢٠ م) بدأت هذه الاضطهادات تتوقف ، وصار مسموحًا للمرتدين عن دينهم بالقوة أن يعودوا إلى عقيدتهم السابقة .

وفكرة مطاردة غير المؤمنين من مصر كانت - على ما يبدو - بالإيحاء للحاكم عن طريق الشيعيين المتعصبين الذين كانوا يندفعون من الشرق فى بدايات القرن الحادى عشر ، وتحت تأثيرهم ، انبثقت فكرة أخرى لدى الحاكم عن تأليه ذاته أو ادعائه الألوهية ، وكان من بين هؤلاء المتطرفين محمد بن إسماعيل الدرزى الذى كان مستوعبًا للنظرية الإسماعيلية علاوة على استيعابه لكافة أشكال الدعاية الفاطمية ، وخاصة ذلك الدور الكبير الذى قام به فى كل من القاهرة وبخارى ، حيث كان يرفض المفاهيم المستقرة من زمن المعز عن الأئمة من سلالة على المنفذين لإرادة الله من أجل انتصار الدين الحقيقى من بين كل الأديان بدرجة أو بأخرى حتى ظهور المهدى ، والدرزى هذا قد وضع «عليا» فوق محمد مما يعنى أن الإمامة تفوق النبوة وهى التى تجسدت فى على ؛ لذلك فإن الأئمة - بما فيهم الحاكم - مبدعون لذواتهم [٢٤٩ ص ٨٠ وما يليها وأيضًا ٢٢٥ ص ١٢] .

وكان حمزة بن على بن أحمد اللباد النازح من خراسان ، من أعظم النشطاء المعروفين الآخرين ومن المتعصبين المتطرفين الساعين إلى إعادة «عبادة الحاكم» .

ومضى الحاكم واثقًا ومؤمنًا بتأليه ذاته ، ورافضًا كل ما عدا ذلك من الشعائر التقليدية للإسلام حتى إنه أوقف إرسال الكسوة لتغطية الكعبة ، وعرقل بعثة الحجاج إلى الحجاز . وتصرفات الحاكم الشاذة (بمنع أنشطة الحرفيين والتجار فى ساعات النهار ، وكذلك منع النساء من الخروج من منازلهن) وادعاؤه كمتنبئ بنهاية العالم ، جعل رؤساء الإسماعيلية فى القاهرة وفى أماكن أخرى يتحولون عن «عبادة الحاكم» ، بل ويرفضونها بشكل حاد . وكان من بين هؤلاء الإسماعيليين المصريين فى ذلك الوقت من أكد النزعة المعتدلة للإسماعيلية بثبات ورسوخ .

ومن المعروف أنه فى سنة (١٠١٧ م) قد وصل إلى القاهرة وفد من الإسماعيليين المتعصبين برئاسة حسن بن الأكرم ، وكان نازحًا من فرجانة ، وقد ظل بعد وصوله إلى القاهرة قائمًا فى مسجد الفسطاط لخمس ليال ، حيث كان الدرزى قد بدأ فى قراءة مؤلفه عن تأليه الحاكم ، وفى إحدى الروايات ، فإن هذا الوفد قد هلك بأجمعه ، وفى

رواية أخرى فإن الدرزى قد تيسر له أن ينجو بنفسه من غضب الجماهير [٢٢٥ ص ١١] .

وعلى وجه التقريب ، فإن الموالين فى ذلك الوقت للنظرية الإسماعيلية الجديدة ، قد بدأوا فى الظهور فى سوريا خاصة فى شمالها الغربى فى وادى «طيم» وفى جبال سوماك (٧٤) . وقد كف الحاكم لبعض الوقت عن الدعاية لتأليه ذاته ، وفى سنة (١٠١٩ م) استأنفها من جديد علاوة على أن داعى الدعاة المدعو حمزة المؤيد لتأليه الحاكم ، قد أعلن أن الحاكم ليس إماماً ولكنه وبشكل استثنائى إله ، غير مرتبط بالتراتبية الهرمية على الأرض (٧٥) . وظل التبشير بالألوهية مستمراً ، ولم يتوقف حتى الاختفاء السرى للحاكم فى سنة (١٠٢١ م) (٧٦) . وهذه الحقائق مطروحة فى كثير من مصاردنا [انظر على سبيل المثال ٦٦ جـ ٢ ص ٤٩٥ – ٤٩٦ وأيضاً ٧٤ ص ٥٦ وأيضاً ٦٨ جـ ٤ ص ١٨٣ – ١٨٤ وأيضاً جـ ٢ ص ١٧ وأيضاً ٦٣ جـ ٢ ص ١٥٨ – ١٥٩ وأيضاً ٤ ص ٦٦٠ – ٦٦٣ وأيضاً لا يمكن تجاهل هؤلاء الباحثين فى العصر الفاطمى ، انظر على سبيل المثال ٣٩ ص ١٣٩ – ١٤١ وأيضاً ١٨٤ ص ١١٤ – ١١٥ وأيضاً ١٦٩ مجلد ٢ ص ٢١ – ٣٢ وأيضاً ٢٥١ ص ٣٥ – ٣٨ وأيضاً ٢٤٩ ص ١١٥] (٧٧) .

ويعتبر «ب. فاتكيوتس» «أن مطاردة الحاكم لغير المسلمين كان تصرفاً حكيماً وضرورياً» وذلك لمواجهة الأزمة التى يواجهها المذهب الإسماعيلى فى مصر . [٢٨٣ ص ٤ – ٥] . أما «ف. إيفانوف» فهو يؤكد أن «تصرفات الحاكم الساعية إلى القضاء على المسيحية لم تكن من التصرفات التى تتسم بعدم الحكمة ، ولكنها كانت نتيجة مباشرة للمزاج العام للجماهير ، واندفاعاً منه نحو تحقيق ما تصبو إليه هذه الجماهير» (٧٨) . واضعاً نصب عينيه الفكرة الأساسية فى المذهب الشيعى المتعلقة بإنشاء إمبراطورية إسلامية ذات طابع عالمى عن طريق النضال ضد الكفار أو غير المؤمنين .

غير أن الكثير من الباحثين يشير إلى عدم اكتراث الغالبية العظمى من أهالى مصر بالنظرية الشيعية ، مما يجعل من الصعب التصديق بهذا التأكيد الذى يزعمه «ف. إيفانوف» ، أما عن المزاج المعادى للمسيحيين من المصريين فمن المؤكد القول بأنه كان متوجهاً فقط – بمقتضى الحال – ضد الموظفين من الأقباط فى إدارات البصاصين

والوشاة ، وليس ضد جميع المسيحيين ، فكما هو معروف فإن المسيحيين واليهود ظلوا فى أثناء هذه السنوات فى وظائفهم الحكومية .

ومن الممكن أن نستنتج أن الغالبية من التجار والحرفيين ورجال الدين من السكان الأصليين قد عانت الكثير من هذه المطاردات ، وتشريد وإفقار أغلبية الفئات الشعبية الكادحة لا يمكن أن يكون إلا خسارة فادحة للاقتصاد ، وهيهات أن يقوى هذا من تعاطف المصريين مع المذهب الإسماعيلى ، ولا أن يؤدى إلى توسيع قاعدته الاجتماعية .

أما عن تأليه الحاكم لذاته ، وما يتعلق بذلك ، فإن «أ. ميتس» يربط بينه وبين تزايد نفوذ أو تأثير أنصار نظرية العارفين (الغنوصية) (*) فى صورتها الجديدة عند الأفلاطونيين المحدثين ، وذلك فى القرنين العاشر والحادى عشر الميلاديين . خاصة ذلك الإدراك الخاص ببعض الفرق الإسلامية للنظرية الغنوصية المسيحية فى تجسيد الألوهية [١٠٠ ص ٢٢٩ - ٢٣٠ وأيضًا ص ٢٤٨] . وأما «ل. أوليرى» فيشدد على أن هناك اهتمام كبير للغاية فى أوساط الشيعة بالفلسفة الإغريقية المتشربة للنزعة الغنوصية [٢٦٠ ص ١٣٣] (٧٩) ونشير أيضًا إلى أن المتطرفين من الشيعة كانوا يشكلون فرقة هامة من النشطاء الفاطميين أثناء المرحلة الإفريقية [٢٨ ص ٢١] وأن البعض من الشيعيين فى ستينيات القرن العاشر قد أعلنوا فكرة تأليه المعز ، وهذه الفكرة قد رفضها المعز بحسم [٤٧٤ ص ١٤] . وحتى ذلك الوقت كانت الهبات الشعبية فى حالة من الهدوء ، وكان المغرب خاضعًا ومقهورًا ، ولكن التهديد بالتحديات الجديدة لم ينته ، ونفوذ الأمويين الأسبان (**) لم يكن قد تم القضاء عليه بعد ، وكان الاتحاد بين الفاطميين أنفسهم غير موجود ، وعندئذ صار امتلاك مصر بالنسبة لهم هو المهمة الرئيسية .

وإعلان تأليه الحاكم تم فى (١١٠٧ - ١١٠٨ م) وكان بعد انتفاضة أبو ركوة مباشرة ، تلك الانتفاضة التى سوف نتكلم عنها بالتفصيل فيما بعد ، وهى التى قال عنها «أ. ميتس» «من المعروف أنها زلزلت أسس الحكم (الحاكم بأمر الله)» [١٠٠ ص ٢٩٠] .

(*) الغنوصية : مذهب فلسفى صوفى منبثق عن الأفلاطونية المحدثة ، ويسمى مذهب العرفان ، وهو أيضًا مذهب بعض المسيحيين الذين اعتقدوا بأن المادة شر وبأن الخلاص يأتى عن طريق المعرفة الروحية - المترجم .

(**) المقصود هم الأمويون فى الأندلس - المترجم .

وظروف البلاد كانت تتميز بتفاقم الصراع داخل القوات المحاربة ، حيث كان الوضع داخل هذه القوات يزداد سوءاً نظراً لتزايد توتر العلاقات مع العباسيين ، وتدخلاتهم فى شئون وأوضاع البلاد ، وعلى هذا الأساس فإن التأليه فى الفترة الإفريقية شأنه فى ذلك شأن التأليه فى بداية القرن الحادى عشر لم يكن متحققاً لا شكلاً ولا مضموناً . وإنما ينبغى علينا الافتراض هنا أن له وظيفة اجتماعية محددة ، لأن المقصود به هو تعزيز موقف سلطة الدولة والطبقة الحاكمة (٨٠) .

وفى كل هذه الأقوال ، من الممكن أن نرى أحد الآراء المؤكدة عند «إ. ب. بتروشيفسكى» والتى تقول «بأنه من المهم جداً للمؤرخ فى أيامنا هذه ، أن يدرس العقائد الدينية فى العصور الوسطى مهما بدت له هذه الدراسة مملة ومقفرة ، طالما أنها كانت تمتلك فى زمنها أهمية متعاظمة فى الحياة الاجتماعية» [١١٣ ص ٢٠٣ - ٢٠٤] .

وفى بداية حكم الظاهر فى مصر ، حدث استقرار نسبى للنظرية الإسماعيلية ، وبحماس حقيقى توجه شيوخ الشيعة نحو فقهاء المالكية باعتبارهم من أنصار أحد المذاهب السنية الواسعة الانتشار فى كل مصر ، كما كان أيضاً فى المغرب قبل أن يتعرض للمطاردة على يد الفاطميين (٨١) .

والعلاقات مع غير المسلمين فى ذلك الوقت أخذت اتجاهاً تقليدياً بصوره كاملة ، بل وتضمنت اتفاقاً مع الإمبراطور البيزنطى قسطنطين الثامن يضمن إعادة بناء وتعمير مسجد القسطنطينية الذى سبق تدميره ، على أن يقوم الخليفة الفاطمى أيضاً بإعادة تعمير وبناء كنيسة الأحد فى القدس .

غير أن أزمة المذهب بدأت تتفاقم منذ نهاية القرن الحادى عشر ، وكانت الانقسامات الدينية السياسية هى مظهرها الخارجى ، الذى ظل يتردد على الأغلب فى مصادرنا ، وأول هذه الانقسامات حدث بسبب وراثة الخليفة المستنصر ، فقد وقف فريق من رجال الإسماعيلية مطالباً بمنح الإمامة والخلافة لابنه الأكبر «نزار» وفى نفس الوقت ، وقف فريق آخر بجانب ابنه الأصغر (المستعلى) وهو لم يكن يتجاوز السابعة بعد من عمره ، وبعد ذلك قام الوزير الأفضل بتنصيب المستعلى على العرش ، وهرب نزار إلى الإسكندرية استجابة لطلب واليها المؤيد له ، بل وسكانها أيضاً وكان ذلك فى (١٠٩٥ م) . وظل الأفضل يطارده ولكنه انهزم وعاد إلى القاهرة ، غير أنه عاد مرة أخرى إلى الإسكندرية ، وبعد حصار قصير لها تمكن الأفضل من الإمساك بنزار ،

وتم حمله إلى القاهرة ، ولكن مصيره فيما بعد ظل مجهولاً . [انظر على سبيل المثال ٧٠ جـ ١ ص ٢ وأيضاً ١٩ ص ١٢٨ - ١٢٩ وأيضاً ١٨ ص ٢٧ ، ٣٥ وأيضاً ٧٣ ص ٦٦ وأيضاً ٦٨ جـ ٥ ص ١٤٢ وأيضاً ١٣ ص ٤٤٣] [٨٢] وأنصار نزار شكلوا فرقة شيعية خاصة تعرف باسمه ، وهذه الفرقة قد اتخذت من إيران مركزا لها .

أما أنصار المستعلى فقد تمت لهم السيطرة على مصر وكان اتجاهه المذهبى إسماعيلياً معتدلاً ومسالماً ، وكان النزاريون وقتئذ مؤمنين بوجود الإمام المهدى الذى سوف يكون من سلالة نزار . وكانوا مقتنعين «بالسترة» بل إنهم كانوا أيضاً متطرفين ، ونظريتهم فى التنظيم وأساليب العمل كانت من خصوصياتهم الجوهرية [٨٣] . وفى نهاية القرن الحادى عشر قاموا بإنشاء دولتهم فى إيران ، والنزاريون المعروفون بالحشاشين بدأوا يعظون ويبشرون بنجاح فى سوريا ، حيث ناصرهم علناً حاكم حلب السلجوقى المسمى رضوان وقد سبق التنويه به .

والانقسام النزارى هذا لا يدل على الانقطاع التام لنشاط الميشرين المصريين فى الشرق [٨٤] ، ولكنه فقط يدل على ضعف هذا النشاط .

ويعتبر مرسوم الخليفة الآمر عن هذا الانقسام شهادة بالغة الأهمية وهو المعروف «بهداية الأميرية» . وهذا المرسوم قد ظهر سنة (١١٢١ م) أى بعد الانقسام الذى حدث بعشرين عاماً تقريباً ، وهو يعكس وجهة النظر الرسمية للمستعليين فى أحداث هذا الانقسام [٥٤ ص ٢٠ - ٣١] [٨٥] وفى بداية هذا المرسوم يتم عرض وجهات نظر النزاريين الذين يؤمنون بها فى الإمامة والخلافة الإسماعيلية ، ثم يقوم بعد ذلك بدحضها وتكذيبها فيقول «إن المستنصر قد أوصى بالإمامة المستعلى ، وإن نزار قام فى البداية بإعطاء العهد للمستعلى وبعد ذلك تمرد وعصى مدفوعاً بالحقد والحسد نحو أخيه ، والأدلة التاريخية تتفق مع ما يرويه الأمناء عن المستنصر [٨٦] . وفيما بعد يسترسل المرسوم قائلاً ، إن المستنصر قد اضطرته الظروف أن يخفى هذا الأمر تلافياً للخصومات الممكنة ، وعندما تفاقم الوضع ظهر كل شىء ، وصارت الحقيقة عارية تماماً عن طريق هذا المرسوم الذى كان مكتوياً قبل ذلك .

وكان الغرض الأساسى من هذه «الهداية» هو استئصال التقولات النزارية فى مصر استئصالاً نهائياً .

وتم إرسال ما يسمى بهداية الأمير (الهداية الأميرية) هذه إلى كافة أقاليم الدولة الفاطمية ، وكان رد الفعل أسرع ما يكون ، فبعد مناقشة هذه الرسالة فى دمشق وفى حضور الإسماعيليين الفاطميين الأرثوذوكس ، أرسل النزاريون السوريون إلى القاهرة رسولاً من أهل الجبل ومعه رسالة توضح بالبراهين موقف النزارية (٨٧) .

وأجاب الخليفة الآمر على هذا الخطاب بتكرار البراهين السابقة ، مضيفًا إليها بعض البراهين الجديدة [٦٩ ص ٦٨ - ٧٠] . غير أن الزعم بأنه قد تم القضاء على النزاريين المصريين يعتبر فى حينه من السابق لأوانه ، إذ إن قتل الآمر فى سنة (١١٣٠ م) تم على أيدى هؤلاء النزاريين (٨٨) .

وبعد كل هذه الحوادث ، كان هناك انقسام جديد ، فكثير من الإسماعيليين اعتبروا أن الوريث الشرعى للآمر هو ابنه «الطيب» وهو مولود حسب رواية ابن الميسر قبل قتل أبيه بتسعة شهور ، ومن المعروف أن الذى كان يجلس على العرش فى ذلك الوقت كوصى ، هو ابن عم الآمر المسمى بعبد المجيد ، والذى تسمى فيما بعد بالحافظ ، وقد ظل مصير الطيب هذا مجهولاً ، وطبقًا لإحدى الروايات أنه قد اختفى فى المغرب الأقصى ، وفى رواية أخرى أن الحافظ قد أمر بقتله وهو لم يزل طفلاً . [٦٩ ص ٨١ ، ٨٦] (٩٠) . وأنصار هذا الوريث المختفى لم يظهروا فى مصر فقط ولكنهم ظهروا فى كل من سوريا واليمن (٩١) .

وبأسرع ما يكون تم إسقاط الحافظ على يد أنصار الطيب ، وكان ذلك تقريبًا فى زمن حكم الوزير «أبو على أحمد بن الأفضل» وكنيته «القطيفة» (وهو حفيد بدر الجمالى) . والمذهب الشيعى الإسماعيلى كدين رسمى للحكومة ، قد تم إلغاؤه ، وتم إعلان مذهب الشيعة الإثنى عشرية المعروف بالشيعة الإمامية ، وهذه الحقيقة تعطى إمكانية الافتراض بأن أساس هذه الانقسامات يتوارى فى التناقض بين المعتدلين المحافظين للغاية من الطيبيين وبين الجماعات الإسماعيلية .

«غير أن العناصر الإسماعيلية لم يتزايد عددها مطلقًا بهذا التحول المنظور إلى فئة دينية منفصلة عن الحكومة» [٢٧٨ ص ٢٠٢ - ٢٠٣] وكان من نتائج هذا التحول الجديد أن تيسر للحافظ أن يعود للخلافة مرة ثانية ، وتم إعدام القطيفة (٩٢) .

وبهذه الطريقة ، تصدعت الإسماعيلية المصرية وانقسمت إلى ثلاث فرق ، هى النزارية والحافظية والطيبية ، وواصلت الأخيرة وجودها فى مصر حتى نهاية السلالة

الفاطمية وطبقًا لما يقوله «ف. إيفانوف» و «ب. لويس» ، من أن الخلفاء الفاطميين الأربعة الأواخر [الحافظ - الظافر - الفائز - العاضد] لم يكونوا يعتبرون أنفسهم حتى أئمة ، ولكن فقط كان يتم التنويه «بالقائم» على أنه المهدى وعلى أنه الإمام الفاطمى الأخير المقدس فوق منابر المساجد فى أيام الجمع [٢٣١ ص ١٠٦ وأيضًا ٢٤٥ ص ١٤٧] .

ويشكل منصف يعتبر «س. ستيرن» أن هذا الزعم غير حقيقى ، مفترضًا أنهم كانوا ينوهون بالقائم فى الخطب فقط فى أثناء فترة الحكم القصيرة للإمام القطيفة . «ف. إيفانوف» يستخدم هذه المعلومات الخاصة بهذا الموضوع ويطبقها بتعسف على حكم الحافظ ومن أتوا من بعده معتقداً أنهم قد واصلوا اعتبار أنفسهم أئمة [٢٧٨ ص ٢٠٢ وأيضًا ١٣ ص ٥٠٨] (٩٣) .

وعلى كل ، فإن شرعية الإمامة فى نهاية حكم الفاطميين ، صارت غير معترف بها من كافة أعضاء الطائفة الإسماعيلية ، وصاروا لا يمتلكون لا الوحدة الداخلية ولا التأثير فى الناس البسطاء ، ولكنهم - بالرغم من ذلك - ظلوا محتفظين بنظريتهم ، (غير أن فكرة الانقلاب الاجتماعى هذه لم يعدلها الأفضلية فى الحتمية المذهبية) . والإسماعيليون لم يستطيعوا أن يكونوا حُمَّال أيديولوجيا ، ولكنهم فقط وبشكل موضوعى صاروا ضروريين للطبقة الحاكمة .

وبعد استيلاء صلاح الدين على الحكم ، وبدلاً من إعلان اسم العاضد فى خطبة الجمعة صار اسم الخليفة العباسى المستعدى هو المعلن فوق المنابر (٩٤) .

وصار الإسماعيليون منفيين ومبعدين فى مصر العليا ، ولكنهم واصلوا مقاومة نشاط السلالة الجديدة ، وأعدوا سلسلة كاملة من الهبات المعادية للأيوبيين (٩٥) .

وبعد موت العاضد أعلنوا أن ابنه داود هو إمامهم ، وأطلقوا عليه لقب (حميد الله) ، وعندما قتل داود فى السجن ، قاموا بتعيين ابنه سليمان إمامًا لهم ، وهو من كان يتربى فى صعيد مصر بشكل سرى ، وقد حاول هو أيضًا أن يقوم بانتفاضة هناك ، ولكنه وقع فيما بعد أسيراً فى يد السلطان الكامل .

وفى سنة (١١٧٦ م) اختار الإسماعيليون إمامًا لهم تحت اسم «المستعصم» وهو ابن أخى العاضد (وفى نفس هذه السنة وفى مدينة قفط ، أعلن أبو العباس أن من

يتسمى بداود هذا يعتبر أكذوبة ، وفى سنة (١١٩٢ م) ظهر فى القاهرة مرشح جديد للإمامة والخلافة ، معتبراً نفسه الحفيد المفترض للحافظ ، وظهر أيضاً فى فاس حفيد للعاضد .

وطبقًا للافتراض المقنع الذى تقدمه «ب. كازانوفا» ، «وهو أن الإسماعيليين المصريين هم أولئك الذين كان القاضى الفاضل يسميهم – أثناء المؤامرة التى حدثت فى (١١٧٦ م) فى رسالة له – بالعصابة أو رعاع الناس الذين يعملون باتفاق مع الصليبيين ومع أعدائهم السابقين من النزاريين السوريين الحشاشين الذين رأسهم رشيد الدين سنان» [١٨٣ ص ٤٣٠] (٩٦) .

وبهذه الصورة صارت هزيمة الإسماعيليين لا مفر منها (٩٧) .

٧ – التمردات العسكرية وانتفاضات القبائل والصراع من أجل الوزارة

وعلى الأغلب ، فإن السياسة الخارجية للفاطميين فى مصر ، كانت دفاعية ، حيث كان المجال الرئيسى لنشاط الجيش يتمثل فى الصراعات الداخلية من أجل السلطة ، ومن أجل حيازة أكبر نصيب من مجمل الريع الإقطاعى ، وفيما بعد أى فى نهاية الحكم الفاطمى – صار الهدف هو الحصول على الإقطاعات ، وبالضبط فإن هذا الجانب من الأنشطة هو الذى جذب الانتباه الرئيسى لمؤلفى المراجع التاريخية .

ومنطق البحث والإمكانيات الواقعية تؤدى بنا إلى ضرورة التوقف عند بعض الحقائق المتعلقة بهذه القضية .

لقد ابتدأ الصراع داخل الجيش فى عهد العزيز ، عندما هب كبار المحاربين من الأتراك والديالمة ضد الأنصار القدامى للفاطميين من البربر بهدف التحرر نهائيًا من المذهب الإسماعيلى وسرعان ما توطدت أوضاعهم الاقتصادية والسياسية .

أما بربر الكوتامية فقد فقدوا نفوذهم السابق الذى كان لهم فى عهد المعز ، بالرغم من وجود ابن عمار قائداً لهم ، وهو الذى كان يتمتع بالمكانة الأولى بعد جوهر ،

وعلاقة الفاطميين بأصول هذه القبائل قد أصابها الكثير من الوهن ، وسرعان ما اختفى تأثير النظرية الإسماعيلية داخل البربر ، ويشهد على هذا ، قبول ابن عمار لقب «أمين الدولة» (وذلك عند إعلان خلافة الحاكم) (وهو اللقب الذى حمله عدد كبير) . وهذا اللقب يعنى وكيل الدولة ، وهو يدل على أن قبائل البربر قد رفضت نهائيًا وجهة النظر الشيعية ، تلك التى تعتبر أن الحكومة الفاطمية ما هى إلا تجسيد للحق الإلهى للمهدى وخلفائه ، وابن عمار بهذا الموقف صار يعتبر مصر والأقاليم الخاضعة كأنها ببساطة مجرد دولة أو حكومة علمانية (غير دينية) يجب أن يتم حكمها ليس بالسلالة العربية ولكن بهؤلاء الغزاة الغالبين من البربر [٢٦٠ ص ١٢٥ وأيضًا ١٨ ص ٥٣ وأيضًا ٦٥ ص ١٤] .

والصراع المسلح بين الأتراك والديالمة من جهة ، وبين البربر من جهة أخرى ،قد تضاعف فى بداية خلافة الحاكم ، حيث قام قائد الترك فى ذلك الوقت بتنصيب الخصى الأبيض «برجوان» وصيًا على الخليفة الصبى ، وقد نوهنا سابقًا أن كثيرًا من الباحثين يعتبرونه سلافيًا صقليًا (٩٨) وكان ابن عمار يترأس حزب البربر .

وتواصلت المعارك الحربية فى شوارع القاهرة وفى سوريا على يد نائبها الذى كان فى ذلك الوقت تركيا يسمى منجوتاجين . وهو بشكل طبيعى كان يحوز تأييد الفئات التركية ، وبدأ منجوتاجين يعد قواته لحملة على مصر ، وعندما علم ابن عمار بذلك أرسل جيشًا ليواجه هذا الجيش التركى برئاسة سليمان بن جعفر بن فلاح وكان من البربر الكوتامية .

وكانت المعركة بين قوات سليمان هذا ، وقوات منجوتاجين تحتل مكانها عند عسقلان (وفى رواية أخرى أنها كانت عند الرملة) (*) وتكبد الترك الهزيمة ، ووقع منجوتاجين فى الأسر وتم نقله إلى القاهرة ، حيث عامله ابن عمار بلطف راغبًا فى أن يتوحد البربر مع الأتراك بهدف خلع الفاطميين من الحكم ، غير أن هذه الوحدة لم تحدث . وفى ظل الصراع المتفاقم بين القمم تحقق الفوز للأتراك ، واضطر ابن عمار للاختفاء فى الصحراء ، وصار برجوان هو الحاكم الحقيقى للبلاد فى عهد الخليفة الصبى غير الراشد (الحاكم بأمر الله) وظل كذلك حتى سنة (١٠٠٠ م) عندما أمر الحاكم بقتل هذا الوصى ، غير أن الصقليين (السلافيين) لم يلعبوا فى هذا الصراع

(*) الرملة : مدينة فى فلسطين – المترجم .

دوراً مستقلاً ، وبعد قتل برجوان فقدت هذه الفئة كل أهميتها ، ولكننا لا يمكن أن نقول هذا عن البربر (٩٩) .

وفى عهد الخليفة الحاكم ، وفى بداية حكم الخليفة الظاهر حدثت انتفاضات كبرى من قبائل البدو ، والتى يمكن الإشارة إليها هنا باختصار مع أنها لم تحدث فى مصر ولكنها حدثت فى سوريا حيث كانت سلطة الفاطميين هناك دائماً غير مستقرة .

وهكذا فإن الانتفاضة التى قام بها البدو ، الذين كان على رأسهم المفرج بن دغفل وهو من قبيلة ربيعة ، وهى تحتل مكانها فى المصادر فى سنة (١٠٠٠ م) أى بعد ذلك النائب البربرى المسمى سليمان المنوه عنه سابقًا ، وكان المفرج هذا يعمل معه فى حاميته مطارداً من دمشق ، وصارت هذه الانتفاضة تتخذ من الرملة مركزًا لها ، حيث يقوم البدو من هناك بالإغارات والغزوات على الأقاليم المحيطة بهم ، وكان هؤلاء المتمردون منتشرين ومشتتين ومطاردين بفرق النائب الفاطمى الجديد ، ولكنهم فى سنة (١٠٠٣ م) نهضوا من جديد وفى هذه الانتفاضة كان على رأسهم ابن المفرج حسن الذى صار بسبب هذه الهبة مدفوعًا للهرب عند البدو ولدى شخص ما يسمى حسين كان مطلوبًا مطارداً من الحاكم .

وانضم إلى هؤلاء المتمردين كل قبائل الحجاز بزعامة الشريف المكى المدعو الحسين بن جعفر الذى كان قد أعلن لنفسه الخلافة ، وتم تسيير حملة من القوات التابعة للحكومة وكان على رأسها «ياراختاجن» ولكنها لم تنجح ، فقد تحصن البدو مرة ثانية فى الرملة ، وعلى ما يبدور أنهم كانوا يعملون فى تحالف مع البيزنطيين الذين كانوا فى ذلك الوقت يحتلون «أباميا» ووجه الحاكم لزعماء المتمردين اثنين من المبعوثين ، واعداً إياهم بالهدايا الثمينة دليلاً على استعادة الثقة ، وعندئذ نشب الخلاف بين البدو وبين الحسين بن جعفر حيث عاد هو إلى مكة .

وفى حملة أخرى ، قامت قوات الحاكم بتشريد ومطاردة البدو من الرملة ، وتم قتل المفرج بن دغفل بالسم وذلك بأمر من الخليفة وألقوا بابنه الحسن فى السجن لمدة عامين . أما الشريف المكى ، فقد واصل اعتبار نفسه خليفة حتى سنة (١٠١٣ م) عندما اعترف برئاسة الفاطميين وبعودة اسم الحاكم متردداً على منابر المساجد فى خطب الجمعة (١٠٠) . وكل هذه الانتفاضات والهبات – كما رأينا – كانت حركات بدو

من أجل الاستقلال وكان هدفها الثانى هو السعى لإسقاط النظام الفاطمى . وعلى الأرجح فإن الدور القائد فى كلتا الحالتين كان لرؤساء القبائل .

وفى سنة (١٠٢٣ م) عندما سعى الفاطميون – كما قلنا – لترسيخ أوضاعهم فى سوريا واحتلوا فعلاً مدينة حلب ، نهضت ضدهم من جديد قبائل البدو السورية ، وكان أكثر زعمائهم شهرة هو الحسن بن مفرج ، وهو الذى نوهنا عنه سابقًا ، فهو الذى كان قد دخل فى تحالف مع متمردى بنى قرة فى برقة ، وصار الفاطميون مشردين ومطرودين من حلب ودمشق وحمص وبعلبك وصيدا ، واستولى الحسن بن مفرج بن دغفل على أجزاء من سوريا ، وكان عندئذ حاكمًا للرملة متعاونًا مع الخليفة الظاهر ، وابن دوادار يسجل هذا فى مؤلفه عن سنة (١٠٢٨ م) [١٣ ص ٣٢٤] .

وبعد صراع طويل وشاق ، استطاع الجيش الفاطمى بقيادة التركى أنوشتاجن أن يسترد دمشق فى (١٠٢٩ م) ويسترجع حلب فى (١٠٣٨ م) [١٠١] .

وفى منتصف القرن الحادى عشر ، نشب من جديد صراع داخل القوات المحاربة ، وكان الدافع له هو ما حدث لأحد الحراس فى الفرق الزنجية ، حيث تم قتل هذا الحارس على يد جندى تركى (١٠٦٢ م) علاوة على أن الترك كانوا قد ضموا البربر إلى صفوفهم بتأييد من المستنصر ، بينما أم المستنصر نفسها وقفت إلى جانب الفرق الزنجية الساعية إلى الانفراد بالحكم [١٠٢] ، ولكن هذه الفرق الزنجية والمشتتة على امتداد البلاد قامت بنهب الأهالى ، ثم إن هذا الصراع الطويل مع الأتراك قد تحولت نتائجه بشكل عكسى ، فقد استولى البربر على أجزاء من السواحل الشمالية ، واستطاع الزنوج أيضًا أن يستولوا على الإسكندرية لبعض الوقت .

وقبيل بداية هذه الصدامات فى مصر ، ابتدأ وباء الطاعون ، وارتفعت أسعار المواد الغذائية ، ومحاولات الخليفة فى أن يستجلب الحبوب من بيزنطة ، باءت كلها بالفشل وفى سنة (١٠٦٤ م) ، وبسبب ما عانته البلاد من الجفاف والقحط ، انتشر الجوع الذى لا مثيل له وحلت «الشدة العظمى التى امتدت ثمانى سنوات ، وفى أثنائها – كما يقول السيوطى – «قد هلك ثلاثة أرباع سكان مصر» [٦٧ جـ ٢ ص ٢٠٧] وأدى تدهور الوضع الاقتصادى إلى مزيد من تعقد الحالة العصبية فى البلاد .

وفى سنة (١٠٦٧ م) استطاع الترك وعلى رأسهم ناصر الدولة وهو من الحمدانيين «الموصليين» أن يحقق انتصاراً على القوات الرئيسية للزنوج حيث قام بتشتيتهم ومطاردتهم فى مصر العليا ووصلت الطغمة العسكرية لأقصى حدود التطرف ، حين قامت بنهب الأديرة المسيحية فى وادى النطرون وفى مصر العليا ، وبلغت رواتب الأتراك والبربر حينئذ أربعمائة ألف دينار فى الشهر بدلاً من ثمانية وعشرين ألف دينار ، حيث لم يكن فى المستطاع أن يتم دفع هذا المبلغ من الخزانة فى السنوات السابقة ، مما أدى إلى بيع الكنوز والتحف والذخائر من قصور الخلفاء [انظر ٢٣٥] .

وعندما صار ناصر الدولة هذا واضعًا الخليفة فيما يشبه الحصار ، توجه إلى الخليفة العباسى القائم برجاء أن يضم مصر إلى الخلافة العباسية وأن يعينه واليًا عليها ، ومنع ناصر الدولة ترديد اسم المستنصر على منابر المساجد فى أيام الجمع ، ولكن سرعان ما تم قتله على يد خصومه .

وفى سنة (١٠٧٣ م) منح المستنصر وهو فى حالة يأس تفويض قائد الجيوش لنائب عكا (أى لذلك الأرمنى بدر الجمالى) ، وحالما وصل إلى دمياط عن طريق البحر ، سرعان ما وصل إلى القاهرة بشكل مباغت مع قواته ، وكان ذلك فى فبراير (١٠٧٤ م) واستطاع بالخديعة أن يقضى على كل زعماء الأتراك وأن يحطم فرقهم ويبددها ، وأن يشتت فرق الكوتامية ، وبعد أن استطاع بدر الجمالى أن يعيد السكينة إلى العاصمة ، توجه إلى شواطىء البحر المتوسط حيث تمكن من إخضاع البدو والزنوج وبربر لواتا (*) ، وأن يستولى على الإسكندرية عنوة ، ثم بعد ذلك توجه إلى الصعيد حيث شتت القبائل العربية المتحدة (جهينة – صليب – جعفر) وواصل سيره حتى أسوان حيث انتزعها من المتمردين من بدو «كنز» (**) ، وطاردهم جزئيًا حتى برقة [١٨ ص ٢٣ ، ٣٤ وأيضًا ٧٣ ص ٦٣ – ٦٤] (١٠٣) .

وبهذه الطريقة ساد الهدوء البلاد ، واستعاد الخليفة وضعه من جديد من الناحية الشكلية ، إذ إن كل السلطة – كما يقال فى المصادر – قد انتقلت إلى يد الوزراء «لم يكن لدى المستنصر ومن أتى بعده من الخلفاء أى شىء غير الأسماء والألقاب ، وذلك

(*) لواتا : هى إحدى القبائل البربرية فى المغرب – المترجم .
(**) كنز : قبيلة بدوية عربية استقرت فى الصعيد ، ومازال نسلها حتى الآن – المترجم .

لأن الوزراء قد حازوا كل السلطات والمهمات ، بل وصاروا هم الأوصياء على الخلفاء ، واغتصبوا لأنفسهم ألقاب الحكام وانتسبوا إليهم كحكام ، بل واعتبروا أنفسهم خلفاء هذا الزمان ، وذلك شبيه بما فعله البويهيون من التقرب إلى الخلافة البغدادية» هكذا كتب السيوطى [٦٧ جـ ٢ ص ٢٣ وانظر أيضاً ١٨ ص ٢٥] .

والصراع داخل قوات الجيش - فى هذه الظروف - لم يتوقف أبداً ، بل صار الوزراء هم المساهمون الأكثر نشاطاً وفاعلية فى هذا الصراع ، وهذه النزاعات والشقاقات - كما هو معروف - لم تكن منفصلة عن الخلافات الدينية ، وعن هذا يكتب ابن تغربردى عن سنة ٥٢٨ هـ (١١٣٣ - ١١٣٤ م) فيقول «إن القوات قد انقسمت إلى سنيين ورافضة (كلمة رافضة تعنى حرفياً مرتد - المؤلفة) وهو يقصد بها الشيعيين (٦٨ جـ ٥ ص ٢٥٣ وأيضاً ١٨ ص ٧٦ ، ٨٨ وأيضاً ١٩٨ ص ٢٦٧ - ٢٧٠] وربما يقصد بالسنيين أيضا أنصار الحسن ؛ وهو الذى بعد موت الوزير بهرام ، قرر أن يتدخل بحسم فى شئون القاهرة ، وأن يخضع مقاومة الزنوج . ومن المعروف أن الخليفة الحافظ قد وافق على أن يقوم الوزير بهرام بزيادة قواته ، وذلك عن طريق استجلاب ما يقرب من ثلاثين ألف من قبائل الأرمن . ووقف ضد هذا نائب الغربية الأرمنى المسمى رضوان ووقف معه البدو ، وصارت فرق بهرام تكن له العداوة ، وهرب بهرام ودخل رضوان القاهرة وترأس الوزارة ، ولكن قسماً من محاربى بهرام كان مضطراً إلى الهرب من مصر ، وكسنى شافعى اعتبر رضوان أن حكم الفاطميين غير شرعى ، وسعى إلى خلع الخليفة ، والخليفة الحافظ مهد السبيل أمام نشوب انتفاضة المحاربين المعادين لرضوان ، حيث رفض تماماً أن يقدم له أى مخبأ مما جعل رضوان مضطراً إلى الهرب لكى ينقذ نفسه وذلك فى سنة (١١٣٩ م) . وفيما بعد أى فى سنة (١١٤٦ - ١١٤٧م) قام الأمير «باتماتسار» بهبة فى الصعيد على رأس أعوانه ضد الحافظ ساعياً هو الآخر بدوره نحو الوزارة ، وضد هذا التمرد توجهت فرق «لواتا» التى استطاعت أن تخمد هذا التمرد وأن توقع الأمير فى الأسر ثم تقوم بقتله . [١٨ ص ٨٦] .

وفى عهد الظافر تحاربت فرق الوزيرين : ابن سالار ، وابن مصال ، حيث كان ابن سالار السنى مؤيدا من عدد كبير من الأمراء ولذا أحرز نصرا ، ولكن سرعان ما تم نقله على يد حفيده نصر بن عباس قائد الجيوش ، وقد قام بهذه المهمة تنفيذاً لوصية أسامة بن منقذ (*) . وصار العباس هذا وزيراً ، وبتحريض من أسامة بن منقذ

(*) هو فارس وشاعر سورى لعب دوراً هاماً فى مصر فى العصر الفاطمى والعصر الأيوبى أيضاً - المترجم .

تم قتل الخليفة الظافر نفسه ، وتم تنصيب الفائز خليفة وكان مايزال فى الحادية عشرة من عمره ، وعندئذ هب الأمراء جميعًا ، وعلى رأسهم كان طلائع بن رزيك حاكم الأشمونين (*) واضطر عباس ونصر وأسامة أن يهربوا جميعًا إلى سوريا ، ولم تتيسر النجاة لأحد منهم سوى لأسامة بن منقذ .

وطلائع بن رزيك هذا كان من الشيعة الإمامية ، وصار الآن وزيرًا للفائز ، وعلى ما يبدو فإن الهدف الأول له كان هو إسقاط الفاطميين والاعتراف بالعباسيين ، إذ إن جنوده دخلوا إلى القاهرة وهم يرفعون الرايات العباسية السوداء [انظر على سبيل المثال : ٧٢ جـ ١ ص ٩١ وأيضًا ١٩ ص ٣٢٩ - ٣٣١] ومحاولته فى أن يقيم تحالفًا مع نور الدين زنكى لم يتيسر لها النجاح .

وبالرغم من هذه الحقائق فإن «ب. كازانوفا» تعتبر أن طلائع بن رزيك هو آخر الوزراء الفاطميين المخلصين (أو الأمناء) [١٨٣ ص ٤٢٩] (١٠٤) .

وكان الحدث الأخير فى الصراعات داخل قوات الجيش مرتبطًا باسم رزيك بن طلائع ، وكل من شاور وضرغام ، وهذا الحدث يتردد فى مصادرنا بشكل أفضل نسبيًا خاصة فى كتاب ابن الفرات الذى يعطينا صورة ضافية عن الحوادث ذات التفاصيل غير المعروفة حتى الآن .

وسنقوم بعرض هذه الحوادث المأساوية فيما يأتى ، بعد تنصيب الخليفة الفاطمى الأخير المسمى بالعاضد على العرش ، وهو لم يزل بعد فى الثانية عشرة من عمره سرعان ما تم قتل الوزير الصالح طلائع بن رزيك نتيجة لدسيسة قامت بها عمة العاضد (١١٦١ م) وصار ابنه رزيك وزيرًا من بعده ، حيث كان أبوه قد أوصاه بالاحتراس العام ، بل والخشية من شاور (نائب مصر العليا) ومن العرب .

ورزيك بن طلائع سرعان ما حاول أن ينتزع من شاور منصب نيابة الصعيد ، ولكن شاور توجه إلى القاهرة بقواته المكونة أساسًا من البدو وبموافقة واستحسان الخليفة تم إعدام رزيك وصار شاور وزيرًا فى (١١٦٢ م) (١٠٥) .

غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً ، ففى خلال سبعة شهور ، تم عزل شاور بواسطة كبير القواد «ضرغام» حليفه السابق ورئيس أمراء البرقية (١٠٦) . وذلك نظير مكافأة تعويضية غير مرضية .

(*) الأشمونين : هى محافظة المنيا الآن - المترجم .

وهرب شاور إلى دمشق والتمس المساعدة من نور الدين واعداً إياه - مقابل ذلك - بثلث خراج مصر وبجزء من أرضها .

وكما يقال ، فإن فوائد التحالف مع نور الدين زنكى كانت مقبولة من قبل الحاشية الفاطمية فيما سبق ، وقبل عهد طلائع كان الوزير ابن سالار قد بدأ معهم المحادثات من خلال أسامة بن منقذ ، غير أن نور الدين لم يسع إلى التقرب منهم إلا بعد استيلاء الفرنج على عسقلان وعندما صار التهديد بالاستيلاء على مصر واضحاً تمام الوضوح .

وفى سنة (١٠٦٤ م) فقط وبعد الحملة الصليبية الثانية على مصر ، استمع نور الدين إلى رجاء شاور ، ووجه إلى مصر بعضاً من فرقه تحت قيادة الكردى «شيركوه» (١٠٧) وقوات شيركوه تقدمت وحطمت أعداء شاور ، وصار ضرغام فى موقف حرج ، وقرر مصادرة أموال الوقف المخصصة لليتامى ، مما سبب الاستياء العام ، وأوقعه فى خصومات مع كثير من الأمراء ، والفرق التى كانت مخلصة له تركته وحيداً ، وعندما هرب ضرغام من القاهرة قامت الجماهير بقتله وتقطيع أوصاله (١١٦٤ م) .

وتثبت شاور فى منصب الوزير من جديد ، ولكنه رفض ما وعد به ، وعندئذ كلف شيركوه ابن أخيه صلاح الدين المشترك معه فى الحملة أن يستولى على بلبيس ، وهى مدينة رئيسية بالشرقية ، أعطت صلاح الدين إمكانية الاستيلاء على قسم كبير من هذا الإقليم . وكان رد شاور على هذا أن أرسل مبعوثاً إلى «أماريه» ملك بيت المقدس ، عارضاً عليه عطاء كبيراً من أجل مساعدته فى طرد الفرق السورية التى كانت حليفته فى السابق .

ووافق «أماريه» ، وقام بإرسال قواته إلى مصر فى خلال ثلاثة أشهر ، وسرعان ما حاصرت صلاح الدين فى بلبيس ، ولكن نور الدين بدأ هجومه الجديد على الصليبيين ، وعندما وصلت الأخبار إلى أماريه استعجل قواته لكى تعود لحماية مملكته الخاصة مانحاً شيركوه إمكانية الرحيل إلى سوريا .

وفى بداية (١١٦٧ م) قام نور الدين بإرسال شيركوه مرة أخرى إلى مصر ، علاوة على أن الخليفة البغدادى المستعدى قام بتأييد هذا التصرف بحرارة . وأسرع أماريه بمساعدة شاور (وذلك مقابل أن يدفع له مائة ألف دينار) وفعلاً أرسل إلى القاهرة حامية قوية ، وبالرغم من أن قسماً من جيش شيركوه قد هلك فى حملته هذه

بسبب العواصف الرملية ، إلا أنه استطاع أن يهزم بل أن يحطم بعض فرق أماريه ، وبينما كان شاور فى الأشمونين تم لشيركوه الاستيلاء على الإسكندرية ، وقام بتعيين صلاح الدين نائبًا عليها .

غير أن حصار الإسكندرية بواسطة قوات التحالف ، أرغم شيركوه على عقد اتفاق معهم يقضى بالرحيل مرة ثانية عن مصر .

ثم كانت الحملة الثالثة والأخيرة لشيركوه فى سنة (١١٦٨ م) وذلك عندما توجه أماريه من جديد إلى مصر ، واستولى على بلبيس ، واضطر شاور لعقد اتفاق معه مقابل أن يزداد مبلغ العطاء ليصل إلى مليون دينار [انظر على سبيل المثال ٧٢ جـ ١ ص ١٥٤] (١٠٨) . وقام العاضد بتعيين ابن شاور الأوسط المسمى بالكامل والملقب شاذى نائبًا للقاهرة ، وعلى ما يبدو فإن العاضد كان قد فقد كل الثقة بشاور (١٠٩) الذى كان ابنه الكامل هذا حتى وقت تعيينه يعمل مساعداً له ، ولكنه لم يكن موافقًا على سياسة أبيه فى السعى للاتحاد مع نور الدين ، وكما يبدو أنه كان لديه الكثير من الأنصار من سكان القاهرة الذين يمقتون شاور (١١٠) واستطاع أن يوقف ما يرتكبه الصليبيون من فظائع ودناءات فى القاهرة .

ومرة أخرى ناشد العاضد نور الدين أن ينهض لمساعدته ، واضعًا فى رسالته إليه خصلاً من شعور النساء والأطفال (كان الكامل بكافة الاحتمالات هو كاتب هذه الرسالة المتوجهة بالرجاء إلى نور الدين) ، ومرة أخرى تتوجه قوات الجيش السورى إلى الأراضى المصرية ، وشاور كما أسلفنا حاول أن يلعب على الطرفين ساعيًا إلى صدام البعض مع البعض ، أى الفرنج مع السوريين ، وعند وصول شيركوه أشعل شاور مدينة الفسطاط مقترحًا فى ذات الوقت الصلح مع أماريه فى مقابل دفع أربعمائة ألف دينار (من المرجح أنها كانت جزءًا من العطاء المذكور سابقًا) وهنا ينبغى القول إن عملاء الصليبيين من الأعيان والوجهاء ورجال الدولة فى مصر ، وهم كانوا معادين لشاور ، قد قاموا بالتراسل مع الفرنج [٧٥ ص ٢١] .

وعند اقتراب شيركوه من الصليبيين ، انسل إلى فلسطين دون معارك ، وفى ٦ يونية سنة (١١٦٩ م) احتلت قوات شيركوه القاهرة ، وتم إعدام شاور على يد المحاربين الأتراك (١١١) . والكامل لقى نفس المصير «عندما عرف الكامل الملقب بشاذى (وهو ابن شاور كما أسلفنا) بقتل أبيه ، أسرع بإخفاء أطفاله وأخواته داخل

القصر ، وحينما أرسل شيركوه رجاله إلى القصر كان العاضد فى نفس الوقت يقدم له صينية فضية وعليها رأس الكامل بن شاور ورءوس أناس آخرين ، واغتم شيركوه لأنه كان قد عرف أن الكامل قد أنقذه من أبيه وقال إنه قد كان يتمنى له حظًا أفضل ، وهكذا انتهت سلسلة الوزراء من «أرباب السيف» فى مصر» [٧٥ ص ٣٣ وأيضًا ٧٤ ص ٦٧ وأيضًا ٦٨ مجلد ٥ ص ٣٥٢] (١١٢) .

ولكن وبالرغم من كلمات ابن الفرات ، فإن هذه السلسلة من الوزراء (أرباب السيوف) قد استمرت بعد الكامل ، فالعاضد عين شيركوه وزيراً (١١٣) ، ثم انتقلت الوزارة من بعده إلى ابن أخيه صلاح الدين .

غير أن الصراع من أجل الخلافة والوزارة فى هذه الظروف لم ينته بعد ، فأنجال شاور وأولاد ابن رزيك ، قد ساهموا - كما أوضحنا سابقًا - فى إعداد مؤامرة ضد صلاح الدين ، ومن المعروف أن هؤلاء المتمردين فى (١١٧٦ - ١١٧٧ م) قد سعوا إلى اختيار خليفة جديد ، علاوة على أن أنصار شاور قد اعتبروا أن المرشح الفاضل لأبلغ الحدود هو شخص ما من الأبناء الصغار للعاضد (١١٤) . «وأطفال» طلائع بن رزيك (وهم الوارثون لفطنة أبيهم السياسية - كما تقول «كازانوفا») وقفوا مع إنسان راشد ، كان يسمى «أبو العباس» ، وهو - كما يقال - كان ابن عم العاضد [١٨٣ ص ٤٢٣ - ٤٢٤] . ولكنهم لم يكتفوا بهذه الدسائس المتعلقة باختيار الخليفة ، وسعوا بالاشتراك مع عائلة شاور إلى الاستيلاء على الوزارة . أما فيما يتعلق بمؤامرة القوات المحاربة بعد افتضاح مؤامرة الخصى المدعو جوهر (١١٥) والتنكيلات التى حدثت بقواته السورية ، فإن قوات الجيش الفاطمى كلها قد تمردت - حقيقة - بفرقها المختلفة من الزنوج (الريحانية والجيوشية والفرحية) (١١٦) وكذلك الأرمنية ، والعاضد قاد بنفسه عمليات الزنوج ، وتوران شاه (أخو صلاح الدين) تزعم السوريين ، وانهزمت فى النهاية الفرق الزنجية فى المعارك التى دارت فى شوارع القاهرة (١١٧) . ومن ظل منها سالمًا هرب إلى الجيزة ، ولكن أملاكهم وأراضيهم قد انتقلت إلى الأتراك وأكراد صلاح الدين ، أما الأرمن الذين كانوا ما زالوا يقاومون فقد انهزموا أيضًا ، والرجاء الذى قدمه العاضد إلى نور الدين باستئصال الأتراك من مصر لم يتم تنفيذه [٧٥ ص ٨٧] وعندئذ كف الجيش الفاطمى عن الوجود (١١٨) .

٨ - الحركات الشعبية

لم تكن مصر فى العهد الفاطمى - كما يبدو من كل ما رويناه - تعرف الهدوء والاستقرار الاجتماعى ، فإلى جانب الصراع بين الطبقات ، كان هناك أيضًا الصراع داخل الطبقات . ومع أن تحديد صور وأشكال هذه العداوات بكل دقة ليس ممكنًا ، فالمحاولة الشهيرة لمواجهة إقامة الفاطميين لحكمهم فى مصر (٩٧١ - ٩٧٢ م) والتى قام بها شخص ما يدعى عبد العزيز الكلبى فى صعيد مصر بهدف استعادة السلطة للعباسيين قد واجهها جوهر القائد ؛ وذلك بإرسال أربعين سفينة عليها المدد من القوات والمئونة الجافة اللازمة ، وانهزم هذا المتمرد وأحضروه فى قفص إلى القاهرة [٦٤ ص ١٨٣] ، أما عن الأساس الاجتماعى لهذه الانتفاضة ، فمن الممكن أن نستنتج بالاعتماد على أصل زعيمها أنها كانت أساسًا من قبيلة كليب البدوية ، أما عن العدد الكبير للقوات الذى تم إرساله لإخماد هذا التمرد ، فمن الممكن الافتراض ، أنه يدل على أن حجم المشتركين فى هذا التمرد كان هائلاً .

وهناك الكثير من حوادث الصدامات المعروفة بين سكان القاهرة والفسطاط وتنيس وبين البربر الغزاة ، وذلك فى السنة الأولى من سيادة الفاطميين ، وقد قام جوهر والمعز بمعاقبة المذنبين والمجرمين من المغاربة [٧٤ ص ١٨٣ ، ١٩٥ ، ١٩٨ ، ٢٠٢] وفى واحدة من هذه الحوادث فقط تم معاقبة أبناء البلد [٦٤ ص ١٩٢] .

وهناك أيضًا العديد من مظاهر الاحتجاجات للسكان المسلمين ضد الوزراء وموظفى الدواوين من المسيحيين واليهود بسبب تعسفهم فى جباية الضرائب ، وممارسة أساليب الابتزاز (والبلص والبرطلة) وعلى هذا النحو كان الوزير : العزيز عيسى بن نسطورس الذى كان يقوم بتعيين المسيحيين فى كافة الوظائف المربحة ، هو ومساعده النائب السورى ، وفيما بعد ، كان هناك النائب منشًا بن إبراهيم (ميناس) الذى كان يقوم بجمع الضرائب من أفراد ملته ، مما سبب استياء المسلمين ، وأدى ذلك إلى عزلهم ، علاوة على أن الوزير كان مجبرًا على أن يعيد للخزانة ثلاثين ألف دينار ، كان قد اكتسبها بطرق غير شريفة (١١٩) .

ومن المحتمل أن تكون أهواء المسيحيين هى التى كانت وراء هذا الحادث الذى جرى فى نهاية حكم العزيز أى فى سنة (٩٩٦ م) وهو يتلخص فى حرق كافة المنشآت التى كانت فى ترسانة الفسطاط تقريبًا ، وأيضًا مراسى السفن التى كانت مرافقة

الجيش أثناء الحملة السورية ضد البيزنطيين ، والأهالي المصريون اعتبروا أن الأشخاص الأحياء من المسيحيين التابعين لبيزنطة والواقفين أمام الترسانة هم المذنبون المجرمون ولذلك قاموا بسلب أمتعتهم وقتل كثير منهم [١٢٠] .

وفي نفس تلك السنة أو السنة التي تليها ، حدث في الفسطاط ، وذلك بسبب مرور جنازة أحد وجهاء اليهود ، أن تجمع المسلمون ورموا موكب الجنازة بالحجارة ، وظهرت أيضاً اضطرابات في القرى المحيطة بالفسطاط والإسكندرية [٢٥١ ص ٣١ - ٣٢] . وحوادث مشابهة قد حدثت أيضاً في البلاد في سنة (١٠٢٤ م) في زمن الجوع وفي مواجهة التصرفات الفظيعة التي يرتكبها جامعو الضرائب [١٥٩ جـ ١ ص ٥٦ - ٥٧ وأيضاً ص ٧٧ - ٧٩] . وفي سنة (١٠٢٨ م) قام أحد موظفي الدواوين وهو مسيحي يدعى «أبو نجاح» بارتكاب المظالم والابتزازات التي تسببت في السخط العام «مما أدى إلى اشتعال المعارك» [١٢١] وسرعان ما تم استئناف العمل بالأحكام المعادية للمسيحيين [٣٩ ص ١٤١ - ١٤٢] . وفي سنة (١١٣٦ م) ونظراً لتزايد الاستياء العام تم إقصاء الموظفين المسيحيين عن وظائفهم (غير معروف إن كان هذا الإجراء جزئيًا أو كليًا) وتم تعيين موظفين مسلمين بدلاً منهم [١٨ ص ٨٢] [١٢٢] . وكل المعلومات الأخرى تقريباً معروفة لنا عن الهبات الاجتماعية في زمن الحاكم وسياسته القاسية وغير المنطقية ، علاوة على أن قواته الأساسية كانت من البدو [١٢٣] .

وأوسع هذه الانتفاضات كانت انتفاضة الوليد الملقب «أبو ركوة» [١٢٤] ، وهو واحد من نسل الأمويين الأسبانيين (الأندلس) . وهذه الانتفاضة قد حدثت في الفترة من (١٠٠٥ - ١٠٠٧ م) والأخبار عنها موجودة لدى كثير من المؤلفين ومن بين هؤلاء المؤلفين ابن الأثير وابن دوادار [انظر على سبيل المثال ٥٩ جـ ٧ ص ٢٣٤ - ٢٣٦ ، وأيضاً ٦٨ جـ ٤ ص ٢١٥ - ٢١٧ وأيضاً ٧٣ ص ٥٨ - ٥٩ وأيضاً ١٣ ص ٢٧٥ - ٢٧٦ وأيضاً ١٩ ص ٦٤ - ٦٦] .

وطالما أن الباحثين منذ «ف. فيوستنفيلد» لم يوجهوا اهتماماً كافيًا نحو هذه الانتفاضة ، فإننا سوف نتكلم عنها بالتفصيل لأهميتها :

وأبو ركوة هذا كان واحداً من أنجال هشام الأول ، وبعد موت الخليفة المستنصر الثاني (٩٦١ - ٩٧٦ م) [في الأندلس - المترجم] كان ابنه هشام هذا لم يتجاوز العاشرة من عمره ، ولذا استولى الوزير منصور بن محمد على السلطة بشكل حقيقي ،

ومضى ساعيًا إلى توطيد مركزه ، وصار يطارد أعضاء العائلة الحاكمة . وقد هلك منهم العديد على يديه وتيسر للبعض الآخر إنقاذ حياتهم بالهرب «وأبو ركوة كان من بين أولئك الذين هربوا وكان عمره وقتها عشرون عامًا» [٦٩ جـ ٧ ص ٢٣٤] (١٢٥) .

ورحل أبو ركوة إلى القيروان ، ومن هناك توجه إلى مصر حيث صار يتكسب عيشه من إعادة نسخ الأحاديث النبوية ، ثم سافر بعد ذلك إلى مكة واليمن وسوريا ، وهناك صارت «لأبو ركوة» – بسبب أصله ووضعه – المكانة الأولى كسنى سابق ، وقام هو بالتبشير بمجئ «المهدى» أو القائم قاصداً بذلك أن يكون من المقربين الأعزاء . لم يكن من المحتم أن يكون أبو ركوة على ارتباط بالمذهب الشيعى ، فكما نوهنا سابقًا ، فإن فكرة مجىء المهدى لم تكن غريبة على التوجهات الأخرى للإسلام ، بما فيها المذهب السنى المبكر ، حيث كان السنيون يتمثلون بعثته أو مجيئه على هيئة حاكم مصلح نموذجى (ولم يكن له أدنى علاقة بعلى بن أبى طالب) .

وعن هذا أيضًا من الممكن أن نشير إلى ما يقوله ابن الأثير عن «أبو ركوة» وتمسكه بالصوفية [٧٩ جـ ٧ ص ٢٣٤] تلك الصوفية التى تمثل النزعة المبهمة فى الفكر الإسلامى ، وهى عادة تتميز بالتقشف والتنسك وإدانة مظاهر الرفاهية والثروة ، والوعظ بوجهات النظر المماثلة لهذه النزعة من الممكن أن يجلب لصاحبه الشهرة والشعبية . والأفكار الصوفية فى ذلك الوقت كانت أيضًا منتشرة فى أوساط السنين كما هى منتشرة فى أوساط الشيعة .

وغير محقق لأى نجاحات ، عاد أبو ركوة إلى مصر ، وتوجه بعد ذلك إلى برقة حيث استقر هناك قسم من القبيلة العربية المعروفة «ببنو قرة» ، تلك القبيلة التى خرجت بقواتها من الجيش الفاطمى ، وهى فى ذات الوقت قد عانت كثيراً من تعسف الحاكم بأمر الله بعد أن قُتل معظم زعمائها بأوامر من الحاكم ، واستقر أبو ركوة عند هذه القبيلة ، وصار معلمًا لأطفالها ، واستطاع أن يكسب إليه برابرة الزناتية ، تلك القبيلة القاطنة منذ زمن فى ضواحى برقة ، وهذه القبيلة أيضًا كانت كقبيلة «بنو قرة» تقدم المحاربين للجيش ، وكان موقفها من الخليفة الحاكم موقف الاستياء ، وتيسر «لأبو ركوة» أن يعقد الصلح بين هاتين القبيلتين ، اللتين كان العداء بينهما متواصلاً ، وهو فى ذلك الوقت قد أعلن نفسه بمثابة المهدى ، وهم قدموا له العهد والقسم كإمام ، وصار البربر من لواتا ومازاتا من أنصاره أيضًا . وعندما توجهت إليه قوات برقة (التابعة للخليفة

الحاكم بأمر الله – المترجم) سرعان ما قامت قواته بتحطيمها ، وعندئذ صار أبو ركوة مسيطراً على كل هذه المنطقة الممتدة على الساحل من برقة إلى الإسكندرية ، وانضم إليه ستة عشر ألف من أهالى برقة ، بعد أن جمعوا له أكثر من مائتى ألف دينار ، وصكوا نقوداً باسمه وأعلنوا اسمه على المنابر فى خطب المساجد ، واستولى المتمردون الموالون له على كثير من الأسلحة والوقود من القوات الفاطمية ، وحرّم أبو ركوة على أتباعه نهب الأهالى .

وعندئذ صار الخليفة مهموماً وقلقاً على مستقبل دولته ، ومنع الاضطهادات الواقعة على الأهالى المسلمين ، ووجه إلى المتمردين قوات تتألف من خمسين ألف فارس ، كان على رأسها ينَّال الطويل ، واقتربت القوات من حدود برقة ، لكن خيالة «أبو ركوة» قد اعترضوا طريق ينال خلال الصحراء وقاموا بردم الآبار ، وعندئذ أصاب الإنهاك قوات ينَّال عطشاً وجوعاً وصارت غير قادرة على المقاومة ، علاوة على أن كثيراً من الكوتامية التابعين لينَّال ، كانوا قد عانوا الأمرين من مطاردة الحاكم ، ولذا انتقلوا إلى صفوف الموالين «لأبو ركوة» . واندحرت قوات الخليفة تماماً ، ووقع إينال نفسه وكثير من قواته فى الأسر ، وغنم أبو ركوة الأسلاب والغنائم الوافرة ، وعمت شهرته كل أرض مصر ، مما أقلق الحاكم وجلب البهجة إلى نفوس الأنصار السريين «لأبو ركوة» من أعيان «مصر» وقواتها ، وصارت فرق المتمردين من برقة إلى الريدانية فى مصر ثم إلى مصر العليا ، وتسلم أبو ركوة رسالة من المصريين يدعونه فيها إلى الدخول إلى مصر ، وكان من بينهم القائد العام للجيش المسمى الحسين بن جوهر ، الذى كان قد انحاز مؤخراً إلى المتمردين وبعد ذلك توجه أبو ركوة مع قواته الأساسية من برقة إلى صعيد مصر ، داخل كل أقاليمها حتى القاهرة .

وقام الحاكم بتجنيد كافة القوات السورية والمصرية ، وهى تتكون من اثنى عشر ألف فارس ورجل وذلك علاوة على العرب البدو [١٢٦] . وكان ذلك فى نهاية سنة (١٠٠٥ م) وكانت القوات الحكومية فى هذه المرة بقيادة الفضل بن عبد الله ، (وفى مصادر أخرى كان الفضل هذا فى قوات «أبو ركوة» وتحول ضده قاصداً عطايا الحاكم) وتيسر للفضل هذا أن يستميل واحداً من زعماء «بنو قرة» اسمه معد .

وعندما تلاقت القوات فى كوم شريك ، وهو مكان غير بعيد من الإسكندرية ، ترك كثير من «المصريين» معسكر الفضل : فالمعركة تحت قيادته لا تعد بالنصر الحاسم ، وسعى أبو ركوة بشكل خاص إلى جذب عرب القوات الحكومية إلى جانبه مشبهاً لهم

الخليفة الحاكم بالشيطان ، واعداً إياهم فى حالة تحقيق النصر بتسليمه بالسيطرة الكاملة لهم على سوريا ، حيث كان يعتزم الاستقرار هو وأنصاره فى مصر ، وكان على «أبو ركوة» أن يتواجد فى معسكر الأعداء لإجراء مفاوضات مع زعماء البدو ، والخائن معد أخبر الفضل عن هذا الموعد ، وفى الموعد المحدد لتواجد «أبو ركوة» فى معسكر الفضل ، قام الفضل بإعداد اجتماع لشيوخ العرب (البدو) بمناسبة الاحتفال بانتهاء أيام الصوم فى رمضان (عيد الفطر) وعزلهم فى خيمة ، وحرك قواته قاطعاً الطريق على «أبو ركوة» ، وحدث اشتباك بين القوات . ولكن «أبو ركوة» استطاع أن يتسلل وأن يهرب ، وهكذا فشلت محاولة التواطؤ مع العرب فى جيش الخليفة ، وصارت العمليات الحربية ضارية وعنيفة ، وأرسل الحاكم فرقة مكونة من أربعة آلاف إلى الجيزة ، حيث كانت تتواجد عندئذ القوات الرئيسية «لأبو ركوة» ، وألحق أبو ركوة بقوات الحاكم خسائر جوهرية ، وذلك قبل أن تنضم إليه قوات الفضل ، ثم رحل بعد ذلك إلى الأهرام ، وصار يتقهقر ساعياً إلى تدبير كمين للعدو تجاه الجنوب فى مكان يكون وفير الغابات ، لكن مؤخرة الجيش لم تكن تعلم عن الأهداف الحقيقية أى شىء ، واضطرت هذه المناورة إلى السير فى طريق الانسحاب الحقيقى ، وابتدأ الرعب والفرار يستوليان على محاربيها .

وسار الفضل وراء المتمردين العصاة خمسة أيام وفى النهاية دحرهم ، وكان ذلك فى سبتمبر (١٠٠٦ م) فى بلدة رأس البركة . واستطاع الفضل أن يقتل بضعة آلاف من محاربيهم ، ولكن الناجين أيضاً استطاعوا أن يعودوا إلى موقع معسكرهم الأخير فى الفيوم دون أن يكون معهم أبو ركوة . وبإيعاز من معد رفض أبو ركوة مواصلة القتال ، وهرب إلى النوبة ، حيث أراد أن يستقر بعيداً عن أعين جواسيس الحاكم ، ولكن الفضل طارده وتحقق له الإمساك به ، وتم نقل «أبو ركوة» – مع كل الاحتياطات الممكنة – إلى القاهرة ، وفى يوم تنفيذ الإعدام ، هلك الرجل من جراء التعذيب الذى مورس عليه وهو فى الطريق إلى مكان تنفيذ الإعدام (بداية سنة ١٠٠٧ م) [١٢٧] .

وبهذه الصورة ، تعتبر هذه الانتفاضة حالة نموذجية لذلك العصر ، الذى كانت فيه الصبغة الدينية هى الأساس فى حركات العرب من البدو الرحل ، وسكان برقة سواء كانوا – على ما يبدو – منتظمين فى قوات أو غير منتظمين فهم على كل حال كانوا يعانون من اضطهاد حكوماتهم ، وإلى هذه القوات المتمردة ، تنجذب وتلتصق الفئات الرافضة الأخرى محتوية فى صفوفها الوجهاء والأعيان .

وينبغى القول إنه وبعد سبع سنوات من هذه الانتفاضة ، هب قسم آخر من قبيلة «بنو قرة» مرة ثانية ، وكانوا متواجدين فى البحيرة ، وكان السبب الرئيسى فى هبتهم هو إقصاء الحاكم لأحد الموظفين المعزولين ، وبطريقة أو بأخرى استطاع هذا الموظف أن يرتبط بهذه القبيلة ، واستولى المتمردون لبعض الوقت على الإسكندرية والقرى المحيطة بها ، ولكنهم انهزموا بعد ذلك [١٨ ص ١ - ٢ وأيضاً ٢٩٠ ص ٢٠٠] .

ومن المعروف أن رحيل بنو قرة إلى البحيرة كان فى سنة (١٠٢٤ - ١٠٢٥ م) وفى سنة (١٠٤٧ - ١٠٤٨ م) [١٥٩ جـ ١ ص ٧٦] .

وفى نهاية سنة (١٠٥١ م) هب بنو قرة من جديد تعبيراً عن احتجاجهم على تعيين المستنصر لأحد المقربين إليه بمثابة رئيس لهم ، ولكن المستنصر لم يوافق على عزله ، وعندئذ تحصن البدو فى الجيزة وحطموا الفيلق الذى أرسله الخليفة لمحاربتهم ، وفيما بعد توغلوا فى البلاد ، فأرسل المستنصر فى إثرهم قوات هائلة من قبائل طىء وكلب وبعض القبائل الأخرى . وفى ربيع (١٠٥٢ م) تمت هزيمتهم وإجبارهم على الخضوع ، بل وتم طردهم من البحيرة [١٨ ص ٦ وأيضاً ٢٩٠ ص ٢٣٥ - ٢٣٦] (١٢٨) .

بقى علينا أن ننوه بظهور من تسمى «سكن المرتضى» فى مصر فى فبراير / مارس سنة (١٠٤٣ م) وهو إسماعيلى سورى شهير متطرف ، ادعى لنفسه أنه مبعوث الحاكم بعد قتله ، ولكن سرعان ما حطمت قوات الخليفة الظاهر أنصار هذا المهدى الجديد [٥٩ جـ ٧ ص ٣٦ وأيضاً ٢٢٥ ص ١٨ - ٢٠] (١٢٩) .

وفى سنة (١١٣٦ - ١١٣٧ م) وفى برقة ، حدث أن تمرد شخص من بدو «بنو سليم» مدعياً لنفسه النبوة ، زاعماً أنه قد تلقى الوحى الإلهى ، فانضمت إليه غالبية الناس ، لكن هذه الحركة هدأت من تلقاء نفسها ودون تدخل من الحكومة [١٨ ص ٨٢] وفى نفس تلك السنة جاء إلى مصر العليا من الصعيد ، مجموعة من الناس كان يتزعمها شخص ما يدعى سجادى ، قد استطاع أن يقنع أنصاره بألوهيته ، ولكن سرعان ما تم قتله هو وأتباعه [١٨ ص ٨٢] .

وأيضاً فى سنة (١١٤٣ - ١١٤٤ م) وفى البحيرة تمرد البربر وكان على رأسهم من يدعى (محمد بن رافع اللواتى) وعندئذ قام طلائع بن رزيك النائب السابق للبحيرة بتحطيم عدد كبير من فرقهم وقتل زعمائهم [١٨ ص ٨٦] .

وبهذه الصورة ، فإن مصر فى العصر الفاطمى كانت بلداً إقطاعيًا متطوراً ، وكانت فى نفس الوقت تمتلك مستوى متطوراً فى ملكية الأرض والحرف والتجارة . وهذه الفترة تتميز بالاستقلال السياسى الكامل للبلاد ، حيث كان الدور المسيطر للحكومة فى الزراعة ، وتنظيم وضبط عملية ممارسة استغلال الأراضى الحكومية قد مهد السبيل أمام الارتقاء بالاقتصاد الزراعى ، وفى ذات الوقت كان هناك السعى المتواصل إلى تطهير الحرف وخاصة ورش النسيج الحكومية .

وأيضًا ظهر بشكل ملموس النمو المتزايد للبيروقراطية ، وتنامى دور الفئات التجارية والحرفية والفئات الحربية .

غير أن المركزية اللامتناهية الحدود ، أدت مع مرور الوقت إلى التأثير السلبى على حياة البلاد ، وكان رد الفعل على هذا ، هو تزايد الملكية الخاصة للأرض بواسطة المحاربين وذلك ابتداء من بداية القرن الثانى عشر . وعلى ما يبدو فإن هذا شبيه بما حدث من تحرر - فى مجال الحرف والتجارة - من القيود والإجراءات الحكومية .

وتعزيز قدرات وجبروت الفئات العسكرية ، وتعاظم الصراع داخلها ، وضعف القيادة الإسماعيلية من جراء الانقسامات الدينية ، ومعاداة الكتلة الأساسية من الجماهير للنظرية الإسماعيلية ، ثم - فيما بعد - اعتداءات الصليبيين ؛ كل هذا أدى فى منتصف القرن الثانى عشر إلى تدهور الوضع الاقتصادى فى مصر وانهيار الإدارة .

وكما هو واضح ، فإن توطيد التطور البعيد المدى للبنية الإقطاعية فى مصر فى منتصف القرن الثانى عشر ، قد تطلب تغييرات جوهرية فى البناء الفوقى المتمثل فى الحكومة وفى اللاهوت الدينى ، ثم إن خطر الغزو الخارجى قد حدد شكل إعادة هذا البناء بل وسرّع بعملية إجراء تنفيذه - وهو ما تحقق على يد صلاح الدين الأيوبى ، الذى استطاع فى عهده أن يجنب مصر التهديدات بفقدان استقلالها وأن يقوم بإعادة بناء الجهاز الحكومى ، وإعداده للحرب ، وفازت السنية الأرثوذكسية فى ذلك الوقت بآخر تجلياتها المتمثلة فى نظام عقائدى متعصب .

كل هذا فى جملته - مصحوباً بسياسة تخفيض ريع الأرض - كان هو الوسيلة الفعالة للقضاء على الأزمة السياسية / الاقتصادية فى البلاد ، مما مهد السبيل أمام انتقال الإقطاع فى مصر إلى مرحلة أعلى من التطور .

وطبقا للمعطيات والمعلومات المتواضعة التى قمنا بتقديمها هنا ، نستطيع أن نحكم على أن تمردات البدو هذه قد لعبت دوراً كبيراً وحتى فريداً من نوعه فى التحركات العسكرية والسياسية ، فهم كانوا يمثلون القسم الأكثر نشاطًا وفاعلية من السكان المقيمين بمصر مقارنة بالفلاحين .

وكانت هناك حركات أخرى تهدف إلى اعتلاء العرش فى صورة « الخليفة الإمام » وهم كانوا – سواء بالحقيقة أو الوهم – من نسل نزار .

وقد سبق القول إن قصة نزار هذا كانت سبباً فى الانقسام الذى حدث فى هذا المذهب ، ووجدت لها صدى واسعاً بين الشيعة ، وخاصة بين هؤلاء الناس البسطاء اللامبالين ، وهى كانت أيضا – على ما يبدو – سببا من أسباب ظهور السخط وعدم الرضا على حكم الحافظ ، وهناك حكاية عن هذا يرويها سبت بن الجوزى فى حوادث سنة (١١٤٨ – ١١٤٩ م) حيث يقول : « وفيها – أى فى تلك السنة – ظهر فى مصر إنسان من نسل نزار ، وصار يتطلع إلى الخلافة ، وانحاز إليه كثير من أبناء الشعب ، وأرسل الخليفة الحافظ قواته إليه ، والتقى المتحاربون فى الصعيد وكثير من الطرفين هلك . . ثم بعد ذلك تم له سحق النزاريين وقتل أولادهم » (٧٠ جـ ١ ص ١٩٩ ، وأيضا ٦٨ جـ ٥ ص ٢٨٢) .

غير أن ابن الميسر يعتبر أن مدعى الخلافة هذا كان من بربر « لواتا » وتم قتله على أيدى أعضاء قبيلته التى كان الحافظ قد دفع لهم البرطلة (الرشوة – المترجم) من أجل ذلك (١٨ ص ٨٨ ، وأيضاً ١٩ ص ٣٠٢) .

والوضع الصعب الذى كانت فيه مصر فى عهد العاضد ، مكن المتمردين من الفرنج من حرق الفسطاط ، مما أجبر العاضد على إعلان الإفلاس العام ، وكان ذلك متلائما مع الحالة المزاجية للجماهير .

ومن المرجح أن يكون وجود هذه الأزمة العميقة فى البلاد ، هو الدافع لظهور مرشح جديد للخلافة ، ففى سنة (١١٦٦ – ١١٦٧ م) صار فى مصر واحد – من المفترض أنه من أنجال نزار – وكان يتسمى بالحسين ، ومعه أنصاره من البربر وسواد الناس ، وهو قد كان مختبئا فى المغرب حتى ذلك الوقت ، وعلى الطريق إلى الفسطاط تم الإمساك به وتسليمه إلى العاضد عن طريق بعض أنصاره وسرعان ما أمر العاضد بإعدامه (٦٨ مجلد ٥ ص ٣٣٩ ، وأيضا ٦١ جـ ١ ص ٢٩٤) .

هوامش الفصل الرابع

(١) وذلك على خلاف المذهب السنى ، حيث الخليفة (أمير المؤمنين) من الناحية النظرية يعتبر شخصا منتخباً أو مبايعاً من المسلمين .

(٢) ومن التقسيمات الطريفة للمجتمع المعاصر له ، ما يقدمه المقريزى عن القرن الخامس عشر ، ومن الممكن ، بعد إجراء قليل من الاستثناءات ، أن يطبق منها على فترتنا خمس مجموعات « الناس فى البلاد المصرية ينقسمون إلى سبع مجموعات ، المجموعة الأولى : هى رجال الحكومة ، والمجموعة الثانية : تتكون من التجار الذين يتمتعون بالرفاهية وبحبوحة العيش ، أما المجموعة الثالثة : فهم التجار الصغار ، والمجموعة الرابعة : هم أناس الأرياف ؛ ولدى هؤلاء الناس الحقول والمحاريث ، ويسكنون القرى ووادى النيل ، والمجموعة الخامسة : هم من الفقراء ؛ وقسم كبير منهم وعاظ وطلاب علم ، ومعظمهم من جنود «الحلقة» (*) وما شابه ، والمجموعة السادسة : هم الحرفيون والأجراء الذين يحترفون المهن ، والمجموعة السابعة : وهم الفقراء والمحتاجون ، وهم بؤساء يتسولون الناس ويقتاتون على حسابهم» [٦٥ ص ٧٢] وعن محاربى الحلقة [انظر ١٢١ ص ٥٢] .

(٣) وفى هذا التحديد ، أنا أنحاز إلى تصور «ف. ف. ستوكليتسكوى تريشكوفتش» انظر [١٢٤ ص ١٣١] ، وهناك رأى معارض يتمسك به «إ. م. شتايرمان» [١٤٠ ص ٩٢] .

(٤) وعلى المجتمع الفاطمى ، يمكن أن نطبق المفهوم الذى أعرب عنه «ك. ك. زيلن» وقدم له برهانًا آخر وهو «عند القدماء ، لم يكن مفهوم الطبقات بوصفه الراهن موجوداً بشكل عام ، أو حتى مفهوم الفئات الطبقية ، وهذا هو مفهومنا نحن أيضًا ، وهو الذى نستخدمه عندما نريد أن نتبين الوضع الحقيقى الذى يتصف به هؤلاء أو أولئك من أقسام السكان» [٩١ ص ٢٠] .

والشرع الإسلامى فى أفكاره الأساسية يساوى بين كل أعضاء المجتمع أمام الله ، وفى الحقيقة فإن هذا لم يتبد فى التفاوتات الطبقية والفئوية الواقعية . ولكن هذه التفاوتات تتضح فى بعض حالات «قانون الزواج» ؛ عند ما يتم منع الزواج بين سكان المدن وبين الفلاحين أو بين التجار الأغنياء والصيارفة من جهة وبين الحرفيين وغيرهم من جهة أخرى [٤٣ ص ٧٥] .

(٥) وهنا علينا أن ننتبه بحق ، إلى ما يقوله ابن خلدون عندما يطلق على هؤلاء الآخرين «البدو» ، ويقول إن البدوى هو الإنسان الغريب .

(٦) ونضيف إلى هذا ما يقوله ابن دوادار ، وما نجده عند ابن كلس «كان هناك أربعة آلاف من العبيد السود الذين يعتبرون من الجوارى والوصيفات» [١١٣ ص ٢٢٥] ، وكان لدى العزيز أيضًا ما جملته أربعة آلاف [٦١ جـ ١ ص ٣٢] .

(*) جنود الحلقة : هم أقل الجنود مرتبة فى العصر المملوكى وهم الجنود المحاربون الذين يتولى رعايتهم أحد الأمراء الإقطاعيين – المترجم .

ومن المعروف أن الحاكم فى (١٠١٣ - ١٠١٤ م) قد حرر عبيده من الرجال والنساء ، واستبقى منهم فى ملكيته الحاذقين فقط [٦٨ جـ ٤ ص ٢٣٥ وأيضاً ١٣ ص ٢٨٨] . غير أن عددهم - على ما يبدو - كان هائلاً ، لأنه بعد موت الحاكم تبين أن ثمانية آلاف عبد ظلوا لديه ، وانتقلوا جميعاً إلى ست الملك [٦٨ جـ ٤ ص ١٩٢] . وصلاح الدين فى أثناء حياة العاضد ، نقل كل ثرواته إليه بما فيها العبيد [٦٨ جـ ٥ ص ٣٣٩] وبعد موت الخليفة هذا تم بيع قسم من هؤلاء العبيد وتم تحرير قسم آخر منهم ، وقسم آخر تم إرساله كهدية إلى نور الدين [٧٢ جـ ١ ص ٢١٩ وأيضاً ٦٣ جـ ٣ ص ٥٤] .

وعن استخدام قوة عمل العبيد فى الدواوين الحكومية وعن القرصنة كمصدر من مصادر توريد العبيد [انظر ٤٣ ص ٦٨ ، ٣٢٧] .

وعن الأسرى فى تنيس على أيدى القرامطة ، وعن أسرى الحروب الصليبية الذين أعيدوا فيما بعد إلى العبودية [انظر ١٨ ص ٢٤١ وأيضاً ٤٥ ص ٩٦ - ٩٧] .

وعن بيع الأسرى كعبيد على يد بدر الجمالى انظر [٥١ ص ١١٤١] وعن تجارة العبيد انظر كتاب تاريخ الكنيسة المصرية «إ. باتشر» [١٦٩ جـ ٢ ص ٥٦ - ٥٨] .

(٧) ويتفق مع هذا ، ما يرويه ابن الفرات فى عهد الوزير الأفضل ، وأفراد هذه العائلة تم نفيهم إلى المغرب ، وذلك بسبب عدائهم له ، وفى عهد العاضد كان الممثل الأخير لعائلة التقوى (أو عبد القوى) هو «جليس» وكان قد عاد إلى مصر ، ولكنه لم يشغل وظيفة داعى الدعاة ، ولكن مجرد «وسيط» (وعن هذا المصطلح انظر ما سيأتى بعد) وهو عندما صار خاضعاً لشيركوه قد شارك فى إقامة الوصاية على الخليفة العاضد [٧٥ ص ١٣٩] .

(٨) وهكذا ، وفى عهد الحاكم (١٠١٥ - ١٠١٦ م) تسلم رجال الدين فى القاهرة والفسطاط ما يزيد على ١٧٧٣٣ ديناراً [١٣ ص ٢٩١] .

(٩) وعند هؤلاء العلماء «الذين يمتلكون المعرفة والحكمة العارفين بالحقوق الشرعية واللاهوتية» فإن «أ. لبيدوس» فى كتابه يقدم هذا المصطلح (العلماء) بمعناه الواسع جداً القريب من مفهوم «رجال الدين المسلمين» بشكل عام .

(١٠) قارن أيضاً [١٠٠ ص ١٥٧] حيث يقال عن الخلافة العباسية «من النادر أن تجد إشارة عن هذا ، لأنه فى ذلك الوقت لم يكن من المسموح لأحد من العلماء أن يعمل فى عمل آخر أو فى مهنة أخرى» .

(١١) واسمه بالكامل «أبو حنيفة النعمان بن أبى عبد الله محمد بن منصور بن أحمد حيان التميمى» وفى عهد المهدى كانت وظيفته الأساسية هى - على ما يبدو - جمع وحفظ الكتب المنسوخة ، ثم صار فى عهد القائم قاضياً لطرابلس ، وفى عهد المنصور صار قاضياً لكل مدن إفريقيا ، علاوة على هذا كان النعمان يقوم بشرح مبادئ المذهب الإسماعيلى فى الاجتماعات التى تعقد فى القيروان من أجل الدعاية للمذهب الشيعى ، وفى عهد المعز - خاصة عندما بلغ نفوذه مداه - صار النعمان رئيس قضاة الجيش أى فى الحقيقة صار «قاضى القضاة» [٢٠٥ ، وأيضاً ٢١٧] .

(١٢) وصار الأزهر فيما بعد ، أوسع المعاهد النظرية الدينية فى مصر ، وقد أسسه جوهر الصقلى فى (٩٧٠ م) وتم بناؤه فى (٩٧٢ م) .

(١٣) والمقريزى يضيف أن تصنيف هذا الكتاب تم بواسطة مجموعة من الناس وهم جميعًا قد شاهدوا تدوينه .

(١٤) والمصريون الذين اقتنوا مثل هذه الكتب : «أقطاب الإسلام» ، «الرسالة الوزيرية» قد تسلموا مكافآت نقدية من المعز [٢٩٣ ص ٣١٥] .

(١٥) ودار الحكمة ، صارت فى نفس الوقت مركزًا لتطوير العلوم الحقيقة فى الطب وأيضًا علوم اللغة وآدابها ، وقد خصص الحاكم ٢٤٧ دينارًا فى السنة كرواتب لعلماء السنة الذين يقومون بالتدريس فى دار الحكمة فى عهدها الأول .

والوزير الأفضل أغلق هذه الدار بسبب بعض النزاعات والصراعات الدينية ، ولكن مأمون البطائحى افتتحها من جديد ، غير أن أهميتها السابقة لم تعد كما كانت [١٨ ص ٦٤ وأيضًا ١٠٠ ص ١٤٩] .

(١٦) سلطة المعز ؛ كان معترفًا بها فى بلوجستان [٢٢٠ ص ١٨٦] وهناك أخبار عن محاولة المعز دعوة الإمبراطور البيزنطى «جوان الأول تسيمسه» للإيمان بالمذهب الشيعى ، وقد استمرت هذه المحاولة لعدة سنوات وذلك قبل غزو مصر ، والمعز قد أرسل للإمبراطور كتابه المسطر بخط يده وفيه يبرهن أفضلية المذهب الإسماعيلى على المسيحية [٢٧٣ ص ٢٤٨ – ٢٥١] . وفى عهد المستنصر كانت هناك فى عمان دعوة للمذهب الإسماعيلى ، وعلاوة على الدعوة فى عمان ، كانت هناك الدعوة فى الهند ، وكانت تحت قيادة من نوهنا عنها سابقًا (هى الحاكمة المبشرة الملكة السيدة أروى) [انظر ٤٩ ص ٣٠٨] .

وفى نفس الوقت ، كان المبعوثون الفاطميون فى غاية النشاط فى كل من جوجارات وديكان وبالقرب من أورانجباد [٢٢٠ ص ١٩٠] .

وكان المبشر والمنظر الإسماعيلى المعروف بالمؤيد فى الدين (وهو صديق ناصر خسرو) هو الذى يقوم بالدعاية فى ذلك الوقت ، وكان هو أيضًا الداعية الفاطمى فى شيراز والديلم والأهواز ، واستطاع أن يستميل إلى الإسماعيلية البويهى «أبو كاليجار» وقد عاش فترة طويلة فى الموصل التى كانت مقرًا للبصاصيرى الخاضع لنفوذه ، وبعد ذلك وصل إلى مصر وصار من أفراد البلاط ، ثم بعد ذلك صار كبير المبشرين فى اليمن [انظر ٨٤ ص ١٢٢ – ١٢٨ وأيضًا ٢٢١ ص ١٨٦ وما يليها] .

(١٧) وفيما بعد ، صار هذا التعيين يتم التصديق عليه بواسطة المجمع الأورشليمى ، فرئيس «أحفاد داود» نسيم ، كان ينتمى إلى الربانيين ، وهم ينقسمون إلى فئتين مختلفتين (هما القراءون والسامرائيون) ولكنه هو كان رئيس قضاة هذا المجتمع ، وهو عادة كان يقوم بتعيين القضاة اليهود المحليين . وكان له أربعة مساعدين غير مباشرين أحدهم يختص بقضايا الزكاة والصداقات والميراث وقرابين المعابد .

وفئات اليهود الأخرى كان لهم رؤساؤهم المختصون ، علاوة على أن رئيس الطائفة الربانية كان يعتبر رئيسًا للمجتمع اليهودى فى إيران ، وكانت أورشليم هى المركز الأكثر أهمية لليهود القرائين [٢٥ ص ٥٩ ، ٧١ ، ٢٥٠ وما يليها] .

(١٨) وحتى ذلك الوقت ، كان هناك عدد من التجار فى الإسكندرية ودمياط ورشيد والقاهرة ، من هذه الجماعة [٢٥٨ ص ١٢٢ وأيضًا جـ ٢ ص ١٣٤] .

(١٩) ونلاحظ أيضًا أن الفاطميين قد تجنبوا التدخل المباشر في الشئون الداخلية للجماعات غير الإسلامية ، وهذا يتضح من مرسوم الخليفة الظاهر الصادر في (١٠٢٤ م) وهو يتعلق بالنزاعات التي حدثت في القاهرة ومدن فلسطين بين الربانيين والقرائين بسبب الطقوس ، ومضمون هذا المرسوم كان مجرد دعوة لتأييد العلاقات المسالمة تحسبًا من العقاب ، حيث كان هذا المرسوم صادراً كرد على الشكوى المقدمة من القرائين للخليفة ، والناشر الأول لنص هذا المرسوم يفترض أنه لم يكن الوثيقة الوحيدة من نوعها [٥٤ ص ١١٧ وأيضًا ٢٥١ ص ١٣٤ - ١٣٩ وأيضًا ٥٥ ص ٣٣ - ٣٤] .

(٢٠) ومشرفة يحصر فقط ثلاثة دواوين فيما قبل العصر الفاطمي (وهي الحربي والخزانة والعمل والأخير محول عن الديوان المسمى بديوان الموظفين) وهم جميعًا يخضعون لديوان النظر الذي يشرف عليهم .

(٢١) ودواوين الرقابة المالية هذه كانت تسمى دواوين «التحقيق والنظر» ويتولى جباية الخراج ، والضرائب «القمرية» (المكوس التي تجبى كل شهر من شهور السنة القمرية) و «الجسور» (وهي عوائد حراسة الحقول ، و «المستغلات» وهي الخاصة باسترداد الدخول المنتزعة من اللصوص وأيضًا الممتلكات المستبعدة وضرائب المخازن وأراضي طرح البحر ... الخ . والتقسيم الدقيق لوظائف هذه الدواوين غير ملحوظ ، فقد كانت هناك دواوين الطراز (الكسوة) وهي المعروفة بمستودعات الملابس ، ودواوين الأحباس أو الوقف ، وما كان يطلق عليه (الكورة أو الكورات) وهي تختص بدواب الحمل والخيول الخاصة بالخليفة ، وكان للمحاربين أيضًا دواوين خاصة ، منها «القوات» (وهي تختص بالجيش والرواتب) وديوان الأسطول (وسيجئ الحديث عنه فيما بعد) وفي نفس الوقت كانت هناك أعمال حربية ومالية ، يقوم بها ما يسمى بديوان المجلس ، وكان هناك ديوان رئيسي يسمى ديوان الإنشاء ، وقد كتب عنه القلقشندي [٦٠ جـ ٣ ص ٤٩٠ - ٤٩٦] ، وعلى الأرجح أنه قد ظهر في العصر الفاطمي في مصر «ديوان الخاص» وهو مختص بإدارة أموال وممتلكات الخليفة [١٨ ص ٥٤] . وفي عهد الحاكم ظهر ديوان خاص للإشراف على الأموال المصادرة ويسمى «ديوان المفرد» [٥٣ ص ١٠٣ ، ١٢٧ وأيضًا ٢٩٠ ص ١٩١] وفيما بعد أي في عهد المماليك انتقلت وظائف هذه الدواوين من المرتبة الأولى إلى المرتبة الثانية [٢٧ مجلد ١ جـ ١ ص ١٨٧] .

(٢٢) عن هذه المصطلحات انظر [٥٣ جـ ١ ص ١٢٦ - ١٢٧] .

(٢٣) والوزير الإخشيدي السني المسمى ابن الفرات ، احتفظ بوظيفته بعد الغزو الفاطمي بصورة اسمية ، حيث إن كل أعماله كانت تحت الإشراف الكامل للقائد جوهر الصقلي ، وفيما بعد تحت إشراف القاضي النعمان [٢٩٣ ص ٩٨] .

(٢٤) ويتفق مع هذا ما يقوله أبو صالح [جـ ٢ ص ١٨] . وعلى الأرجح فإن الوثائق - في الفترة المبكرة من حكم الفاطميين - كانت تستخدم مصطلح «كورة» بمعنى إقليم ، وتتكون أقاليم مصر السفلى من الشرقية والمرتاحية والدقهلية والأبوانية والجزيرة وقويسنا والغربية وسمنود ، واثنين في المنوفية ، وفوة واثنين في المزاحماتية ، ونستروه ورشيد الجديدة وإدكو وجزيرة بني نصر والبحيرة وحوف رمسيس .

أما في مصر العليا فكانت تتكون من الجيزة وأطفيح «وأبو صير» والفيوم والبهنساوية والأشمونين وأسيوط . والقلقشندي يستبعد ما يقوله ابن الطوير من أن أقاليم مصر في العصر الفاطمي كانت تنقسم فقط إلى أربعة أقاليم (قوص ، الشرقية ، الغربية والإسكندرية) وطبقًا لرأيه فإن هناك أقاليم صغيرة جدًا ، قد رأى هو نفسه أسماءها في الكشوف ضمن أسماء الأقاليم الكبرى ، وأن الوضع صار على هذه الصورة في نهاية هذه السلالة ، مما يعني أن هذه التشكيلات الإدارية الصغيرة قد تم إلغاؤها [٦٠ جـ ٣ ص ٣٩٧] .

(٢٥) اصطلاح «الشرطة» هنا مستخدم بصورة خاطئة ؛ فهو يستخدم بالتناوب كاسم لهيئات مختلفة ، وفى الحقيقة فإن الشرطة جزء من الهيئات القضائية .

(٢٦) ومشرفة يقدم على مسئوليته هذا الافتراض المقنع ، وهو أن «الشرطة العليا» من الممكن أن تكون هى الهيئة التى تقوم بالتعامل مع الأعيان والوجهاء ، وأن «الشرطة الصغرى» هى التى تتعامل مع الأناس البسطاء ، وهما يعملان فى هذه الحالة بصورة متوازية ، وكانت تستخدم من أيام قرطبة ، حيث أنشأ عبد الرحمن (*) فى (٩٢٩ م) إلى جانب هاتين الهيئتين المنوه عنهما هيئة ثالثة تختص بالتعامل مع الفئات الوسطى [٢٩٣ ص ١٣٩ وأيضاً ١٥٩ جـ ١ ص ٧٩] .

(٢٧) وطبقًا لما يقوله ابن الميسر ، فإن هيئة الشهود ظهرت فى مصر منذ زمن المعز [١٨ ص ٤٤] .

(٢٨) ومن المعروف أيضاً أن مرسوم سنة (١٠١٥ م) والذى يتضمن كيفية التعامل مع الشكاوى التى يقدمها الأهالى (وذلك فى ثلاثة أيام محددة) وهى يوم السبت للكوتامية وغيرهم من المغاربة ، ويوم الاثنين للناس القادمين من الشرق (المشارقة) ، ويوم الأربعاء يخصص لمن هم غير ذلك . [٦٩ ص ٣٨ ، ٥٩] .

أما الهيئة الخاصة والتى تسمى «دار العدل» وهى محكمة استئنافية ؛ فقد ظهرت فقط فى العصر المملوكى [١٦٥ ص ٢٨ – ٣١] .

(٢٩) وهكذا يكتب ابن إياس ، [٧٤ ص ٤٧] أن زوجة الأمير أبو بكر الإخشيدى قد حضرت لدى المعز وحكت أنها قد رهنت حلية ثمينة عند أحد اليهود ، وهى ترفض الآن أن تستردها ، واستدعى المعز ذلك اليهودى الذى اعترف أخيراً أنه قد سرق من هذه الحلية درتين وباعهما ، وأمر المعز بإعدام اليهودى (مع أنه وطبقًا للشريعة يعتبر إخلالاً بالعهد (**) الذى يجيز فقط مصادرة الممتلكات أو حتى العفو) [انظر ٢٩٣ ص ٢٢٩] وعادت هذه الحلية إلى المرأة . وعن أعمال العزيز فى المحاكم انظر [٧٤ ص ٤٨ – ٤٩] .

(٣٠) وفيما بعد «لم تكن الأعمال عندهم بهذا الشكل ، فقط عند افتتاح الوزير الاجتماع ، كان يجب عليهم الحضور ليركعوا أمامه ، وبعد ذلك ينصرفون عائدين إلى منازلهم» وطبقًا لتصنيفات القلقشندى فإن جميع هذه الشخصيات كانت تنتمى «لأرباب القلم» .

(٣١) والقاضى النعمان ، حضر مع المعز إلى القاهرة – كما يقال – وأشرف على أعمال القاضى الإخشيدى أبو طاهر (منذ ٩٧٤ م) ثم استبدله بعلى بن النعمان الذى عزل أبو طاهر (فى ٩٧٥ م) وصار هو الذى يقضى بنفسه [٦٤ ص ١٨٨] . وعلى بن النعمان هذا توفى فى (٩٨٤ م) وقد شغل منصب الخازن وناظر دار سك النقود وإمام المسجدين فى القاهرة والفسطاط (***) ، واشتغل أيضًا داعى دعاة ومحتسبًا ، ورافق المعز خلال حملته على القرامطة ، وهو أول من تلقب بلقب قاضى القضاة فى مصر .

وكل وظائف على هذا قد انتقلت إلى أخيه «أبو عبد الله محمد» الذى يقول عنه ابن خلكان «وقال ابن زولاق فى أخباره عن محاكم مصر ، لم يكن معروفًا أن فى مصر قضاة يتمتعون بهذا القدر من الصلاحية الكاملة مثل محمد بن النعمان» [٦١ جـ ١ ص ٥٣] ، وعبد الله هذا هو الذى كان يقوم بكل أعمال أخيه أثناء

(*) عبد الرحمن : المقصود هنا هو عبد الرحمن الناصر الأموى الأندلسى – المترجم .
(**) باعتباره واحداً من الذميين – المترجم .
(***) وهما المسجد الأزهر وجامع عمرو فى الفسطاط – المترجم .

اعتلال صحته وقد توفى فى (٩٩٩ م) . وانتقلت بعض سلطاته إلى ابن أخيه «أبو عبد الله حسين بن على» ، وحسين هذا صار وريثًا «لمحمد» ، وكل صلاحياته كقاضى قضاة امتدت إلى المغرب ، وليس معروفًا أى شىء عن وظائف حسين الأخرى ، ومن المعروف فقط أنه قد تم إعدامه على يد الحاكم فى (١٠٠٦ م) ، وتم تعيين ابن أخيه عبد العزيز مكانه ، الذى كان يشغل فى نفس الوقت وظيفة رئيس دار الحكمة ، وقد تم إعدامه هو أيضًا فى سنة (١٠١١ م) . وكان آخر القضاة من عائلة النعمان هذه هو ابن عبد العزيز المسمى «القاسم» وهو الذى خدم دون انقطاع طوال سنة وشهرين ، وغير معروف أيضًا أية معلومات عن الوظائف التى شغلها [٢٠٥ ص ٢١٧] .

(٣٢) غير أن سيادة الشريعة الإسماعيلية فى الحقيقة لم تكن كاملة ، ففى بداية الفترة المصرية نفسها كما يقال فى المصادر : احتفظ «أبو طاهر» بمنصبه ، واستمر يصدر أحكامه وفق المذهب السنى ، وذلك حتى تم عزله ، وكان لدى البربر فى ذلك الوقت قاضيهم الخاص .

وابن إياس يقول إن «اليازورى» المنوه عنه سابقًا ، كان وزيرًا المستنصر ، وكان فى السابق قاضى قضاة ومشرفًا على ديوان ملابس الخليفة (ديوان الطراز) وقد ظل شافعيًا [٧٤ ص ٦٠ وأيضًا ١٨ ص ٥] .

ومن المعروف أنه منذ الثلث الأخير من القرن الحادى عشر - وكقاعدة عامة - صار علماء السنة وقضاتها يتعرضون للمطاردة من جانب الفاطميين ، وذلك بصرف النظر عما إذا كانوا يعيشون فى مصر بشكل دائم أو مجرد عابرين لها خلال هذا القرن [انظر ٥٦] .

والطرطوشى ، وهو القاضى المالكى المتوفى فى (١١٣٠ م) قد تم طرده من مصر ، ولكن فيما بعد عينه الوزير الأفضل قاضيًا مرة أخرى ، وابن الأفضل وهو من يدعى الوزير الإمام أبو على أحمد «قطيفة» لم يعين أحدا فى سنة (١١٣٠ م) ، بل إن رؤساء القضاة الأربعة للمذاهب المختلفة (الإسماعيلية - الإمامية - الشافعية - المالكية) قدموا تنازلات واضحة للمذهب الإسماعيلى ، وبعض القضاة السنيين رفضوا المذهب الإسماعيلى من حيث المبدأ ، وعلى ما يبدو أنهم قد واصلوا إصدار أحكامهم وفق مذاهبهم .

وفى نهاية حكم الفاطميين أصدر قضاة السنة أحكامهم دون أية قيود ، وعندما صار صلاح الدين وزيراً تخلص نهائيًا من الفقه الشيعى فى القضاء ، وعين أحد الشافعيين رئيسًا للقضاة وهو يسمى ابن درباس [٢٩٣ ص ٣٢٣ - ٣٢٤] .

(٣٣) ويمضى أبو شامة مستبعداً ما نوهنا عنه سابقًا بخصوص القاضى الفاضل عبد الرحمن بن على البيسانى المتوفى فى (١٢٠٠ م) فيقول «وكانت هناك عادة مرعيّة : إذا ما كان لدى أحد ما من موظفى الديوان ولد بالغ ونجيب فى دراسة الأدب ، فسرعان ما يتم إلحاقه بديوان المكاتبات (أو المراسلات) أو الإنشاء وذلك لتعليمه وتدريبه فن الكتابة» [٧٢ جـ ١ ص ١٩٢ وأيضًا ٢٨ ص ١٨٠ - ١٨١] .

(٣٤) وطبقـًا لما يقوله القلقشندى ، فإن قاضى القضاة كان يتسلم من الخزانة مائة دينار فى الشهر [٩٠ جـ ٣ ص ٤٨٧] وناصر خسرو يحدد رقمًا أكبر من ذلك عشرين ضعفًا فيقول «ويتقاضى قاضى القضاة ألفى دينار مغربى فى الشهر ، ومرتب كل قاض على قدر مرتبته ، وذلك حتى لا يطمع القضاة فى أموال الناس أو يظلموهم» [٥ ص ١٣١] . وهذا يمكن أن يوضح لنا ما يقوله القلقشندى وابن الطوير اللذان وفدا على مصر فى وقت متأخر من منتصف القرن الحادى عشر ، مما يرجح أن ناصر خسرو قد بالغ مبالغة بسيطة [انظر ٢٩٣ ص ٢٢١] .

(٣٥) ومقدار هذه الرواتب النقدية ظل متبعًا حتى نهاية السلالة الفاطمية [٦٠ جـ ٣ ص ٤٩١ – ٤٩٣ وأيضًا ٧٥ ص ١٤٣ – ١٤٥] .

(٣٦) ونلاحظ هنا أن البعض من رجال الكوتامية قد نزل إلى مصر أو سوريا على هيئة أشخاص ومواطنين عاديين ، غير أن هذا لم يكن له أى عواقب اجتماعية [٤٣ ص ٣١] .

(٣٧) وأهمية هذه الحقيقة تأتى من أن المجتمع اليهودى نفسه ، كان به عدد غير قليل من الكتبة الرومانيين ، ومن الصعب أن نجد تفسيرًا لهذا ، ويقترح «س. جويتن» أن اليهود المصريين كانوا يفضلون كثيرًا الأعمال المربحة عن هذه الأعمال الكتابية [٤٣ ص ٥] .

وكما يقال فإن غير المسلمين لم يكن من المسموح لهم أن يصبحوا من كبار الموظفين [٢٥١ ص ١٦ ، ١٦٩ ، ٢٠٧ ، ٢٢٨ وأيضًا ٣٠ ص ١٨٣ وأيضًا ٢٠٣ ص ٦٠ وما يليها] .

(٣٨) غير أن الوزراء المعزولين فى عهد المستنصر ، كان لهم حق العمل فى شغل وظيفة رئيس ديوان حكومى ، وإذا كان وزير ما قد فقد منصبه فإنه يستطيع أن يعود إليه من جديد ، ولكن حق العمل لأى شخص فى الوظائف الأخرى ، لم يكن موجودًا [١١٣ ص ٣٧٢ وأيضًا ١٨ جـ ٥ ص ٧٠] .

(٣٩) وقد أدت هذه التغييرات الجزئية فى سلطات الأقاليم إلى عدم الرضا بشكل عام [٦٨ مجلد ٥ ص ٣١٣] .

(٤٠) وقد استقرت القبائل البدوية – على الأغلب – فى الأقاليم الموجودة على امتداد نهر النيل ، وذلك لقربها من المراعى وطرق القوافل ، فكان يستقر فى البحيرة حتى منتصف القرن الحادى عشر ، بنو قرة (ولهم فرع آخر يقطن فى برقة) وحتى ذلك الوقت كان من بين القبائل الموجودة فى مصر العليا : بنو هلال وبنو سليم ، وتجولت أيضًا فى الصعيد قبائل كنز ، جهينة ، قيس ، صليب ونزار .

وطبقًا لما يقوله المقريزى فإن الفرسان الفاطميين كانوا من بدو قبائل طلحة ، جعفر ، وبعلى ، لخم ، جوزام ، شيبان ، عزرة ، عزار ، طيء ، حنيفة ، مخزوم ، كنانة ، وزهير .

وكانت المنطقة ما بين الإسكندرية والقاهرة والواحات والصعيد خاصة بقبائل لواتا البربرية تتجول فيها كيف تشاء [٢٤ ص ٤٩ – ٥٠ ، ٥٥ – ٦٠ ، ٦٧ – ٦٨] .

(٤١) والفاطميون لم يخفوا علاقاتهم العدائية مع غالبية أفراد البربر ، معتبرينهم غير أكفاء بل مضرين إذا عملوا فى خدمة الحكومة [٢٨ ص ١٤] .

والمعز أطلق على البربر «الشعب البليد الأحمق» [٢٨ ص ٢١٦ – ٢١٧] ورأى الخليفة هذا – فى نفس المصدر – قد ميز بينهم وبين الوجهاء الآخرين من السلاف [٢٨ ص ١٥ ، ١٨٦] .

(٤٢) أعضاء أسرة (بنو حمدون) كانوا نوابا فى «زاب» (*) وناضلوا بفاعلية مع «أبو يزيد» وساهموا فى حملة جوهر على المغرب ، ولكن فيما بعد خانوا الفاطميين ، وقبلوا العمل مع الأمويين ، وعن تفاصيل ذلك انظر [١٨٢ ص ٣٣ – ٤٩] . والجوزار المنوه عنه سابقًا كانت له علاقات وثيقة بهاتين الأسرتين : (بنو حمدون وكليب) [٢٨ ص ١٣٧ ، ٢٠٠ – ٢٠٤] .

(*) جبال فى المغرب – المترجم .

(٤٣) وحتى منتصف القرن العاشر ، أى فى الفترة الفاطمية فى إفريقيا . كان سكان شبه جزيرة «أبنينيا» (*) يعاملون كعبيد ، ولكن منذ ذلك الوقت ، ونتيجة للمعاهدة المنعقدة مع الإمبراطور الألمانى أوتون ، فقدت فينيسيا حق نقل هؤلاء العبيد من الأقاليم الإيطالية ، وبشكل جزئى ، صار يتم جلب العبيد ذوى الأصل الأوروبى وخاصة الخصيان منهم من أسبانيا أو من حولها .

ولكن وبسبب علاقات الفاطميين العدائية مع الأمويين الأسبان ، صارت هذه التجارة قليلة الأهمية [٢٢٦ ص ٥٤٨] .

(٤٤) المستعرب الروسى «م. ف. تشوراكوف» يسجل هذه المأثرة للصناهجة [٣٨ ص ١٤١] وعلى ما يبدو فإن الأهمية الحاسمة فى هذا الحادث كانت بالضبط تتمثل فى توحيد الحرس مع فرق العرب والبربر .

(٤٥) ويتفق «ف. م. بيلس» ، مع رأى مؤلف «السيرة» وهو يقترح بشكل خاص (استبعاد ما يقوله النويرى) وأن ما تم التنويه به فى «السيرة» [٢٨ ص ١٢٩] مقصود به السلاف من الجيش البيزنطى الذين وقعوا فى الأسر فى صقلية ، ومن الممكن أن يكونوا من الروس الذين يتحدرون من «برندنبروف» أو من شمال البحر الأسود [٨٢ ص ١١٣] .

(٤٦) وهكذا ، وفى نفس الوقت ، كانت كل حكومات «الأقاليم الشرقية» ، من رقادة حتى الحدود المصرية تحت سيادة السلافى «المظفر» ولكن البلاد الغربية كانت تحت سيطرة قيصر السلافى ، وكلاهما فيما بعد تم إعدامه على يد المعز بسبب تجاوزهما للسلطات [٦٤ ص ١٤٥ وأيضاً ٢٨ ص ٥٧ – ٥٨] .

(٤٧) وتختلف آراء الباحثين فى أصل جوهر ، وذلك بسبب الأوصاف المتباينة فى المصادر عن نسبه ، ولكن يبدو لى من الأدلة المؤكدة التى يقدمها «ى. خربك» أن جوهر هذا كان سلافى الأصل [٢٢٦ ص ٥٦٠ – ٥٧١] .

(٤٨) واسمهم «الزويليون» والاسم مشتق من اسم عاصمتهم فزان فى غرب السودان [غير واضح الاشتقاق من «فزان» إلا باستخدام «القلب والإبدال» طبقاً للحروف الروسية – المترجم] وهذا الإقليم يقع فى غرب السودان ، وكان يتم نقلهم كعبيد سود إلى شمال إفريقيا .

(٤٩) كنانة : هى واحدة من أفخاذ القبائل العربية الكبرى ، فى فترة ظهور الإسلام ، كانت تقطن فى ضواحى مكة ، وكثير من الفروع المستقلة لكنانة ، نزحت إلى مصر فى أوقات مختلفة ، ومن المعروف أن هجرتهم الأخيرة إلى مصر حدثت فى عهد الخليفة الفائز (١١٥٤ – ١١٦٦ م) وبدرجة ما كان الكنانيون يمثلون أحد عناصر قوات المعز ، وفى مصادرنا الأخرى لم نعثر على أى حديث عنهم .

ومن الممكن أن نفترض أن ابن إياس (وهو مؤلف متأخر عن هذه الفترة) ينقل هنا بعض المقاطع مغيراً بعض الكلمات ، أو معيداً ترتيب الحوادث ، مما يؤدى إلى إمكانية أن يخطىء الناسخ ، وبدلاً من أن يكتب الكتامية يكتب الكنانية .

(٥٠) من المحتمل أن تكون اللغة الرومية هى لهجة الصقالبة من الإيطاليين ، أما اللغة السودانية فالمقصود بها اللغات الأفريقية [٢٢٦ ص ٥٥٩] ، والسلافية هنا هى إحدى لهجات سلافيى الجنوب .

(*) أبنينيا : شبه جزيرة فى جنوب إيطاليا – المترجم .

(٥١) وتعبير ابن إياس «الترك من المغول» نموذج مميز له ، فهو أحيانًا يخلط فى رواياته ، ويؤكد «ف. وستنفيلد» أن السند الأساسى للعزيز ظل متمثلاً فى الكوتامية [٢٩٠ ص ١٤٨] .

وانظر ما لا يتفق مع أخبار هذه المصادر على سبيل المثال [٧٣ ص ٨٢] .

(٥٢) وناصر خسرو يطلق على الخلفاء الفاطميين لقب «السلاطين» بما يعنى أنهم حكام مدنيون فقط ، ويعتقد «إ. إى بيرتلس» أن هذا من بقايا إظهار الود السابق للسنيين [٥ ص ٢١] .

ومن الجائز أن يكون الوضع غير ذلك ، وهو أن ناصر خسرو استخدم هذه الكلمة فقط «سلطان» لأنه قد سمعها من سكان مصر [٢٩٣ ص ٧٨] .

(٥٣) وهم من الخدام فى القصر [انظر إ. بيرتلس] .

(٥٤) وابن عبد الظاهر يحكى أنه فى أحد المرات عند توزيع الرواتب على الفرق التى كان يقوم بها المعز (على هؤلاء المحاربين) لم تف النقود لإعطاء كل الفرق ، وإذا فإن الجنود قد صاحوا «نحن إذًا صرنا بطالين» ومنذ ذلك الوقت صار اسمهم «البطالون» [٦٨ جـ ٤ ص ٤٦ وأيضاً ١٣ ص ١٤٠ وأيضاً ٦٠ جـ ٣ ص ٣٥٧] .

(٥٥) وإذا سار المرء من مصر إلى الجنوب ، وجاوز ولاية النوبة ، بلغ ولاية «المصامدة» وهى أرض ذات مراع واسعة وفيها دواب كثيرة ، وسكانها سود كبار العظام ، غلاظ ، أقوياء البنية . يكثر الجند منهم فى مصر ، وهم قباح الصورة ، ضخام الجثة ، يسمون المصامدة ، يحاربون راجلين بالسيف والحربة ولا يستطيعون استعمال غيرها من الآلات [٥ ص ١٠٥] .

ونجد عند القلقشندى أن المصامدة وقبائل البربر كانوا ضمن القبائل التى أتت مع المعز تحت قيادة زعيمهم «عبد الله بن مصمود» [٦٠ جـ ٣ ص ٣٦٢ وأيضاً ٥٣ جـ ٢ ص ٢٩٧] «والمصامدة قبيلة هائلة من البربر الذين يسكنون جبال سوسة فى المغرب الأقصى» هذا هو ما يؤكده مشرفة [٢٩٣ ص ١٤٤] .

والقول بأن المصامدة ظهروا فى مصر فى أيام العزيز ، لم نجد ما يؤكده فى مصادرنا .

(٥٦) وانظر هذه المقاطع المقتبسة من ناصر خسرو ، حيث الكلمات هنا تعبر عن مفهوم الوضع العالمى لمصر فى منتصف القرن الحادى عشر .

«هناك فرقة من أبناء الملوك والأمراء الذين جاءوا إلى مصر من أطراف العالم ، ولا يعدون من الجيش ، ومن بين هؤلاء أولاد خسرو دهلى - وقد أتت أمهم معهم - وأولاد ملوك الكرك (جورجيا) وأبناء ملوك الديلم ، وأبناء خاقان تركستان (*) [٥ ص ١١٥] وجنود من المغرب واليمن وروما وأراضى السلاف والنوبة وبلاد الحبشة (**) .

«وأمراء من الأراضى السلافية» وبدون شك فإن المقصود هنا هم بعض زعماء السلاف الجنوبيين وليس السلاف الغربيين أو الشرقيين انظر [١٠٨ ص ٢٢٤] .

(*) هذا هو المقطع الذى وجدناه عند ناصر خسرو ، ولكن ما تعدده المؤلفة من قوات بلاد أخرى موجود بشكل متفرق على هيئة جمل متناثرة فى صفحات مختلفة - المترجم .

(**) وهذا يوضح حجم البعثات التى كانت تفد على مصر للتوسع فى معرفة المذهب الإسماعيلى - المترجم .

وأما الخسرويون الدهليون ؛ فالمقصود بهم – على ما يبدو – حاكم سلطنة الديلم ، وهو من سلالة المسلمين فى حلج (١٠٣٢ م) وفى مثل هذه الظروف فإن التنويه عن أبنائه هو نوع من الإشادة الواضحة بعظمة المستنصر .

وننوه بما يرويه ابن الميسر عن ذلك من أن قيصر النوبة كان موجودًا فى قصر المستنصر ، فقد كان نائب قوص قد أسره [١٨ ص ٢٦] .

(٥٧) وطبقًا لما يقوله ناصر خسرو «ولمدينة القاهرة عشر محلات ، وهم يسمون المحلة حارة وهى حارات برجوان (وهو الخصى برجوان الذى تم التنويه عنه – المؤلفة) وزويلة والجودرية والأمراء والديالمة والروم والباطلية وقصر الشوق وعبيد الشراء والمصامدة [٥ ص ١١٩] . وكان هناك حى أخر يسمى البرقية حيث كان فى زمانه معسكرًا لقوات جيش المعز القادمة من برقة [٥٨ ص ١٦] .

وكان هناك حى الوزيرية ، حيث ترابط الفرق المختلفة للوزير ، وهذا التقسيم ظهر لأول مرة فى عهد الوزير ابن كلس ، حيث كان عدد القوات فى البداية ١٥٠٠ محارب ، ثم صار فيما بعد أربعة آلاف [٦٦ جـ ٣ ص ٣٥٧ وأيضًا ٢٩٠ ص ١٤٩ – ١٥٢] . وبعد ذلك انقطع وجوده نهائيًا ، وظهر من جديد حى «المحمودي» الذى استمد اسمه من إحدى القبائل البربرية القادمة إلى مصر فى عهد العزيز ، ثم حى «الصالحية» الذى استمد اسمه أيضًا من الوزير صالح طلائع الدين بن رزيك . [٣٠ جـ ٣ ص ٣٥٨] .

(٥٨) وظهرت فى عهد الحافظ فرقة خاصة لحراسة وريث العرش (ولى العهد) وتسمى طائفة «العهدية» [٢٧٠ ص ٨] .

(٥٩) وإلى جانب الجيش البرى ، كانت القوات الفاطمية المحاربة – كما سبق القول – تضم الأسطول . وخلافًا للعهد العربى المبكر ، عندما كان اختيار الناس للخدمة فى الأسطول يعتبر أحد أشكال الإجبار الملتزمة بها كل طائفة فى المجتمع ، كان الأسطول الفاطمى يزود بالأفراد الأجراء بكامل رضاهم ، وكانت مرتباتهم عالية ، وكانت الغنائم الحربية توزع عليهم كنوع من التكريم [٢٦١ ص ٩٨ – ١٠١] .

(٦٠) وغياب المحاربين من الأهالى المحليين فى الجيش المصرى فى ذلك الوقت ، يلفت نظر كل من «ف. وستنفيلد» [٢٩٠ ص ٢٦٤] و «س. جويتن» [٤٣ ص ٧٢] ولكن فى سنة (١٠٧٧ م) عندما كان قائد القوات التركى المنوه عنه والمسمى «أتسيز» وذلك بعد الاستيلاء على القدس ودمشق ، والذى هجم بفرقة على حدود مصر حيث يقول ابن الميسر عن ذلك «وقدم أحد الأتراك من هناك ، وهو من المقربين من ابن حمدان» [١٨ ص ٢٥] ثم صار أتسيز هذا مطرودًا من مصر بفضل الهجمات الشعبية وحدها ، ويحكى ابن الأثير عن هذا أيضًا فيقول «وتوجه رؤساء القرى وزعماؤهم إلى الخليفة المستنصر بالله العلوى متظلمين من شخص يدعى أتسيز ، الذى نزل مصر بقواته ، وكانت الإجابة التى تلقوها أنه لا يجب مقاومة هذا العدو بالقوة .

وهم قالوا له : نحن أتينا إليك «بقواتنا» ، وهم الذين سيكونون معك ، ولكن ليس لديهم أسلحة فأعطها لهم ، وفى اعتقادنا أن قوات هذا العدو سوف تقع فى الخطر وتصير مشتتة فى أنحاء البلاد ، ونحن سننهض ضدها فى إحدى الليالى ونحطمها .. وعندما تخرج أنت ضد هذه القوات ، مع أولئك الذين سيكونون معك ، فستكون هذه القوات عاجزة أمامك ، وهو – أى المستنصر – قد وافق على هذا ، وهم قد توجهوا إلى دعوة أناسهم .

وفى إحدى الليالى نهضوا جميعًا وهجموا عليهم ، وحطموهم عن آخرهم ، ولم ينج منهم سوى من كان فى قوات أتسيز نفسه ، وانطلقت ضده قوات المستنصر المرابطة فى القاهرة ، وهو لم يكن فى حالة الواثق من هزيمتهم ، ولكنهم انهزموا وعادوا إلى سوريا .

وصار سكان مصر متخلصين من أضراره وقسوته وجبروته» [٥٩ جـ ٨ ص ١٢٣ وأيضًا ٧٣ ص ٦٥ وأيضًا ١٩ ص ١٠٩ - ١١٢] وعن إمكانية نهوض فلاحى مصر ضد الصليبيين انظر ما قاله الوزير شاور [٧٢ جـ ١ ص ١٦٦] .

(٦١) العبيد طبقًا للمذهب السنى لا يتمتعون بحق الملكية الخاصة ، ولا يستطيعون أن يرثوا الأحرار ولا أن يؤدوا الشهادة فى المحكمة ضد سيدهم [١٣٢ ص ١٢٢ وأيضًا ١٣٠ ص ٤٠٤ - ٤٣٢] وعن مجمل المعلومات والأوضاع القانونية للعبيد [انظر أيضًا ١١٣ ص ١٨٦ وما يليها وأيضًا ص ٢٧٤ من نفس المصدر] .

(٦٢) وناصر خسرو يكتب عن غزو مصر على يد المعز «وقيل وقد بلغ هذا المكان ثلاثون ألف فارس جميعهم كانوا عبيدًا للأمير» (المعز - المترجم) [٥ ص ١٠٦] «والرقيق فى مصر إما نوبيون أو أروام» ، هكذا كتب ناصر خسرو فى مكان آخر ، ومن الواضح أنه لا يقصد القوات المحاربة ولكن يقصد وضع العبيد الحقيقيين [٥ ص ٩٩] .

(٦٣) وانطلاقًا من الكلمات المقتبسة من ناصر خسرو ، فإن هؤلاء الوارثين من الممكن أن نطلق عليهم «المشارقة» الذين يمكن أن ننظر إليهم على أنهم أنجال المحاربين التابعين للقائد المنوه عنه سابقًا «خفتاجن» .

وابن الميسر [١٨ ص ٧٦] يقول عن «صبيان الخاص» : إنهم من أسر الوجهاء بما فيهم المحاربون الذين جندهم الوزير «يانيس» (١١٣١ - ١١٣٢ م) وذلك للنضال ضد خصمه المسمى قطيفة الذى سيأتى عنه الحديث فيما بعد «وكان عددهم كبيرا - هكذا يقول فى مكان آخر فى نفس المصدر - وهؤلاء الشباب كانوا أطفال المحاربين والأمراء ورجال الحكومة (أى عبيد الدولة) وإذا ما توفى أحدهم ، وكان لديه أطفال ، فإنهم سرعان ما يتم حملهم إلى الخليفة ، فيوجههم إلى مكان خاص حيث يتعلمون ويتدربون على الأعمال الحربية» [١٨ ص ٩٠] .

والوزير ابن سالار (١١٤٠ - ١١٤١ م) عندما عرف بمشاركة «صبيان الخاص» فى مؤامرة ضده فى بداية تبوئه الوزارة ، قام بقتل الكثير منهم ، والذين تمت لهم النجاة منهم واصل مطاردتهم خارج الحدود [١٨ ص ٩٠] .

وبهذه الصورة فإن هذه الفرقة تواجدت عشر سنوات لا أكثر ، وعلاوة على ذلك ، فمن المعروف أن المدرسة الحربية التى أنشأها الوزير الأفضل بعد استيلاء الصليبيين على عسقلان (١١٥٣ م) كان بها ثلاثة آلاف من الأطفال - كما يخبرنا ابن الطوير - وهم قد تم اختيارهم للتدريب على الأعمال الحربية [٦٦ جـ ١ ص ٤٤٣ - ٤٤٤ وأيضًا ٦١ جـ ١ ص ٩٤ - ٩٥] ولكن - ومع انهيار الدولة الفاطمية أى بعد ثمانية عشر عامًا - كما هو واضح - كفت هذه المدرسة عن التواجد .

(٦٤) والتشابه - الذى لا مراء فيه - فى احتفالات البلاط الفاطمى مع احتفالات معاصريهم من الأباطرة البيزنطيين ، يجبرنا على التفكير فى التشابه القائم فى البنية الاجتماعية لكل من مصر وبيزنطة ، وبشكل خاص فى الدلالة السياسية والاجتماعية الهائلة للحاكم الأعلى التى تشترط بدرجة ما قدرًا من عدم ثبات الفئات المحاربة [انظر ٩٥ ، وأيضًا ٩٣ وأيضًا ١٧٧] .

وانتقال الوظائف الحربية بالوراثة لقى فى مصر تطوراً هامًا فقط فى العصر المملوكى المتأخر (وفى العهد التركى) ، وفى ذلك الوقت - كما كان الوضع فى بيزنطة - صار الأعيان والوجهاء فى غرب أوروبا أقوياء بدرجة كافية فى القرن الثانى عشر [٩٥ ص ٦٠ - ٦١ وأيضًا ١٥٢ ص ٢٩٠] .

(٦٥) فى مخطوطة كتاب الاتعاظ للمقريزى يقول «إن الحاكم أمر بسك نقود باسم «عبدالرحيم» ، وأمر أن تقوم دار الطراز بإعداد بيارق وألوية وملابس خاصة به ، وأعطاه الحق فى أن يصفح عن المخطئين ، وتم التنويه به فى الخطبة واشترك فى المواكب المهيبة ، وفى سنة (١٠١٥ - ١٠١٦ م) أرسله الحاكم - كنائب له - على دمشق ، وبعد موت الحاكم أرسلت ست الملك المقربين إليها إلى دمشق وأحضروا عبد الرحيم إلى تنيس وهناك قتلوه [٦٩ ص ٥٧ - ٦٠] .

(٦٦) وفى هذا الخطاب يكرر المعز بشكل حرفى تقريبًا عبارة من مواعظ وخطب الخليفة المنصور ، حيث طبق على أعمامه (وهم أبناء المهدى) وعلى إخوته (أبناء القائم) تعبيراً قرآنيًا وهو «الشجرة الملعونة» [سورة الإسراء - آية رقم ٦٠ (*)] .

وهذه الآية القرآنية كانت عادة توجه إلى الأمويين . وبعد ذلك أطلق المعز على أقاربه «الشياطين ، أولاد الحمير» [٦٩ ص ١٠٦ - ١٠٨] .

وفى سيرة الجوزار ، يتضح أن الفاطميين الأوائل كانوا مهتمين اهتمامًا لا حد له بأنسالهم وهكذا فبعد موت المهدى صار وريثه الشرعى هو القائم الذى لم يوافق على السير فى جنازته قبل أن يعين نفسه وريثًا له ، وتلك العادة - طبقًا لما يقوله ناشر سيرة الجوزار - «م. كانار» - ترجع إلى زمن السترة . ولكن - من الممكن كما تشير وثائق هذه السيرة ذاتها - يتبين أن سبب هذا هو إخفاء الصراع من أجل السلطة ، إذ إن أصهار المهدى كانوا يعدون مؤامرة ضد القائم لمن يكون من المعروف أنه أفضل منه [٢٨ ص ٩١ - ٩٣] وفيما بعد تغير هذا الوضع : فالمعز على سبيل المثال - عين ابنه عبد الله وريثًا له لعدة سنوات ، بعد موت المنصور بعدة سنوات [٢٨ ص ٢١٣] .

(٦٧) وفى سيرة الجوزار ، يقال إن تميم قد تقرب إليهم وتراسل معهم بشكل سرى ، وبين قصرى المنصور والمهدى ، حيث كان يعيش أنصار المذهب الواحد (الشركاء فى الرأى) حمل الموظفون الرسائل ، والجوزار وشى عن هذه الرسائل للإمام الذى أمر بدوره بالاستيلاء على هذه الرسائل [٢٨ ص ١٠٧ ، ١٤٧ - ١٥٠] .

(٦٨) وكان الجوزار هذا قد حاز مبكراً ثقة القائم ، واحتفظ بسر تعيين القائم للمنصور سبع سنوات ، وبشكل سرى أيضًا احتفظ بتعيين عبد الله لمدة سبعة شهور (**) ، وظل الإمام لمدة ما محتفظًا بتعيين عبد الله ولم يكشفه إلا لبعض المقربين له [٢٨ ص ٢١٣ - ٢١٦] .

(٦٩) وفى مصادرنا نجد أن كلمة «الجيوشية» تتردد أساسًا كوصف للفرق الخاصة التابعة «لأمير قوات الجيوش» الوزير بدر الجمالى الذى قام بتكوينها من الأرمن وهو لقب كان مكافئًا القب «الوزيرية» .

وفى عهد كثير من الوزراء الذين أتوا بعد بدر الجمالى ، صارت هذه الفرق تسمى بالزنجية ، ولكن الاسم القديم ظل باقيًا - على ما يبدو - ، وتحديد زمن هذا التغيير غير ممكن بدرجة أو بأخرى .

(*) وردت خطأ على أنها الآية رقم ٦٢ فى سورة الإسراء والصحيح أنها الآية رقم ٦٠ - المترجم .
(**) إلى أن قتل عبد الله نفسه - المترجم .

(٧٠) نص هذا المرسوم الخاص بتعيين الحافظ لحيدر موجود حتى الآن [٦٩ ص ١٠٣ - ١٠٧] .

(٧١) عن هذه الحوادث ، انظر على سبيل المثال [٦٣ جـ ٣ ص ٩] وبعد أن تبوأ الظافر العرش ، أصدر مرسوماً طالب فيه الشعب أن يثق فى شخصه ، ونص هذا المرسوم موجود عند القلقشندى مع أن اسم الخليفة وتاريخ الإصدار بل واسم الكاتب نفسه لم يتم وضعهم فيه .

ولكن «الشيال» عن طريق الحجج المنطقية المقنعة برهن على أن هذه الوثيقة صادرة من الظافر بشكل محدد ، لأنه هو الذى كان مضطراً لتدعيم حقه فى الخلافة [٦٩ ص ١٠٨ - ١١٣] .

(٧٢) والحكاية الخاصة بتخريب هذه الكنيسة نجدها عند ناصر خسرو (*) [٥ ص ٩٢] .

(٧٣) عن تفاصيل ما يسمى «بوصية عمر» انظر [٤ ص ٥٣٨ - ٦١٣] . وكان سبب هذا الاضطهاد ينحصر فى تحريض الخليفة لأحد الرهبان المسيحيين الذين رفض البطريرك ترقيتهم لوظيفة أسقف .

(٧٤) من أخبار ابن تغربردى [٦٨ مجلد ٤ ص ١٨٣] وفيه يقول «إن الدرزى نفسه قام بالوعظ والتبشير فى سوريا» وهذا من المشكوك فيه ، حيث إن التراث الدرزى السورى يسمى أشخاصاً آخرين كوعاظ .

ويعتبر «م. هدجسون» أن ظهور الأسطورة الخاصة ببعثة الدرزى فى سوريا ترتبط بالسعى لتوضيح تلك الحقيقة ؛ وهى أن الدروز المشار إلى مكانهم هناك يحملون لقب درزى ، ولكن مصطلح «درزية» أو «دروزية» كان يطلق على كل أنصار مذهب الحاكم فى مصر أو فى سوريا [٢٢٥ ص ٥ - ٦] .

(٧٥) «هدجسون» : يوضح هذا الموضوع فيقول «إن حمزة نفسه أراد أن يرث منصب الإمام الشاغر» [٢٢٥ ص ١٢] .

(٧٦) ويتفق مع هذه الأسطورة ، أن المصريين كانوا هم المنفذون غير المباشرين للمؤامرة التى كانت ضد الحاكم ، والتى تزعمتها أخته «ست الملك» وهم كانوا معادين لأفكاره الدينية [٢٩٠ ص ٢١٨] .

(٧٧) وظهور اللقب التشريفى «الخبير» فى أدبيات ذلك الوقت ، كان انعكاساً لهذه الحوادث ، وهذا اللقب كان يتقدم اسم الخليفة فقط كصفة من صفات الألوهية [٣٥ ص ٥٦ - ٥٩] .

(٧٨) وهو قد أعرب عن مثل هذه الفكرة أيضاً فيما يلى «وكثير من شعاراته (الحاكم) كانت مجرد شعارات لتجسيد أحلام الجماهير المماثلة لها وهى قد أدت إلى الفظائع الوحشية وأهوال الهوس» .

(٧٩) وعلينا هنا أن نتذكر أن النظرية الإسماعيلية منذ وقت ظهورها قد تطورت تحت التأثير القوى للعلوم الإغريقية [انظر فيما بعد] .

(٨٠) وبهذه الصورة ، فإن أفكار الحاكم حول مطاردة غير المؤمنين لم تستطع أبداً أن تكون أسلوباً لتحقيق شعار العدالة الاجتماعية ، تلك التى كان يتطلع إليها «جيل جديد أعياه طول الانتظار لغزو بغداد

(*) بعد وصف الكنيسة يقول ناصر خسرو «وقد أمر الحاكم هذا بالإغارة على الكنيسة فهدمها وخربها وظلت خربة مدة من الزمن» ناصر خسرو [سفر نامة ص ٩٢] - المترجم .

والقسطنطينية» وذلك كما يفترض «هدجسون» ، وإلى جانب ذلك فإنه يلاحظ استياء القاعدة الاجتماعية البالغ الحدود من هذه الحركة فى القاهرة [٢٢٥ ص ١٧] .

(٨١) غير أن المذهب المالكى – فى ذلك الوقت – صار من جديد هو المذهب السائد فى إفريقيا ، وكان هذا تعبيراً عن عدم رضا البربر بالسلطة الفاطمية ، وعن غياب الفهم العميق للنظرية الإسماعيلية ، ونلاحظ بهذه المناسبة أن المدرسة المالكية التى أنشأها الحاكم قد تم إغلاقها بعد ثلاثة أعوام ، وتم إعدام إمامها المسمى «أبو بكر الأنطاكى» .

(٨٢) وكما هو معروف : فإن ادعاءات الأفضل نفسه (الابن الثانى لبدر الجمالى) للخلافة ، لم تلق أى تأييد [ابن خلكان ٦١ جـ ١ ص ١٦٢] قد كتب أن نزار كان رئيس قلعة الإسماعيليين الشهيرة بقلعة الموت ، مما يفهم منه فقط أنه كان اعترافًا برئاسته لهذه القلعة ، وليس بوجوده الحقيقى فيها .

(٨٣) نظرية النزاريين ، اشتهرت بهذا الاسم «الدعوة الجديدة» وكانت طبقًا لما يقوله «ڤ. إيفانوف» (صيغة شعبية جديدة للنظرية الإسماعيلية) وهى قد احتفظت بالبرنامج الاجتماعى الأصلى ، مستوعبة فى نفس الوقت بعض أفكار الصوفية المهرطقة ، والتراتبية عند النزاريين لم تكن معقدة بالقدر الذى كان فى النظرية المستعلية ، حيث كان نشاطها يقوم أساسًا – كما هو معروف – على الإرهاب السياسى ، وهذه النظرية الجديدة تعكس مطالب القواعد الشعبية المعادية للأرستقراطية النزارية التى تشكلت وتعقدت مع مرور الزمن .

وعن تفاصيل الدعوة الجديدة انظر : [١٢٦ ، ١٢٧ وأيضًا ١١٣ ص ٢٩٦ – ٣٠١ وأيضًا ٨٤ ص ١٣٧ – ١٣٨ وأيضًا ١٢٩ ص ٢٩] .

(٨٤) انظر «أ. برتيلس» [٨٤ ص ١٣٥] .

(٨٥) الظروف التى أدت لظهور هذه الوثيقة نجدها متطابقة عند المقريزى وابن الميسر ، حيث تنحصر فيما يلى : إن الوزير مأمون قد اقتفى أثر النزارين المتواجدين فى إيران راغبًا فى القبض عليهم فى تلك السنة ؛ وقد أبلغ الآمر أنه «لا يسعنى أن أقوم بهذه المهمة على أحسن وجه تجاه هؤلاء وذلك لأن القصر لا يمكننى من ذلك (وفيه أصل الشر)» وهذا تلميح أو إشارة منه تتعلق بعمة الآمر ، وهى الأخت المقربة لنزار ، وهى كانت موجودة دائمًا فى القصر مع اثنين من أولادها ، وكانت دائمة التشكيك فى العلاقة مع الأنصار التابعين لنزار . وساعية لتبرئة هؤلاء الأتباع ، قامت بعقد اجتماع خاص ، تم فيه قراءة بيان بشكل علنى ، وكان الاجتماع يضم رجال الدين اللاهوتيين الرسميين ، وقد برهنوا فى هذا الاجتماع على أن الوريث الشرعى هو المستعلى . وبشكل خاص أشاروا إلى ضرورة سك نقود تحمل اسم نزار إذ إنه فى وضع لا يدل على حقه الاستثنائى فى الخلافة ، وبعد ذلك – ومن وراء الستارة – قامت الأميرة بالاعتراف بشرعية تعيين المستعلى ، وزعمت أنها كانت شاهدة على مرض المستنصر الأخير وبعد ذلك لعنت أيضًا نزار ، وبهذا الشكل تبددت كل الظنون التى أحاطت بها والخاصة بعلاقاتها مع النزاريين [٦٩ ص ٤٧ وما يليها وأيضًا ١٨ ص ٦٦ – ٦٧] .

«وهداية الأميرية» كانت نتيجة لهذا الاجتماع ، ومعتمدة أساسًا على البيان الذى رصده بشكل جيد «س. ستزن» .

(٨٦) ومضمون إحدى هذه المعطيات يتمثل فيما يلى : فى زمن «الشدة العظمى» رحل المستنصر أبناءه من القاهرة إلى أماكن أقل خطورة ، فأرسل عبد الله إلى عكا عند بدر الجمالى ، وأرسل أبو القاسم (والد

الحافظ) إلى عسقلان ، وأرسل نزار إلى دمياط ، أما ابنه الأكبر وهو المستعلى فقد أبقاه إلى جواره فى العاصمة ، وأمره ألا يهجر القصر (وابناه إسماعيل وداود فلم يتم التنويه بهما) .

(٨٧) وعن هذا يقال : إن الملحق المتبقى من «الهداية» والذى كتب عنه «س. ستيرن» : «من هذا الملحق يتضح أنه بقدر نجاح الدعاية الإسماعيلية فى دمشق الواقعة فى مجال تأثير العباسيين ، بقدر ما كانت حدة العلاقات بين النزاريين والمستعليين» [٥٤ ص ٣١] وعلى ما يبدو ، فإن رد النزاريين لم يكن متعلقًا فقط «بالهداية» ولكنه كان يشمل أيضًا الخطاب الخاص الموجه من الوزير مأمون إلى حسن الصباح فى ذلك الوقت ، وفيه يحاول هذا الوزير أن يقنع الصباح برفض الثقة بهؤلاء النزاريين [٥٤ ص ٢٧ وما يليها وأيضًا ١٨ ص ٦٨] ، وكما يتضح من تأكيدات ابن خلكان فإنه يبدو أن الدعاية الإسماعيلية فى عهد المستعلى قد تقلصت فى كثير من المدن السورية ، ولكن دمشق لم تكن من بين هذه المدن [٦١ جـ ١ ص ١٦١] .

(٨٨) ويعتقد ابن الأثير أن سبب قتل الآمر ، يرجع إلى نزوعه إلى مذهب الشيعة الإمامية الذى كان سببًا فى استياء النزاريين بشكل خاص [٥٩ جـ ٨ ص ٣٣٥] . وهم كانو فى سنة (١١٢٥ م) قد قاموا بتدبير مؤامرة فى القاهرة تهدف إلى قتل الآمر وتولية أخيه جعفر على العرش ، غير أن المؤامرة لم يتيسر لها النجاح [٢٩٠ ص ٢٩٦ وأيضًا ١٨ ص ٦٤ ، ٦٩ وأيضًا ٧٣ ص ٧١] .

(٨٩) ويشكك «ف. إيفانوف» فى وجود الطيب نفسه ، ولكنه يحتفظ لنا بحكاية ابن الميسر [١٨ ص ٤٤] الخاصة بالاحتفال بميلاد الطيب ، والتنويه بمرسوم الآمر المتعلق بتعيين الطيب كوريث .

(٩٠) هناك رواية أخرى ؛ وهى أن الخليفة لم يولد له ولد ولكن بنت ، وقد ولدت بعد موته [٦٨ جـ ٥ ص ١٧٤ ، ٢٣٩ وأيضًا ٦١ جـ ١ ص ٤٠٢] .

والشيال يؤكد رواية ثالثة ، وهى تتردد بشكل غامض جدًا فى مصادرنا ، وتحكى أن زوجة الآمر بعد موته قد أنجبت ولدًا ثانيًا ، وخوفًا من غضب الحافظ زعمت أنها خبأته فى سلة فى القرافة (فى ضواحى القاهرة) وعندما علم الحافظ الراغب فى أن يكون هو الحاكم الوحيد ، بدأ التفتيش عن هذا الوريث ، وخلال شهرين عثر أحد «المقربين» على الطفل وحمله إلى هذا الحافظ الذى أمر الوزير قطيفة بقتله .

ويتفق مع هذه الرواية أن الآمر قد عين ابنه الثانى وريثًا وجعله وصيًا على العرش قبل موته بأسبوع (عبد المجيد) . وصدر مرسوم جديد للإمامة يزعم أن الوراثة السابقة قد تم إلغاؤها وهى التى كانت متعلقة «بالطيب» [٦٩ ص ٧٨ – ٨٢] .

(٩١) وأنصار الطيب من اليمنيين ، أنشأوا مستعمرة فى الهند ، وقسم منهم ظل فى اليمن حتى تم خضوع هذا الإقليم للأيوبيين .

(٩٢) وعلى ما يبدو ، فإن هذا الوقت بالضبط (١١٣١ م) هو المتعلق بإصدار مرسوم الحافظ وفيه تم عرض وجهة النظر الرسمية التى تثبت حقه فى العرش ، وفيه تعرضوا لحادث «كوم غادير» وهو مكان بين مكة والمدينة ، حيث يزعمون أن النبى محمد قد وهب فيه عليًا التفويض الكامل (وهو كما قلنا سابقًا ، ليس فقط زوج ابنته فاطمة بل إنه أيضًا ابن عمه) .

وهذا اليوم الذى حدث فيه هذا الحادث ، قد صار منذ زمن المعز عيدًا عند الشيعيين المصريين ، وهذا المرسوم اختتم بدعوة كل التابعين لإعطاء العهد للحافظ كخليفة ، وعلى الوزير «يانس» أن يقوم بتنفيذ هذا العهد بعد موت الآمر بأسبوع [٦٩ ص ٧١ وما يليها وأيضًا ٢٨٨ ص ١١١] .

(٩٣) والعاضد – وهو الخليفة الفاطمى الأخير – كان شيعيًا متعصبًا بشكل خاص «وهو إذا رأى سنيًا كان دمه يغلى» هكذا يقول ابن خلكان [٦١ جـ ١ ص ٢٩٤] .

(٩٤) «وعندما تم منع اسم العاضد من خطبة الجمعة ، صار السنيون ينتهكون حقوق الشيعيين ويطاردونهم ويمتهنونهم ، مما جعل الشيعيين لا يجرؤون على الخروج من ديارهم» هكذا كتب أبو شامة عن الفسطاط [٧٢ جـ ١ ص ١٩٧] .

(٩٥) «وعندما امتلك السلطان صلاح الدين مصر ، اعتزم القبض على العاضد وحزبه من الشيعيين ، وطلب من الوعاظ السماح له بذلك ، وسرعان ما سمحوا له ، وذلك لأن العاضد لم يكن يراعى شئون عقيدتهم ، وأيضًا بسبب ما نال عقيدتهم على يديه من خسارة بسبب المتمردين من أنصاره» [٦٨ جـ ٥ ص ٣٤٢ وأيضًا ٧٣ ص ٨٠ ، ٨٢] .

(٩٦) لم يتم إبادة أعضاء هذه السلالة من الفاطميين ، بواسطة صلاح الدين وخلفائه ولكنهم ظلوا متواجدين (فى أضيق الحدود) حتى منتصف القرن الثالث عشر .

والمؤرخ «ابن واصل» كبير قضاة حماة والمتواجد فى مصر فى سنة (١٢٤٣ م) رأى سليمان بن داود ، وكان فى منتهى الضعف والوهن ، وحوله مجموعة من الأتباع الإسماعيليين ، وفى سنة (١٢٦١ م) رأى أيضًا حفيد العاضد المسمى «أبو القاسم» فى أحد حصون القاهرة وأجرى معه حديثًا عن أنساب الفاطميين ، وفى ذلك الوقت ، كان اثنان من أحفاد العاضد مازالا أحياء [١٨٣ ص ٤٣٩ – ٤٤١] .

(٩٧) وعلى ضوء كل هذه الأقوال ، يمكن أن نتصور أن الاعتقالات غير الشرعية المنوه عنها سابقًا فى مقال «ب. ڤاتكيوتست» عن الحاكم وعن عدد من الحوادث التى تعتبر بحق من سياسته الداخلية الحكيمة ، فمن الناحية التاريخية ، كانت بواعثها تتمثل فى الآتى «إذا هو لم يُقتل ، فلن يحدث انقسام فى الدعوة فى أثناء حكم المستنصر ، ولن تظهر مجموعات متطرفة شبيهة بجماعات الحشاشين» .

ومنذ موته ، فإن الجماعة الفاطمية الحاكمة فقدت الطاقة والقدرة على الخيال اللازمين لإنقاذها مما جعلها تصاب بالخلل [٢٨٣ ص ٨] .

ونلاحظ أيضًا أن كل هذا لم يكن بعيدًا عن كل صراعات الحاكم التى دحرت معاصريه ، وهى تحتاج إلى تأويلات حكيمة ملائمة لعصرنا .

(٩٨) عن المجادلة الخاصة بأصل برجوان ، انظر [٢٢٦ ص ٥٢٦] .

(٩٩) وعن هذه الحوادث انظر على سبيل المثال [١٨ ص ٥٥ – ٥٦] . وفى مرسوم اعتلاء الآمر للعرش فى سنة (١١٠١م) نجد عبارة القادمين من الشرق والغرب (المشرق والمغرب) الذين يعتبرون من الأقسام الرئيسية للقوات [٦٩ ص ٣٧ – ٤٠] .

وفى مرسوم العاضد المتعلق بتعيين صلاح الدين وزيرًا يقال « وفيها (أى فى القوات المصرية – المؤلفة) أناس من الغرب ، هم فى ذلك الوقت مثل قواتك الآتية من بلاد الشرق» [٦٩ ص ١٧٥ – ١٧٧] .

وعلى أية حال ، فإن هذا النص يميز – بدرجة ما – ما بين السود والحمر ، مما يعنى العرب وغيرهم من الأغراب الآخرين [٦٩ ص ١٧٢ – ١٧٣] وهذا تقسيم عنصرى آخر .

(١٠٠) والتفاصيل الهامة عن هذه الهبة نجدها فيما يسمى « رسائل الدروز » (الصراط المستقيم) [انظر ٥٣ جـ ١ ص ١٨٦ - ١٨٧ وأيضاً ٦ ص ٤٨ - ٥٩] .

(١٠١) وهناك كتابات تفصيلية جداً عن حوادث هذه السنة في سوريا نجدها لدى المسبحى [انظر ٥٩ جـ ٢ ص ٤٦ وما يليها] .

(١٠٢) ولهذه الفترة ملامح لم تكن معروفة من قبل فى مصر ؛ وهو ازدواج السلطة المدنية ؛ فالمستنصر كان لديه وزيره ، وأمه كان لديها الصيرفى (البانكير) والتاجر أبو سعد التسترى - وهو من نوهنا عنه سابقاً - وكان قد باع للظاهر عبدة سوداء صارت مع الأيام حاكمة ، وممتلكة لرأس المال والخبرة الضرورية والعلاقات ، وأبو سعد هذا قدم لها كثيراً من المساعدات [انظر ٢٠٣ ص ٧٨ وما يليها] .

(١٠٣) بعض أعداء بدر الجمالى هربوا إلى اليمن ، وهناك قام بسحقهم أحمد بن مكرم ، وهذا يتضح من كتاب المستنصر إلى "الملكة السيدة أروى" وذلك فى سبتمبر/ أكتوبر (١٠٨٧م) [٤٩ ص ٣٢١ - ٣٢٢] . وكان على بدر أن يقاتل ابنه الذى تمرد ضده فى (١٠٨٤ - ١٠٨٥م) وكانت غالبية قواته بما فيها العرب تحاصر مدينة الإسكندرية ، وصار الأوحد منتصراً ولكنه وقع فى الأسر [١٨ ص ٢٦] .

(١٠٤) ولكن وفيما بعد - أى فى عهد العاضد - صار طلائع بن زريك - كما يقال - يحترف المضاربة وانتهاز الفرص ، ويمارس المظالم على الموظفين (الأقباط) وكان هذا سبباً من الأسباب التى أدت إلى اغتياله بواسطة حراسه فى (١١١٦م) وكان ذلك بمعرفة الخليفة [٢٦٠ ص ٢٣٤] .

(١٠٥) وبموافقة الخليفة العاضد ، امتلك شاور قسماً كبيراً من ثروة عائلة رزيك ، وهو قد ضاعف الرواتب لأنصاره عشرة أضعاف ، مما ساهم دون أدنى شك فى خراب الخزانة الحكومية [٧٣ ص ٧٧ وأيضاً ٧٢ جـ ١ ص ١٦٥] .

(١٠٦) وفوج الأمراء هذا ، كان مكوناً من الوزير طلائع بن رزيك ، وقد رابط هذا الفوج فى الحى القديم المسمى "البرقية" ومن هنا كان اسمهم «أمراء البرقية» مع أن هؤلاء الأمراء لم يأتوا من برقة إطلاقاً [٥٨ ص ١٦ ، ٢٠] .

(١٠٧) ونجد عند ابن الفرات [٥٧ ص ٥ - ٦] نص خطاب ، يوجه فيه شاور الشكر إلى نور الدين على إيفاده لشيركوه (ونجد نفس الخطاب مختلفاً بعض الشىء عند أبو شامة) [٧٢ جـ ١ ص ١٦٩] .

وأماريه (*) سبب لمصر فى هذه الحملة خسائر هائلة عند بلبيس ، وهو قد نكص على عقبيه فقط عندما فتح ضرغام السدود وأغرق البلاد .

(١٠٨) ويضيف ابن خلدون إلى هذا عشرة آلاف أردب من الحبوب [٧٣ ص ٧٨] وعندما صار أماريه موجوداً فى بلبيس تسلم دعماً ، وكتب أماريه رسالة إلى الابن الأكبر لشاور ابن طايع (عن فسخ الاتفاقية المنعقدة بينه وبين أبيه) .

ومن المحتمل هنا أن يكون المقصود هو اتفاقية أخرى ، وهى التى يضمن فيها الفرنج أمان بلبيس. وفى ذلك الوقت كانت شوكة الفرنج قد قويت ، وعندما دخل أماريه بلبيس سرعان ما أرسل رسولاً إلى ابن طايع - ابن شاور المتواجد هناك - ومعه هذا السؤال : « وأين نقيم نحن ؟ وكانت الإجابة فيما بعد » على

(*) ويكتب أحياناً فى بعض المراجع المصرية الحديثة : أماريك - المترجم .

نصال الرماح » وتم نقض المعاهدة التى كانت معقودة بينه وبين شمس الخلافة (وهو شخص موثوق به عند شاور – المؤلفة) واستقر ابن طايع فى بلبيس وحاصره أماليه (من المحتمل أن يكون الحصار قد تم فى حصن بلبيس ، إذ إن الصليبيين كانوا يحصنون أيضًا حدود المدينة – المؤلفة) ، وأبلغ ابن طايع بن شاور أماليه رسالة يقول فيها « هل أماليه يعتقد أن بلبيس قطعة من الجبن ، يستطيع أن يلتهمها ؟ » وبدأ أماليه المعركة ، وتجاسر منقضًا بالسيوف ، وحطم كل المتواجدين هناك أو أخذهم فى الأسر ، بعد أن نهب كل ما كان فى بلبيس ، وأرسل من يقول للوزير شاور « أوليست بلبيس قطعة من الجبن ، والقاهرة ستكون طبقًا من القشدة » [٧٥ ص ٢٢ وأيضًا ٧٢ جـ ١ ص ١٧٠] .

وعن مكاتبات أماليه إلى ابن طايع سنتكلم فيما بعد [٧٥ ص ٢٤] .

وعن تواجد الصليبيين فى القاهرة نجد ابن تغريردى يقول : «وشاور قد أعطى نقودًا للفرنج وإقطاعات وأنزلهم فى بيوت القاهرة ، وجعل لهم أسواقًا خاصة » [٦٨ جـ ٥ ص ٣٤٨] .

وطبقًا لكلام ابن الفرات « كان الفرسان والأعيان من الفرنج يعملون بالقاهرة وصاروا يتحكمون بالمسلمين » ، وأماليه عندما رأى عدم كفاءة الحكام فى مصر سعى لأخذ السلطة لنفسه فيها ، وأمر أن يتم تقسيم (البلد) بين أنصاره ، وأن توزع القرى على المحاربين ، واستدعى فرقًا إضافية من الصليبيين ، وعلى مايبدو أن نور الدين فى ذلك الوقت كان منشغلاً بحلب وبقواته التى كانت مشتتة هناك [٥٧ ص ١٩] .

(١٠٩) نص هذا المرسوم (وهو أول وثيقة تتعلق بهذه الأسرة فى عهد الفاطميين) موجود ، وهو يبرز فضائل الكامل ابن شاور وينص على شجاعته وإقدامه ، وبفضلهما استطاع أن يحقق النصر على الصليبيين فى الجيزة (وعن هذه الأحداث لانجد أية معلومات فى أى مصادر أخرى) . أما عن إنجازاته المختلفة ومهماته كنائب فانظر [٦٩ ص ١٥٧ – ١٧٠] .

وابن خلدون لم يشارك فى الرأى الذى يقول بأنه قد سعى للتحالف مع سوريا [٧٣ ص ٧٨] .

(١١٠) وهم تراسلوا مع نور الدين ، ووعدوه أن يقدموا له ثلث أرض مصر علاوة على الثلث الذى كان قد تحدد لشيركوه من قبل ، وذلك مقابل أن يقوم بمساعدتهم ضد شاور والفرنج [٧٥ ص ٢٤ – ٢٥] .

(١١١) وابن الفرات معتمدًا على ابن الظافر وعلى مؤلفين آخرين يؤكد أن هذا كان من أعمال شيركوه وصلاح الدين ، وذلك برجاء سرى من العاضد [٧٥ ص ٣٢] وبهذه الصورة أيضًا تتأكد افتراضات «أبو شامة» [٧٢ جـ ١ ص ١٧١] .

(١١٢) والكامل أنقذ حياة شيركوه ، عندما أبلغه أن شاور يدبر خطة لاغتياله ، وذلك بعد حملته الثانية على مصر . [٧٥ ص ٢٨] .

(١١٣) نص مرسوم العاضد هذا ، الخاص بتعيين صلاح الدين نجده عند ابن الفرات [٧٥ ص ٣٤ – ٤٤] .

(١١٤) وفيما يتعلق بهذا ، نجد اهتمامًا ببعض التفاصيل الباقية عن حياة الخليفة الفاطمى الأخير ، فالعاضد كان متزوجًا من ابنة وزير الخليفة السابق له (الفائز) ولم يكن قد مر على هذا الزواج إلا ثمانى سنوات ، أما عن الظروف التى أدت إلى عقد هذا الزواج فإننا نجد المقريزى يقول فى اتعاظ الحنفا مايلى « صالح بن رزيك أهدى إلى العاضد ابنته ويبدو أن العاضد – فيما بعد – قد رفضها ، ولكن صالح قبض عليه وسجنه حتى وافق ، وصالح كان يعمل كل هذا من أجل أن يصبح "ابنهما" أستاذًا وبهذه الطريقة يمكن لقبيلة رزيك أن تجمع مابين القوة والخلافة» [٦٩ ص ١٢٣] . وعندما صار صلاح الدين وزيرًا قام بعزل العاضد فى القصر ،

وكان يذهب إليه كل يوم طالبًا منه المال والخيل والخدم ، وعندما انتزع من لابن العاضد آخر الخيول ، انقطعت مواكبه المهيبة ، وكان لدى العاضد ثلاثة عشر ابنًا ، وقد كان عين ابنه الأكبر "داود" وريثًا له ، ومرسوم تعيين داود وريثًا مازال محفوظًا فى الوثائق الفاطمية الأخيرة [٦٩ ص ١١٦ وما يليها وأيضًا ٢٩٠ ص ٣٥٠] .

وكما يقال فإن الإسماعيليين حاولوا أن يحققوا إرادة هذا الخليفة ، ولكن لم يتيسر لهم النجاح .

(١١٥) «واسمه بالكامل «جوهر بن عبد الله مؤتمن الخلافة» وكان سبب هذه المعارك التى حدثت مع جوهر هذا يتمثل فى تدهور سلالة العبيديين ، الذين كانوا قد تبوأوا سلطانهم على يد «جوهر قائد الجيوش» وشتان مابين هذين الجوهرين» هكذا كتب ابن الفرات [٧٥ ص ٧٧] .

(١١٦) ابن الفرات أيضًا [٧٥ ص ٧٠] والقلقشندى [٦٠ جـ ٣ ص ٣٦١] يحددان الفرحية كواحدة من القبائل الزنجية .

(١١٧) ويقول ابن الفرات إن السوريين قد استخدموا فى هذه المعارك الأوانى المملوءة بالنفط ، وعندما أدرك العاضد أن المعركة قد فشلت خرج من القصر وقال للمحاربين «أيها العبيد الكلاب ، إنكم سوف تطردون من بلادكم» وعند سماع المحاربين السود لهذه الكلمات صاروا غير قادرين على القتال بعد أن انهارت روحهم المعنوية ، وكانوا من قبل يقومون بكل واجباتهم بحماس من أجل إرضاء الخليفة [٧٥ ص ٧٠] وابن الفرات يحصى عدد هؤلاء المتمردين بما يزيد عن خمسين ألف [٧٥ ص ٦٩ ، ٧١] .

(١١٨) نلاحظ أنه فى نهاية الفترة الفاطمية ، كان لدى الوزير طلائع بن رزيك جيش يتكون من ٦٦ ألف محارب ، بينما كان عدد القوات المحاربة فى عهدى المعز والمستنصر يتجاوز مائتى ألف محارب [٦٦ جـ ١ ص ٦٥] .

(١١٩) والسخط الشعبى فى مثل هذه الظروف يعبر عن نفسه بأساليب غير عادية ؛ ففى أحد الشوارع فى القاهرة ظهر تمثال (مانكان) على هيئة امرأة قابضة بذراعيها على ورقة بها شكوى للوزير ونائبه . وكانت هناك أشياء من هذا القبيل فى عهد الحاكم ، وكانت تسبب له شخصيًا عدم الرضا ، مما جعله يقوم بإصدار أمر بإحراق الفسطاط عمدًا .

وعن تحليل كل أنواع الأخبار الخاصة بمثل هذه الحقائق انظر [٢٨٨ ص ١٠٥ – ١٠٦ وأيضًا ٢٥١ ص ١٦ وأيضًا ٢٠٣ ص ٦٣ – ٦٤] .

وتم إعدام عيسى بن نسطورس فيما بعد بأمر من الحاكم [٥٢ جـ ١ ص ١٨٧ – ١٨٨] .

(١٢٠) والسرقات والاغتصابات التى تمت قد أعيدت طبقًا لأوامر الخليفة ، والمذنبون من النهابين اللصوص تم عقابهم [٦٦ جـ ٢ ص ١٩٥ – ١٩٦] .

ويتصفح «ف. ر. رزون» أخبار يحيى الأنطاكى والمقريزى عن هذه الحوادث ويكشف بشكل مقنع أنها من قبيل الحوادث المنوه عنها سابقًا ، والتى قام بها أتباع البيزنطيين ، أى أنه يقصد تجار مستعمرة أمالفى [٦ ص ٣٤ – ٣٥ ، ٢٩٣ – ٣٠٠] .

(١٢١) لم يبق فى مصر أحد من الناس لم يلحق به أذى من الدسائس أو الضرب أو النهب أو مصادرة الأمتعة والأموال [١٨ ص ٧١ – ٧٢] .

(١٢٢) ونجد عند ابن الميسر تنويهًا غامضًا عن حوادث مشابهة فى القاهرة فى (١١٥١ – ١١٥٢م) [١٨ ص ٩١] .

(١٢٣) سبق التنويه بحركة البدو فى سوريا (تحت قيادة المفرج بن دغفل) وهى كانت أيضًا فى عهد الحاكم . وعلى ما يبدو أنها لم تتحول إلى انتفاضة كبيرة وظلت مجرد عصيان لزعيم البدو ، والقوات المصرية بقيادة "ابن صمصال" قد انتصرت على البيزنطيين وأيضًا على بدو (عرب) ابن دغفل ، واحتلت دمشق ، وأبناء ابن دغفل فيما بعد قد انضموا إلى جيش فضل الذى كان يقاتل ضد «أبو ركوة» .

وفى سنة (٩٩٨م) حدثت انتفاضة للأهالى فى صور ، كان على رأسها بحار يدعى "أولاقة" . ومن المعروف أن الإمبراطور : «فاسيلى الثانى بولجار» قد أمدهم بالرجال والمراكب ، ولكن الأسطول المرسل بأوامر برجوان قد انتصر عليهم فى معركة عند صور ووقع أولاقة فى الأسر ، ثم تم إعدامه وانتهت بذلك هذه الانتفاضة نهائيًا . انظر على سبيل المثال [٦ ص ٣٨ – ٣٩] .

(١٢٤) الركوة : القربة المصنوعة من الجلد ، وكان الوليد يحملها دائمًا ليشرب منها [٥٢ جـ ١ ص ١٥٩] .

(١٢٥) وابن تغريبردى يعتبر أن «أبو ركوة» هو ابن أخى هشام الثانى ، مما يعنى أنه الوريث الشاب لابن عمه . [٦٨ حـ ٤ ص ٢١٥] .

(١٢٦) وابن خلدون يقول إن عدد القوات كان ستة عشر ألفا .

(١٢٧) وزعيم قبيلة كنز البدوية التى كانت فى صعيد مصر ، برز فى القتال ضد «أبو ركوة» ، فمنحه الحاكم لقب «كنز الدولة» ، وظل كنز الدولة هذا يقوم بمهماته حتى بعد انتهاء هذه السلالة [٢٤ ص ٢٨ – ٢٩ وأيضًا ٢٦٤ حـ ٢ ص ٨٤ – ٩٦] .

(١٢٨) وتم إحلال بنو سنبيس القادمين من غزنة (*) مكانهم .

(١٢٩) وتقريبًا – وفى نفس الوقت – كانت هناك أحداث مشابهة فى كل من سوريا وحمص ، فقد ظهر شخص يدّعى لنفسه النبوة وتسمى "بابن مسيلمة(**)" (وهو اسم أحد من خصوم النبى محمد ، وكان يبشر بالحنفية) وقد تم إعدام هذا المتنبىء الكاذب هو وأتباعه وقد حدث ذلك فى سنة (١١٤٤ – ١١٤٥م) [١٣ ص ٣٥٦] .

وهناك اضطراب حدث فى الحجاز ، وهو يتضح من خطاب أرسله المستنصر يشكر فيه أحمد بن مكرم السابق التنويه به ، وذلك لقيامه بقمع الخوارج المكيين سنة (١٠٦٤م) ومن الممكن ألا يكونوا من أنصار فكر الخوارج القدامى ، ولكنهم وبشكل عام معادون للمذهب الدينى المسيطر [٢٩ ص ٣١٢] .

وفى سنة (١٠٨٠م) طلب المستنصر من "الملكة السيدة أروى" أن تقوم بإلقاء أربعة أشخاص فى السجن أو بقتلهم ، كان من بينهم شخص ما يدعى إبراهيم غلام الأمير لأنه قد ادعى النبوة [٤٩ ص ٣١٥] .

(*) غزنة : مدينة فى أفغانستان ، فى جنوب غرب العاصمة كابول ، وكانت هى نفسها العاصمة القديمة للأتراك الغزنويين – المترجم .

(**) مسيلمة : هو واحد من مدعى النبوة فى الجزيرة العربية ، ويسمى فى التراث الدينى الإسلامى (مسيلمة الكذاب) ، وقد تزوج من المتنبئة الشهيرة فى الجزيرة العربية «سجاح» وله نصوص وأسجاع كثيرة – المترجم .



النصوص العربية

١ - ذكر أصل الخلفاء العبيديين

قال صاحب «تاريخ القيروان[1]» رحمه الله تعالى إنّ المهدى هو : عُبَيْدُ الله ابن الحسن بن علىّ محمّد بن علىّ بن موسى إسماعيل بن جَعْفَر بن محمّد علىّ بن الحسين ابن علىّ بن أبى طالب عليه السّلام .

وقال ابن زولاق صاحب «تاريخ[2] مصر» رحمه اللّه تعالى : إنّ المهدى هو : عُبَيْدُ الله ابن محمد بن علىّ إسماعيل بن جَعْفَر بن محمّد علىّ بن الحسين بن علىّ بن أبى طالب عليه السّلام .

وقيل : هو عُبَيْدُ الله بن علىّ بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن الحسن ابن محمد بن علىّ بن الحسين بن علىّ بن أبى طالب عليه السّلام .

وقيل : هو عُبَيْدُ الله ابن التقى ابن الوفى ابن الرضىّ .

وهؤلاء الثلاثة يقال لهم المستورون فى ذات اللّه . واسم الرضىّ عبد اللّه . وإنمّا استتروا خوفًا على نفوسهم ، لأنهم كانوا مطلوبين من جهة الخلفاء العباسيين . وعبدُ اللّه المذكور الملقّب بالرضىّ هو عبد اللّه بن محمد بن الحسين . والأصحُّ ابن إسماعيل بن جعفر المقدّم ذكره . واسمُ التقىّ الحسينُ . واسم الوفىّ أحمد . والرضىّ [3] عبدُ اللّه . هذا ماذكره القاضى شمس الدين ابن خَلّكان فى «تاريخه» [4] رحمه اللّه تعالى وجماعة علماء المسلمين مع كافة أمة محمد أجمعين .

هذا عند من يصحّح نَسَبَهم ويَدّعى أنّهم من الفاطميين ، وهم قليلٌ ماهم .

وأمّا الأكثرُ من العلماءِ والمحقّقين وأربابِ التواريخ المعتنين بحفظِ أنسابِ العالم فإنّهم يُنْكرون ذلك ويُبْطلون دعوى المهدىّ المذكور ، وأنّ نسبه هذا جميعه ليس بصحيح . ويُثْبِتون أنّ اسمه سعيدَ ابن زوجة الحسين بن أحمد بن محمد بن عبد اللّه بن ميمون[5] القدّاح . وسُمّى قدّاحًا لأنه كان يقدح العين من الماء ، وكان كَحّالا .

وهذا القول عند الطبقة الوسطى فى تصحيح نسبه . ذكره أيضًا القاضى ابن خَلِّكان فى تاريخه .

وأما الأكثرُ أيضًا من العلماء الأشراف [٦] العلويّين من المصريّين والشاميّين فإنهم يقولون ، وهم المقلِّدون بذلك : إن عُبَيْدَ اللّه هذا كان يهوديًا من أهل سَلَمْيَة . وكان حدادًا ، واسمه سعيد . فلما دخل المغرب تسمّى بعُبيد اللّه . وزعم أنّه علَوى فاطمى ، وأدّعى نَسَبًا ليس بصحيح ، ثم تسمّى بالمهدىّ . وكان زِنْديقًا خبيثًا ، عدوًّا للإسلام ، يتظاهرُ بالتشيع ، حريصًا على إزالة الملّة الإسلاميّة . ودليلُ ذلك قتله للفقهاء والأئمة والمحدِّثين والصالحين . قَتَلَ منهم عدّةً كبيرةً . وكان قصدُه إعدامَ الدين من الوجود ، لتبقى العالم كالبهائم ، فيتمكّن من إفساد عقولهم واعتقاداتهم ﴿ واللّهُ متمٌّ نوره ولو كره الكافرون ﴾ [٧] .

ونشأت ذريّتُه بأجمعها على ذلك مبطنين به ، ويجهرون به إذا أمكنهم . ولم تزل الدعاةُ لهم منبّثين فى الأرض والبلاد ، يُضلّون مَنْ أمكنهم إضلاله . ومن دُعاتهم الذين يُعرفون بالقَرَامطَة الخارجين عن دين الإسلام ، المارقين من الإيمان ، وسيأتى ذكرُهم بعد ذلك . ومن دُعاتهم مَنْ أضلّ عدّة طوائف فى سائر الأرض شرقًا وغربًا ومنهم الدرزيّة والحشيشيّة وغيرهم .

قلتُ : وقد وُضِعَ فى ذكر هؤلاء القوم كتابٌ صنّفه الشريفُ العابدُ أبو الحسين محمد بن على بن الحسين بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن جعفر ابن محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب عليه السّلام المعروف بأخى محسن[٨] ، رضى اللّه عنه . وكان سّيدًا فاضلاً عالمًا محقّقًا لأنساب أهلِ بَيْتِه ، رضوانُ اللّه عليهم ، وذكر فيه ما العبدُ ذاكرُه فى هذا الجزء بحكم التلخيص منه .

قال السيّدُ الشريفُ المشارُ إليه رضى اللّه عنه : هذا كتابٌ وضعناه نبّين فيه أمرَ إسماعيل بن جعفر بن محمد بن علىّ بن الحسين بن على بن أبى طالب صلوات اللّه عليهم وأولاده ، لما كثُر القولُ فى ابنه محمد ، ونُسب إليه مَنْ ليس من أهله ، وجعلوه بابًا للخديعة والمكر ، ليتمكّنوا به من المخدوعين وليس هو كذلك . فلما نظرنا فى هذا الأمر رأينا أنْ نضعَ كتابًا نبيّن فيه أمْرَ إسماعيل بن جعفر وابنه محمد الّذى آلت إليه الدعوةُ دون أخيه علىّ بن إسماعيل ، ونذكرُ جميعَ أولادهم فى سائر الأقطار ، ونذكرُ

كلُّ رجلٍ منهم باسمه ونسبه مفرداً ، كي يتأمّل هذا الأمر مَنْ أراد معرفةَ ذلك . فإذا فعلنا ذلك وبيّنّاه أخرجنا من ولد إسماعيل بن جعفر مَنِ انتمى إليه وليس من ولده ، بالبرهان الذى يعرفه مَنْ نظر فى كتب الأنساب .

ونبدأ بذكر الأصُول منهم ثم الفُروع . والعالمُ بالأنساب يعلمُ أنّ الفروعَ ترجعُ إلى الأصُول . والبيوت من ولد علىّ بن أبى طالب عليه السَّلام معدودةٌ وكذا أنسابُهم معدودةٌ لايخفى الأوّل منها على الآخر .

وقد وجدنا هؤلاء الذين تغلّبوا على المغرب ثم على مصر ، أعنى سعيد بن الحسين وأولاده ، وهو الذى تسمّى بالمغرب عُبَيْد اللّه وتلقّب بالمهدىّ ، لايُعرف لهم ذكر لا فى الأصُول ولا فى الفرُوع ، غير مايوهمون به العامةَ والرّعاعَ من الناس أنهم من وَلَد على بن أبى طالب عليه السَّلام . ولايذكرون لهم نسبًا إليه .وقد خفى أمرهم على أكثر الناس ، ويجب على من كانت فيه عصبيةٌ لآل رسُول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم أن يتحقّق أمْرَ نسبهم لتكون عصبيتُه فيهم لافى غيرهم فأمَّا مَنْ مُوّه عليه بآل رسُول اللّهَ صلى اللّه عليه وسلّم ليعدل به عن الحقِّ إلى الباطل ويُخدع بالأيْمَانِ والعهودِ والمواثيق ، ويَدْخُلَ فى أمرٍ مكتومٍ قد غُطِّى عليه ، وهو لا يعلمُ ، فإنه ترَك الهُدى واتّبع الضلالة . وإنّا لانجد عهوداً ولا مواثيقَ تكون فى شريعةٍ من الشرايع بكتمان سرٍ ، لأنّ اللّه عزّ وجلّ لم يأمر بكتمان هُدًى أنزله على عباده ، وقد قال جلّ اسمه : ﴿ هذه سَبِيلى أدْعُو إلى اللّه على بَصِيرَةٍ أنا ومَنِ اتّبعَنى ، وسبحان اللّه ، وما أنا مِنَ المُشْرِكين ﴾ . فما كان من بصيرة فإنّما يريد أن يهدى بها عباده بغير سرٍ ولا كتمانٍ . وأهلُ العقولِ والبصائرِ يعلمون أنّ الكتمان فى أمور الدين والتنقّل من حالٍ إلى حالٍ هو حدّ الإربة ، وهذا ممّا أسّسه عبد اللّه بن ميمون القدّاح لنفسه ولولده الذى صار إلى المغرب ، وانتهى إلى ولد علىّ بن أبى طالب عليه السّلام .

وسنذكرُ خبره وما كان منه إلى أن صَار إلى سلَمْية ، ونذكر خبر ولده من بعده إلى أن صار بالمغرب فيما يأتى من هذا الكتاب إن شاء اللّه تعالى ، بعد ذكر جميع ولد علىّ بن أبى طالب كرّم اللّه وجهه ، ليكون ذلك حُجّةً وبياناً ورداً عليهم فيما يدّعونه من هذا النسب .

والحجّةُ لنا على قائل يقول : إنّ سعيداً المتسمّى عبيد الله ، الملقب بالمهدى ، الذى استولى على المغرب سنة تسع وثمانين ومئتين (٩) من ولد علىّ بن أبى طالب عليه السّلام أن نقول له : إنّ هذه أسماء جميع ولد على بن أبى طالب مُسَطَّرَةٌ فى هذا الكتاب ، فانسبه لنا إلى مَنْ يقول إنه من ولده منهم إن كنتَ صادقًا . فإن نسبه عند مَنْ يعرف الأنسابَ حقق عليه أنّه دَعِىٌّ ، وإنْ أمسك عما يُسْأل عنه فالحجّةُ لنا عليه .

ثم إنّ هذا الرجل ابتدأ وذكر جميع ولد الإمام على بن أبى طالب عليه السّلام ، وأبان ذلك بيانًا جيّدًا لا خَلَلَ فيه ولا زَيْغ عن الحق ، وأطال فى ذلك مالو شرحناه فى هذا الكتاب لكان جزءًا مستقلاً بذاته ، فأضربتُ عن جملته ، وذكرتُ من ذلك الأصول من ولد الإمام على عليه السّلام ليُفهم من الأصول عن الفروع .

قال : الشّريف أبو الحسين محمد بن على :

وَلَدُ علىّ بن أبى طالب عليه السّلام :

الحسنُ والحسينُ . أمّهما فاطمةُ بنتُ رسولِ الله صلّى الله عليه وسلّم .

ومحمدُ الأكبر ابن الحَنَفِيّة . أمُّه خَوْلَةُ بنتُ قَيْس بن جعفر الحنفى .

والعبّاسُ الأكبرُ ، وعبدُ الله ، وعثمانُ الأكبر ، وجعفرُ الاكبر ، أمّهم أمُّ البنين بنتُ المحل بن الديان بن حزام الكلابى ، فقُتل جميع هؤلاء الأربعة مع الحُسَيْن عليه السّلام يوم الطّفُ (١٠) . (يوم كربلاء)

وعمرُ الأكبر أمُّه الصّهْباء أمُّ حبيب بنت ربيعة التغلبى .

وعبدُ الرحمن الذى يُكنى أبا بكر ، وعُبَيْدُ الله ، أمُّهما ليلى بنتُ مسعُود ابن خالد التميمى .

ويحيى وعَوْن ، أمُّهما أسماء بنت عُمَيْس الخثعميّة .

ومحمد الأصغر ، أمّه أُمامة بنت أبى العاص بن الربيع بن عبد العزّى بن عبد شمس ، وأمّها زينب بنت رسول الله علّى الله عليه وسلّم .

وجعفرُ الأصغر لأمّ ولد .

ومحمد الأوسط ، وعباس الأصغر ، لأمّ ولد .

وعمر الأصغر ، وعثمان الأصغر ، لأمّ ولد .

فّهـؤلاء الذكور من صُلْبه عليه السّلام . ومن هؤلاء مَنْ توفى فى حياته طفلاً صغيراً ، ومنهم من قُتل ولاعقب لهُ .

وأمّا الإناث من ولده فقد أعرضنا عن ذكرهنّ فى هذا الكتاب لأنّا لانحتاج إليهن فى ذكر نسبٍ هاهنا .

قلتُ : وقد ذكرهن العبدُ بكمالهنّ مع جميع ولدِ الإمام علىّ عليه السّلام ، وجميع الأمّهات ، بروايات صحيحةٍ ، فى الجزء الثانى فى هذا التاريخ المختصّ بذكر سيّد المرسلين والخلفاء الراشدين ، عند ذكرنا للإمام علىّ بن أبى طالب عليه السّلام ، فمن أراد تصحيح النّسب فليقف عليه هناك .

قال الشريف رحمه اللّه : ولم يُعْقِب من هؤلاء الذكور غير خمسة نفر وهم :

الحسنُ ، والُحسَيْنُ ، ومحمدُ بن الَحنَفِيّة ، والعبّاسُ ، وعُمر .

وسائر ولد علىّ عليه السلام ليس له عقب .

ولد الحسن عليه السّلام

زَيْدُ لأمّ ولد .

الحسنُ بن الحسن لأم ولد .

طلحةُ لأمّ ولد .

القاسمُ ، وأبو بكر ، وعبد اللّه لابقّية لهم ، قُتلوا مع الُحسَيْنِ بن علىّ عليهما السّلام بالطفّ .

وعمروُ بن الحسن ، وعبدُ الرّحمن بن الحسن ، والحسين ، ومحّمد ، ويعقوب ، وإسماعيل ، بنو الحسن .

هؤلاء الذكور من ولد الحسن عليه السّلام .

ولم يُعْقب من ولد الحسن غير رجلين وهما : الحسن بن الحسن ، وزيد بن الحسن . وسائر ولد الحسن لاعقب لهم .

ثم إنه ساق النسب من هذين السيّدين المذكورين إلى حين انقطاعهم مما يطول الشرح في ذكرهم ، فأعرضنا عن ذلك ، إذ الشرط ألا نذكر إلاّ الأصُول منهم .

ولد الحسينُ عليه السَّلام

عليًا الأكبر ، قُتل مع أبيه يوم الطَفّ ، ولاعَقِب له .

وعليًا الأصغر وفيه بقيّة .

وجعفر لابقية لهُ .

وعبدَ الله ، قُتل صغيرًا مع أبيه بالطفّ ، ولاعقب لهُ .

هؤلاء الذكور من ولد الحسين عليه السلام ، وهم لأمهات أولاد شتى .

فجميع نسل الحسين من على الأصغر .

ثم إنّه ساق النسب من السيد إلى آخر وقتٍ ، أضْرَبْنا عنه .

ولد محمدَ بن الَحَنفيَّة عليه السَّلام

عبدَ الله يكنى أبا هاشمٍ ، وحمزةَ ، وجعفرا الأكبر، درجوا ولاعقب لهم ، وعليًا ، وهم لأمّ ولدٍ .

والحسنُ بن محمد ، لابقيّة له .

والقاسم بن محمد ، وبه كان يُكنى .

وعبد الرحمن ، لابقية له ، وهو لأمّ ولد .

وإبراهيم ، لأمّ ولد .

وجعفر الأصغر ، وعونا ابني محمد ، أمّهما أمّ ولد .

فهؤلاء أولاد محمد بن الحنفيّة الأصول .

ثم ساق سائر مَنْ أعقب منهم ومن لم يعقب ممّا يطول شرح ذلك فأضربنا عن ذلك .

ولد العبّاس عليه السّلام

عُبيدَ الله ، أمُّه لُبابة بنت عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب .

فولد عبيدُ الله أبا جعفرٍ عبدَ الله ، وزينب ، أمهما ابنة عبد الله بن معبد بن العباس ابن عبد المطلب .

والحسنَ بن عُبَيْد الله وفيه العدد ، وأمّه أمّ ولد . وتوفى الحسن بن عبيد الله وهو ابن تسع وستين سنة ، ومن هذين السيدين العدد .

ثم ساق جميع نسبهم إلى آخر وقت أضربنا عنه .

ولد عمر عليه السّلام

محمداً ومنه بقية . توفى وهو ابن ثلاث وستين سنة .

وإسماعيل لأم ولد ، لابقيّة له .

فولد محمد بن عمر : عبدَ الله ، وعُبيدَ الله . وتوفى عُبيد الله بن عمر وهو ابن سبع وخمسين سنة . وعُمَرَ بن محمد بن عمر توفى فى عمر الستين ، وهما لأمّ ولدٍ . ورُوى عنهما الحديث ، ومنهما العدد .

ثم ساق جميع النسب منهما إلى آخر وقت .

قال الشريف أبو الحسين : قد انتهيا فى النسب إلى هذا الموضع ، وهو إثباتٌ وتصديقٌ لما يأتى بعده ، وردٌّ على قائلٍ إنّ سعيداً المتسمّى بعبيد الله الملّقب بالمهدى من ولد على بن أبى طالب ، فنقول له من أىّ ولدِ علىٍ هو ؟ أمن ولد الحسن ، أم من ولد الحسين ، أم من ولد محمد بن الحنفية ، أم من ولد العباس ، أم من ولد عُمر ؟

فهؤلاء الأصول مَن ولد عليّ بن أبى طالب عليه السلام . وقد ذكرنا كلاً من هؤلاء الأصول ، وأولادهم ، وأولاد أولادهم ، وذكرنا كلَّ بيتٍ منهم ، ومَنْ أعقب ومَنْ لم يُعْقِب . وكلُّ بيت منهم مشهورون فى الأقطار من سائر الأرض الذى اتصلوا بها ، كما ذكرنا فى هذا الكتاب أنّ منهم باليمن ولد الهادى الذين لهم الإمارة ، ومنهم بنو المطوق ، ومنهم بنو الأدرع ، ومنهم بمصر بنو طباطبا إبراهيم ، ومنهم ولد الداعى بطبرستان ، ومنهم من له الإمارة بالديْلم من ولد الحسن بن زيد . ومنهم الداعى إلى الحقّ المتولّى على طبرستان ، وغيرهم مما تقدّم عند ذكر شرح أنساب الفروع من ولد الحسن بن على بن أبى طالب عليه السّلام .

وإن كان من ولد الحسين بن عليّ بن أبى طالب عليهما السلام فقد ذكرنا ولد الحسين وكلّ بيتٍ منهم فقلنا : إنّ العقب من ولد الحسين من عليّ الأصغر ، والذين أعقبوا من ولده محمد أبو جعفر ، وعبد الله ، وزيد ، وعمر ، والحسينُ الأصغر ، فذكرنا جميع من أعقب من هؤلاء .

وإن كان من ولد محمد بن الحنفيّة فقد ذكرنا جميع ولدِه ، وولدِ ولده ، ومَنْ أعقب منهم ومن لم يُعْقِب .

وإن كان من ولد العباس وعُمر ولدىْ عليّ بن أبى طالب فقد ذكرناهما وجميع ذراريهما ، ومَنْ أعقب منهما ومن لم يعقب .

فمن أىّ البيوت هذا المدّعى الكذّاب المتعلّق بالباطل ؟

فهؤلاء جميعُ ولدِ عليّ بن أبى طالب عليه السلام الذين ينتسب إليهم مَنْ كان من العلويين فى المشرق والمغرب والقبلة والشمال . فإن كان صادق النسبة فلم لا انْتَسَبَ إلى بيت من هؤلاء البيوت المذكورين كما ينتسب أهلُ النسب ؟ وعلى الجملة فإنه ليس بشئ من هذا النسب بل دخيلٌ دعيّ ، وسيأتى ذكر نسبه وأصله إن شاء الله تعالى .

وأمّا الذين بالمغرب المشهورون من ولد على بن أبى طالب فولدُ إدريس (١١) الأصغر ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب ، لأنه كان هرب إليه فى أيام الرشيد ، وغلب على موضعٍ منه . فدسَّ عليه الرشيد متطبّبًا فسقاه سمًّا فقتله . وولدُه هناك .

ذكر العبيدين ونسبهم
وبدوّ شأنهم : من كتاب الشريف

قال الشريف أبو الحسين محمد بن عليّ المعروف بأخي محسن رحمه الله تعالى: نبتدئ الآن بذكر خبر هؤلاء القوم الذين استولوا وتغلّبوا على المغرب ، أعنى عبيد الله ابن الحسين وأولاده من بعده ، ونذكر مواضعهم ، وكيف كان أمرهم إلى آخر مايقف بنا الكلام .

فأقول : إن هؤلاء القوم من ولد دَيْصَان الثنوي الذى تُنْسَبُ إليه الثنويّة . وهو مذهبٌ يعتقدون فيه خالقَيْن اثنين : أحدهما يخلق النور والآخر يخلق الظلمة . تعالى الله وحده لاشريك له ، له الملكُ وله الحمدُ وهو على كل شئ قدير .

فولد دَيْصَان الملعون ولداً يُقال له ميّمون القدّاح ، وإليه تُنسب الميمونيّة . وكان له مذهبٌ فى الغلوّ .

ثم ولد لميمون ولدٌ يُقال له عبد الله . وكان أخبث من أبيه وأمكر ، وأعلم بالحيل ، فعمل أبوابًا عظيمةً من المكر والخديعة على بُطلان الإسلام . وكان عارفًا بجميع الشرائع والملل والسنن ، وجميع علوم المذاهب كلّها ، فرتّب ماجعله للإنسان من المكر والخديعة تسع -(فى اتعاظ الحنفا سبع - المترجم)- دعوات يدرّجهُ من واحدة إلى واحدة ، فإذا انتهى إلى الدعوة الأخيرة جعله مُعَرّى من جميع الأديان ، لايعتقد غير تعطيل البارى جل ذكره ، وإباحة أمة محمد صلى الله عليه وسلم وغيرهم من الأمم ، ولايرجو ثوابًا ولايخاف عقابًا . وماهويت نفسه لا يرجع عنه .

وكان هذا الملعون المسمّى بعبد الله بن ميمون يريد بهذا أن يجعل المخدوعين أمّةً له ، ويستمدّ من أموالهم بالمكر والخديعة فى الباطن ، وفى الظاهر ، فإنه يدعو إلى الإمام من آل رسول الله صلّى الله عليه وسلم ، ويعنى أنه محمد بن إسماعيل بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن على بن أبى طالب عليه السّلام . وكذب فى ذلك ، ليس لآل رسول الله صلّى الله عليه وسلم فى هذا الأمر كثير ولاقليل ، وإنما هو شئ يخدعُ به الناس ليجمعهم عليه بهذه الحيلة . وقد كان عبد الله هذا طلب أن يتنبأ قبل هذه الشعوذة فلم تتمّ له الحيلة .

وقد ذكره أحمد بن الحسن المسمعى فى كتابه الذى ذكر فيه من تنبأ من الكذّابين.

وأصلُ هؤلاء القوم ، أعنى عبد الله بن ميمون وآباءه ، من موضع بالأهواز يعرف بقورح العبّاس . وكان عبد الله هذا قد نزلْ عسكر مكْرَم ، فسكن بسباط أبى نوح (١٢) ، فاكتسب بهذه الدعوة الخبيثة التي يأتي ذكرها في هذا الكتاب مالاً . وكان يتستّر بالتشيع والعلم ، فلما صار له دُعاةٌ ، وظهر ماكان فيه من التعطيل والإباحة والمكر والخديعة ، ثار الناسُ عليه . فأوّلُ مَنْ ثار عليه الشيعةُ ثم المعتزلة وسائرُ الناس ، وكبسوا دارَه ، فهرب إلى البصرة ، ومعهُ رجلٌ من أصحابه يُعرف بالحسين الأهوازى . فلما لم يجدوه هدموا دارين له بعسكر مكرم . فاتخذوا إحداهما مسجداً ، والأخرى مهدومة إلى الآن .

فلما وصل عبد الله بن ميمون إلى البصرة نزل ببنى باهلة على موالٍ لآل العقيل ابن أبى طالب وقال لهم : أنا من ولد عقيل ، وداعٍ إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر ، ولم يمكنه يقولُ ذلك بفارس لشهرته فى الناس ومعرفتهم به . وإنما كانت دعواه إلى عقيل بن أبى طالب (١٣) سراً عند من يخدعه . فلما قام انتشر خبره ، فطلبه العسكريّون فهرب . فأخذ طريق الشام ومعه حُسين الأهوازى . فلما توسّطا الشام عدلا إلى سلَمْيَة ليخفى أمرهما . فأقام بها عبد الله وخفى أمره ، حتى ولد له ابن فسمّاه أحمد مكراً منه ، ليُخفى ماهو عليه من فساد عقيدته .

فلما هلك عبد الله قام بأمر الدعوة الخبيثة ابنه أحمد . فبعث أحمد بالحسين الأهوازى داعيةً إلى العراق ، فلقى حمدانَ بن الأشعث قرمطًا بسواد الكوفة وسيأتى خبره بعد ذكر بنى عبد الله .

ثم ولد لأحمد بن عبد الله الحسينُ ومحمدٌ المعروف بأبى الشلعلع .

ثم ولد لحسين ولد فسماه سعيداً ، فاستقرت الدعوةُ الخبيثة فيه . وكان أحمد فى حال حياته بعث داعييْنْ إلى المغرب أخوين : أحدهما أبو عبد الله الشيعى ، والآخر أبو العباس ، فنزلا فى قبيلتين من قبائل البربر فأخذا على أهلها .

وكان قد اشتهر أمرهم بسلَمْيَة جداً وأيسروا ، وصارت لهم أملاك كثيرة وأموالٌ جمّة . وبلغ السلطان أمرهم ، فبعث يحثّ فى طلبهم ، لما يفعلونه من المكر والحيلة وبثّ الدُّعاة وفساد الدين الإسلامى . فلما وقع الطلبُ على سعيد هذا بسلَمْيَة هرب إلى مصر يريدُ المغرب . وكان على مصر يؤمئذ عيسى النوشرى (١٤) . وكان سعيد هذا خدّاعًا ، فدخل إليه ونادمه . فبلغ خبره الخليفة فبعث إلى عيسى بأن يستقصى عليه

ويطلبه حيث كان . فقرئ كتاب السلطان فى مجلس عيسى وفيه ابن المدبّر ، وكان مؤاخيًا لسعيد ويريد أن يدخل في دعوته . فعرف سعيد بالخبر فى وقته ، فهرب . وأمر عيسى بالقبض على سعيد فلم يُوجد ، وهرب إلى الإسكندرية . فبعث عيسى إلى والى الإسكندرية بأن يقبض على سعيد . وكان واليها يومئذ رجلاً دَيْلَميًّا يُقال له علىّ بن وهسودان وكان سعيد كما ذكرنا خدّاعًا . فلما قبض عليه تقرب إليه أنه من آل رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ، فرَق له وأخذ منه بعض ماكان معه وأطلقه .

فسار حتى نزل سجِلْمَاسَة من المغرب الأوسط . وكان فى رسم التّجار ، فتقرّبَ إلى واليها وهو يومئذ اليَسَعُ آخر ملوك بنى مدرار [١٥] ، فأقام عنده مدّة . وبلغ الخليفةُ المعتضد [١٦] خبره ، فبعث يحثّ فى طلبه . فلما قرأ كتابَه صاحب سجِلْماسة لم يقبض عليه . فورد عليه كتابٌ آخرُ يحثّه على القبض عليه . فقبضه وأودعه الاعتقال فى قلعة بسجِلْماسَة . وقد كان خبره قد وصل إلى أبى عبد الله الشيعي الداعى الذى قدمنا ذكرَه ، وقلنا إنه بعثه أحمد هو وأخوه أبو العباس إلى المغرب دُعاةً .

وقيل إنّ الذى بعثهما هو محمد بن أحمد المعروف بأبى الشلعلع .

فسار أبو عبد الله بمن معه من البربر فقتل والى سجِلْماسة واستخلص سعيدًا ، وصار صاحب الأمر .

هذا ماذكره الشريف أبو الحسين .

وأمّا ماذكره صاحب «الدول» [١٧] فإنه قال : لما وصل أبو عبد الله الشيعى بجيوشه وقارب سجِلْماسة قيل لليسَع صاحبها : إنّ هذا الرجل الذى فى اعتقالك هو الذى يدعوُ له أبو عبدَ الله . فعمد صاحب سجِلْماسة أن قتل سعيدًا وتركه طريحًا في السجن ، وهرب من البلد مع جميع أهله . فدخل أبو عبد الله السجن فوجده مقتولاً وعنده رجلٌ من أصحابه كان اعتُقل معه . فخاف أبو عبد الله أن ينتقض عليه مادبّره من الأمر إن عَرَفَت البربرُ والعساكر بقتل صاحب الدعوة [١٨] . فتعاون مع الرجل ودفنه ، ودمره ودثر مكانه ، وعاهد ذلك الرجلَ على أن يكون هو صاحب الدعوة. فاتفق ذلك . ثم أخرجه وقال : هذا هو المهدى صاحب الدعوة. واستقر له الأمرُ ، ولم يلبث إلاّ يسيرًا حتى قَتَلَ أبا عبد الله الشيعىّ الداعى ، وتملك سعيدٌ البربر كما يأتى خبره فى موضعه إن شاء الله تعالى .

ثم غلب علىّ بنى الأغلب ولاة المغرب ، وتلقّب بالمهدىّ وصار إمامًا علويًا [١٩] من ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر كما يأتى تتمة خبره بعد ذكر الأغالبة .

● ابن دوادار ص ٤-٢٢ ، والنص به بعض الزيادات عن الأصل الروسى نظراً لأهميتها.

٢ - دعوة المعز لشيوخ الكوتامية

واستدعى المعز - وهو بالمنصورية - في يوم شاتٍ باردة الريح عدّة شيوخ من شيوخ كتامة ، وأمر بإدخالهم إليه من غير الباب الذى جرى الرسم به ، فإذا هو في مجلس مربع كبير مفروش باللبود على مطارح ، وحوله كساء [1] ، وعليه جبة ، وحواليه أبواب مفتحة تُفضى إلى خزائن كتب ، وبين يديه مرفع ودواة ، وكتبٌ حواليه ، فقال :

«يا إخواننا : أصبحتُ اليوم في مثل هذا الشتاء والبرد ، فقلتُ لأم الأمراء - وإنها الآن بحيث تسمع كلامى - : أتُرى إخواننا يظنون أنا في مثل هذا اليوم نأكل ونشرب ونتقلّب في المُثَقل [2] والديباج والحرير والفَنَك [3] والسَّمُّور والمسك والخمر والغناء كما يفعل أرباب الدنيا ؟!

ثم رأيت أن أنفذ إليكم فأحضركم لتشاهدوا حالى إذا خلوت دونكم واحتجبتُ عنكم ، وأنى لا أفضلكم في أحوالكم إلا فيما لابد لى منه من دنياكم ، وبما خصّنى اللهُ به من إمامتكم ، وأنى مشغول بكتبٍ ترد على من المشرق والمغرب أجيب عنها بخطى ، وأنى لا أشتغل بشئ من ملاذ الدنيا إلا بما صان أرواحكم ، وعمّر بلادكم ، وأذلّ أعداءكم ، وقمع أضدادكم .

فافعلوا ياشيوخ في خلوتكم مثل ما أفعله ، ولاتظهروا التجبر والتكبر ، فينزع الله النعمة عنكم ، وينقلها إلى غيركم ، وتحننوا على من وراءكم ممن لا يصل إلىّ كتحننى عليكم ، ليتصل في الناس الجميلُ ، ويكثر الخير ، وينتشر العدل .

وأقبلوا بعدها على نسائكم ، والزموا الواحدة التى تكون لكم ، ولاتشرهوا إلى التكثير منهن ، والرغبة فيهن ، فيتنغص عيشكم ، وتعود المضرةُ عليكم ، وتنهكوا أبدانكم ، وتذهب قوتكُم ، وتضعف نحايزكم [4] ؛ فحسبُ الرجل الواحد الواحدة ، ونحن محتاجون إلى نصرتكم بأبدانكم وعقولكم .

واعلموا أنكم إذا لزمتم ما أمركم به رجوت أن يقرّب اللهُ علينا أمر المشرق كما قرّب أمر المغرب بكم . انهضوا رحمكم الله ونصركم» .

● المقريزى اتعاظ الحنفا ص ٩٥-٩٧ .

٣ - "إعلان جوهر"

«بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا كتابٌ من جوهر الكاتب - عبد أمير المؤمنين المعز لدين الله - صلوات الله عليه - لجماعة أهل مصر الساكنين بها ، من أهلها ومن غيرهم :

أنه قد ورد مَنْ سألتموه الترسل والاجتماع معى ، وهم :

أبو جعفر مسلم الشريف - أطال الله بقاءه -

وأبو إسماعيل الرسّى - أيّده الله -

وأبو الطّيب الهاشمى - أيّده الله -

وأبو جعفر أحمد بن نصر - أعزّه الله -

والقاضى - أعزّه الله - . (١)

وذكروا عنكم أنكم التمستم كتابا يشتمل على أمانكم فى أنفسكم وأموالكم وبلادكم وجميع أحوالكم ، فعرفْتم ماتقدّم به أمر مولانا وسيدنا أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - وحسن نظره لكم .

فلتحمدوا الله على ما أولاكم ، وتشكروه على ماحماكم ، وتدأبوا فيما يلزمكم ، وتسارعوا إلى طاعته العاصمة لكم ، العائدة بالسلامة لكم ، وبالسعادة عليكم ، وهو أنه - صلوات الله عليه - لم يكن إخراجه للعساكر المنصورة ، والجيوش المظفرة إلا لما فيه إعزازكم وحمايتكم والجهاد عنكم ، إذ قد تخطفتكم الأيدى ، واستطال عليكم المستذل وأطمعته نفسه بالاقتدار على بلدكم فى هذه السنة ، والتغلب عليه وأسْر من فيه ، والاحتواء على نعمكم وأموالكم حسب مافعله فى غيركم من أهل بلدان المشرق ، وتأكد عزمه ، واشتد كَلَبُه ، فعاجله مولانا وسيدنا أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - بإخراج العساكر المنصورة ، وبادره بإنقاذ الجيوش المظفرة دونكم ، ومجاهدته عنكم وعن كافة المسلمين ببلدان المشرق ، الذين عمّهم الخزى ، وشملتم الذلّة ، واكتنفتهم المصائب وتتابعت الرزايا ، واتصل عندهم الخوف وكثرت استغاثتهم ، وعظم ضجيجهم ، وعلا صراخهم ، فلم يُغثهم إلا من أرمضه أمرهم ، ومضّه حالهم ، وأبكى عينه مانالهم ، وأسهرها ماحلّ بهم ، وهو مولانا وسيدنا أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - ، فرجا -

بفضل الله ، وإحسانه لديه ، وماعوّده وأجراه عليه - استنقاذ من أصبح منهم فى ذل مقيم ، وعذاب أليم ، وأن يؤمّن من استولى عليه الوَهْل [٢] ، ويفرخ رَوْعَ من لم يزل فى خوف ووجل ، وآثر إقامة الحج الذى تعطل وأهمل العباد فروضه وحقوقه لخوف المستولى عليهم ، وإذ لايأمنون على أنفسهم ولا على أموالهم ، وإذ قد أوقع بهم مرة بعد أخرى ، فسُفكت دماؤهم ، وابتزت أموالهم ، مع اعتماد ماجرت به عادته من صلاح الطرقات ، وقطع عبث العابثين فيها ، ليتطرق الناس آمنين ، ويسيروا مطمئنين ، ويتحفوا بالأطعمة والأقوات ، إذ كان قد انتهى إليه - صلوات الله عليه - انقطاع طرقاتها ، لخوف مادتها ، إذ لا زاجر للمعتدين ، ولا دافع للظالمين . تم تجديد السكة [٣] ، وصرفها إلى العياد الذى عليه السكة الميمونة المنصورية المباركة ، وقطع الغش منها . إذ كانت هذه الثلاث خصال هى التى لا يتسع لمن ينظر فى أمور المسلمين إلا إصلاحها ، واستفراغ الوسع فيما يلزمه منها .

وما أوعز به مولانا وسيدنا أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - إلى عبده من نشر العدل ، وبسط الحق ، وحسم الظلم ، وقطع العدوان ، ونفى الأذى ، ورفع المؤن ، والقيام فى الحق ، وإعانة المظلوم مع الشفقة والإحسان ، وجميل النظر ، وكرم الصحبة ، ولطف العشرة ، وافتقاد الأحوال ، وحياطة أهل البلد فى ليلهم ونهارهم ، وحين تصرفهم فى أوان ابتغاء معاشهم ، حتى لاتجرى أمورهم إلا على مالمّ شعثهم ، وأقام أودهم ، وأصلح بالهم ، وجمع قلوبهم ، وألّف كلمتهم ، على طاعة وليّه ومولانا وسيدنا أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - وما أمر به مولاه من إسقاط الرسوم الجائرة التى لايرتضى - صلوات الله عليه - بإثباتها عليكم .

وأن أجريكم فى المواريث على كتاب الله وسنة نبيه - صلى الله وسلم - وأضع ما كان يؤخذ من تركات موتاكم لبيت المال من غير وصيّة من المتوفى بها ، فلا استحقاق لمصيرها لبيت المال .

وأن أتقدم فى رمّ مساجدكم ، وتزيينها بالفرش والإيقاد ، وأن أعطى مؤذنيها وقَوَمَتَها ومَنْ يؤمُّ فيها أرزاقهم ، وأدرها عليهم ، ولا أقطعها عنهم ، ولا أدفعها إلا من بيت المال ، لا بإحالة على من يقبض منهم .

وغير ماذكره مولانا وسيدنا أمير المؤمنين – صلوات الله عليه – مماضمنه كتابه هذا ماذكره من ترسل عنكم – أيدهم الله ، وصانكم أجمعين بطاعة مولانا وسيدنا أمير المؤمنين – صلوات الله عليه – من أنكم ذكرتم وجوها التمستم ذكرها فى كتاب أمانكم ، فذكرتُها إجابة لكم ، وتطمينا لأنفسكم .

وإلا فلم يكن لذكرها معنى ، ولافى نشرها فائدة ، إذ كان الإسلام سنة واحدة ، وشريعة متبعة ، وهى إقامتكم على مذهبكم ، وأن تتركوا على ماكنتم عليه من أداء الفروض فى العلم ، والاجتماع عليه فى جوامعكم ومساجدكم ، وثباتكم على ماكان عليه سلف الأمة من الصحابة – رضى الله عنهم – والتابعين بعدهم ، وفقهاء الأمصار الذين جرت الأحكام بمذاهبم وفتواهم ، وأن يجرى الأذان ، والصلاة ، وصيام شهر رمضان وفطره ، وقيام لياليه ، والزكاة ، والحج ، والجهاد على أمر الله وكتابه ، ومانصّه نبيه – صلى الله عليه وسلم – فى سنته ، وإجراء أهل الذمة على ماكانوا عليه .

ولكم علىّ أمانُ الله التام العام ، الدائم المتصل ، الشامل الكامل ، المتجدد المتأكد على الأيام وكرور الأعوام ، فى أنفسكم ، وأموالكم ، وأهليكم ، ونعمكم ، وضياعكم ، ورباعكم ، وقليلكم وكثيركم .

وعلى أنه لايعترض عليكم معترض ، ولايتجنى عليكم متجنٍ ، ولايتعقب عليكم متعقب. وعلى أنكم تصانون وتحفظون وتحرسون ، ويُذَبُّ عنكم ، ويُمنع منكم ، فلايُتعرض إلى أذاكم ، ولايسارع أحد فى الاعتداء عليكم ، ولا فى الاستطالة على قويكم – فضلا عن ضعيفكم – .

وعلى أن لا أزال مجتهدا فيما يعمكم صلاحُه ، ويشملكم نفعُه ، ويصل إليكم خيره ، وتتعرفون بركته ، وتغتبطون معه بطاعة مولانا وسيدنا أمير المؤمنين – صلوات الله عليه .

ولكم علىّ الوفاءُ بما التزمته ، وأعطيتكم إياه ، عهدَ الله ، وغليظ ميثاقه وذمته ، وذمة أنبيائه ورسله ، وذمة الأئمة موالينا أمراء المؤمنين – قدّس الله أرواحهم – ، وذمة مولانا وسيدنا أمير المؤمنين المعز لدين الله – صلوات الله عليه – فتصرّحون بها وتعلنون بالانصراف إليها ، وتخرجون إلىّ وتسلمون علىّ ، وتكونون بين يدىّ ، إلى أن

أعير الجسر ، وأنزل في المناخ [٤] المبارك ، وتحافظون - من بعد - على الطاعة ، وتثابرون عليها ، وتسارعون إلى فروضها ولاتخذلون وليًا لمولانا أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - ، وتلزمون ما أمرتم به ، وفقكم الله وأرشدكم أجمعين » .

وكتب القائد جوهر الأمان بخطه في شعبان سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة .

وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله الطيبين الطاهرين الأخيار » .

وكتب بخطه في هذا الكتاب :

«قال جوهر الكاتب عبد أمير المؤمنين - صلوات الله عليه وعلى آبائه الطاهرين وأبنائه الأكرمين -:

كتبتُ هذا الأمان على ماتقدم به أمرُ مولانا وسيدنا . أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - ، وعليّ الوفاءُ بجميعه لمن أجاب من أهل البلد وغيرهم على ماشرطت فيه .

والحمد لله رب العالمين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين .

● المقريزي - اتعاظ الحنفا ص ١٠٣ ، ١٠٧ جـ١ .

٤ - "المعز والحسن القرمطي"

قال الشريف أبو الحسين المعروف بأخي محسن في كتابه المختص (ص٩٨) بذكر هؤلاء القوم : وكان المعز شديدَ الخوفِ من الحسن ابن أحمد القرمطيّ .

فلما نزل مصر واستقرّ بها ملكهُ عَزَمَ على أن يكتب إليه كتابًا يُعرّفه فيه أنّ المذهب واحدٌ ، وأنّهم منهم استمدوا ، وهم ساداتهم في هذا الأمر ، وبهم وصلوا إلى هذه الرتبة ، ورهّب عليه فيه . وكان غرضه في ذلك أن يعلم من جواب كتابه ما في نفس الحسن بن أحمد هل خافه لما وافى مصر أم لا . وكان الحسن بن أحمد يعلم المذهب أنّه واحدٌ ، ولم يخف عليه شئ مما كاتبه به كونه يعلم الظاهر منهم والباطن [١]. لأنّ مذهب الجميع متفقين على التعطيل والأخذ بالإباحة . وإذا تمكّن بعضهم من بعض يرى قتله ، ولايبقي عليه ، لعدم الأمان بينهم . فهم كما قال الله عز وجلّ ﴿كذلك نُوَلّي بَعْضَ الظَّالِمِين بَعْضًا بما كانوا يكسبون﴾ [٢] .

ذكر نسخة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم .

من عبد الله ، ووليِّه ، وخيرته وصفيِّة، معدّ أبى تميم ابن إسماعيل ، المعزّ لدين الله ، أمير المؤمنين ، وسلالة خير النبيين ، ونجلِ علىّ أفضل الوصيين .

إلى الحسن بن أحمد . (الوارد أدناه إلى «قد سبقت له منّا الحسنى فدان بالمعنى» محذوف عند المؤلفة) .

أما بعد ، فإنّ رسوم النطقاء ، ومذاهب الأئمة والأنبياء ، ومسالك الرسل والأصفياء ، والسالف والآنف منا ، صلوات الله علينا ، وعلى آبائنا ، أولى الأيدى والأبصار ، فى متقدّم الدهور والأكوار ، وسالف الأزمان والأعصار ، عند قيامهم بأحكام الله ، وانتصابهم لأمر الله ، الابتداء بالإعذار ، والانتهاء بالإنذار ، قبل إنفاذ الأقدار ، فى أهل الشقاق والآصار ، لتكون الحجّةُ على مَنْ خالف وعصى ، والعقوبة على من باين وغوى ، حسب ماقال الله عز وجلّ ﴿وماكُنّا مُعَذِّبين حتى نَبْعَثَ رسولا﴾ (٣). وقوله سُبحانه ﴿قُلْ هذه سَبِيلى أدعو إلى الله على بصيرةٍ أنا ومَن اتَّبَعنى وسبحانَ الله ، وما أنا مِنَ المشركين﴾ (٤) . ﴿وإن تَوَلّوا فإنّما همُ فى شِقَّاق﴾ (٥) .

أمّا بعدُ أيّها الناس ، فإنا نحمد الله بجميع محامده ، ونمجّده بأحسن مَمَاجده ، حَمْدًا دائما أبدًا ، ومجدًا عاليًا سَرْمدًا ، على سبوغ نعمائه ، وحسنْ بلائه ، ونبتغى إليه الوسيلة ، بالتوفيق والمعونة على طاعته ، والتسديد فى نُصْرَته ، ونستكفيه ممايلة الهوى ، والزَّيْغ عن قصد الهُدى ، ونستزيدُ منه إتمام الصلوات ، وإفاضة البركات ، وطيِّب التحيّات ، على أوليائه الماضين ، وخلفائه التالين ، منا ومن آبائنا الراشدين المهديين ، المنتخبين ، الذين قضوا بالحق وبه يعدلون .

أيُّها الناس ! قد جاءكم بصائر من ربّكم . ﴿ فَمَنْ أبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ ، ومَنْ عَمِيَ فعليها (٦) ﴾ ليذّكر من يتذكر ، وننذر من أبصر فاعتبر.

أيها الناس إن الله جل وعز إذا أراد أمرًا أقضاه ، وإذا أقضاه أمضاه . و كان من قضائه فينا قبل التكوين أنْ خَلَقَنَا أشباحًا ، وأبْرَزَنا أرواحًا ، بالقدرة مالكين ، وبالقوّة قادرين ، حين لاسماء مبنية ، ولا أرضٌ مدحيه ، ولاشمسٌ تُضيئ ، ولا قمرٌ يسرى، ولا كوكبٌ يجرى ، ولا ليلٌ يجنّ ، ولا أفقٌ يكن ، ولا لسانٌ ينطقُ ، ولا جناحٌ

يخفق ، ولا ليلٌ ولانهار، ولا فلكٌ دوّار ، ولانجم سيّار . فنحن أول الفكرة وآخر العمل ، بقدرٍ مقدور ، وأمر فى القدم مبرور . فعندما تكامل الأمرُ وصَحّ العزمُ أنشأ الله عز وجل المنشآت وأبدأ الأمهات مَن هيولانا وطبعنا أنوارًا وظُلّما ، وحركةً وسكونا . فكان من حكمه السابق فى علمه ماترون من فلك دوّارٍ ، وكوكب سيّار ، ولَيْلٍ ونهار ، ومافى الآفاق من آثارٍ مُعْجزات ، وأقدارٍ باهرات ، ومافى الأقطار من الآثار ، ومافى النفوس من الأجناس ، والصور والأنواع ، من كثيفٍ ولطيف ، وموجودٍ ومعدوم ، وباطنٍ وظاهرٍ ، ومحسوسٍ وملموسٍ ، ودانٍ وشاسع ، وهابطٍ وطالع .

كلُّ ذلك لنا ، ومن أجلنا ، دلالةً علينا ، وإشارةً إلينا ، يهدى الله به من كان له لُبٌّ سجيح ، ورأى صحيح ، قد سَبَقَتْ له منا الحُسْنى ، فَدَانَ بالمعنى» .

ثم ذكر كلامًا كثيرًا واستشهد بآياتٍ من القرآن العظيم حَرّفها عن مواضعها وفسّرها بخلاف معانيها .

ثم قال : وكتابُنا هذا من فسطاط مصر ، وقد جئناها على قدرٍ مقدورٍ ، ووقتٍ مذكورٍ ، فلانرفع قدمًا ، ولا نضع قدمًا ، إلا بعلم موضوعٍ ، وحكمٍ مجموعٍ ، وأجلٍ معلوم ، وأمر قد سبق ، وقضاء قد تحقق . فلما دخلنا وقد قَدّرَ المرجفون من أهلها أنّ الرجفة تنالهم ، والصَعقة تحلّ بهم ، تبادروا وتعادوا شاردين ، وخلّوا عن الأهل والحريم ، والأموال والرسوم ، وإنّا لَـ ﴿نارُ الله المُوقَدَة التى تَطّلعُ على الأفْئدَة﴾ [٧] ﴿يَعْلَمُ خائنَةَ الأعْيُنِ وما تُخْفى الصدُور﴾[٨] . فلم أكشف لهم خبراً ، ولا قَصَصْتُ لهم أثرًا ، ولكنى أمرت بالنداء ، وأذنت بالأمان ، لكل باقٍ ونافرٍ ، وبادٍ وحاضر ، ولكلّ مُنافق ومشاقق ، وعاصٍ ومارق ، ومُعاندٍ ومسابقٍ ، ومن أظهر صفحته وأبدى إلىّ سوءته ، فاجتمع المخالفُ والموافق ، والمباين والمنافق ، فقابلتُ الوفىّ بالإحسان ، والمسىء بالغفران ، حتى رجع النادّ والشارد ، وتساوى الفريقان ، واتفق الجمعان ، وانتشرت البركاتُ ، فتكاثرت الخيرات ، كلُّ ذلك بقدرةٍ ربانية ، وأمور برهانية .

ثم قال : وأمّا أنت أيّها الغادرُ الخائنُ ، الناكثُ البائن ، عن هُدى آبائه وأجداده ، المنسلخ من دين أسلافه وأنداده ، الموقدُ لنار الفتنة ، الخارجُ عن الجماعة والسنّة ، فلم أُغْفل أمرك ، ولاخفى عنى خبرك ، ولااستتر دونى أثرك ، وإنّك منى بمنظر ومَسْمَع ، كما قال الله عز وجلّ ﴿إنّنى معكما أسمع وأرى﴾ [٩] ﴿ماكان أبوك امْرَءَ سَوْءٍ وماكانت أمُّك بغيًا﴾[١٠] فعرّفنا على أىِّ رأىٍ أنت ، وأىّ طريقٍ سلكت . أمَا كان لكَ

بجدك أبى سعيد (١١) أسوة ، وبعمك أبى طاهر قدوة ؟ أما نظرتَ فى كتبهم وأخبارهم ؟ أما قرأت وصاياهم وأسفارهم ؟ أكنت غائبًا عن ديارهم وما كان من آثارهم ؟ ألم تعلم أنّهم كانوا عبادًا لنا أولى بأسٍ شديدٍ ، وعَزْمٍ شديد ، وأمْرٍ رشيد ، وعملٍ حميد ؟ تفيضُ عليهم بركاتُنا ، وننشر عليهم موادنا ، حتى ظهروا على الأعمال ، وعادوا لنا عُمال، ودان لهم كلُّ أميرٍ ووالٍ ، ولُقّبوا بالسادة فسادوا ، وبالمنحة منا واسم من أسمائنا ، فَعلَتْ أسماؤهم ، واسْتَعْلَتْ كلمتُهم ، واشتدَّ عزمُهم، فسارت إليهم وفودُ الآفاق ، وامتدتْ نحوهم الأحداقُ ، وخضعت لهيبتهم الأعناقُ ، وحُسم بهم مادة الفساد والعناد ، فكانوا لبنى العباس أعداء وأضداد .

ثم قال بعد كلام كثيرٍ : فيا أيها الناكثُ الحانثُ ، ماالذى أدراك ، وصدك وأغواك ؟ أشيء شككت فيه ، أم أمرٌ اسْتَرَبْتَ منه ؟ أم كنت خاليًا من الحكمة ، وخارجا عن الكلمة ، فأزلك هذا وصدّك، وعن سبيلِ الحقّ ردك ، إن هى إلا ﴿فتنةٌ لكم ومتَاعٌ إلى حين﴾(١٢) وايم الله لقد كان الأعلى لَجدِّك ، والأرفع لقدرك ، والأفضل لمجدك، والأوسع لرفدك ، والأبصر لغورك ، والأحسن لعذرك ، الكشف عن أحوال سلفك وإن خفيت عليك ، والقفو لآثارهم وإن عَمِيَتْ لديك ، لتجرى على سُنتهم وتدخل فى مهنتهم ، وتسلك فى مذهبهم ، أخذًا بأمورهم فى وقتهم ، وفى زيِّهم فى عصرهم ، فتكون خلفًا قفا سلفًا بجد ، وعَزْمٍ مؤتلف ، وعَزْمٍ غير مختلف . لكن غلب الرانُ على قلبك ، والصدى على لبِّك ، فأزالك عن الهُدى ، وأزاغك عن البصيرة ، والضياء ، وأمالك عن مناهج الأولياء ، وكنت من بعدهم كما قال الله عز وجلّ ﴿فخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أضَاعُوا الصَلاةَ واتّبَعُوا الشَهَوَاتِ فسوف يلْقَوْن غَيًّا﴾ (١٣) .

ثم ذكر كلامًا كثيرًا جدًا لاحاجة لنا بإثبات جملته ، وقرّعه فيه بقتل جعفر بن فلاح ، ومُحاصرة ابن حيّان (١٤) بيافا ، ومأتاه إلى الفسطاط .

ثم قال بعد ذلك : وإن كنت على ثقةٍ من أمرك ، ومهلٍ فى أمْنِ عصرك ، وعمرك ، فاستقرّ بمركزك ، فليأتينّك منّا وينالك من جندنا ، مانال مَنْ كان قبلك ممن تمرّد تمرّدك ، كعادٍ وثمودٍ ﴿وأصحاب الأيكة وقوم تُبَّعْ ، كُلٌّ كَذَّب الرُسُلَ فَحَقّ وعيد﴾ (١٥)، ﴿ فلنأتينكم بجنود لاقبل لكم بها ، ولنخرجنكم منها أذلة وأنتم صاغرون﴾ (١٦) . بأولى بأسٍ شديد وعزم شديد ﴿أذلّة على المؤمنين أعزّة على الكافرين﴾(١٧) . بقلوب نقيّة ، وأرواح تقيّة ، وأنفسٍ أبية ، يقدمهم النصر ، ويشملهم الظفر ، وتمدّهم الملائكة

الغلاظ الشداد ﴿لايَعْصُون اللّه ما أمَرَهُم ويَفْعَلُون مَا يُؤمرون﴾(١٨) فما أنت وقومك إلا كمناخ نعَم ، أو مراح غنم . ﴿فإمّا نُرِيَنّك (خلط بين آيتين من سورة الرعد ٤٠ ، والمؤمنون ٩٥- المترجم) مانعدهم فإنّا عليهم قادرون﴾ (١٩) . وأنت فى القفص مقصوداً ، وسوقتك فإلينا مرجعهم ، فعندها تخسر الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين ﴿وأنذرهم ناراً تلَظّى ، لايَصْلاَها إلاّ الأشقى الذى كَذّب وتَوَلى﴾(٢٠) ، كأنهم يوم يَرَوْن مايوعدون لم يلبثوا إلا ساعةً من نهارٍ ، بلاغٌ فهل يُهْلَكُ إلاّ القومُ الفاسقون﴾ (٢١) فليتدبر من كان ذا تدبير ، ويتفكّر مَنْ كان ذا تفكير ، يوم القيامة يوم الحسرة والندامة ﴿أنْ تقولَ نَفْسٌ ياحسرتا على مافرّطتُ فى جَنْبِ الله﴾(٢٢) وياليتنا ﴿نُرَدُّ فنعملُ غَيْرَ الذى كُنّا نَعْمَلُ﴾ (٢٣) . هيهات غلب عليكم شقاؤكم ، وكنتم قوماً بوراً ﴿وَالسّلامُ على من اتبع الهدى﴾ (٢٤) وسلم من عواقبِ الردى ، وانتهى إلى الملأ الأعلى، وحسبنا الله وكفَى ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، ونعم المولى ونعم النصير . الحمد لله رب العالمين وصلّى الله على جدّنا محمدٍ وآله الطيبين وسلم تسليما .

الجواب

بسم الله الرحمن الرّحيم

من الحسن بن أحمد القرمطيّ الأعصَم . أمّا بعد فقد وصل إلينا كتابك الذى كثر تفصيله وقلّ تحصيله ونحن سائرون على إثره والسّلام ، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وفى هذه السنة ، لم يكن النواح ببغداد على الحسين عليه السّلام . وسببُ ذلك ماجرى على المسلمين من ملك الروم ، فإنه فتح فى هذه السنة الجزيرة وأكثر مدنها وبلادها ، واستأسر مايزيد عن مئة ألف أسير . وكان الحاجب سبكتكين مع عزّ الدولة ابن(٢٥) معزّ الدولة بن بويه بواسط ، ولم يكن ببغداد جيوشٌ تخشى الروم منها . وكان أيضًا الخليفة المطيعُ معهما فى قتالِ الدّيْلَم بواسط ، فحصل الطمعُ من الروم بسبب ذلك (٢٦) .

● ابن دوادار ص ١٤٨-١٥٧ .

٥ - (أ) "بيان ضد الفاطميين"

فى السنة السادسة عشرة من ولاية الحاكم منصور على مصر وهى سنة اثنتين وأربعمائة (يناير ١٠١١م) .

فيها فى شهر ربيع الآخر كتب الخليفة القادر العباسىّ محضراً فى معنى الخلفاء المصريين والقدح فى أنسابهم وعقائدهم ، وقرئت النسخ ببغداد ، وأخذت فيها خطوط القضاة والأئمة والأشراف بما عندهم من العلم بمعرفة نسب الديصانيّة ، وكانوا «وهم منسوبون إلى ديصان بن سعيد الخرّمى إخوان الكافرين ، ونُطَف الشياطين ؛ شهادة يتقربون بها إلى الله ، ومعتقدين ما أوجب الله على العلماء أن ينشروه للناس ؛ فشهدوا جميعا أن الناجم بمصر وهو منصور بن نزار الملقب بالحاكم - قد حكم الله عليه بالبوار والخزى والنكال- ابن معد بن إسماعيل بن عبد الرحمن بن سعيد - لا أسعده الله - فإنه لمّا صار إلى المغرب تسمّى بعبيد الله وتلقّب بالمهدىّ ، هو ومَنْ تقدمه من سلفه الأرجاس الأنجاس - عليه وعليهم اللعنة - أدعياء خوارج لانسب لهم فى ولد علىّ بن أبى طالب ، وأن ذلك باطل وزور ، وأنهم لايعلمون أن أحداً من الطالبيّين توقّف عن إطلاق القول فى هؤلاء الخوارج إنهم أدعياء . وقد كان هذا الإنكار شائعا بالحرميين فى أوّل أمرهم بالمغرب ، منتشراً انتشاراً يمنع من أن يُدلَّس على أحد كذبهم ، أو يذهب وَهْمٌ إلى تصديقهم ؛ وأن هذا الناجم بمصر هو وسلفه كفّار وفسّاق فجّار زنادقة ، ولمذهب الثنوية والمجوسية معتقدون ؛ قد عطّلوا الحدود ، وأباحوا الفروج ، وسفكوا الدماء ، وسبّوا الأنبياء ، ولعنوا السلف ، وادّعو الربوبيّة . وكتب فى (شهر) ربيع الآخر سنة اثنتين وأربعمائة» . وكتب خلق كثير فى المحضر المذكور منهم الشريف الرضى والمرتضى أخوه ، وابن الأزرق الموسوىّ ، ومحمد بن محمد بن عمر بن أبى يعلى العلويّون ، والقاضى أبو محمد عبد الله بن الأكفانى ، والقاضى أبو القاسم الجَزَرىّ ، والإمام أبو حامد الإسفراينى ، والفقيه أبو محمد الكشفلى ، والفقيه أبو الحسين القُدُورىّ الحنفىّ ، والفقيه أبو على بن حَمَكان وأبو القاسم التنوخىّ ، والقاضى أبو عبد الله الصَّيْمرى . انتهى أمر المحضر

باختصار . فلما بلغ الحاكم قامت قيامته وهان فى أعين الناس لكتابة هؤلاء العلماء الأعلام فى المحضر[1] .

● ابن تغربردى جـ٤ ص ٢٢٩ - ٢٣١

٥ - (ب) عن البيان المعادى للفاطميين

فى سنة ٤٤٤هـ (١٠٥٢م) وفيها برز محضر من ديوان الخليفة القائم بأمر الله العباسى بالقدح فى أنساب خلفاء مصر وأنهم ديصانية خارجون عن الإسلام من جنس المحضر الذى برز فى أيام القادر بالله ، وقد ذكرناه فى وقته وأخذ فيه خطوط القضاة والأشراف وغيرهم [1] .

● ابن تغربردى جـ٥ ص ٥٥ .

٦ - الحياة السياسية فى عهد خلفاء المعز

(أ) الصراع فى الجيش فى عهد المستنصر

... وقال ابن الميسر : فلما كان جمادى الآخرة من سنة أربع وخمسين وأربعمائة (يونية ١٠٦٢م) خرج المستنصر على عادته إلى بركة الجب [1] فاتفق أن بعض الأتراك جرد سيفا فى سُكر منه على بعض عبيد الشراء ، فاجتمع عليه طائفة من العبيد وقتلوه ، فاجتمع الأتراك بالمستنصر وقالو «إن كان هذا عن رضاك فالسمع والطاعة ، وإن كان عن غير رضاك فلانرضى بذلك» فأنكر المستنصر ماوقع وتبرأ ممافعله العبيد ، فتجمع الأتراك لحرب العبيد وبرز بعضهم إلى بعض ، وكان بين الفريقين قتال شديد على كوم شريك [2] ، انهزم فيه العبيد وقُتل منهم عدد كثير ، وكانت أم المستنصر تعين العبيد وتمدهم بالأموال والأسلحة ، فاتفق فى بعض الأيام أن بعض الأتراك ظفر بشئ مما تبعث به أم المستنصر إلى العبيد ، فأعلم بذلك أصحابه - وقد قويت شوكتهم بانهزام العبيد - فاجتمعوا بأسرهم ودخلوا على المستنصر ، وخاطبوه فى ذلك وأغلظوا فى القول له وجهروا بما لا ينبغى ، وصار السيف قائما والحروب متتابعة إلى أن كان من خراب مصر بالغلاء والفتن ماكان ، ولم يعد المستنصر يتردد إلى بركة الجب .

● المقريزى ، خطط : ١ ص ٤٨٩ .

(ب) تنظيم الدواوين

قال فى كتاب الذخائر والتحف (١) ، وحدثنى من أثق به ، قال : كنت بالقاهرة يوما من شهور سنة تسع وخمسين وأربعمائة (١٠٦٦-١٠٦٧م) وقد استفحل أمر المارقين وقويت شوكتهم وامتدت أيديهم إلى أخذ الذخائر المصونة فى قصر السلطان بغير أمره ، فرأيت وقد دخل من باب الديلم – أحد أبواب القصور المعمورة الزاهرة – المعروف بتاج الملوك شادى وفخر العرب على بن ناصر الدولة بن حمدان ، ورضى الدولة بن رضى الدولة ، وأمير الأمراء بختكين بن سبكتكين وأمير العرب بن كيغلج والأعز بن سنان ، وعدة من الأمراء أصحابهم البغداديين وغيرهم ، وصاروا فى الديوان الصغير ووقفوا عند ديوان الشام (٢) لكثرة عددهم وجماعتهم ، وكان معهم أحد الفراشين المستخدمين برسم القصور المعمورة فدخلوا إلى حيث كان الديوان النظرى فى الديوان المذكور وصحبتهم فعلة ، وانتهوا إلى حائط مجيرّ ، فأمروا الفعلة بكشف الجير عنه ، فظهرت حنْية باب مسدود ، فأمروا بهدمه ، فتوصلوا منه إلى خزانة ذكر أنها عزيزية من أيام العزيز بالله ، فوجدوا فيها من السلاح مايروق الناظر من الرماح العزيزية المطلية أسنتها بالذهب (٣) ذات مهارك فضة ممراة بسواد ممسوح وفضة بياض ثقيلة الوزن ، عدة رزم أعوادها من الزان ومن السيوف المجوهرة النصول ومن النشاب الخليجى (٤) وغيره ومن الدرق الملطى والحجف التينى ، ومن الدروع المكلل سلاح بعضها والمحلى بعضها بالفضة المركبة عليه ومن التخافيف والجواشن (٥) والكراعيدات (٦) الملبسة ديباجا المكوكبة بكواكب وغير ذلك مماذكر أن قيمته تزيد على عشرين ألف دينار فحملوا جميع ذلك بعد صلاة المغرب ، ولقد شاهدت بعض حواشيهم وركابياتهم يكسرون الرماح ويتلفون بذلك أعوادها الزان ليأخذوا المهارك الفضية ومنهم من يجعل ذلك فى سراويله وعمامته وجيبه ومنهم من يستوهب من صاحبه السيف الثمين ، وكان فيها من الرماح الطوال الخطّية السمر الجياد عدة حملوا منها ماقدروا عليه وبقى منها ماكسره الركابية ومن يجرى مجراهم ، وكانوا يبيعونه للمغازلين ولصناع المرادن حتى كثر هذا الصنف بالقاهرة ولم تعترضهم الدولة ولا التفتت إلى قدر ذلك ولا احتفلت به وجعلته هو وغيره فداء المسلمين وحفظا لما فى منازلهم .

● المقريزى : خطط : ١ ص ٣٩٧ .

(جـ) عن الأوضاع الاقتصادية

فلما ضاق الأمر على المستنصر أخرجها وباعها بأبخس ثمن لشدة الحاجة ، وأخرج المستنصر أيضا طستا وأبريقا بلورا يسع الأبريق رطلين ماء ، والطست أربعة أرطال ، فبيعا باثنى عشر درهما فلوسا[1] ، ثم باع المستنصر من هذا البلّور ثمانين ألف قطعة ، وأما ماباع من الجواهر واليواقيت والخسرواني[2] فشئ لايحصى وأحصى من الثياب التى أبيعت فى هذا الغلاء من قصر الخليفة ثمانون ألف ثوب وعشرون ألف درع وعشرون ألف سيف محلى ، وباع المستنصر حتى ثياب جواريه وتخوت المهود وكان الجند يأخذون ذلك بأقل ثمن .

- ابن تغريردى جـ٥ ص ١٩ .

(د) عن الأوضاع الاقتصادية

فلما كان فى شعبان منها أى فى سنة ٤٦٤ هـ (أبريل -مايو ١٠٧٢م) قدم ناصر الدولة إلى مصر وحكم فيها وسير إلى المستنصر يطلب منه المال ، فقدم إليه الرسول ، فإذا هو جالس على حصير وفى رجله قبقاب من خشب أبيض من غير دهان ولاسبر ، وحوله ثلاثة من الخدم ولم ير شيئا من آثار المملكة ، فذكر للمستنصر الرسالة عن ابن حمدان ، فقال مايكفى ناصر الدولة أن أجلس فى مثل هذا البيت على هذا الحال . فبكى الرسول وعاد وأخبر ناصر الدولة بالحال ، فأطلق للمستنصر كل شهر مائة دينار وحكم فى القاهرة وبالغ فى إهانة المستنصر مبالغة عظيمة ، وكان يظهر التسنّن وقبض على أم المستنصر وعاقبها وأخذ منها أموالا جمة ، وتفرق عن المستنصر جميع أقاربه وأولاده ومضوا إلى المغرب والعراق ، وقيل إن أم المستنصر فرت إلى بغداد .

- ابن الميسر ص ٣٨ .

٧ - خلفاء المستنصر

وقوم يذكرون أن المستنصر كان قد أجلس ابنه أبا المنصور نزاراً ، لأنه أكبر أولاده ، وجعل إليه ولاية العهد من بعده ، فلمّا قربت وفاتهُ أراد أن يأخذ له البيعة على

رجال الدولة ، فتقاعد له الأفضل ودافع حتى مات ؛ وذلك أنه كانت بينه وبين نزار مباينةٌ ، وكان فى نفْس كلّ منهما مباينة من الآخر لأمور ، منها أن نزاراً خرج ذات يوم من بعض أماكن القصر فوجد الأفضل قد دخل من أحد أبواب القصر وهو راكب ، فصاح به : «انزل يا أرمنى يانجس» ؛ فحقدها الأفضل عليه ، وظهرت كراهة أحدهما الآخر . ومنها أن الأفضل كان يعارض نزاراً فى أموره أيام حياة أبيه ويردُّ شفاعاته ويضع من قدره، ولايرفع رأساً لأحد من غلمانه وحاشيته ، بل يحتقرهم ويقصدهم بالأذى والضَّرر . فلما عزَم المستنصر على أخذ البيعة لنزار اجتمع الأفضل بالأمراء الجيوشيّة وخوّفهم من نزار ، وحذَّرهم من مبايعته ، وأشار عليهم بولاية أخيه أحمد [1] فإنه صغير لايُخاف منه ، ويُؤمن جانبه ؛ فرَضُوا بذلك وتقرر أمرهم عليه بأجمعهم ماخلا محمود بن مصال اللكى ، من قرية يقال لها لُكّ برقة ، فإنه لم يوافق لأنه كان قد وعده نزار بأن يوليه الوزارة والتقدمة على الجيوش مكان الأفضل ؛ فلما اطّلع على ماقرّره الأفضل من ولاية أبى القاسم أحمد مع الأمراء وأنهم قد وافقوه على ترْك مبايعة نزار طالعه بجميع ذلك .

● المقريزى اتعاظ جـ٣ ص ١١ ، ١٢ .

٨ - مقتل الآمر

واتفق للخليفة الآمر أن يمضى إلى الروضة - حسب ماذُكر فى أوّل ترجمته - وأنّه يجوز على الجسر الذى من مصر إلى جزيرة الرَّوْضة للمقام بها أياما للفُرْجة . وكان من شأن الخلفاء أنهم يُشيعون الركوب فى أرباب خِدْمتهم حيثما قصدوا حتىّ لايتفرقوا عنه ، وأيضا لا يتخلّف أحد عن الركوب ؛ فعلم النزارية التسعة بركوبه فجاءوا إلى الجزيرة ، ووجدوا قُبالة الطالع من الجسر فُرْنًا ، فدخلوا فيه قبل مجىء الخليفة الآمر ، ودفعوا إلى الفرّان دراهم وافرةً ليعمل لهم بها فَطيراً بسمن وعسل ؛ ففرح الفرّان بها وعمِل لهم الفطير ؛ فما هو بأكثر ممّا أكلوه ، ولم يتُموا أكلهم إذ طلع الخليفة الآمر من آخر الجسر ، وقد تفلّل عنه الركّابيّة ومن يصونه لحَرَج الجَواز على الجسر لضيقه ، فلمّا قابلوه وثبوا عليه وثْبَة رجل واحد وضربوه بالسكاكين حتى إنّ واحداً منهم ركب وراءه وضربه عدّة ضَرَبات ؛ وأدركهم الناس فقُتل التسعة . وحُمل الآمر فى عشارىّ [1] إلى قصر اللؤلؤة . وقد تقدّم عمر الآمر ومدّة خلافته فى أوّل ترجمته ، فلاحاجة لذكر ذلك ثانيا . وقيل : إنّ بعض مُنَجِّميه كان

عرّفه أنّه يموت مقتولاً بالسكاكين ، فكان الآمر كثيراً مايَلْهَج بقوله : الآمر مسكين ، المقتول بالسكين .

● ابن تغربردى جـ٥ ص ١٨٥ .

٩ - (أ) ذكر ولاية الحافظ لدين الله على مصر

وكان قبل ولاية الحافظ هذا ، اضطراب أمر الديار المصرية ، لأن الآمر قتل ولم يخلف ولدا ذكرًا وترك امرأة حاملاً ، فماج أهل مصر وقالوا : لايموت أحد من أهل هذا البيت إلا ويخلف ولداً ذكرًا منصوصا عليه الإمامة .

وكان الآمر قد نص على الحمل قبل موته فوضعت الحامل بنتا فعدلوا إلى الحافظ هذا وانقطع النسل من الآمر وأولاده .

وكان أمره مع الوزير أبى على أحمد بن الأفضل أنه لما قتل الخليفة الآمر ، كان الحافظ هذا محبوسًا ، فأخرجوه وأشغلوا الوقت به إلى أن يولد حمل الآمر ؛ فإن كان صبيا يلى الخلافة ويخلع الحافظ ، وتولى ، وكان الوزير ... المذكور شهما شجاعًا على الهمة كأبيه الأفضل وجده بدر الجمالى السابق ذكرهما ، فاستولى على الديار المصرية وولدت الحامل بنتا ، فاستمر الحافظ بالخلافة تحت الحجر ، وصار الأمر كله للوزير ، فضيق على الحافظ وحجر عليه ومنعه من الظهور وأودعه فى خزانة (١) لايدخل إليها أحد إلا بأمر الأكمل (أعنى الوزير المذكور) فإنه كان لقب بالأكمل فى أيام وزارته ، وطلع الوزير إلى القصر وأخذ جميع مافيه ، وقال هذا كله مال أبى وجدى ، ثم أهمل خلفاء بنى عُبيد والدعاء لهم فإنه كان سنيا كأبيه ، وأظهر التمسك بالإمام المنتظر فى آخر الزمان ، فجعل الدعاء فى الخطبة له وغيَّر قواعد الرافضة فأبغضه الأمراء والدعاة لأن غالبهم كان رافضيًا بل الجميع ، ثم أمر الوزير بأن يدعو له بألقاب اختصها لنفسه ، فلما كرهه الشيعة المصريون صمموا على قتله ، فخرج فى العشرين من المحرم ٥٢٥ هـ (٢٣ ديسمبر ١١٣٠م) إلى لعب الكرة . فكمن له جماعة وحمل عليه مملوك أفرنجى للحافظ فطعنه وقتله وقطعوا رأسه وأخرجوا الحافظ وبايعوه ثانيا ، ونهبت دار الوزير المذكور .

● ابن تغربردى جـ٥ ص ٢٣٧ - ٢٤٠ .

٩ - (ب) اعتلاء الحافظ للعرش

ولما قتل الآمر ، كتم الحافظ أمر ولده الذى ولد فى هذه السنة ، فبايع الناس الأمير أبا الميمون عبد المجيد بن محمد بن المستنصر بولاية العهد إلى أن تنكشف أحوال نساء الآمر ، هل فيهن حامل أم لا ، وثار الجند وأخرجوا ابن مولاهم أبا على أحمد بن الأفضل الملقب بكُتَيْفات وولوه إمرة الجيوش فى يوم الاثنين وقيل الخميس سادس عشر من ذى القعدة ٥٢٤ هـ (أكتوبر ١١٣٠م) فحكم واعتقل أبا الميمون صبيحة بيعته ودعا للإمام المنتظر .

● ابن الميسر ص ١١٢ .

١٠ - الصراع بين أبناء الحافظ

سنة ثمان وعشرين وخمسمائة : فيها عَهِد الحافظ إلى ولده سليمان ، وكان أَسَنَّ أولاده وأحَبَّهم إليه ، وأقامه ليسد مكان الوزير ويستريح من مقاساة الوزراء وجفائهم عليه ومضايقتهم إياه فى أوامره ونواهيه ، فمات بعْد ولاية العهد بشهرين ، فحزن عليه مدّة . ثُمَّ جعل ابنه حيدرة ولى عهده ونَصَبَه للنَّظر فى المظالم ، فشقّ ذلك على أخيه حسن لأنه كان يَرُوم ذلك لكثرة أمواله وتِلاده وحواشيه وموكبه ، بحيث كان له ديوان مفرد . ومازالت عقارب العداوة تدبّ بينهما حتى وقعت الفتنة بين الطائفة الجيوشية والطائف الرَّيْحانيّة .

● المقريزى اتعاظ جـ٣ ص ١٤٩ .

١١ - نشاط الوزير بهرام

وذلك أن بهرام لما ثبت قدميه فى الوزارة سأل الحافظ أن يسمح له بإحضار إخوته وأهله فأذن له فى ذلك ، فأحضرهم من تل باشر (١) ومن بلاد الأرمن حتى صار منهم بالديار المصرية نحو ثلاثين ألف إنسان ، فاستطالوا على المسلمين ، وأصاب المسلمين من النصارى جور عظيم ، وبنيت فى أيامه كنائس وأديرة حتى صار كل رئيس من أهله يبنى له كنيسة ، وخاف أهل مصر منهم أن يغيِّروا ملة الإسلام ، وكثرت

الشكايات فيه وفي أهله ، وكان أخوه المعروف بالباساك قد تولى قوص ، وجار على أهلها جوراً عظيماً واستباح أموال الناس وظلمهم ، فعظم على أمراء المصريين ذلك وشق عليهم ، فبعثوا إلى رضوان بن الحسن وكان والى الغربية كتبهم يستحثونه على المسير وإنقاذهم مما هم فيه .

● ابن الميسر ص ١٢٤.

١٢ - دسائس ابن منقذ ووزارة عباس

وقال ابن الأثير : اتفق أن أسامة بن منقذ قدم مصر ، فاتصل بعباس الوزير [١] وحسّن له قتل زوج أمه العادل بن سالار فقتله ، وولاه الظافر الوزارة من بعده ، فاستبد بالأمر وتم له ذلك ، وعلم الأمراء والأجناد أن ذلك من فعل ابن منقذ ، فعزموا على قتله ، فخلا بعباس وقال له : كيف تصبر على ما أسمع من قبيح قول الناس ، إن الظافر يفعل بابنك ناصر ، وكان من أجمل الناس - وكان ملازما للظافر - فانزعج لذلك وقال : كيف الحيلة ؟ قال : اقتله فيذهب عنك العار ، فاتفق مع ابنه على قتله ، وقيل إن الظافر أقطع نصر بن عباس قرية قليوب كلها فدخل وقال : أقطعنى مولاى قلعة قليوب . فقال ابن منقذ ماهى فى مهرك بكثير .

● ابن تغربردى جـ٥ ص ٣٠٩ .

١٣ - عبّاس وفايز

«لم يلتذ بالخلافة ولارأى فيها خيراً ، فإن أباه لما قُتل ، وبكر عباس إلى القصر وفحص عن الخليفة الظاهر [١] وقتّل أخويه وابن عمه ، لينفى عن نفسه وابنه التهمة ، دعى إلى القصر واستدعى بابن الظاهر هذا وحمله على كتفه وله من العمر نحو الخمس سنين ، ووقف به فى صحن القاعة ، وأمر الأمراء فدخلوا عليه ، فلما مثلوا بالقاعة قال لهم هذا ولد مولاكم ، وقد قُتل أبوه وعماه ، والواجب إخلاص الطاعة لهذا الطفل ، فقالوا بأجمعهم : سمعنا وأطعنا ، وصاحوا صيحة اضطرب منها الطفل ، وداخله من تلك الصيحة مع ماشاهده من رؤية عمه والخدام وهم فى دمائهم ماخبل عقله .. وأقام مختلا يُصرع ، وجدّته تكفله ...

ثم وزّر الصالح بعد عباس واستبد بجميع الأمور ، وليس له (أى للفائز) معه أمر ولانهى ولانفوذ كلمة» .

● الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية . مجلد أول . ص ١٥٢ .

١٤ – (مرسوم بتعيين الوزير طلائع بن رزيك)

«لوزيرنا السيّد الأجلّ الملك الصّالح ، ناصر الأئمة ، كاشف الغمّة ، أمير الجيوش ، سيف الإسلام ، غياث الأنام ، كافل قضاة المسلمين ، هادى دعَاة المؤمنين ، أبى الغارات طلائع بن رزّيك الفائزى ؛ عضد الله به الدين ، وأمْتع بطول بقائه أمير المؤمنين ، وأدام قدرته ، وأعلى أبداً كلمته ، من جلالة القَدْر ، وعظيم الأمر ، وفخامة الشأن ، وعلوّ المكان ، واسْتيجَاب التفضيل ، واستحقاق غايات المنّ الجزيل ، ومزيّة الولاء الذى بعثه على بذل النفس فى نصرتنا ، ودَعَاه دون الخلائق إلى القيام بحقّ مشَايَعَتنا وطاعتنا ، مما يبعثنا على التّبرّع له ببَذْل كلّ مَصون ، والابتداء منْ ذاتنا بالاقتراح له بكلّ شئ يَسرُّ النّفوس ويقرّ العيون ؛ والّذى يعْمَلُه هذا السجلّ من تقريظه وأوصافه ، فالّذى تشتمل عليه ضمائرنا أضعاف أضعافه ؛ ولذلك شرّفناه بجميع التّدبير والإنَالَة ، ورفعناه إلى أعلى رتَب الأصفياء بما جعلناه له من الكفالة . والله تعالى يعضد به دولتنا ، ويحوط به حَوْزتنا ، ويمدّه بمواد التوفيق والتأييد ، ويجعل أيّامه فى وزارتنا ممنوحةً غاية الاستمرار والتأبيد إن شاء الله تعالى » .

● المقريزى اتعاظ ص ٢١٨ .

١٥ – عن تولى العاضد للعرش

وذلك أنه لما مات الخليفة الفائز ركب الصّالح بن رزّيك إلى القصر بثياب الحزن ، واستدعى زمام القصر ، وسأله عمّن يصلُح فى القصر للخلافة ؛ فقال : ههُنا جماعة . فقال : عرّفنى بأكْبَرهم . فسمّى له واحداً ، فأمَرَ بإحضاره . فتقدّم إليه أميرٌ يقال له على بن مزيد وقال له سراً : لايكُنْ عبّاس أحزم منك رأياً حيثُ اختار الصّغير وترك الكبير واستبدّ بالأمر . فَمَالَ إلى قوله ، وقال للزّمام : أريدُ منك صغيراً . فقال : عندى

ولد الأمير يوسف بن الحافظ واسمه عبد الله ، وهو دُون البلوغ . فقال : عليَّ به . فأُحْضِر إليه بعمامة لطيفة وثوب مُقَوّط ، وهو مثل الوحش ، أسمر ، كبير العينين ، عريض الحاجبين أخْنَس الأنف منتشر المنخرين ، كبير الشفّتين . فأجلسه الصّالح فى البادهنج ، وكان عمره إحدى عشرة سنة . ثم أمر صاحب خزانة الكسوة أن يُحضر بذلة سانجة خضراء ، وهى لبس ولىّ العهد إذا حزن على مَنْ تقدّمه ، وقام وألبسه إيّاها .

وأخذوا فى تجهيز الفائز ؛ فلمّا أُخْرِج تابوته صلّى عليه وحمل إلى التُّربة . وأخذ الصالح بيد عبد الله وأجلسه إلى جانبه ، وأمر أنْ تُحملَ إليه ثيابُ الخلافة ، فألْبِسَها ؛ وبايعه ، ثمّ بايعه النّاس ؛ ونعته بالعاضد لدين اللّه . وذلك يوم الجمعة الثامن عشر من شهر رجب سنة خمسٍ وخمسين . وأبوه أحد الأخوين اللّذين قتلهما الوزير عبّاس .

● المقريزى – اتعاظ جـ ٢ ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

١٦ – ذكر مُلك صلاح الدين مصر

لمّا توفى أسد الدين شيركوه كان معه صلاح الدين يوسف ابن أخيه أيّوب ابن شاذى قد سار معه على كره منه للمسير .

حكى لى عنه بعض أصدقائنا ممّن كان قريبًا إليه خصيصًا به قال : لمّا وردت كُتب العاضد عى نور الدين يستغيث به من الفرنج . ويطلب إرسال العساكر ، أحضرنى وأعلمنى الحال ، وقال : تمضى إلى عمّك أسد الدين بحمص مع رسولى إليه ليحضر ، وتحثّه أنت على الإسراع ، فما يحتمل الأمر التأخير ففعلتُ ، وخرجنا من حلب ، فما كنّا على ميل من حلب حتى لقيناه قادمًا فى هذا المعنى ، فأمره نور الدين بالمسير ، فلما قال له نور الدين ذلك التفت عمّى إلىّ فقال لى : تجهّز يايوسف ! فقلتُ : واللّه لو أعطيتُ مُلك مصر ما سرتُ إليها ، فلقد قاسيتُ بالإسكندريّة وغيرها مالا أنساه أبدًا . فقال لنور الدين : لابُدّ من مسيره معى فتأمر به ، فأمرنى نور الدين ، وأنا أستقيل ، وانقضى المجلس .

وتجهّز أسد الدين ، ولم يبقَ غير المسير ؛ قال لى نور الدين : لا بُدّ من مسيرك مع عمك ؛ فشكوتُ إليه الضائقة وعدم البرك ، فأعطانى ماتجهّزت به فكأنّما أُساق إلى الموت ، فسرتُ معه وملكها ، ثمّ توفى فملّكنى الله تعالى مالم أكن أطمع فى بعضه .

وأمّا كيفيّة ولايته ، فإنّ جماعة من الأمراء النوريّة الذين كانوا بمصر طلبوا التقدّم على العساكر ، وولاية الوزارة العاضديّة بعده ، منهم : عين الدولة الياروقىّ ، وقطب الدين ، وسيف الدين المشطوب الهكّارىّ . وشهاب الدين محمود الحارمىّ ، وهو خال صلاح الدين ، وكلّ واحد من هؤلاء يخطبها ، وقد جمع أصحابه ليغالب عليها ، فأرسل العاضد إلى صلاح الدين فأحضره عنده ، وخلع عليه ، وولّاه الوزارة بعد عمّه .

وكان الذى حمله على ذلك أنّ أصحابه قالوا له : ليس فى الجماعة أضعف ولا أصغر سنّاً من يوسف ، والرأى أن يولّى ، فإنّه لايخرج من تحت حكمنا ، ثمّ نضع على العساكر مَن يستميلهم إلينا ، فيصير عندنا من الجنود من نمنع بهم البلاد ، ثمّ نأخذ يوسف أو نخرجه .

فلمّا خلع عليه لقب الملك النّاصر لم يطعه أحد من أولئك الأمراء الذين يريدون الأمر لأنفسهم ، ولاخدموه . وكان الفقيه عيسى الهكّارى معه ، فسعى مع المشطوب حتى أماله إليه ، وقال له : إنّ هذا الأمر لايصل إليك مع عين الدولة والحارمىّ وغيرهما ؛ ثمّ قصد الحارمىّ وقال : هذا صلاح الدين هو ابن أختك وعزّه وملكه لك ، وقد استقام له الأمر فلا تكن أوّل مَن يسعى فى إخراجه عنه ولايصل إليك ؛ فمال إليه أيضًا ، ثم فعل مثل هذا بالباقين ، وكلّهم أطاع غير عين الدولة الياروقىّ فإنّه قال : أنا لا أخدم يوسف ؛ وعاد إلى نور الدين بالشام ومعه غيره من الأمراء ، وثبت قدم صلاح الدين ، ومع هذا فهو نائب عن نور الدين .

وكان نور الدين يكاتبه بالأمير الاسفهسلار[1] ، ويكتب علامته على رأس الكتاب تعظيمًا عن أن يكتب اسمه ، وكان لايفرده بكتاب بل يكتب الأمير الاسفهسلار صلاح (الدين) وجميع الأمراء بالديار المصريّة يفعلون كذا .

واستمال صلاح الدين قلوب النّاس ، وبذل الأموال ، فمالوا إليه وأحبّوه وضعُف أمر العاضد ، ثمّ أرسل صلاح الدين يطلب من نور الدين أن يرسل إليه إخوته وأهله ،

فأرسلهم إليه ، وشرط عليهم طاعته والقيام بأمره ومساعدته ، وكلّهم فعل ذلك ، وأخذ إقطاعات الأمراء المصريّين فأعطاها أهله والأمراء الذين معه ، وزادهم ، فازدادوا له حبّـاً وطاعةً .

في هذه السنة ، في ثاني جمعة من المحرم (٢) ، قُطعت خطبة العاضد لدين الله أبي محمّد الإمام عبد الله بن يوسف بن الحافظ لدين الله أبي الميمون عبد المجيد بن أبي القاسم محمّد بن المستنصر بالله أبي تميم معدّ بن الظاهر لإعزاز دين الله أبي الحسن عليّ بن الحاكم بأمر الله أبي عليّ المنصور بن العزيز بالله أبي منصور بن نزار بن المعزّ لدين الله أبي تميم معدّ بن المنصور بالله أبي الظاهر إسماعيل بن القائم بأمر الله أبي القاسم محمّد بن المهديّ بالله أبي محمّد عبيد الله ، وهو أوّل العلويّين من هذا البيت الذين خُطب لهم بالخلافة ، وخوطبوا بإمرة المؤمنين .

وكان سبب الخطبة العبّاسيّة بمصر أنّ صلاح الدين يوسف بن أيّوب لمّا ثبت قدمه بمصر، وزال المخالفون له ؛ وضعف أمر الخليفة بها العاضد ، وصار قصره يحكم فيه صلاح الدين ونائبه قراقوش ، وهو خصيّ ، كان من أعيان الأمراء الأسديّة ، كلّهم يرجعون إليه ، فكتب إليه نور الدين محمود بن زنكي يأمره بقطع الخطبة العاضديّة وإقامة الخطبة المستضيئية ، فامتنع صلاح الدين ، واعتذر بالخوف من قيام أهل الديار المصريّة عليهم لميلهم إلى العلويّين .

وكان صلاح الدين يكره قطع الخطبة لهم ، ويريد بقاءهم خوفاً من نور الدين ، فإنّه كان يخافه أن يدخل إلى الديار المصريّة يأخذها منه ، فكان يريد (أن) يكون العاضد معه ، حتى إذا قصده نور الدين امتنع به وبأهل مصر عليه ؛ فلمّا اعتذر إلى نور الدين بذلك لم يقبل عذره ، وألحّ عليه بقطع خطبته ، وألزمه إلزاماً لا فسحة له في مخالفته ، وكان على الحقيقة نائب نور الدين ، واتفق أنّ العاضد مرض هذا الوقت مرضاً شديداً ، فلمّا عزم صلاح الدين على قطع خطبته استشار أمراءه ، فمنهم مَن أشار به ولم يُفكر في المصريّين ، ومنهم مَن خافهم إلاّ أنّه مايمكنه إلاّ امتثال أمر نور الدين .

وكان قد دخل إلى مصر إنسانٌ أعجميّ يُعرف بالأمير العالم ، رأيته أنا بالموصل ، فلمّا رأى ماهم فيه من الإحجام ، وأنّ أحداً لايتجاسر أن يخطب للعبّاسيّين قال : أنا أبتدئ بالخطبة لهم ؛ فلمّا كان أوّل جمعة من المحرّم صعد المنبر

قبل الخطيب ودعا للمستضيء بأمر الله فلم ينكر أحد ذلك ، فلمّا كان الجمعة الثانية أمر صلاح الدين الخطباء بمصر والقاهرة أن يقطعوا خطبة العاضد ويخطبوا للمستضيء ، ففعلوا ذلك فلم ينتطح فيها عنزان ، وكتب بذلك إلى سائر بلاد مصر ، ففعل .

● ابن الأثير جـ١١ ص ٣٤١-٣٤٣ .

١٧ - (أ) موت العاضد

وقال أبو المظفّر بن قِزْأُوغْلى في تاريخه : «وتُوفِّي (يعنى العاضد)[1] يوم عاشوراء وعمره ثلاث وعشرون سنة ، فكانت أيّامه إحدى عشرة سنة ، واختلفوا في سبب وفاته على أقوال . أحدها أنّه تفكّر في أموره فرآها في إدبار فأصابه ذَرَبٌ عظيم فمات منه ، والثاني أنّه لمّا خُطِب لبنى العباس بلغه فاغتمّ ومات ؛ وقيل : إنّ أهله أخْفَوْا عنه ذلك ، وقالوا : إن سلِم فهو يعلم ، وإن مات فلا ينبغي أن ننغّص عليه هذه الأيام التى بَقِيت من عمره . والثالث أنّه لمّا أيقن بزوال دولته كان في يده خاتم ، له فصّ مسموم فمصّه فمات منه . وجلس صلاح الدين في عَزَائه ومشى في جنازته وتولّى غسله وتكفينه ، ودفنه عند أهله . واستولى السلطان صلاح الدين على ما في القصر من الأموال والذخائر والتُّحف والجواهر والعبيد والخدم والخيل والمتاع وغيره . وكان في القصر من الجواهر النفيسة مالم يكن عند خليفة ولا ملك ، مما كان قد جُمع في طول السنين ، فمنه : القضيب الزُّمُرُّد وطوله قبضة[2] ونصف ، والجبل الياقوت الأحمر ، والدرّة اليتيمة مثل بيض الحمام ، والياقوتة الحمراء وتسمّى الحافر ، وزينتها أربعة عشر مثقالا[3] . ومن الكتب المنتخبة بالخطوط النفيسة مائة ألف مجلد ، ووجد عمامة القائم[4] وطيلسانه ، كان البَساسِيريّ بعث بهما إلى المستنصر.

● ابن تغربردى جـ٥ ص ٣٣٤-٣٣٥ .

١٧ - (ب) موت العاضد

ولمّا اشتدّ مرض العاضد أرسل إلى صلاح الدين يستدعيه ، فظنّ ذلك خديعة ،

فلم يمض إليه ، فلمّا توفّى علم صدقه ، فندم على تخلّفه عنه ، وكان يصفه كثيراً بالكرم ، ولين الجانب ، وغلبة الخير على طبعه ، وانقياده ؛ وكان فى نسبه تسع خُطب لهم بالخلافة وهم : الحافظ والمستنصر والظاهر والحاكم والعزيز والمعزّ والمنصور والقائم والمهدىّ ؛ ومنهم مَن لم يُخطب له بالخلافة : أبوه يوسف بن الحافظ ، وجدّ أبيه ، وهو الأمير أبو القاسم محمّد بن المستنصر ، وبقى مَن خُطب له بالخلافة وليس من آبائه : المستعلى ، والآمر ، والظافر ، والفائز ، وجميع مَن خُطب له منهم بالخلافة أربعة عشر خليفة منهم بإفريقية : المهدى ، والقائم ، والمنصور ، والمعزّ ، إلى أن سار إلى مصر ، ومنهم بمصر: المعزّ المذكور ، وهو أوّل مَن خرج إليها من إفريقية ، والعزيز ، والحاكم ، والظاهر، والمستنصر ، والمستعلى ، والآمر ، والحافظ ، والظافر ، والفائز ، والعاضد ، وجميع مدّة ملكهم من حين ظهر المهدىّ بسجلماسة فى ذى الحجّة من سنة تسع وتسعين ومائتين إلى أن توفّى العاضد مائتان واثنتان وسبعون سنة وشهر تقريباً .

● ابن الأثير جـ١١ ص ٣٧٠ .

١٨ - عن كيفية إدارة المناصب العليا

(أ) القسم الأول فى ترتيب جلوس النظار فى المظالم

كانت الدولة إذا خلت من وزير صاحب سيف ، جلس لها صاحب الباب فى باب الذهب بالقصر ، وبين يديه النقباء والحجاب ، فينادى بين يديه ، يا أرباب الظلامات ، فيحضرون ، فمن كانت ظلامته مشافهة ، أرسلت إلى الولاة والقضاة ، ورسالة يكشفها ، ومن تظلم ممن ليس من أهل القاهرة ومصر ، أحضر قصة بأمره فيستلمها الحاجب منه ، فإذا جمعها أحضرها إلى الموقع بالقلم الدقيق ، فيوقع عليها ثم تحمل إلى الموقّع بالقلم الجليل، لبسط ما أشار إليه الموقّع الأول ، ثم تحمل فى خريطة إلى الخليفة ، فيوقع عليها ثم يخرج بها فى خريطتها إلى الحاجب ، فيقف على باب القصر ، ويسلم كل توقيع لصاحبه ، ويجلس الوزير رب السيف للمظالم بنفسه ، قبالته قاضى القضاة ، ومن جانبيه شاهدان من المعتبرين ، ومن جانب الوزير ، الموقّع بالقلم الدقيق ، ويليه صاحب ديوان المال ، وبين يديه صاحب الباب والاسفهسلار ، وبين أيديهما

النواب والحجاب على طبقاتهم ، وهذا يومان فى الأسبوع ، وآخر القوم طلائع بن رزيك ، قلد النظر فى المظالم لولده بعده ، وأنشأ له بذلك سجلا يذكر فيه : وقد قلدك أمير المؤمنين النظر فى المظالم ، وإنصاف المظلوم من الظالم ، ووزر بعد أبيه وقد قدمنا ذكرهما .

(ب) القسم الثانى فى تفاوت تميز خدم يتولاها الأمراء بحضرة الخلافة

أما ما كانت عليه رتب خدم الأمراء ، أرباب السيوف بالباب ، وأعمال الدولة ، فأجلها خدمة الباب [1] ، وكان يقال له الوزير ، وكان يليه آمر ، يقال له المعظم خمرتاش ، رقعة مخصوصة بهذه الرتبة ، وهو أول من اخترعه ، وكان من العقلاء ، وناب عن الحافظ العبيدى أحسن نيابة فى مرضه ، عرضت له ، وأراد الحافظ عندما عوفى أن يوزره فامتنع لعقله . ثم رتبة الاسفهسلارية [2] ، وهو زمام كل زمام ، وإليه أمور الأجناد . ثم حامل سيف الخليفة ، أيام الركوب بالمظلة واليتمة[3] ، ثم من يزم طائفتى الحافظية والآمرية ، وهما وجه الأجناد ، ثم هذا بالباب ، وأما بالأعمال ، فمن يسند إليه ولاية عسقلان [4] ثم ولاية قوص [5] ثم ولاية الشرقية [6] ثم ولاية الغربية ثم ولاية الإسكندرية ، وهو لايخلع عليه بالبدلة من خزانة الكسوات ، وهو ماتبرك من لباس الخليفة يوم فتح الخليج ، وكان ذلك لمن يتولى هذه الجهات ، قبل فتح صور وعكا ودمشق ، وآخر من وليها أمير يقال له منذور ، ويقال احترق جامعها ، فعمره فى أيامه. وصقلية ، وكان واليها أمير يقال له ، شيخ الدولة ابن لؤلؤ ، وعاش إلى أيام الأفضل ابن أمير الجيوش ، وكانت الرملة ولايتهم المميزة التى لايطمع فيها كل أمير . وهؤلاء أرباب الأطواق ، ثم القصب والعمارات ، وهى الأعلام المشروح شكلها فى حواصل خزانة التجميل ، وبينهم تفاوت تكرار الخدم ، ومباشرة الولايات ، وزى الطوائف ، الذين يترشحون لذلك من الأماثل . ويقال إنما الدولة كانت تسند ذلك إلى أرباب الشجاعة والنجدة ، ولهذا دخل فيها أخلاط الناس من الأرمن والروم وغيرهم ، وعلى ذلك ، كان عملهم لا للزينة والتباهى ، والله أعلم .

(ج) القسم الثالث فى ذكر قاضى القضاة وداعى الدعاة ومايتعلق بهما

أما قاضى القضاة ، فله النظر فى الأحكام الشرعية ، فإن كان ثم وزير ، رب سيف ، كان يقلده من مثله نيابة عنه ، وإن لم يكن ثم وزير رب سيف ، كان تقليده من الخليفة ، صاحب عصره [٧] وحملة أمره ، إن رتبته أجل رتب أرباب العمائم وأرباب الأقلام ، ويكون فى بعض الأوقات داعيا ، ولايخرج شئ من الأمور الدينية عنه ، ويجلس السبت والثلاثاء بزيادة الجامع بمصر المحروسة وله طراحة [٨] ومسند حرير [٩] . ولما تولى قاضى القضاة ابن أبى عقيل القضاء ، ودخل إلى المجلس ، ووجد المرتبة ، أمر برفعها ، وجلس على طراحات السامان . فاستمر هذا الرسم ، ويجلس الشهود[١٠] حواليه ، يمنة ويسرة ، كل واحد فى تاريخ عدالته ، سواءً كان شابا أو شيخا ، وبين يديه خمسة من الحجاب ، اثنان بين يديه ، واثنان على باب المقصورة ، وواحد ينفذ الخصوم إليه ، وله أربعة من الموقّعين بين يديه ، اثنان مقابلان اثنين ، وله كرسى الدواة ، وهى دواة محلاة بالفضة ، تحمل إليه من الخزائن ، ولها حامل . ويقدم له من الاصطبلات ، برسم ركوبه على الدوام ، بغلة شهباء ، وهو مخصوص لهذا اللون من البغال ، دون أرباب الدولة ، وعليها من خزانة السروج مركب محلى بالفضة ، ومكان الجلد حرير ، وتأتيه فى المواسم الأطواق ، ويخلع عليه الخلع المذهبة ، بلا طبل ولا بوق ، إلا إذا كان قد ولى الحكم والدعوة ، فإن للدعوة فى خلعها الطبل والبوق والبنود الخاص ، وهى نظير البنود التى يشرف بها الوزير ، صاحب السيف ، وإذا كان للحكم خاصة ، كان حواليه القراء رجالة ، وبين يديه المؤذنون ، يعلنون بذكر الخليفة ، والوزير ، إن كان ثم وزير . ويحمل بنواب الباب والحجاب ، ولا يتقدم عليه أحد فى محضر ، هو حاضره ، من رب سيف وقلم ، ولايحضر لاملاك ولاجنازة ، إلا بإذن ، ولا سبيل إلى قيامه لأحد ، وهو فى مجلس الحكم ، ولا يعدل شاهداً إلا بأمره ، ولايعدل أحداً ، بتزكية عشرين شاهداً ، عشرة من مصر ، وعشرة من القاهرة ، ورضى الشهود به ، لأن ينتظم فى سلكهم ، وقد كان جرى ذلك فى أيام الأفضل بن أمير الجيوش ، فى رجل يقال له على الفارسى . وإذا كان ثم وزير ، لايخاطب بقاضى القضاة ، فإن هذا من نعوت الوزير، ويجلس فى القصر فى يوم الاثنين والخميس ، أول النهار للسلام على الخليفة ، ونوابه لايفترون عن الأحكام ، ويحضر إليه وكيل بيت المال ،

وله النظر فى ديوان الضرب ، لضبط مايضرب من الدنانير ، بسبب كان متقدما ، وهو أنه ، نقل عن أحمد بن طولون - صاحب الديار المصرية - أنه كان له إلمام بعين شمس ، مكان الحجارة ، التى يسمونها المال ، وإن يد فرسه خسفت يوما فى أرض جلدة ، فعجب من ذلك ، وأمر بحفر ذلك المكان ، فوجد الجثة المشهورة ، وهى فى قبو عظيم ، فيه خمسة بواديس ، فكشفها . فوجد فى الأوسط ميتا ، فى عسل نحل ، وعلى صدره لوح لطيف من ذهب ، فيه كتابة لاتعرف ، وكل من البواديس مملوء بالسبائك الذهب ، فنقل ذلك ، ودفن الميت ، وأخذ اللوح ، فما وجد من يحله ، فقيل إن بدير العزبة ، راهبا شيخًا معمرًا ، وقد كان يعنى بهذا الأمر ، فأمر بإحضاره ، فقيل إنهماينهض فاستدعى رجل من عدول مصر ، يقال له ابن عمروس ، ودفع له اللوح ، وأمره بالمضى إلى الراهب فإذا فسر له ، نقل عنه مايقول ، وندب معه قوما ، فمضى بالمضى إلى مكان الراهب ، واهتدى عليه ، وأطلعه على سبب حضوره إليه ، فلما وقف على اللوح ، قال نعم ، هذا يقول : أنا كبير الملوك ، وذهبى أخلص الذهب ، فسطر هذا ، وعاد إلى أحمد بن طولون فلما علم ذلك ، قال : فتح الله ، من يكون هذا الكافر - أكبر منه ، ولا ذهبه أخلص من ذهبه ؟- استدعى أهل الخبرة ، لاستخلاص الذهب ، وأقام دار الضرب ، وصار يتولاها بنفسه ، ويحضر إليه ، مايعلق منها فى النار ، ويتحرى العيار ، فإذا صح له ذلك ، أمر بضربه دنانير ، وما زال على ذلك حتى مات - رحمه الله تعالى - فاعتمد ابنه خمارويه ذلك بعده . فلما انقلبت البلاد إلى خلفاء مصر ، لم يسعهم مباشرة هذه الأمور بأنفسهم ، فأسندوها إلى قاضى القضاة ، فكان القاضى يحضر التعليق بنفسه ، ويختم عليه ، ويحضر للموعد الآخر لفتحه ، وكان القاضى ، لايصرف إذا ولى ، إلا بجنحة ، وكانت السلطنة ، لاتمكن أحدًا يحتال على الشرع . ومن جنح إلى ذلك ، أدب .

وأما داعى الدعاة ، فإنه يليه فى الرتبة ، ويتزيى بزيه فى اللباس ، وتميزه ووضعه ، إن يكون عالما فى جميع مذاهب أهل البيت (١١) تقرأ عليه ، ويأخذ العهد على من سهل من مذهبه إلى مذهبهم ، وبين يديه من نقباء المؤمنين ، اثنى عشر نقيبًا ، وله نواب كنواب الحكم (١٢) ، فى سائر البلاد ، ويحضر إليه فقهاء الدولة ، ولهم مكان يقال له دار العلم ، ولجماعة منهم على التصدر بها أرزاق واسعة . وكان الفقهاء منهم ، ينفقون على دفتر ، يقال له مجلس الحكمة (١٣) ، فى كل يوم اثنين وخميس ويحضره مبيضا

إلى داعى الدعاة ، فينتقده عليهم ، ويأخذه منهم ، ويدخل به إلى الخليفة ، فى هذين اليومين ، فيتلوه عليه ، إن أمكن ، و ويأخذ علامته ، بظاهرة ، ويجلس بالقصر لتلاوته على المؤمنين ، فى مكانين ، للرجال على كرسى الدعوة بالأبواب الكبيرة ، وللنساء بمجلس الداعى ، وكان من أعظم الأماكن وأوسعها ، فإذا فرغ من تلاوته على المؤمنين والمؤمنات ، حضروا إليه لتقبيل يديه ، فيمسح على رءوسهم ، بمكان العلامة ، أعنى خط الخليفة ، وله أخذ النجوى من المؤمنين بالقاهرة ومصر وأعمالها ، لاسيما الصعيد ، ومبلغها ثلاثة دراهم وثلث الدرهم ، فيجتمع من ذلك شئ كثير ، فيحمله إلى الخليفة من يده ، بينه وبينه ، وأمانته فى ذلك مع الله عز وجل فيفرض له الخليفة منه ، ما يعينه لنفسه وللنقباء معه ، وفى الإسماعيلية (من) المولين ، من يحمل ثلاثة وثلاثين ديناراً وثلثا ، على حكم النجوى ، وصحته ذلك رقعة مكتوبة باسمه ، فيتميز فى المحمول ، فيخرج له عليها بخط الخليفة : (بارك الله فيك ، وفى ملكك ، وولدك ودينك) ، فيدخر ذلك ويفاخر به .

وكانت هذه الخدمة ، متعلقة بقوم ، يقال لهم بنو التقوى ، أبا عن جد ، آخرهم الجليس ، الذى قدمت عليه هذه الدولة ، وكان قد جرت له قضية مع الأفضل بن أمير الجيوش ، فنفاه إلى المغرب ، وكان الجليس ولد بالمغرب ، وربى به فتعلم أخلاق المغاربة .

فكان يميل إلي مذهب السنة ، وولى الحكم مع الدعوة ، وأدركه الملك المنصور شيركوه بن الملك الأفضل ، وقيل الأوحد نجم الدين أبى الشكر أيوب بن شاذى بن مروان (١٤) ، فأطلع منه ذلك ، فأكرمه وجعله واسطة عند الخليفة العاضد ، مدة حياته وكان آخر الأمر ، قد حجر على الخليفة العاضد ، ولولاه لم يبق فى الخزائن شيئا ، لكرمه ، وكأنه قد علم أنه آخر الخلفاء العبيدية بمصر ، والله أعلم .

● ابن الفرات ص ١٣٦-١٤٠ . وقد أضفنا الجزء العنون «القسم الأول» لمزيد من الإيضاح .. وكذا بعض السطور التى تركتها المؤلفة وذلك لمزيد من الإيضاح أيضا - المترجم .

١٩ - رئيس الطالبيين (١)

وهى بمثابة نقابة الأشراف الآن . ولايكون إلا من شيوخ هذه الطائفة وأجلهم قدراً ، وله النظر فى أمورهم ، ومنع من يدخل من الأدعياء ، فإذا ارتاب بأحد أخذه بإثبات نسبه ، وعليه أن يعود مرضاهم ويمشى فى جنائزهم ويسعى فى حوائجهم ، ويأخذ على يد المعتدى منهم ويمنعه من الاعتداء ، ولايقطع أمرا من الأمور المتعلقة بهم إلا بموافقة مشايخهم ونحو ذلك .

● القلقشندى جـ٣ ص ٤٨١ ، ٤٨٢ .

٢٠ - (أ) عن أوضاع الدواوين

وكانت دواوين الدولة الفاطمية لما قدم المعز لدين الله إلى مصر ونزل بقصره فى القاهرة محلها بدار الإمارة من جوار الجامع الطولونى ، فلما مات المعز وقلد العزيز بالله الوزارة ليعقوب بن كلّس ، نقل الدواوين إلى داره ، فلما مات يعقوب نقلها العزيز بعد موته إلى القصر ، فلم تزل به إلى أن استبد الأفضل بن أمير الجيوش وعمر دار الملك بمصر ، فنقل إليها الدواوين ، فلما قتل ، عادت من بعده إلى القصر ومازالت هناك حتى زالت الدولة .

● المقريزى خطط ١ ص ٣٩٧ .

٢٠ - (ب) وضع توزيع الإدارات

فاستمرّ الأمر على ذلك إلى المحرّم (١) سنة خمس وستين وثلثمائة فتشاغل يعقوب عن حضور ديوان الخراج وانفرد بالنظر فى أمور المعز لدين الله فى قصره وفى الدور الموافق عليها وبعد ذلك بقليل مات المعز لدين الله فى شهر ربيع الآخر منها وقام من بعده فى الخلافة ابنه العزيز بالله أبو منصور نزار ففوّض ليعقوب النظر فى سائر أموره وجعله وزيراً له فى أوّل المحرّم سنة سبع وستين وثلثمائة وفى شهر رمضان سنة ثمان وستين لقبه بالوزير الأجل .

ونصب فى داره الدواوين فجعل ديوانًا للعزيزية[٢] فيه عدة كتّاب، وديوانًا للجيش فيه عدّة كتّاب وديوانًا للأموال فيه عدّة كتاب وعدّة جهابذة وديوانًا للخراج وديوانا للسجلات والإنشاء وديوانًا للمستغلات وأقام على هذه الدواوين زمانًا وجعل فى داره خزانة للكسوة وخزانة للمال وخزانة للدفاتر وخزانة للأشربة وعمل على كل خزانة ناظرًا وكان يجلس عنده فى كل يوم الأطباء لينظروا فى حال الغلمان ومن يحتاج منهم إلى علاج أو إعطاء دواء ورتب فى داره الكتّاب والأطباء يفقهون بين يديه وجعل فيها العلماء والأدباء والشعراء والفقهاء والمتكلمين وأرباب الصنائع لكل طائفة مكان مفرد وأجرى على كل واحد منهم الأرزاق .

● مقريزى خطط ٢ ص ٦ .

٢١ - (أ) الديوان الرئيسى

وأما مصر فإنه كان بها فى القديم لما كانت دار إمارة ديوان البريد ويقال لمتوليه صاحب البريد وإليه مرجع مايرد من دار الخلافة على أيدى أصحاب البريد من الكتب وهو الذى يطالع بأخبار مصر وكان لأمراء مصر كتّاب ينشئون عنهم الكتب والرسائل إلى الخليفة وغيره فلما صارت مصر دار خلافة كان القائد جوهر يوقع على قصص الرافعين إلى أن قدم المعز لدين الله فوقع وجعل أمر الأموال وما يتعلق بها إلى يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن فوليا أموال الدولة ثم فوض العزيز بالله أمر الوزارة ليعقوب بن كلس فاستبد بجميع أحوال المملكة وجرى مجرى يحيى بن جعفر البرمكى[١] وكان يوقّع ومع ذلك ففى أمراء الدولة من يلى البريد وجرى الأمر فيما بعد على أن الوزراء يوقّعون وقد يوقع الخليفة بيده فلما كانت أيام المستنصر بالله أبى تميم معد بن الظاهر وصرف أباجعفر محمد بن جعفر بن المغربى عن وزارته أفرد له ديوان الإنشاء فوليه مدة طويلة وأدرك أيام أمير الجيوش بدر الجمالى وصار يلى ديوان الإنشاء بعده الأكابر إلى أن انقرضت الدولة وهو بيد القاضى الفاضل عبد الرحيم بن على البيسانى فاقتدت بهم الدولة الأيوبية ثم الدولة التركية[٢].

● المقريزى خطط ٢ صـ٢٢٦ .

٢١ – (ب) في ذكر ديوان الإنشاء والمكاتبات

كان لا يتولاه ، إلا أجل الكتّاب بلاغة ، ويخاطب بالأجل ، ولا يقال له ، إلا كاتب الدست الشريف ، وإليه تسلم المكاتبات الواردة ، مختومة ، فيعرضها على الخليفة من يده ، وهو الذى يأمر بتذيلها ، والإجابة عنها للكتاب ، والخليفة يستشيره في أكثر أموره ، ولا يحجب عنه ، متي قصد المثول بين يديه . وهذا أمر لا يصل إليه غيره ، وربما بات عند الخليفة ليال ، وكان جاريه مائة وعشرين دينارا في الشهر . وهو أول أرباب الإقطاعات فى الكثرة والرسوم والملاطفات . ولا سبيل أن يدخل إلى ديوانه ، ويجتمع بكتابه أحد ، إلا الخواص ، وله حاجب من الأمراء والشيوخ ، وله المرتبة الهائلة [١] ، والمخاد[٢] والمسند والدواة ، لكنها بغير كرسى[٣] ، وهى من أخص الدوى ، ويحملها أستاذ[٤] ، من أستاذى الخليفة . والله أعلم .

● ابن الفرات صـ١٤٠ ، ١٤١ .

٢٢ – (أ) فى ذكر رأس أصحاب دواوين الأموال ومن يماثله

أما دواوين الأموال ، فإن أجلها من يتولى النظر عليهم ، وله العزل والولاية ، ومن بيده عرض الأوراق فى أوقات معروفة على الخليفة ، أو الوزير ، ولم ير فيه نصرانى ، إلا حزم المقدم ذكره – لعنه الله تعالى – ولم يتوصل إليه ، إلا بالضمان ، وله الاعتقال بكل مكان يتعلق بنواب الدولة ، وكذلك صاحب الستر[١] ، وله الجلوس بالمرتبة والسند ، وبين يديه حاجب من أمراء الدولة ، وتخرج له الدواة بغير كرسى ، وهو يندب المترسلين لطلب الحساب ، والحث علي طلب الأموال ، ومطالبة أرباب الدولة ، ولا يعترض فيما يقصده من أحد من الدولة .

وأما الخدمة في ديوان التحقيق ، وهو ديوان مقتضاه المقابلة علي الدواوين ، وكان لا يتولاه إلا كاتب خبير ، وله الخلع والمرتبة والحاجب ، ويلحق برأس الديوان ، ويفتقر إليه فى أكثر الاوقات .

ثم الخدمة في ديوان المجلس ، وهو أصل الدواوين قديما ، وفيه علوم الدولة بأجمعها ، وفيه عدة كتّاب ، ولكل واحد مجلس منفرد ، وعنده معين ومعينان ، وصاحب هذا الديوان هو المتحدث فى الإقطاعيات ، ويخلع عليه وينشئ له السجل بذلك ، لاحقا بديوان النظر ، وله المرتبة والمسند والدواة والحاجب إلى غير ذلك ، والله أعلم .

● ابن الفرات صـ١٤١ ، ١٤٢ .

٢٢ – (ب) عن الدواوين المالية

وفيها ، أى فى سنة ٥٠١هـ ، جدد الأفضل ديوانًا سماه ديوان التحقيق ، واستخدم فيه أبو البركات يوحنا بن الليث النصرانى وبقى فيه حتى قتل فى سنة ٥١٨ هـ (الموافق ١١٢٤ – ١١٢٥م) . ولم يزل هذا الديوان حتى زالت الدولة فانقطع إلى أيام الكامل محمد[1] فأعاده فى سنة ٦٢٤ هـ (١٢٢٦ – ١٢٢٧م) واستخدم فيه ابن كوجك اليهودى ، ثم أبطله فى سنة ٦٢٦ هـ فلم يعد ، إلا أنه تجدد فى أيام المعز أيبك[2].

● ابن الميسر صـ ٤٢ .

٢٣ – (أ) ديوان الأحباس

الخدمة فى ديوان الأحباس ، وهى أوكد الدواوين مباشرة . ولا يخدم فيها إلا أعيان كتّاب المسلمين ، من الشهود المعدّلين . بحكم أنها معاملة دينية ، وفيها عدة مدراء ينوبون عن أرباب هذه الخدمة ، فى إيجاب أرزاقهم من ديوان الرواتب ، وينجزون لهم الخروج بإطلاق أرزاقهم ، ولا يوجب لأحد من هؤلاء خرج ، إلا بعد حضور ورقة التعريف من جهة مشارف الجوامع والمساجد باستمرار خدمته ذلك الشهر جميعه . ومن تأخر تعريفه تأخر الإيجاب له ، وإن تمادى ذلك استبدل به أو توفر ما باسمه لمصلحة أخرى ، خلا جوارى المشاهد ، فإنها لا توفر لكنها تنقل من مقصرٍ إلى ملازم . وكان يطلق لكل مشهد خمسون درهما فى الشهر ، برسم الماء لزوارها . وتجرى فى معاملة سواقى السيل بالغرامة والنفقة عليها من ارتفاعه ، فلا تخلو المصانع ولا الأحواض من الماء أبدًا ، ولا يعترض أحد فى الانتفاع به . وكان فيه كاتبان ومعينان ... وقيل إنه عمل مرة فى أيام المستنصر بالله العبيدى فلما استؤذن

على عرضه ، قال : هل وقَّع أحد بما فيه غيرنا ؟ قيل له ، معاذ الله يا مولانا ، ما تم إنعام إلا لك ، ولا رزق من الله إلا على يديك . فقال ما ينقض به أمرنا وخطنا وما صرفناه فى دولتنا بإذننا . وتقدم إلى ولى الدولة ابن جبران كاتب الإنشاء بإمضائه للناس من غير عرض ، وحمل الأمر على حكمه ، ووقع الخليفة بظاهرة : الفقر مر المذاق ، والحاجة تذل الأعناق ، وحراسة النعم بإدرار الأرزاق ، فليجروا على رسومهم فى الإطلاق ، ما عندكم ينفذ ، وما عند الله باق . والله أعلم .

● ابن الفرات صـ ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ .

٢٣ - (ب) ذكْر الأحباس وما كان يُعمل فيها

اعلم أن الأحباس فى القديم لم تكن تعرف إلا فى الرباع وما يجرى مجراها من المبانى ، وكلها كانت على جهات بر ، فأما المسجد الجامع العتيق بمصر فكان يلى إمامته فى الصلوات الخمس والخطابة فيه يوم الجمعة والصلاة بالناس صلاة الجمعة أمير البلد ، فتارة يُجمع للأمير بين الصلاة والخراج وتارة يفرد الخراج عن الأمير فيكون الأمير إليه أمر الصلاة بالناس ولآخر أمر الخراج ، وهو دون مرتبة أمير الصلاة والحرب .

وكان الأمير يستخلف عنه فى الصلاة صاحب الشرطة إذا شغله أمر ، ولم يزل الأمر على ذلك إلى أن ولى مصر عنبسة بن اسحاق بن شمر من قبل المستنصر بن المتوكل على الصلاة والخراج ، فقدمها لخمس خلون من ربيع الآخر سنة ثمان وثلاثين ومائتين وأقام إلى مستهل رجب سنة اثنين وأربعين ومائتين وصرف وكان آخر من ولى مصر من العرب وآخر أمير صلى بالناس فى المسجد الجامع ، وصار يصلى بالناس رجل يرزق من بيت المال وكذلك المؤذنون ونحوهم ، وأما الأراضى فلم يكن سلف الأمة من الصحابة والتابعين يتعرضون لها ، وإنما حدث ذلك بعد عصرهم حتى إن أحمد بن طولون لما بنى الجامع والمارستان والسقاية وحبس على ذلك الأحباس الكثيرة لم يكن فيها سوى الرباع ونحوها بمصر ، ولم يتعرض إلى شىء من أراضى مصر البتة ، وحبس أبو بكر محمد بن على الماردانى بركة الحبش[١] والسيوط[٢] وغيرهما على الحرمين ... وحبس غيره أيضاً فلما قدمت الدولة الفاطمية من الغرب إلي مصر بطل

تحبيس البلاد وصار قاضى القضاة يتولى أمر الأحباس من الرِّباع[٣] وإليه أمر الجوامع والمشاهد وصار للأحباس ديوان مفرد .

● المقريزى خطط ٢ ص٤٩٤ ، ٢٩٥ .

٢٤ - نفقات الحجاج

قال فى كتاب الذخائر والتحف ، إن المنفق على الموسم كان فى كل سنة تسافر فيها القافلة مائة ألف وعشرين ألف دينار ثمن الطيب والحلواء والشمع راتبا ، فى كل سنة عشرة آلاف دينار ، ومنها نفقة الوفد الواصلين إلى الحضرة أربعون ألف دينار ومنها فى ثمن الحمايات[١] والصدقات وأجرة الجمال ومعونة من يسير من العسكرية وكبير الموسم وخدَم القافلة وحفر الآبار وغير ذلك ستون ألف دينار ، وأن النفقة كانت فى أيام الوزير البازورى قد زادت فى كل سنة وبلغت إلى مائتى ألف دينار ، ولم تبلغ النفقة على الموسم مثل ذلك فى دولة من الدول .

● المقريزى خطط ١ ص٤٩٢ .

٢٥ - "فى ذكر جيوش الدولة الفاطمية ، وبيان مراتب أرباب السيوف"

وهم على ثلاثة أصناف :

الصنف الأوّل : الأمراء

وهم على ثلاث مراتب :

المرتبة الأولى - مرتبة الأمراء المطوَّقين . وهم الذين يخلع عليهم بأطواق الذهب فى أعناقهم ، وكأنهم بمثابة الأمراء مقدّمى الألوف فى زماننا .

المرتبة الثانية - مرتبة أرباب القُضُب[١] ، وهم الذين يركبون فى المواكب بالقُضُب الفضّة التى يخرجها لهم الخليفة من خِزانة التجمل تكون بأيديهم ، وهم بمثابة الطَبلخاناه فى زماننا .

المرتبة الثالثة - أدوان الأمراء ممن لم يؤهَّل لحمل القُضُب . وهم بمثابة أمراء العشرات والخمسات فى زماننا .

الصنف الثانى

خواص الخليفة ، وهم على ثلاثة أنواع :

النوع الأوّل

الأستاذون

وهم المعروفون الآن بالخدّام وبالطواشيّة[٢] ، وكان لهم فى دولتهم المكانة الجليلة ، ومنهم كان أرباب الوظائف الخاصة بالخليفة ، وأجلهم المُحَنَّكُونَ ، وهم الذين يُدوّرون عمائمهم على أحناكهم كما تفعل العرب والمغاربة الآن ، وهم أقربهم إليه وأخصهم به ، وكانت عدّتهم تزيد على ألف . قال ابن الطوير : وكان من طريقتهم أنه متى ترشح أستاذ منهم للحنك وحنك[٣] ، حَمَلَ إليه كل أستاذ من المحنّكين بَدْلَةً كاملة من ثيابه وسيفا وفرسا فيصبح لاحقا بهم ، وفى يده مثل ما فى أيديهم .

النوع الثانى

صِبْيان الخاص

وهم جماعة من أخصّاء الخليفة نحو خمسمائة نفر منهم أمراء وغيرهم ، ومقامهم مقام المعروفين بالخاصكية فى زماننا .

النوع الثالث

صِبيان الحُجَر

وهم جماعة من الشبّاب يناهزون خمسة آلاف نفر مقيمون فى حُجَر منفردة لكل حُجْرة منها اسم يخصها ، يضاهون مماليك الطباق السلطانية الآن المعبر عنهم بالكتانية إلا أن عدّتهم كاملة وعِلَلُهم مُزاحة ، ومتى طُلِبوا لِمُهمٍّ لم يجدوا عائقا ، وللصّبيان منهم حجرة منفردة يتسلمها بعض الأستاذين ، وكانت حُجْرتهم بمعزل عن القصر داخل باب النصر مكان الخانقاه الركنية بيبرس الآن .

الصف الثالث

طوائف الأجناد

وكانوا عدّة كثيرة ، تنسب كلُّ طائفة منهم إلى مَنْ بقى من بقايا خليفة من الخلفاء الماضين منهم ، كالحافظية والآمرية من بقايا الحافظ والآمر ، أو إلى مَنْ بقى من بقايا وزير من الوزراء الماضين كالجُيُوشية والأفضلية من بقايا أمير الجيوش بدر الجمالىّ وولده الأفضل ، أو إلى مَنْ هى منتسبةٌ إليه فى الوقت الحاضر كالوزيرية أو غير ذلك من القبائل والأجناس كالأتراك والأكراد والغز[4] والدَّيْلم والمَصامدة ، أو من المستصنعين كالروم والفرنج والصَّقالبة ، أو من السُّودان من عبيد الشراء ، أو العُتَقاء وغيرهم من الطوائف ، ولكل طائفة منهم قُوّاد ومقدّمون يحكمون عليهم .

● القلقشندى جـ٣ صـ٤٧٦ – ٤٧٨ .

٢٦ – ذكر الحُجر التى كانت برسم الصبيان الحُجرية

وكان بجوار دار الوزارة مكان كبير يعرف بالحجر (جمع حجرة) فيها الغلمان المختصون بالخلفاء كما أدركنا بالقلعة البيوت التى كان يقال لها الطباق ، وكانت هذه الحجر من جانب حارة يُقال لها الجوانية وإلى حيث المسجد الذى يعرف بمسجد القاصد تجاه باب جامع الحاكم الذى يفضى إلى باب النصر .... ومازالت هذه الحجر موجودة إلى مابعد السبعمائة[1] (١٣٠٠م) فهدمت وابتنى الناس مكانها الأماكن المذكورة .

وقال ابن أبى طى عن المعز لدين الله ، وجعل كل ماهر فى صنعة صانعا للخاص، وأفرد لهم مكانًا برسمهم ، وكذلك فعل بالكتاب والأفاضل ، وشرط على ولاة الأعمال عرض أولاد الناس بأعمالهم ، فمن كان ذا شهامة وحسُن خلقه أرسله ليخدم الركاب ، فسيروا إليه عالما من أولاد الناس فأفرد لهم دورا وسماها الحُجر ، وقال ابن الطوير ، وكوتب الأفضل بن أمير الجيوش من عسقلان باجتماع الفرنج فاهتم للتوجه إليها فلم يبق ممكنا من مال وسلاح وخيل ورجال واستناب أخاه المظفر أبا محمد جعفر بن أمير الجيوش بدر بين يدى الخليفة مكانه وقصد استنقاذ الساحل من يد الفرنج فوصل إلى عسقلان وزحف عليها بذلك العسكر فخذل من جهة عسكره ... ولما غلب حرق جميع ماكان معه من الآلات ، وأنشأ سبع حُجر واختار من أولاد الناس ثلاثة آلاف راجل وقسمهم فى الحُجر وجعل لكل مائة زماما ونقيبا ، وزم الكل بأمير يُقال له الموفق

وأطلق لكل منهم مايحتاج إليه من خيل وسلاح وغيره ، وعنى بهؤلاء الأجناد وكان إذا دهمه أمر مهم جهزهم إليه مع الزمام الكبير .

● المقريزى خطط ١ صـ٤٤٣ .

٢٧ - ضمان أرزاق الجنود

واعلم أنه كانت عادة الخلفاء من بنى أمية وبنى العباس والفاطميين من لدن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب[1] رضى الله عنه ، أن تجبى أموال الخراج ثم تفرق من الديوان في الأمراء أو العمال والأجناد على قدر رتبهم وبحسب مقاديرهم ، وكان يقال لذلك فى صدر الإسلام « العطاء » ومازال الأمر على ذلك إلى أن كانت دولة العجم فغيّر هذا الرسم وفرقت الأراضى إقطاعات على الجند ، وأول من عرف أنه فرق الإقطاعات على الجند نظام الملك أبو على الحسن بن إسحاق بن عباس الطوسى وزير البرشلان (ألب أرسلان) ثم ابنه ملك شاه ابن ألب أرسلان[2] .

وذلك لأن مملكته اتسعت فرأى أن يسلم لكل مقطع قرية أو أكثر أو أقل على قدر إقطاعه لأنه رأى أن تسليم الأراضى إلى المقطعين يعني عمارتها لاعتناء مقطعيها بأمرها بخلاف ما إذا شمل جميع أعمال المملكة ديوان واحد ، فإن الخرق يتسع ويدخل الخلل فى البلاد. ففعل نظام الملك ذلك وعمرت به البلاد وكثرت الغلات واقتدى بفعله من جاء بعده من الملوك من أعوام بضع وثمانين وأربعمائة (١٠٨٧ - ١٠٨٨م) إلى يومنا هذا .

● المقريزى خطط ١ صـ٩٥ .

٢٨ - في ذكر ديوان الرواتب والجيوش وما يتعلق بهما

أما الخدمة فى ديوان الجيش ، فيقسم قسمين : الأول ديوان الجيش ، وهو مستوف على أصل ، ولا يكون إلا مسلما ، ميزة علي غيره ، فله الطرّاحة والمسند ، وبين يديه الحاجب ، وترد عليه أمور الأجناد ، والعرض له والحلى والثياب ، ولهذا الديوان خازنان برسم رفع الشواهد . وأما أحوال الأجناد في إتياتهم ، وكان أحدهم إذا عرض وأرضى ، رجع إلى عرض دوابه ، فلا يثبت له الفرس الجيد من ذكور الخيل وإناثها ، ولا يترك لأحدهم برذون ولا بغل ، وإن كان عندهم البراذين والبغال ، وليس

له تغير أحد من الأجناد ، إلا بمرسوم ، وكذلك إقطاعهم ، وبين يدى هذا المستوفى ، نقباء الأمراء ، ينهون إليه متجددات الأجناد ، من الحياة والموت والمرض والصحة . وكان قد فسح للأجناد في مقايضة بعضهم بعضا في الإقطاع ، لما لهم فى ذلك من المصالح بالتوقيعات ، لكن بغير علامة ، بل بتخريج صاحب ديوان المجلس ، و من هذا الديوان تعمل أوراق أرباب الجرايات ، وما كان لأمير ، وإن علا قدره بلد مقررة إلا نادرا .

أما القسم الثانى من هذا الديوان ، فهو ديوان الرواتب ، وهو يشمل على أسماء كل مرتزق فى الدولة ، وجار وجراية ، وفيه كاتب أصيل بطرّاحة ، وفيه من المعينين والمبيّضين نحو عشرة أنفس ، والتعريفات واردةٌ عليه من كل عمل باستمرار ، من هو مستمر ومباشرة من استجد ، وموت من مات ليوجب استحقاقه على النظام المستقيم ، وفي هذا الديوان عدة عروض كما تقرر .

العرض الأول يشتمل علي رواتب الوزير ، وهو فى الشهر خمسة آلاف دينار ، ومن يليه من ولد وأخ ، من ثلثمائة دينار إلى مائتى دينار ، ولم يقرر لولد وزير خمسمائة دينار ، سوى شجاع المنعوت بالكامل بن الوزير شاور .

العرض الثانى لخواص الخليفة ، فأولهم الأستاذون[1] المحنكون على رتبهم ، وجوارى خدمهم ، التى يباشرها سواهم ، فزمام القصر ، وصاحب بيت المال ، وحامل الرسالة ، وصاحب الدفتر وزمام الأشراف والأقارب وصاحب المجلس ، لكل واحد مائة دينار فى الشهر ، ثم من دونهم ينقص عشرة فعشرة ، إلى عشرة دنانير ، وتزيد عدتهم على ألف نفس ، ولطبيبَىْ الخاص ، لكل واحد خمسون دينارا ، ولمن دونهما من الأطباء برسم المقيمين بالقصر ، لكل واحد عشرة دنانير .

العرض الثالث يتضمن أرباب الرتب بحضرة الخليفة ، فأول المسطور فيه كاتب الدست الشريف [2] ، وجاريه مائة وخمسون ديناراً ، ولكل واحد من كتابه ، ثلاثون ديناراً ، ثم من يتولى مجالسة الخليفة والتوقيع بالقلم الدقيق [3] فى المظالم ، وجاريه مائة دينار ، ثم حامل السيف وحامل الرمح ، ولكل منهما سبعون ديناراً ، وبقية الأزمّة على العساكر والسودان من خمسين ديناراً إلى أربعين ديناراً إلى ثلاثين ديناراً .

العرض الرابع يشتمل على المستقر لقاضى القضاة ، وكان له مائة دينار ولداعى الدعاة مثل ذلك ، ولكل من قرّاء الحضْرة ، عشرون ديناراً إلى خمسة عشر إلى عشرة دنانير ، ولخطباء الجوامع من عشرين ديناراً إلى عشرة دنانير ، وللشعراء من عشرين ديناراً إلى عشرة دنانير .

العرض الخامس يشتمل على ذكر أرباب الدواوين ، ومن يجرى مجراهم ، فأولهم من يتولى ديوان النظر ، وجاريه سبعون دينارا ، وديوان التحقيق وجاريه خمسون دينارا ، وديوان المجلس وجاريه أربعون دينارا ، وصاحب دفتر المجلس وجارية خمسة وثلاثون ديناراً ، وكاتبه خمسة دنانير ، وديوان الجيوش وجاريه أربعون دينارا ، والموقع بالقلم الجليل(٤) ثلاثون دينارا ، ولجميع أصحاب الدواوين ، الجارى فيها المعاملات ، لكل منهم عشرون دينارا ، ولكل معين عشرة دنانير إلى سبعة إلى خمسة دنانير .

العرض السادس يشتمل على ذكر المستخدمين بالقاهرة ومصر في خدمة الوالين بهما ، لكل واحد خمسون دينارا ، وللحماة بالأهراء والمناخات والبساتين والأملاك وغيرها منهم ما يقوم به ، من عشرين دينارا إلى خمسة عشر إلى عشرة إلى خمسة دنانير .

العرض السابع يشتمل على عدة الفراشين برسم الخدمة فى القصور وتنظيفها خارجا وداخلا ، ونصب الستائر المحتاج إليها ، والمناظر الخارجة عن القصر ، ومنهم خاص برسم خدمة الخليفة ، وعدتهم خمسة عشر رجلا ، ومنهم صاحب المائدة ، وحامى المطابخ ، ولهم أيضا رسوم متميزة ، من ثلاثين دينارا إلى ما حولها . ويقربون من الخليفة الأسمطة التى يجلس عليها ، ثم من يليهم من الرشاشين داخل القصر وخارجه . ولهم عرفاء . ويتولى أمرهم أستاذ من خواص الخليفة ، وهم نحو ثلثمائة رجل ، ولهم جار على مقاديرهم من عشرة دنانير إلى خمسة دنانير .

العرض الثامن ، يشتمل على صبيان الركاب ، وعدتهم يزيد على ألفى رجل ، ومقدموهم أصحاب ركاب الخليفة ، وعدتهم اثنا عشر مقدما . ومنهم مقدم المقدمين ، وهو صاحب الركاب اليمين . ولكل من هؤلاء المقدمين في كل شهر خمسون دينارا ، ولهم نقباء من جهة المذكورين ، يعرفونهم ، وهم مقررون جوقا على قدر جواريهم ، وهي من خمسة عشر إلى عشرة إلى خمسة دنانير . ومنهم متميزون شديدون فى الخدمة السلطانية . ويكون لهم صيت في الأعمال التى يدخلونها . وهم الذين يحملون الملحقات لركوب الخليفة فى المواسم وغيرها . والله أعلم .

● ابن الفرات ص١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .

٢٩ - (أ) الأسطول

قال ابن الطوير عن الخدمة فى ديوان الجهاد ويقال له ديوان العمائر[١] ، وكان محله بصناعة الإنشاء بمصر للأسطول والمراكب الحاملة للغلات السلطانية والأحطاب وغيرها وكانت تزيد على خمسين عشاريا ويليها عشرون ديماسا ، منها عشرة برسم خاص الخليفة أيام الخليج وغيرها ولكل منها رئيس ونواتى لايبرحون ، يُنفق فيهم من مال هذا الديوان وبقية العشاريات الدواميس[٢] برسم ولاة الأعمال المميزة ، فهى تجرى لهم ويُنفق فى رؤسائها ورجالها أينما كانوا من مال هذا الديوان ...

ولهم إقطاعات تعرف بأبواب الغزاة بما فيه من النطرون فيصل دينارهم بالمناسبة إلى نصف دينار[٣] .

● المقريزى خطط صـ٤٨٢ .

٢٩ -(ب)

وكان يعين من القواد العشرة واحدا فيصير رئيسا للأسطول ويكون معه المقدم والقاوش[١] .

● المقريزى خطط ٢ ص ١٩٣ .

٢٩ -(جـ) تابع الأسطول

أما اهتمامهم بالأساطيل وحفظ الثغور - واعتناؤهم بأمر الجهاد ، فكان ذلك من أهم أمورهم ، وأجَلّ ما وقع الاعتناءُ به عندهم . وكانت أساطيلهم مرتبة بجميع بلادهم الساحلية كالإسكَنْدَريّة ودمياطَ من الديار المصرية ، وعَسْقَلان وعكًّا وصُور وغيرها من سواحل الشام ، حين كانت بأيديهم ، قبل أن يغلبهم عليها الفرنج ، وكانت جريدة قوادهم تزيد على خمسة آلاف مقاتل مدونة ، وجوامكهم فى كل شهر من عشرين دينارا إلى خمسة عشر دينارا إلى عشرة إلى ثمانية إلى دينارين ، وعلى الأسطول أمير كبير من أعيان الأمراء وأقواهم جأشا ، وكان أسطولهم يومئذ يزيد على خمسة وسبعين شينيا وعشر مسطحات وعشر حمالات[١] ، وعمارة المراكب متواصلة بالصناعة لاتنقطع . فإذا أراد الخليفة تجهيزها للغزو ، جلس للنفقة بنفسه حتّى يكمل ، ثم

يخرج مع الوزير إلى ساحل النيل بالمقسم ، فيجلس فى مَنْظَرة كانت بجامع باب البحر والوزير معه للموادعة[٢] ، ويأتى القُوَّادُ بالمراكب إلى تحت المنظرة ، وهى مزيَّنة بالأسلحة والمَنْجَنيقات واللعب منصوبة فى بعضها ، فتسَيَّر بالمجاديف ذَهَابًا وعَوْدًا كما يُفْعَلُ حالة القتال ، ثم يحضر إلى بين يدى الخليفة المُقَدَّمُ والريِّسُ فيوصيهما ويدعو لهم بالسلامة ، وتنحدر المراكب إلى دمياطَ وتخرج إلى البحر الملْح فيكون لها فى بلاد العدوّ الصيِّتُ والسُّمْعة . فإذا غنموا مَرْكَبًا اصطفى الخليفة لنفسه السَّبْيَ الذى فيه من رجال أو نساء أو أطفال ، وكذلك السلاح ، وماعدا ذلك يكون للغانمين لا يُساهَمُون فيه. وكان لهم أيضا أسطول بعَيْذَابَ يتلقىَّ به الكارم فيما بين عَيْذَابَ وسواكن ، وما حولها خوفا على مراكب الكارم من قوم كانوا بجزائر بحر القلزم هناك يعترضون المراكب ، فيحميهم الأسطول منهم ، وكان عدَّة هذا الأسطول خمسة مراكب، ثم صارت إلى ثلاث، وكان والى قُوصَ هو المتولِّى لأمر هذا الأسطول ، وربما تولاه أمير من الباب ، ويحمل إليه من خزائن السلاح مايكفيه .

● القلقشندى جـ٣ صـ ٥١٩ ، ٥٢٠ .

٣٠ - النظر فى المظالم

اعلم أن النظر فى المظالم عبارة عن قوْد المتظالمين إلى التناصف بالرهبة وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة. وكان من شروط الناظر فى المظالم أن يكون جليل القدر نافذ الأمر عظيم الهيبة ظاهر العفة قليل الطمع كثير الورع، لأنه يحتاج فى نظره إلى سطوة الحماة وتثبت القضاة، فيحتاج إلى الجمع بين صفتى الفريقين، وأن يكون بجلالة القدر نافذ الأمر فى الجهتين، وهى خطة حدثت لفساد الناس وهى كلّ حكم يعجز عنه القاضى فينظر فيه من هو أقوى منه يدا. وأول من نظر فى المظالم من الخلفاء أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه. وأول من أفرد للظُّلامات يوما يتصفح فيه قصص المتظلمين من غير مباشرة النظر عبد الملك بن مروان[١] ، فكان إذا وقف منها على مشكل واحتاج فيها إلى حكم ينفذ ردّه إلى قاضيه ابن أدريس الأزدىّ فينفذ فيه أحكامه وكان ابن ادريس هو المباشر وعبد الملك الآمر ثم زاد الجور فكان عمر بن عبد العزيز[٢] رحمه الله أول من ندب نفسه للنظر فى المظالم فردّها ثم جلس لها خلفاء بنى العباس ، وأول من جلس منهم المهدىّ محمد ثم الهادى موسى ثم الرشيد هارون ثم المأمون عبد الله ، وآخر من جلس منهم المهتدى بالله محمد بن الواثق[٣] ، وأول من

أعلم أنه جلس بمصر من الأمراء للنظر فى المظالم الأمير أبو العباس أحمد بن طولون، فكان يجلس لذلك يومين فى الأسبوع ، فلما مات وقام من بعده ابنه أبو الجيش خمارويه(٤) جعل على المظالم بمصر محمد بن عبيدة بن حرب فى شعبان سنة ثلاث وسبعين ومائتين ، ثم جلس لذلك الأستاذ أبو المسك كافور الإخشيدى وابتدأ ذلك فى سنة أربعين وثلثمائة وهو يومئذ خليفة الأمير أبى القاسم أونوجور بن الإخشيد(٥) فعقد مجلسًا صار يجلس فيه كل يوم سبت ويحضر عنده الوزير أبو الفضل جعفر بن الفضل بن الفرات وسائر القضاة والفقهاء والشهود ووجوه البلد ومابرح على ذلك مدّة أيامه بمصر ، إلى أن مات فلم ينتظم أمر مصر بعده ، إلى أن قدم القائد أبو الحسين جوهر بجيوش المعز لدين الله أبى تميم معدّ ، فكان يجلس للنظر فى المظالم ، ويوقع على رقاع المتظلمين فمن توقيعاته بخطه على قصة رفعت إليه سوء الاحترام أوقع بكم طول الانتقام وكفر الأنعام أخرجكم من حفظ الذمام فالواجب فيكم ترك الإيجاب واللازم لكم ملازمة الاجتناب ، لأنكم بدأتم فأسأتم ، وعدتم فتعدّيتم ، فابتداؤكم ملوم ، وعودكم مذموم ، وليس بينهما فرجة تقتضى إلا الذم لكم والإعراض عنكم ليرى أمير المؤمنين رأيه فيكم . ولما قدم المعز لدين الله إلى مصر ، وصارت دار خلافة ، استقر النظر فى المظالم مدّة يضاف إلى قاضى القضاة وتارة ينفرد بالنظر فيه أحد عظماء الدولة . فلما ضعف جانب المستنصر بالله أبى تميم معدّ بن الظاهر وكانت الشدّة العظمى بمصر قدم أمير الجيوش بدر الجمالى إلى القاهرة ، وولى الوزارة فصار أمر الدولة كله راجعا إليه واقتدى به من بعده من الوزراء وكان الرسم فى ذلك أن الوزير صاحب السيف يجلس للمظالم بنفسه ، ويجلس قبالته قاضى القضاة ، وبجانبه شاهدان معتبران ويجلس بجانب الوزير الموقّع بالقلم الدقيق ويليه صاحب ديوان المال ، ويقف بين يدى الوزير صاحب الباب واسفهسلار العساكر وبين أيديهما الحجاب والنوّاب على طبقاتهم ويكون هذا الجلوس يومين فى الأسبوع . وآخر من تقلد المظالم فى الدولة الفاطمية رزيك بن الوزير الأجل الملك الصالح طلائع بن رزيك فى وزارة أبيه، وكتب له سجل عن الخليفة منه وقد قلدك أمير المؤمنين النظر فى المظالم وإنصاف المظلوم من الظالم وكانت الدولة إذا خلت من وزير صاحب سيف جلس للنظر فى المظالم صاحب الباب فى باب الذهب من القصر وبين يديه الحجّاب والنقباء وينادى مناد بحضرته يا أرباب الظلامات فيحضرون إليه ؛ فإن كانت ظلامته مشافهة أرسلت إلى الولاة والقضاة رسالة بكشفها ، ومن تظلم من أهل النواحى التى خارج القاهرة

ومصر فإنه يحضر قصة فيها شرح ظلامته ، فيتسلمها الحاجب منه حتى تجتمع القصص فيدفعها إلى الموقع بالقلم الدقيق فيوقع عليها ثم تحمل بعد توقيعه عليها إلى الموقع بالقلم الجليل فيبسط ما أشار إليه الموقع بالقلم الدقيق ثم تحمل التواقيع فى خريطة إلى مابين يدى الخليفة فيوقع عليها ثم تخرج فى خريطتها إلى الحاجب فيقف على باب القصر ويسلم كل توقيع إلى صاحبه.

● المقريزى خطط ٢ صـ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

٣١ - عن العمل فى إحدى المحاكم

من النكت المضحكة فى هذه السنة (٣٨٧ هـ) ، ما قيل كان فى زمن الحاكم قاض بمصر (الفسطاط) يقال له النطاح ، وسبب ذلك أنه كان له طرطور فيه قرنان من قرون البقر ، فيضعه إلى جانبه ، فإذا جاءه خصمان يتحاكمان عنده ، وجار أحدهما على الآخر ، يلبس القاضى ذلك الطرطور – الذى فيه القرنان – ويتباعد وينطح الخصم الذى يجور على صاحبه ، فاشتهر أمره بين الناس بهذه الواقعة ، فبلغ أمره إلى الحاكم فأرسل خلفه ، فلما حضر بين يديه ، قال له : ماهذا الأمر الذى قد اخترعته حتى قبحت سيرتك بين الناس ، فقال : يا أمير المؤمنين أشتهى أن تحضر مجلسى يوما وأنت من خلف ستارة لتنظر ماذا أقاسى من العوام ، فإن كنت معذورا فيهم وإلا عاقبنى بما تختار . فقال له الحاكم أنا غدا أحضر مجلسك حتى أرى ماتقول ، فلما أصبح الحاكم أتى إلى مجلس ذلك القاضى وقعد من خلف ستارة ، فأتى القاضى خصمان فادعى أحدهما على الآخر بمائة دينار فاعترف له المدعى عليه بها فأمره القاضى بدفع ذلك إلى صاحبه ، فقال المدعى عليه : إنى معسر فى هذا الوقت فقسّطوا علىّ ذلك على قدر حالى ، فقال القاضى للمدعى ما تقول : فقال أقسطها عليه فى كل شهر عشرة دنانير ، فقال المديون لا أقدر على ذلك فقال القاضى : تكون خمسة دنانير، فقال المديون ، لا أقدر على ذلك ، فقال القاضى : تكون دينارين ، فقال المديون : لا أقدر على ذلك ، فقال القاضى : تكون ديناراً ، فقال المديون : لا أقدر على ذلك ، فلا زال القاضى يدرجه حتى قال له تكون عشرة دراهم فى كل شهر وهو يقول لا أقدر على ذلك . فقال له القاضى وما القدر الذى تقدر عليه فى كل شهر فلعل أن يرضى به خصمك. فقال المديون أنا لا أقدر على أكثر من ثلاثة دراهم فى كل سنة بشرط أن يكون خصمى

فى السجن لئلا يحصل معى هذا القدر ولا أجد خصمى فيذهب منى. فلما سمع ذلك الحاكم لم يملك عقله ، وخرج من خلف الستارة وقال للقاضى : انطح هذا النجس الشيطان وإلا فأنا أنطحه .

● ابن إياس . بدائع الزهور (صـ ٥٥ ، ٥٦)

٣٢ - (أ) دار العلم

وأما مدارسها فكانت فى الدولة الفاطمية وماقبلها قليلة الوجود ، بل تكاد أن تكون معدومة ، غير أنه كان بجوار القصر دار تعرف (بدار العلم) خلف خان مسرور كان داعى الشيعة يجلس فيها ويجتمع إليه من التلامذة من يتكلم فى العلوم المتعلقة بمذهبهم ، وجعل الحاكم لها جزءا من أوقافه التى وقفها على الجامع الأزهر ، وجامع المقس ، وجامع راشدة ، ثم أبطل الأفضل بن أمير الجيوش هذه الدار لاجتماع الناس فيها والخوض فى المذاهب خوفا من الاجتماع على المذهب النزّارى ، ثم أعادها الآمر بواسطة خدام القصر بشرط أن يكون مقوليها رجلا ديّنا والداعى هو الناظر فيها ويقام فيها متصدرون برسم قراءة القرآن .

● القلقشندى (جـ ٣ صـ ٣٦٢)

٣٢ - (ب) تابع دار العلم

وفى سابع عشر من جمادى الآخرة ٥٣٤ هـ (٨ فبراير ١٨٤٠م) أضيف لقاضى القضاة هبة الله بن حسن الأنصارى الأوسى المعروف بابن الأزرق تدريس دار العلم فمضى إليها ، وكان مدرسها الفقيه أبو الحسن على بن اسماعيل فجرى بينهما مفاوضات أدت إلى المصافعة والخصام ، فخرج القاضى إلى القصر ماشيا وقد تمزقت ثيابه وسقطت عمامته ، فأعلم الحافظ بالخبر ، فعظّم عليه خروج القاضى فى الأسواق على تلك الهيئة فصرفه عن الحكم ورسم عليه وغرّمه مائتى دينار وألزمه داره وولى عوضا عنه أبا الطاهر إسماعيل بن سلامة الأنصارى ونعته بالموفق فى الدين .

● ابن الميسر (صـ ١٣٢)

٣٣ - (ذكر أصناف أراضى مصر وأقسام زراعتها)

اعْلم أن أراضى مصر عدّة أصناف أعلاها قيمة وأوفاها سعرا وأعلاها قطيعة الباق وهو أثر القرط ، والمقائى فإنه يصلح لزراعة القمح ، وبعد الباق رى الشراقى وهو الأرض التى ظمئت فى الخالية ، فلما رويت فى الآتية وصارت مستريحة من الزرع وزرعت أنجب زرعها ، والبرايب وهو أثر القمح والشعير وسعرها دون الباق لضعف الأرض بزراعة هذين الصنفين فمتى زرعت على أثر أحدهما لم ينجب كنجابة الباق، والبرايب صالح لزراعة القرط والقطانى، والمقائى فإن الأرض تستريح بزراعة هذه الأصناف وتصير فى القابل أرض باق ، والسقماهية إثر الكتان فإن زرعت قمحا خسر، والشتوية إثر ماروى وبار فىْ السنة الماضية وهو دون الشراقى، والسلايح ماروى وبار فحرث وتعطل ، وهو مثل رىّ الشراقى فإن زرعه يكون ناجبا ، والنقا كل أرض خلت من أثر مازرع فيها ولم يبق بها شاغل عن قبول مايزرع فيها من أصناف الزراعات ، والوسخ كل أرض استحكم وسخها ولم يقدر الزارعون على إزاحته كله منها بل حرثوا وزرعوا فيها فجاء زرعها مختلطا بالحلفاء ونحوها ، والغالب كل أرض حصل فيها نبات شغلها عن قبول الزراعة ومنع كثرته من زراعتها وصارت مراعى ، والخرس كل أرض فسدت بما استحكم فيها من موانع قبول الزرع وكانت بها مراع وهو أشدّ من الوسخ الغالب ، وإذا أدمن على إزالة مافيها من الموانع تهيأ صلاحها ، والشراقى كل أرض لم يصل إليها الماء إما لقصور ماء النيل أو علوّ الأرض أو سدّ طريق الماء عنها أو غير ذلك.

والمستبحر كل أرض وطيئة حصل بها الماء ولم يجد مصرفًا حتى فات أوان الزرع وهو باق فى الأرض ، والسباخ كل أرض غلب عليها الملح حتى ملحت ولم ينتفع بها فى زراعة الحبوب وربما زرعت مالم يستحكم السباخ فيها غير الحبوب كالهليون والباذنجان ويزرع فيها القصب الفارسى * ومما لاغنى لأراضى مصر عنه الجسور وهى على قسمين سلطانية وبلدية ؛ فالجسور السلطانية هى العامة النفع فى حفظ النيل على البلاد كافة إلى حين يستغنى عنه ولها رسوم موظفة على الأعمال الشرقية والأعمال الغربية ، وكانت فى القديم تعمل من أموال النواحى ويتولى عملها مستقبلو الأراضى ويعتد لهم بما صرف عليها مما عليهم من قبالات الأراضى ثم صار بعد ذلك يستخرج برسم عملها من هذين العملين مال بأيدى المستخدمين من الديوان ويصرف عليها ويفضل من المال بقية تحمل إلى بيت المال ثم صار يتولى ذلك أعيان أمراء الدولة

إلى أن حدثت الحوادث فى أيام الناصرفرج[١] فصار يجبى من البلاد مال عظيم ولايصرف منه شيء البتة بل يرفع إلى السلطان ويتفرق كثير منه بأيدى الأعوان ويسخر أهل البلاد فى عمل الجسور فيجيء الخلل كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى عند ذكر أسباب الخراب * وأما الجسور البلدية فإنها عبارة عمايخص نفعها ناحية دون ناحية ويتولى إقامتها المقطعون والفلاحون من أصل مال الناحية، ومحل الجسور السلطانية من القرى محل سور المدينة الذى يتعين على السلطان الاهتمام بعمارته وكفاية الرعية أمره، ومحل الجسور البلدية محل الدور التى من داخل السور فيلزم صاحب كل دار أن يصلحها ويزيل ضررها ، ومن العادة أن المقطع إذا انفصل وكان قد أنفق شيئًا من مال إقطاعه فى إقامة جسر لأجل عمارة السنة التى انتقل الإقطاع عنه فيها فإن له أن يستعيد من المقطع الثانى نظير ما أنفقه من مال سنته فى عمارة سنة غيره * وأصلح مازرع القمح فى إثر الباق والشراقى وكان يزرع بالصعيد القمح على إثر القمح لكثرة الطرح وربما زرع هناك على إثر الكتان والشعير، ويزرع القمح من نصف شهر بابه إلى آخر هاتور وهذا فى العوالى من الأرض التى تخرج بدريا وأما البحائر المتأخرة فيمتد وقت الزرع فيها إلى آخر كيهك ومقدار مايحتاج إليه الفدّان الواحد من بذر القمح يختلف بحسب قوة الأرض وضعفها ورقتها وتوسطها ومايزرع فى اللوق ومايزرع فى الحرث وأكثر البذر من أردب إلى خمس[٢] ويبات وأربع ويبات أيضا ويوجد فى الصعيد أراض تحتمل دون هذا وفى حوف رمسيس أراض يكفى الفدّان منها نحو الويبتين ويدرك الزرع بمصر فى بشنس وهو نيسان ويختلف مايخرج من فدّان القمح بحسب الأراضى فيرمى من أردبين إلى عشرين أردبا وقال أبو بكر بن وحشية فى كتاب الفلاحة[٣] وذكر أن فى مصر إذا زرعوا يخرج من المدّ ثلثمائة مدّ[٤] والعلة فى ذلك حرارة هواء بلادهم مع سمن أرضهم وكثرة كدورة ماء النيل * ولما كان فى سنة ست وثمانمائة انحسر الماء عن قطعة أرض من بركة الفيوم التى يقال لها اليوم بحر يوسف فزرعت وجاء زرعها عجيبا رمى الفدّان منها أحدا وسبعين أردبا من شعير بكيل الفيوم وأردبها تسع ويبات وكانت قطيعة فدّان القمح ببلاد الصعيد فى أيام الفاطمية ثلاثة أرادب فلما مسحت البلاد فى سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة تقرّر على كل فدّان أردبان ونصف ثم صار يؤخذ أردبان عن الفدّان وأما أراضى أسفل الأرض فيؤخذ عنها عين لا غلة * ويزرع الشعير فى أثر القمح وغيره فى الأرض التى غرقت وهى رطبة ويتقدّم زراعته على زراعة القمح بأيام وكذلك حصاده فإنه يحصد قبل القمح

ويحتاج الفدّان منه أن يبذر فيه بحسب الأرض ويخرج أكثر من القمح ويكون إدراكه في برموده وهو أذار * ويزرع الفول في الحرث أثر البرايب من أوّل شهر بأبه ويؤكل وهو أخضر في شهر كيهك ويحتاج الفدّان من البذر منه إلى ثلاث ويبات ونحوها ويدرك في برموده ويتحصل من فدّانه مابين عشرين أدربا إلى ما دون ذلك * ويزرع العدس والحمص من هاتور إلى كيهك والجلبان لايزرع إلا في أرق الأراضي حرثا من الأرض العالية ويزرع تلويقا في الأراضي الخرس ويبذر في كل فدّان من الحمص من أردب إلى ثمان ويبات ومن الجلبان من أردب إلى أربع ويبات ومن العدس من ويبتين إلى مادونهما وتدرك هذه الأصناف في برموده ويتحصل من فدّان الحمص من أربعة أرادب إلى عشرة ومن الجلبان من عشرة أرادب إلى مادونها والعدس من عشرين أردبا فما دونها * وأنجب مايكون الكتان ذا زرع في البرس ويحتاج أن يسبخ(٥) بتراب سباخ وهو إذا طال رقد ويقلع قضبانا ويسمى حينئذ أسلافا وينشر في موضعه حتى يجف فإذا جف حمل وهدر وعزل جوزه فيخرج منه بذر الكتان ويستخرج منه الزيت الحار ويزرع الكتان في شهر هاتور ويحتاج الفدّان أن يبذر فيه من البزر مابين أردب وثلث إلى مادون ذلك ويدرك في شهر برموده ويخرج من الفدّان مابين ثلاثين شدّة إلى مادون ذلك ومن البزر من ستة أرادب إلى مادونها وكانت قطيعة الفدّان منه في القديم بأرض الصعيد من خمسة دنانير إلى ثلاثة وفي دلاص(٦) ثلاثة عشر دينارا * وفيما عدا ذلك ثلاثة دنانير* ويزرع القرط عند أخذ ماء النيل في النقصان ولاينبغي تأخير زرعه إلى أوان هبوب الريح الجنوبية التي يقال لها المريسية وأوّل ما يبذر في شهر بابه وربما زرع بعد النوروز والحراثي منه يزرع في كيهك وطوبة ويزرع أحيانا في هاتور ويبذر كل فدّان من ويبتين ونصف إلى ماحولها ويدرك الأخضر منه في آخر شهر كيهك ويدرك الحراثي في طوبه وأمشير ويتحصل من الفدّان الحراثيّ مابين أردبين إلى أربع ويبات * ويزرع البصل والثوم من شهر هاتور إلى نصف كيهك ويبذر في فدّان البصل من نصف وربع ويبة إلى ويبة والثوم من مائة حزمة إلى مائة وخمسين حزمة ويدرك ذلك في برموده والبصل الذى يخرج ليزرع زريعة فإنه يزرع من أوّل كيهك إلى العاشر من طوبه ويخرج من زريعته عشرة أرادب من الفدّان ويدرك في بشنس * ويزرع الترمس في طوبة وزريعته لكل فدّان أردب ويدرك في برموده ويتحصل من الفدّان مابين عشرين أردبا إلى مادونها وهذه هي الأصناف الشتوية* (وأما الأصناف الصيفية) فإن البطيخ واللوبيا يزرعان من نصف برمهات إلى نصف برموده * ويزرع في الفدّان قدحان

ويدرك فى بشنس[٧] ويزرع السمسم فى برموده وزريعته ربع ويبة للفدّان ويدرك فى أبيب ومسرى ويتحصل من الفدّان مابين أردب إلى ستة أرادب * ويزرع القطن فى برموده وزريعته أربع ويبات حب للفدّان فى توت فيخرج من الفدّان من ثمانية قناطير[٨] بالجروىّ إلى مادونها * ويزرع قصب السكر من نصف برمهات فى أثر الباق والبرش وتبرش أرضه سبع سكك وأنجبه ماتكامل له ثلاث غرقات قبل انقضاء شهر بشنس ومقدار زريعته ثمن فدّان وماحوله لكل فدّان ويحتاج القصب إلى أرض جيدة دمثة قد شملها الرىّ وعلاها ماء النيل وقلع مابها من الحلفاء ونظفت ثم برشت بالمقلقلات وهى محاريث كبار ستة وجوه وتجرّف حتى تتمهد ثم تبرش ستة وجوه أخرى وتجرّف ومعنى البرش الحرث فإذا صلحت الأرض وطابت ونعمت وصارت ترابا ناعما وتساوت بالتجريف شقت حينئذ بالمقلقلات ويرمى فيها القصب قطعتين قطعة مثناة وقطعة مفردة بعد أن تجعل الأرض أحواضا وتفرز لها جداول يصل الماء منها إلى الأحواض ويكون طول كل قطعة من القصب ثلاثة أنابيب كوامل وبعض أنبوبة من أعلى القطعة وبعض أخرى من أسفلها ويختار ماقصرت أنابيبه وكثرت كعوبة من القصب ويقال لهذا الفعل النصب فإذا كمل نصب القصب أعيد التراب عليه ولابدّ فى النصب أن تكون القطعة ملقاة لاقائمة ثم يسقى من حين نصبه فى أوّل فصل الربيع لكل سبعة أيام مرّة فإذا نبت القصب وصار أوراقا ظاهرة نبتت معه الحلفاء والبقلة الحمقاء التى يسميها أهل مصر الرِّجلة فعند ذلك تعزق أرضه ومعنى العزاق أن تنكش أرض القصب وينظف مانبت مع القصب ولايزال يتعاهد ذلك حتى يغزر القصب ويقوى ويتكاثف فيقال عند ذلك طرد القصب عزاقه فإنه لايمكن عزاق الأرض ولايكون هذا حتى يبرز منه ومجموع مايسقى بالقادوس ثمانية وعشرون ماء والعادة أن الذى ينصب من الأقصاب على كل مجال بحرانىّ أى مجاور للبحر إذا كانت مزاحة الغلة بالأبقار الجياد مع قرب رشا الآبار ثمانية أفدنة ويحتاج إلى ثمانية رؤوس بقر فإن كانت الآبار بعيدة عن مجرى النيل لايمكن حينئذ أن يقوم المجال بأكثر من ستة أفدنة إلى أربعة فإذا طلع النيل وارتفع سقى القصب عند ذلك ماء الراحة وصفة ذلك أن يقطع عليه من جانب جسر يكون قد أدير عليه ليقيه من الغرق عند ارتفاع النيل بالزيادة فيدخل الماء من ثلمه فى ذلك الجسر حتى يعلو على أرض القصب نحو شبر ثم يسد عنه الماء حتى لايصل إليه ويترك الماء فوق الأرض قدر ساعتين أو ثلاث إلى أن يسجن ثم يصرف من جانب آخر حتى ينضب كله ويجدّد عليه ماء آخر كذلك فيتعاهد ماذكرنا مرارا فى أيام متفرّقة

بقدر معلوم ثم يفطم بعد ذلك فإذا عمل ماقلناه وفى القصب حقه فإن نقص عن ذلك حصل فيه الخلل ولابدّ للقصب من القطران قبل أن يحلو حتى لايسوّس ويكسر القصب فى كيهك ولابدّ من حرق آثار القصب بالنار ثم سقيه وعزقه كما تقدم فينبت قصبا يقال له الخلفة ويسمى الأول الرأس وقنود الخلفة أجود غالبا من قنود الرأس ووقت إدراك الرأس فى طوبة والخلفة فى نصف هاتور وغاية إدارة معاصر القصب إلى النوروز ويحصل من الفدّان مابين أربعين أبلوجة قند إلى ثمانين أبلوجة والأبلوجة تسع قنطارا فما حوله[٩] * ويزرع القلقاس مع القصب ولكل فدّان عشرة قناطير قلقاس جروية ويدرك فى هاتور * ويزرع الباذنجان فى برمهات وبرموده وبشنس وبؤونة ويدرك من بؤونة إلى مسرى * وتزرع النيلة من بشنس والزريعة للفدان ويبة ويدرك من أبيب * ويزرع الفجل طول السنة وريعة الفدّان من قدح واحد إلى قدحين * ويزرع اللفت فى أبيب وزريعة الفدّان قدح واحد ويدرك بعد أربعين يوما * ويزرع الخس فى طوبة شتلا ويؤكل بعد شهرين * ويزرع الكرنب فى توت شتلا ويدرك فى هاتور * ويغرس الكرم فى أمشير نقلا وتحويلا * ويغرس التين والتفاح فى أمشير * ويقلم التوت فى برمهات* ويغرس الكرم فى أمشير نقلا وتحويلا * ويغرس التين والتفاح فى أمشير * ويقلم التوت فى برمهات * ويغرس ويبلّ اللوز والخوخ والمشمش فى ماء طوبة ثلاثة أيام وهى قضبان ثم يغرس ويحوّل شجرها فى طوبة * ويزرع نوى التمر ثم يتحوّل وديا فينقل * ويدفن بصل النرجس فى مسرى * ويزرع الياسمين فى أيام النسى[١٠] وفى أمشير* ويزرع المرسين فى طوبة وأمشير غرسا * ويزرع الريحان فى برموده * ويزرع حب المنثور فى أيام النيل * ويزرع الموز الشتوى فى طوبة والصيفى فى أمشير * ويحوّل الخيار شنبر (ثمر دون بذر - المترجم) فى برمهات * وتقلم الكروم على ريح الشمال إلى ليال من برمهات حتى تخرج العين منها * وتقلم الأشجار فى طوبة وأمشير إلا السدر وهو شجر النبق فإنه يقلم فى برموده * وتسقى الأشجار فى طوبة ماء واحدا ويسمونه ماء الحياة وتسقى فى أمشير ثانيا عند خروج الزهر وتسقى فى برمهات ماءين آخرين إلى أن ينعقد التمر وتسقى فى بشنس ثلاث مياه وتسقى فى بؤونة وأبيب ومسرى ماء فى كل سبعة أيام وتسقى فى توت وبابة مرّة واحدة تغريقا من ماء النيل وتسقى فى هاتور من ماء النيل بتغريق المساطب ويسقى البعل[١١] من الكروم فى هاتور من ماء النيل مرّة واحدة تغريقا * وجميع أراضى مصر تقاس بالفدّان وهو عبارة عن أربعمائة قصبة حاكمية طولا فى عرض قصبة واحدة[١٢] والقصبة ستة أذرع وثلثا ذراع بذراع القماش

وخمسة أذرع بذراع النجار[١٣] تقريبا وقال القاضى أبو الحسن فى كتاب المنهاج خراج[١٤] مصر قد ضرب على قصبة فى المساحة اصطلح عليها زرع المزارع على حكمها وتكسير الفدّان أربعمائة قصبة لأنه عشرون قصبة طولا فى عشرين قصبة عرضا وقصبة المساحة تعرف بالحاكمية وهى تقارب خمسة أذرع بالنجارى .

● المقريزى خطط جـ١ صـ١٠٠ – ١٠٣ .

٣٤ – حفر قناة بالشرقية

(بحر أبى المنجا)

أما بحر أبى المنجا ، فإنه وإن عظم شأنه مستحدَث ، حفره الأفضل بن أمير الجيوش وزير المستعلى بالله الفاطمى .

قال ابن أبى المنصور فى «تاريخه»[١] : وكان سبب حفره أن البلاد الشرقية كانت جارية فى ديوان الخلافة ، وكان معظمها لايروى فى أكثر السنين ولايصل الماء إليها إلا من خليج السرْدوس المتقدّم ذكره ، أو من غيره من الأماكن البعيدة .

وكان يشارف العمل يهودىٌّ اسمه أبو المنجا ، فرغب أهل البلاد إليه فى فتح ترعة يصل الماء منها إليهم فى ابتدائه فرفع الأمر إلى الأفضل ، فركِب فى النيل فى ابتدائه فى مركب ورمى بحُزَم من البُوصِ فى النيل وجعل يتبعها بمركبه إلى أن رماها النيل إلى فَم ذلك البحر فحفر من هناك ، وابتدأ حفره يوم الثلاثاء السادس من شعبان سنة ست وخمسمائة ، وأقام الحفر فيه سنتين وغُرِمَ فيه مال كثير . وكان فى كل سنة تظهر فائدته ، ويتضاعف ارتفاع البلاد التى تحته ، وغلب عليه إضافته إلى أبى المنجا لتكلمه فيه . فلما عرض على الأفضل ماصرف عليه استعظمه وقال : غرمنا عليه هذا المال العظيم والاسم لأبى المنجا ، فسماه البحر الأفضلى فلم يتم له ذلك ولم يعرف إلا بأبى المنجا ، ثم سطى بأبى المنجا المذكور بعد ذلك ونُفِى إلى الإسكندرية .

● القلقشندى (جـ٣ صـ٣٠١ ، ٣٠٢) .

٣٥ - أهراء الغلال فى دولة الخلفاء

وكانت أهراء الغلال السلطانية فى دولة الخلفاء الفاطميين حيث المواضع التى فيها الآن خزائن شمائل وماوراءها إلى قرب الحارة الوزيرية . قال ابن الطوير : وأما الأهراء فإنها كانت فى عدة أماكن بالقاهرة ، هى اليوم اصطبلات ومناخات ، وكانت تحتوى على ثلاثمائة ألف أردب من الغلات وأكثر من ذلك ، وكان فيها مخازن يسمى أحدها بغدادى وآخر القول وآخر القرافة ولها الجاه من الأمراء والمشارفين .

والمراكب واصلة إليها بأصناف الغلات إلى ساحل مصر (الفسطاط) وساحل المقس والحمالون يحملون ذلك إليها بالرسائل على يد رؤساء المراكب وأبنائها من كل ناحية سلطانية وأكثر ذلك من الوجه القبلى ، ومنها إطلاق الأقوات لأرباب الرتب والخدم وأرباب الصدقات وأرباب الجوامع والمساجد وجرايات العبيد السودان بتعريفات، وماينفق فى الطواحين برسم خاص الخليفة وهى طواحين مدارها سفل وطواحينها علو حتى لاتقارب زبل الدواب ، ويحمل دقيقها للخاص ومايختص بالجهات فى خرائط من شقق حلبية ، ومن الأهراء تخرج جرايات رجال الأسطول ، وفيها ماهو قديم يقطع بالمساحى ويخلط فى بعض الجرايات بالجديد بجرايات المذكورين وجرايات السودان ، ومنها مايستدعى بدار الضيافة لأخباز الرسل ومن يتبعهم ، ومايعمل من القمح برسم الكعك لزاد الأسطول ، فلا يفتر مستخدموها من دخل وخرج ولهم جامكية (رواتب) مميزة وجرايات برسم أقواتهم وشعير لدوابهم ، ومايقيض من الواصلين بالغلال إلا ما يماثل العيون المحتومة معهم ...

وذكر ابن المأمون أن غلات الوجه القبلى كانت تُحمل إلى الأهراء وأما الأعمال البحرية والبحيرة والجزيرتان والغربية والكفور والأعمال الشرقية فيُحمل منها اليسير ويُحمل مافيها إلى الإسكندرية ودمياط وتنيس ليسير إلى ثغر عسقلان وثغر صور ، وأنه كان يسير إليهما كل سنة مائة وعشرون ألف أردب منها لعسقلان خمسون ألفا ولصور سبعون ألفا فيصير هناك خيرة ويباع منها عند الغنى عنها . قال وكان متحصل الديوان فى كل سنة ألف ألف أردب وذكر جامع السيرة البازورية أن المتجر كان يقام بها للديوان من الغلة ، وأن الوزير أبا محمد البازورى[1] قال للخليفة المستنصر وهو يومئذ يتقلد وظيفة قاضى القضاة ، وقد قصر النيل فى سنة أربع

وأربعين وأربعمائة هـ (١٠٥٢م) ولم يكن بالمخازن السلطانية غلال فاشتدت المسغبة بأمير المؤمنين .

إن المتجر الذى يقام بالغلة فيه أوفى مضرة على المسلمين ، وربما أقحط السعر من مشتراها ولايمكن بيعها فتتغير فى المخازن وتتلف ، وأنه يقام متجر لا كلفة فيه على الناس ويفيد أضعاف فائدة الغلة ولا يُخشى عليه من تغير فى المخازن ولا انحطاط سعر[٢] وهو الصابون والخشب والحديد والرصاص والعسل وما أشبه ذلك. فأمضى الخليفة مارآه واستمر ذلك ودام الرخاء على الناس وتوسعوا .

● المقريزى خطط (١ صـ ٤٦٤ - ٤٦٥) .

٣٦ - إصلاحات ابن كلّس

قال ابن زولاق فى سيرة المعز لدين الله . وفى محرم سنة ٣٦٣هـ (أكتوبر ٩٧٣م) قلد المعز الخراج وجميع وجوه الأموال والحسبة[١] والسواحل[٢] والأعشار والجوالى[٣] والأحباس والمواريث والشُرطتين وجميع مايضاف إلى ذلك فى مصر وسائر الأعمال أبا الفرج يعقوب بن يوسف بن كلس وعسلوج بن الحسن ، وكتب لهم سجلا بذلك ، قرىء يوم الجمعة على منبر جامع ابن طولون ، وقبضت أيدى سائر العمال والمتضمنين، وجلسا فى غد هذا اليوم فى دار الإمارة فى جامع ابن طولون للنداء على الضياع وسائر وجوه الأموال وحضر الناس للقبالات وطالبوا بالبقايا من الأموال واستقصيا فى الطلب ونظرا فى المظالم .

ولما جلس يعقوب بن كلس وعسلوج للاستخراج امتنعا أن يأخذا إلا ديناراً معزّيا، فاتضع الدينار الراضى وانحط إلى نحو ثلثى دينار ، ونقص من صرفه أكثر من ربع دينار فخسر الناس كثيرا من أموالهم فى الدينار الأبيض[٤] والدينار الراضى ، وكان صرف المعزى خمسة عشر درهما ونصفا ، واشتد الاستخراج لكثرة ما أنفقه المعز على مصر ، لأنه قدم إلى مصر يظن أن الأموال مجتمعة فوجدها قد فرقها على كثرة عساكرها وكان الذى أنفقه المعز مالا يعرفه إلا وخُزّانه .

وحدثنى بعض كتاب بيت ماله قال : «حملنا إلى مصر أكياسا فارغة ، أنفق ماكان فيها فى أربعة أعدال ... ، فكان يستخرج فى اليوم نيف وخمسون ألف دينار معزية

لأنه كان استخراجا بغير براءة ولا خرج ولا جوالة . واستخرج فى يوم مائة وعشرون ألف دينار معزية ، وحصل فى يوم واحد من مال تنيس ودمياط والأشمونين أكثر من مائتى ألف وعشرين ألف دينار وهذا مالم يسمع بمثله قط فى بلد .

● ابن الميسر (صـ١٦٣ ، ١٦٤) .

٣٧ - حكاية عن تاجرين من اليهود

نبغ فى أيام الحاكم بأمر الله أخوان يهوديان يتصرف أحدهما فى التجارة والآخر فى الصرف وبيع ما يحمله التجار من العراق وهما أبو سعد إبراهيم وأبو نصر هرون ابنا سهل التسترى(١) واشتهر من أمرهما فى البيوع وإظهار ما يحصل عندهما من الودائع الخفية لمن يفقد من التجار فى القرب والبعد ما ينشأ به جميل الذكر فى الآفاق فاتسع حالهما لذلك واستخدم الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله أبا سعد إبراهيم بن سهل التسترى فى ابتياع مايحتاج إليه من صنوف الأمتعة وتقدّم عنده فباع له جارية سوداء فتحظى بها الظاهر وأولدها ابنه المستنصر فرعت لأبى سعد ذلك فلما أفضت الخلافة إلى المستنصر ولدها قدّمت أبا سعد وتخصصت به فى خدمتها فلما مات الوزير الجرجراى وتكلم ابن الإنبارى فى الوزارة قصده أبو نصر أخو أبى سعد فجبهه أحد أصحابه بكلام مؤلم فظن أبو نصر أن الوزير ابن الإنبارى إذا بلغه ذلك ينكر على غلامه ويعتذر إليه فجاء منه خلاف ما ظنه وبلغه عنه أضعاف ماسمعه من الغلام فشكا ذلك إلى أخيه أبى سعد وأعلمه بأن الوزير متغير النية لهما فلم يفتر أبو سعد عن ابن الإنبارى وأغرى به أمّ المستنصر مولاته فتحدثت مع ابنها الخليفة المستنصر فى أمره حتى عزله عن الوزارة .

● المقريزى خطط (جـ١ صـ٤٢٤) .

٣٨ - تدهور حال الفسطاط

وذكر ابن حَوْقَلٍ أنه كان بالفُسْطَاطِ فى زمانه دار تعرف بدار ابن عبد العزيز بالموقف يُصَبّ لمن فيها من السكان فى كل يوم أربعمائة راوية ماء ، وفيها خمسة مساجد ، وحَمَّامَان وفُرْنَان .

قلت : ولم يزل الفُسْطَاط زاهيَ البنيان ، باهي السُّكَّان ، إلى أن كانت دَوْلَةُ الفاطميين بالديار المصرية ، وعمرت القاهرة على ماسيأتى ذكره فتقهقر حالهُ وتناقص وأخذ الناس فى الانتقال عنه إلى القاهرة وما حولها ، فخلا من أكثر سكَّانه ، وتتابع الخراب فى بنيانه ، إلى أن غلب الفرنج على أطراف الديار المصرية فى أيام العاضد ، آخر خلفاء الفاطميين ، ووزيرهُ يومئذ شاور السعديّ ، فخاف على الفُسْطَاط أن يملكه الفرنج ويتحصنوا به ، فأضرم فى مساكنه النار فأحرقها فتزايد الخراب فيه وكثر الخُلُوّ .

ولم يزل الأمر على ذلك فى تقهقر أمره إلى أن كانت دولة الظاهر[1] بيبَرْس، أحد ملوك التُّرك بالديار المصرية ، فصرف الناسُ همتهم إلى هدم ماخلا من أخطاطه والبناء بِنقْضه بساحل النيل بالفُسْطَاط والقاهرة ، وتزايد الهدم فيه واستمرّ إلى الآن ، حتىًّ لم يبق من عمارته إلا ما بساحل النيل ، وماجاوره إلى مايلى الجامع العتيق وما دانى ذلك، ودثرت أكثر الخِطَط القديمة وعفا رسمها ، واضمَحلَّ مابقى منها وتغيرت معالمه .

● القلقشندى (جـ٣ صـ٣٣٣ ، ٣٣٤).

٣٩ - عن القاهرة

وقد استحدثت المغاربة بظاهر مِصرَ مدينة سمتها القاهرة استحدثها جَوهر صاحب أهل المغرب عند دخوله إلى مِصر لجيشه وشمله وحاشيته ، وقد ضمَّت من المحالّ والأسواق وحوت من أسباب القِنية والارتفاق بالحمامات والفنادق إلى قصور مشيدة ونعم عتيدة ، وقد أحدق بها سورَ منيع رفيع يزيد على ثلاثة أضعاف مابنى بها، وهى خالية كأنها تركت مجالاً للسائمة عند حصول خوف . وبها ديوان مصر ومسجد جامع حسن نظيف غزير القوّام والمؤذّنين .

● ابن حوقل (صـ١٣٨) .

٤٠ - (أ) عن حرفة النسيج

ومن جليل مدنها وفاخر خواصّها ما خُصَّت به تنّيس ودمياط وهما جزيرتان بين الماء المالح والعذب أكثر السنة فى وجه النيل لازرع فيهما ولا ضرع بهما ، وفيهما يُتَّخذ ويُعمل رفيع الكتان وثيات الشرب والدبيقىّ ، والمصبَّغات[1] من الحُلل التنيسية التى

ليس فى جميع الأرض ما يدانيها فى القيمة والحسن والنعمة والترف والرقة والدقة ، وربما بلغت الحلّة من ثيابها مائتين دنانير إذا كان فيها ذهب ، وقد يبلغ مالا ذهب فيه منها مائة دينار وزائداً وناقصاً . وجميع ما يُعمل بها من الكتان فربما بلغ مثقال غزل من غزولها دنانير ، وإن كانت شطا ودبقوا ودميره وتونه وما قاربهم بتلك الجزائر يُعمل بها الرفيع من هذه الأجناس ، فليس ذلك بمقارب للتنيسىّ والدمياطى والشطوى مما كان الحمل على عهدنا يبلغ من عشرين ألف دينار إلى ثلاثين ألف دينار لجهاز العراق ، فانقطع بالمغاربة وخصّ بقطعه اللعين أبو الفرج بن كلّس وزير العزيز ، فإنه استأصل ذلك بالنوائب والكُلف والمغارم والسُخر الدائمة للصنّاع ، حتى لجعل جزيةً على جميع الداخلين والخارجين إلى تنيس . وبمصر غير طراز رفيع وسأتى على ذكره .

● ابن حوقل (صـ١٤٣) .

٤٠ - (ب)

وبالفيّوم مدن كبار جليلة وطرز مشهورة وكور عظام للسلطان والعامة. وفيها من الأمتعة للجلب ما يُستغنى بشهرته عن إعادته كالبهنسة المعمول بها الستور والاستبرقات ، والشُرع والخيام والأحلّة والستائر والبُسط والمضارب والفساطيط العظام بالصوف والكتان بأصباغ لا تستحيل ، وألوان تثبت فيها من صورة البقة إلى الفيل . ولم يزل لأصحاب الطرز من خدم السلطان بها الخلفاء والأمناء، وللتجار من أقطار الأرض فى استعمال أغراضهم بها من الستور الطوال الثمينة التى طول الستر من ثلاثين ذراعا إلى ما زاد ونقص ، مما قيمة الزوج منها ثلاثمائة دينار وناقص وزائد

● ابن حوقل (صـ١٤٩) .

٤١ - (أ) ورش النسيج الحكومية

وقال ابن الطوير الخدمة فى الطراز وينعت بالطراز الشريف ولا يتولاه إلا أعيان المستخدمين من أرباب العمائم والسيوف وله اختصاص بالخليفة دون كافة المستخدمين ومقامه بدمياط وتنيس وغيرهما وجاريه أمير الجوارى وبين يديه من المندوبين مائة رجل لتنفيذ الاستعمالات بالقرى وله «عشارى ديماس» مجرّد معه وثلاثة مراكب من

الدكاسات ولها رؤساء ونواتية لايبرحون ونفقاتهم جارية من مال الديوان فإذا وصل بالاستعمالات الخاصة التى منها المظلة وبدلتها والبدنة(١) واللباس الخاص الجمعىّ وغيره هيئ بكرامة عظيمة وندب له دابة من مراكيب الخليفة لاتزال تحته حتى يعود إلى خدمته وينزل فى الغزّالة على شاطىء الخليج وكانت من المناظر السلطانية وجدّدها شعاع بن شاور ولو كان لصاحب الطراز فى القاهرة عشرة دور لايمكن من نزوله إلا بالغزالة وتجرى عليه الضيافة كالغرباء الواردين على الدولة فيمتثل بين يدى الخليفة بعد حمل الأسفاط المشدودة على تلك الكساوى العظيمة ويعرض جميع ما معه وهو ينبه على شىء فشىء بيد فراشى الخاص فى دار الخليفة مكان سكنه ولهذا حرمة عظيمة ولاسيما إذا وافق استعماله غرضهم فإذا انقضى عرض ذلك بالمدرج الذى يحضره سلم لمستخدم الكسوات وخلع عليه بين يدى الخليفة باطنا ولايخلع على أحد كذلك سواه ثم ينكفىء إلى مكانه وله فى بعض الأوقات التى لايتسع له الانفصال نائب يصل عنه بذلك غير غريب منه ولايمكن أن يكون إلا ولدا أو أخا فإن الرتبة عظيمة والمطلق له من الجامكية فى الشهر سبعون دينارا ولهذا النائب عشرون دينارا لأنه يتولى عنه إذا وصل بنفسه ويقوم إذا غاب فى الاستعمال مقامه ومن أدواته أنه إذا عبى ذلك فى الأسفاط استدعى والى ذلك المكان ليشاهده عند ذلك ويكون الناس كلهم قياما لحلول نفس المظلة ومايليها من خاص الخليفة فى مجلس دار الطراز وهو جالس فى مرتبته والوالى واقف على رأسه خدمة لذلك وهذا من رسوم خدمته وميزتها .

● المقريزى خطط (١ صـ٤٦٩ - ٤٧٠) .

٤١ - (ب) عن ورش النسيج الحكومية "دار الطراز"

الطراز : هذه المعاملة لها ناظر ومُشارف ومتولى وشاهدان ، فإذا احتيج إلى استعمال شىء من الأمتعة ، عملت به تذكرة من ديوان الخزانة ، وسيرت إليهم مقرونة بما تقرر من نفقاتها من المال والذهب المغزول ، فإذا حملت الأصفاد عرضت على صحبتها من الرسائل وقوّمت ، فإن زاد عن قيمة المنفق عليها ، استدل بذلك على حسن أثر المستخدمين ، ولم يعتد لهم بشىء منه ، أعنى الزائد ، وإن نقصت القيمة عن النفقة خرج مبلغ ذلك النقص ، وعملت به مطالبة من الديوان وطولب المستخدمون به ، فيضيفها المستخدمون على نفوسهم ويستخرجونها من الرقامين ، ويخرجون منها ، ويستبدل بتتابع ذلك منهم فيما يحملونها على سواء آثارهم .

● ابن مماتى : قوانين الدواوين (صـ٢٤ ، ٢٥) .

٤٢ - هبة أبو ركوة

وفيها أى فى السنة الحادية عشرة من ولاية الحاكم منصور على مصر وهى سنة سبع وتسعين وثلاثمائة ، وفيها استفحل أمر أبى ركوة الذى خرج على الحاكم ، وذكرنا أمره فى الماضية ، ودعا لعمه هشام الأموى . وأبو ركوة المذكور اسمه الوليد ، وهو من ذرية هشام بن عبد الملك بن مروان ؛ وعظم أمره وانضم عليه الخلائق واستولى على برقة وغيرها ، وكسر عسكر الحاكم ، وضرب السكة ، وصعد المنبر وخطب خطبة بليغة، ولعن الحاكم وآباءه ، وصلى بالناس وعاد إلى دار الإمارة ، وقد استولى على جميع ماكان فيها . وعرف الحاكم بما جرى فانزعج وكف عن القتل وانقطع عن الركوب الذى كان يواصله ، ثم جهز الحاكم إلى حرب أبى ركوة قائدا من الأتراك يقال له يَنّال الطويل ، وأرسل معه خمسة آلاف فارس - وكان معظم جيش يَنّال (من) كُتَامة ، وكانت مستوحشة من يَنّال فإنه قتل كبار كُتَامة بأمر الحاكم - فتوجّه يَنّال وواقع أبا ركوة فهزمه أبو ركوة وأخذه أسيرا ، وقال له : العَن الحاكم ، فبصق فى وجه أبى ركوة، فأمر أبو ركوة به فقُطِّع إربًا إربًا . وأخذ أبو ركوة مائة ألف دينار كانت مع يَنّال وجميع ماكان معه ، فقَوِى أمره أكثر ماكان . واشتدّ الأمر على الحاكم أكثر وأكثر بكسر يَنّال ، وبعث إلى الشام واستدعى الغلمانَ الحَمْدانيّة والقبائل وأنفق عليهم الأموال وجهزّهم ، وجعل عليهم الفضلَ بن عبد الله ، فطرقهم أبو ركوة وكسرهم وساق خَلْفَهم حتّى نزل عند الهرمين بالجيزة ، وغلّق الحاكم أبواب القاهرة ، ثم عاد أبو ركوة إلى عسكره . فندب الحاكم العساكر ثانيا ، فسار بهم الفضل فى جيوش كثيرة ، والتقى مع أبى ركوة فهزمه وقتل من عسكره نحو ثلاثين ألفا . ثم ظَفر الفضل بأبى ركوة وسار به مكرما إلى الحاكم . وسبب إكرامه له خوفه عليه من أن يقتل نفسه ، وقصد الفضل أن يأتى به الحاكم حيًا . فأمر الحاكم أن يشهّر أبو ركوة على جمل ويُطاف به . وكانت القاهرة قد زُيّنت أحسن زينة ، وكان بها شيخ يقال له الأبزَارِىّ ، إذا خرج خارجىّ صنع له طُرْطُورا وعَمل فيه ألوانَ الخرَق المصبوغة وأخذ قِرداً ويجعل فى يده درّة ويعلّمه (أن) يضرب لها الخارجىّ من ورائه ، ويُعْطَى مائة دينار وعشر قطع قماش. فلّما قطع أبو ركوة الجيزة أمر به الحاكم ، فأُركب جملا بسَنّامين وأُلبس الطُرْطُور وأُركب الأبزارىّ خلفَه والقرد بيده الدرّة وهو يضربه والعساكر حوله ، وبين يديه خمسة عشر فيلا مزيّنة ، ودخل القاهرة على هذا الوصف ورءوس أصحابه بين يديه على الخشب والقصب ، وجلس الحاكم فى منظره على باب الذهب ، والترك والديلم عليهم السلاح وبأيديهم اللُّتُوتُ وتحتهم الخيول بالتّجافيف[1] حول أبى ركوة ، وكان

يوما عظيما ، وأمر به الحاكم أن يُخْرَج إلى ظاهر القاهرة ويُضرب عنقه على تلّ بإزاء مسجد رَيْدان خارج القاهرة . فلمّا حُمل إلى هناك أُنزل فإذا به ميّت فقطع رأسه وحُمل به إلى الحاكم ، فأمر بصلب جسده . وارتفعت منزلة الفضل عند الحاكم بحيث إنه مَرض فعاده مرتين أو ثلاثا ، وأقطعه إقطاعات كثيرة ثم عُوفى من مرضه، وبعد أيام قبض عليه الحاكم وقتله شرَّ قِتْلة .

● ابن تغوبردى جـ٤ صـ٢١٥ – ٢١٧ .

٤٣ – عن ادعاءات "الحاكم بأمر الله"

فى هذه السنة ، فى رجب ٤٣٤ هـ (مارس ١٠٤٣م) ، خرج بمصر إنسان اسمه سكين ، كان يشبه «الحاكم» صاحب مصر فادعى أنه الحاكم ، وقد رجع بعد موته ، فاتبعه جمع ممن يعتقدون فى رجعة الحاكم ، فاغتنموا خلو دار الخليفة بمصر من الجند وقصدوها مع «سكين» نصف النهار ، فدخلوا الدهليز ، فوثب هناك من الجند ، فقال لهم أصحابه إنه الحاكم فارتاعوا لذلك ، ثم ارتابوا به ، فقبضوا على سكين ووقع الصوت ، واقتتلوا فتراجع الجند إلى القصر والحرب قائمة ، فقتل من أصحابه جماعة وأسر الباقون وصلبوا أحياء ورماهم الجند بالنشّاب حتى ماتوا .

● ابن الأثير مجلد ٩ صـ٥١٣ .

٤٤ –ذكر عصيان بنى قُرَّة على المستنصر بالله

وفى هذه السنة فى شعبان ٤٤٣ هـ (ديسمبر ١٠٥١م) عصى بنو قرّة[1] بمصر على المستنصر بالله الخليفة العلوى .

وكان سبب ذلك أنه أمَّر عليهم رجلا منهم يقال له المقرِّب وقدمه فنفروا من ذلك وكرهوه واستعفوا منه ، فلم يعزله عنهم ، فكاشفوا بالخلاف والعصيان وأقاموا بالجيزة مقابل مصر وتظاهروا بالفساد ، فعبر إليهم المستنصر بالله بجيش يقاتلهم ويكفهم ، فقاتلوه بنوقرة ، فانهزم الجيش وكثر القتل فيهم ، فانتقل بنوقرة إلى طرف البر فعظم الأمر على المستنصر بالله ، وجمع العرب من طىء وكلب وغيرهما من العساكر وسيرهم فى إثر بنى قرّة فأدركوهم بالجيزة فواقعوهم فى ذى القعدة واشتد القتال ، وكثر القتل

فى بنى قرة وانهزموا وعاد العسكر إلى مصر وتركوا فى مقابل بنى قرة طائفة منهم لترد بنى قرة إن أرادوا التعرض إلى البلاد وكفى الله شرهم .

● ابن الأثير جـ٩ صـ ٥٧٨ .

٤٥ -عن حياة الطبقة الحاكمة فى القصور

وقال المرتضى أبو محمد عبد السلام بن محمد بن الحسن بن عبد السلام بن الطوير القهرىّ القيسرانىّ الكاتب المصرىّ فى كتاب نزهة المقلتين فى أخبار الدولتين الفاطمية والصلاحية الفصل العاشر فى ذكر هيئتهم فى الجلوس العام بمجلس الملك ولايتعدى ذلك يومى الاثنين والخميس ومن كان أقرب الناس إليهم ولهم خدم لاتخرج عنهم وينتظر لجلوس الخليفة أحد اليومين المذكورين وليس على التوالى بل على التفاريق فإذا تهيأ ذلك فى يوم من هذه الأيام استدعى الوزير من داره صاحب الرسالة[1] على الرسم المعتاد فى سرعة الحركة فيركب فى أبهته وجماعته على الترتيب المقدّم ذكره يعنى فى ذكر الركوب أوّل العام وسيأتى إن شاء الله تعالى فى موضعه من هذا الكتاب فيسير من مكان ترجله عن دابته بدهليز العمود إلى مقطع الوزارة وبين يديه أجلاء أهل الإمارة كل ذلك بقاعة الذهب التى كان يسكنها السلطان بالقصر وكان الجلوس قبل ذلك بالإيوان الكبير الذى هو خزائن السلاح فى صدره على سرير الملك وهو باق فى مكانه إلى الآن من هذا المكان إلى آخر أيام المستعلى ثم أن الآمر نقل الجلوس إلى هذا المكان واسمه مكتوب بأعلى باذهنجه إلى اليوم ويكون المجلس المذكور[2] معلقا فيه ستور الديباج شتاء والديبقىّ صيفا وفرش الشتاء بسط الحرير عوضا عن الصوف مطابقا لستور الديباج وفرش الصيف مطابقا لستور الدبيقى مابين طبرى وطبرستانى مذهب معدوم المثل وفى صدره المرتبة المؤهلة لجلوسه فى هيئة جليلة على سرير الملك المغشى بالقرقوبى[3] فيكون وجه الخليفة عليه قبالة وجوه الوقوف بين يديه فإذا تهيأ الجلوس استدعى الوزير من المقطع إلى باب المجلس المذكور وهو مغلق وعليه ستر فيقف بحذائه وعن يمينه زمام القصر وعن يساره زمام بيت المال فإذا انتصب الخليفة على المرتبة وضع أمين الملك مفلح أحد الأستاذين المحنكين الخواص الدواة مكانها من المرتبة وخرج من المقطع الذى يقال له فرد الكم فإذا الوزير واقف أمام باب المجلس وحواليه الأمراء المطوّقون أرباب الخدم الجليلة وغيرهم وفى خلالهم قرّاء الحضرة فيشير صاحب المجلس إلى الأستاذين فيرفع كل منهم جانب الستر فيظهر الخليفة

جالسا بمنصبه المذكور فتستفتح القرّاء بقراءة القرآن الكريم ويسلم الوزير بعد دخوله إليه فيقبل يديه ورجليه ويتأخر مقدار ثلاثة أذرع وهو قائم قدر ساعة زمانية ثم يؤمر بأن يجلس على الجانب الأيمن وتطرح له مخدّة تشريفا ويقف الأمراء فى أماكنهم المقرّرة فصاحب الباب واسفهسلار العساكر من جانبى الباب يمينا ويسارا ويليهم من خارجه لاصقا بعتبته زمام الآمرية والحافظية كذلك ثم يرتبهم على مقاديرهم فكل واحد لايتعدّى مكانه هكذا إلى آخر الرواق وهو الإفريز العالى عن أرض القاعة ويعلوه الساباط على عقود القناطر التى على العهد هناك ثم أرباب القضب والعماريات يمنة ويسرة كذلك ثم الأماثل والأعيان من الأجناد المترشحين للتقدمة ويقف مستندا للصدر الذى يقابل باب المجلس بوّاب الباب والحجّاب وأصاحب الباب فى ذلك المحل الدخول والخروج وهو الموصل عن كل قائل مايقول فإذا انتظم ذلك النظام واستقرّ بهم المقام فأوّل ماثل للخدمة بالسلام قاضى القضاة والشهود المعروفون بالاستخدام فيجيز صاحب الباب القاضى دون من معه فيسلم متأدّباً ويقف قريبا ومعنى الأدب فى السلام أنه يرفع يده اليمنى ويشير بالمسبحة ويقول بصوت مسموع السلام على أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته فيتخصص بهذا الكلام دون غيره من أهل السلام ثم يسلم بالأشراف الأقارب زمامهم وهو من الأستاذين المحنكين وبالأشراف الطالبيين نقيبهم وهو من الشهود المعدّلين وتارة يكون من الأشراف المميزين فيمضى عليهم كذلك ساعتان زمانيتان أو ثلاث ويخص بالسلام فى ذلك الوقت من خُلع عليه لقوص أو الشرقية أو الغربية أو الإسكندرية فيشرّفون بتقبيل القبة فإن دعت حاجة الوزير إلى مخاطبة الخليفة فى أمر قام من مكانه وقرب منه منحنيا على سيفه فيخاطبه مرّة أو مرّتين ثم يؤمر الحاضرون فيخرجون حتى يكون آخر من يخرج الوزير بعد تقبيل يد الخليفة ورجله ويخرج فيركب على عادته إلى داره وهو مخدوم بأولئك ثم يرخى الستر ويغلق باب المجلس إلى يوم مثله فيكون الحال كما ذكر ويدخل الخليفة إلى مكانه المستقرّ فيه ومعه خواص أستاذيه وكان أقرب الناس إلى الخلفاء الأستاذون المحنكون وهم أصحاب الأنس لهم ولهم من الخدم مالا يتطرق إليه سواهم ومنهم زمام القصر وشاد التاج الشريف(٤) وصاحب بيت المال وصاحب الدفتر وصاحب الرسالة وزمام الأشراف الأقارب وصاحب المجلس وهم المطّلعون على أسرار الخليفة وكانت لهم طريقة محمودة فى بعضهم بعضا منها أنه متى ترشح أستاذ للتحنيك وحنك حمل إليه كل واحد من المحنكين بدلة من ثياب ومنديلا وفرشا وسيفا فيصبح لاحقا بهم وفى يديه مثل

مافى أيديهم وكان لايركب أحد فى القصر إلا الخليفة ولاينصرف ليلا ونهارا إلا كذلك وله فى الليل شدّادات من النساء يخدمن البغلات والحمير الإناث للجواز فى السراديب القصيرة الأقباء والطلوع على الزلاقات إلى أعالى المناظر والأماكن وفى كل محلة من محلات القصر فسقية مملوءة بالماء خيفة من حدوث حريق فى الليل .

● المقريزى خطط (جـ١ صـ٣٨٦ - ٣٨٧) .

٤٦ -الاحتفال بيوم عاشوراء

وأما الذى كان يفعله آباؤه وأجداده من النَّوْح فى يوم عاشوراء والحزن وترتيبه ، فإذا كان يوم العاشر من المحرّم احتجب الخليفة[١] عن الناس ، فإذا علا النهار ركب قاضى القضاة والشهود وقد غيروا زيّهم ولبسوا قماش الحزن ، ثم صاروا إلى المشهد الحسينى بالقاهرة - وكان قبل ذلك يُعمل المأتم بالجامع الأزهر - فإذا جلسوا فيه بمن معهم من الأمراء والأعيان وقرّاء الحضرة والمتصدّرين فى الجوامع ، جاء الوزير فجلس صَدْرًا ، والقاضى وداعى الدّعاة من جانبيه ، والقرّاء يقرأون نَوْبة بنوبة ، ثم ينشد قوم من الشعراء غير شعراء الخليفة أشعارًا يرثون بها الحسن والحسين وأهل البيت ، وتَصيح الناس بالضجيج والبكاء والعَويل - فإن كان الوزير رافضيًّا على مذهب القوم تغالوْا فى ذلك وأمعنوا ، وإن كان الوزير سُنّيًّا اقتصروا - ولايزالون كذلك حتّى تمضى ثلاث ساعات ، فيُستَدْعَوْن إلى القصر عند الخليفة بنقباء الرسائل ، فيركب الوزير وهو بمنديل صغير إلى داره ، ويدخل قاضى القضاة والداعى ومَن معهما إلى باب الذهب (أحد أبواب القصر) فيجدون الدّهاليز قد فُرشت مَساطبها بالحُصر والبُسط ، ويُنصب فى الأماكن الخالية الدكك لتُلحَق بالمساطب وتفرش ، ويجدون صاحب الباب جالسا هناك، فيجلس القاضى والداعى إلى جانبه والناس على اختلاف طبقاتهم ، فيقرأ القُرّاء ويُنشد المنشدون أيضا . ثم يُفرش وسط القاعة بالحصر المقلوبة (ليس على وجوهها ، وإنما تَخالف مفارشها) ، ثم يُفرش عليها سمَاطُ الحزن مقدار ألف زبدية من العَدَس والملوحات[٢] والمخلّلات والأجبان والألبان السَاذَجَة والأعسال النّحْل والفَطير والخُبز المغيَّر لونُه بالقصد لأجل الحزن . فإذا قرب الظهر وقف صاحب الباب وصاحب المائدة (يعنى الحاجب والمشدّ) وأُدخِل الناس للأكل من السِّماط ، فيدخل القاضى والداعى ويجلس صاحب الباب ببابه ، ومن الناس من لايدخل من شدّة

الحزن ، فلا يُلزم أحد بالدخول ، فإذا فرغ القوم انفصلوا إلى مكانهم ركبانا بذلك (الزى) الذى ظهروا فيه من قماش الحزن . وطاف النُّواح بالقاهرة فى ذلك اليوم ، وأغلق البياعون حوانيتهم إلى بعد العصر ، والنَّوح قائم بجميع شوارع القاهرة وأزقّتها. فإذا فات العصر يفتح الناس دكاكينهم ويتصرفون فى بيعهم وشرائهم ، فكان (ذلك) دأب الخلفاء الفاطميّين من أولهم المعزّ لدين الله مَعَد إلى آخر العاضد عبد الله .

● ابن تغريردى (جـ٥ صـ١٥٣ ، ١٥٤) .

٤٧ - احتفالات النيروز

وقال ابن المأمون(١) فى تاريخه وحل موسم النوروز فى اليوم التاسع من رجب سنة سبع عشرة وخمسمائة ووصلت الكسوة المختصة بالنوروز من الطراز وثغر الإسكندرية مع مايتبعها من الآلات المذهبة والحريرى والسوادج(٢) وأطلق جميع ماهو مستقرّ من الكسوات الرجالية والنسائية والعين والورق وجميع الأصناف المختصة بالموسم على اختلافها بتفصيلها وأسماء أربابها وأصناف النوروز البطيخ والرمان وعناقيد الموز وأفراد البسر وأقفاص التمر القوصى وأقفاص السفرجل وبكل الهريسة المعمولة من لحم الدجاج ومن لحم الضأن ومن لحم البقر من كل لون بكلة مع خبرير مارق قال وأحضر كاتب الدفتر الحسابات بما جرت به العادة من إطلاق العين والورق والكسوات على اختلافها فى يوم النوروز وغير ذلك من جميع الأصناف وهو أربعة آلاف دينار ذهبا وخمسة عشر ألف درهم فضة والكسوات عدّة كثيرة من شقق ديبقية مذهبات وحريريات ومعاجر(٣) وعصائب نسائيات ملوّنات وسقولاد(٤) مذهب وحريرى ومسقع(٥) وفوط ديبقية حريرية فأما العين والورق والكسوات فذلك لايخرج عمن تحوزه القصور ودار الوزارة والشيوخ والأصحاب والحواشى والمستخدمين ورؤساء العشاريات وبحاريها ولم يكن لأحد من الأمراء على اختلاف درجاتهم فى ذلك نصيب .

● المقريزى خطط ١ (صـ٢٦٨ - ٢٦٩) .

٤٨ -احتفالات بيوم ميلاد الخليفة

فى ربيع الأول من سنة ٥٢٤ هـ (فبراير - مارس ١١٣٠م) ولد للآمر ولد فسماه أبو القاسم الطيب وجعله ولى عهده ، وزينت مصر والقاهرة ، وعملت الملاهى فى الأسواق وبأبواب القصور ، ولبست العساكر وزينت القصور ، وأخرج الآمر من خزائنه وذخائره قماشا وصياغات وأوانى ذهب وفضة ، فزُين بها وعلق الديوان جميعه بالستور والسلاح ، فأقام الحال كذلك أربعة عشر يوما . وأحضر الكبش الذى يذبح فى العقيقة[1] وعليه جل ديباج وقلائد فضة وذبح بحضور الآمر ، وأحضر المولود فشرف قاضى القضاه ابن ميسر بحمله ونثرت الدنانير على رؤوس الناس وعملت الأسمطة ، وكتب إلى الفيوم والشرقية والقليوبية بإحضار الفواكه ، فأحضرت وملىء القصر من الفواكه وغير ذلك وامتلأ الجو بدخان العود والعنبر .

● ابن الميسر (صـ١٠٩ - ١١٠) .

٤٩ -خزانة الكتب

وقال ابن الطوير خزانة الكتب كانت فى أحد مجلس المارستان اليوم يعنى المارستان العتيق فيجىء الخليفة راكبا ويترجل على الدكة المنصوبة ويجلس عليها ويحضر إليه من يتولاها وكان فى ذلك الوقت الجليس بن عبد القوىّ فيحضر اليه المصاحف بالخطوط المنسوبة وغير ذلك مما يقترحه من الكتب فإن عنّ له أخذ شىء منها أخذه ثم يعيده وتحتوى هذه الخزانة على عدّة رفوف فى دور ذلك المجلس العظيم والرفوف مقطعة بحواجز وعلى كل حاجز باب مقفل بمفصلات وقفل وفيها من أصناف الكتب مايزيد على مائتى ألف كتاب من المجلدات ويسير من المجردات فمنها الفقه على سائر المذاهب والنحو واللغة وكتب الحديث والتواريخ وسير الملوك والنجامة والروحانيات والكيمياء من كل صنف النسخ ومنها النواقص التى ماتحت كل ذلك بورقة مترجمة ملصقة على كل باب خزانة ومافيها من المصاحف الكريمة فى مكان فوقها وفيها من الدروج بخط ابن مقلة[1] ونظائره كابن البوّاب[2] وغيره وتولى بيعها ابن صورة فى أيام الملك الناصر صلاح الدين فإذا أراد الخليفة الانفصال مشى فيها مشية لنظرها وفيها ناسخان وفراشان صاحب المرتبة وآخر فيعطى الشاهد عشرين دينارا ويخرج إلى

غيرها وقال ابن أبى طى بعد ما ذكر استيلاء صلاح الدين على القصر ومن جملة ماباعوه خزانة الكتب وكانت من عجائب الدنيا ويقال إنه لم يكن فى جميع بلاد الإسلام دار كتب أعظم من التى كانت بالقاهرة فى القصر ومن عجائبها أنه كان فيها ألف ومائتا نسخة من تاريخ الطبرىّ إلى غير ذلك ويقال إنها كانت تشتمل على ألف وستمائة ألف كتاب وكان فيها من الخطوط المنسوبة أشياء كثيرة انتهى ومما يؤيد ذلك أن القاضى الفاضل عبد الرحيم بن علىّ لما أنشأ المدرسة الفاضلية بالقاهرة جعل فيها من كتب القصر مائة ألف كتاب مجلد وباع ابن صورة دلال الكتب منها جملة فى مدّة أعوام فلو كانت كلها مائة ألف لما فضل عن القاضى الفاضل منها شىء وذكر ابن أبى واصل أن خزانة الكتب كانت تزيد على مائة وعشرين ألف مجلد .

● المقريزى خطط (١ صـ٤٠٩) . ويلاحظ أن بها زيادة عن النص الروسى ، وذلك ابتداء من «وقال ابن أبى طى ..» حتى نهاية النص أوردناه لأهميته .

٥٠ -ثروة الوزير الأفضل

وذكر متولى الخزانة بالقصر أن ما وجد فى دار الأفضل - بعد موته - ستة آلاف ألف وأربعمائة ألف دينار ، وورق[١] قيمته ألف وعشرون ألف دينار ، وسبعمائة طبق فضة وذهب ، ومن الآلات كالأسطال والصحاف والشربات والأباريق والقدور والزبادى والقطع من الذهب والفضة المختلفة الأجناس مالا يحصى كثرة ، ومن برَانى الصينى الكبار المملوءة بالجوهر التى بعضها منظوم كالسبح وبعضها منثور ، شىء كثير .

وكان الأفضل فى أوقات الشرب ، يصَفُّ فى مجلسه صوانى الذهب وفيها البرانى المملوءة بالجوهر فإذا أحب فرغت البرنية فى الصينية فيكون ملؤها .

ووجد له من أصناف الديباج ومايجرى مجراه من عتابى[٢] وغيره تسعون ألف ثوب ، وثلاث خزائن كبار مملوءة صناديق كلها دبيقى ومشرب[٣] عمل بتنيس ودمياط، على كل صندوق شرح مافيه وجنسه ، وخزانة الطيب مملوءة بالأسفاط والعود وغيره مكتوب عليها أوزانها وأجناسها وبرانى المسكة وبرانى الكافور ومن العنبر مالا يُحصى، وكان له مجلس يجلس فيه إلى الشرب فيه صور ثمانى جوارى متقابلات ، أربع منهن بيض من كافور وأربع سود من عنبر قيام فى المجلس ، عليهن أفخر الثياب وأثمن

الحلى وبأيديهن أحسن الجواهر فإذا دخل من باب المجلس ووطىء العتبة نكّسن رءوسهن خدمة له ، فإذا جلس فى صدر المجلس استوين قائمات . ووجد له من المقاطع والسطور والفرش والمطارح والمخادّ والمساند الديباج والدبيقى الحرير والمذهب على اختلاف أجناسها ، أربع حجر كل حجرة مملوءة من هذا الجنس ووجد له عدة صناديق ملو خزانة بها أحقاق ذهب عراقى برسم الاستعمال ، وثمانمائة جارية منها حظايا له خمسون جارية ، لكل واحدة منهن حجرة وخزائن مملوءة بالكسوة والآلات الديباج والذهب والفضة وغيره من كل صنف .

قال الخازن : هذا ما حضرنى حفظه مما فى داره ، وأن ماكان فى مخازنه وتحت يد عماله والجباة وضمّان النواحى من المال وأصناف الغلال والحبوب والقطن والكتان والشمع والحديد والخشب وغير ذلك مما لايحصى . وحمل من داره أربعة آلاف بساط وستور حمل طنافس وخمسمائة قطعة بلور كبار وصغار ، وخمسمائة قطعة محكم برسم النُّقل وألف عمل من متاع اليمن والإسكندرية والغرب وسبعة آلاف مركب يعنى سرج .

● ابن الميسر (صـ٨٢ - ٨٣) .

٥١ -عن ثروة الحاكم

وأما ماخلفه الحاكم من المال فشىء كثير ، قيل إنه ورد عليه أيام خلافته رسول ملك الروم ، فأمر الحاكم بزينة القصر ، قالت السيدة رشيدة عمة الحاكم : فأخرج أعدالا مكتوبا على بعضها الحادى والثلاثون والثلاثمائة ، وكان فى الأعدال الديباج المطرز بالذهب فأخرج ذلك وفرش الديوان وعلق فى حيطانه حتى صار الإيوان يتلألأ بالذهب ، وعلق فى صدره المسجد ، وهى درقة من ذهب مكللة بفاخر الجوهر يضىء لها ماحولها إذا وقعت عليها الشمس لاتطيق العيون النظر إليه[١]

● ابن تغربردى (جـ٤ صـ١٩٥) .

٥٢ -ذكر وفاة المعز لدين الله العلوى

وكان سبب موته أن ملك الروم بالقسطنطينية[٢] أرسل إليه رسولا كان يتردد إليه بإفريقيا فخلا به بعض الأيام . فقال له المعز : أتتذكر إذ أتيتنى رسولا وأنا بالمهدية فقلت لك : لتدخلن علىّ

وأنا بمصر مالكا لها . قال : نعم . قال : وأنا أقول لك لتدخلن على بغداد وأنا خليفة . قال له الرسول : إذا أمّنتنى على نفسى ولم تغضب قلت لك ماعندى . فقال له المعز : قل وأنت آمن . قال : بعثنى إليك الملك ذلك العام فرأيت من عظمتك فى عينى وكثرة أصحابك ماكدت أموت منه ، ووصلت إلى قصرك فرأيت عليه نورا عظيما غطى بصرى ، ثم دخلت عليك فرأيتك على سريرك فظننتك خالقا ، فلو قلت لى إنك تعرج إلى السماء لتحققت ذلك ، ثم جئت إليك الآن فما رأيت من ذلك شيئا ، أشرفت على مدينتك فكانت فى عينى سوداء مظلمة ثم دخلت عليك فما وجدت من المهابة ماوجدته ذلك العام فقلت إن ذلك كان أمرا مقبلا وإنه الآن بضد ماكان عليه . فأطرق المعز وخرج الرسول من عنده وأخذت المعز الحمىّ لشدة ماوجد واتصل مرضه حتى مات[٣] .

● ابن الأثير (مجلد ٨ صـ٦٦٣ - ٦٦٤) .

٥٣ -حكاية عن فراسة العاّضد

وهذا أيضا من عجيب الاتفاق ، ومن عجيب ماحكى من أخبارهم ، أن الشريف الجليس عمل دعوة بعد انقراض أيامهم ، وانبتات سلك نظامهم لشمس الدولة توران شاه ، أخى الملك الناصر صلاح الدين يوسف ، ولجماعة من الأمراء . غرم عليها مالا عظيما . فلما حضروا على الطعام . قال شمس الدولة للشريف الجليس : حدثنى بأعجب ماشاهدته من أمر القوم . قال نعم ، طلبنى العاضد يوما ، وجماعة من الندماء. فلما دخلنا عليه ، وجدنا عنده مملوكين من الترك ، عليهما أقبية مثل أقبيتكم ، وقلانس كقلانسكم . فقلنا له : يا أمير المؤمنين ما هذا الزى الذى ما رأيناه قط؟ فقال هذه هيئة الذين يملكون ديارنا ، ويأخذون أموالنا وذخائرنا . وهذا ليس ببعيد لأن الحكماء فى هذا مذاهب ، وإصابات . وقد قدمنا مايؤيد ذلك . والله أعلم بصحة ذلك .

● ابن الفرات (صـ ١٥٨)

هوامش النصوص العربية

١ - ذكر أصل العبيدين :

(١) «كتاب تاريخ القيروان لعبد العزيز بن شداد» ، استفاد منه كل من ابن دوادار وابن الأثير ، والنويرى والمقريزى وغيرهم من المؤرخين الذين أتوا بعدهم .

(٢) الحسن بن إبراهيم بن زولاق – مؤرخ فاطمى – عاش فيما بين ٩١٩-٩٨٩م ، وهو مؤلف لكثير من الأعمال ، وفى عدد منها يعتمد على ابن دوادار وعلى كثير من مؤرخى العصر المملوكى خاصة مؤلفه المعنون «تاريخ مصر وفضائلها» (٢١٨) .

(٣) التقىّ ، الوافى ، الراضى ؛ أسماء اصطلاحية «للأئمة المستورين» ، أما أسماؤهم الأصلية التى كانت مجهولة ، فقد صارت شائعة لدى المؤرخين اللاحقين عند تصنيفهم لأنساب السلالة الفاطمية . (٢٣٠ ص ٧٢ – ٧٣) .

(٤) تاريخ ابن دوادار المنوه عنه سابقًا واسمه بالكامل «تاريخ الأخبار فى طبقات العلماء وشيوخهم»، وكان مخطوطًا لدى بروكلمان ؛ الذى يعتقد أنه لم يتم التنويه عنه فى مقدمة شمس الدين بن خلكان المؤلف المعروف لمجموعة السير ، بل تم التنويه عنه لأخيه بهاء الدين القاضى الذى توفى ببعلبك فى ١٢٤٨ م.

(٥) ميمون القداح وابنه عبد الله ، شخصيتان كتب عنهما معظم كتّاب السنة معتبرين إياهما من أسلاف الفاطميين ومن مؤسسى النظرية الإسماعيلية ، ويتفقون على أن ميمون القداح كان ابنا لديصان (ابن ديصان أو برديصان) ، غير أن ديصان هذا من الناحية التاريخية كان فيلسوفًا سوريًا عاش فى القرن الثانى الهجرى ، وكان قريبا من المؤمنين بمذهب الثنوية (أى المؤمنين بإلهين اثنين أحدهما الخير والآخر الشر وفاعل الخير هو النور ، وفاعل الشر هو الظلمة – المترجم) ، ولم تكن له أية علاقة بالإسماعيليين، «ف. إيفانوف» يرفض تمامًا وجود ميمون القداح هذا (٢٣٢ ص ١٣١) أما فى الأزمنة الحالية فالباحثون يميلون إلى الاعتراف بتاريخية القداحين كنشطاء معروفين فى الإسماعيلية المبكرة .

(٦) لقب شريف : انظر فيما بعد .

(٧) سورة الصف ، آية ٨ .

(٨) أبو الحسين محمد الدمشقى المعروف بـ (أبو محسن أو أخو محسن) ؛ كان معاصرًا للخليفة المعز ، وقد ألف كتابًا ضد الفاطميين ، وعليه اعتمد المقريزى فى أخباره ، وهو كان قريبًا من اتجاه المؤرخ السنى ابن رزام (١١٩) .

(٩) مما يعنى أن هذا كان فى (٩٠١-٩٠٢م)، وهنا يبدو عدم الدقة عند ابن دوادار ، حيث إن غزو المغرب على يد الإسماعيليين لم يتم فى (٩٠٢م) كما بينا سابقًا .

(١٠) يوم «الطف» : هو العاشر من محرم ٦١هـ (١٠ أكتوبر ٦٨٠م) وهو يوم قتال الشيعة مع قوات الوالى الأموى عبيد الله بن زيد فى كربلاء ، وقد استشهد فيها الحسين ، والطف إقليم صحراوى غربىّ الكوفة حيث كربلاء .

(١١) المقصود هنا هو ماتم التنويه عنه سابقا ، وهو مؤسس سلالة الأدارسة ، إدريس بن عبد الله المشارك فى هبة العلويين ضد العباسيين والهارب بعد ذلك إلى المغرب عند انتصار العباسيين على هؤلاء المتمردين بالقرب من مكة فى (٧٨٦م) ، وبمساعدة قبائل البربر لإدريس بن عبد الله تم له الاستيلاء على بعض الأقاليم بالمغرب الأقصى فى (٧٩٣ م).

وطبقا لأوامر من الخليفة العباسى هارون الرشيد (٧٨٦-٨٠٩م) مات إدريس بن على مسموما .

(١٢) كرخ العباس : قرية فى خوزستان ، وفيها أسس ساباط بن نوح، وعسكر مكرم مدينة وقرية .

(١٣) عُقيل : هو الأخ الأكبر لعلى بن أبى طالب وتوفى فى (٦٧٠ م).

(١٤) عيسى بن محمد النوشرى : كان واليا على مصر من (٩٠٥-٩١٠م) بفترة انقطاع من سبتمبر (٩٠٥م) إلى مايو (٩٠٦م) (٢٤٩ ص ٧٩١) .

(١٥) بنو مدرار : المدرارية وكانوا حكامًا لسجلماسة ٧٧١-٩٧٧م .

(١٦) وهنا مرة ثانية يتبدى بوضوح عدم الدقة عند ابن دوادار ؛ لأن الخليفة العباسى المعتضد حكم من (٨٩٩-٩٠٢م) وولاية النوشرى على مصر كانت فى زمن حكم الخليفة العباسى المكتفى (٩٠٢-٩٠٨م) .

(١٧) الدول : كتاب الدول المنقطعة (وهو كتاب عن السلالة المنقطعة يعنى الفاطميين) ومؤلفه هو جمال الدين أبو حسين على بن ظافر الأزدى الخزرجى (١١٧١-١٢١٦م) وكان وزيرًا فى مصر فى عهد السلطان الأيوبى : الملك الأشرف وكتابه هذا فى التاريخ العام وفيه يستعرض أيضًا سلالته .

(١٨) صاحب الدعوة : لقب من ألقاب الإمام الإسماعيلى .

(١٩) العلويون : عند ابن دوادار تعنى الفاطميين ، وفى زماننا الحالى لقب يعنى فئة قليلة جدًا من الشيعة كانوا معروفين بالنصيريين (نسبة إلى نصير وهو مؤسسها فى القرن التاسع) والعلويون أنصاره يعيشون فى شمال غرب سوريا وجنوب تركيا ، وعقائد العلويين الدينية قريبة من الإسماعيلية ، حيث يؤمنون بمجئ الإمام المهدى ، لكنها تتضمن أيضا عناصر الكنيسة الشرقية فهم يحتفلون ببعض الأعياد المسيحية وبطقوس القربان ، وبها أيضا بعض العادات السورية القديمة مثل عبادة النجوم والجبال (٨٣ ص ٨١-٨٤) .

٢ - دعوة المعز لشيوخ الكوتامية :

(١) كساء : هو رداء من الحرير الرقيق عادة ذو لون أبيض عند البربر .

(٢) مُثْقل : ماكان منسوجا بالذهب من الثياب .

(٣) فنك : المقصود فراء نوع من الثعالب صغير جداً وهو من أحسن الفراء .

(٤) نحاز : أى أصل .

٣ - إعلان جوهر :

(١) تم نشر إعلان جوهر هذا بعد دخول الجيش الفاطمى إلى الفسطاط وذلك فى أغسطس ٩٦٩م، وهو يعتبر تلبية للمطالب المقدمة من وفود أعيان مصر وعلى رأسهم أبو جعفر مسلم كشرط للاستسلام الكامل لمصر ، وكانت هذه الوفود تقابلت مع جوهر مرتين ؛ الأولى وهو فى طريقه من الإسكندرية إلى العاصمة فى ١٩ رجب ٣٥٨هـ (يونيه ٩٦٩م) والمرة الثانية كانت فى ١٧ شعبان (٦يوليو) من نفس السنة فى ضواحى الفسطاط ، وعلاوة على ذلك فإنهم قدموا له عريضة بشروط الاتفاق والتى تم قبولها من جوهر فى الليلة السابقة عند مقابلته أبو جعفر مسلم الذى تم التنويه عنه فى بداية هذا الإعلان .

(٢) الوهل : الفزع .

(٣) السكّة : المقصود سك النقود المنصورية ، وهى من أنقى أنواع الذهب .

(٤) المناخ : مكان إناخة الجمال والحيوانات .

٤ - المعز والحسن القرمطى :

(١) الظاهر والباطن ، هما القسمان اللذان تتكون منهما النظرية الإسماعيلية ، وذلك إلى جانب ماتم التنويه عنه فى اليوتوبيا الاجتماعية .

فالظاهر - وهى تعنى حرفيًا المدرك الظاهرى أو الخارجى ، هو الذى يتضمن الطقوس الدينية والإقرار بالشريعة ، باختلافاتها الجوهرية ، فالفاطميون لايعترفون بالتقاليد التى تعود إلى الخلفاء الراشدين الثلاثة الأول، مؤمنين بأن ورثة محمد أو المنحدرين من صلبه هم المقبولون عندهم فقط ، ومعلنين لسبعة أركان للإسلام وهى: الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادة والجهاد والطهارة ، وهى عند السنة خمسة أركان فقط أى أنها دون ركنى الطهارة والجهاد .

وفى النهاية فإن الفاطميين يتماثلون مع جميع الشيعيين فى التمسك بحق الإمامة لورثة الإمام على .

أما الباطن أو الخفى ، فهى تعنى الأسرار المعقدة غاية التعقيد على الفهم والإدراك والتى تتضمن فى جوهرها إيضاح أو تفسير مبادئ الظاهر بمساعدة الرموز والاستعارات والمجاز «أى مايسمى بالتأويل» علاوة على وضع تلك المبادئ بعين الاعتبار فى الإمام الصالح الاستثنائى .

وهذه نماذج فى غاية البساطة لما يُعرف بالتأويل ، فالطوفان الوارد فى الكتاب المقدس والوارد أيضا فى القرآن يعتبر عندهم وابلا من الأفكار الباطلة ، فسفينة نوح عندهم هى دعوة الإمام الغائب للبشر ، فمن لبى هذه الدعوة وركب فى السفينة مسلّما للإمام فسيكون من الناجين ، هذا نموذج للتأويل ، أما النموذج الثانى فهو الذى ورد فى تأويل الآيتين ٢٤ ، ٢٥ من سورة إبراهيم [ألم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها فى السماء * تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها ، ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون] – المترجم – فالآيتان تشيران إلى أمثولة أو حكاية لها مغزى ؛ فالكلمة الطيبة تشبه الشجرة الحسنة ، ذات الجذور الوطيدة، والفروع الممتدة إلى السماء ، وهى تعطى ثمارها بإذن الله ، ويشير الإسماعيليون إلى أن هذه الشجرة ترمز إلى النبى محمد ، وعند جذور هذه الشجرة تكون أسرته ، أم فرعاها فهما على وفاطمة ، وأما ثمارها فهم الأئمة الوارثون ، وفى التأويل كثيراً مايستخدم الإسماعيليون الأرقام ودلالاتها .

وفى الجزء الخاص بالحكمة وهو الذى يشتمل على مايسمى بالحقيقة ، التى هى نظام شامل للمعرفة يتضمن الفلسفة الطبيعية التى تشكل الملامح الرئيسية للمذهب الإسماعيلى ، وهذا النظام اصطفائى (توليفى) يعتمد على الفلسفة الأفلاطونية المحدثة فى مظهرها الأخير متضمنة مايمكن تسميته بالأدب الخاص بهم ؛ فى أولويات هذه الفلسفة العقلانية أو المنطقية كان هناك أرسطو ، والفيثاغورسية المحدثة ، ثم نظرية العارفين والغنوسطية وعلم الفلك ..

وهى تبدأ بنشأة الكون مدمجين بين مفهوم «الواحد» والإله الأعلى ، ذلك الجوهر الذى هو فوق حدود وعى الفانين وذلك فى مقابل التشخيص (أى خلع الصفات البشرية على الله فى الإسلام المبكر) .

فالانبعاث الأول للربوبية عندهم مساو للفعل الإرادى فى خلق العالم (كلمة كن فكان – المترجم) .

أما الانبعاث الثانى فكان هو العقل الكلى (العقل الأول) الذى سيدرك فهم المبدأ المنطقى أو العقلانى ؛ ذلك الذى يشكل أساس الكون أو الدنيا .

أما الانبعاث الثالث فهو الروح الكونية ؛ رمز الحياة والوعى بالذات . وهناك مؤلفون إسماعيليون أخرون يضيفون إلى هذا الانبعاث الثالث كثيراً من التفاصيل ، مثل العدد الذى يتفق مع عدد المجالات المتمركزة والمرئية فى النظام البطليموسى لعملية الخلق ، تلك التى تتحرك وتتدعم بحركة النجوم السماوية .

وكل من هذه الانبعاثات يعتبر جزءًا من الكون الكلى ، ولايمتلك وظيفة مستقلة ، شأنه فى ذلك شأن الأعضاء الحية فى جسد الإنسان ، تلك التى تشكل الأجزاء المترابطة فى الكائن الحى الصحيح .

أما الألوهية باعتبارها مالكة لكل الحقيقة ، فهى منبع ومرسل هذه الحكمة لكل الدنيا ، ففى البداية كان هناك الملائكة (إسرافيل ، ميخائيل ، جبريل) وبعد ذلك كان الأنبياء الذين تلقوا كل الحقيقة وأبلغوها لمعاصريهم ، وماكان ذلك إلا لكونهم ذوى أهلية للفهم والتبليغ ، والنبى يسمى عند الإسماعيلية بالناطق .

وينقسم تاريخ البشرية فى تصور الإسماعيلين إلى عدة أدوار ، كل دور منها يتفق مع النبى الخاص الذى يظهر فى بدايته (آدم ، نوح ، إبراهيم ، موسى ، عيسى ، محمد) وفكرة الأدوار هذه تعود إلى المزدكية المبكرة ، وتبليغ المعرفة لايتحقق بالأنبياء مباشرة ، ولكن من خلال الأئمة ، فكل نبى يصطفى لنفسه إماما يسمى بالصامت ، إذ إنه أثناء حياة النبى لايمتلك أى واجبات ، وهكذا كان النبى محمد متلقيا من ربه الوحى الكامل مبلغا إياه عليا بن أبى طالب بالتدريج هو وسلالته من زوجته فاطمة ، علاوة على تصورهم عن الأئمة (خاصة المستورين) والخلفاء الفاطميين الذى تشكل فى الأزمنة اللاحقة ، فسلالة الأئمة مثلا اكتملت فى البداية - كما قلنا فى مكان سابق من هذا الكتاب - بالإمام محمد بن إسماعيل ، هذا هو التصور الذى يحتفظ به القرامطة .

والإمام يقوم بدوره بتبليغ الوحى بمساعدة تنظيم كامل للدعوة ، علاوة على أن مقام كل واحد من أعضاء هذا التنظيم الهرمى يتحدد بشكل مواز مع المبادئ الكونية ، فالنبى عندهم مساو للعقل الكونى ، أما على فهو الانبعاث الأول والإمام هو الانبعاث الثالث .. وهكذا. ويعتبر تنظيم الدعوة هو السلاح الرئيسى لنجاة الإنسانية ، إذ إن الهدف النهائى للخلق طبقًا للنظرية الإسماعيلية يتحقق فى الاندماج مع المصدر الأول وهى الإرادة الإلهية وعندئذ يعتبر الإنسان مؤديا لهذه العملية بنجاح بقدر امتلاكه درجة من درجات الحقيقة الإلهية [٢٣٣ ، ٢٢٩ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٦ ، ١٦٨ ، ٢٠٦] .

(٢) سورة الأنعام آية ١٢٩ .

(٣) سورة الإسراء آية ١٥ .

(٤) سورة يوسف آية ١٠٨ .

(٥) سورة البقرة آية ١٣٧ .

(٦) سورة الأنعام آية ١٠٤ .

(٧) سورة الهُمزة آية ٦ ، ٧ .

(٨) سورة غافر آية ١٩ .

(٩) سورة طه آية ٤٦ .

(١٠) سورة مريم آية ٢٨ .

(١١) أبو سعيد وابنه هما خليفتا «أبو طاهر» زعيم قرامطة البحرين ، وكان الأول قائد من (٨٩٩-٩١٤م) أما الثانى فكان على رأسهم من (٩١٤ إلى ٩٤٣م).

(١٢) سورة الأنبياء آية ١١١ .

(١٣) سورة مريم آية ٥٩ .

(١٤) ابن حيان : كان قائدًا للحامية الفاطمية التى ظلت صامدة مدة طويلة لحصار القرامطة ليافا فى ٩٧١م .

(١٥) سورة ق آية ١٤ . الأيكة : مكان فى شمال الجزيرة العربية بالقرب من مدينة تبوك ، وعاد وثمود اسمان لشعبين أهلكهما الله لعصيانهما ، أما تُبّع فهو حاكم يمنى .

(١٦) سورة النمل آية ٣٧ .

(١٧) سورة المائدة آية ٥٤ .

(١٨) سورة التحريم آية ٦ .

(١٩) ليست الآية صحيحة وفيها خلط بين آيتين هما : سورة الرعد آية ٤٠ ، سورة المؤمنون آية ٩٥- المترجم .

(٢٠) سورة الليل آية ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .

(٢١) سورة الأحقاف آية ٣٥ .

(٢٢) سورة الزمر آية ٥٦ .

(٢٣) سورة الأعراف آية ٥٣ .

(٢٤) سورة طه آية ٤٧ .

(٢٥) وجه المعز هذا الخطاب بعد حضوره إلى مصر مباشرة فى رمضان ٣٦٢هـ (يونية/يولية٩٧٣م)، والرد عليه كان فى نهاية ٩٧٣م ولم يتأخر حتى بداية ٩٧٤م ، لأنه وفى شعبان ٣٦٣هـ (أبريل/مايو ٩٧٤م) كان الحسن بن الأعصم قد اخترق حدود مصر [٢٦٦ص١٧٦- ١٧٧ ، ٢٠٧ص٧٦٣] وهذا الخطاب اعتبر من وجهة نظر القرامطة سعيا من المعز لتأسيس علاقات صداقة معهم موضحًا الأخطار المتزايدة من البيزنطيين فى ذلك الوقت ، فالإمبراطور إيوان حاكم روما واصل غزوات أسلافه على الشرق [٨٦ص٢٦٦-٣٠٢] غير أن غزو الجزيرة (وهى الجزء الشمالى من الإقليم المحصور بين دجلة والفرات متضمنا مدينتى نصيبين وميافارقين) قد حدث قبل كتابة هذا الخطاب بعام أى فى ٩٧٢م [٩ جـ٢ ص٢١٦] .

(٢٦) معز الدولة: هو حاكم العراق والجزء الجنوبى من إيران ، وهو من سلالة البويهيين وحكم من ٩٣٢-٩٦٧م ، أما خليفته عز الدولة الذى حكم من ٩٦٧-٩٧٨م وكان يعاصرهما الخليفة العباسى المسمى بالمطيع .

٥ - بيان ضد الفاطميين :

(١) هذا البيان المعادى للفاطميين والصادر فى ١٠١١م أى فى عصر الخليفة العباسى القادر (٩٩٦-١٠٢٠م) ، كان واحداً من المظاهر المميزة للعباسيين بعد استيلائهم على السلطة وإظهار عدائهم للعلويين الذين أعلنوا مطالبهم السياسية .

والعباسيون سعوا إلى نسف وضع الفاطميين عن طريق إنكار انتمائهم للسلالة العلوية (وقد أعرب عن هذه الفكرة ابن رزام المنوه عنه سابقا ، وأبو محسن) وخاصة هؤلاء الفاطميين المنحدرين من سلالة «ديصان» حتى عبيد الله وهم لايعترفون بهم فى هذا البيان .

أما عن الوقائع المذكورة هنا فلايمكن أن يصدقها أحد ، فالهيولى أو مادة الحياة الأزلية - طبقًا للأرسطية - هى من معتقدات الثنوية الذين يعتبرون من المؤمنين بالمجوسية . ولقب ديصان الخرّمى يشير إلى أنهم من أنصار الإسماعيلية ومن مشايعى الحركة الخرّمية . والموقعون على هذا البيان من العلويين السابقين والفقهاء هم بكل الاحتمالات كانوا مرغمين على ذلك . والفاطميون قد اكتفوا بالتشهير العلنى بارتداد هذه الشخصيات المذكورة ولم يقوموا بأى أعمال لحماية دعوتهم ، وهنا يوضح «ب. مامور» أن هذا يرجع إلى محدودية هذا البيان وتهافته أمام كل الناس فى ذلك الوقت [٢٥٠ص٦٦١] .

أما «إ. كاتمز» فهو على العكس يعتبر أن هذه الحقائق برهان على بطلان دعوى نسب الفاطميين [لأن الفاطميين لو كانوا مؤمنين بصدق دعوتهم لأصبحوا قادرين على إثبات سلسلة نسبهم ، فاتساع إمبراطوريتهم وانتشار دعوتهم هو بلا جدال كان مجرد استنساخ ومحاكاة وإعادة نقل وتقديم من المؤلفين دون أية تغييرات] انظر [٢٦٥ جـ٢ ص ١١٠-١١١] .

أما المؤلفون السنيون اللاحقون فقد طوروا سلالة الأنساب العباسية ، مدمجين فيها القداحين ومن بينهم اسم والد الديصانيين سيد الغضبان والأئمة المستورين أيضا .

٥ - (ب) عن البيان المعادى للفاطميين :

(١) هذه الوثيقة ، صدرت بمبادرة من الخليفة العباسى القائم (١٠٣١-١٠٧٥م) ، وفى تلك الفترة ، كان الخليفة الفاطمى يحتفظ بكل قوته ، وعلى مايبدو فإن السبب الرئيسى الحافز على هذا الحادث هو الخوف من نشاطات المبعوثين الفاطميين فى الأقاليم التى تحت السيادة العباسية .

من المعروف أن هناك أيضا بيانا ثالثا بهذا المعنى صدر فى عام استيلاء المغول على بغداد (١٢٥٨م) وكان يكرر نفس الكلمات [٢٥٠ص ٢٠١ ، ٢١٧] .

٦ - الحياة السياسية فى عهد خلفاء المعز :

(أ) الصراع فى الجيش فى عهد المستنصر

(١) بركة الجب : مستنقعات كانت بالقرب من غرب القاهرة .

(٢) كوم شريك : مكان على النيل على الشمال من طران . وكما يوضح «ج. فيت» فإن القراءة الصحيحة هنا هى كوم الريش ، وهو مكان وسط بين القاهرة وبركة الجب [انظر ٢٨٨ص٩٧ ، ٥٣جـ١ص٢٠٣] .

(ب) تنظيم الدواوين

(١) «كتاب الذخائر والتحف» واحد من مصادر خطط المقريزى ، وفيه يتم جرد ثروات الفاطميين وخاصة الهدايا التى تبادلوها مع السفراء الأجانب ، والافتراض المؤكد أن مؤلفه هو محمد حميد الله ، كان قاضيا للرشيد ، ثم صار موظفا عند البويهى كاليجار المتوفى فى ١٠٤٨م .

وبعد ذلك أى بعد غزو دولة البويهيين على يد السلاجقة (١٠٥٥م) انتقل فى وظيفة لدى المستنصر بمثابة المشرف على أمور العلاقات مع السفراء الأجانب (من الجائز أن تكون هذه الوظيفة هى الوظيفة المنوه عنها سابقا «بصاحب الباب») .

علمًا بأن هذا يتناقض مع الإقرار الواضح الذى يقدمه «أ. جوويست» بأن مؤلف كتاب الذخائر والتحف هو مجلّى بن جامى (منتصف القرن الثانى عشر) انظر [٢١٩ ص ١٢١] .

(٢) ديوان الشام : هو الديوان المشرف على أمور الأقاليم السورية الخاضعة للفاطميين وفى المصادر الأخرى المعروفة لنا لاتوجد أى تنويهات عن هذا الديوان .

(٣) كلمة مهارك تعنى مقابض .

(٤) الخليجى : خشب ذو صلابة قوية .

(٥) فى طبعة بولاق كلمة الحشوات بدلا من الجواشن وهو من خشب فارسى نقله المعز من المغرب (٩٣ص١١٢).

(٦) فى طبعة بولاق الكراجندات والكزاغندان – هو نوع من الحرير المصنع كضرابية أو سترات قطنية داخلة فى صناعة الدروع أو الخوذات المستبدلة بالدروع أو الزرد المستخدم كصديرى سرى (انظر ٩٣ ص ٥٠) .

(جـ) عن الأوضاع الاقتصادية

(١) درهما فلوسا : هى دراهم يشكل النحاس ثلث وزنها (انظر ٢٦٣ ص ٤٢) غير أنها هنا من الممكن أن تعني نقوداً بسيطة مصنوعة من النحاس .

(٢) المراد الديباج الخسروانى كما فى ابن ميسر وهو منسوب إلى خسروشاه من الأكاسرة .

(محقق المقريزى)

٧ – خلفاء المستنصر :

(١) أحمد هذا هو الذى أصبح معروفاً بلقب المستعلى بالله .

٨ – مقتل الآمر :

(١) العشارى : نوع من السفن .

٩ (أ) ذكر ولاية الحافظ لدين الله على مصر :

(١) المقصود بالخزانة هنا هى خزانة الألوية وقد أنشئت فى ١٠٦٩م بعد الحريق الذى كان سببا فى القضاء على سجن الجناة السياسيين من الوجهاء والأعيان ، والذين تم نقلهم فيما بعد ، ولكنها – الخزانة – ظلت تستخدم بهذه الصورة طوال حكم الفاطميين وحتى بداية حكم الأيوبيين .

١١ – نشاط الوزير بهرام :

(١) تل باشر : اسم مدينة فى شمال سوريا فى إقليم حلب .

١٢ – دسائس ابن منقذ ووزارة عباس :

(١) هناك خطأ فى النص حيث إن عباس لم يكن وزيراً ولكنه كان قائداً للقو ت (المؤلفة) .

١٣ – عباس وفايز :

(١) الظاهر : وردت هكذا فى مجموعة الوثائق مرتين هنا وفى السطر الذى يليه والصحيح هو أن الذى قُتل هو الخليفة الظافر أبو الفائز وقد ورد صحيحا عند المؤلفة – المترجم .

ملاحظة : هذا النص مأخوذ من مجموعة الوثائق المبينة أعلاه وهو يلخص موضوعه جيداً حيث إن هذا الموضوع ورد عند المقريزى فى اتعاظ الحنفا فى خمس صفحات [ص ٢١٣ إلى ص ٢١٧] وورد أيضا فى مجموعة الوثائق وقد اختارت المؤلفة النص المختصر الذى قمنا بوضعه هنا ولكن النص المستفيض موجود فى الاتعاظ كما بينا – المترجم .

١٤ – مرسوم بتعيين الوزير طلائع بن رزيك :

(١) مرسوم تعيين الوزير الصالح طلائع ابن رزيك وثيقة نموذجية لهذا النوع من المراسيم وهو يمنح الوزير السلطة القانونية لمجمل سياساته . وهو صادر من الديوان الحكومى فى ربيع الثانى ٥٤٩هـ الموافق يونية – يولية ١١٥٤م والخليفة فايز الصادر باسمه هذا المرسوم كان عمره فى ذلك الوقت خمس سنوات .

١٦ – ذكر ملك صلاح الدين مصر .

(١) عن وظيفة أمير الاسفهسلار : انظر فى نهاية الفصل الرابع .

(٢) سنة٥٦٧ هـ الموافق سبتمبر ١١٧١م .

١٧ – (أ) موت العاضد :

(١) انظر فيما بعد مايتعلق بيوم عاشوراء .

(٢) قبضة : كانت فى العصور الوسطى مقياسا للأطوال فى مصر .

(٣) مثقال : مقياس للأوزان فى العصور الوسطى فى مصر .

(٤) القائم : خليفة عباسى (١٠٣١-١٠٧٥م) .

١٨ – عن كيفية إدارة المناصب العليا :

(١) خـدمة الباب : وظيفة رئيسية فى حاشية الوزير ، وهو مساعد مقرب منه جداً ويسمى صاحب الباب ، ومتولى الباب ، وحاجب الباب (حرفيا تساوى «بواب») وهو الذى يُدخل الموظفين إلى الخليفة ، وينظم له استقبال السفراء ، وكان يقال له الوزير ، وهو يترأس محكمة الاستئناف هو وكبير حجاب الخليفة الذى يحمل ذات اللقب الوظيفى ، وكان ذلك فى الأيام المشهودة لوجهاء العصر الفاطمى [انظر ٩٣ ص ٤٣ ، ١٧٧ ص٣٧١] .

(٢) الاسفهسلاريا : هى كلمة فارسية تعنى وظيفة كبير قواد القوات ، غير أن الاسفهسلار الفاطمى كان بالأحرى واحداً من أعضاء البلاط ، من العاملين فى قيادة الجيش ، ويقوم أيضا بوظيفة كبير رجال الشرطة فى إقامة مراسم الاحتفالات .. وإلى جوار ذلك كان يشارك فى رئاسة محكمة الاستئناف [انظر ٩٣ ، ص ٤٣-٤٤ ، ١٧٧ ص٣٦٨ ، ٣٧٢] .

(٣) المظلة واليتمة : هما من سمات مراسم احتفالات الخلفاء الفاطميين ، وذلك علاوة على الصولجان والتاج والأعلام السوداء المذهبة والمروحتين والأسلحة والطبول والخيام ، والدرة الهائلة التى تسمى «بالدرة اليتيمة » أى الدرة التى لاتقارن لعظمتها ، كان الخليفة يطوف فى أول كل شهر هجرى وهو يلبس خفا مزدانا بالياقوت الأحمر ومحاطًا بالزمرد وعلى رأسه بعد كل هذا قطع من قماش الحرير تلتف حول عمامته لتثبيتها فى وقت الاحتفالات المهيبة حيث تكون على رأس الخليفة أيضا مظلة التشريفات ذات اللون الملائم لملابس الخليفة [٩٣ ص ٢٦ ، ٤٥ ومابعدها] .

(٤) عسقلان : مدينة بالشام بالقرب من غزة – المترجم .

(٥) قوص : مدينة فى صعيد مصر – المترجم .

(٦) الولاية الشرقية : كورة فى جنوب مصر – المترجم .

(٧) صاحب عصره : أحد الألقاب الشهيرة للخليفة الفاطمى .

(٨) طرّاحة : خشبة صغيرة ودقيقة وتكون على حصيرة أو أريكة ، وطراحة السمان : خشبة من السمان ، وهو نوع من القصب تجود زراعته فى ضواحى بيسان فى فلسطين ، وأنواعه مشهورة بالجودة [١٩٤ ص٦٢٢] .

(٩) مسند : وسادة للجلوس [١٩٤ ص ٦٩٢] .

(١٠) الشهود : هو تنظيم قضائى فريد من نوعه ، خاص بالمسلمين بما فيهم الفاطميون ، وهم أحيانا يسمون بشهود العدول ، ويعملون فى النظام القضائى كمدافعين فى القضايا ، وهم يعينون من بين المسلمين المعروف عنهم الاستقامة والعدالة والمشهورين بحسن الخلق ، وغالبا مايكونون من الفقهاء أو من الشخصيات الموثوق بها ، وهم دائمًا يشاركون فى جلسات المحاكم ، ويقومون أيضا بمهمات الموثقين ، ويقررون أحيانا الأمور الأقل شأنا من تلقاء أنفسهم ، وعدد الشهود كان حوالى عشرين شاهدًا ، ولكن فى عهد الحاكم صار فى القاهرة وحدها ١٢٠٠ شاهد ، وأحيانا يصبح المقصود بهذا المصطلح من يتولى وظيفة المحتسب .

[انظر١٠٠ص ١٨٩ ، ٩٣ جـ١ ص ٥٣–٥٤ ، جـ٢ ص١٥٣ ، ٢٧ مجلد ٢ جـ٢ ص١١١–١١٢ ، ١٧٤ ص ٧١–٧٩] .

(١١) أهل البيت ويسمون «خاص البيت» وهم أسرة النبى محمد (ص) وهى عند الشيعة الإسماعيلية ، من ينتسبون إلى هؤلاء الخمسة من الأفراد فقط : محمد ، على ، فاطمة ، الحسن، الحسين .

(١٢) على مايبدو فإن ابن الفرات هنا يقصد التنظيم الشيعى الإسماعيلى الفعال ، فى الأقاليم الخاضعة لنفوذ الفاطميين وفى الأقاليم التى خارج حدود دولتهم أيضا ؛ حيث إن هناك معلومات أكثر تفصيلا تتضمنها كتابات اللاهوتى الفاطمى الشهير : أحمد حامد الدين كرمان المتوفى ١٠٢١م . وبنص كلماته ، فإن الخليفة الإمام الفاطمى كان هو الوحيد الذى يتزعم هذا التنظيم ، وكان يخضع له ١٢ رئيسا للجماعات الإسماعيلية الإقليمية (فيما يسمى بالجزاير) أى أن عدد رؤساء التنظيم كان مساويًا لعدد شهور السنة «ف. إيفانوف» يقول بأن عددها كان تسع جماعات فقط [انظر ٢٣٢ ص ١٠–١١] .

ومن الممكن أن تكون الجماعات الثلاث الباقية هم مصر وسوريا المغرب وأن كل رئيس من هؤلاء الرؤساء يساعده ثلاثون نصيرا وذلك وفق عدد أيام الشهر . وكل من هؤلاء الأنصار يساعده أربعة وعشرون من أتباعه الأقل رتبة وذلك وفق عدد ساعات اليوم .

وفى ذلك الوقت فإن الرتب الإسماعيلية العليا هى التى كانت تقوم بالدعاية العلنية فى دار الحكمة والجامع الأزهر وفى القصر أيضا .

وهؤلاء القادة ، كان عليهم أيضا أن يكونوا فاعلين فى العمل السرى . وعلاوة على ذلك كان على نصفهم أن يقوم بالدعاية ليلا والنصف الآخر يقوم بالدعاية نهارًا «إذ إن اليوم ينقسم إلى اثنتى عشرة ساعة ليلا ، واثنتى عشرة ساعة نهارًا» . وكان عليهم أن يدركوا أن واجبهم هو أن يحثوا من هم أكثر فطنة من المتعاطفين معهم على أن يعطوا القسم أو العهد .

وبعد ذلك ، يصبح هؤلاء المنضمون الجدد مؤهلين لفهم النظرية الإسماعيلية بكافة جوانبها وعندئذ يقوم الإسماعيليون ذوو المراتب العليا - والمنوه عنهم سابقا- بتربيتهم وتعليمهم .

وهنا يمكن لنا أن نستنتج حقيقة الوقائع المعروضة فى المجلد الرابع (تقصد ابن الفرات - المترجم) .

وهى أن الأشراف المصريين والعلماء منهم لم يخضعوا لنظام الدعاية الخاص بالمبشرين الذين يقومون بالتبشير ليلا ونهاراً .

ولكنهم كانوا يستمعون مباشرة إلى المحاضرات التفصيلية فى المذهب الإسماعيلى وفقهه .

وعلينا هنا أن نتصور أن جزءا من الجهاز الحكومى قد ناب عن التنظيم الإسماعيلى ولذا - كما يقال - كان من السهل القضاء على هذا التنظيم بمجرد دخول صلاح الدين فى السلطة [١٩٠] .

(١٣) مجلس الحكمة : وهو مكـون من القـائمين بعرض المذهب الشيعى الفاطمى ويتألف من المبشرين الرئيسيين بمساهمة من الفقهاء الإسـماعيليين ، ويقومون بنشـاطهم بعد إقرار الخـليفة للنصوص التى يقوم هو بقراءتها عليهم فى الاجتماعات الأسـبوعية المكرسـة لهذا الغرض فى القصر (ما تزال مخـتارات مجالس الحكمة محفوظة فى كتب المتعاطفين مع الإسماعيليين) [انظر ٥٣ جـ١ ص ١٨٤-١٨٥] .

(١٤) المقصود هنا - على مايبدو - هو أسد الدين شيركوه وأخوه والد صلاح الدين ، وهو الذى يعتبر مؤسس السلالة الأيوبية فى مصر ، وهو المسمى بنجم الدين أيوب بن شادى المتوفى سنة ١١٧٣م .

١٩ - رئيس الطالبيين :

(١) لقب طالبى يعنى الشريف وجمعه الأشراف الذين يسمون على نطاق العالم الإسلامى بسلالة على بن أبى طالب، وعند الفاطميين هم من ينتسبون إلى الحسن والحسين .

أما الأشراف (الطالبيون) فى مصر فهم الخاضعون للخليفة المعين ومن بينهم نقيب الخصيان، وعلاوة على الواجبات التى يعددها القلقشندى فيما بعد كان من اللازم القيام بتسجيل موتى ومواليد هؤلاء الطالبيين لحصر تصرفاتهم فى ملكياتهم ، وتلافى الزواج غير المتكافئ والاهتمام بتسلم استحقاقاتهم من خزانة الحكومة وأيضا الحقوق المؤكدة والموثقة فيما يعرف بالوقف .

٢٠ - (ب) وضع توزيع الإدارات :

(١) أكتوبر ٩٧٥م .

(٢) ديوان العزيزية : هو إدارة خاصة للخليفة العزيز ، من المحتمل أن تكون هى الديوان الخاص .

٢١ - (أ) الديوان الرئيسى :

(١) يحيى بن جعفر البرمكى : واحد من البارزين من وجهاء البرامكة الفارسيين ، الذين كانوا فى النصف الأول من القرن الثامن الميلادى ، وهو كان من الوزراء المقربين للخلفاء العباسيين ، وسلالة البرامكة انقرضت نهائيا من وقتها ، وعند المقريزى نجد كلاما عن يحيى بن خالد البرمكى وابنه جعفر .

(٢) كما يتضح من النص أن الدواوين الحكومية : (ديوان الرسائل ، ديوان الإنشاء ، ديوان المكاتبة) لم تكن موجودة فى مصر حتى العصر الفاطمى وظهرت فقط بعد عام ٩٦٩ م وكان الديوان الحكومى فى الأساس يسمى ديوان البريد الذى توقف بمجرد انتهاء علاقات الفاطميين الرسمية المنتظمة مع بغداد وكانت الوظائف الأساسية للإدارة الحكومية كالآتى : ١ - المكاتبات الوظيفية مع الحكومات الأجنبية وسلطات الأقاليم . ٢ - إنشاء شهادة تمنح من أجل تعيين الموظفين . ٣ - كتابة وإرسال التقارير للسلطات الإقليمية عن الأحداث الهامة التى تدور في العاصمة (مثل الاحتفالات والمهرجانات) . ٤ - إصدار القرارات الرسمية للحكومة في مختلف الأمور وخاصة قضايا محكمة الاستئناف (انظر ١٦٥ صـ١٩ وما بعدها) .

٢١ - (ب) فى ذكر ديوان الإنشاء والمكاتبات :

(١) المرتبة الهائلة : المقصود بها هنا مكان الجلوس في قاعة الاستقبال الخاصة بالخليفة ، أما الدلالة الأخري لها فربما تعنى من هو بمثابة الحامل لعرش الخليفة . [١٩٤ جـ١ صـ٥٠٨].

(٢) مخاد : جمع مخدة أى وسادة .

(٣) كرسي : من الممكن ترجمة الكلمة هنا بـ «منصة خاصة» ، ولكن « دوزى » يقول إنها مقعد له مسند .

(٤) أستاذ : مصطلح يعنى بالعربية معلما أومرشدا ، ولكنها عند الفاطميين كانت تدل على الخصيان بشكل عام ، وهم الشاغلون لوظائف الإدارة فى القصر والخزانة ، وأيضا رؤساء الطالبيين وآخرون تم التنويه عنهم فيما بعد (انظر ٩٣ صـ٥٢ ، ١٧٧ صـ٣٦٧) .

٢٢ - (أ) فى ذكر رأس أصحاب دواوين الأموال ومن يماثله :

(١) صاحب السُتُر : وهي تعني متولي السُتُر أى المختص بالستائر ؛ وهو واحد من خصيان الحريم ، وفي نفس الوقت كان من الممكن أن يقوم بالإشراف على بهو الخليفة (٦٤ صـ ١٦ ، ٩٣ ، ١٠٩) .

٢٢ - (ب) عن الدواوين المالية :

(١) الكامل محمد : أحد سلاطين الأيوبيين وقد حكم مصر من ١٢١٨ - ١٢٢٨م.

(٢) معز الدين أيبك : أحد سلاطين سلالة المماليك الأتراك وحكم من ١٢٥٠ - ١٢٢٧م .

٢٣ - (ب) ذكر الأحباس وما كان يعمل فيها :

(١) بركة الحبش : بحيرة كانت الفسطاط تحدها من الجنوب .

(٢) سيوط : هى أسيوط إحدى أقاليم مصر العليا .

(٣) الرباع : جمع ربع ، وكانت فى مصر فى العصور الوسطى عادة ما تعنى المنازل التى تعيش فيها شخصيات خاصة ؛ حيث الاستثمار السكنى يسمح بوجود حوانيت ومستودعات وعنابر .. إلخ [انظر ٥٣-١ ص١٨٩] .

٢٤ - نفقات الحجاج :

(١) وهى حرفيا تعنى الحماية ، وهى هنا رواتب تدفع للقبائل البدوية من أجل رعاية الحجاج أو عدم الاعتداء عليهم (انظر ١٧٣) .

٢٥ - فى ذكر جيوش الدولة الفاطمية :

(١) أرباب القُضُب : هم المنوط بهم شرح الأمور للأجانب والغرباء (٩٣ صـ٤٠ - ٤١) .

(٢) الخدام والطواشية : وهم فى العصر المملوكى الخصيان المديرين للقشلاقات (الطوابق) فى القاهرة ، حيث يعيش الشباب الذين يدربون فى المدارس الداخلية (١٥١ صـ١٤ ، ١٧٧ صـ٣٦٧) .

(٣) المقصود هنا هو التحنك وهو لغة : تحنَّك الرجل إذا أدار العمامة من تحت حنكه - المترجم .

(٤) الغـز : المقصود بها هنا قسم من الأتراك ؛ وهذه التسمية تنحدر من اسم جد أسطورى (٩٣ صـ٨٩ ، ٢٦ صـ٧٥).

٢٦ - ذكر الحجر التى كانت برسم الصبيان الحجرية :

(١) أى ظلت حتى حكم الناصر محمد بن قلاوون - وهو السلطان المصرى من سلالة المماليك الأتراك ، وحكم مصر ثلاث مرات (١٢٩٣ - ١٢٩٤م) ، (١٢٩٩ ، ١٣٠٩م) ، (١٣١٠ - ١٣٤١م).

٢٧ - ضمان أرزاق الجنود :

(١) عمر بن الخطاب : هو ثانى الخلفاء الراشدين ٦٣٤ - ٦٤٤ م .

(٢) نظام الملك أبو على الحسن ابن على بن الحسن الطوسى (١٠١٨ - ١٠٩٢ م) كان وزيراً للسلجوقى العظيم ألب أرسلان (١٠٦٣ - ١٠٧٢ م) . وملك شاه (١٠٧٢ - ١٠٩٢ م) مؤلف سياسة نامة (وهو كتاب فى سياسة الحكم) حيث كان هو من أنصار السلطة المركزية القوية وفى هذا الكتاب عرض آراءه عن الحكومة المركزية مقترحا خاصة ضرورة معاقبة أصحاب الإقطاعات أى (المقطعين) فى حالة تعسفهم فى سلطاتهم وفى حالة تكرار تمرداتهم .

٢٨ - فى ذكر ديوان الرواتب والجيوش :

١- الأستاذون المحنكون : وهم أصحاب المقامات العليا من الوجهاء الذين يرتدون العمامات الملفوفة على رءوسهم وعلى أعلى لحاهم - وهي عادة منحدرة عن البدو . وهم أيضا الخصيان من أصحاب المقامات العليا ، وكلاهما يكوِّن حاشية الخليفة .

٢ - كاتب الدست الشريف : وهو الذى يقوم بعمل سكرتير ديوان الخليفة .

٣ - الموقع بالقلم الدقيق : هو سكرتير المحكمة العليا ، وهو الذى يقوم بكتابة فحوى حكم محكمة الاستئناف [١٦٥ صـ٢٨ ، ٥٣ جـ١ صـ١٣٢ - ١٣٣].

٤ - الموقع بالقلم الجليل : هو الموظف الأقل مرتبة من سابقه ، وهو أيضا سكرتير قضائى يقوم بتسجيل مادونه الموظف السابق الذكر (هامش ٣) وعليه أن يجمع القرارات التفصيلية لمحكمة الاستئناف [١٦٥ صـ٢٨ - ٢٩ ، ٥٣ جـ١ صـ١٣٢ - ١٣٣].

٢٩ - (أ) الأسطول :

(١) ديوان العمائر : هو أحد أسماء ديوان الجهاد (يعنى المخصص للحرب) . انظر (٢٠١ صـ٤٩) .

(٢) العشارية : نوع من مراكب التجديف البسيطة للسياحة فى النيل أما الديماس العشارية أو «الدواميس» فهى سفن تحت إمرة الحكومة (انظر ١٩٤ - ١ صـ٤٦٠ ، ٢٠١ صـ١٠٥ - ١٥٢ ، ٥٣ - ١ صـ٢٠٣ - ٢٠٤) .

(٣) على مايبدو فإن الحديث هنا عن كيفية الحساب مع البحارة التى كان يتم فيها استخدام وحدة نقدية تقليدية تتكون من نصف دينار حقيقى وهى تشبه الدينار الحربى فى العصر المملوكى فيما بعد (١٢١ ص١٠٢) ، (٦ صـ٢٧٥) ينقل لنا المثال التالى : «كان يتم تعيينهم فى امتلاك الأراضى التى تحمل اسم أبواب الغزاة» وفى رأيى أن هذا النص لايتعلق بهذا الموضوع ، فالحديث هنا يدور عن «دخول» وليس عن علاقات زراعية .

٢٩ -(ب) :

(١) رئيس الأسطول : هو قائد القسم الملاحى من البحارة المحترفين ، أما المقدم فهو قائد لكل القوات البحرية الفاطمية ، وهو معدود من الوجهاء الفاطميين الكبار فى الحكومة . انظر (١٤١ صـ١٠٩ ، ٦ صـ٢٧٥ ، ٢٧٦)

٢٩ -(جـ) تابع الأسطول

(١) الشينيا : والجمع شوانى ، هى نوع من السفن القديمة ، أما المسطحة فهى سفينة للنقل ، عليها ساحة للقتال تعلوها قنطرة توجد فى مقدم السفينة ومؤخرتها ، أما الحمالة فهى شبيهة «بالصندل» وهى سفينة حربية قديمة (٦ صـ ٢٨٢ ، ١٤١ صـ١٠٩ ، ٢٠١ صـ١٣٠ - ١٣٢) .

(٢) الموادعة : تعنى التوديع والوداع - المترجم .

٣٠ - عن العمل فى إحدى المحاكم

(١) عبد الملك بن مروان : خليفة أموى (٦٨٧ - ٧٠٥م) .

(٢) عمر بن عبد العزيز (عمر الثانى) : خليفة أموى (٧١٧ - ٧٢٠م) .

(٣) هنا ذكر لعدد من الخلفاء العباسيين وهم : المهدى (٧٧٥ - ٧٨٥م) ، والهادى (٧٨٥ - ٧٨٦م) وهارون الرشيد (٧٨٦ - ٨٠٩م) ثم المأمون (٨١٣ - ٨٣٣م) ، والمهتدى (٨٦٩ - ٨٧٠م) .

(٤) أحمد بن طولون (٨٦٨ - ٨٨٤م) أما خمارويه فهو ابن أحمد (٨٨٤ - ٨٩٥م) .

(٥) أبو القاسم أونوجور الإخشيدى (٩٤٦ - ٩٦٠م) وأبوالمسك كافور وهو من الخصيان (الطواشى) وحكم من (٩٦٦ - ٩٦٨م).

٣٣ - (ذكر أصناف أراضى مصر وأقسام زراعتها)

(١) الناصر فرج – سلطان مصرى من سلالة المماليك الشراكسة حكم فى مصر مرتين (١٣٩٩ - ١٤٠٥م) ، (١٤٠٥ – ١٤١٢م) .

(٢) الويبة : مكيال مصرى كان يستخدم فى العصور الوسطى وكان يساوى حوالى ١٢,٥ كيلو جرام من القمح (والآن هى كيلتان أى ١٦ قدحا أى تقريباً ٢٥ كيلو جرام من القمح – المترجم) .

(٣) أبو بكر بن وحشية : هو أبو بكر محمد (أو أحمد) بن على بن الوحشية النباتى عاش فى النصف الثانى من القرن التاسع وهو عالم عراقى وكتابه الشهير هو كتاب الفلاحة النباتية وهو مكتوب حوالى ٩١٤م وموجود حتى الآن وهو مكرس لعرض المعارف الزراعية للعاملين بالزراعة من أهالى العراق ، وعلى امتداد الزمن الطويل صار مؤلف ابن الوحشية يتعرض للتجريح ، غير أن الدراسات فى السنوات الأخيرة أدت إلى اكتشاف مدى مافى عرضه من حقائق (انظر ٢٠٤ صـ١٩٥ – ١٩٦ ، ٢٠٠ ، ١٧٢)

(٤) المد : مكيال مصرى كان يستخدم فى أيام الإسلام المبكر وهو يساوى الكيلة تقريبا فى هذه الأيام .

(٥) التسبيخ بتراب السباخ : والمقصود به هنا هو ما نعمله حتى أيامنا هذه ، وهو استخدام السباخ لتسبيخ أو تسميد الحقول مثل زبل الطيور أو روث البهائم أو الطمى «أو التراب القديم» وذلك وفق تعبير «أ. أبرو» أما نص كلمات هذا المؤلف المصرى «أن خرائب المدن القديمة وأكوامها تكون مفيدة للفلاحة حيث يمكن استخدامها للتسبيخ أو التسميد» (٧٦ صـ٥٦) .

(٦) دالاص : إقليم فى مصر العليا يقع غرب شاطىء النيل (٢٥٣ صـ٩٠ – ٩١) .

(٧) قدح : مكيال مصرى منه «الصغير» : والأردب منه يساوى ٩٦ قدحا، أما الكبير منه فهو ضعفه (١٣٦ صـ٤٨) .

(٨) قنطار جروى : معيار مصرى للوزن ، وهو يساوى مائة رطل جروى وهو يساوى ٣١٢ درهم (١٣٦ صـ٢٢) .

(٩) علاوة على ماقيل عن زراعة قصب السكر ، فمن الملاحظ أنه كان مجلوبًا إلى مصر والبلاد الأخرى من بلدان البحر المتوسط والجزيرة العربية ، وبسرعة انتشر فى كافة البلاد ، والمصريون طوروا زراعته واستخدموه فى صناعة السكر خاصة بعد تكريره ، والسكر المصرى يمتلك شهرة واسعة بسبب نقائه ونصاعة بياضه، وكان يعتبر واحداً من المنتجات الرئيسية . (انظر ٢٥٧ صـ٨ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٩ ، وانظر أيضًا ٢١جـ١ صـ١٢٤ ، ١٢٩ ، ٣٠٤ ومابعدها) .

(١٠) أيام النسى : هى الأيام الخمسة التى تكمل السنة القبطية إلى ٣٦٥ يومًا ، حيث إن السنة القبطية ١٢ شهراً ، وكل شهر ٣٠ يومًا ، وكل ٤ سنوات يضاف اليوم السادس لتكون السنة ٣٦٦ يومًا .

(١١) البَعْل : أرض تغمر بماء الفيضان ، ولا تحتاج بعد ذلك إلى أى رى إضافى .

(١٢) القصبة : هى مقياس مصرى للأطوال ، كان يساوى فى القرون الوسطى ٣,٩٩ مترًا (انظر ١٣٦ صـ٧١) ومازالت تستعمل حتى الآن ، ولكنها تساوى ٣,٥٥ مترًا (المترجم) .

(١٣) الذراع : هو مقياس مصرى للأطوال ، وهو مختلف الأنواع فى البلاد الإسلامية . فنقطة الانطلاق لكل الحسابات كانت بالذراع فى مقياس النيل القديم بالروضة ، وكان الذراع يساوى ٥٤,٤سم (انظر ١٣٦ صـ٦٤١) أما الذراع قديماً عند النجار المصرى فكان يساوى ٧٧,٥سم (انظر ١٣٦ صـ٦٩) .

(١٤) أبو الحسن على بن الحسن الكاتب (القرن العاشر) مؤلف كتاب «المنهاج فى خراج مصر» (انظر ٢١٩).

٣٤ - حفر قناة بالشرقية

(١) ابن أبى المنصور : مؤلف كتاب «تاريخ» ، من المحتمل أن يكون ابن أبى المنصور ابن سوردين (النصرانى) ، وكان رئيساً للديوان الحكومى فى عهد العزيز وفى عهد الحاكم . (انظر ١٦٥ ، صـ٦٤ ، ٦٥) .

٣٥ - أهراء الغلال فى دولة الخلفاء

(١) هى خطأ فى النص حيث يجب أن تكون (يازورى) .

(٢) فيما بعد يتضح أن هذه الكلمات مدرجة هنا عن طريق الخطأ من الكاتب ، وأن المعنى المقصود هو «وهذا الصابون والخشب والحديد والرصاص والعسل وما شابه ذلك» ينبغى القول بأن كل هذا يجب أن ينقل فورا إلى مايسمى بدار المتجر .

٣٦ - إصلاحات ابن كلّس

(١) الحسبة : هى مصطلح إدارى قانونى ومعناه الأساسى هو الحسابات الحكومية أى إدارة الحسابات ، وابن الميسر مثله مثل المقريزى والمؤلفين الآخرين المتأخرين يستخدمون هذا المصطلح بمفهوم ضيق بمعنى أنها وظيفة مراقب على الأسواق وأخلاق الناس .

(٢) السواحل : هنا تعنى الموانىء المصرية على البحرين الأحمر والمتوسط (٤٣ -١ صـ١٢٧) ومن الواضح هنا أنه يقصد الضرائب على التجارة المستخدمة للطرق المائية .

(٣) الجوالى : اصطلاح شائع فى العصور الوسطى فى مصر ، كان يعنى الضريبة المجباة من غير المسلمين (جزية) .

(٤) الدينار الأبيض : نوع من الدنانير ، كانت تستخدم الفضة فى صناعته بنسبة كبيرة ، وحتى هذا الإصلاح كانت قيمته عشرة دراهم وبعده صارت ستة دراهم فقط (٦٤ صـ١٧٢ ، ٥٣ جـ٢ صـ١٣٠) .

٣٧ - حكاية عن تاجرين من اليهود

(١) تستار : مدينة فى جنوب إيران ، كانت فى الثلث الأول من القرن العاشر - مركزاً تجارياً هاماً. ومن هذه المدينة نزل هذان الأخوان المنوه عنهما أو جدهما ، وذلك - من المحتمل أن يكون - بسبب تعرض يهود تستار للملاحقة على يد البويهيين (٢٠٣ صـ٦٩ - ٧٠) .

٣٨ - تدهور حال الفسطاط

(١) الظاهر ركن الدين بيبرس البندقدارى : سلطان مملوكى من المماليك الأتراك ، حكم مصر (١٢٦٠ - ١٢٧٠م)

٤٠ - (أ) عن حرفة النسيج

(١) يقصد بالمصبّغات الأقمشة الملونة (١٩٤ صـ٨١٦) .

٤١ - (أ) ورش النسيج الحكومية

(١) البدنة : لباس بدون أكمام (صديرى) مطرز بالذهب .

٤٢ - هبة أبو ركوة

(١) تجافيف جمع تجفاف ، وهى آلة للحرب من حديد وغيره تلبسها الفرس للوقاية بها كأنها درع - المترجم .

٤٤ -ذكر عصيان بنى قرّة على المستنصر بالله

(١) بنوقرة : مايقال عنهم هنا يتفق مع مايقوله المقريزى ، وهم ينتسبون إلى قبيلة جزام (٢٤ صـ١٨ ، ٥٨) وكما لاحظ «دى ساسى» أنهم عشيرة أخرى تشتغل بالرعى فى إقليم أخميم ، ترجع أصولها إلى «بنو هلال» أى الهلالية . (٥٣ جـ١ صـ١٥٥) .

٤٥ -عن حياة الطبقة الحاكمة فى القصور

(١) صاحب الرسالة : هو المشرف على نسخ مكاتبات الخليفة إلى «الأساتذة المحنكون» ، وتوصيل رسائل الخليفة إلى الوزراء والموظفين الآخرين انظر (٩٣ صـ٥٧) .

(٢) المقار القاهرية للفاطميين : كانت مكونة من مبنيين ، أحدهما وهو القصر الكبير فى الشرق والآخر: وهو القصر الصغير فى الغرب ، وبينهما طريق رئيس يمتد من الشمال إلى الجنوب ويحتل مساحة واسعة بين القصرين وهو يربط مابين البوابة الشمالية والجنوبية وهو الذى يسمى الآن «بين القصرين» .

والقصر الكبير يتكون من جناحين يسمى كل منهما قصرا ، وكان له تسعة أبواب ، كان المبنى الرئيسى يسمى قصر الذهب ، وفى صالتين من صالاته يكون استقبال الأعيان عامة ، أما الصالة الثالثة فكان الاستقبال فيها أقل حيث كان المبشرون الرئيسيون للدعاية والمنوه عنهم سابقا يقومون بالقراءة للحريم .

واحدة من هذه الصالات كانت ذات قبة كبيرة وكان مكانها فى وسط القصر وهى التى كانت تسمى الصالة الذهبية ، وهى التى يدور عنها الحديث هنا فى هذا المقطع ، حيث كان يُقام سرير الملك ، وفى هذه الصالة أيضا كان يتم قراءة المواعظ الإسماعيلية للرجال .

والعرش كان مُقاما فى مبنى صغير مغلق من جوانبه الثلاثة ، أما جانبه الرابع فمفتوح ، وهو متوج بثلاث قباب تؤدى الواحدة منهم إلى الأخرى .

وفى هذا الجانب المفتوح كان هناك شباك ذو مشربية عليه ستارة ، وهو مخصص للخليفة . انظر (١٧٧ صـ٣٥٨ - ٣٦١ ، ٥٣ جـ١ صـ١٢٥ ، ٩٣ صـ٥٩) .

(٣) القرقوبى : نوع من القماش كان يُصنع فى قرقوب أو كركوب وهى مدينة بالقرب من تستار فى جنوب إيران (انظر ٩٣ صـ٤٢) .

(٤) شاد التاج الشريف : أى من يقوم بلف التاج المجيد الخاص بالخليفة ، وكان من «الأساتذة المحنكون» والتاج كان عبارة عن نوع خاص من العمامة الملفوفة على طاقية صلبة ويكون ضخما ، ولم يكن هذا التاج شبيها بالإكليل أو الهالة : ولكنه كان يشبه تاج الساسانيين.

٤٦ -الاحتفال بيوم عاشوراء

(١) عاشوراء : هو اليوم العاشر من شهر المحرم وهو يوم الحداد عند كل الشيّعيين ، ففيه كانت أحداث كربلاء التى انتهت باستشهاد الحسين (الإمام الثالث) هو وأنصاره (١١٣ صـ٢٧٥) .

(٢) الملوحة : إحدى أصناف الأسماك المملحة (٨٠ صـ٧٩٥) .

٤٧ - احتفالات النيروز

(١) ابن مأمون البطايحى المتوفى فى ١١٢٥م ، هو ابن مأمون وزير الخليفة الآمر ١١٢١م ، مؤلف مدونات وحوادث «تاريخ» وكتابه يسمى المقتضب الكامل فى التاريخ .

(٢) السرادج : من المحتمل أن تكون نوع من الطيلسان الصغير . كما سبق القول ، وهو عبارة عن منديل يوضع فوق غطاء الرأس (٢٩٣ جـ٤ صـ ١٤٦٠) .

(٣) المعاجر : غطاء يوضع فوق غطاء الرأس وهو مخيط إما بالذهب أو الحرير انظر (٩٣ صـ١٠٨) .

(٤) السقولاد : نوع من الحرير منسوج بالذهب (١٩٤ صـ٦٦٣) .

(٥) المسقع : أثواب أو معاطف خشنة يتم ارتداؤها فوق الملابس . (٢٣٨ جـ٤ صـ١٣٦٩) .

٤٨ -احتفالات بيوم ميلاد الخليفة

(١) العقيقة : اسم لذبيحة تذبح فى اليوم السابع من ميلاد الطفل وفى هذا اليوم يطلقون على الطفل اسمًا . وقسم كبير من لحم هذه الذبيحة يوزع على الفقراء ، وعادة العقيقة موجودة عند السنة كما هى عند الشيعة ، وهذه العادة من الطقوس الوثنية العربية القديمة .

(وقد ورد أيضا أن الحسن بن على بن أبى طالب لما ولد فى النصف من شهر رمضان سنة ثلاث للهجرة عق عنه النبى (ص) بكبش . عن البلاذرى : أنساب الأشراف حققه محمد حميد الله وأخرجه معهد المخطوطات العربية بالاشتراك مع دار المعارف القاهرة ١٩٥٩م - المترجم) .

٤٩ -خزانة الكتب

(١) ابن مقلة : هو أبو على محمد بن على بن الحسن (٨٦٦ - ٩٤٠م) كان وزيرا عباسيا وواحدا من واضعى قواعد الخط العربى .

(٢) ابن البواب : هو أبو الحسن علاء الدين بن هلال (متوفى فى ١٠٢٢م أو ١٠٣٢م) وهو خطاط بغدادى شهير .

٥٠ - ثروة الوزير الأفضل

(١) ورق : عملة فضية منخفضة القيمة (٤٣ صـ٣٨٨ ، ٢١٣) .

(٢) عتابى : أقمشة من ألياف الحرير والقطن (١٩٣ صـ٤١٠ - ٤٣٦) .

(٣) مشرب : أقمشة مصنوعة من الحرير أو التيل الرقيق .

٥١ -عن ثروة الحاكم

(١) كما ورد فى كتاب الذخائر والتحف ، وهو على ماييدو قد اطلع على ماروله ابن تغريبردى هنا حيث يدور الحديث عن التجهيزات لاستقبال سفير الإمبراطور البيزنطى فاسيلى الثانى (٩٧٦ - ١٠٢٥م) والذى وصل إلى مصر حوالى ١٠٠١م .

٥٢ -ذكر وفاة المعز لدين الله العلوى

(١) القسطنطينية : هى استانبول .

(٢) على ماييدو فإن فى أساس هذه الرواية توجد حقيقة واقعية عن قدوم هذا الرسول لدى المعز بعد غزوه لمصر وهو مبعوث الإمبراطور البيزنطى إيوان الأول (٩٦٩ - ٩٧٦م) فهناك إشارات إلى هذا الحادث يتضمنها كتاب الذخائر والتحف (٥٠ صـ٢٩٠ - ٢٩١) .

قائمة النصوص العربية

مسلسل	اسم الموضوع	اسم المرجع
١	ذكر أصل الخلفاء العبيدين	ابن دوادار
٢	دعوة المعز لشيوخ الكوتامية	المقريزى ، اتعاظ
٣	إعلان جوهر	المقريزى ، اتعاظ
٤	المعز والحسن القرمطى	ابن دوادار
٥	(أ) بيان ضد الفاطميين	ابن تغربردى ، جـ٤
	(ب) عن البيان المعادي للفاطمين	ابن تغربردى ، جـ٥
٦	الحياة السياسية فى عهد خلفاء المعز :	
	(أ) صراع الجيش فى عهد المستنصر	المقريزى ، خطط١
	(ب) تنظيم الدواوين	المقريزى ، خطط١
	(جـ) الأوضاع الاقتصادية	ابن تغربردى ، جـ ٥
	(د) الأوضاع الاقتصادية	ابن الميسر
٧	خلفاء المستنصر	المقريزى ، اتعاظ جـ٣
٨	مقتل الآمر	ابن تغربردى ، جـ٥
٩	(أ) ذكر ولاية الحافظ لدين الله على مصر	ابن تغربردى ، جـ٥
	(ب) اعتلاء الحافظ للعرش	ابن الميسر
١٠	الصراع بين أبناء الحافظ	المقريزى ، اتعاظ
١١	نشاط الوزير بهرام	ابن الميسر
١٢	دسائس ابن منقذ ووزارة عباس	ابن تغربردى
١٣	عباس وفايز	الشيال ، مجموعة الوثائق
١٤	تعيين الوزير طلائع بن رزيك	المقريزى ، اتعاظ
١٥	تولى العاضد للعرش	المقريزى ، اتعاظ
١٦	ذكر ملك صلاح الدين	ابن الأثير
١٧	(أ) موت العاضد	ابن تغربردى ، جـ٥
	(ب) موت العاضد..............................	ابن الأثير ، جـ١١

مسلسل	اسم الموضوع	اسم المرجع
١٨	إدارة المناصب العليا	ابن الفرات
١٩	رئيس الطالبيين	القلقشندى ، جـ٣
٢٠	(أ) عن أوضاع الدواوين	المقريزى ، خطط١
	(ب) وضع توزيع الإدارات	المقريزى ، خطط٢
٢١	(أ) الديوان الرئيسى	المقريزى ، خطط٢
	(ب) في ذكر ديوان الإنشاء والمكاتبات	ابن الفرات
٢٢	(أ) فى ذكر رأس أصحاب دواوين الأموال	ابن الفرات
	(ب) الدواوين المالية	ابن الميسر
٢٣	(أ) ديوان الأحباس	ابن الفرات
	(ب) ديوان الأحباس	المقريزى ، خطط٢
٢٤	نفقات الحجاج	المقريزى ، خطط١
٢٥	فى ذكر جيوش الدولة الفاطمية	القلقشندى ، جـ٣
٢٦	ذكر الحُجَر التى كانت برسم الصبيان الحجرية	المقريزى ، خطط١
٢٧	ضمان أرزاق الجنود	المقريزى ، خطط١
٢٨	فى ذكر ديوان الرواتب والجيوش	ابن الفرات
٢٩	(أ) عن الأسطول	المقريزى ، خطط١
	(ب) عن الأسطول	المقريزى ، خطط٢
	(جـ) عن الأسطول	القلقشندى ، جـ٣
٣٠	النظر فى المظالم	المقريزى ، خطط٢
٣١	عن العمل فى إحدى المحاكم	ابن إياس ، جـ١
٣٢	(أ) دار العلم	القلقشندى ، جـ٣
	(ب) عن دار العلم	ابن الميسر
٣٣	ذكر أصناف أراضى مصر وأقسام زراعتها	المقريزى ، خطط١
٣٤	حفر قناة فى الشرقية	القلقشندى ، جـ٣
٣٥	أهراء الغلال فى دولة الخلفاء	المقريزى ، خطط١
٣٦	إصلاحات ابن كلس	ابن الميسر

مسلسل	اسم الموضوع	اسم المرجع
٣٧	حكاية عن تاجرين من اليهود	المقريزى ، خطط١
٣٨	تدهور حال الفسطاط	القلقشندى ، جـ٣
٣٩	عن القاهرة	ابن حوقل
٤٠	(أ) حرفة النسيج	ابن حوقل
	(ب) حرفة النسيج	ابن حوقل
٤١	(أ) ورش النسيج الحكومية	المقريزى ، خطط١
	(ب) ورش النسيج الحكومية (دار الطراز)	ابن مماتى
٤٢	هبة أبو ركوة	ابن تغربردى ، جـ٤
٤٣	عن ادعاءات الحاكم بأمر الله	ابن الأثير ، جـ٩
٤٤	ذكر عصيان بنى قرة على المستنصر بالله	ابن الأثير ، جـ٩
٤٥	عن حياة الطبقة الحاكمة	المقريزى ، خطط١
٤٦	الاحتفال بيوم عاشوراء	ابن تغربردى ، جـ٥
٤٧	احتفالات النيروز	المقريزى ، خطط١
٤٨	احتفالات بيوم ميلاد الخليفة	ابن الميسر
٤٩	خزانة الكتب	المقريزى ، خطط١
٥٠	ثروة الوزير الأفضل	ابن الميسر
٥١	ثروة الحاكم	ابن تغربردى، جـ٤
٥٢	ذكر وفاة المعز لدين الله العلوى	ابن الأثير ، جـ٨
٥٣	فراسة العاضد	ابن الفرات

الخلفاء الفاطميون

(لبيان ترتيب وتاريخ توليهم الخلافة)

١ - ٤ ربيع الآخر ٢٩٧ هـ (٩٠٩م) المهدى أبو محمد عبيد الله ت ١٤ ربيع الأول ٣٢٢ هـ

٢ - ١٤ ربيع الأول ٣٢٢ هـ (٩٣٤م) القائم أبو القاسم محمد ت ١٣ شوال ٣٣٤ هـ

٣ - ١٣ شوال ٣٣٤ هـ (٩٤٥م) المنصور أبو طاهر إسماعيل ت ٢٩ شوال ٣٤١ هـ

٤ - أول ذى القعدة ٣٤١ هـ (٩٥٢م) المعز أبو تميم معد ت ٣ ربيع الآخر ٣٦٥ هـ

(وفى شعبان ٣٥٨ هـ فتحت مصر ، وفى رمضان ٣٦٢ هـ دخل المعز القاهرة)

٥ - ٥ ربيع الآخر ٣٦٥ هـ (٩٧٥م) العزيز أبو منصور نزار ت ٢٨ رمضان ٣٨٦ هـ

٦ - ٢٩ رمضان ٣٨٦ هـ (٩٩٦م) الحاكم أبو على منصور اختفى فى ٢٧ شوال ٤١١ هـ

٧ - ١٠ ذو الحجة ٤١١ هـ (١٠٢٠م) الظاهر أبو الحسن على ت ١٥ شعبان ٤٢٧ هـ

٨ - ١٥ شعبان ٤٢٧ هـ (١٠٣٥م) المستنصر أبو تميم معد ت ١٨ ذو الحجة ٤٨٧ هـ

٩ - ذو الحجة ٤٨٧ هـ (١٠٩٤م) المستعلى أبو القاسم أحمد ت ١٤ صفر ٤٩٥ هـ

١٠ - ١٤ صفر ٤٩٥ هـ (١١٠١م) الآمر أبو على المنصور قتل ٢ ذو القعدة ٥٢٤ هـ

١١ - ١٥ المحرم ٥٢٥ هـ (١١٣٠م) الحافظ أبو ميمون عبد المجيد ت ٥ جمادى الآخرة ٥٤٤ هـ

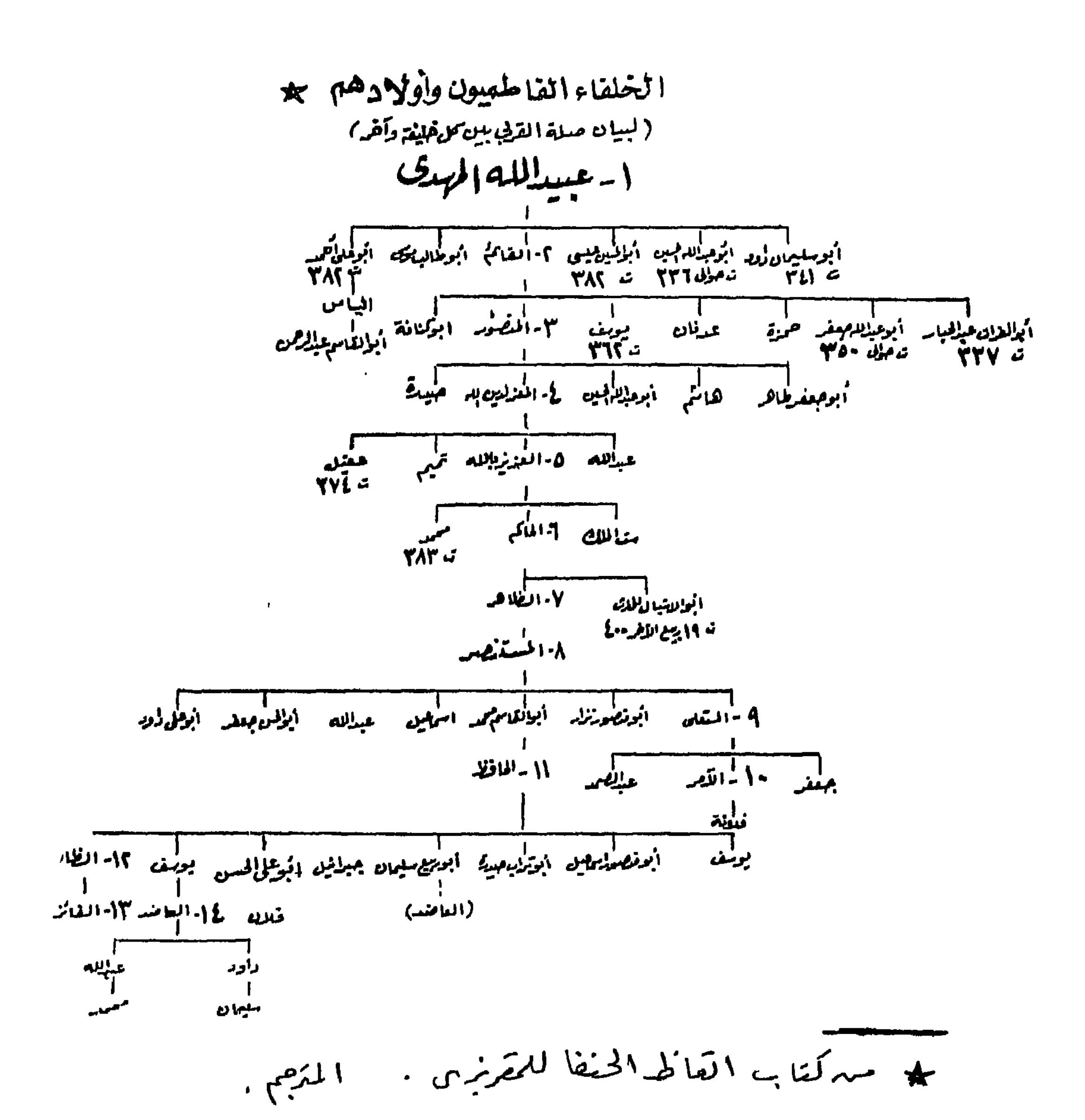
١٢ - ٦ جمادى الآخرة ٥٤٤ هـ (١١٤٩م) الظافر أبو منصور إسماعيل قتل ٣٠ المحرم ٥٤٩ هـ

١٣ - أول صفر ٥٤٩ هـ (١١٥٤م) الفائز أبو القاسم عيسى ت ١٧ رجب ٥٥٥ هـ

١٤ - أول صفر ٥٤٩ هـ (١١٦٠م) العاضد أبو محمد عبد الله خلع ٣ المحرم ومات ١٠ المحرم ٥٦٧ هـ

١٠ المحرم ٥٦٧ هـ (١١٧٠م) الأيوبيون

* من كتاب اتعاظ الحنفا للمقريزى - المترجم .



★ من كتاب اتعاظ الحنفا للمتريزي . المترجم .

БИБЛИОГРАФИЯ

Труды основоположников марксизма-ленинизма

1. Маркс К., Капитал, т. I, III,— К. Маркс и Ф. Энгельс, Сочинения, изд. 2, т. 23, 25, ч. 1, 2.
1a. Энгельс Ф., Анти-Дюринг,— К. Маркс и Ф. Энгельс, Сочинения, изд. 2, т. 20.

Источники

2. «Византийская книга Эпарха». Вступ. статья, пер., прим. и коммент. М. Я. Сюзюмова, М., 1962.
3. Ернштедт П. В., Коптские тексты Государственного Эрмитажа. М.— Л., 1959.
4. Медников Н. А., Палестина от завоевания ее арабами до крестовых походов по арабским источникам,— «Православный палестинский сборник», т. XVII, вып. 50, СПб., 1897—1903.
5. Насир-и Хусрау, Сафар-Намэ, пер. и прим. Е. Э. Бертельса, М.— Л., 1933.
6. Император Василий Болгаробойца. Извлечения из летописи Яхъи Антиохийского. Издал, перевел и объяснил В. Р. Розен, СПб., 1883.
7. «Сиасет-Намэ. Книга о правлении везира XI столетия Низам ал-Мулька». Пер., введ. и прим. Б. Н. Заходера, М.— Л., 1949.
8. Усама ибн Мункыз, Книга назидания. Пер. М. А. Салье, М., 1958.
9. [Abd-Allatif], Relation de l'Egypte, par Abd-Allatif, médecin arabe de Bagdad... le tout traduit et enrichi de notes historiques et critiques par M. Silvestre de Sacy, Paris, 1810.
10. Abou Osman il-Naboulsi il-Safadi, Description du Fayoum au VII siècle de l'Hegire, Le Caire, 1899.
11. Abu Salih, Churches and Monasteries of Egypt and Some Neighbouring Countries. Trad. by B. Evetts, Oxford, 1895.
12. [Benjamin fils de John de Tudele], Voyages de rabbi Benjamin fils de John de Tudele en Europe, en Asie et en Afrique, depuis l'Espagne jusqu' à la Chine. Traduits de l'Hebreu et enrichis de notes par J. Ph. Baratier, t. I—II, Amsterdam, 1734.
13. [Ibn ad-Dawadari], Die Chronik des Ibn ad-Dawadari. Sechster Teil. Der Bericht über die Fatimiden. Hrsg. von Salah ad-Din al-Munaggid, Kairo, 1961.
14. [Ibn al-Fakih], Compendium libri Kitâb al-Boldân auctore Ibn al-Fakîh al-Hamadhâni, — BGA, V, 1885.
15. [Ibn Haukal], Viae et regna. Descriptio ditionis moslemicae auctore Abu'l-Kasim Ibn Haukal, Edidit M. J. de Goeje,— BGA, II, 1873.
16. [Ibn Haukal], Opus geographicum auctore Abu'l-Kasim Ibn Haukal al-Nasibi... ed. J. H. Kramers, fasc. 1—2,— BGA[2], 1938.
17. [Ibn Khordadbeh], Kitâb al-Masalik wa'l-Mamâlik (Liber viarum et regnorum) auctore Abu'l-Kâsim Obaidallah Ibn Abdallah Ibn Khordâdbeh...,— BGA, VI, 1889.

18. Ibn Muyassar, Annales d'Egypte. — Les khalifes Fatimides, éd. par H. Massé,— PIFAO, 1919.
19. [Ibn al-Qalanisi], History of Damaskus 363—555 a.h. by Ibn al-Qalanisi, being a continuation of the History of Hilal al-Sabi, ed. by H. F. Amedroz, Leiden, 1908.
20. [Ibn Rosteh], Kitâb al-alak an-nafisa VII auctore Abû Alî Ahmad ibn Omar ibn Rosteh et Kitâb el-boldân auctore Ahmed ibn abî Jakub ibn Wâdhih al-Kâtib al-Jakûbi,— BGA, VII, 1892.
21. [Idrisi], Géographie d'Edrisi traduite de l'arabe en français d'après deux manuscrits de la Bibliothèque du Roi et accompagné de notes par A. Jaubert, t. I—II, Paris, 1836—1840.
22. [al-Jakubi] — см. [Ibn Rosteh].
23. Kamal ad-din. Histoire d'Alep. Traduite avec des notes historigues et géographiques par E. Blochet, Paris, 1900.
24. [El-Maqrizi], Abhandlung über die in Aegypten eingewanderten arabischen Stämme, hrsg. und übers. von F. Wüstenfeld, Göttingen, 1847.
25. [Makrizi], Chronicle of Ahmad ibn Ali al-Makrizi, entitled Kitab al-Suluk li-marifat duwal al-muluk, ed. by M. Ziada, vol. I, Cairo, 1934.
26. [Makrizi], Histoire d'Egypte de Makrizi, trad. par E. Blochet, Paris, 1908.
27. [Makrizi], Histoire des sultans Mamlouks de l'Égypte. Ecrite en arabe par Taki-ed-din-Ahmed-Makrizi, trad. en franç. et accompagnée des notes philologiques, historiques, géographiques par E. Quatremère, vol. I—II, Paris, 1837—1845.
28. [Mansur], Vie de l'ustadh Jaudhar, écrite par Mansur le secretaire a l'époque du calife al-Aziz billah,— PIEO, t. XX, 1958.
29. Miskawaihi, The Experience of the Nations, ed and transl. by H. F. Amedroz and D. S. Margoliouth, London, 1921.
30. [Al-Mokaddasi], Descriptio imperii moslemici auctore Schamso'd-din Abû Abdollâh Mohammed ibn Ahmed ibn abi Bekr al-Bannâ al-Basschârî al-Mokaddasi,— BGA, III, 1877.
31. Частичный франц. перевод: Al-Muqaddasi, Ahsan at-Taqasim fi Marifat al-aqalim (la meilleure répartition pour la connaissance des provinces). Traduction partielle, annotée par A. Miquel, Damas, 1963.
32. Ousama Ibn Mounkidh, un émir syrien au premier siècle des Croisades (1095—1188) Deuxième partie. Texte arabe de l'autobiographie d'Ousama. Ed. H. Derenbourg, Paris, 1886.
33. Yacut's geographisches Wörterbuch aus den Handschriften zu Berlin, St.-Petersburg, Paris, London und Oxford, hrsg. von F. Wüstenfeld, Bd I—VI, Leipzig, 1866—1873.
34. Yahya b Said. Annales. Ed. et trad. J. Kratchkovsky et A. A. Vasiliev,— «Patrologia orientalis», XVIII, XXIII, Paris, 1924, 1932.
35. Berchem, Max van, Matériaux pour un Corpus Inscriptionum Arabicarum, t. III, pt 2, Le Caire, 1949.
36. Cahen Cl., L'administration financière de l'armée Fatimide d'après al-Makhzumi,— JESHO, 1972, XV, pt 1—2.
37. Cahen Cl., La chronique abrégée d'al-Azimi,— JA, 1938, t. 230.
38. Cahen Cl., Douanes et commerce dans les ports Méditerranéens de l'Egypte Médiévale d'après le Minhadj d'al-Makhzumi,— JESHO, 1964, VII, pt 3.
39. Cahen Cl., Histoires coptes d'un cadi médiéval,— BIFAO, t. LIX, 1960.
40. Cahen Cl., Un texte inédit relatif au Tiraz égyptien,— «Arts asiatiques», Paris, 1965, t. XI, fasc. 1.
41. Cahen Cl., Un traité financier inédit d'époque Fatimide-Ayyubide,— JESHO, 1962, V, pt 2.
42. Casanova P., La Doctrine Secrète des Fatimides d'Egypte, — BIFAO, 1921, t. XVIII.
43 Goitein S. D., A Mediterranean Society. The Jewish Communities of

the Arab World as Portrayed in the Documents of the Cairo Geniza, vol. I. Economic Foundations, Berkeley and Los Angeles, 1967.
44. Goitein S. D., The tribulations of an Overseer of the Sultan's Ships: A Letter from the Cairo Geniza,— «Arabic and Islamic Studies in Honor of H. A. R. Gibb», Leiden, 1965.
45. Gottheil R. J. H., A Decree in Favour of the Karaites of Cairo dated 1024. Festschrift A. Harkavy, St. Petersburg, 1908.
46. Grohmann A., Arabic Papyri in the Egyptian Library, vol. I—VI, Cairo, 1934—1962.
47. Grohmann A., Arabische Papyri aus der Sammlung Carl Wessely im Orientalischen Institute zu Prag,— AO, 1938, Bd X; 1940, Bd XI; 1941, Bd XII; 1943, Bd XIV.
48. Grohmann A., Die Arabischen Papyri aus der Giessener Universitatsbibliothek, Giessen, 1960.
49. Al-Hamdani H. F., The Letters of al-Mustansir billah,— BSOAS, 1934, VII, pt 2.
50. Hamidulla M., Nouveaux documents sur les rapports de l'Europe avec l'Orient musulman au moyen âge, — «Arabica», 1960, t. VII, fasc. 3.
51. Karabacek J. von, Papyrus Erzherzog Rainer. Führer durch die Ausstellung, Wien, 1894.
52. Recueil des Historiens des Croisades. Historiens Orientaux, t. III, Paris, 1884.
53. Silvestre de Sacy A. J., Chrestomathie arabe, vol. I—III, Paris, 1825—1827.
54. Stern S. M., The Epistle of the Fatimid Caliph al-Amir (al-Hidaya al-Amiriyya), its Date and its Purpose,— JRAS, 1950, pt 1—2.
55. Stern S. M., Fatimid Decrees. Original Documents from the Fatimid Chancery, London, 1964.
56. Vajda G., L'aventure tragique d'un cadi maghrébin en Egypte Fatimide,— «Arabica», 1968, t. XV, fasc. 1.
57. Viré F., Le traité de l'art de volerie (Kitab al-Bayzara), rédigé vers 385/995 par le Grand-Fauconnier du calife fatimide al-Aziz bi-llah,— «Arabica», 1965, t. XII, fasc. 1—3; 1966, t. XIII, fasc. 1.
58. Wiet G., Une nouvelle inscription Fatimide au Caire,— JA, 1961, t. 249.
59. ابو الحسن عل بن ابو الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى المعروف بابن الأثير الجزرى الملقب بعز الدين ، الكامل في التاريخ ، ج ٩ — ١ القاهرة ، ١٩٣٠ — ١٩٢٩
60. ابو العباس احمد القلقشندي كتاب صبح الأعشى في كتابة الانشا ، ج ١ — ١٤ ، القاهرة ، ١٣٣٧ — ١٣٣١/١٩١٩ — ١٩١٣
61. ابو العباس شمس الدين احمد بن محمد بن ابو بكر ابن خلكان ، وفيات الاعيان في انباء ابنا آلزمان ، القاهرة ، ج ٦ — ١ ، ١٩٥٠ — ١٨٤٩ .
62. أحمد بن عل بن حجر العسقلاني ، رفع الإصر عن قضاة مصر ، ١ ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
63. اسمعيل بن عل ابو الفدأ ، المختصر في تاريخ البشر ، اسطانبول ، ١٢٨٦ .
64. تقى الدين أحمد بن عل المقريزي ، كتاب اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
65. تقى الدين أحمد بن عل المقريزي ، كتاب الاغاثة الامة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات في مصر ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

66. تقي الدين أحمد بن علي المقريزي . كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار . ج ٢ — ١ ، بولاق . ١٢٧٠/١٨٥٣ .

67. جلال الدين السيوطي . كتاب حسن المحاضرة في أخبار مصر و القاهرة ، ج ٢ — ١ ، القاهرة ، ١٢٩٩ .

68. جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ج ٥ — ٤ ، القاهرة ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٢

69. جمال الدين الشيال ، مجموعة الوثائق الفاطمية ، ١ ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

70. سبط بن الجوزي ، مرآة الزمان في تاريخ الاعيان . حيدرآباد الدكن الهند ، ج ٢ — ١ ، ١٩٥٢ — ١٩٥١ .

71. شرف الدين أبو المكارم بن أبو سعيد بن مماتي ، كتاب قوانين الدواوين ، القاهرة ، ١٨٧١ .

72. عبد الرحمن بن اسمعيل ابو شامة . كتاب الروضتين في أخبار الدولتين . جزء ١ — ٢ . القاهرة ١٢٨٨ — ١٢٨٧

73. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ؛ كتاب العبر ، ج ٤ ، بولاق ، ١٣١١ .

74. محمد بن أحمد بن اياس الحنفي ، كتاب تاريخ مصر المشهور ببدائع الزهور في وقائع الدهور ، جزءا ، بولاق ، ١٨٩٣/١٣١١ .

75. ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم بن الفرات ، تاريخ ، بصرة ، ١٣٨٦/١٩٦٧ .

Литература

76. Айру А., Феллахи Египта, пер. с араб., М., 1954.
77. Ангелов Д., О некоторых вопросах социально-экономической истории Византии,— ВИ, 1960, № 2.
78. Ахмеджанов У. М., Институт вакфной собственности в мусульманском праве,— «Научные работы и сообщения отд. общ. наук АН УзССР», кн. 7, Ташкент, 1963.
79. Ал-Барави Р. и Улейш М. Х., Экономическое развитие Египта в Новое время, пер. с араб., М., 1954.
80. Баранов Х. К., Арабско-русский словарь, М., 1962.
81. Бартольд В. В., Халиф и султан,— Сочинения, т. VI, М., 1966.
82. Бейлис В. М., Нові відомости про словян у пивничній Африци в Х ст., — «Украинский Історичний журнал», Київ, 1962, № 5.
83. Беляев Е. А., Мусульманское сектантство, М., 1957.
84. Бертельс А. Е., Насир-и Хосров и исмаилизм, М., 1959.
85. Васильев А. А., Византия и арабы. Политические отношения Византии и арабов за время Аморийской династии, СПб., 1900.
86. Васильев А. А., Византия и арабы. Политические отношения Византии и арабов за время Македонской династии, СПб., 1902.
87. Всемирная история, т. III, М., 1957.

88. Гусейнов Р. А., Институт атабеков,— «Палестинский сборник», вып. 15 [78], М.— Л., 1966.
89. Дмитриев Г. А., Процесс закрепощения крестьян на Ближнем Востоке и крепостная зависимость в монгольский период, — «Историко-филологический журнал», Ереван, 1969, № 2.
90. Заходер Б. Н., История Восточного Средневековья. Халифат и Ближний Восток, М., 1944.
91. Зельнин К. К., Принципы морфологической классификации форм зависимости,— ВДИ, 1967, № 2.
92. Иванов Н. А., «Китаб ал-ибар» Ибн Халдуна как источник по истории стран Северной Африки в XIV в.,— «Арабский сборник», М., 1959.
93. Иностранцев К., Торжественный выезд фатымидских халифов,— «Записки Восточного отделения Русского Археологического общества», т. XVII, СПб., 1906.
94. История Византии, М., 1967.
95. Каждан А. П., Социальная природа византийского самодержавия, — «Народы Азии и Африки», 1966, № 6.
96. Каждан А. П., Цехи и государственные мастерские в Константинополе в IX—X вв.,— «Византийский Временник», VI, 1953.
97. Кечекьян С. Ф., Деспотия, — «Историческая Энциклопедия», V, М., 1964.
98. Левченко М. В., Материалы для внутренней истории Восточной Римской империи V—VI вв.,— «Византийский сборник», М.— Л., 1945.
99. Липшиц Е. Э., Об основных спорных вопросах истории ранневизантийского феодализма,— ВИ, 1961, № 6.
100. Мец А., Мусульманский ренессанс, пер. с нем., М., 1966.
101. Мирзаев К. М., Амляковая форма земельной собственности в Бухарском ханстве, Ташкент, 1954.
102. Моммзен Т., История Рима, пер. с нем., т. V, М., 1949.
103. Мюллер А., История ислама с основания до новейших времен, пер. с нем. под ред. Н. А. Медникова, т. II, СПб., 1895.
104. Надирадзе Л. И., Община на территории восточного халифата в VII—VIII вв.,— «Арабские страны. История. Экономика», М., 1966.
105. Надирадзе Л. И., Проблема государственной собственности на землю в халифате в VII—VIII вв.,— «Арабские страны. История. Экономика», М., 1970.
106. Нечкина М. В., К итогам дискуссии о «восходящей» и «нисходящей» стадиях феодализма,— ВИ, 1963, № 12.
107. Павловская А. И., По поводу дискуссии об азиатском способе производства, — ВДИ, 1965, № 3.
108. Пашуто В. Т., Внешняя политика Древней Руси, М., 1968.
109. Певзнер С. Б., К вопросу о технике производства тканей в Египте XII—XV вв.,— «Исследования по истории культуры народов Востока», сб. в честь акад. И. А. Орбели, Л., 1960.
110. Певзнер С. Б., Ткани как источник для истории средневекового ремесла Египта, — «Палестинский сборник», вып. 9, М. — Л., 1962.
111. Певзнер С. Б., Фатимидский тираз из собрания Государственного Эрмитажа, — «Эпиграфика Востока», XIII, М., 1960.
112. Петрушевский И. П., Земледелие и аграрные отношения в Иране XIII—XIV веков, М.— Л., 1960.
113. Петрушевский И. П., Ислам в Иране в VII—XV вв., Л., 1966.
114. Петрушевский И. П., Очерки по истории феодальных отношений в Азербайджане и Армении в XVI — начале XIX в., Л., 1949.
115. Проблемы падения рабовладельческого строя (к итогам дискуссии),— ВДИ, 1956, № 1.
116. Пуршян А., Из истории египетской армянской колонии X—XI веков, — «Востоковедческий сборник», II, Ереван, 1964.
117. Разработка основных проблем социально-экономической истории Ви-

зантии в советском византиноведении за последние годы (к итогам дискуссии),— ВИ, 1961, № 8.
118. Рафалович А., Путешествие по Нижнему Египту и внутренним областям Дельты, СПб., 1850.
119. Семенова Л. А., Еще одна версия трактата Аху Мухсина,— «Письменные памятники Востока. Историко-филологические исследования», М., 1974.
120. Семенова Л. А., О рабстве в фатимидском Египте,— «Арабские страны. История. Экономика», М., 1970.
121. Семенова Л. А., Салах ад-дин и Мамлюки в Египте, М., 1966.
122. Семенова Л. А., Средневековый арабский Восток в «Journal of the Economic and Social History of the Orient»,— «Народы Азии и Африки», 1968, № 2.
123. Справочник мер, М., 1960.
124. Стоклицкая-Терешкович В. В., Основные проблемы истории средневекового города X—XV веков, М., 1960.
125. Стоклицкая-Терешкович В. В., Проблема многообразия средневекового цеха на Западе и на .Руси,— сб. «Средние века», III, М., 1951.
126. Строева Л. В., Выступления исмаилитов в Сирии на грани XI—XII вв. (1090—1113 гг.),— «Краткие сообщения Института народов Азии», 86, М., 1965.
127. Строева Л. В., «День Воскресения из мертвых» и его социальная сущность,— «Краткие сообщения Института востоковедения», XXXVIII, М., 1960.
128. Струве В. В., Общины Египта и Шумера и общины Индии,— «Вестник ЛГУ», Л., 1963, № 20.
129. Таубеншлаг Р., Сельские общины в романизованных провинциях Востока времени Диоклетиана,— «Византийский Временник», 1958, т. 13.
130. Торнау Н., Изложение начал мусульманского законоведения, СПб., 1850.
131. Тюменев А. И., Передний Восток и античность,— ВИ, 1957, № 6, 9.
132. Фан ден Берг, Основные начала мусульманского права согласно учению имамов Абу-Ханифы и Шафии, пер. В. Гиргаса, СПб., 1882.
133. Фихман И. Ф., Египет на рубеже двух эпох, М., 1965.
134. Фихман И. Ф., Ремесло и крупное имение в византийском Египте (по данным греческих папирусов),— «Палестинский сборник», М.— Л., 1962, вып. 7 (70).
135. Хвостов М. М., Общественные работы в эллинистическом Египте (к вопросу о генезисе античного капитализма), Харьков, 1914.
136. Хинц В., Мусульманские меры и веса с переводом в метрическую систему, пер. с нем., М., 1970.
137. Чураков М. В., Борьба хариджитов Сиджилмасы,— «Арабские страны. История. Экономика», М., 1966.
138. Чураков М., Хариджитское движение и восстание шиитов в Магрибе,— «Палестинский сборник», М.— Л., 1965, вып. 13 (76).
139. Шарль Р., Мусульманское право, пер. с франц., М., 1959.
140. Штаерман Е. М., О классовой структуре римского общества,— ВДИ, 1969, № 4.
141. Шумовский Т. А., Арабы и море, М., 1964.
142. Якубовский А. Ю., Об испольных арендах в Ираке в VIII в.,— «Советское востоковедение», IV, М.— Л., 1947.
143. Якубовский А. Ю., Против расовой теории в востоковедении,— «Проблемы истории материальной культуры», Л., 1933, № 3—4.
144. Якубовский А. Ю., Феодальное общество Средней Азии и его торговля с Восточной Европой,— «Материалы по истории Узбекской, Таджикской и Турменской ССР», ч. I, Л., 1932.
145. Ashtor E., Histoire des prix et des salaires dané l'Orient Médiéval, Paris, 1969.

146. A s h t o r E., The Karimi Merchants, — JRAS, 1956, pt 1—2.
147. A s h t o r E., Les métaux précieux et la balance des payements du Proche-Orient à la basse-époque, Paris, 1971.
148. A s h t o r E., L'urbanisme syrien à la basse — époque,— RSO, 1958, vol. 33.
149. A s h t o r - S t r a u s s E., L'administration urbaine en Syrie médiévale,— RSO, 1956, vol. 31.
150. A s h t o r E., C a h e n Cl., Débat sur l'évolution économico-sociale de l'Egypte à la fin du Moyen Age à propos d'un livre recent,— JESHO, 1969, XII, pt 1.
151. A y a l o n D., L'esclavage du Mamelouk, Jerusalem, 1951.
152. A y a l o n D., Studies in al-Jabarti — I. Notes on the Transformation of Mamluk Society in Egypt under the Ottomans,— JESHO, 1960, IV, pt 2—3.
153. B a e r G., The Dissolution of the egyptian village Community,— «Die Welt des Islams», Leiden, 1959, vol. V—VI, № 1—2.
154. B a e r G., Egyptian guilds in Modern Times, Jerusalem, 1964.
155. B a e r G., Guilds in Middle Eastern History,— «Studies in the Economic History of the Middle East», London, 1970.
156. B a h g a t A l y B e y, Les manufactures d'étoffe en Egypte au moyen âge, Le Caire, 1904.
157. B a l o g P., The Ayyubid Glass Jetons and their Use, — JESHO, 1966, IX, pt 3.
158. B e c k e r C., Agypten,— EI, II.
159. B e c k e r C., Beiträge zur Geschichte Agyptens unter dem Islam, Strassburg, 1902—1903, H. 1—2.
160. B e c k e r C. H., Ibn Killis,— EI, II.
161. B e c k e r C. H., Islamstudien, Leipzig, 1924, Bd I.
162. B e l l H. J., The Byzantine Servile State in Egypt,— «Journal of Egyptian Archaeology», London, 1917, vol. 4.
163. B e l l H. J., An Epoch in the Agrarian History of Egypt,— «Recueil d'études égyptologiques dediées à la mémoire de Jean François Champoilion»,— «Bibliothèque de l'école des hartes études, sciences historiques et philologiques», Paris, 1922.
164. B i s h a i W. B., The transition from coptic to arabic,— MW, vol. 53, № 2.
165. B j o r k m a n n W. Beiträge zur Geschichte der Staatskanzlei im islamischen Agypten, Hamburg, 1928.
166. B r i n n e r W. M., The Significance of the Harafish and their «Sultan»,— JESHO, 1963, VI, pt 2.
167. B r o c k e l m a n n C., Ibn Hallikan,— EI, II.
168. B r u n s c h v i g R., Fiqh fatimide et histoire de l'Ifriqiya, — «Mélanges d'histoire et d'archéologie de l'occident musulman. Hommage à Georges Marçais», t. II, Alger, 1957.
169. B u t c h e r E. L., The Story of the Church of Egypt, vol. I—II, London, 1897.
170. C a h e n Cl., Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'Asie musulmane au moyen âge,— «Arabica», 1958, V; 1959, VI.
171. C a h e n Cl., Note d'historiographie syrienne. La première partie de l'histoire d'Ibn al-Qalanisi,— «Arabic and Islamic Studies in Honor of H. A. R. Gibb», Leiden, 1965.
172. C a h e n Cl., Notes pour une histoire de l'agriculture dans les pays musulmans médiévaux,— JESHO, 1971, XIV, pt 1.
173. C a h e n Cl., Notes pour l'histoire de la Himaya,— «Mélanges Louis Massignon», I, Damas, 1956.
174. C a h e n Cl., A propos des Shuhud,— SI, 1970, t. 31.
175. C a h e n Cl., Quelques chroniques anciennes relatives aux derniers Fatimides, — BIFAO, 1937—1938, fasc. 1—2.
176. C a h e n Cl., Quelques questions sur les Radanites,— Isl, 1972, Bd 48, H. 2.

177. Canard M., Le cérémonial fatimite et le cérémonial byzantin. Essai de comparaison, — «Byzantion», Bruxelles, 1951, t. 21, № 2.
178. Canard M., Fatimiden,— EI [2], II.
179. Canard M., L'impérialisme des Fatimides et leur propagande, — AIEO Alger, VI, Années 1942—1947.
180. Canard M., Note sur les arméniens en Egypte à l'époque fatimide,— AIEO Alger, XIII, Année 1955.
181. Canard M., Un vizir chrétien à l'époque fatimide: l'arménien Bahram,— AIEO Alger, XII, Année 1954.
182. Canard M., Une famille de partisans, puis d'adversaires des Fatimides en Afrique du Nord,— «Mélanges d'histoire et d'archéologie de l'occident musulman. Hommage à Georges Marçais», t. II, Alger, 1957.
183. Casanova P., Les derniers Fatimides,— «Mémoires de la Mission archéologique française au Caire», Paris, 1893, t. VI.
184. Chauleur S., Histoire des Coptes d'Egypte, Paris, 1960.
185. Cohen H. J., The economic background and the secular occupations of Muslim jurisprudents and traditionists in the classical period of Islam (until the middle of the eleventh century),— JESHO, 1970, XIII, pt 1.
186. Courtois C., Remarques sur le commerce maritime en Afrique au XI-e siècle,— «Mélanges d'histoire et d'archéologie de l'occident musulman. Hommage à Georges Marçais», t. III, Alger, 1957.
187. Dachraoui F., Le commencement de la prédication ismailienne en Ifriqiya,— SI, 1964, XX.
188. Dachraoui F., Contribution à l'histoire des Fatimides en Ifriqiya,— «Arabica», 1961, VIII, fasc. 2.
189. Dodge B., Aspects of the Fatimid philosophy,— MW, 1960, vol. 50, № 3.
190. Dodge B., The Fatimid hierarchy and exegesis,— MW, vol. 50, № 2.
191. Dodge B., The Fatimid legal code,— MW, 1960, vol. 50, № 1.
192. Dodge B., Al-Ismailiyyah and the Origin of the Fatimids,— MW, 1959, vol. 49, № 4.
193. Dozy R., Dictionnaire détaillé des noms des vêtements chez les Arabes, Amsterdam, 1845.
194. Dozy R., Supplément aux Dictionnaires Arabes, Leide — Paris, 1927, vol. 1—2.
195. Ehrenkreutz A. S., Arabic dinars struck by the Crusades,— JESHO, 1964, VII, pt 2.
196. Ehrenkreutz A. S., Byzantine tetartera and Islamic dinars, — JESHO, 1964, VII, pt 2.
197. Ehrenkreutz A. S., Contributions to the knowledge of the fiscal administration of Egypt in the middle Ages,— BSOAS, 1954, vol. XVI, pt 3.
198. Ehrenkreutz A. S., The place of Saladin in the Naval History of the Mediterranean Sea in the Middle Ages,— JAOS, 1955, vol. 75, pt 1—2.
199. Ehrenkreutz A. S., Studies in the Monetary History of the Near East in the Middle Ages,— JESHO, 1959, II, pt 2; 1963, VI, pt 3.
200. Fahd T., Retour à Ibn Wahsiyya,— «Arabica», 1969, XVI, fasc. 1.
201. Fahmy A. M., Muslim Naval Organisation in the Eastern Mediterranean from the Seventh to the tenth Century A. D., Cairo, 1966.
202. Fischel W. J., Ibn Khaldun's Use of Historical Sources, — SI, 1961, XIV.
203. Fischel W. J., Jews in the Economic and Political Life of Mediaeval Islam, London, 1937.
204. Fück J., Die Arabischen Studien in Europa bis in den Anfang des 20. Jahrhunderts, Leipzig, 1955.
205. Fyzee A. A., Qadi an-Numan, the Fatimid Jurist and Author,— JRAS, 1934.

206. Fyzee A. A., The Study of the Literature of the Fatimid Dawa,— «Arabic and Islamic Studies in Honor of H. A. R. Gibb», Leiden, 1965.
207. Gibb H. A. R., Al-Muizz li-din Allah,— EI, III.
208. Gibb H. A. R., Kraus P., Al-Mustansir bi-llah,— EI, III.
209. De Goeje M. J., La fin de l'empire des carmathes du Bahrain,— JA, 1895, I.
210. De Goeje M. J., Mémoire sur les Carmathes du Bahrain et les Fatimides, Leyde, 1862.
211. Goitein S. D., Bankers Accounts from the 11 Century A. D.,— JESHO, 1966, IX, pt 1—2.
212. Goitein S. D., Evidence on the Muslim Poll-tax from non-Muslim Sources. A Geniza Study,— JESHO, 1963, VI, pt 3.
213. Goitein S. D., The Exchange Rate of Gold and Silver Money in Fatimid and Ayyubid times (a preliminary Study of the relevant Geniza Materials),— JESHO, 1965, VIII, pt 1.
214. Goitein S. D., Mediterranean trade in the Eleventh Century: some facts and problems, — «Studies in the Economic History of the Middle East», London, 1970.
215. Goitein S. D., New light on the beginnings of the Karim merchants,— JESHO, 1958, I, pt 2.
216. Goitein S D., Studies in Islamic History and Institutions, Leiden, 1966.
217. Gottheil R., A distinquished family of fatimide Cadis (al-Numan) in the tenth century,— JAOS, 1906, XXVII.
218. Gottheil R. J. H., Al-Hasan b. Ibrahim b. Sulak,— JAOS, 1907, H. 2.
219. Guest A. R., A List of Writers, Books and other Authorities mentioned by El-Maqrizi in his Khitat,— JRAS, 1902.
220. Hamdani A., The Fatimid-Abbasid Conflict in India,— IC, 1967, vol. 41, № 3.
221. Al-Hamdani H. F., The History of the Ismaili Dawat and its Literature during the last phase of the Fatimid Empire,— JRAS, 1932, january.
222. Hardy E., The large estates of byzantine Egypt, New York, 1931
223. Hess R. L., The Itinerary of Benjamin of Tudela: a twelfth-century jewish description of north-east Africa,— «Journal of African History», Cambridge (USA), 1965, vol. VI, № 1.
224. Heyd W., Histoire du commerce du Levant au moyen âge, vol. I—II, Leipzig, 1923.
225. Hodgson M. G. S., Al-Darazi and Hamza in the Origin of the druze religion;— JAOS, 1962, vol. 82, № 1.
226. Hrbek J., Die Slawen im Dienste der Fatimiden, — AO, 1953, XXI, № 4.
227. Idris H. R., Commerce maritime et kirad en Berberie orientale,— JESHO, 1961, IV, pt 3.
228. Imamuddin S. M., Commercial relations of Spain with Ifriqiyah and Egypt in the tenth Century A. C.,— IC, 1964, vol. 38, № 1.
229. Ivanow W., Brief Survey of the Evolution of Ismailism, Leiden, 1952.
230. Ivanow W., Ismailis and Qarmatians,— JBBRAS, 1940, vol. 16, [New Series].
231. Ivanow W., Ismailiya, — EI, Ergänzungsband, Leiden — Leipzig, 1938.
232. Ivanow W., The Organisation of the Fatimid Propaganda,— JBBRAS, 1939, vol. 15, [New Series].
233. Ivanow W., The Rise of the Fatimids. Ismaili Traditions Concerning the Rise of the Fatimids, Oxford, 1942.
234. Jacobi J., Die Radaniya,— Isl, 1971, Bd 47.
235. Kahle P., Die Schätze der Fatimiden,— «Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft», Leipzig, 1935, Bd 89.
236. Labib S., Egyptian Commercial Policy in the Middle Ages,—

«Studies in the Economic History of the Middle East», London, 1970.
237. Labib S., Geld und Kredit. Studien zur Wirtschaftsgeschichte Aegypten im Mittelalter,— JESHO, 1959, II, pt 3.
238. Lane E. W., Arabic — English Lexicon. Book I, London, 1863—1893.
239. Lane-Poole S., A History of Egypt in the Middle Ages, London, 1936.
240. Lapidus I. M., Muslim cities in the later Middle Ages, Cambridge (USA), 1967.
241. Lewis B., Die Chronik des Ibn ad-Dawadari. Sechster Teil. Der Bericht über die Fatimiden. Kairo, 1961 (Rec.),— BSOAS, 1963, vol. XXVI, pt 2.
242. Lewis B., Egypt and Syria,— «The Cambridge history of Islam», vol. I, Cambridge, 1970.
243. Lewis B., The Fatimids and the Route to India,— «Revue de la Faculté des Sciences économiques de l'Université d'Istanbul», 1950—1951, 11-e année.
244. Lewis B., Ismaili Notes II,— BSOAS, 1948, vol. XII.
245. Lewis B., The Ismailites and the Assasins,— «A History of the Crusades», vol. I, Philadelphia, 1955.
246. Lewis B., The origins of Ismailism. A Study of the Historical Background of the Fatimid Califate, Cambridge, 1940.
247. Lökkegaard F., Islamic taxation in the Classic Period, Copenhagen, 1950.
248. Madelung W., Fatimiden und Bahrainkarmaten,— Isl., 1959, Bd XXXIV.
249. Madelung W., Das Imamat in der frühen ismailitischen Lehre,— Isl., 1961, Bd XXXVII.
250. Mamour P. H., Polemics on the Origin of the Fatimi Caliphs, London, 1934.
251. Mann J., The Jews in Egypt and in Palestine under the Fatimid Caliphs, Oxford, 1920, vol. 1.
252. Marzouk M. A., History of Textile Industry in Alexandria 331 b.c.— 1517 a. d., Alexandria, 1955.
253. Maspero J. et Wiet G., Matériaux pour servir à la géographie de l'Egypte. Première série,— «Mémoires de l'Institut français d'archéologie orientale au Caire», Le Caire, 1914, t. 36.
254. Massé H., Le poème d'Ibn Hâni al-Andalusi sur la conquêté de l'Egypte,— «Mélanges d'histoire et d'archéologie de l'occident musulman. Hommage à Georges Marçais», t. II, Alger, 1957.
255. Massignon L., Fatima bint al-Husain et l'origine du nom dynastique «Fatimides»,— Akten des XXIV internationalen Orientalisten — Kongresses (München, 1957), Wiesbaden, 1959.
256. Massignon L., Karmaten,— EI, III.
257. Mazuel J., Le sucre en Egypte. Etude de géographie historique et économique, Le Caire, 1937.
258. Meinardus O., The Nestorians in Egypt,— «Oriens christianus», Wiesbaden, 1967.
259. Mommsen Th., Römische Geschichte, Bd V, Berlin, 1921.
260. O'Leary de Lacy D. D., A Short History of the Fatimid Khalifate, London, 1923.
261. Poliak A. N., L'arabisation de l'Orient sémitique,— «Revue des études islamiques», Paris, 1938, t. 12, pt 1.
262. Poliak A. N., Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and the Lebanon, 1250—1900, London, 1939.
263. Popper W., Egypt and Syria under Circassian sultans,— «University of California publication in semitic philology», vol. 15. Berkeley — Los Angeles, 1955.
264. Quatremère E., Mémoires géographiques et historiques sur l'Egypte et sur contrées voisines, t. I—II, Paris, 1811.

265. Quatremère E., Mémoires historiques sur la dynastie des khalifes Fatimites,— JA, 1836, t. 29.
266. Quatremère E., Vie du khalife Fatimite Moëzz-li-din Allah,— JA, 1836, t. 29; 1837, t. 30.
267. Scanlon G. F., Leadership in the Qarmatian sect,—BIFAO, 1960, t. 59.
268. Scanlon G. T., Egypt and China: trade and imitation,— «Islam and the trade of Asia» (Papers on Islamic History, II), Oxford, 1970.
269. Serjeant R. B., Material for a History of Islamic Textiles up to the Mongol Conquest,— «Ars Islamica», Ann Arbor, 1942—1960, vol. IX—XVI.
270. El-Shayyal G., The Fatimid Documents as a Source for the History of the Fatimids and their Institutions,— «Bulletin of the Faculty of Arts of the University of Alexandria», Alexandria, 1954, vol. 8.
271. Shinnie M. and P. L., New light on mediaeval Nubia,— «Journal of African History», London, 1965, vol. VI, № 3.
272. Stern S. M., The Early Ismaili Missionaries in North — West Persia and in Khurasan and Transoxania,— BSOAS, 1960, vol. XXIII, pt 1.
273. Stern S. M., An Embassy of the Byzantine Emperor to the Fatimid Caliph al-Muizz,— «Byzantion», Paris — Bruxelles, 1950, XX.
274. Stern S. M., Heterodox Ismailism at the time of al-Muizz,— BSOAS, 1955, vol. XVII.
275. Stern S. M., Ismaili Propaganda and Fatimid Rule in Sind,— IC, 1949, XXIII.
276. Stern S. M., Ismailis and Qarmatians,— «L'élaboration de l'Islam. Colloque de Strasburg, 1959», Paris, 1961.
277. Stern S. M., Ramisht of Siraf, a merchant millionaire of the twelfth century,— JRAS, 1967, pt 1—2.
278. Stern S. M., The Succession to the Fatimid Imam al-Amir, the Claims of the later Fatimids to the Imamate and the Rise of Tayybi Ismailism,— «Oriens», Leiden, 1951, vol. 4, № 2.
279. Strothmann R., Recht der Ismailiten,— Isl., 1954, t. 31, H. 2—3.
280. Talbi M., Les courtiers en vêtements en Ifriqiya au IX—X siècle d'après les Masail al-Samasira d'al Ibyani,— JESHO, 1962, V, pt 2.
281. Tritton A. S., Theology and Philosophy of the Ismailis,— JRAS, 1958, pt 3.
282. Udovitch A. L., At the Origins of the Western Commenda: Islam, Israel, Byzantium? — «Speculum», Cambridge (USA), vol. 37, № 2.
283. Vatikiotis P. J., Al-Hakim bi-Amrillah: the God-King idea realized,— IC, 1955, vol. 29, № 1.
284. Vatikiotis P. J., A Reconstruction of the Fatimid Theory of the State. The Apocalyptic Nature of the Fatimid State,— IC, 1954, vol 28, № 3.
285. Vatikiotis P. J., The Rise extremist Sects and the Dissolution of Fatimid Empire in Egypt,— IC, 1957, vol. 31, № 1.
286. Vatikiotis P. J., The syncretic Origins of the Fatimid Dawa,— IC, 1954, vol. 28, № 4.
287. Weil G., Geschichte der Chalifen, Bd II—III, Mannheim, 1848, 1851.
288. Wiet G., Compte rendu de Massé, Annales d'Egypte d'Ibn Muyassar,— JA, 1921, t. 18.
289. Wiet G., L'Egypte arabe de la conquête arabe à la conquête ottomane, 642—1517 de l'ère chrétienne,— «Histoire de la nation égyptienne», Paris, 1937, t. IV.
290. Wüstenfeld F., Geschichte der Fatimiden — Chalifen nach arabischen Quellen, Göttingen, 1881.

291. راشد البراوي ، حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
292. حسن ابرهيم حسن . تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب و مصر و سورية و بلاد العرب ، القاهرة ، ١٩٥٨
293. عطية مصطفى مشرفة ، الحكم بمصر في عصر الفاطميين ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

قائمة المصطلحات والأعلام

١ - دليل المصطلحات

طبيبون
طيلسان

(ظ)

الظاهر
ظهور

(ع)

عاشوراء
عبرة
عتابى
عدول (شهود)
عريف (عرفاء)
عزيزية
عشارية
عشارية الدواميس
عشر
عصبية
عقال
عقيقة
علماء
علويون

(غ)

غلام (غلمان)

(ف)

فاطمية
فدان
فراش
فرحية
فرعون (فراعنة)
فضة
فقيه
فلوس

(ق)

قائم
قاضى القضاة
قبالة
قبضة
قدح
قراض
قرامطة
قرقوبى
قزاز
قصب
قصبة
قصة
قطيع
قنطار
قنطار جروى
قُوّاد (قائد)
قيسارية

(ك)

كاتب الدست الشريف
كافورية
كارمية
كتابية
كرسى
كزاغندان
كساء
كوماندا

(م)

مالكية
متولّ
مثقال
مجالس الحكمة
محتسب
محراب
مُد
مذهب
مرتبة
مزارعة
مزدكية
مستبحر
مستعليون
مسطحة

مسلم
مُسقع
مُسند
مشّائية
مُشارف
مشد
مشرب
مُصبّغات
مضاربة
مقارضة
معتزلة
معجار
مُعزّية
مُعَلّم
مقدم
مُقطَع
مكوس
ملّك
منبر
مهاد
مهدى
موقّع بالقلم الجليل
موقّع بالقلم الدقيق
ميدان
ميمونية

(ن)

ناطق
ناظر
ناقد (نقيب)
النجوى
نزارية
نسطورية
نسيم
نصرانية
نصف رقاص
نصيريون (علويون)
نقرة
نقيب
نقيب الطالبين
نكارية
نميسما (عملة)
نواب
نوروز (نيروز)
نورية

(و)

واسطة
ورق
وزارة
وزير
وزيرية
وقف
وكيل التجار
نص
ولى
وبية

(ى)

يهـــودية (ربانيـــون ، قراء ون ، سامرائيون)

٢ - دليل الأسماء الجغرافية والإثنية

٣ - دليل أسماء الأشخاص(*)

إبراهيم بن أحمد
إبراهيم بن محمد بن الحنفية
إبراهيم الغلام الأميرى
الأبزارى
ابن أبو الطيء
ابن أبو عقيل
ابن أبو منصور
ابن الأثير
ابن الأزرق الموسوى
ابن إدريس الأزدى
ابن الأنبارى
ابن إياس
ابن البواب
ابن تغربردى
ابن جبير
ابن حايسحاب
ابن حوقل
ابن حيان
ابن خردابيه
ابن خلدون
ابن خلكان (شمس الدين بن خلكان)
ابن درباس
ابن دقماق
ابن دوادار
ابن ديصان
ابن رزام
ابن رستة
ابن زولاق
ابن سالار
ابن سندر
ابن صمصال
ابن صورة
ابن الطوير
ابن طيء بن شوار
ابن الظافر
ابن عبد الحكم
ابن عبد الظاهر
ابن عبد القوى (التقوى)
ابن عمار
ابن العوام
ابن عوكل
ابن الفرات (وزير)
ابن الفقيه
ابن كامل

(*) آثرنا أن نحرص على توحيد صورة الأسماء المركبة ، وعدم وقوع الإعراب عليها فى هذه القائمة وحرصنا أيضاً على وضع هذه الأسماء بين قوسين فى كافة حالات الإعراب تسهيلاً للقارىء ، فى كافة صفحات الكتاب .

ابن كلانس
ابن كندى
ابن كوجك اليهودى
ابن كيتلوغ
ابن مدبر
ابن مسكويه
ابن مصال
ابن مقلة
ابن مماتى
ابن الميسر
ابن ميمون البطائحى
ابن النجار
ابن نصير
ابن هانىء
ابن وسيل
أبو إسماعيل الرأسى
أبو البركات يوحنا بن الليث النصرانى
أبو بكر الإخشيدى
أبو بكر الأنطاكى
أبو بكر بن الحسن
أبو بكر بن الوحشية
أبو بكر محمد بن على الماردانى
أبو بكر محمد النبطى
أبو تغلب

أبو جعفر أحمد بن نصير
أبو جعفر عبد الله
أبو جعفر محمد بن جعفر بن المغربى
أبو جعفر مسلم الشريف
أبو الجيش خماراويه
أبو الحسن بن يزيد
أبو الحسن على بن إسماعيل
أبو الحسن عل بن الحسن الكاتب
أبو الحسين الكدرى الحنفى
أبو الحسين محمد الدمشقى (أخو محسن)
أبو حنيفة النعمان (قاض)
أبو الخطاب
أبو ذكرى كوهين
أبو ركوة
أبو سرى
أبو سيفان
أبو سعد إبراهيم بن سهل التسترى
أبو سعيد الجنابى
أبو شامة
أبو صالح
أبو طاهر (قاض)
أبو طاهر القرمطى
أبو طبيب الهاشمى
أبو العاصى بن الربيع

(ب)

الفهرس

صفحة

صفحة

صفحة

المشروع القومى للترجمة

العنوان	المؤلف	المترجم
١ – اللغة العليا (طبعة ثانية)	جون كوين	ت : أحمد درويش
٢ – الوثنية والإسلام	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣ – التراث المسروق	جورج جيمس	ت : شوقى جلال
٤ – كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنكوفا	ت : أحمد الحضرى
٥ – ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
٦ – اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	ت : سعد مصلوح / وفاء كامل فايد
٧ – العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت : يوسف الأنطكى
٨ – مشعلو الحرائق	ماكس فريش	ت : مصطفى ماهر
٩ – التغيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت : محمود محمد عاشور
١٠ – خطاب الحكاية	جيرار جينيت	ت : محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١ – مختارات	فيسوافا شيمبوريسكا	ت : هناء عبد الفتاح
١٢ – طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
١٣ – ديانة الساميين	روبرتسن سميث	ت : عبد الوهاب علوب
١٤ – التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت : حسن المودن
١٥ – الحركات الفنية	إدوارد لويس سميث	ت : أشرف رفيق عفيفى
١٦ – أثينة السوداء	مارتن برنال	ت : بإشراف / أحمد عتمان
١٧ – مختارات	فيليب لاركين	ت : محمد مصطفى بدوى
١٨ – الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : طلعت شاهين
١٩ – الأعمال الشعرية الكاملة	جورج سفيريس	ت : نعيم عطية
٢٠ – قصة العلم	ج. ج. كراوثر	ت : يمنى طريف الخولى / بدوى عبد الفتاح
٢١ – خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ت : ماجدة العنانى
٢٢ – مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢٣ – تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	ت : سعيد توفيق
٢٤ – ظلال المستقبل	باتريك بارندر	ت : بكر عباس
٢٥ – مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦ – دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
٢٧ – التنوع البشرى الخلاق	مقالات	ت : نخبة
٢٨ – رسالة فى التسامح	جون لوك	ت : منى أبو سنه
٢٩ – الموت والوجود	جيمس ب. كارس	ت : بدر الديب
٣٠ – الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣١ – مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه – كلود كاين	ت : عبد الستار الحلوجى / عبد الوهاب علوب
٣٢ – الانقراض	ديفيد روس	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣ – التاريخ الاقتصادى لإفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣٤ – الرواية العربية	روجر ألن	ت : حصة إبراهيم المنيف
٣٥ – الأسطورة والحداثة	بول . ب . ديكسون	ت : خليل كلفت

٣٦ - نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	ت : حياة جاسم محمد
٣٧ - واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	ت : جمال عبد الرحيم
٣٨ - نقد الحداثة	الن تورين	ت : أنور مغيث
٣٩ - الإغريق والحسد	بيتر والكوت	ت : منيرة كروان
٤٠ - قصائد حب	أن سكستون	ت : محمد عيد إبراهيم
٤١ - ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	ت : عاطف أحمد / إبراهيم فتحى / محمود ماجد
٤٢ - عالم ماك	بنجامين باربر	ت : أحمد محمود
٤٣ - اللهب المزدوج	أوكتافيو باث	ت : المهدى أخريف
٤٤ - بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	ت : مارلين تادرس
٤٥ - التراث المغدور	روبرت ج دنيا - جون ف أ فاين	ت : أحمد محمود
٤٦ - عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	ت : محمود السيد على
٤٧ - تاريخ النقد الأدبى الحديث (١)	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨ - حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ت : ماهر جويجاتى
٤٩ - الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	ت : عبد الوهاب علوب
٥٠ - ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	ت : محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١ - مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانوبيا وخ. م بينياليستى	ت : محمد أبو العطا
٥٢ - العلاج النفسى التدعيمى	بيتر . ن . نوفاليس وستيفن . ج . روجسيفيتز وروجر بيل	ت : لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣ - الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	ت : مرسى سعد الدين
٥٤ - المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	ت : محسن مصيلحى
٥٥ - ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	ت : على يوسف على
٥٦ - الأعمال الشعرية الكاملة (١)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود على مكى
٥٧ - الأعمال الشعرية الكاملة (٢)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود السيد ، ماهر البطوطى
٥٨ - مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمد أبو العطا
٥٩ - المحبرة	كارلوس مونييث	ت : السيد السيد سهيم
٦٠ - التصميم والشكل	جوهانز ايتين	ت : صبرى محمد عبد الغنى
٦١ - موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور - سميث	مراجعة وإشراف : محمد الجوهرى
٦٢ - لذّة النّص	رولان بارت	ت : محمد خير البقاعى .
٦٣ - تاريخ النقد الأدبى الحديث (٢)	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤ - برتراند راسل (سيرة حياة)	الان وود	ت : رمسيس عوض .
٦٥ - فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	ت : رمسيس عوض .
٦٦ - خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧ - مختارات	فرناندو بيسوا	ت : المهدى أخريف
٦٨ - نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
٦٩ - العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	ت : أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠ - ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	ت : عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١ - السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	ت : حسين محمود

العنوان	المؤلف	المترجم
٧٢ – السياسي الم	ت . س . إليوت	ت : فؤاد مجلي
٧٣ – نقد استجابة القارئ	چين . ب . توميكنز	ت : حسن ناظم وعلي حاكم
٧٤ – صلاح الدين والمماليك في مصر	ل . ا . سيمينوڤا	ت : حسن بيومي
٧٥ – فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	ت : أحمد درويش
٧٦ – چاك لاكان وإغواء التحليل النفسي	مجموعة من الكتاب	ت : عبد المقصود عبد الكريم
٧٧ – تاريخ النقد الأدبي الحديث ج ٣	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨ – العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	ت : أحمد محمود ونورا أمين
٧٩ – شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكي	ت : سعيد الغانمي وناصر حلاوي
٨٠ – بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	ت : مكارم الغمري
٨١ – الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	ت : محمد طارق الشرقاوي
٨٢ – مسرح ميجيل	ميجيل دي أونامونو	ت : محمود السيد علي
٨٣ – مختارات	غوتفريد بن	ت : خالد المعالي
٨٤ – موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	ت : عبد الحميد شيحة
٨٥ – منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكي أقطاي	ت : عبد الرازق بركات
٨٦ – طول الليل	جمال مير صادقي	ت : أحمد فتحي يوسف شتا
٨٧ – نون والقلم	جلال آل أحمد	ت : ماجدة العناني
٨٨ – الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	ت : إبراهيم الدسوقي شتا
٨٩ – الطريق الثالث	أنتوني جيدنز	ت : أحمد زايد ومحمد محيي الدين
٩٠ – وسم السيف (قصص)	نخبة من كُتاب أمريكا اللاتينية	ت : محمد إبراهيم مبروك
٩١ – المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	ت : محمد هناء عبد الفتاح
٩٢ – أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكي المعاصر	كارلوس ميجل	ت : نادية جمال الدين
٩٣ – محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	ت : عبد الوهاب علوب
٩٤ – الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	ت : فوزية العشماوي
٩٥ – مختارات من المسرح الإسباني	أنطونيو بويرو باييخو	ت : سري محمد محمد عبد اللطيف
٩٦ – ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	ت : إدوار الخراط
٩٧ – هوية فرنسا (مج ١)	فرنان برودل	ت : بشير السباعي
٩٨ – الهم الإنساني والابتزاز الصهيوني	نماذج ومقالات	ت : أشرف الصباغ
٩٩ – تاريخ السينما العالمية	ديفيد روبنسون	ت : إبراهيم قنديل
١٠٠ – مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	ت : إبراهيم فتحي
١٠١ – النص الروائي (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	ت : رشيد بنحدو
١٠٢ – السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبي	ت : عز الدين الكتاني الإدريسي
١٠٣ – قبر ابن عربي يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	ت : محمد بنيس
١٠٤ – أوبرا ماهوجني	برتولت بريشت	ت : عبد الغفار مكاوي
١٠٥ – مدخل إلى النص الجامع	چيرار چينيت	ت : عبد العزيز شبيل
١٠٦ – الأدب الأندلسي	د. ماريا خيسوس روبييرا متي	ت : أشرف علي دعدور
١٠٧ – صورة الفدائي في الشعر الأمريكي المعاصر	نخبة	ت : محمد عبد الله الجعيدي

١٠٨ – ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسي　مجموعة من النقاد　ت : محمود علي مكي
١٠٩ – حروب المياه　چون بولوك وعادل درويش　ت : هاشم أحمد محمد
١١٠ – النساء في العالم النامي　حسنة بيجوم　ت : منى قطان
١١١ – المرأة والجريمة　فرانسيس هيندسون　ت : ريهام حسين إبراهيم
١١٢ – الاحتجاج الهادئ　أرلين علوى ماكليود　ت : إكرام يوسف
١١٣ – راية التمرد　سادى پلانت　ت : أحمد حسان
١١٤ – مسرحيتا حصاد كونجي وسكان المستنقع　وول شوينكا　ت : نسيم مجلى
١١٥ – غرفة تخص المرء وحده　فرچينيا وولف　ت : سمية رمضان
١١٦ – امرأة مختلفة (درية شفيق)　سينثيا نلسون　ت : نهاد أحمد سالم
١١٧ – المرأة والجنوسة في الإسلام　ليلى أحمد　ت : منى إبراهيم ، وهالة كمال
١١٨ – النهضة النسائية في مصر　بث بارون　ت : لميس النقاش
١١٩ – النساء والأسرة وقوانين الطلاق　أميرة الأزهرى سنبل　ت : بإشراف/ رؤوف عباس
١٢٠ – الحركة النسائية والتطور في الشرق الأوسط　ليلى أبو لغد　ت : نخبة من المترجمين
١٢١ – الدليل الصغير في كتابة المرأة العربية　فاطمة موسى　ت : محمد الجندى ، وإيزابيل كمال
١٢٢ – نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان　جوزيف فوجت　ت : منيرة كروان
١٢٣ – الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية　نينل الكسندر وفنادوليتا　ت: أنور محمد إبراهيم
١٢٤ – الفجر الكاذب　چون جراى　ت : أحمد فؤاد بلبع
١٢٥ – التحليل الموسيقى　سيدريك ثورپ ديڤى　ت : سمحه الخولى
١٢٦ – فعل القراءة　ڤولفانج إيسر　ت : عبد الوهاب علوب
١٢٧ – إرهاب　صفاء فتحى　ت : بشير السباعى
١٢٨ – الأدب المقارن　سوزان باسنيت　ت : أميرة حسن نويرة
١٢٩ – الرواية الاسبانية المعاصرة　ماريا دولورس أسيس جاروته　ت : محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠ – الشرق يصعد ثانية　أندريه جوندر فرانك　ت : شوقى جلال
١٣١ – مصر القديمة (التاريخ الاجتماعى)　مجموعة من المؤلفين　ت : لويس بقطر
١٣٢ – ثقافة العولمة　مايك فيذرستون　ت : عبد الوهاب علوب
١٣٣ – الخوف من المرايا　طارق على　ت : طلعت الشايب
١٣٤ – تشريح حضارة　بارى ج. كيمب　ت : أحمد محمود
١٣٥ – المختار من نقد ت. س. إليوت (ثلاثة أجزاء)　ت. س. إليوت　ت : ماهر شفيق فريد
١٣٦ – فلاحو الباشا　كينيث كونو　ت : سحر توفيق
١٣٧ – مذكرات ضابط في الحملة الفرنسية　چوزيف مارى مواريه　ت : كاميليا صبحى
١٣٨ – عالم التليفزيون بين الجمال والعنف　إيڤلينا تارونى　ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩ – پارسيڤال　ريشارد ڤاچنر　ت : مصطفى ماهر
١٤٠ – حيث تلتقى الأنهار　هربرت ميسن　ت : أمل الجبورى
١٤١ – اثنتا عشرة مسرحية يونانية　مجموعة من المؤلفين　ت : نعيم عطية
١٤٢ – الإسكندرية : تاريخ ودليل　أ. م. فورستر　ت : حسن بيومى
١٤٣ – قضايا التنظير في البحث الاجتماعى　ديريك لايدار　ت : عدلى السمرى
١٤٤ – صاحبة اللوكاندة　كارلو جولدونى　ت : سلامة محمد سليمان

١٤٥ - موت أرتيميو كروث	كارلوس فوينتس	ت : أحمد حسان
١٤٦ - الورقة الحمراء	ميجيل دى ليبس	ت : على عبد الرؤوف اليمبى
١٤٧ - خطبة الإدانة الطويلة	تانكريد دورست	ت : عبد الغفار مكاوى
١٤٨ - القصة القصيرة (النظرية والتقنية)	إنريكى أندرسون إمبرت	ت : على إبراهيم على منوفى
١٤٩ - النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	ت : أسامة إسبر
١٥٠ - التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	ت: منيرة كروان
١٥١ - هوية فرنسا (مج ٢ ، ج ١)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
١٥٢ - عدالة الهنود وقصص أخرى	نخبة من الكُتاب	ت : محمد محمد الخطابى
١٥٣ - غرام الفراعنة	فيولين فانويك	ت : فاطمة عبد الله محمود
١٥٤ - مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	ت : خليل كلفت
١٥٥ - الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	ت : أحمد مرسى
١٥٦ - المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت فيرمو	ت : مى التلمسانى
١٥٧ - خسرو وشيرين	النظامى الكنوجى	ت : عبد العزيز بقوش
١٥٨ - هوية فرنسا (مج ٢ ، ج٢)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
١٥٩ - الإيديولوجية	ديفيد هوكس	ت : إبراهيم فتحى
١٦٠ - آلة الطبيعة	بول إيرليش	ت : حسين بيومى
١٦١ - من المسرح الإسبانى	اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	ت : زيدان عبد الحليم زيدان
١٦٢ - تاريخ الكنيسة	يوحنا الآسيوى	ت : صلاح عبد العزيز محجوب
١٦٣ - موسوعة علم الاجتماع ج ١	جوردون مارشال	ت بإشراف : محمد الجوهرى
١٦٤ - شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	ت : نبيل سعد
١٦٥ - حكايات الثعلب	أ . ن أفانا سيفا	ت : سهير المصادفة
١٦٦ - العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليفمان	ت : محمد محمود أبو غدير
١٦٧ - فى عالم طاغور	رابندرانات طاغور	ت : شكرى محمد عياد
١٦٨ - دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	ت : شكرى محمد عياد
١٦٩ - إبداعات أدبية	مجموعة من المبدعين	ت : شكرى محمد عياد
١٧٠ - الطريق	ميغيل دليبيس	ت : بسام ياسين رشيد
١٧١ - وضع حد	فرانك بيجو	ت : هدى حسين
١٧٢ - حجر الشمس	مختارات	ت : محمد محمد الخطابى
١٧٣ - معنى الجمال	ولتر ت . ستيس	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤ - صناعة الثقافة السوداء	ايليس كاشمور	ت : أحمد محمود
١٧٥ - التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦ - نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	ت : جلال البنا
١٧٧ - أنطون تشيخوف	هنرى ترويا	ت : حصة إبراهيم منيف
١٧٨ - مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	ت : محمد حمدى إبراهيم
١٧٩ - حكايات أيسوب	أيسوب	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠ - قصة جاويد	إسماعيل فصيح	ت : سليم عبدالأمير حمدان
١٨١ - النقد الأدبى الأمريكى	فنسنت . ب . ليتش	ت : محمد يحيى

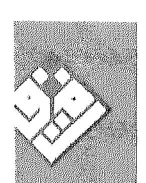
١٨٢ - العنف والنبوءة — و . ب . ييتس — ت : ياسين طه حافظ
١٨٣ - چان كوكتو على شاشة السينما — رينيه چيلسون — ت : فتحى العشرى
١٨٤ - القاهرة .. حالمة لا تنام — هانز إبندورفر — ت : دسوقى سعيد
١٨٥ - أسفار العهد القديم — توماس تومسن — ت : عبد الوهاب علوب
١٨٦ - معجم مصطلحات هيجل — ميخائيل أنوود — ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧ - الأرضة — بُزُرْج علَوى — ت : علاء منصور
١٨٨ - موت الأدب — ألفين كرنان — ت : بدر الديب
١٨٩ - العمى والبصيرة . — پول دى مان — ت : سعيد الغانمى
١٩٠ - محاورات كونفوشيوس — كونفوشيوس — ت : محسن سيد فرجانى
١٩١ - الكلام رأسمال — الحاج أبو بكر إمام — ت : مصطفى حجازى السيد
١٩٢ - سياحتنامه إبراهيم بيك — زين العابدين المراغى — ت : محمود سلامة علاوى
١٩٣ - عامل المنجم — بيتر أبراهامز — ت : محمد عبد الواحد محمد
١٩٤ - مختارات من النقد الأنجلو- أمريكى — مجموعة من النقاد — ت : ماهر شفيق فريد
١٩٥ - شتاء ٨٤ — إسماعيل فصيح — ت : محمد علاء الدين منصور
١٩٦ - المهلة الأخيرة — فالنتين راسبوتين — ت : أشرف الصباغ
١٩٧ - الفاروق — شمس العلماء شبلى النعمانى — ت : جلال السعيد الحفناوى
١٩٨ - الاتصال الجماهيرى — إدوين إمرى وآخرون — ت : إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩ - تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية — يعقوب لانداوى — ت : جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠ - ضحايا التنمية — جيرمى سيبروك — ت : فخرى لبيب
٢٠١ - الجانب الدينى للفلسفة — جوزايا رويس — ت : أحمد الأنصارى
٢٠٢ - تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ٤ — رينيه ويليك — ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣ - الشعر والشاعرية — ألطاف حسين حالى — ت : جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤ - تاريخ نقد العهد القديم — زالمان شازار — ت : أحمد محمود هويدى
٢٠٥ - الجينات والشعوب واللغات — لويجى لوقا كافاللى - سفورزا — ت : أحمد مستجير
٢٠٦ - الهيولية تصنع علمًا جديدًا — جيمس جلايك — ت : على يوسف على
٢٠٧ - ليل إفريقى — رامون خوتاسندير — ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف
٢٠٨ - شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى — دان أوريان — ت : محمد أحمد صالح
٢٠٩ - السرد والمسرح — مجموعة من المؤلفين — ت : أشرف الصباغ
٢١٠ - مثنويات حكيم سنائى — سنائى الغزنوى — ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١ - فردينان دوسوسير — جوناثان كلر — ت : محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢ - قصص الأمير مرزبان — مرزبان بن رستم بن شروين — ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٢١٣ - مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر — ريمون فلاور — ت : سيد أحمد على الناصرى
٢١٤ - قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع — أنتونى جيدنز — ت : محمد محمود محى الدين
٢١٥ - سياحت نامه إبراهيم بيك جـ٢ — زين العابدين المراغى — ت : محمود سلامة علاوى
٢١٦ - جوانب أخرى من حياتهم — مجموعة من المؤلفين — ت : أشرف الصباغ
٢١٧ - عولمة السياسة العالمية — جون بايلس وستيڤ سميث — ت : وجيه سمعان عبد المسيح
٢١٨ - رايولا — خوليو كورتازار — ت : على إبراهيم على منوفى

٢١٩ - بقايا اليوم	كازو ايشجورو	ت : طلعت الشايب
٢٢٠ - الهيولية في الكون	باري باركر	ت : علي يوسف علي
٢٢١ - شعرية كفافي	جريجوري جوزدانيس	ت : رفعت سلام
٢٢٢ - فرانز كافكا	رونالد جراي	ت : نسيم مجلي
٢٢٣ - العلم في مجتمع حر	بول فيرابنر	ت : السيد محمد نفادي
٢٢٤ - دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	ت : منى عبد الظاهر إبراهيم السيد
٢٢٥ - حكاية غريق	جابرييل جارثيا ماركث	ت : السيد عبد الظاهر عبد الله
٢٢٦ - أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	ت : طاهر محمد علي البربري
٢٢٧ - المسرح الإسباني في القرن السابع عشر	موسى ماريا ديف بوركي	ت : السيد عبد الظاهر عبد الله
٢٢٨ - علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	ت : ماري تيريز عبد المسيح وخالد حسن
٢٢٩ - مأزق البطل الوحيد	نورمان كيمان	ت : أمير إبراهيم العمري
٢٣٠ - عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	ت : مصطفى إبراهيم فهمي
٢٣١ - الدراقيل	خايمي سالوم بيدال	ت : جمال أحمد عبد الرحمن
٢٣٢ - مابعد المعلومات	توم ستينر	ت : مصطفى إبراهيم فهمي
٢٣٣ - فكرة الاضمحلال	آرثر هومان	ت : طلعت الشايب
٢٣٤ - الإسلام في السودان	ج. سبنسر ترمنجهام	ت : فؤاد محمد عكود
٢٣٥ - ديوان شمس التبريزي	جلال الدين مولوي رومي	ت : إبراهيم الدسوقي شتا
٢٣٦ - الولاية	ميشيل تود	ت : أحمد الطيب
٢٣٧ - مصر أرض الوادي	روبين فيدين	ت : عنايات حسين طلعت
٢٣٨ - العولمة والتحرير	الانكتاد	ت : ياسر محمد جاد الله وعربي مدبولي أحمد
٢٣٩ - العربي في الأدب الإسرائيلي	جيلارافر - رابوخ	ت : نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠ - الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كامي حافظ	ت : صلاح عبد العزيز محمود
٢٤١ - في انتظار البرابرة	ك. م كويتز	ت : ابتسام عبد الله سعيد
٢٤٢ - سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	ت : صبري محمد حسن عبد النبي
٢٤٣ - تاريخ إسبانيا الإسلامية جـ١	ليفي بروفنسال	ت : مجموعة من المترجمين
٢٤٤ - الغليان	لاورا إسكيبيل	ت : نادية جمال الدين محمد
٢٤٥ - نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس	ت : توفيق علي منصور
٢٤٦ - قصص مختارة	جابرييل جرثيا ماركث	ت : علي إبراهيم علي منوفي
٢٤٧ - الثقافة الجماهيرية والحداثة في مصر	وولتر أرمبرست	ت : محمد الشرقاوي
٢٤٨ - حقول عدن الخضراء	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٢٤٩ - لغة التمزق	دراجو شتامبوك	ت : رفعت سلام
٢٥٠ - علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ت : ماجدة أباظة
٢٥١ - موسوعة علم الاجتماع ج ٢	جوردون مارشال	ت بإشراف : محمد الجوهري
٢٥٢ - رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	ت : علي بدران
٢٥٣ - تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوفا	ت : حسن بيومي

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٢٣٢٩ / ٢٠٠١





Л. А. СЕМЕНОВА

ИЗ ИСТОРИИ ФАТИМИДСКОГО ЕГИПТА

ترجع أهمية هذا الكتاب إلى كونه ، يقدم لنا تاريخ دولة قامت على رؤية دينية متكاملة وبرنامج اجتماعى منبثق عن هذه الرؤية ومؤسس عليها .

والكتاب لأنه يتناول فترة تاريخية من فترات العصور الوسطى ، التى كانت تتميز دائمًا بارتكاز حكامها بل واعتمادهم فى تأسيس دولهم أو «خلافاتهم» أو إماماتهم على أرضية دينية ، فإنه هنا ، وأمام الفترة التاريخية التى يقوم بدراستها ، وهى العصر الفاطمى ، يتناول فقط هذه الفترة «الشيعية» من جميع جوانبها المذهبية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية واللاهوتية والبيروقراطية ... الخ فى ارتباطها بالظروف المحيطة بها ، والصراع الناشب حولها . كما يتتبع نشأة المذهب الشيعى وانقساماته ما بين اثنى عشرية وإسماعيلية ، ثم انقسامات الإسماعيلية إلى قرامطة وفاطميين ... الخ ، ويمضى بنا إلى تأسيس هذه الدولة الفاطمية على يد عبيد الله المهدى فى المغرب الإفريقى ، ثم محاولات هؤلاء الفاطميين المتكررة فى غزو مصر على امتداد نصف قرن ، قبل الغزوة الناجحة التى قام بها جوهر الصقلى .

والكتاب يظهر لنا بشكل جلى الانقسامات الدينية ، وما يتخفى وراءها من أهداف [...] سياسية أو عسكرية ، وما تسعى إليه من مصالح اقتصادية ودنيوية ، من خلال طر[...] افتراضات واحتمالات واقتراحات نظرية وفلسفية تقدم للراغبين فى استكشاف كـ[...] التاريخ وكشف خفاياه موضوعات جديدة ، من أجل المزيد من تطوير المعرفة التاريخيـ[...] للإنسانية ليزداد وعيها بخطاها فوق الزمان والمكان .